

فتح العالم

بشرح

مُرشد الأنام

في الفقه على مناهل السلفية

للملّامة
السّيد محمّد عبد الله الجرداني

صححه وعلق عليه وخرج أحاديثه
فضيلة الشيخ

محمّد الحجار

الجزء الأول

دار النبأ

للطباعة والنشر والتوزيع والزحّة

الطبعة الرابعة
١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

حَقَائِقُ حُقُوقِ الطَّبِيعِ وَالنَّشْرِ وَالترجمة محفوظة

لِلنَّاشِرِ

دَارُ السَّالَامِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ

لصاحبها

عبدلغادر محمود البكار

١٢٠ شارع الأهر تلفون ٩٣٢٨٣٠ - ٩٣٥٦٤٤

ص ب ١٦١ العورية تللكس ٩٣٩٨٧ ايجيبتل بكار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين ،
 وإمامنا صلي الله عليه وسلم ، القائل : « من يرد الله به خيراً يفقره في الدين » ، ورضي
 الله تعالى عن صحبه الغرالميامين ، وعن التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين
 ... وبعد ؛ فلقد ترددت كثيراً - وأنا في المدينة المنورة - في إعادة النظر في
 هذا الكتاب ، وذلك لكبر سنّي ، وذهن جسدي ، والكتاب كبير حجمه ، كثيرة فروع
 يحتاج لمن طویل ، وجهدهم ؛ إلا أن الطبعة الثانية ، لم يرنج لها قلبي
 منذ صدورها ، لأنها تراوحت بين عدة مطابع ، فكانت الأحرف الطبعية غير جيدة ،
 والترتيب غير حسن ، والأخطاء كثيرة ، فكدت مشغول القلب ، هائر الفكر ، حتى
 ضمني لقادم فضيلة الدكتور الشيخ محمد عيوض : أخوتي في الله ، ورفيقي في الإجماع ، وسريكي
 في القرية ، وكان قد اطلع على الكتاب ، وما يحويه من فوائد ، فسر من عزمي ،
 ورغبني في إعادة الطبعة ، والنظر فيها ، مع إضافات للكتاب علمية ، فانسج لذلك
 صدري ، وشرعت مستعیناً بالله ، بأن يبارك لي في الزمن ، وأن يحفظني من الزلل .
 فأنيت على الطبعة الأولى : فأعدت النظر فيها ، وشرعت بترتيب جديد . فأنه
 أسأل أن ينفع به إخواني السامعين ، وأن يجمعاني من المقبولين ...

نزيل المدينة المنورة

الفقيه اليرتقي

محمد سواد الحجار

١٤٠٦هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خُطْبَةُ الْكَتَابِ الْكَبِيرِ الْمُسْتَمَدَّةِ

الحمد لله الموصوف بصفات الكمال ، المنزه في جلاله عن الشبيه والمثال ، فسبحانه من إله نطق بوحديته عجائب مخلوقاته ، وشهدت بقدرته على تنفيذ مراده بدائع مصنوعاته ، أحده تعالى على ما خصنا به من نعمه وآلائه ، وأشكره وأستجير به من أليم عقابه وبلائه ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، إله شرفنا بكلمة التوحيد ، وأزال عن قلوبنا ظلمات الشك والترديد ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله وصفيه وحبيبه وخليفه ، نبي أرشد أمته إلى الإيمان ، وحذرنا من مخالفة الملك الديان ، صلى الله وسلم عليه وعلى سائر النبيين والمرسلين الكرام ، الذين بلغوا أمهم ما أمروا بتبليغه : من العقائد والأحكام ، وعلى آله وأصحابه المتفقيين في الدين ، صلاةً وسلاماً دائماً متلازمين إلى يوم الدين .

أما بعد فيقول العبد الفقير ، المعترف بالعجز والتقصير ، الراجي من ربه بلوغ الأمان محمد بن عبد الله الجرداني ، الشافعي مذهباً ، الدمياطي بلداً ، هذا شرح نفيس سهل المرام على مختصري المسمى مرشد الأنعام ، يبين مراده ويتم مفاده ، جمعه من كتب العلماء الأعلام ، الذين بهم يكشف عن القلب الظلام ، راجياً من الله الثواب ، ونفع أمثالي من الطلاب ، فجاء بحمد الله تعالى شرحاً يشرح الصدور ، ويورد الأئدة السرور ، كيف لا وقد جمع من حسان المسائل ما تشئت في الكتب المذكورة ، وحوى من لطائف الفوائد ما خلا عنه كتب شهيرة . وقد أودعت فيه جملةً من نفائس التنبيهات والفروع ، وحذفت منه كثيراً من المسائل النادرة الوقوع ، ولم أقصر فيه على ما اعتمد من الأقوال ، بل ذكرته وما يقابله ناقلاً معظمه مما حكاه الجلال أو الجمال ...

وذكرت - أيضاً - خلافاً لبعض الأئمة ، ناقلاً له غالباً من كتاب رحمة الأئمة ، وسلكت فيه سبيل التوضيح ، بعبارات سهلة ولفظ فصيح .

وقد كنت شرعت فيه منذ أعوام ، فما كان من نفسي إلا أنها حدثتني بالإحجام ، قائلة لي إنك قليل البضاعة ، قصير الباع في هذه الصناعة ، فأعرضت عنه مدة من الزمان ، حتى صار متروكاً في زوايا النسيان ثم ذكرت ذلك لبعض الإخوان ، أصلح الله لي وله الحال والشأن ، فحرضني على الإتمام ، وحملني على توسيع دائرة الغرض من الكلام ، فأنشأت صديري لذلك ، والله أعلم بما هنالك ، وأخذت في الأسباب طالباً من الله التوفيق إلى الصواب ، فأعانني على إكمالته بئنه وجوده وإفضاله (وسميته فتح العلّام ، بشرح مرشد الأنام) ويليق أن يدعى أحكام الأحكام ، في شرح مرشد الأنام ، وقد نقحته على حسب الإمكان ، حتى صار كتاباً عالي الشأن ، رفيع المكان يشهد بعلو قدره وحسن وضعه المنصفون ، وما علينا مما يقوله فيه الملحدون ، لأن ذلك ناشئ من الحسد ، وقلما يسلم منه أحد ، والله در القائل :

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالكل أعداء له وخصوم
كضرائر الحسناء قلن لوجهها كرهاً وبغضاً إنه لذميم

وهذه أسماء الكتب التي جمعتها منها وهي :

الأنوار للأردبيلي وحاشيتا الكمثري والعلامة إبراهيم عليه .

وشرحا المحلي والرملي على المنهاج وحاشيتا القليوبي وعميرة على الأول وحاشيتا الشبراملسي والرشيدي على الثاني .

وشرح المنهج لشيخ الإسلام .

وشرح أبي شجاع للخطيب .

وحاشيتا البجيرمي عليها .

وفتح المعين وحاشيتا السيد أبي بكر والسيد علوي عليه .

وفتح الجواد لابن حجر وشرح المقدمة الحضرمية المسمى بشرى الكريم
للشيخ سعيد باعشن وشرحها أيضاً لابن حجر وحاشية الكردي عليه .

وشرح التحرير وحاشية الشرقاوي عليه .

وشرح ابن قاسم على أبي شجاع وحاشية الباجوري عليه .

ونهاية الأمل وحاشيته كلاهما للشيخ محمد أبي خضير .

وشرحا الرملي والفشني على الزيد .

وشرح الرملي على الستين مسألة وحاشيتا الميهي ، والمطري عليه .

وشرح الرملي على منظومة ابن العماد وحاشية الرشيد علي .

ومرقاة صعود التصديق ، وكتاب رحمة الأمة وميزان الشعراني .

ورسالة القاوقجي ، والوسم ، وشذا العطر ، للشيخ الحلواني .

وزكاة الصيام للأبياري ، ونخبة المقاصد للرصفي ، ودليل المسافر ، للعلامة

الحسيني .

وشرح الجزوري على منظومته ، ومناسك النووي ، وحاشيتا الباجوري

على الجوهرة والسنوسية .

وشرحا المطري على الرسالة الباجورية ، وحاشية القباني عليها .

ومشارك الأنوار للعدوي ، وتحفة الإخوان للفشني ، وبدائع الزهور لابن إياس .

وشرح صديقنا الفاضل العلامة الشيخ محمد القاضي الدمياطي على المتن وغير ذلك .

وتجدني في غالب العبارات ، أصرح باسم قائلها ، فإذا علمت ما ذكر فما كان فيه من صواب فتنسب لأصحاب الكتب المذكورة ، وما كان من خطأ فمن سوء فهمي وتصرفي في العبارة .

فأرجو من المطلع عليه أن ينظر إليه بعين الإنصاف ، لا بعين السخط والاعتساف ، وإن عثر على شيء زلت فيه القدم ، أو طغى به القلم ، فلينبه عليه بعبارة خالية من التشنيع ، متجافية عن اللوم والتقريع ، فجلاً من تنزه عن الخطأ والنسيان ، وجعل ذلك وصفاً يقوم بالإنسان .

هذا وأسأل الله العظيم من فضله أن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن يمن بقبوله ، وينفع به نفعاً عاماً ، كما نفع بأصوله ، إنه جواد كريم ، وبعباده رؤوف رحيم .

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلام على البسملة وأنها تشتمل على خمسة ألفاظ

اعلم أن هذه البسملة تشتمل على خمسة ألفاظ :

الأول : الباء وهي إما زائدة فتكون للتقوية والتأكيد ، أو أصلية ومعناها الاستعانة ، أو المصاحبة على وجه التبرك ، فإن جعلت زائدة فلا تحتاج إلى متعلق ^(١) وإن جعلت أصلية ، وهو الراجح فلا بد لها من متعلق تتعلق به ، وهو إما أن يكون اسماً ، أو فعلاً مقدماً أو مؤخراً ، خاصاً أو عاماً .

والأولى من ذلك أن يكون فعلاً ، لأن الأصل في العمل للأفعال مؤخراً لإفادة الحصر ، وللاهتمام باسمه تعالى خاصاً أي مناسباً لما بدىء بالبسملة لرعاية حق خصوصية المقام ، ولإشعار مابعد البسملة به ، وحينئذ يكون التقدير هنا : بسم الله الرحمن الرحيم أولف .

الثاني : الاسم وهو ما دل على مسمى ، واختلف في المشتق منه

(١) ولفظ الجلالة : هو علم للذات المعينة ، أي ذات مولانا تعالى . وهو : أعرف المعارف ، والاسم الأعظم . ولم يسم به غيره تعالى ولو تعنتاً .

ومشتق عند الأكثرين من « أله » إذا تحير ، لتحير الخلق في معرفته ، أو إذا عبد ، أو إذا فزع من أمر إليه .

وعلى كل فهو المعبود للخواص والعوام ، المفزوع إليه في الأمور العظام ، المرتفع عن الأوهام ، المحتجب عن الأفهام ...

أصله : « أله » حذفت همزته وعوض عنها « أل » فصار الله وفخم للتعظيم . اهـ بشرى الكريم ٣/١ .

والأصح : أنه لا يعرف له اشتقاق ، فهو اسم جامد وقد نقله القرطبي عن جماعة من العلماء

منهم (الشافعي) (والغزالي) (وإمام الحرمين) انظر ابن كثير ١/ ١٩ .

والمصاحبة أولى لما في الاستعانة من إيهام كون اسمه تعالى آلة كما في كتبت بالقلم .

فقليل : هو مشتق من سمو بمعنى العلو ، لأنه يعلو مسماه ، وقيل من السمة بمعنى العلامة لأنه علامة عليه ...

الثالث : لفظ الجلالة وهو علم على الذات الواجب الوجود ، المستحق لجميع المحامد لم يتسم به سواه تسمى به قبل أن يسمى ، وأنزله على آدم في جملة الأسماء ، والجمهور على أنه اسم الله الأعظم ، الذي إذا دعا به أحد أجيب بعين ما طلب لوقته ^(١) ، وتختلف الإجابة عند الدعاء به من بعض الناس لفقد شروط الدعاء التي أعظمها أكل الحلال .

وقد ذكر في القرآن العزيز في ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً .

خواص الرحمن الرحيم :

الرابع والخامس : الرحمن الرحيم وهما صفتان مأخوذتان من الرحمة بمعنى الإحسان أو إرادته .

لكن الأول معناه : المحسن بجلائل النعم ، أي أصولها : كنعمة الوجود ، والإيمان ، والعافية ، والرزق ، والعقل ، والسمع ، والبصر ، وغير ذلك .

والثاني معناه : المحسن بدقائق النعم ، أي فروعها : كالجمال ، وكثرة المال ، وزيادة الإيمان ، ووفور العقل ، وحدة السمع والبصر وغير ذلك ، وإنما جُمع

(١) أقول : ينقسم حرف الجر إلى ثلاثة أقسام :

١ - أصلي .

٢ - وزائد .

٣ - وشبيه بالزائد .

أما الأصلي : هو الذي له معنى ، ويحتاج إلى متعلق .
والزائد : هو الذي ليس له معنى ، ولا يحتاج إلى متعلق .
وشبيه الزائد : هو الذي له معنى ، ولا يحتاج إلى متعلق .

بينها إشارة إلى أنه ينبغي أن يطلب منه تعالى النعم الدقيقة ، كما ينبغي أن يطلب منه النعم العظيمة ، لأن الكل منه وحده سبحانه ^(١) وتعالى .

ولهذين الوصفين خواص كثيرة :

فمن خواص الرحمن : أن من أكثر من ذكره نظر الله إليه بعين الرحمة ، ومن واظب على ذكره كان ملطوفاً به في جميع أحواله .

وقال البوني : - نفعنا الله به - الرحمن الرحيم : من أذكّر المضطرين ، لأنه يسرع لهم تنفيس الكرب ، وفتح أبواب الفرج

أحكام البسملة :

ثم إن البسملة تعزّيها الأحكام الخمسة : ١ - الوجوب ، ٢ - والنسب ، ٣ - والحرمة ، ٤ - والكراهة ، ٥ - والإباحة .

١ - فتجب في قراءة الفاتحة في الصلاة ، فرضاً أو نفلاً عندنا معاشر الشافعية وفي سورة نذر قراءتها : أو استؤجر عليها ^(٢) .

٢ - وتندب في كل أمر مهم به شرعاً ، مقصود لذاته غير ذكر محض ، ولا

(١) والرحمن الرحيم : صفتان مشبهتان ، بنيتا للمبالغة ، مشتقتان من الرحمة ، وهي : رقة في القلب تقتضي التفضل والإحسان .

فهي باعتبار مبدئها مستحيلة عليه تعالى ، لأنها من الكيفيات النفسانية ، فالمراد غايتها وهو : التفضل والإحسان .

أو إرادة ذلك ، فهي على الأول صفة فعل ، وعلى الثاني صفة ذات
والرحمة : كل ما هو من الكيفيات : كالرضا ، والغضب وقدمت الجلالة عليها ، لأنها اسم ، وهو مقدم على الصفة وقدم الرحمن على الرحيم ، لأنه خاص به تعالى . إذ لا يطلق على غيره تعالى بخلاف الرحيم ، ولأنه أبلغ منه كماً وكيفاً . اهـ بشرى الكريم .

(٢) أقول : نقلاً عن القاضي حسين في « الفتاوى » : إن الاستحجار لقراءة القرآن على رأس القبر مد جائز كالاستحجار للأذان وتعليم القرآن . اهـ الروضة ج ٥ / ١٩١ .

جعل الشارع له مبدأ غير البسملة إلا أنها تارة تكون مندوبة عيناً كما في الوضوء والغسل ، وتارة تكون مندوبة كفاية ، كما في أكل الجماعة على الإشاعة ، وكما في جماع الزوجين فتكفي تسمية أحدهما كما استظهره الشمس الرملي .

٣ - وتحرم على المحرم لذاته : كالزنا ، واللواط ، والسرقعة ، وشرب الخمر ، بخلاف المحرم لعارض ، كالوضوء بماء مغصوب ، وأكل ، وشرب ما غصب ، فتندب فيه ، نعم لو سمى الله تعالى على شرب الخمر ، أو على الزنا تهاوناً ، أو استحلالاً كفر ، والعياذ بالله تعالى .

٤ - وتكره على المكروه لذاته ، كشرب الدخان ، والنظر إلى الفرج بلا حاجة ، وكأكل البصل النيء على ما اعتمده الذهبي . بخلاف المكروه لعارض كالوضوء بالماء المشمس ، وكأكل البصل على ما قاله الباجوري ، فتندب فيه هذا هو المعتمد وقيل : تكره التسمية على كل من المحرم ، والمكروه ولو لعارض ، وقيل : تحرم عليهما ، وقيل تكره على المكروه ، وتحرم على المحرم مطلقاً .

قال الشمس الرملي : وتكره التسمية في أول سورة براءة ، وتندب في أثنائها ، وقال ابن حجر والخطيب وابن عبد الحق : تحرم في أولها ، وتكره في أثنائها ، وتندب في أثنائها غيرها اتفاقاً .

٥ - قال الصبان : ويظهر أن محل الخلاف إذا لم يعتقد القارئ ، أنها آية منها وإلا كانت كفراً اتفاقاً انتهى .

وتباح في المباحات التي لا شرف لها : كنقل متاع من مكان إلى آخر كذا قيل .

وذكر السحبي أنها تباح في ابتداء المشي ، أو القعود ، أو الصلاة ،

أو الحج ، أو الأذكار ، والذي في البجيرمي على الخطيب : أنها تعتريها الأحكام الأربعة فقط قال : لأن أصلها الندب ، وما كان الأصل فيه الندب لا تعتريه الإباحة هذا .

وإنما ابتدأت بها اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بقوله ﷺ : « كل أمر ذي بال - أي صاحب حال يهتم به شرعاً - لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم ، فهو أبتَر ، أو أجْذَم ، أو أقطع » روايات . والمعنى على كل : أنه ناقص وقليل البركة فهو وإن تم حالاً لا يتم معنى .

والمراد بالأمر : ما يعم القول كالقراءة ، والفعل كالتأليف ، ولا يعارض هذا خبر « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله إلخ » لأن الابتداء نوعان :

حقيقي وهو ما تقدم أمام المقصود ، ولم يسبقه شيء .

وإضافي وهو ما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء .

وقد حملوا خبر البسمة على الأول ، وخبر الحمدلة على الثاني ، تأسيساً بالقرآن وعملاً بالإجماع وقد جمعت بينهما عملاً بالخبرين حيث أتيت بالبسمة أولاً ، ثم ثنيت بالحمدلة فقلت : الحمد بأقسامه الأربعة التي هي :

١ - حمد قديم لقديم ، وهو : حمد الله نفسه بنفسه .

٢ - وحمد قديم لحادث ، وهو : حمد الله لأنبيائه وأوليائه .

٣ - وحمد حادث لقديم ، وهو : حمدنا الله .

٤ - وحمد حادث لحادث ، وهو : حمد العباد بعضهم لبعض ثابت لله تعالى وحده . وهذه الجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى ، ويصح أن تكون خبرية لفظاً ومعنى ، ولا مانع من ذلك فقد قال العلامة البجيرمي على الخطيب : إن الخبر بالحمد حامد بخلاف الخبر بالصلاة فليس بمصل ، ولذا يثاب الحامد

مطلقاً ، ولا يثاب المصلي إلا إذا قصد الإنشاء .

وسوى بعضهم بينهما في حصول الثواب ولو بقصد الإخبار .

وأفضل المحامد أن يقال : الحمد لله حمداً يوافي نعمه ، ويكافئ مزيده وقيل أفضلها أن يقال : الحمد لله بجميع محامده كلها ما علمت منها وما لم أعلم ، وزاد بعضهم عدد خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم .

وينبغي على ذلك مسألة فقهية وهي من حلف بالطلاق ليحمدن الله بأفضل المحامد فقال كل فريق لا يبر إلا بما قاله من تلك المحامد . وقيل لا يبر حتى يقول : اللهم لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، وقيل لا يبر حتى يقول : ليس كمثله شيء .

فائدة : قال بعضهم : الحمد لله ثمانية أحرف ، وأبواب الجنة ثمانية ، فمن قالها فتحت له أبواب الجنة الثمانية ^(١) .

طلب : هل الأفضل الحمد لله ، أو لا إله إلا الله

واختلف العلماء هل الأفضل الحمد لله ، أو لا إله إلا الله ؟

فذهب جمع إلى الأول واحتجوا بقوله ﷺ : من قال لا إله إلا الله كتب له عشرون حسنة ، وحطّ عنه عشرون سيئة ، ومن قال الحمد لله رب العالمين ، كتب له ثلاثون حسنة ، وحطّ عنه ثلاثون سيئة ^(٢) .

وذهب جمع إلى الثاني واحتجوا بقوله ﷺ : « مفتاح الجنة : لا إله إلا الله » واختار هذا ابن عطية وقال : يشهد بهذا قوله ﷺ : « أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله » .

(١) أقول : أمثال هذا الخبر لا يكون من قبل الرأي : بل لا بد له من دليل والله أعلم .

(٢) لم أقف على هذا العدد من دليل والله أعلم .

والحمد لغة : الثناء بالكلام على جهة التعظيم ، لأجل جميل اختياري ، ولا فرق بين أن يكون ذلك الجميل من الفضائل وهي النعم القاصرة أي التي ٧ يتوقف الاتصاف بها على تعدي أثرها للغير : كالصلاة والعلم ، أم من الفواضل وهي النعم المتعدية أي التي يتوقف الاتصاف بها على تعدي أثرها للغير كالكرم ، ولذلك يقولون : سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل . اهـ .

وقد تضمن هذا التعريف أركان الحمد الخمسة وهي الحامد ، والمحمود ، والمحمود به ، والمحمود عليه ، والصيغة .

فإذا أكرمك زيد مثلاً فقلت : زيد عالم ، فأنت حامد ، وزيد محمود . وثبوت العلم له - الذي هو مدلول الصيغة - محمود به ، والكرم محمود عليه ، وقولك زيد عالم هو الصيغة .

ثم إن المحمود به ، والمحمود عليه ، في هذا المثال اختلفا ذاتاً واعتباراً ، وقد يتحدان ذاتاً ، ويختلفان اعتباراً ، كما إذا قلت : زيد كريم لكونه أكرمك ، فإن الكرم من حيث كونه مدلول الصيغة يقال له محمود به ، ومن حيث كونه باعثاً على الحمد يقال له محمود عليه .

وعرفاً : فعل يُشعر بالتعظيم للمنعم ، بسبب كونه منعماً على الحامد ، أو غيره ، وذلك الفعل إما أن يكون فعل القلب أو اللسان ، أو الجوارح ، أي الأعضاء .

أما فعل القلب : فهو أن يعتقد فيه كونه موصوفاً بصفات جميلة .

وأما فعل اللسان : فهو أن يذكره بالفاظٍ دالة على ما ذكر .

وأما فعل الجوارح : فهو أن يأتي بأفعال تدل على تعظيمه .

فائدة : قال العلامة المناوي : وجعل ذاك لغوياً ، وذا عرفياً إنما هو اصطلاح بعض المتكلمين ، وإلا فأهل اللغة والشرع قد تطابقوا على أن حقيقة الحمد ، الوصف بالجميل .

فعنى الحمد لله : كل كمال ثابت لله ، لأن الكمال إما قديم فهو وصفه وإما حادث فهو فعله هذا .

والحمد تارة يكون واجباً : كالحمد في الصلاة ، وفي خطبة الجمعة .

وتارة يكون مندوباً : كالحمد في خطبة النكاح وفي ابتداء الدعاء ، وبعد ختمه ، وبعد الأكل والشرب ، وفي ابتداء الكتب المصنفة ، وكذا في ابتداء درس المدرسين ، وقراءة الطالبين بين يدي المعلمين ، سواء قرؤوا حديثاً ، أو فقهاً ، أو غيرهما ، وأحسن العبارات في ذلك الحمد لله رب العالمين .

وتارة يكون مكروهاً ، كالحمد في الأماكن المستقذرة كالمجزرة والمزبلة ، ومحل قضاء الحاجة .

وتارة يكون حراماً ، كالحمد عند الفرح بالوقوع في معصية . اهـ .

واعلم أن نعم الله تعالى الموجبة لحمده كثيرة لا تحصى قال تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا ﴾ ^(١) لكن لما كانت نعمة الإيمان والإسلام أجلها خصصتها بالذكر .

فقلت : الذي من أنعم وتفضل علينا بالإيمان والإسلام .

ومعنى الإيمان لغة : مطلق التصديق .

وشرعاً : التصديق والإذعان بما جاء به النبي ﷺ مما علم من الدين بالضرورة ، وليس النطق بالشهادتين ، ولا العمل كالصلاة ، والصوم ، داخلين

(١) سورة إبراهيم آية : ٢٤ .

في حقيقته ، ولا معناه .

بل الأول شرط له في إجراء الأحكام الدنيوية : كالتناكح ، والتوارث ، والصلاة عليه بعد الموت ونحو ذلك فمن صدّق بقلبه ، ولم يقر بلسانه ، لا لعذر منعه ، ولا لإباء أي امتناع ، بل اتفق له ذلك فهو مؤمن عند الله تعالى غير مؤمن في الأحكام الدنيوية .

والثاني الذي هو العمل ، شرط لكمال أي الإيمان فمن صدّق بقلبه ولم يعمل شيئاً من الواجبات فهو مؤمن ناجٍ من الخلود في النار إن لم يكن مع ذلك استحلال ، أو عناد للشارع ، أو شك في مشروعية الحكم وإلا فهو كافر فيما علم من الدين بالضرورة .

ومعنى الإسلام لغة : مطلق الانقياد .

وشرعاً : الانقياد لما جاء به النبي ﷺ مما علم من الدين بالضرورة .

والمراد بالانقياد لذلك الامتثال له بحيث لو أمر لائتمر .

وذكر العلامة الباجوري في حاشيته على السنوسية :

أن الراجح تغاير الإسلام والإيمان ؛ إذ الإسلام اسم للانقياد الظاهري ، والإيمان اسم للتصديق الباطني . ثم قال : نعم ؛ هما متلازمان فلا يتحقق أحدهما بدون الآخر ، لكن ذلك إنما يكون إذا اعتبر في كل منهما كونه منجياً وإلا فلا تلازم ، فقد يوجد الإسلام بدون الإيمان وبالعكس .

ولذلك قال تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ (١) . فالمراد بالإسلام في ذلك الانقياد الظاهري الذي لم يصاحبه تصديق باطني اهـ .

(١) سورة الحجرات آية : ١٤ .

معنى الإسلام والإيمان وقواعد كل منهما :

واعلم أن لكل من الإيمان والإسلام قواعد .

فقواعد الإيمان ست ، ذكرها المصطفى ﷺ في جواب جبريل عليه السلام ، حين سألته عن الإيمان فقال : أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره اهـ .

وقواعد الإسلام خمس ذكرها المصطفى ﷺ أيضاً بقوله : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت » .

ما يجب علينا معرفته :

ولكل مما ذكر أحكام ، أوجب الله تعالى علينا معرفتها ، بل أوجب علينا معرفة جميع الأحكام التي نحتاجها . كما قلت وأوجب علينا معرفة ما نحتاجه من الأحكام الواجبة التي تتوقف عليها صحة الأعمال قلبية كانت كالاعتقادات أو بدنية كالصلاة ، والصوم ونحوها ، وسواء كانت عبادة كما ذكر ، أو غير عبادة كمنافحة ، ومعاملة ، فوراً في الفوري وموسعاً في الموسع .

فإذا بلغ الشخص العاقل « ضحوة » النهار مثلاً ، لزمه أن يبادر بتعلم الأمور الاعتقادية ، ثم إذا عاش إلى وقت الظهر ، وجب عليه تعلم أحكام الطهارة والصلاة ، ولكن إن كان صحيحاً ، وكان بحيث لو صبر إلى الزوال لا يتمكن من التعلم والعمل في الوقت ، فلا يبعد أن يقال : يجب عليه تقديم التعلم على الوقت ويحتمل أن يقال : لا يجب قبل الزوال وهكذا بقية الصلوات

فإن عاش إلى رمضان وجب عليه تعلم أحكام الصوم ، فإن تجدد له مال ، أو كان له عند بلوغه ، لزمه تعلم ما يجب عليه من الزكاة ، لكن لا يلزمه

ذلك في الحال بل عند تمام الحول .

وإذا أراد أن يبيع ، أو يشتري ، أو يتزوج ، وجب عليه تعلم الأحكام المتعلقة بذلك . وهكذا كلما أراد فعل شيء وجب عليه تعلم أحكامه ، فإذا دخلت أشهر الحج لا تلزمه المبادرة إلى تعلمه ، لأنه على التراخي ، فإذا عزم عليه لزمه تعلم أحكامه .

ولا يجب على الأبكم تعلم ما يحرم من الكلام ، ولا على الأعمى تعلم ما يحرم من النظر وقس على ما ذكر (١) .

ولما كان المصطفى ﷺ هو السبب في نعمة الإيمان والإسلام ، بل جميع النعم الواصلة إلينا إنما هي ببركته - عليه الصلاة والسلام - و « هو » الذي أُرشدنا إلى شكر المنعم ، أردفت الثناء على الله تعالى بالدعاء له ﷺ .

فقلت : والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنعام أي أطلب منك يا الله صلاة وسلاماً يليقان بجنابه الشريف ومقامه المنيف ، فهي « جملة » خبرية لفظاً إنشائية معنى .

مطلب : في الصلاة على النبي ﷺ ومعناها وفضلها

والصلاة معناها من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم ، ومن غيره الدعاء ، والمراد بالغير ما يشمل الملائكة ، والآدميين ، والجن ، وكذا الجمادات لثبوت صلاتها عليه ﷺ كما رواه الحلبي في السيرة :

(١) أقول : فرحم الله المؤلف رحمة واسعة . وجزاه خيراً ، فقد أتى بهذه الأسطر الوجيزة ، على أحكام دقيقة جداً ، قلما ينتبه لها الإنسان ، وذلك فيما يجب تعلمه فوراً كان ، أو موسعاً ، وفيما لا يجب في المعاملات والعبادات والاعتقادات يعسر عليك أن تجد لها في كتاب بهذا الترتيب . اهـ محمد .

من أنه ﷺ كان إذا أراد حاجة الإنسان أبعد عن الناس ^(١) فلا يمر بحجر ولا شجر ، إلا يقول الصلاة والسلام عليك يا رسول الله ، وقيل معناها : العطف بفتح العين ، ولكنه مختلف باختلاف العاطف ، فهو بالنسبة لله تعالى الرحمة ، وبالنسبة لما سواه الدعاء ، ومعنى السلام : الأمان ، والإعظام ، وطيب التحية اللائقة بذلك المقام .

فائدة : والسيد مَنْ ساد في قومه ، أو من كثر سواده أي جيشه ، أو من تفرع الناس إليه عند الشدائد ، أو الحليم الذي لا يستفز الغضب .

ولا شك في أن هذه الأوصاف قد اجتمعت فيه ﷺ ، ومحمد : بدل من سيدنا ، أو عطف بيان عليه و « هو » علم على نبينا ﷺ سمي به بإلهام من الله تعالى ، بأنه يكثر حمد الخلق له ، لكثرة خصاله الحميدة .

واختلفوا فيمن ساء بذلك ، فقليل جده عبد المطلب ، وقيل أمه ويسن التسمية به محبة فيه ﷺ .

وقد ورد في فضلها عدة أحاديث أصحها قوله عليه الصلاة والسلام :

(١) وهذا أدب عظيم من آداب قاضي الحاجة ، قدمه لنا رسول الله ﷺ ، تعليماً وإرشاداً لأئمة بأن يتوارى مريدها عن الأنظار ، ويبتعد عن الناس ما أمكن كي لا يسمع له صوت ، أو يشم منه رائحة .

وتعبير المؤلف - رحمه الله تعالى - بقوله : حاجة الإنسان ولم يقل حاجته تعظيماً وتكريماً لقامه اللينف ، كناية من أجل الكنايات فتنبه لهذا .

فصلوات الله وسلامه عليك ياسيدي يا رسول الله . فقد نصحت وعلمت ، وأدبت ، حتى إن أهل الكتاب غبطونا على هذا ولم يتالكوا الكتان ؛ حيث قال بعضهم :

لم يترك نبكم شيئاً إلا وعلمكم إياه حتى الخراء . أي ما يتعلق بآداب قاضي الحاجة ، وسيأتي تفصيل ذلك في بابه إن شاء الله تعالى . اهـ محمد .

« من ولد له مولود فسماه محمداً حباً لي وتبركاً باسمي كان هو ومولوده في الجنة » (١) .

وينبغي إكرام من تسمى بهذا الاسم الشريف تعظيماً له ﷺ فقد ورد :
« إذا سميت محمداً فلا تضربوه ولا تحرموه » (٢) .

وليحذر من اللحن في هذا الاسم الكريم فإنه يخل بالتعظيم ، ومن ثم قال بعضهم : أحبُّ للناس أن يسموا أولادهم بأحمد دون محمد ، فقليل له : ولم ذلك ؟ فقال : للحن العامة في اسم « محمد » فإن أهل الأرياف يقولون « محمد » بكسر الميم والحاء ، وأهل الحاضرة : يفتحون الميم الأولى وكلاهما لحن فاعلم ذلك .

والأنام : الخلق الإنس والجن وغيرهم ، وسيادته ﷺ عليهم إنما هي بحض فضل الله سبحانه وتعالى .

ذكر العلامة القليوبي في بعض مؤلفاته : أن الله تعالى اختار من المخلوقات ذوات الأرواح ، ثم اختار منها بني آدم ، ثم اختار منهم العقلاء ، ثم اختار منهم العلماء ، ثم اختار منهم العمال ، ثم اختار منهم الأولياء ، ثم اختار منهم الأنبياء ، ثم اختار منهم المرسلين ، ثم اختار منهم أولي العزم ، ثم اختار منهم

(١) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات : جزء ١ / ١٥٧ وقال : في إسناد هذا الحديث من قد تكلم فيه اهـ .

يعني حامد بن حماد العسكري : قال الحافظ في اللسان : حامد بن حماد العسكري يروي عن إسحاق بن يسار النصيبي بخبر موضوع هو آفته عن حجاج بن منهال عن حماد بن مسلمة عن برد بن سنان عن مكحول عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً الحديث . اهـ لسان الميزان جزء ٢ / ١٦٣ .

(٢) رواه البزار عن أبي رافع مولى النبي ﷺ بسند ضعيف .

قوله : فلا تضربوه ، أي في غير حد أو تأديب ، ولا تحرموه البر والإحسان إكراماً لمن تسمى باسمه والله أعلم .

نبينا محمد ﷺ اهـ .

تنبيه : إن فسر الضمير في سيدنا بالعقلاء ، أو ببني آدم كان قولي بعد ذلك (سيد الأنعام) تأسيساً وتعميماً وإلا كان تأكيداً ، هذا وإنما جمعت بين الصلاة والسلام عليه ﷺ امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ^(١) وحذراً من كراهة إفراد أحدهما عن الآخر كما عليه المتأخرون وأما عند المتقدمين فهو خلاف الأولى .

والصحيح أنه ﷺ ينتفع بالصلاة والسلام عليه ، وكذا سائر القرب المهداة إليه ؛ لأن الكامل يقبل زيادة الكمال .

فالمقصود من صلاتنا وسلامنا عليه طلب رحمة وتحية لم يكونا حاصلين له ، زيادة على ما أعطاه الله تعالى ، إذ ما من كمال إلا وعند الله أعظم منه ، وما من وقت إلا وهناك نوع من الرحمة والتحية لم يحصل له ، فلا يزال ﷺ يرتقي في الكمالات إلى ما لا نهاية له ، لكن لا ينبغي التصريح بذلك إلا في مقام التعليم .

كما أنه لا ينبغي للشخص أن يلاحظ ذلك لما فيه من إساءة الأدب بل يلاحظ أنه مفتقر له ﷺ وأنه يتوسل به إلى ربه في نيل مطلوبه لأنه الوساطة العظمى في إيصال كل نعمة ، وأنه ساعٍ في أداء بعض حقه ﷺ عملاً بقوله : « من أسدى إليكم معروفاً فكافؤه فإن لم تكافؤه فادعوا له » ^(٢) .

ومما تقرر تعلم أنه يجوز ما جرت به العادة بعد القراءة من قولهم : اللهم اجعل ثواب ذلك ، أو مثله إلى حضرة النبي ﷺ ، أو زيادة في شرفه ﷺ

(١) سورة الأحزاب آية : ٥٦ .

(٢) قال المناوي في كنوز الحقائق ص ١١١ : أخرجه الديلمي في مسند الفردوس بلفظ من صنع إليكم معروفاً فكافؤه اهـ .

والصحيح - أيضاً - أن الصلاة على غير الأنبياء ، والملائكة ، مكروهة استقلالاً ، أما تبعاً فجائزة اتفاقاً ، وألحق بعضهم السلام بالصلاة إذا لم يكن خطاباً ، كاللهم سلم على فلان أما إذا كان خطاباً كالسلام عليك فهو جائز ، بل مندوب .

فائدة : سئل بعضهم هل الأفضل صلاة الملائكة أو صلاة الآدميين ؟

فأجاب بأن صلاة الآدميين عليه ﷺ أفضل ، ويؤيده قول ابن حجر : طاعات البشر أكمل من طاعات الملائكة ، لأن الله تعالى كلّفهم بها مع وجود صوارف عنها قائمة بهم ، ولاشك أن فعل الشيء مع مشقة ، ووجود صارف ، أبلغ من فعله مع عدم ذلك إذ لا امتحان فيه أصلاً .

واعلم أنه قد جاء فضل الصلاة على النبي ﷺ أحاديث كثيرة ، منها قوله ﷺ : « من صلى عليّ في كتاب لم تنزل الملائكة تستغفر له مادام اسمي في ذلك الكتاب » (١) .

ومنها قوله ﷺ : « من سرّه أن يلقى الله وهو عنه راضٍ فليكثر من الصلاة عليّ » (٢) .

ومنها قوله ﷺ : « من أكثر من الصلاة عليّ في حياته أمر الله جميع مخلوقاته أن يستغفروا له بعد موته » .

ومنها قوله ﷺ : « جاءني جبريل عليه السلام وقال يا محمد : لا يصلي عليك أحد إلا صلى عليه سبعون ألف ملك ، ومن صلت عليه الملائكة ، كان

(١) رواه الطبراني وغيره .

(٢) قال السخاوي في القول البدیع ص ١٢٢ : أخرجه الديلمي في مسند الفردوس له ، وابن عدي في

الكامل وأبو سعد في شرف المصطفى له ، وسنده ضعيف .

عن عائشة رضي الله تعالى عنها بلفظ : « من سرّه أن يلقى الله راضياً فليكثر من الصلاة

عليّ » . اهـ .

من أهل الجنة « ومنها قوله ﷺ : « من صلى عليّ مرة واحدة صلى الله عليه عشر مرات ، ومن صلى عليّ عشر مرات ، صلى الله عليه مائة مرة ، ومن صلى عليّ مائة مرة ، صلى الله عليه ألف مرة ، ومن صلى عليّ ألف مرة ، حُرم الله جسده على النار ، وثبته بالقول الثابت ، في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، عند المسألة وأدخله الجنة ، وجاءته صلاته عليّ نوراً له يوم القيامة على الصراط مسيرة خمسمائة عام ، وأعطاه الله بكل صلاة قصراً في الجنة ، قل ذلك أو كثر ، ومنها غير ذلك حتى إنه ورد أنها تعدل عتق الرقاب » (١) .

وذكر بعضهم أن فيها عشر كرامات : الأولى : صلاة الملك الجبار ، والثانية : شفاعة النبي ﷺ المختار ، الثالثة : الاقتداء بالملائكة الأبرار ، والرابعة : مخالفة المنافقين والكفار . والخامسة : محو الخطايا والأوزار ، والسادسة : عون على قضاء الحوائج والأوطار ، والسابعة : تنوير الظواهر والأسرار ، والثامنة : النجاة من دار البوار ، والتاسعة : دخول دار القرار ، والعاشرة : سلام الرحيم الغفار . اهـ .

وعن بعض الصالحين أنه قال : كان لي جار نسّاخ ، فمات فرأيت في المنام فقلت له :

(١) قال السخاوي : في القول البديع ص ١٠٨ : ذكره صاحب الدر المنظم عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ : « من صلى عليّ مرة واحدة صلى الله عليه عشر مرات ، ومن صلى عليّ عشر مرات . صلى الله عليه مائة مرة ، ومن صلى عليّ مائة مرة صلى الله عليه ألف مرة ، ومن صلى عليّ ألف مرة زاحمت كتفه كتفي على باب الجنة » .

قال : لكن لم أقف على أصله إلى الآن وأحسبه موضوعاً . والله أعلم .

أقول : إن المقطع الأول من الحديث قد رواه الإمام مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « من صلى عليّ واحدة صلى الله عليه عشرأ » . وفي بعض ألفاظ الترمذي : « من صلى عليّ مرة واحدة كتب الله له بها عشر حسنات » .

فالصلاة على النبي ﷺ هي : من أعظم ما يتقرب بها المتقربون وإليها يسعى المحبون ، وفي سناها يسير الراغبون .

ما فعل الله بك ؟ فقال : غفر لي . فقلت له : فيم ذلك ؟ فقال : كنت إذا كتبت اسم محمد ﷺ في كتاب صليت عليه ، فأعطاني ربي ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر . اهـ .

وللصلاة صيغ كثيرة أفضلها ما ورد ، وأفضله الصلاة الإبراهيمية .

فلو حلف شخص أن يصلي على النبي ﷺ بأفضل الصلوات لا يبر إلا بها .

وينبغي للمصلي أن يكون بأكمل الحالات متطهراً مستقبلاً القبلة ، متفكراً في ذاته السنية لأجل بلوغ النوال والأمنية ، وأن يرتل الحروف ، وأن لا يعجل في الكلمات ، كما قال ﷺ : « إذا صليت علي فأحسنوا الصلاة علي فإنكم لا تدرون لعل ذلك يعرض عليّ وقولوا : اللهم اجعل صلواتك وبركاتك ، على سيد المرسلين ، وإمام المتقين ، وخاتم النبيين ، سيدنا محمد ، عبدك ورسولك ، إمام الخير ، وقائد الخير ، ورسول الرحمة ، اللهم ابعثه المقام المحمود الذي يقبضه فيه الأولون والآخرون » .

رواه الديلمي موقوفاً عن ابن مسعود رضي الله عنه (١) .

ومع هذا لا يناقض جرح الحديث من حيث السند والصناعة .

ولا يتركه على علته يرفع من مقام قدر النبي ﷺ أو يزيد في رغبة الراغبين في الصلاة عليه فالوقوف عند النصوص الواردة أسلم . ولو أجاز العلماء العمل بالأحاديت الضعيفة في فضائل الأعمال ولكن أمانة العلم تأبى السكوت فينبغي أن يميز الغث من الثمين ، والحسن من القبيح . فليس هناك مرغب أعظم من نص القرآن حيث قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ فمن لم ينهضه هذا الترغيب ، لا ينهضه غيره . اهـ محمد .

(١) ورواه ابن ماجه موقوفاً على ابن مسعود رضي الله تعالى عنه .

ولفظه : « إذا صليت على رسول الله ﷺ فأحسنوا الصلاة عليه » الحديث .

١٢ / ٢٩٣ كتاب (٥) إقامة الصلاة والسنة فيها باب ٢ الصلاة على رسول الله ﷺ حديث

=

حد آل البيت :

وقولي وعلى آله معطوف على سيدنا أي والصلاة والسلام على آله وهم في مقام المدح ، كل مؤمن تقى ، وفي مقام الدعاء - كما هنا - كل مؤمن ولو عاصياً ، لأنه أحوج إلى الدعاء . وحينئذ يكون قولي وأصحابه وأزواجه من عطف الخاص على العام ، ودعوت لهم مرتين مرة بالعموم ومرة بالخصوص ؛ اهتماماً بهم لشرفهم رضي الله تعالى عنهم .

حد الصحابي :

والأصحاب جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو : من اجتمع مؤمناً بالنبي ﷺ بعد نبوته في حال حياته ، ولو كان أعمى ، أو غير مميز - وسيأتي الكلام على الأزواج إن شاء الله تعالى والبررة : جمع بار ، وهو العامل بالبر مع الإعراض عن ضده ، والبر بالكسر اسم جامع للخير ، والطاعة ، والصدق ، قاله العلامة الفاسي في شرحه على الدلائل . والكرام جمع كريم وهو الجامع لأنواع الشرف وأوصاف الكمال ، أو هو من خرج عن نفسه وماله لله تعالى ، ولا شك أن الأصحاب والأزواج كانوا كذلك رضي الله تعالى عنهم ونفعنا بهم .

الحديث على أما بعد :

أما بعد : هذه كلمة يؤتى بها عند الانتقال من أسلوب إلى آخر ، أي من نوع من الكلام إلى نوع آخر ، ويستحب الإتيان بها في الخطب ، والمكاتبات ، اقتداءً به ﷺ ، فإنه كان يأتي بها فيما ذكر .

وأصلها مهما يكن من شيء بعد فحذف مهما يكن من شيء بمعنى : أنه لم

= قال محقق الكتاب : محمد فؤاد عبد الباقي في الزوائد رجاله ثقات . إلا أن المسعودي اختلط بآخر عمره . ولم يتميز حديثه الأول من الآخر فاستحق الترك اهـ .

وقال السخاوي في القول البديع : أخرجه الديلمي في مسند الفردوس ، ورواه ابن عاصم ، وأخرجه ابن ماجه موقوفاً ، والموقوف إسناده حسن والله أعلم .

يؤت به لا أنه نطق به ثم حذفت بعد وأقيمت أما مقام ذلك . والمشهور في بعد ، البناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه ، ويصح فيه النصب لحذف المضاف إليه ونية لفظه ، والتقدير هنا : أما بعد ما تقدم من البسملة والحمد له وغيرها . ف أقول لك إن السعادة الأبدية أي الدائمة التي لا نهاية لها كائنة في تعلم العلوم الشرعية كالتوحيد والفقه خصوصاً المسائل المفروضة أي التي فرض الله علينا اعتقادها أو العمل بها لأن بها أي بسببها تصحيح العبادات من وضوء ، وصلاة ، وصوم ، وغير ذلك .

وقد قال النبي ﷺ بالتشديد ، أو بالهمز والمراد به نبينا محمد ﷺ ، لأن أ ل فيه للعهد الصادق أي في جميع ما جاء به عن ربه ، من أمره ، ونهيه ، ووعده ، ووعيده الأمين أي الثقة على وحي الله تعالى ، وأسرار ملكه ، التي أطلعها عليها فلم يحصل منه تبديل ، ولا تغيير ، ولا إفشاء لما أمر بكتمه ولا كتم لما أمر بإفشاءه .

وقد ورد في الحديث : « إني لأمين في الأرض وأمين في السماء » .

قال العلامة الفاسي : وقد سماه الله تعالى آميناً فقال : ﴿ مُطَاعٌ ثُمَّ آمِينَ ﴾ (١) . إذا قلنا : إن المراد به محمد ﷺ : لا جبريل عليه السلام اهـ . من يرد الله به أي له فالباء بمعنى اللام وقوله خيراً أي كاملاً عظيماً فالتنوين للكمال ، والتعظيم أو المراد كل الخير لأن النكرة إذا وقعت في سياق الشرط تكون للعموم وقوله : يفقهه في الدين (٢) أي يفهمه أحكامه .

والدين لغة : يطلق على معان ، منها الطاعة ، والعبادة ، والجزاء ، والحساب .

(١) سورة التكويد آية : ٢١ .

(٢) متفق عليه .

واصطلاحاً : ما شرعه الله تعالى على لسان نبيه ﷺ ، وأموره أي علامات وجوده أربعة : الصحة بالعقد ، والصدق بالقصد ، والوفاء بالعهد ، واجتناب الحد ، ونظمها بعضهم في قوله :

أمور لدين صدق قصد وفاء العهد وترك لمنهي كذا صحة العقد

ومعنى صدق القصد : أداء العبادة بالنية والإخلاص ، وفاء العهد : الإتيان بالفرائض ، وترك المنهي ، واجتناب المحرمات ، وصحة العقد : الجزم بعقائد أهل السنة ، وقد دل هذا الحديث على أن التفقه في الدين علامة على حسن الخاتمة قاله بعضهم .

طلب : في ذكر رضاعته عليه الصلاة والسلام

وقد جاء في فضله أحاديث كثيرة غير هذا الحديث ، منها قوله ﷺ : « ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في الدين ، وفقه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد » أي غير فقيه .

وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنها : مجلس فقه خير من عبادة ستين سنة ^(١) ، وورد من أحب أن ينظر إلى عتقاء الله من النار ، فليُنظر إلى المتعلمين ، فوالذي نفسي بيده ما من متعلم يسعى إلى باب العالم ، إلا كتب الله له بكل قدم عبادة سنة ، وبني له بكل قدم مدينة في الجنة ، ويمشي على الأرض ، والأرض تستغفر له ويمسي ويصبح مغفوراً له وتشهد الملائكة له بأنه من عتقاء الله من النار ^(٢) .

وعن أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه قال : الناس رجلان : عالم ومتعلم ،

(١) قال المناوي في كنوز الحقائق : أخرجه الأديلي في مسند الفردوس بلفظ : مجلس فقه خير من عبادة سنة . اهـ كنوز الحقائق ص ٨٩ .

(٢) قال ابن حجر الميمني نقلاً عن السيوطي كذب موضوع . اهـ كشف الخفا حديث رقم ٢٣٥٥ .

ولا خير فيما سوى ذلك ، وقال الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه : طلب العلم أفضل من صلاة النافلة ^(١) .

وقال علي كرم الله تعالى وجهه : العلم خير من المال ، العلم يحرسك وأنت تحرس المال ، والمال تنقصه النفقة ، والعلم يزكو بالإنفاق .

ومعنى قوله : العلم يحرسك : أي يحرس دينك ، لأن به يعرف الحلال والحرام ، فيعمل صاحبه فيحفظ دينه ، ويحفظ بدنه من النار بسبب ذلك ، بخلاف الجاهل فكأنه في ظلام لا يعرف ما يضره في دينه وما ينفعه بل تُحَسِّن له نفسه كثيراً من الحرام فيفعله لجهله به فيكون ذلك سبباً لهلاكه .

وأيضاً : فإن العالم جميع أعماله صحيحة بسبب علمه ، وأما الجاهل فأفعاله فاسدة غير صحيحة لعدم معرفته الأركان والشروط .

ولقد كثرت الجهل في « هذا » الزمان خصوصاً في أبناء الدنيا المنهمكين في تحصيلها ، فإنه قل أن يحضر منهم أحد في مجلس علم ، وتراهم يصلون ويحجون بالكيفية ، جاهلين بصفة ذلك ، بل ربما اعتقدوا الفرض سنة لجهلهم ، وليت شعري كيف تنفعهم تلك الأعمال .

وقد نص العلماء الفحول أي الذين هم أعظم الناس همة وأعلام شأناً على أن العمل مع الجهل بصفته وما يلزم له من الشروط والأركان غير مقبول أي غير صحيح ، ومن نص على ذلك العلامة ابن رسلان حيث قال :

وكل من بغير علم يعمل أعماله مردودة لا تقبل

ولقد صنف المصنفون في التوحيد والفقه ما أي شيئاً كثيراً لا يحصى وقولي من التصانيف بيان لما ، والتصنيف لغة : تميز الأشياء بعضها من بعض ، ^(١) أقول : هذا إن صدق في طلبه للعلم وأخلص فيه ، لأن نفعه يكون متعدداً لغيه ، وإلا فالإكثار من العبادة مع الإقبال على تقويم النفس أفضل حتى يتحقق بالصدق والإخلاص . اهـ محمد .

واصطلاحاً التآليف وهو : ضم شيء إلى شيء آخر على وجه التناسب ، قاله العلامة السحبي في شرحه على الأربعين عم نفعها أي التصانيف كل وضع أي دنيء وشريف فجزاها الله عنا معشر المسلمين خيراً وأعطاهم على ما صنعوه أجراً أي ثواباً عظيماً .

وهاتان الجملتان خبريتان لفظاً إنشائيتان معنى ، وأتيت بهما امثالاً لحديث : « من أسدى إليكم معروفاً فكافؤه فإن لم تستطيعوا فادعوا له » .

وإني قد تطفلت بجمع هذا المؤلف الحاضر ذهنًا المختصر الذي قل لفظه وكثر معناه اللطيف أي حسن الوضع سهل المأخذ ، لكونه لا خفاء فيه ، وإنما تطفلت وتجرات على ذلك وإن كنت أي والحال أني كنت في هذا الوقت لست أهلاً للتأليف تشبهاً أي لأجل التشبه بهؤلاء المصنفين الأعلام أي الذين هم كالأعلام التي يهتدى بها لأن من تشبه بهم لا يضام أي لا يحصل له ضم أي ضرر ومشقة بل يفلح ، والله در القائل :

وتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التشبه بالكرام فلاح

وقولي وطمعاً معطوف على تشبهاً أي ولأجل الطمع في الثواب أي في حصوله لي من الملك العلي الوهاب جزاءً على هذا الجمع تفضلاً منه سبحانه وتعالى فقد قال رسوله سيدنا محمد ﷺ سيد العرب والعجم لسيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : لأن يهدي الله بفتح الهمزة واللام الموطئة للقسم ، وأن وصلتها في تأويل مصدر مبتدأ خبره خير الآتي أي والله لهداية الله بك رجلاً واحداً بسبب تعليقك إياه مسألة في دينه خير لك عند الله تعالى من حُمُر النعم^(١) أي من التصدق بالنعم الحمر بسكون الميم ، وخصت بالذكر لأنها أشرف أموال العرب .

(١) متفق عليه .

وفي رواية « لأن يهدي الله على يديك رجلاً خيراً لك مما طلعت عليه الشمس وغربت » أي من التصدق بذلك ، لو فرض أنه ملكه . وذكر الرجل وصف طردي لا لإخراج المرأة ، والاقتصار على الواحد من الاقتصار على أقل الشيء ففيه تنبيه على أن هذا الفضل الجسم يحصل لمن يهدي به رجل واحد ، فما بالك بمن يهدي به كل يوم طوائف من الناس .

وقال أيضاً ﷺ وشرف قدره وزاد فضله : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله » أي ثوابه ، وأما العمل نفسه فقد انقطع بفراغه : « إلا من ثلاث » فإن ثوابها لا ينقطع بل هو دائم متصل النفع « صدقة جارية » أي متصلة كوقف فيدوم ثوابه مدة دوامه . « أو علم ينتفع به » كتعليم وتأليف ومقابلة كتب لتصحيحها . قال بعضهم والتصنيف أقوى لطول بقائه على مر الزمان .

واعلم أن ناسخ العلم النافع ، له أجره ، وأجر من قرأه ، أو كتبه ، أو عمل به ما بقي خطّه ، وناسخ ما فيه الإثم ، عليه وزره ، ووزر من عمل به ما بقي خطّه ، فلينظر الإنسان ماذا يكتب لنفسه من خير أو غيره « أو ولد صالح » أي مسلم ، « يدعو له » ^(١) حقيقة ، أو مجازاً فيشمل دعاء الولد بنفسه ودعاء غيره بسببه كأن رآه شخص فقال : رحمة الله على أبيك . وإنما كان الولد من عمله ، لأنه المتسبب في وجوده وإرشاده ، وذكر الثلاث في هذا الحديث لا مفهوم له فقد بقي أشياء آخر يدوم ثوابها ، وقد نظم الجميع بعضهم بقوله :

إذا مات ابن آدم ليس يجري	عليه من فعال غير عشر
علومٌ بثها ودعاء نجلٍ	وغرسُ النخل والصدقاتُ تجري
وراثَةُ مصحفٍ ورباطُ ثغرٍ	وحفرُ البئر أو إجراء نهر

(١) رواه مسلم .

وبيت للغريب بناء يأوي إليه أو بناء محل ذكر
وتعليم لقرآن كريم فخذها من أحاديثٍ بمصر

وقوله : وتعليم لقرآن أي ولو بأجرة ^(١) ، وقوله : وغرس النخل أي وأن
يثر كما في البجيرمي ، وفي هذا الحديث والذي قبله دلالة على فضل العلماء .
لكنهم ذكروا أن كل ما جاء في فضل العالم إنما هو فيمن طلب العلم لله وعمل
به ، أما غيره فبعيد عن ذلك بل هو مذموم .

مطلب : في ذم من لا يعمل بعلمه :

فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال : « علماء هذه الأمة رجلان : رجل آتاه
الله علماً فبذله للناس ، ولم يأخذ عليه طمعاً ، ولم يشتر به ثناً ، فذاك يصلي
عليه طير السماء ، وحيتان الماء ، ودواب الأرض ، والكرام الكاتبون ويقدم
على الله سيّداً شريفاً حتى يواقف المرسلين ؛ ورجل آتاه الله علماً في الدنيا
فضنَّ - أي بخل به - على عباد الله ، وأخذ عليه طمعاً واشترى به ثناً فذاك
يأتي يوم القيامة ملجأً بلجام من نار ينادى به على رؤوس الخلائق هذا فلان
ابن فلان آتاه الله علماً في الدنيا فضنَّ به على عباد الله وأخذ عليه طمعاً
واشترى به ثناً ثم يعذب حتى يفرغ من الحساب ^(٢) .

(١) قال الإمام النووي في الروضة ج ٥ / ١٩٠ : من هذا النوع الاستئجار لتعليم القرآن ، فليعين
السورة والآيات التي يعلمها ، فإن أخل بأحدهما لم يصح على الأصح .

قال الإمام : وكنت أود أن لا يصح الاستئجار للتعليم حتى يختبر حفظ المتعلم ، كما لا يصح
إيجار الدابة للركوب حتى يعرف حال الراكب لكن ظاهر كلام الأصحاب ، أنه لا يشترط .

والحديث الصحيح : يدل عليه في الذي تزوج على تعليم ما معه من القرآن . وإنما يجوز
الاستئجار لتعليم القرآن ، إذا كان المتعلم مسلماً أو كافراً يرجى إسلامه ، فإن لم يرج فلم يعلمه ،
كما لا يباع المصحف لكافر ، فلا يصح الاستئجار اهـ .

(٢) رواه الطبراني في الأوسط وفي إسناده عبد الله بن خدّاش وثقه ابن حبان وحده - فيما أعلم - انظر
الترغيب والترهيب ، إلا أن رواية الكتاب فيها بعض التخالف اهـ .

وقال كعب : يكون في آخر الزمان علماء يزهدون الناس في الدنيا ولا يزهدون ، ويخوفون ولا يخافون ، وينهون عن غشيان - أي إتيان - الولاية ويأتونهم ، يؤثرون الدنيا على الآخرة .

وعن الوليد بن عقبة رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أناساً من أهل الجنة ينطلقون إلى أناس من أهل النار فيقولون : بم دخلتم النار ؟ فوالله ما دخلنا الجنة إلا بما تعلمنا منكم . فيقولون : إنا كنا نقول ولا نفعل » (١) .

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه علمه » (٢) . وقيل لابن عيينة : أي الناس أطول ندامة : قال : أما في الدنيا فصانع المعروف إلى من لم يشكره ، وأما عند الموت وبعده فعالم مفرط .

وبالجملة فما جاء في ذم علماء السوء وتوبيخ من لم يعمل بعلمه كثير جداً حتى قال صاحب الزبد :

فعالم بعلمه لم يعملن معذب من قبل عابد الوثن

قال الرملي : أي إن العالم إذا لم يعمل بعلمه ، بأن ترك شيئاً مما تعين عليه عمله ، أو ارتكب محرماً يعذبه الله إن لم يعف عنه قبل تعذيبه عابد الوثن وهو الصنم ، إذ العالم ارتكب المعصية عالماً بتحريمها ، وعابد الوثن غير عالم بتحريم عبادته اهـ . نسأل الله السلامة بمنه وكرمه .

(١) قال المساوي : في الجامع الأزهر ١١ / ١٢٧ : أخرجه الطبراني في الكبير عن الوليد بن عقبة ، وفيه أبو بكر عبد الله بن حكيم الراهري ضعيف جداً . ولفظه : « إن ناساً من أهل الجنة يطلعون . » اهـ .

(٢) رواه الطبراني في الصغير والبيهقي .

واقترنت فيه أي في هذا المختصر على ذكر الواجبات لأنها من أهم المهمات جمع مهمة وهي ما يهتم به الإنسان لشدة حاجته إليه ، ولا شك أن الواجبات كذلك ، بل هي أشد احتياجاً من غيرها ، إذ لا غنى لمكلف عن معرفتها لتوقف صحة الأعمال عليها كما تقدم وسميته أي هذا المختصر مرشد الأنام إلى ما يجب معرفته من العقائد التوحيدية والأحكام الفقهية جعله الله تعالى خالصاً من الرياء ونحوه مما يحبط الثواب لوجهه أي ذاته سبحانه وتعالى الكريم أي الذي يعطي المطلوب قبل السؤال لا لغرض ولا لعوض فهو الكريم حقيقة ونفع به النفع العميم وهذه الجملة والتي قبلها خبريتان لفظاً إنشائيتان معنى ، أي : أسألك يا الله أن تجعل هذا المختصر خالصاً لوجهك الكريم ، وأسألك أيضاً أن تعم الانتفاع به وآمين اسم فعل بمعنى استجب .

* * *

قِسْمُ التَّوْحِيدِ

مقدمة

ولما كان علم التوحيد أشرف العلوم ، لكونه أساس الأحكام الشرعية ، ورئيس العلوم الدينية ، والاشتغال به مقدماً على الاشتغال بعلم الفقه ، بدأت به فقلت : مقدمة أي هذه مقدمة في ذكر نبذة من علم التوحيد ، والمقدمة بكسر الدال اسم فاعل سميت بذلك لأنها تقدم من اعتنى بها وفهم معناها ، أو بفتح الدال اسم مفعول سميت بذلك لأن الطالب يقدمها على غيرها لكونها مشتملة على نبذة من علم التوحيد وهو مقدّم على غيره كما تقدم . وقد قال صاحب الزبد :

أول واجب على الإنسان معرفة إلهه باستيقان

وقال بعض العلماء : لا يصح الحكم بصحة وضوء شخص ، أو صلاته ، إلا إذا كان عالماً بالعقائد جازماً بها .

وقال الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله تعالى : لا تصح العبادة إلا بعد معرفة المعبود اهـ .

وحيث كان الأمر كذلك فلعمري أن من يعبد من لا يعرف له صفة ، ولا يدري بمن يعبد لغبي الأغبياء ، وأجهل الجهال ، وأجدر بمعنى الجمادية من الجماد في كل حال . فإن كان لا يرضى لنفسه هذه المصيبة العظمى فليحضر مجالس العلماء ، وليعلم أن الإله هو المعبود بحق ، وما عبد من دونه فباطل ، وذلك أن حق العبادة أن تكون للخالق الرازق ، وهذا ليس إلا لله سبحانه وتعالى ، ومعرفة ذاته تقتصر عنها عقول البشر ، بل العجز عن معرفتها ، وعدم الخوض فيها هو عين المعرفة ، وحينئذ فلسنا مكلفين بمعرفتها بل بمعرفة مالها من صفات الكمال .

وقد أشرت إلى ذلك بقولي اعلم أنه يجب شرعاً على كل شخص ذكراً كان

أو أنثى ، ولو من العوام مكلف وهو البالغ العاقل سليم الحواس الذي بلغته الدعوة .

فخرج بالبالغ الصبي ، فليس مكلفاً ، فمن مات قبل البلوغ فهو ناجح ، ولو من أولاد الكفار ، ولا يعاقب على كفر ولا غيره ، خلافاً للحنفية حيث قالوا بتكليف الصبي العاقل بالإيمان لوجود العقل قاله الباجوري ، وخرج بالعاقل غيره من مجنون وسكران ، فليس بمكلف ، لكن محل ذلك كما قاله الباجوري إن بلغ مجنوناً ، أو سكران واستمر على ذلك حتى مات .

وخرج بسليم الحواس غيره فمن ولد أعمى أصم فهو غير مكلف ، وخرج بالذي بلغته الدعوة من لم تبلغه ، كمن نشأ في شاهق جبل فليس مكلفاً بوجوب المعرفة ولا غيرها على الأصح .

ثم إن الأحكام قسمان : أحدهما أحكام فروع وهي لا تثبت إلا في حق من بلغته دعوة من أرسل إليه باتفاق كما نص عليه ابن قاسم ، وثانيهما : أحكام أصول وقد وقع خلاف في الاكتفاء في ثبوتها بأي رسول . فقيل : يكتفي فيه بذلك وقواه النووي : لأن التوحيد ليس خاصاً بهذه الأمة . وعلى هذا فكل من بلغته دعوة أي رسول من الرسل - ولو آدم - مكلف بالإيمان ، وإن لم يكن مرسلًا إليه ، فمن عاند وتكبر عن اتباعه استحق العذاب .

وقيل : لا يكتفي فيه بذلك بل يعتبر كل رسول مع أمته وهذا هو المعتقد وقواه الأبي في شرح مسلم ، وعليه فأهل الفترة - بفتح الفاء - وهم من كانوا بين أزمنة الرسل أو في زمن رسول لم يرسل إليهم ناجون ، وإن بدّلوا وغيرّوا وعبدوا الأصنام ، وما ورد من تعذيب جماعة منهم في النار كأمريء القيس وحاتم الطائي فلعله لأمر يعلمه الله تعالى ، أو أن هذا رواية آحاد ، وهي

لا تعارض القطعي وهو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ (١) .

مطلب : في نجات أبويه عليه السلام

وبما تقرر تعلم أن أبويه ﷺ ناجيان لأنها من أهل الفترة بل جميع أصوله ﷺ ناجون محكوم بإيمانهم ، لم يدخلهم كفر ولا رجس ولا عيب ولا شيء مما كان عليه الجاهلية بأدلة عقلية وعقلية كقوله تعالى : ﴿ وَتَقَبَّلْكَ فِي السَّاجِدِينَ ﴾ (٢) وقوله ﷺ : « لم أزل أنتقل من الأصلاب الطاهرات إلى الأرحام الزاكيات » ولأنه ﷺ أشرف المخلوقات فلا يحل إلا في شريف عند الله تعالى .

والشرف لا يجمع الكفر ، وأما آزر فكان عم سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وإنما سمي أباً جرياً على عادة العرب من تسمية العم بالأب ، على أنه قيل : إن أبويه ﷺ من أهل الإسلام والإيمان حقيقة ، لأن الله تعالى أحياهما تعظيماً وتشريفاً له ﷺ حتى آمنا به ثم أماتها لحديث ورد في ذلك وهو ما روي عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ سأل ربه أن يحيي له أبويه فأحياهما له فأما به ثم أماتها وهو وإن كان ضعيفاً يعمل به في المناقب كما هنا ، ولذا قال بعضهم وهو الحافظ الدمشقي :

حبا الله النبي مزيد فضلي على فضل وكان به رؤفا
فأحيا أمه وكذا أباه لإيمان به فضلاً منيفا
فسلم فالقديم بهذا قدير وإن كان الحديث به ضعيفا

والحاصل أن أبويه ﷺ ناجيان في الجنة :

(١) من سورة الإسراء آية : ١٥ .

(٢) من سورة الشعراء آية : ٢١٩ .

١ - إما لأنها أحييا حتى آمنا به كما جزم به الحافظ السهيلي والقرطبي وناصر الدين ابن المنير وإن كان الحديث ضعيفاً كما جزم به أولهم ، ووافقه جماعة من الحفاظ ، لأنه في منقبة وهي يعمل فيها بالحديث الضعيف .

٢ - وإما لأنها ماتا في الفترة قبل البعثة ولا تعذيب قبلها ، كما جزم به بعضهم .

٣ - وإما لأنها كانا قد ماتا على الحنيفية والتوحيد لم يتقدم لهما شرك كما جزم به السنوسي وغيره .

وقد ألف الجلال السيوطي فيما يتعلق بنجاتها مؤلفات كثيرة فجزاهم الله خيراً ، هذا :

وقولي أن يعرف أي أن يدرك إدراكاً جازماً مطابقاً للواقع عن دليل ولو إجمالياً ما أي الذي يجب في حق الله تعالى وحق رسله عليهم الصلاة والسلام وما أي الذي يستحيل عليه وعلى رسله وما أي الذي يجوز في حقه وحقهم .

الصفات الواجب تحقيقها

ومعنى الواجب هنا : مالا يقبل الانتفاء ، والمستحيل : مالا يقبل الثبوت ، والجائز ما يقبل الثبوت والانتفاء .

وإذا أردت بيان ذلك ف أقول لك : أما الواجب في حقه تعالى فهو عشرون صفة وهي منقسمة أربعة أقسام : نفسية ، وسلبية ، ومعان ، ومعنوية .

فأما النفسية : فواحدة فقط وهي الوجود أي : أن ذاته تعالى موجودة لا معدومة .

والمراد الوجود الذاتي الواجب الذي لا يقبل العدم ، لا أزلاً ولا أبداً

بخلاف وجودنا فإنه بفعله تعالى ، ويقبل العدم ، وإنما سميت هذه الصفة نفسية لأنه يدل للوصف بها على نفس الذات دون معنى زائد عليها .

وقد اتفق أهل جميع الملل على وجود الصانع ، سوى شذمة قليلة قالوا : إن هي إلا أرحام تدفع ، وأرض تبلع ، وما يهلكنا إلا الدهر ، وزعموا أن حدوث العالم أمر اتفاقي بلا فاعل وهو بديهي البطلان ^(١) .

ولذا لما ألف ابن القيم مائة حمل بغير في علم التوحيد وزفها السلطان ومشى معها العلماء سألت امرأة وهي لا تعرفه عن ذلك فأخبرها فقالت : أفي الله شك ؟ فقال : لا ، ولكن ربما طرأت شبهة فتدفع بهذه الكتب ، فقالت : كل من جادل في الله خرقت عينه بأصبعي .

واعلم أنه يمتنع قول بعض العوام الله موجود في كل الوجود ، لأنه يوهم الحلول ، وإن كان صحيحاً في نفسه ، إذ معناه أنه تعالى مع كل موجود لا يغيب عنه شيء أصلاً .

وأما الصفات السلبية أي التي تدل على سلب - أي نفي - مالا يليق به تعالى فخمسة :

أحدهما : القدم بمعنى أنه تعالى غير مسبوق بعدم فالمراد القدم الذاتي وهو عدم افتتاح الوجود ، وأما قدم الحوادث ، فالمراد به الزماني ، وهو طول المدة وضبط بسنة فأكثر ، وهذا مستحيل في حقه تعالى ، وكذلك القدم الإضافي كقدم الأب بالنسبة للابن

(١) وهذه المسألة هي : إحدى المسائل الثلاث التي كفّروهم بها حيث اعتقدوا بقدم العالم قدماً زمانياً

بمعنى أنه ما سبق بعدم ، ومحدثه حدوثاً ذاتياً بمعنى عدم احتياجه إلى الفاعل .

والثانية : عدم علمه تعالى بالجزئيات .

والثالثة : عدم حشر الأجساد بل الأرواح فقط .

وثانيها : البقاء بالمد بمعنى أنه تعالى لا آخر له ، بل هو مستمر لا ينقطع وجوده ، بخلاف المخلوقات ، فإن وجودها ينقطع نعم نعم الجنة وعذاب النار باقيان لكن شرعاً لا عقلاً ، لأن العقل يجوز عدمها .

والحاصل : أن الله تعالى لا أول له ، ولا آخر ، والمخلوقات لها أول وآخر وعدمنا في الأزل ، لا أول له ، وله آخر بوجودنا ، ونعيم الجنة وعذاب النار كل منهما له أول ولا آخر له شرعاً كما تقدم .

وثالثها : مخالفته تعالى للحوادث أي المخلوقات بمعنى : أنه تعالى ليس بمائلاً لشيء منها ، فليس مجسماً ولا مركباً من أيد وأرجل وأعين ودم ولحم ، ولا محتاجاً إلى حركة أو سكون أو مكان أو غير ذلك مما يحتاج إليه المخلوقات . وما ورد مما يوهم شيئاً من ذلك فلا بد من تأويله بمعنى صرفه عن ظاهره كقوله تعالى : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(١) ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ ^(٢) ^(٣) .

(١) سورة الفتح آية : ١٠ .

(٢) سورة الرحمن آية : ٢٧ .

(٣) أقول : لأن العالم وصفاته « كلها حادثه » وذاته تعالى وصفاته « قديمة » ولو أشبه حادثاً ولو من وجه لتطرق إليه تعالى الحدوث . ومعنى مخالفته تعالى للحوادث : سلب الجرمية والعرضية ، ولوازيمها : من زمان ، ومكان ، ومقدار ، ونحو ذلك من اجتماع وإفتراق وغيرها ، فذاته تعالى ليست جرمياً ، وصفاته ليست أعراضاً وأفعاله ليست بمزاولة ومحاوله .

وبالجملة : فلا يتصف مولانا بشيء مما تتصف به الحوادث ، إلا من حيث موافقة للفظ : كالله كريم ، وزيد كريم . وفي الحقيقة : لا مماثلة ولا مشابهة بين كرمه تعالى وكرم غيره . وأما ما ورد في الكتاب والسنة مما يوهم جسمية ، أو جهة ، أو غيرها مما هو منزه عنه فمصرف عن ظاهره إجماعاً : لخالفته للأدلة العقلية ، إذ الدليل الترعي إذا خالف الدليل العقلي كما هنا ، علم أنه ليس المراد به ظاهره ، فوجب صرفه عن ظاهره إجماعاً . إما مع التفويض إليه تعالى - وهو مذهب غالب السلف - أو مع التأويل - وهو مذهب غالب الخلف - لذلك لكثرة المبتدعة الملتسين .

فيقولون : معنى الوجه : الذات ، واليد ، القدرة وهكذا والسلف يقولون : أما بأن له يداً مثلاً لكن لا تشبه أيدي المخلوقين ، ولا يعلم حقيقتها إلا هو تعالى . =

وقوله ﷺ : « إن قلوب بني آدم كلها كقلب واحد بين أصبعين من أصابع الرحمن » ^(١) فتؤول اليد بالقدرة والوجه بالذات والأصابع بالصفات ، فمعنى بين أصبعين : أي بين صفتين من صفاته تعالى وهما القدرة والإرادة .

واعلم أنه إذا ألقى الشيطان في ذهنك أنه تعالى إذا لم يكن جرماً ولا عرضاً ولا كلاً ولا جزءاً فما حقيقته فقل في رد ذلك : لا يعلم الله إلا الله ﷻ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿٢﴾ اهـ .

ورابعها : قيامه تعالى بنفسه بمعنى : أنه غير محتاج إلى محل أي ذات يقوم بها كقيام الصفة بالموصوف ، وغير محتاج إلى فاعل يؤثر فيه الوجود ، فهو غني

= ومع كوننا يجب علينا الإيمان بمخالفته تعالى للحوادث ، يجب علينا أن نمسك عن التعرض لحقيقة ذاته تعالى وصفاته ، بل نؤمن بها ، ونكل حقيقتها إليه تعالى كما قال : الصديق رضي الله عنه . العجز عن درك الإدراك إدراك . اهـ من بترى الكريم ١ / ٧ وهو كلام نفيس باختصار .

أقول : فرضي الله تعالى عن السلف والخلف ، فكل منها بذل وسعه ، وقدم جهده في خدمة العقيدة والدين ؛ ولكن علينا أن لا ننساق وراء هذا أو نتعصب لأحد الجانبيين ، وأن نحكم العقل ، حتى لا يتفاقم الأمر من جراء ذلك ، والأمة قد وقعت في كبائر الأمور ، وانغمسوا في الشهوات لأدانتهم ؛ بما قدمه لها العدو للترصص ، وبما نفثه من سمومه ، ونصبه من شباكه الحلافة ليوقع فيها أولادنا وأفلاد أكبادنا ، ونحن في غفلة ساهون ، وعن الحقيقة معرضون ، فلم نقدر الواقع الحاصر ، والخطر المدهم ، والليل الحالك . وإنا لله وإنا إليه راجعون . اهـ محمد .

(١) أخرجه مسلم في كتاب القدر / ٤٦ / باب تصريف الله تعالى قلوب العباد كيف يشاء حديث رقم ٢٦٥٤ / ص ٢٠٤٥ ط دار إحياء التراث العربي تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

بلفظ عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء » ثم قال رسول الله ﷺ : « اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا إلى طاعتك » .

وأخرجه أحمد في المسند ١٢ / ١٦٨ عن عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ مسلم السابق . وأخرجه ابن ماجه كتاب الدعاء / ٣٤ / باب دعاء رسول الله ﷺ ٣ / حديث ٢٨٣٤ / ص ١٢٦٠ ط عيسى الحلبي تحقيق محمد فؤاد وعبد الباقي اهـ .

(٢) سورة الشورى آية : ١١ .

عن ذلك سبحانه وتعالى كما قال : ﴿ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ ﴾ ^(١) وقال تعالى : ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ ^(٢) .

وخامسها : الوجدانية بمعنى عدم التعدد ، فهو تعالى واحد في ذاته ، أي إن ذاته ليست متعددة ، ولا مركبة من أجزاء ، وواحد في صفاته : أي إنه تعالى ليس له صفتان من جنس واحد ، كقدرتين ، وليس لغيره صفة تشبه صفته ، وواحد في أفعاله أي إنه ليس لغيره تأثير ما في فعل من الأفعال ، إذ ليس للعبد فيها إلا مجرد الكسب والاختيار الظاهري وهذا هو الحق

وأما ما يقوله المعتزلة : من أن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية ، بقدرية خلقها الله فيه فكلام باطل

وكذا ما يزعمه كثير من الجهلة من أن الأكل يؤثر في وجود الشبع ، والشرب في وجود الري ، والنار في وجود الإحراق ، والسكين في وجود القطع بقدرية جعلها الله في جميعها فهو باطل أيضاً .

طلب : فيمن اعتقد أن الأسباب تؤثر في نفسها

والحاصل أن من اعتقد أن الأسباب العادية تؤثر بطبيعتها وذاتها فهو كافر بالإجماع ، أو بقوة خلقها الله فيها فهو فاسق مبتدع ، وقيل : كافر ، وهذا الخلاف يأتي في المعتزلة .

ومن اعتقد أن المؤثر هو الله لكن جعل بين الأسباب ومسبباتها تلازماً عقلياً بحيث لا يصح تخلفه فهو جاهل ، وربما جرّه ذلك إلى الكفر والعياذ بالله تعالى ، فإنه قد ينكر معجزات الأنبياء لكونها على خلاف العادة .
وأما من اعتقد أن المؤثر هو الله تعالى : وأن بين الأسباب ومسبباتها

(١) سورة محمد ﷺ آية : ٢٨ .

(٢) سورة الإخلاص الآيات : ٢ - ٤ .

تلازماً عادياً بحيث يصح تخلفه فهو المؤمن الناجي إن شاء الله تعالى (١) .

وأما صفات المعاني فسبعة وكلها وجودية بحيث لو كشف عنا الحجاب لرأيناها قائمة بذاته تعالى أي : إنه متصف بها ، ومتحقق وجودها به :

أحدها : القدرة وهي : صفة قديمة يوجد بها ويعدم بها الأمور الممكنة ، فلا تتعلق بالواجب ، ولا بالمستحيل ، لأنها إن تعلقت بالواجب فلا يصح أن تعدمه ، لأنه لا يقبل العدم ، ولا يصح أن توجده ، لأنه يلزم منه تحصيل الحاصل ، وإن تعلقت بالمستحيل فعلى العكس من ذلك ، ولا يلزم على عدم تعلقها بها عجز لأنها ليسا من وظائفها .

فإن قال لك قائل : هل الله قادر على أن يتخذ ولداً أو يخلق له شريكاً

(١) سئل الجنيد عن التوحيد ؟؟ فقال : أن ترى أن جميع حركات العباد وسكناتهم فعل الله تعالى : فإذا عرفت ذلك فقد وحدته .

وقال الشواف : ما من أحد يحرك باعه في معصية ، أو طاعة إلا أن يحركها الله تعالى اهـ .
فالثواب والعقاب في أفعالنا الاختيارية ، إنما هو من حيث ما لنا فيها من الاختيار ، وإلا فهي كغيرها مخلوقة لله تعالى فلا فعل في الكون لغيره .
واعلم أن هذه الست صفات قد شهدت العقول بثبوتها له تعالى ، ودل عليها الكتاب والسنة .

والبرهان العقلي لتبوتها له تعالى : إحداثه العالم ، إذ يجب لحدثه ، كونه موجوداً ، قديماً ، باقياً ، مخالفاً للحوادث قائماً بنفسه ، واحداً ، إذ المعدوم لا يوجد شيئاً ، ويلزم منه أنه واحد ؛ إذ لو كان له ثابن في الألوهية لأدى إلى عجزها وإلى حدوثها تعالى الله علواً كبيراً ۞ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۝ . اهـ باختصار من بشرى الكريم ٧ / ١ .

أقول : إلا أن الأدب أن يضيف ما برز منه من قبيح ، أو نقص ، أو ما يخالف الشرع إلى نفسه ، فيقام عليه الحد إذا وجب ، ويعذر إذا خالف ، وإلا تعطلت الحدود واختلط الحابل بالنابل ، وضاعت الأحكام والتبس الحرام بالحلال ، ووقعنا في وحدة الوجود العظيمة الخطر .
وإذا برز من العبد ما يوافق الشرع ، ويرضي الرب جلّ وعلا ينبغي أن ينسب لتوفيق الله وفضله ، فيحمد الله ويثني عليه الخير لينجو من العُجب والغرور ، ولهذا بحث في علم الكلام نطاقه واسع قد بسط في محله فانتبه . اهـ محمد .

أو لا ؟ فقل له : ليس ذلك من وظائف القدرة فلا تتعلق به ، وذكر ذلك العلامة القباني في حاشيته على الرسالة الباجورية .

وذكر العلامة الباجوري في حاشيته على الجوهرة أن الشيخ السنوسي شنع على ابن حزم في قوله : الله قادر أن يتخذ ولداً وإلا كان عاجزاً ، ولم يعقل أن العجز إنما يكون إذا كان المتعلق من وظائف القدرة ، بأن كان يقبل الوجود لذاته ، ويلزم عليه أي - على قول ابن حزم - أن المولى قادر على إعدام قدرته ، بل وعلى إعدام ذاته وفي ذلك غاية الفساد .

وقد سأل إبليس إدريس عليه السلام ، هل يقدر المولى أن يُدخل الدنيا في قشرة البندقة ؟ فنخسه في عينه بالإبرة ففقأها . وقال : إن المولى قادر أن يدخل الدنيا في سم الخياط ، بمعنى : أنه يصغر الدنيا أو يوسع سم الخياط ، وإلا كان محالاً فإن تداخل الأجرام المتكاثفة واجتماعها في حيز واحد مستحيل .

وإنما لم يفصل سيدنا إدريس الجواب لإبليس لأنه متعنت وشأن المتعنت الزجر ، وإنما فقأ عينه لأنه أراد بهذا السؤال إطفاء نور الإيمان فأطفأ نور بصره ، لأن الجزء من جنس العمل اهـ .

وفي قولنا : يوجد بها إشارة إلى أن التأثير حقيقة إنما هو للذات ، وإسناد التأثير إلى القدرة في قول بعضهم هي : صفة تؤثر في الممكن الوجود ، أو العدم مجاز عقلي من باب الإسناد إلى السبب .

وقول العوام : القدرة فعالة ، أو انظر فعل القدرة ، حرام ، وقيل : مكروه مالم يعتقدوا أن القدرة تؤثر بنفسها ، وإلا كان كفراً والعياذ بالله تعالى .

وثانيها : الإرادة وهي : صفة قديمة يخصص بها الأمر الممكن - كزيد

مثلاً - ببعض ما يجوز عليه ، كأن يخصه بالوجود ، بدلاً عن العدم ، وبالغنى بدلاً عن الفقر ، وبكونه أبيض ، بدلاً عن كونه أسود . وبكونه طويلاً بدلاً عن كونه قصيراً ، وبكونه في هذا الزمن ، بدلاً عن كونه في الزمن الماضي ، وبكونه في مكة ، بدلاً عن كونه في مصر ، وبكونه في المشرق بدلاً عن كونه في المغرب ، ودخل في ذلك البعض : الخير والشر ، خلافاً للمعتزلة القائلين بأن الله تعالى لا يريد الشرور والقبائح .

حكم نسبة الشر والقبح إلى الله تعالى :

واختلف العلماء في جواز نسبة الشر والقبح ، كالكفر ، والمعاصي إلى الله تعالى كأن يقال : خلق الله ، أو أراد الله كفرَ زيد ، وزنا عمرو ، والراجع جواز ذلك في مقام التعليم دون غيره .

وهذا الخلاف جارٍ أيضاً في نسبة الأمور الخسيسة إلى الله تعالى كأن يقال : الله خالق القردة والخنازير ، والأصح الجواز في مقام التعليم فقط . وخرج بالمكن الواجب والمستحيل ، فلا تتعلق بها الإرادة كالقدرة .

الإرادة مرادفة للمشيئة :

واعلم أن الإرادة مرادفة للمشيئة ، ومغايرة للعلم والرضا والأمر ، أما مغايرتها للعلم ، فلأنها ليست عينه ، ولا مستلزمة له لتعلقه بالواجب ، والجائز ، والمستحيل ، واختصاصها بالمكن ، وأما مغايرتها للرضا فلأنها قد تتعلق بما لا يرضى به الله تعالى كالكفر الواقع من الكافر ، فإنه تعالى أراده ، ولا يرضى به بمعنى : أنه لا يقبله ولا يثيب عليه ، وأما مغايرتها للأمر ، فلأنها ليست عينه ولا مستلزمة له .

فقد يريد الله تعالى شيئاً ، ويأمر به ، وقد لا يريده ، ولا يأمر به ، وقد يريده ولا يأمر به ، وقد يأمر به ولا يريده .

فالأول : كإيمان مَنْ علم الله منه الإيمان كأبي بكر رضي الله تعالى عنه .

والثاني : كالكفر منه .

والثالث : ككفر من علم الله كفره كأبي جهل لعنه الله .

والرابع : كالإيمان منه وإنما أمره به مع كونه لم يرده منه ، لحكمة يعلمها الله سبحانه وتعالى لا يُسئل عما يفعل .

وثالثها : العلم وهو : صفة قديمة تنكشف له تعالى بها الأشياء من جميع الوجوه ، انكشافاً تاماً ، من غير سبق خفاء ، واجبة كانت الأشياء ، أو مستحيلة ، أو جائزة .

فيعلم بعلمه تعالى ذاته وصفاته حتى علمه ، ويعلم أنه لا شريك له ، وأن وجوده مستحيل ، وأنه لو وجد لترتب عليه من الفساد كذا وكذا . ويعلم تعالى بخلقه للأشياء وإعدامه لها على وجه التفصيل والإجمال ، ويعلم الكلّيات والجزئيات .

وكفرت الفلاسفة حيث أنكروا علمه تعالى بالجزئيات كما كفرت بإنكار حدوث العالم ، وحشر الأجساد كما قال بعضهم :

بثلاثة كفر الفلاسفة العدا إذ أنكروها وهي حق مثبتة
علم بجزئي حدوث عوالم حشر لأجساد وكانت ميتة

ورابعها : الحياة وهي : صفة قديمة تقتضي صحة اتصافه تعالى بالعلم وغيره من بقية الصفات التي تتوقف على الحياة : كالقدرة والإرادة والكلام ، وحياته تعالى لذاته ليست بروح بخلاف حياتنا وهي لا تتعلق بشيء .

وخامسها وسادسها : السمع والبصر وهما : صفتان قديمتان ، ينكشف له تعالى بهما كل موجود ، انكشافاً تاماً من غير سبق خفاء ، وشمل الموجود الواجب والممكن سواء كان من الذوات أو الصفات فيسمع تعالى سائر الذوات

والصفات ولو ألواناً ، ويبصر سائر الذوات والصفات ولو أصواتاً ، أي إن ذلك منكشف له تعالى بسمعه وبصره .

ويجب الاعتقاد أن الانكشاف بالسمع ، غير الانكشاف بالبصر ، وأن الانكشاف بهما غير الانكشاف بالعلم ، ولكل حقيقة يفوض علمها إلى الله سبحانه وتعالى ، وليس الأمر على ما نعهده من أن المشاهدة تفيد وضوحاً فوق العلم ، لأن جميع صفاته تعالى تامة كاملة ، وليس سمعه وبصره بآلة أذن وعين لما تقدم من أنه تعالى ليس مجسماً ولا مركباً .

وسابعها : الكلام وهو : صفة قديمة ، دالة على جميع الأمور . فهو يتعلق بما يتعلق به العلم ، فيدل أزلاً وأبداً على جميع الواجبات ، والمستحيلات ، والجائزات . وهو صفة واحدة لا تعدد فيها ، لكن له أقسام اعتبارية : فمن حيث تعلقه بطلب فعل الصلاة مثلاً أمر ، ومن حيث تعلقه بطلب ترك الزنا مثلاً نهى ، ومن حيث تعلقه بأن فرعون فعل كذا مثلاً خبر ، ومن حيث تعلقه بأن المؤمن له الجنة وعد ، ومن حيث تعلقه بأن الكافر له النار وعيد إلى غير ذلك .

واعلم أن كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت ، منزّه عن التقديم والتأخير والسكون ، واللحن ، والإعراب ، وكيفيته مجهولة لنا .

ثم إنه يطلق بالاشتراك على المعنى القديم بمعنى : أنه صفة قائمة بذاته تعالى ، وعلى الألفاظ الحادثة المنزلة على النبي ﷺ بمعنى أنه تعالى خلقها وليس لغيره دخل في تركيبها ، والقرآن يطلق عليهما أيضاً لكن إطلاقه على المعنى القديم مجاز على الراجح (١) .

(١) وجودات كلام الله :

أجمعت الأمة أن لكلام الله وجودات أربعة :

١ - وجود لفظي وهو في لسان القارىء .

ولا يجوز أن يقال : القرآن حادث ، أو كلام الله حادث ، مراداً به الألفاظ إلا في مقام التعليم ، وإن كان صحيحاً في نفسه ، لأنه ربما أُوهم أن الصفة القائمة بذاته تعالى حادثة ، ولذلك ضرب الإمام أحمد بن حنبل وجس على أن يقول بخلق القرآن فلم يرض ذلك . الباجوري والقباني .

تنبيه : علم مما تقدم أن هذه الصفات السبعة منها ما لا يتعلق بأمر أصلاً وهو الحياة ، ومنها ما يتعلق بالممكنات فقط ، وهو القدرة والإرادة ، لكن تعلق الأول تعلق إيجاد وإعدام ، وتعلق الثانية تعلق تخصيص .

ومنها ما يتعلق بالواجبات ، والمستحيلات ، والجائزات ، وهو العلم والكلام لكن تعلق الأول ، تعلق انكشاف ، وتعلق الثاني ، تعلق دلالة . ومنها ما يتعلق بالموجودات تعلق انكشاف وهو السمع والبصر .

قال العلامة القباني : ومعرفة التعلقات غير واجبة على المكلف ، لأنها من غوامض علم الكلام ، بل قال بعضهم : يكفي المكلف أن يعرف أن الله تعالى قادر مرید إلخ اهـ .

الصفات المعنوية :

وأما الصفات المعنوية فسبعة أيضاً :

٢ = ووجود ذهني في الصدور .

٣ = ووجود رسمي وهو في المصاحف .

٤ = ووجود حقيقي ، لا هو في الألس ، ولا في الصدور ، ولا في المصاحف ؛ بل قائم بذاته ولا يعلم حقيقته إلا هو تعالى .

أما المقروء بالسنن ، والمحفوظ في صدورنا ، والمكتوب في مصاحفنا فكلام الله لغة وشرعاً .

.. وأما عقلاً : فإنما يسمى كلام الله بحسب الدلالة أي لما دلّ معناه على الكلام القديم سمي كلام الله ، لا أن كلام الله حال في لسان القارئ ، أو صدر الحافظ ، أو المصاحف إذ لا يقوم كلامه بغيره ، ولا يتكلم به سواه ؛ لكنه لما دل على كلامه سمي كلام الله وحرّم أن يقال ليس هو كلام الله . اهـ بشرى الكريم .

أحدهما : كونه تعالى قادراً على فعل كل شيء ممكن فلا يحتاج إلى إعانة بل متى أراد شيئاً فعله ، لا يمنعه عنه مانع مطلقاً .

وثانيها : كونه تعالى مريداً يفعل الممكنات كلها باختياره فلا يقهره ولا يجبره أحد ، إذ لا غالب له وهو الفاعل المختار .

وثالثها : كونه تعالى عالماً بكل الأمور قليلها وكثيرها ، ظاهرها وخافئها ، فلا يخفى عليه شيء من ذلك مطلقاً .

ورابعها : كونه تعالى حياً من غير روح .

وخامسها : كونه تعالى سميعاً بغير أذن ، يسمع كل شيء حتى ما لا يسمع كالذوات .

وسادسها : كونه تعالى بصيراً بغير عين ، يبصر كل شيء حتى ما لا يُبصر كالأصوات وإن كان ذلك لا يتصور ولا يعقل في ذلك الحوادث .

وسابعها : كونه تعالى متكلماً دائماً بكلام ليس بحرف ولا صوت .

وقال العلامة الأياري : وإن استغربت حصول كلام بلا حرف ، ولا صوت فانظر إلى ما تحدثك نفسك به في بعض الأحيان ، تجد كلاماً كذلك وجد منك ، وأنت حادث فكيف بالقديم ^(١) .

واعلم أن هذه الصفات السبعة لازمة لصفات المعاني ، فكونه تعالى قادراً لازم للقدرة ، وكونه مريداً لازم للإرادة ، وهكذا ولذلك لم يذكرها بعضهم اكتفاء عنها بذكر المعاني .

وقد أفاد العلامة القباني : أنهم اتفقوا على إثبات المعنوية ، لكن بعضهم

(١) والله در القائل :

جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

إن الكلام لفي الفؤاد وإنسا

يقول : إن كونه قادراً مثلاً عبارة عن قيام القدرة بالذات فهو أمر اعتباري وليس صفة أخرى زائدة على القدرة ، وبعضهم يقول : إن كونه قادراً مثلاً عبارة عن قيام القدرة بالذات وإنما هو صفة أخرى ثابتة : لا موجودة ولا معدومة زائدة على قيام القدرة بالذات ، فالقدرة وكونه قادراً مثلاً صفتان بينهما تلازم اهـ .

الكلام على ما يستحيل في حقّه تعالى

وأما المستحيل في حقه تعالى فهو عشرون صفة أيضاً أضداد ذلك أي المذكور وهو العشرون صفة الواجبة ، والمراد بالضد هنا المنافي وهي أي العشرون مذكورة على سبيل اللف والنشر المرتب أي إن الأول منها ضد الأول من العشرين الواجبة والثاني ضد الثاني وهكذا ف ضد الوجود العدم أي الفقدان فهو مستحيل على الله تعالى .

و ضد التقدم الحدوث أي الوجود بعد عدم و ضد البقاء الفناء بالفتح والمد ومعناه : طرو العدم أي حصوله بعد أن لم يكن و ضد مخالفته تعالى للحوادث المماثلة للحوادث .

وأنواعها عشرة :

أحدها : أن يكون جرمًا .

ثانيها : أن يكون عرضاً يقوم بالجرم .

ثالثها : أن يكون في جهة للجرم فليس فوق العرش ولا تحته ولا نحو ذلك .

رابعها : أن يكون له هو جهة فليس له فوق ولا تحت ولا نحو ذلك .

خامسها : أن يكون في مكان أي فراغ .

سادسها : أن يكون في زمان .

سابعها : أن يكون محلاً للحوادث كالحركة والسكون والسواد والبياض .

ثامنها : أن يكون متصفاً بالصغر أي قلة الأجزاء .

تاسعها : أن يكون متصفاً بالكبر أي كثرة الأجزاء .

عاشرها : أن يكون متصفاً بالأغراض في الأفعال والأحكام فليس فعله كإيجاد زيد ولا حكمه كإيجاب الصلاة لغرض أي مصلحة تبعثه على ذلك فلا ينافي أنه لحكمة عائدة لخلقه وإلا كان عبثاً وهو مستحيل عليه تعالى .

تنبيه : واعلم أن معتقد الجهة لا يكفر ، كما قاله العز بن عبد السلام .
وقيده النووي بكونه من العامة ، وابن أبي جمرة بكونه يعسر عليه فهم نفيا .

وقال بعضهم : إن اعتقد جهة العلو لا يكفر لأن فيها شرفاً ورفعاً في الجملة ، وإن اعتقد جهة السفلى كفر ، لأن فيها خسة ودناءة ، ذكر ذلك العلامة القباني رحمه الله تعالى وضد قيامه تعالى بنفسه الافتقار إلى محل أي ذات يقوم بها أو موجد يوجده وضد الوجدانية التعدد في الذات أو الصفات أو الأفعال ، وضد القدرة العجز أي عن فعل الممكنات وضد الإرادة الكراهية أي العقلية التي هي عدم الإرادة فيستحيل أن يقع شيء في الكون مع كونه تعالى كارهاً لوقوعه .

وليس المراد الكراهة الشرعية التي هي النهي عن الشيء ، لأن الله تعالى قد يوجد الشيء مع كراهته له شرعاً ، كالمكروه بل والحرم ، لا يقعان إلا بإرادته ، خلافاً لما تقوله طائفة من أهل الاعتزال من أنه لا يريد الشرور والقبائح ، إذ لو أرادها لما عذب عليها .

قال بعضهم : وهذا إشكال قوي لا تتخلص منه أهل السنة إلا بقولهم :

لا يُسئل عما يفعل وليس لأحد تحكم عليه .

فإن يثبنا فبهض الفضل وإن يُعذب فبهض العدل

إبليس وإمامنا الشافعي :

ويحكى أن إبليس لعنه الله تمثل بين يدي الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال : يا إمام ما تقول فيمن خلقتي لما أختار ، واستعملني فيما أختار ، وبعد ذلك إن شاء أدخلني الجنة ، وإن شاء أدخلني النار ، أعدل في ذلك أم جار ؟

قال الإمام : فنظرت في مسألته فألهمني الله تعالى أن قلت : يا هذا إن كان خلقتك لما تريد أنت ، فقد ظلمك ، وإن خلقتك لما يريد هو ، فلا يُسئل عما يفعل وهم يسألون ، فاضحل إبليس وتلاشى ، ثم قال : والله يا شافعي !! لقد أخرجت بمسألتني هذه سبعين ألف عابد من ديوان العبودية إلى ديوان الزندقة اهـ.

ويلزم على كلام هذه الطائفة أن كثيراً من أفعال العباد واقع على خلاف مراده وهو شنيع جداً .

وحكي أن القاضي عبد الجبار الهمداني ، دخل على صاحب بن عبادة وعنده الأستاذ أبو إسحاق الأسفرايني ، فلما رأى الأستاذ قال : سبحان من تنزه عن الفحشاء فقال الأستاذ : سبحان من لا يجري في ملكه إلا ما يشاء ، فقال عبد الجبار : أفريد ربنا أن يعصى ؟ فقال الأستاذ : أفيعصى ربنا كرهاً ؟ فقال عبد الجبار : أرايت إن منعني الهدى ، وقضى عليّ بالردى ، أحسن إليّ أم أساء ؟ فقال الأستاذ : إن منعك ما هو لك فقد أساء ، وإن منعك ما هو له فهو يخص برحمته من يشاء .

والحاصل : أن الحق الذي يجب علينا اعتقاده أنه تعالى فاعل بالإرادة والاختيار ، لا بالقهر والإجبار ، فلا يجري في ملكه قليل أو كثير ، خير أو

شر ، نفع أو ضرر ، إيمان أو كفر ، غنى أو فقر ، طاعة أو عصيان ، فوز أو خسران ، إلا بقضائه وقدره ، وحكمته ومشئته وإرادته .

فلو اجتمع الإنس والجن ، والشياطين والملائكة ، على أن يحركوا في العالم ذرة ، أو يسكنوها ، بدون إرادته ، لعجزوا ، إلا أن الأدب عدم نسبة شيء من الشرور والقبائح إليه عز وجل ، وإلى ذلك يشير قوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ ^(١) أي كسباً بدليل قوله : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) .

وانظر إلى قول الخضر عليه السلام : ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ ^(٣) حيث نسب العيب لنفسه مع قوله : ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا ﴾ ^(٤) .

وضد العلم الجهل بمعلوم ما ، بسيطاً كان الجهل وهو عدم العلم بالشيء أو مركباً وهو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع ، وتقدم أن الفلاسفة كفروا حيث أنكروا علمه تعالى بالجزئيات .

وضد الحياة الموت وهو صفة وجودية تضاد الحياة وقيل : هو عدم الحياة عما شأنه أن يكون حياً .

وضد السمع الصمم وهو صفة وجودية تمنع من السمع وقيل : هو عدم السمع عما من شأنه أن يكون سمياً .

وضد البصر العمى وهو صفة وجودية تمنع من الإبصار ، وقيل : هو عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً .

(١) سورة النساء آية : ٧٩ .

(٢) سورة النساء آية : ٧٨ .

(٣) سورة الكهف آية : ٧٩ .

(٤) سورة الكهف آية : ٨٢ .

و ضد الكلام البكم بفتحين أي الخرس : وهو صفة وجودية تمنع من الكلام ، وقيل : هو عدم الكلام عما من شأنه أن يكون متكلماً .

و ضد كونه قادراً كونه عاجزاً و ضد كونه مريداً كونه مكروهاً و ضد كونه عالماً كونه جاهلاً و ضد كونه حياً كونه ميتاً و ضد كونه سمياً كونه أصم و ضد كونه بصيراً كونه أعمى و ضد كونه متكلماً كونه أبكم .

الكلام على ما يجوز في حق تعالى

وأما الجائز في حقه سبحانه وتعالى فشيء واحد وهو فعل كل ممكن أو تركه أي فعل كل أمر قضى العقل بإمكانه أي باستواء طرفيه أعني الوجود والعدم سواء كان خيراً أو شراً ، وذلك : كالخلق والرزق والإحياء والإماتة والإيمان والكفر والغنى والفقر وتعذيب المطيع وإثابة العاصي ، ونحو ذلك ، وهذا ما جرى عليه أهل السنة ، وذهبت المعتزلة إلى وجوب الصلاح والأصلح عليه تعالى .

مناظرة علمية طريفة :

وأحسن ما ردَّ عليهم به في هذا الباب ، ما وقع في مناظرة الشيخ أبي الحسن الأشعري لشيخه الجبائي .

وذلك أن الشيخ أبا الحسن سأل عن ثلاثة أخوة عاش أحدهم في الطاعة حتى مات كبيراً ، وعاش الثاني في المعصية حتى مات كذلك ، والثالث مات صغيراً فقال : يثاب الأول ، ويعاقب الثاني ، والثالث لا يثاب ولا يعاقب .

فقال له الشيخ أبو الحسن : قد يقول الثالث : يارب هلا أعمرتني فأشتغل بالطاعة حتى أثناب ، فقال الجبائي : يقول الله تعالى له : علمت أنك لو

عشت لاشتغلت بالمعصية فتعاقب ، فقال الأشعري : قد يقول الثاني : يارب لم لم تمنني صغيراً حتى لا أعصي فلا أعاقب ؟ فعجز الجبائي وبهت ! وقال أبك جنون يا أبا الحسن ؟ فقال : لا ولكن وقف حمار الشيخ في العقبة ، ثم تركه بعد ذلك واشتغل بإبطال رأي المعتزلة ، وإثبات ما وردت به السنة ، ومضى عليه الجماعة فلذا سُموا أهل السنة والجماعة هذا .

واعلم أن جواز ماسبق إنما هو باعتبار ذاته تعالى ، فهذه الأمور الجائزة ليست واجبة ، ولا مستحيلة بهذا الاعتبار ، فلا ينافي أنها قد تجب ، أو تستحيل لعارض كتعلق علمه تعالى في الأزل بوجود كذا ، فيصير واجباً ، أو بعدمه فيصير وجوده مستحيلاً .

والحاصل كما في بشرى الكريم : أنه يجوز في حقه تعالى فعل ما يشاء من الممكنات وتركه فلا يجب عليه فعل ممكن ، ولا تركه وله أن يعذب الطائع وينعم الكافر ، ولا قبح في فعله ، بل كل ما يفعله حسن ، وإن كان لا يفعل ذلك ، إذ ليس كل جائز واقعاً ، بل بعض الجائزات يقع لا محالة بالوعد الصادق : كتنعيم الطائع ، وتعذيب الكافر ، والحشر ، والميزان ، ونحوها لا لوجوبه في ذاته ، بل لإخباره تعالى أنه يقع ولا خلف في خبره ، وبعضها لا يقع البتة كالنبوة بعده ﷺ ، وتنعيم الكافر ، لا لاستحالة عقله ، بل لإخبار الله تعالى أنها لا يقعان فاستحال وقوعها شرعاً لا عقلاً ، بل هما جائزان عقلاً من غير نظر إلى ما ورد به الشرع .

وبالجملة فالجائز عقلاً وهو ما يجوز العقل وجوده وعدمه من غير نظر للشرع لا يمتنع وجود شيء منه ولا عدمه ، إلا ما أخبر الشرع بوقوعه فيجب شرعاً لا عقلاً ، وما أخبر الشرع بعدم وقوعه فيمتنع لا لذاته ، بل لإخبار

الشرع بذلك قال تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾ ^(١) .

ولما فرغت من ذكر العقائد المتعلقة بالإله سبحانه وتعالى التي هي أحد وأربعون ، عشرون واجبة ، وعشرون مستحيلة ، وواحدة جائزة شرعت في الكلام على أدلتها .

أدلة الصفات وهكلم معرفتها

فقلت : **ويجب** أي وجوباً عينياً على كل مكلف معرفة أدلة ذلك ولو إجمالاً أي ولو كانت الأدلة إجمالية فلا يتعين معرفة الأدلة التفصيلية ، بل هي فرض كفاية ، فيجب على أهل كل ناحية يشق الذهاب منها إلى غيرها أن يكون فيهم من يعرفها .

وذهب بعضهم إلى أنه فرض عين ، وردّ عليه بأنه ضيق رحمة الله الواسعة وجعل اللجنة مختصة بطائفة يسيرة .

والدليل الإجمالي هو المعجوز عن تقريره وحل شبهه . فإذا قيل لك ما الدليل على وجوده تعالى ؟ فقلت : العالم . ولم تعرف جهة الدلالة هل هي حدوثه ، أو إمكانه ، أو هما أو عرفتها ولم تقدر على حلّ الشبهة فهو دليل إجمالي .

وأما إذا عرفت جهة الدلالة وقدرت على حلّ الشبهة فهو الدليل التفصيلي .

وقد اختلف فيمن جزم بالعقائد عن تقليد ، ف قيل : إنه كافر مطلقاً قال الشيخ عبد الكريم المطري : وهذا لا يعرف إلا لأبي هاشم من المعتزلة ، وقيل : إنه مؤمن عاصي مطلقاً ، وقيل إنه مؤمن غير عاصي مطلقاً ، وقيل : إنه مؤمن

(١) سورة القصص آية : ٦٨ .

غير عاصٍ كذلك ، والراجح أنه مؤمن عاصٍ إن كان قادراً على الدليل ومؤمن غير عاصٍ إن لم يكن قادراً عليه .

والتقليد : هو الأخذ بقول الغير أو بفعله أو باعتقاده من غير أن يعرف دليله .

وأما التلامذة بعد أن يرشدهم الأشياخ للأدلة فهم عارفون لا مقلدون ، وضرب لهم الشيخ السنوسي مثلاً للفرق بينهم وبين المقلدين بجاعة نظروا للهلل فسبق بعضهم لرؤيته فأخبرهم به فإن صدقوه من غير معاينة كانوا مقلدين ، وإن أرشدهم بالعلامة حتى عاينوه ، لم يكونوا مقلدين .

تنبيه : ذكر العلامة القباني : أن العوام يحكم عليهم بمقتضى اعتقادهم فإن منهم من يكفر باعتقاده ، كاعتقاد كون الصحابة أنبياء ، والنبي ملكاً وغير ذلك مما يعرفه منهم من خالطهم .

حكى اليوسي أن امرأتين تحدثتا بحضرة فقالت إحداها للآخرى : يغفر لنا الله ، فقالت الأخرى : إن وفقه الذي خلقه .

وأما قول السعد : إن العوام مؤمنون عارفون برهم وإنهم حشوا الجنة فحمول على عوام زمانه فإنهم كانوا معتنين بعلم العقائد اعتناءً زائداً اهـ .

ولما كان دليل كل صفة من الواجبات يثبتها وينفي ضدها لم أتعرض لأدلة المستحيلات ، بل اقتصر على أدلة الواجبات والجائزات ، وذكرتها على حسب ترتيبها السابق فقلت :

دليل وجوده تعالى :

فأما الدليل على وجوده سبحانه وتعالى فحدوث العالم أي الخلوقات إذ كل حادث لا بد له من محدث ، وما ذاك إلا الله ، سبحانه وتعالى كما ورد عن

جميع الرسل عليهم الصلاة والسلام .

ودليل حدوث العالم : أنه منحصر في أعراض وأجرام . أما الأعراض : كالحركة والسكون ، فقد شوهد تغيرها من عدم إلى وجود ، ومن وجود إلى عدم ، وكل ما هو كذلك فهو حادث ، وأما الأجرام فحادث لما في الأعراض من حدوثها بعد عدم ، وعدمها بعد وجود ، وأيضاً فإنها ملازمة للأعراض الحادثة وملازمة الحادث حادث .

دليل قدمه تعالى :

وأما الدليل على قدمه تعالى فلأنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً أي موجوداً بعد عدم ، فيفتقر إلى محدث ولو افتقر إلى محدث لزم أن يفتقر محدثه إلى محدث ، ومحدث محدثه إلى محدث وهكذا فيلزم الدور وهو توقف شيء على آخر يتوقف عليه ، كما إذا قيل إن زيداً أحدث عمراً ، وإن عمراً أحدث زيداً المذكور فقد توقف كل على صاحبه أو يلزم التسلسل وهو تتابع الأشياء واحداً بعد واحد إلى ما لا نهاية له في الزمن الماضي ، كما إذا قيل إن زيداً أحدثه عمرو ، وإن عمراً أحدثه بكر ، وإن بكرأ أحدثه خالد ، وهكذا إلى ما لا نهاية له ، وذلك أي ما ذكر من الدور والتسلسل محال لأدلة كثيرة مذكورة في المطولات .

دليل بقائه تعالى :

وأما الدليل على بقائه تعالى فلأنه لو لم يكن باقياً لأمكن أن يلحقه العدم ، ولو لحقه العدم لكان حادثاً لتغيره من الحالة التي كان عليها وذلك أي كونه حادثاً محال لما تقدم من ثبوت القدم له تعالى بالدليل .

وقد اتفق العقلاء على أن من وجب قدمه استحالة عدمه ، لا يقال : إن عدمنا في الأزل قديم ، فلم جاز انقطاعه بوجودنا ، لأننا نقول : إن هذه

القاعدة إنما هي في القديم الوجودي .

واعلم أنك لو تأملت وجدت وجوب الوجود يغني عن القدم والبقاء لأنها لازمان له ، ولكنهم لخطر الجهل في هذا المقام لا يكتفون بخاص عن عام ولا بدلالة الالتزام .

دليل المخالفة للحوادث :

وأما الدليل على مخالفته تعالى للحوادث فلأنه لو لم يكن مخالفاً لها لكان مماثلاً لها ولو كان مماثلاً لها لكان حادثاً مثلها وذلك أي كونه تعالى حادثاً مثلها محال لما تقدم أيضاً من ثبوت القدم له تعالى بالدليل .

دليل قيامه بنفسه :

وأما الدليل على قيامه تعالى بنفسه فلأنه لو لم يكن قائماً بنفسه لاحتاج إلى محل أو موجد ولو احتاج إلى محل أو موجد يوجد له كان حادثاً وذلك أي كونه تعالى حادثاً محال لما عرفت من استحالة ثبوت القدم له تعالى بالدليل .

تنبيه : ترتب الحدوث على الاحتياج إلى الموجد ظاهر ، وكذا ترتبه على الاحتياج إلى المحل إن فسر المحل بالمكان ، وأما إن فسر بالذات التي يقوم بها فيقال : لو احتاج إلى محل - أي ذات يقوم بها - لكان صفة ، وكونه صفة محال لاتصافه تعالى بالصفات الوجودية كالقدرة والإرادة ، والصفة لا تتصف بها لما يلزم على ذلك من قيام المعنى بالمعنى كقيام القدرة بالبياض وهو باطل .

أقسام الموجدات

الموجودات بالنسبة إلى المحل والموجد أربعة أقسام :

- ١ - قسم لا يحتاج إليها وهو ذات الله سبحانه وتعالى .
- ٢ - وقسم يحتاج إليها وهو صفات الحوادث .
- ٣ - وقسم لا يحتاج إلى محل أي الذات التي يقوم بها ويحتاج إلى الموجد ، وهو ذات الحوادث .
- ٤ - وقسم يقوم بالحل - أي الذات - ولا يحتاج إلى موجد وهو صفات الله تعالى فإنها قديمة قائمة بالذات العلية كما تقدم .
أفاده العلامة الباجوري .

دليل الوجدانية :

وأما الدليل على الوجدانية أي وحدانيته تعالى فلأنه لو لم يكن واحداً لكان متعدداً ولو كان متعدداً لما وجد شيء من المخلوقات لأنه لو كان في العالم إلهان مثلاً ، لكانا إما أن يتفقا على إيجاد شيء أو يختلفا ، فإن اتفقا على إيجاده فلا جائز أن يوجداه معاً ، لئلا يلزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو باطل ، ولا جائز أن يوجداه مرتباً بأن يوجداه أحدهما ثم يوجداه الآخر لئلا يلزم تحصيل الحاصل وهو باطل أيضاً . ولا جائز أن يوجد أحدهما البعض ، والآخر لبعض الآخر ، للزوم عجزهما حينئذ لأن لما تعلقت قدرة أحدهما بالبعض سد على الآخر طريق تعلق قدرته به ، فلا يقدر على مخالفته ، وهذا عجز ، وعجز الإله باطل ، ولا جائز أن يوجداه أحدهما دون الآخر للزوم عجز من لم يوجداه ، وإن اختلفا بأن أراد أحدهما إيجاده والآخر إعدامه ، فلا جائز أن ينفذ مرادهما معاً لئلا يلزم عليه اجتماع النقيضين وهو محال ، ولا جائز أن لا ينفذ مراد واحد منهما للزوم عجزهما ، ولا جائز أن ينفذ مراد أحدهما دون الآخر للزوم عجز من لم ينفذ مراده ، والآخر مثله فيلزم عجزه أيضاً لانعقاد المماثلة بينهما كذا قيل .

وقال ابن رشد : إذا قدر نفوذ مراد أحدهما دون الآخر كان الذي نفذ مراده هو الإله وتم دليل الوجدانية اهـ .

ويشير إلى هذا الدليل ما قاله تعالى وهو ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ﴾ أي السموات والأرض ﴿إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ﴾ أي غير الله ﴿لَفَسَدَتَا ﴾ ^(١) لأن المراد بالفساد في هذه الآية عدم الوجود على الراجح .

وقيل : المراد به الخراب والخروج عن هذا النظام لما تقرر عادة من فساد المملكة عند تعدد الملوك ، ثم إن هذا الدليل الذي ذكرته خاص بوحدة الذات والصفات بمعنى عدم النظير فيها .

دليل وحدة الذات :

وأما الدليل على وحدة الذات بمعنى عدم تركيبها من أجزاء ، فهو دليل المخالفة للحوادث وقد تقدم .

دليل وحدة الصفات :

وأما الدليل على وحدة الصفات بمعنى عدم تعددها من جنس واحد كقدرتين ، فلأن تعددها لا يقتضيه معقول ولا منقول مع وجوب الكمال لكل منها وهذا ينافيه التعدد .

دليل وحدة الأفعال :

وأما الدليل على وحدة الأفعال بمعنى أنه لا تأثير لغيره في فعل من الأفعال ، فهو قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٢) وأيضاً لو كان أحد خالقاً لأفعاله ، أو لأفعال غيره لكان عالماً بتفاصيلها ، وذلك باطل

(١) سورة الأنبياء آية : ٢٢ .

(٢) سورة الصافات آية : ٩٦ .

بالضرورة ، فإن حركات الماشي مثلاً وسكناته مختلفة ، بعضها أسرع وبعضها أبطأ ولا شعور له بذلك .

دليل القدرة :

وأما الدليل على القدرة أي على قدرته تعالى فلأنه لو انتفت عنه القدرة لكان عاجزاً - أي غير قادر عن الإيجاد والإعدام - إذ لا يُعقل قادر بلا قدرة ، لأن من لم يَقم به وصف لا يشتق له منه اسم .

فلا يقال قائم وعاقِل إلا لمن اتصف بالقيام والعقل ولو كان عاجزاً عن الإيجاد والإعدام لما وجد شيء من المخلوقات أيضاً مع أن وجودها ثابت بالمشاهدة ، وكونها موجودة بالعلة والطبع كما قالت به الفلاسفة كلام باطل لا يلتفت إليه ولا يُعوّل عاقل عليه ؛ وذلك لأن فعل العلة والطبيعة ليس إلا شيئاً واحداً غير مختلف ، والأمر بخلافه : ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ (١) أفلا ينظرون إلى تنوع العالم إلى أنواع مختلفة ؟ فبعضه حيوان ، وبعضه جماد ، وبعضه حلو ، وبعضه مر ، إلى غير ذلك ، وقد قال تعالى : ﴿ تُسْقَى بِهَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (٢) .

فهذا يشير إلى أن هؤلاء الخاسرين ليسوا بعقلاء أولئك الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وفي الآخرة . نسأل الله السلامة بمنه وكرمه .

دليل الإرادة :

وأما الدليل على الإرادة أي على إرادته تعالى فلأنه لو انتفت عنه الإرادة

(١) سورة الغاشية الآيات : ١٧ - ٢٠ .

(٢) سورة الرعد الآية : ٤ .

لكان مكرهاً أي غير مريد ، إذ لا يعقل مريد بلا إرادة لما تقدم في القدرة ولو كان مكرهاً أي غير مريد لكان عاجزاً عن الإيجاد والإعدام لأن القدرة فرع الإرادة ، إذ تأثير القدرة متوقف على تخصيص الإرادة ، وإذا انتفت القدرة لزم العجز وكونه تعالى عاجزاً محال لما تقدم من ثبوت القدرة له تعالى بالدليل .

دليل العلم :

وأما الدليل على العلم أي على علمه تعالى فلأنه لو انتفى عنه العلم لكان جاهلاً أي غير عالم ، إذ لا يعقل عالم بلا علم لما مرّ ولو كان جاهلاً لم يكن مريداً للأشياء لأن الإرادة فرع العلم إذ الجاهل بالشئ لا يصح أن يريده وهو أي عدم كونه مريداً للأشياء محال لما تقدم من ثبوت الإرادة له تعالى بالدليل .

دليل الحياة :

وأما الدليل على الحياة أي على حياته تعالى فلأنه لو انتفت عنه الحياة لكان ميتاً أي غير حي ، إذ لا يعقل حي بغير حياة لما تقدم لو كان ميتاً لم يكن قادراً ولا مريداً إذ لا يعقل أن ميتاً يخلق أو يرزق أو يريد شيئاً وذلك أي عدم كونه تعالى قادراً أو مريداً محال لما تقدم من ثبوت قدرته وإرادته بل بانتفاء الحياة تنتفي جميع الصفات وهو محال لثبوتها بالأدلة .

تنبيه : علم مما تقرر أنه يلزم من انتفاء الحياة ، انتفاء العلم وغيره من الصفات ويلزم من انتفاء العلم ، انتفاء الإرادة ، ومن انتفاء الإرادة ، انتفاء القدرة ، ومن انتفاء القدرة ، عدم وجود شيء من المخلوقات وهو باطل كما تقدم .

دليل السمع والبصر :

وأما الدليل على السمع والبصر والكلام أي على سماعه وبصره وكلامه سبحانه وتعالى فمذكور في القرآن العظيم ، أما دليل الأولين فقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ^(١) .

وقد علمت مما مر أن من لم يقيم به وصف لا يشتق له منه اسم ، فلا يقال سميع وبصير إلا لمن اتصف بالسمع والبصر .

وبما تقرر تعلم رد ما أوردوه هنا من أن الآية لا تدل على أن له صفتين تسمى إحداها السمع والأخرى البصر ، بل غاية ما تدل عليه أنه سميع بصير .

وحاصل الجواب : أن معنى سميع وبصير ذاتٌ ثبت لها السمع والبصر لما علمت من أن من لم يقيم به وصف لا يشتق له منه اسم .

دليل الكلام :

وأما دليل الأخير فقوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ ^(٢) أي أزال عنه الحجاب ، وخلق له سمعاً وقوة ، حتى أدرك كلامه القديم بجميع أعضائه من جميع الجهات ، ثم ردّ عليه الحجاب فردّ إلى ما كان عليه قبل سماعه كلامه ، وليس المعنى أنه ابتداء له الكلام ، بعد أن كان ساكناً ، ولا أنه بعدما كلمه انقطع كلامه ، لأن كلامه تعالى قديم باقٍ لا ينقطع .

والإيراد والجواب المتقدمان يأتيان هنا أيضاً ، ويؤخذ من الجواب الردّ على المعتزلة في قولهم بثبوت المعنوية دون المعاني هذا .

واعلم أن سيدنا جبريل كان مع سيدنا موسى ولم يسمع ما سمعه وأخرج

(١) سورة الشورى آية : ١١ .

(٢) سورة النساء آية : ١٦٤ .

الطبراني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها قال ، أوحى الله إلى موسى عليه الصلاة والسلام ، إني جعلت فيك عشرة آلاف سمع ، حتى سمعت كلامي ، وعشرة آلاف لسان حتى أجبتني ، وقيل إنه لما رجع من المناجاة صار يسمع ديبب النملة من مسيرة عشرة فراسخ .

وقال بعضهم : إنه كان يسد أذنيه لئلا يسمع كلام الخلق ، لأنه صار عنده كأشد ما يكون من أصوات البهائم المنكرة ، حتى لم يكدر يستطيع سماعه بسبب ما ذاق من اللذة التي لا تكيف عند سماع كلام من ليس كمثله شيء .

وروي أن الله تعالى ناجاه بما لو قُدر بكلامنا لكان مائة ألف وأربعين كلمة والدليل على هذه الصفات الثلاثة أيضاً أنه تعالى لو لم يتصف بها لزم أن يتصف بأضدادها وهي الصمم والعمى والبكم . وإذا اتصف بأضدادها لم يكن سمياً ولا بصيراً ولا متكلماً ولو لم يكن كذلك لكان أصم وأعمى وأبكم وذلك أي كونه أصم وأعمى وأبكم نقص ، والنقص عليه تعالى محال .

وبالجملة فقد تقدم لك غير مرة أن من لم يقم به وصف لا يشتق له منه اسم فمعنى سميع وبصير ومتكلم ، ذاتٌ ثبت لها السمع ، والبصر ، والكلام .

دليل القدرة :

وأما الدليل على كونه تعالى قادراً و كونه تعالى مريداً و كونه تعالى عالماً و كونه تعالى حياً و كونه تعالى سمياً و كونه تعالى بصيراً و كونه تعالى متكلماً فيعلم مما مر من دليل القدرة وما بعدها لأنه لو انتفى كونه قادراً لانتفت القدرة لما بينها من التلازم ، وإذا انتفت القدرة ثبت ضدها ، وهو محال ، لما تقدم من الدليل ومثل ذلك يقال في الباقي .

دليل جواز فعل الممكنات وتركها في حقه تعالى

وأما الدليل على كون فعل الممكنات أو تركها جائزاً في حقه سبحانه وتعالى فلأنه أي الحال والشأن لو وجب عليه تعالى شيء أي فعل شيء منها عقلاً أو استحالة عقلاً لصار أي انقلب الجائز الذي يصح وجوده وعدمه واجباً لا يصح عدمه أو مستحيل لا يصح وجوده وذلك أي ما علم من صيرورة الجائز واجباً أو مستحيل محال لا يُصَدَّق به العقل ، لما يلزم عليه من قلب الحقائق وهو مستحيل .

وأيضاً لو وجب عليه تعالى فِعْلُ شيء من الممكنات لكان مجبوراً مقهوراً مع أنه الفاعل المختار سبحانه وتعالى .

فإن قيل كيف يكون قلب الحقائق مستحيلاً مع أنهم قالوا : لا مانع من أن يقلب الله بعض الناس حماراً أو حجراً أو كلباً أو قرداً ، بل قد وقع شيء من هذا ؟ أجيب بأن المستحيل إذ هو قلب بعض الحقائق الثلاثة التي هي الواجب والمستحيل والجائز إلى بعض .

وأما قلب بعض أفراد الجائز إلى بعض فغير مستحيل ، ومن ذلك تصور الأعمال بصور حسنة أو قبيحة يوم القيامة ووزنها .

ولما تمت الكلام على ما يتعلق بالإله من العقائد وأدلتها شرعت في ذكر ما يتعلق برسله من ذلك مقدماً الواجب لشرفه فقلت :

الواجب في حق الرسل ﷺ

الأول : الصدق في دعوى الرسالة ، وفيما يبلغونه عن الله تعالى ، وفي الكلام المتعلق بأمور الدنيا : كقام زيد ، وقعد عمرو ، والأمانة وإن أغنت عن الصدق ، بل وعن التبليغ أيضاً ، إلا أنه لا يكتفى في هذا الفن بالإجمال .

هذا والمراد صدقهم ولو في حال المزاح أي الانبساط مع الغير لما في الحديث « أمزح ولا أقول إلا حقاً » كقوله عليه الصلاة والسلام لعنته وقد قالت : « يارسول الله ادع الله أن يدخلني الجنة ، قال : إن الجنة لا يدخلها عجزوز » ومعنى صدقهم : مطابقة خبرهم للواقع ولو بحسب اعتقادهم .

والثاني : الأمانة وهي حفظ ظواهرهم وبواطنهم من التلبس بمنهي عنه محرماً كان أو مكروهاً أو خلاف الأولى فهم معصومون من ذلك .

والثالث : الفطانة وهي التفتن والتيقظ للأمور بحيث تكون فيهم قوة على إلزام الخصوم وإفحامهم ، وإبطال دعاويهم الباطلة بالحجج الواضحة ، وهي ناشئة عن حدة العقل وذكائه .

والرابع : تبليغ الرسالة أي تبليغ جميع ما أرسلوا لتبليغه اعتقادياً كان أو عملياً .

الستحيل في حق الرسل

و أما المستحيل في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام فهو أربعة أيضاً أضداد الأربعة الواجبة وهي مرتبة في الذكر على حسب ترتيبها أي إن الأول ضد الأول ، والثاني ضد الثاني ، وهكذا ف ضد الصدق الكذب أي عدم مطابقة خبرهم للواقع .

وما وقع مما ظاهره الكذب يؤول ، كما في واقعة سيدنا إبراهيم عليه السلام مع الأصنام فإن كلامه مُخرج مخرج التشنيع ، والتقريع حيث لم يكن عند الأصنام غيره فما معنى قولهم : من فعل هذا بالهتنا ؟

وقول نبينا ﷺ لذي الدين : « كل ذلك لم يكن » ليس كذباً بل أخبر على حسب اعتقاده ثم تذكر ورجع عن قرب ، ومثل هذا سهو وهو جائز على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

وقوله ﷺ للذين رآهم يُلْقِحُونَ النخل « لو تركتموها لصلحت » فتركوها فشاصت (١) كان من باب الرجاء والإنشاء لأن المعنى كان في رجائي ذلك والإنشاء لا يتصف بصدق ولا كذب ، وعدم وقوع المترجي لا يعد نقصاً قاله الباجوري رحمه الله تعالى .

و ضد الأمانة الخيانة بفعل شيء نهى عنه ولو صورة فيشمل ما قبل النبوة وما في حالة الصغر .

وماورد مما يدل على وقوع ذلك من نبينا ﷺ فقول كقوله تعالى : ﴿ لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ (٢) ﴿ وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ ﴾ (٣) ﴿ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ ﴾ (٤) فالمراد بالذنب ذنب أمته ، أو ذنبه على فرض وقوعه بحيث لو وقع لكان مغفوراً ، والمراد بالوزر أثقال الوحي فإنه كان يثقل عليه أولاً فأخبره تعالى بأنه وسَّع صدره ووضعه عنه ثقل الوحي .

وكذلك يؤول ما وقع من الأنبياء مما ظاهره المعصية ، كما وقع من إخوة يوسف على القول بنبوتهم فإنه كان بمقتضى الحقيقة كخرق السفينة ، وقتل

(١) الشبص : بالكسر التمر الذي لا يشتد قواه وإنما يتشوص إذا لم يلقح . اهـ مختار .

(٢) سورة الفتح آية : ٢ .

(٣) سورة الانشراح آية : ٢ .

(٤) سورة محمد ﷺ آية : ١٩ .

الغلام الواقع من الخضر، فهو بحسب الظاهر حرام، وبحسب الباطن مصلحة، فلعلهم أوحى إليهم أنه يملك مصر ففعلوا ما يوصله إلى ذلك فهم مأمورون به باطنياً، وبذلك تؤول واقعة آدم عليه الصلاة والسلام، فإنها لإنفاذ مراده تعالى، فهو وإن كان منهيّاً ظاهراً مأموراً باطنياً.

والحاصل: أن العصمة واجبة لهم عليهم الصلاة والسلام، فلا تقع منهم معصية قط، بل ولا مكروه، ولا خلاف الأولى، ولا يرد على ذلك أنه ﷺ طلق أي السيدة حفصة، والسيدة ریحانة ثم راجعها - كما يأتي - وبال قائماً وتوضاً مرة مرة، ومرتين مرتين، وشرب قائماً، لأنه للتشريع، وبيان الجواز، وذلك واجب في حقه ﷺ.

فعلم مما تقرر أنه لا يقع منهم عليهم الصلاة والسلام مكروه، ولا خلاف الأولى على وجه كونه مكروهاً، أو خلاف الأولى، وكذلك لا يقع منهم مباح على وجه كونه مباحاً، بل على وجه كونه قربةً، إما للتشريع أو التقوي على العبادات، أو نحو ذلك.

فأفعالهم عليهم الصلاة والسلام دائرة بين الواجب والمندوب، وإذا كان في الأولياء الذين هم أتباعهم من يصل لمقام تصير فيه حركاته وسكناته طاعات بالنيات فكيف بمقام الأنبياء الذين هم صفوة الله من خلقه عليهم الصلاة والسلام.

و ضد الفطانة البلادة أي الغفلة وعدم الفطنة، فيستحيل أن يكون أحد منهم أبلاً أو بليداً أو مغفلاً، لأنهم أرسلوا لإقامة الحجج، وإبطال شبه المجادلين ولأنهم شهداء الله على العباد، والشاهد لا يكون مغفلاً.

و ضد تبليغ الرسالة الكتمان أي كتمان شيء مما أمروا بتبليغه، فيستحيل عليهم عدم تبليغ ذلك للخلق، ولو جاز عليهم كتمان شيء لكم رؤيتهم

الأعظم ﷺ قوله تعالى : ﴿ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ﴾ (١) .

قالت عائشة رضي الله عنها وغيرها : ما نزلت على رسول الله ﷺ آية هي أشد عليه من هذه .

وقالت عائشة رضي الله عنها : لو كتم النبي ﷺ شيئاً مما أوحى إليه لكتم هذه الآية ، ومثل تلك الآية آية ، عَبَسَ صلوات الله وسلامه عليه فإنه لم يكتتمها مع ما فيها من المعاتبة ، فلو كانت الرسل عليهم الصلاة والسلام تكتم شيئاً لكتمت أمثال هذه الآيات .

وأما الجائز وقوعه في حقهم عليهم الصلاة والسلام فهو كل ما أي كل أمر لا يؤدي أي لا يوصل إلى نقص أي تنقيص وتعتيب في مراتبهم أي منازلهم العلية أي العالية المرتفعة ، واحترزت بما لا يؤدي إلى نقص من الذي يؤدي إليه ، كالأمور الخلة بحكمة البعث ، وهي أداء الشرائع ، كعدم كمال العقل ، والذكاء ، والفتنة ، وقوة الرأي ، وكدناءة الآباء ، وعُهر الأمهات ، والغلظة ، والفظاظة ، والعيوب المنفرة : كالبرص ، والجذام ، والعمى ، والجنون ، ونحو ذلك .

وقد مثلت لما لا يؤدي إلى نقص بقولي : كالأكل أي في غير الطريق كما يعلم مما تقدم والشرب والمرض غير المنفروم منه قليل الإغناء ونحو ذلك كالمشي ، والركوب ، والبيع والشراء والجماع للنساء على وجه الحل ، والنوم ، لكن بالعين لا بالقلب لما ورد : « نحن معاصر الأنبياء تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا » ، وكخروج المني الناشئ من امتلاء الأوعية مثلاً ، لا من الاحتلام الناشئ من الشيطان ، لأنه لا تسلط للشيطان عليهم ، وكالابتلاء بالحن كما

(١) سورة الأحزاب آية : ٢٧ .

وقع له ﷺ من الجوع ، ففي الشفاء وغيره أنه كان يبيت يتلوى من الجوع ولا ينافي ذلك قوله ﷺ : « أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني » ^(١) لأنه كان يحصل له ذلك تارةً ولا يحصل له تارةً أخرى قاله الباجوري .

وكما وقع له أيضاً من أذى قومه ، وخدش جبينه ، وانكسار سنّته ، ولا يقال : إن في ذلك نقصاً وهواناً لأن الحكمة الإلهية اقتضت وقوع ذلك بهم للزيادة في تعظيم أجورهم ولتسلي غيرهم بهم وللتنبية على خسة الدنيا عند الله تعالى ففي الحديث : « الدنيا جيفة قذرة » ^(٢) وفيه أيضاً : « لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها جرعة ماء » ^(٣) وما ألطف قول الزمخشري في ذمها :

صفت الدنيا لأولاد الزنا ولمن يُحسن ضرباً وغنا
وهي على الحر مخاضٌ ^(٤) كدرٌ غُبن الحر لعمري غُبنٌ
والمراد بالحر : مهذب الأخلاق حسن الفعال طيب الأصول .

وقال بعضهم في ذمها أيضاً :

فلو كانت الدنيا جزاءً لحسنٍ إذا لم يكن فيها معاش الظالم
لقد جاع فيها الأنبياء كرامة وقد شبت فيها بطونُ البهائم
فإذا نظر العاقل في أحوال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وما نزل بهم من أنواع البلاء مع أذية الخلق لهم ، علم أن الدنيا لا قدر لها عند الله تعالى ،

(١) ورواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : « إني أبيت ، يطعمني ربي ويسقيني » .

(٢) لعل هذا من قول صاحب الحكم : الدنيا حلوة خضرة ، وجيفة قذرة والله أعلم .

(٣) رواه الترمذي والضياء عن سهل بن سعد رضي الله عنه : « لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة ماء » .

(٤) يقال : خاض الماء وخياضاً وجعلها مخاضاً هـ مختار .

فأعرض عنها بقلبه بالكلية ، وعلق قلبه بربه في البكرة والعشية ، حتى يرى بعد موته عاقبة مرضية .

وكما يجب على المكلف معرفة أدلة العقائد المتعلقة بالإله سبحانه وتعالى يجب عليه أيضاً معرفة أدلة ما ذكر من العقائد التسعة المتعلقة بالرسول عليهم الصلاة والسلام ، وإنما لم أتعرض لأدلة المستحيلات لأنه يلزم من إثبات الواجبات نفي أضدادها كما تقدم .

دليل صدقهم :

وإذا أردت معرفة الأدلة المذكورة في أقول لك أما الدليل على صدقهم عليهم الصلاة والسلام فلأنهم لو لم يصدقوا لكذبوا ولو كذبوا لكان خبر الله تعالى كاذباً أي خبره التنزيلى لا الحقيقي .

وبيان ذلك أن الله تعالى صدقهم فيما أخبرونا به من كونهم رسلاً مبلغين عنه ، بإظهار المعجزة على أيديهم ، النازل ذلك منزلة قوله تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ عني ، أي فكأنه تعالى قال ذلك عند إظهاره المعجزة فهو خبر في المعنى .

وقد ضرب الأشياخ لذلك مثلاً يتضح به دلالة المعجزة على صدق الرسل فقال : مثال ذلك ما إذا قام رجل في مجلس ملك بحضور جماعة ، وادعى أنه رسول هذا الملك إليهم ، وأخبرهم بأنه يأمرهم بكذا وكذا ، فطلبوا منه الحجة على ذلك فقال : دليل صدقي أن يغير الملك عاداته ، بأن يقوم عن سريره ويقعد ، والملك يسمع ذلك ففعل الملك ، فلا شك أنه يحصل للجماعة علم ضروري بأنه صادق فيما ادعاه ، وأن فعل الملك هذا منزل منزلة قوله صدق هذا الرجل في دعواه أنه رسولي وفيما أخبركم به .

ولا فرق في حصول العلم بذلك لمن شاهد ولمن لم يشاهد بأن تقل له خبر

هذا الفعل بالتواتر وهو أي كون خبر الله تعالى كاذباً محال لأن خبره تعالى لا يكون إلا على وفق علمه ، فيكون صادقاً ، ويكون مقابلة ، وهو الكذب مستحيلاً ، إذ لو لم يكن خبره على وفق علمه لزم النقص قطعاً ، والنقص عليه تعالى محال .

لكن لا يخفى أن هذا الدليل إنما يدل على صدقهم في دعوى الرسالة ، وفي الأحكام الشرعية فقط ، لأن ذلك هو الذي بلغوه عن الله تعالى ، ولا يدل على صدقهم في غير ذلك كقام زيد ، وقعد عمرو ، والذي يدل على صدقهم مطلقاً وجوب الأمانة لهم الشاملة لعدم الكذب مطلقاً وقد ذكرت دليلها بقولي :

دليل أمانتهم :

وأما الدليل على أمانتهم عليهم الصلاة والسلام فلا أنهم لو لم يكونوا أمناء لخانوا بفعل محرم أو مكروه ، ولو خانوا بفعل شيء ، مما ذكر لكننا مأمورين بالخيانة في فعله لأنه تعالى أمرنا بالاعتداء بهم في أفعالهم وأقوالهم وأحوالهم قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ ^(١) وقال تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ ^(٢) .

ويعلم من ذلك أنه ليس للمكلف منا أن يتوقف في فعل شيء مما ثبت عنه ﷺ بل يتبعه في جميع أقواله وأفعاله ، إلا فيما ثبت أنه من خصوصياته كنكاح ما زاد على الأربع وذلك أي كوننا مأمورين بالخيانة باطل لأنه تعالى لا يأمر بالخيانة لأنها فحشاء وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ ^(٣) وإذا

(١) سورة النساء آية : ٥٩ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٥٨ .

(٣) سورة الأعراف آية : ٢٨ .

بطل ذلك بطل ما أدى إليه -وهو خيانتهم .

دليل فطنتهم :

وأما الدليل على فطانتهم عليهم الصلاة والسلام فلأنهم لو لم يكن عندهم فطانة لكانوا بلداء ولو كانوا بلداء لما قدروا على أن يقيموا حجة قاطعة وبرهاناً قوياً على الخصم بفتح الحاء وسكون الصاد بمعنى الخاصم أي المجادل أو بكسر الصاد بمعنى : شديد الخصومة وهو أي كونهم بلداء لا يقدرّون على إقامة الحجة باطل لأن القرآن العزيز قال في مواضع كثيرة على فطانتهم بإقامتهم الحجة .

قال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ﴾ ^(١) وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ ﴾ ^(٢) وقال تعالى حكاية عن قوم نوح : ﴿ يَأْتُوهُ قَدْ جَآءَلْتَنَا فَاكْثُرَتْ جِدَالُنَا ﴾ ^(٣) وقال تعالى لنبينا عليه الصلاة والسلام : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ^(٤) . ومعلوم ضرورة أن من لم يكن فطيناً بأن كان مغفلاً لا تمكنه إقامة الحجة أو المجادلة .

وهذه الآيات وإن كانت واردة في بعضهم إلا أن ما ثبت لبعضهم من الكمال الذي لا يتم المقصود إلا به يثبت لجميعهم ، فثبتت الفطانة للجميع .

دليل تبليغهم :

وأما الدليل على تبليغهم الرسالة فلأنهم عليهم الصلاة والسلام لو كتبوها لكنّا مأمورين بكتمان العلم النافع لما تقدم من أن الله تعالى أمرنا بالاعتداء بهم

(١) سورة الأنعام آية : ٨٣ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٥٨ .

(٣) سورة هود آية : ٣١ .

(٤) سورة النحل آية : ١٢٥ .

وهو أي كوننا مأمورين بكتمان العلم المذكور باطل لأن كاتم العلم أي مخفيه
عن يستحقه ملعون أي مطرود .

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ
بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾ (١) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « كاتم العلم يلعنه كل شيء حتى الحوت في
البحر والطير في السماء » . رواه ابن الجوزي عن أبي سعيد الخدري .

وروى ابن حبان وغيره : « من سئل عن علم فكته ألجه الله يوم القيامة
بلجام من نار » والمراد بالعلم العلم النافع كما تقرر .

وأما الدليل على جواز كل ما لا يؤدي إلى نقص في مراتبهم أي جواز
وقوع ذلك في حقهم فهو مشاهدة وقوعه أي كل ما لا يؤدي الخ بهم عليهم
الصلاة والسلام ، وكل ما كان كذلك فهو جائز لأن الوقوع يستلزم الجواز .

وإضافة مشاهدة الوقوع من إضافة الصفة للموصوف ، أي الوقوع بهم
المشاهد ، لأن الدليل إنما هو نفس الوقوع بهم ، وأما المشاهدة فهي طريق
للعلم به ، والمراد مشاهدة من كان في زمنهم كالصحابه ، وثبت لنا ذلك
بالأحاديث الصحيحة المتواترة التي رواها لنا الثقات .

واعلم أن جميع ما تقدم في حق الرسل يأتي في الأنبياء إلا التبليغ فإنه
خاص بالرسل ، ولذلك اقتصر عليهم ، نعم يجب على النبي أن يبلغ أنه نبي
ليحترم ويعظم .

واعلم أيضاً : أن العقائد المتقدمة مجموعة كلها في معنى كلمتي الشهادة وبيان
ذلك : أن الكلمة الأولى وهي : لا إله إلا الله معناها : لا معبود بحق في الواقع

(١) سورة البقرة آية : ١٥٩ .

إلا الله ويلزم من ذلك أنه مستغنٍ عن كل ما سواه ، ومفتقر إليه كل ما عداه ، لأنه لا يستحق أن يعبد أي يذل له كل شيء إلا من كان كذلك ، وهذا اللازم يجمع العقائد المتعلقة بالإله سبحانه وتعالى ، لأن استغناءه عن كل ما سواه يوجب له تعالى أي يقتضي ويستلزم وجوب الوجود وينفي ويحيل ضده وهو العدم ، لأنه لو لم يكن الوجود له تعالى واجباً بأن كان جائزاً لاحتاج إلى الفاعل ، والاحتياج ينافي الاستغناء ويوجب له تعالى القدم ، وينفي ضده وهو الحدوث ، لأنه لو لم يجب القدم له تعالى بأن كان حادثاً لاحتاج إلى محدث ، والاحتياج ينافي الاستغناء ، ويوجب له تعالى البقاء وينفي ضده وهو الفناء ، لأنه لو لم يجب البقاء له تعالى بأن أمكن أن يلحقه العدم ، لكان جائز الوجود ، فيلزم الاحتياج إلى الفاعل ، والاحتياج ينافي الاستغناء . ويوجب له تعالى المخالفة للحوادث ، وينفي ضده وهو المماثلة لها ، لأنه لو لم تجب له تعالى المخالفة للحوادث ، بأن كان يماثل شيئاً منها لكان حادثاً مثلها ، فيحتاج إلى محدث ، والاحتياج ينافي الاستغناء ، ويوجب له تعالى القيام بنفسه ، وينفي ضده وهو الاحتياج إلى الموجد ، أو كونه صفة يقوم بمحل ، لأنه لو لم يجب له تعالى القيام بنفسه ، بأن احتاج إلى موجد لكان حادثاً ، فيحتاج إلى محدث ، أو بأن كان صفة لاحتاج إلى محل ، والاحتياج فيهما ينافي الاستغناء .

فهذه عشرة عقائد : خمسة واجبة ، وخمسة مستحيلة ، ويوجب له أيضاً التنزه عن النقائص وهو يدخل فيه : وجوب السمع والبصر والكلام ولوازمها وهي كونه سمياً وكونه بصيراً وكونه متكلاً .

وينفي أضرار ذلك وهي الصم وكونه أصم ، والعمى وكونه أعمى ، والبكم وكونه أبكم ، لأنه لو لم يجب له تعالى السمع وما بعده بأن كان متصفاً بضده الذي هو نقص لكان محتاجاً إلى من يدفع عنه النقائص ، والاحتياج ينافي الاستغناء .

وهذه اثنتا عشرة عقيدة ، ستة واجبة ، وستة مستحيلة ، تضم للعشرة السابقة . فالجملة اثنان وعشرون ، ويوجب له أيضاً التنزه عن أن يجب عليه تعالى عقلاً فعل شيء أو تركه ، لأنه لو وجب عليه تعالى فعل شيء أو تركه ، لكان مفتقراً إلى ذلك الفعل أو الترك ، ليكمل به ، إذ لا يجب في حقه تعالى إلا ما هو كمال له ، والافتقار ينافي الاستغناء ، وهذه عقيدة الجائز تُضم لما مر ، يصير المجموع ثلاثاً وعشرين عقيدة استلزمها استغناؤه عز وجل عن كل ماسواه .

وأما افتقار كل ما سواه إليه سبحانه وتعالى فهو يوجب له أي يقتضي ويستلزم وجوب الحياة ، والعلم ، والإرادة ، والقدرة ، ولوازمها . وهي : كونه حياً وكونه عالماً ، وكونه مريداً ، وكونه قادراً . وينفي أضرار ذلك وهي الموت ، وكونه ميتاً ، والجهل وكونه جاهلاً ، والكراهية وكونه مكراً ، والعجز وكونه عاجزاً ، لأنه لو لم يكن حياً ، بأن كان متصفاً بضده لا ينفي عنه العلم ، ولو انتفى العلم لانتفت الإرادة لتوقفها عليه ، ولو انتفت الإرادة لانتفت القدرة ، لأنها فرع عنها ، ولو انتفت القدرة لثبت العجز ، ولو ثبت العجز لما أمكن وجود شيء من الحوادث ، ولو لم يكن شيء من الحوادث لم يفتقر إليه تعالى شيء ، كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه .

فهذه ستة عشر عقيدة ويوجب له أيضاً الوجدانية ، وينفي ضدها وهو التعدد ، لأنه لو لم يكن واحداً ، لثبت التعدد ، ولو ثبت التعدد لثبت العجز ، ولو ثبت العجز ، لما وجد شيء من الحوادث ، ولو لم يوجد شيء من الحوادث لم يفتقر إليه تعالى شيء كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه .

وهاتان عقيدتان تضم للستة عشر المتقدمة ، فالجملة ثمانية عشرة ، تسعة واجبة ، وتسعة مستحيلة استلزمها الافتقار تضم إلى الثلاثة والعشرين التي استلزمها الاستغناء يكون المجموع إحدى وأربعين عقيدة : منها عشرون واجبة

له تعالى ، وعشرون مستحيلة عليه تعالى ، وواحدة جائزة في حقه عز وجل ، وكلها داخلية في معنى الكلمة الأولى وهي لا إله إلا الله كما تقرر .

وأما الكلمة الثانية : وهي محمد رسول الله فإنها جامعة للعقائد المتعلقة بالرسول عليهم الصلاة والسلام ، وذلك لأن فيها إثبات الرسالة لنبينا ﷺ ويلزم منه تصديقه في كل ما جاء به ، ويدخل فيه التصديق بالرسول ، ووجوب صدقهم ، وأمانتهم ، وفطانتهم ، وتبليغهم ما أمروا بتبليغه ، واستحالة الكذب والخيانة والغفلة والكتمان عليهم ، وجواز الأعراض البشرية عليهم التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية .

أما وجوب صدقهم وما بعده ، فلأنهم لو كانوا متصفين بضد ذلك ، لما صح أن يكونوا رسلاً لمولانا عز وجل ، لأنه تعالى متصف بغاية الكمال ، والكمال إذا علم نقص شخص لا يتخذه رسولاً .

وأيضاً فإنه تعالى إنما أرسلهم لأجل أن يعلموا الناس بأقوالهم وأفعالهم فلا يصح أن يكونوا مغفلين ، ولا أن يكونوا كاذبين ، أو خائنين ، أو كاتمين .

ولو علم منهم مخالفة في شيء ما لما أرسلهم للاقتداء وإلا لكان أمراً بالاعتداء بهم في تلك المخالفة وهو باطل لأنه تعالى لا يأمر بالفحشاء ، وأما جواز الأعراض البشرية التي لا نقص فيها عليهم فلأنها لا تقدر في رسالتهم ، ولا في علو منزلتهم عند الله عز وجل ، بل وقوعها مما يزيد في مراتبهم لأنه إما أن يقارنه قصد التشريع كما في النكاح ، أو قصد التقوي على العبادة كما في الأكل ، أو طاعة الصبر كما في المرض ونحوه .

فهذه تسع عقائد : أربعة واجبة لهم ، وأربعة مستحيلة عليهم ، وواحدة جائزة في حقهم عليهم الصلاة والسلام ، تضم إلى الإحدى والأربعين المتقدمة فالجملة خمسون عقيدة ، وقد بان لك تضمن معنى كالمتي الشهادة لجمعها مع قلة حروفها .

وذكر العلامة الشيخ محمد القباني في رسالة له أن معنى الكلمتين يتضمن
اثنين وسبعين عقيدة يجب معرفتها عيناً فانظرها إن شئت .

يتأكد الإكثار من ذكر هاتين الكلمتين لأن فيها أسراراً عجيبة ، لكن نص
العلماء على أنه لا ينتفع الشخص بالنطق بهما إلا إذا فهم معناهما ولو إجمالاً .

قال بعضهم : والأفضل للذاكر أن يلاحظ أخذهما من القرآن ليشاب عليها
مطلقاً ، وأقل الإكثار عند الفقهاء : ثلاثمائة كل يوم وليلة .

وعند الصوفية : اثنا عشر ألفاً ، أفاده العلامة الباجوري رحمه الله تعالى .

* * *

قِسْمُ السَّيْرِ

مطلب : في معرفة السِّل

ويجب على كل مكلف أيضاً أن يعرف خمسة وعشرين رسولاً بأسمائهم بحيث لو سئل عن واحد منهم لاعترف وصدق بأنه رسول وهم المذكورون في القرآن العزيز في آيات متعددة :

نوح عليه السلام :

أحدهم : سيدنا نوح عليه السلام واسمه عبد الغفار ولقب بنوح لكثرة بكائه .

وكان عليه السلام صاحبَ احتِمال على أذى قومه ، وكانوا يعبدون الأصنام الخمسة : وهي ود ، وسواع ، ويغوث ، ويعوق ، ونسرا ، وما زال يدعوهم إلى عبادة الله تعالى وهم يؤذونه إلى أن أوحى الله إليه أنه لم يبق في أصلاب الرجال ولا في بطون النساء مؤمن يجيب دعوتك ، فعند ذلك دعا عليهم نوح عليه السلام بأن الله لا يبقى أحداً منهم ، فأوحى الله إليه أن اصنع الفلك - أي السفينة - .

ولما صنع نوح عليه السلام السفينة حمل فيها من آمن به ، وحمل من الوحوش والطيور والدواب والهوام من كل زوجين اثنين ، وأرسل الله تعالى الطوفان ، فعمّ جميع الأرض ، وهلك من فيها ، ولم ينج غير نوح ومن كان معه في السفينة ، وجملة من كان معه من الآدميين أربعون رجلاً وأربعون امرأة ، فلما خرجوا من السفينة عمّرهم قرية ، ولما استقروا بها أوقع الله فيهم الفناء فماتوا كلهم ولم يبق إلا أولاد نوح الثلاثة : سام ، وحام ، ويافث ، ونسأؤهم ، وتوالدوا حتى كثروا فجميع العالم بعد الطوفان من نسلهم .

ومن ثم قيل لنوح آدم الأصغر ، وأبو البشر الثاني . وقد مدحه الله تعالى

في كتابه العزيز بقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾ (١) .

قال الشيخ عبد الكريم في شرحه على الرسالة الباجورية : كان بينه وبين آدم ألف ومائة سنة ، وبُعِثَ على أربعين سنة ، ومكث في قومه ألف سنة إلا خمسين سنة ، ومكث بعد الطوفان ست سنين وقبره بكرك (٢) .

شعيب عليه السلام :

والثاني : سيدنا شعيب عليه السلام أرسله الله تعالى إلى أهل الأيكة وأهل مدين ، فأمرهم بطاعة الله تعالى ، وحذرهم بأسه وعقابه ، ونهاهم عن عبادة الأصنام ، وبخس الكيل والميزان ، فاستهزئوا به ، وقالوا : ألك حجة فيما تقول ؟

قال : نعم قالوا : إن نطقنا الأصنام بصدق ما تقول تكن قد جئت بالحق ، فتقدم شعيب إلى الأصنام فقال : من ربكم ومن أنا ؟

فأنطقها الله الذي أنطق كل شيء ، فقالت : ربنا الله ورب كل شيء ، وخالقنا وخالق كل شيء ، وأنت يا شعيب رسول الله ونبيه ، ولم يبق منها

(١) سورة الإسراء آية : ٢ .

(٢) بسكون الراء وآخره كاف : قرية : في أصل جبل لبنان ، وقرأت بخط الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الغني بن تقطة ، أما الكركي : بفتح الكاف وسكون الراء : فهو : أحمد بن طارق ، بن سنان ، أبو الرضا الكركي .

قال لي أبو طاهر إسماعيل بن الأنطاقي الحافظ بدمشق : هو منسوب إلى قرية في أصل جبل لبنان ، يقال لها : الكرّك بسكون الراء ، وليس هو من القلعة التي يقال لها : الكرّك بفتح الراء . اهـ معجم البلدان ٤ / ٤٥٢ .

قال في مراد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع ٢ / ١١٥٩ كرّك : بسكون الراء ، وآخره كاف : قرية في أصل جبل لبنان . وكرّك : بفتحتين : قلعة حصينة جداً في طرف الشام من نواحي البلقاء في جبالها . قال : بين « إيلة » وبحر القلزم ، وبيت المقدس وهي : على جبل عالٍ اهـ .

صنم إلا تنكس فلم يصدّقوه ، وأرسل الله عليهم ريحاً كادت تنسفهم نساءً ، فبادروا مسرعين إلى منازلهم من شدة الريح ، وآمن بشعيب في ذلك اليوم خلق كثير رجال ونساء .

فأرسل ملكهم يهددهم ، وأمر أعوانه أن يترصدوا لشعيب ومن آمن به ويقتلوه ، فعند ذلك قال شعيب عليه السلام : ﴿ رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ ﴾ ^(١) . وإذا بريح قد هاجت عليهم ، فيها حر وكرب ، لاطاقة لهم بها فرمي القوم أنفسهم في الآبار والسراديب ، ودام عليهم مدة وهم لا يزدادون إلا عتوّاً ونفوراً وشعيب عليه السلام يحذرهم .

فأرسل الله تعالى عليهم الذباب الأزرق ، يلدغهم كلدغ العقارب ، وربما قتل أولادهم ، وأشغلهم الله بأنفسهم عن أذى شعيب ، ومن آمن به ، وهم لا يؤمنون ، فهبت عليهم ريح السموم ، فكانوا ينتقلون من مكان إلى مكان ، ليجدوا لهم فرجاً من الكرب ، وشعيب عليه السلام يناديهم إلى أين تهربون ؟ فليس لكم إلا التوبة ، فيقولون : يا شعيب نحن نكفر بك وبربك ، فزدنا ما نحن فيه . وإذا بسحابة سوداء قد أظلمت . فنصبوا لهم مظلة واستظلوا جميعاً ، فأظلمت الأرض عليهم حتى لم يبصر بعضهم بعضاً ، واشتد عليهم الحر ، فأوحى الله تعالى إلى شعيب عليه السلام ، أن اخرج أنت وقومك واعتزلهم وانظر كيف يحل عذابي بهم ، ثم ضربت السحابة القوم بعضهم في بعض ، وأضمرت عليهم ، فأحرقت جلودهم ، وأكبادهم ، وجميع ما كان على وجه الأرض ، والمؤمنون ينظرون إليهم ، ولم يصل شيء من العذاب إلى المؤمنين .

وذكر الشيخ عبد الكريم : أن الله أهلك أهل الأيكة ^(٢) بسحابة أمطرت عليهم ناراً يوم الظلة وأهلك أهل مدين بالزلزلة .

(١) سورة الأعراف آية : ٨٩ .

(٢) الأيكة : غيضة شجر بقرب مدين .

وذكر أيضاً : أن شعيباً عليه السلام عاش مائتين وأربعاً وخمسين سنة وقبره بحدادين ، وذكر غيره أنه عاش ثلاثة آلاف سنة وهو الذي تزوج سيدنا موسى عليه السلام ابنته وقبره بالمسجد الحرام قبالة الحجر الأسود .

يونس عليه السلام :

والثالث : سيدنا يونس عليه السلام فقد قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(١) وذكره تعالى في جملة الأنبياء الكرام ، في سورتي النساء والأنعام عليهم من الله أفضل الصلاة والسلام .

وقال الإمام أحمد : حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل ، عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى » ورواه البخاري من حديث سفيان الثوري .

وقال البخاري أيضاً : حدثنا حفص بن عمر ، حدثنا شعبة عن قتادة ، عن أبي العالية عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « ما ينبغي لعبد أن يقول : إني خير من يونس بن متى » ونسبه إلى أبيه أي لا ينبغي أن يفضلني على يونس بن متى لما قد ورد في الأحاديث : « لا تفضلوني على الأنبياء ولا على يونس بن متى » وهذا من باب هضم النفس والتواضع منه صلوات الله وسلامه عليه وإرشاد لأئمة . اهـ من البداية والنهاية ج ١ ص ٢٣٦ بتصرف .

وقال تعالى في سورة يونس : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ ، لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾ ^(٢) . وقال تعالى في سورة الأنبياء :

(١) سورة الصافات آية : ١٣٩ .

(٢) سورة يونس عليه السلام آية : ٩٨ .

﴿ وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ، فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ ، إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ ، وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١) وقال تعالى في سورة الصافات : ﴿ وَإِنْ يُؤْثِرْ لَمِنْ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ * فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ * فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ * فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ * لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ * فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ * وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِنْ يَقْطِينٍ * وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ * فَآمَنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾ ^(٢) وقال تعالى في سورة نون : ﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ * لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ * فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَجَعَلَهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ ^(٣) .

قال أهل التفسير : بعث الله يونس عليه السلام إلى أهل نينوى ^(٤) فدعاهم إلى الله عز وجل فكذبوه وتمردوا على كفرهم وعنادهم ، فلما طال ذلك عليه من أمرهم خرج من بين أظهرهم ، ووعدهم حلول العذاب بهم بعد ثلاث ، فلما خرج من بين ظهرانيهم ، وتحققوا نزول العذاب بهم ، قذف الله في قلوبهم التوبة والإنابة وندموا على ما كان منهم إلى نبيهم ، فلبسوا المسوح ، وفرقوا بين كل بهيمة وولدها ، ثم عجوا إلى الله عز وجل ، وصرخوا وتضرعوا إليه ، وتمسكوا لديه وبكى الرجال والنساء والبنون والبنات والأمهات ، فكشف الله العظيم بحوله وقوته ورأفته ورحمته عنهم العذاب الذي كان قد اتصل بهم

(١) سورة الأنبياء الآيتين : ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) سورة الصافات الآيات : ١٣٩ - ١٤٨ .

(٣) سورة القلم الآيات : ٤٨ - ٥٠ .

(٤) نَيْنَوَى بالكسر ثم السكون وفتح النون والواو بوزن طيطوى : قرية يونس بن متى عليه السلام بالموصل ، تقابلها من الجانب الشرقي . اهـ من مرصد الاطلاع ج ٣ ص ١٤١٤ .

بسببه ، ودار على رؤوسهم كقطع الليل المظلم (١) .

يعقوب عليه السلام :

والرابع : سيدنا يعقوب عليه السلام هو ابن إسحق بن إبراهيم الخليل عليهم الصلاة والسلام .

عاش يعقوب مائة وسبعة وأربعين سنة وقبره بمغارة الخليل عليه السلام ، وكان من أصحاب الصبر على البلاء والحن ، ابتلاه الله تعالى بفرقة ولده يوسف عليه السلام ، الذي كان يحبه محبة شديدة ، وكان لا يل من النظر إليه ، قيل وكان زمن الفرقة سبعين سنة ، ولقب بذلك لأن أخاه العيص ولد قبله وهذا عقبه وهو أبو إسرائيل والعيص أبو الروم ودفن عند قبر جده إبراهيم ومعنى إسرائيل : عبد الله أو صفوة الله .

وكان يعقوب أباً بني إسرائيل ولما دخل مصر كان معه من أولاده وأولاد أولاده اثنان وسبعون ، فما زالوا في مصر ينون ويتناسلون إلى أيام موسى عليه السلام .

فلما خرج موسى من مصر فاراً من فرعون كان معه من بني إسرائيل ستائة ألف وخمسمائة وسبعة وسبعون رجلاً غير النساء والأطفال ، فكان جملتهم قاطبة ألف ألف ومائة ألف إنسان .

ولما اجتمع يوسف بأبيه أقاموا في مصر في أرغد عيش أربعاً وعشرين سنة فبينما هم على ذلك إذ هبط جبريل على يعقوب وقال له :

يا يعقوب قد اشتاقت إليك أرواح آبائك ، وقد قرب الوقت بانقضاء

(١) أقول : لقد تصرف في هذا الموضوع وحذفت بعض الأسطر من الأصل لما فيه من الإسرائيليات الواهية ، وهذا سيكون منهجنا مع باقي قصص الأنبياء ، فنسأل الله العفو والعافية اهـ .

أجلك ، فكره يعقوب أن يخبر يوسف بذلك ، بل قال له : يا بني أريد أن أزور قبور آبائي بيت المقدس ، فأذن له في ذلك ، فخرج من مصر ، عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام .

إسحاق عليه السلام :

والخامس : سيدنا إسحق عليه السلام وهو ابن سيدنا إبراهيم الخليل كما تقدم وأمه سارة ، ولدته وهي عجوز .

نقل عن وهب بن منبه أنه قال : لما رزق إبراهيم بابنه إسماعيل من هاجر انكسر قلب سارة ، لأنها لم ترزق ولداً وكان لها من العمر خمسة وثمانون سنة فبشرها الله بإسحاق بعد هذه المدة كما جاء في القرآن ، وأن يكون من نسله ألف نبي ، فعند ذلك طاب قلب سارة بهذه البشارة قيل : وكان بين إسماعيل وإسحاق عليهما السلام نحو ثلاثين سنة .

وكان إسحاق نبياً مرسلأ بعثه الله إلى قوم بالشام ، وعاش من العمر مائة وستين سنة .

وذكر الشيخ عبد الكريم : أنه ولد بعد أخيه إسماعيل بأربعة عشر سنة وعاش مائة وثمانين سنة ، وقبره بمغارة الخليل عليه السلام .

لوط عليه السلام :

والسادس : سيدنا لوط عليه السلام ، بعثه الله في زمن سيدنا إبراهيم إلى أهل الموثفكة^(١) فكذبوه ، وفعلوا الفاحشة ، فأسقطها الله عليهم بعد رفعها إلى السماء مقلوبة بأمره لجبريل بذلك .

(١) الموثفكة : قيل كأنه بقرب سلمية بالشام . اهـ من مرصد الاطلاع ج ٣ ص ١٢٢٩ .

وحاصل القصة : أن الله أرسل إليهم أربعة من الملائكة على صورة مرد حسان ، فاجتمعوا على لوط عليه السلام ، وقالوا له : نحن ضيوفك في هذه الليلة ؛ فانطلق بهم إلى منزله ، وقال لهم : أما علمتم أمر هذه القرية ؟ قالوا : وما أمرها ؟

قال : إنها شر قرية على وجه الأرض ، وأخبرهم بأمر قومه ، وما هم عليه من الفاحشة ، وكانت امرأة لوط إذا دخل إلى منزلها ضيوف ، ترسل تُعلم القوم بهم ، ولها أمارة ، وهي أن ترسل رسولها لتطلب من جيرانها ملحاً فيعلمون أن في منزل لوط أضيافاً فيأتون إليهم ، فلما أخبرت امرأة لوط بالأضياف جاءوا إليهم ، فأغلق لوط الباب في وجوهم ، وقال لهم : اتقوا الله ولا تخزون في ضيفي ، فتسوروا عليه من الحائط ، وهجموا عليه ، فخاف على أضيافه فقالت له الملائكة : ﴿ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ ﴾ ^(١) الآية .

ثم إن الله تعالى أذن لجبريل عليه السلام فضرب بجناحيه وجوه القوم ، فطمس الله أعينهم ، فصاروا لا يعرفون الطريق ، ولا يهتدون إلى بيوتهم ، قائلين إن لوطاً أسحر من على وجه الأرض .

فلما علم لوط أن الأضياف رسل ربه ، قال لهم أريد أن تهلكوهم في هذه الساعة ، فقالوا : إن موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب ؟ ثم أمر الله تعالى لوطاً عليه السلام أن يسري بعياله تحت الليل .

فلما خرج لوط من القوم أدخل جبريل جناحه تحت القري واقتلعها من أصولها ، وكانت سبع قرى في كل قرية مائة ألف إنسان ، ما بين رجال ونساء وصبيان ، فرفعها بين السماء والأرض ، حتى سمع أهل السماء صياح ديوكهم ،

(١) سورة هود آية : ٨١ .

ونباح كلامهم ، ثم قلبها وجعل أعلاها أسفلها ثم أتبعهم بحجارة من سجيل فهلكوا أجمعون .

ونقل عن مجاهد أنه بقي منهم واحد كان بمكة فبقي حجره معلقاً بين السماء والأرض أربعين يوماً حتى خرج من مكة وسار في أثناء الطريق فسقط عليه حجره فهلك في الحال .

وقد عذبهم الله تعالى بعذاب لم يعذبه أحداً من الأمم ، لأجل ارتكابهم الفاحشة العظيمة ، وتوفي لوط في زمن إبراهيم عليهما السلام .

قال الشيخ عبد الكريم ولم أقف له على مدة عمره .

يوسف عليه السلام :

والسابع : سيدنا يوسف عليه السلام وُلِدَ وأبوه غائب نحو الشام فنزل عليه جبريل عليه السلام ، وقال له : يا يعقوب ، إن الله تعالى وهبك ولداً لم يرزق مثله لأحد من الناس ، وقد أعطاه الله تعالى شطر الحسن ، ففرح بذلك .

ولما حضر من السفر ذبح ألف رأس من الغنم شكراً لله تعالى وفرقها على الفقراء والمساكين .

وحاصل القصة : أنه رأى في منامه أحد عشر كوكباً ، والشمس والقمر له ساجدين ، فبلغ ذلك إخوته ، فحصل في نفوسهم شيء وقالوا : لاشك أن يوسف يصير مولانا ، فإن الشمس أبونا ، والقمر أمنا ، والكواكب نحن ، وأخذوا في تدبير الحيلة في هلاك يوسف ، فاجتمع رأيهم على أن يدخلوا على أبيهم ويستأذنوه في أخذه معهم إلى الصيد ^(١) .

(١) ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ * =

فأذن لهم وخرج معهم يوسف عليه السلام ، فألقوه في الحب ، وكان عمره إذ ذاك أربع عشرة سنة ، فبكت ملائكة السماء رحمة له ، فأدركه جبريل عليه السلام فتلقاه ووضعاه على صخرة قد رفعها الله تعالى من الحب .

ولما رجع إخوته إلى أبيهم ، عمدوا إلى شاة فذبحوها ولطخوا قميص يوسف بدمها وذلك قوله عز وجل :

﴿ وَجَاؤَا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ ^(١) ثم إنهم اصطادوا ذئباً ولطخوا فيه بالدم ، وأوثقوه بحبل وأتوا بالقميص إلى أبيهم فوجدوه جالساً على قارعة الطريق في انتظارهم لأجل يوسف .

فلما وصلوا إليه صرخوا وبكوا وقالوا : ﴿ يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ^(٢) .

فلما سمع يعقوب ذلك غشي عليه ، فلما أفاق قال : ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ ^(٣) .

فقال : تالله ما أشفق هذا الذئب الذي أكل ولدي ولم يمزق قميصه ، ودخل يعقوب خلوته وجعل يبكي وينتحب حتى ابيضت عيناه من كثرة البكاء .

وأقام يوسف عليه السلام في الحب ثلاثة أيام ، وفي اليوم الرابع جاءت من أرض مدين سيارة - أي قافلة - يريدون مصر ، ونزلوا بالقرب من الحب الذي فيه يوسف عليه السلام ، فذهب بعضهم ليلاً من ذلك الحب ، فلما أدلى

= قَالَ يَابُنَيَّ لَا تَخْضَعَنَّ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا ، إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿

سورة يوسف الآيتين : ٤ ، ٥ .

(١) سورة يوسف من الآية : ١٨ .

(٢) سورة يوسف آية : ١٧ .

(٣) سورة يوسف آية : ١٨ .

دلوه تعلّق يوسف بالحبل ، فنظر صاحب الحبل فرأى يوسف ، فقال :
يا بشرى هذا غلام ، وفرح به وأسرّه لبيعه ، فذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوهُ
بِضَاعَةٍ ﴾ (١) .

ثم إن يهوذا أخا يوسف جاء إلى الحب ، ومعه طعام إلى يوسف عليه
السلام فنادى من أعلى الحب يا يوسف فلم يجده ، فعلم أن السيارة أخذته ،
فتبعهم فوجدهم في أثناء الطريق ، ومعهم يوسف عليه السلام ، فقال لهم : هذا
عبدنا أبق منا فاشتره رئيس القافلة بسبعة عشر درهما وقيل : باثنين
وعشرين .

ولما وصل مصر ألبسه أثواباً فاخرة فاجتمع الناس وازدحموا عليه لما رأوا من
حسنه وجماله فعرضه للبيع فاشتره قطفير عزيز مصر يعني مدير ملك مصر .

وكان الملك يومئذ الريان بن الوليد ، ولما أخذ قطفير يوسف مضى به إلى
منزله ، فقال لامرأته كما أخبر الله عز وجل : ﴿ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ
يُفْنَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ﴾ (٢) .

وكان اسم هذه المرأة زليخا فلبث عندها سبع سنين ، حتى بلغ مبلغ
الرجال ، فشغفت به وراودته عن نفسه ، بعد أن غلّقت الأبواب ، فقال معاذ
الله ، أي أعوذ به مما تدعينني إليه إن زوجك سيدي ، وقد أحسن مثواي فلا
أخونه في أهله ، وخرج هارباً فوجد الأبواب مغلقة .

فلما رجع همّت به فهرب وبادر إلى الباب ، فوجده مغلقاً ، ووقع له مثل
ذلك ثلاثاً فأدركته زليخا عند الباب ، وتعلّقت بقميصه فقصدته من دُبره ،
ومنعته من الخروج ، فبينما هما كذلك وإذا بزوجها قد دخل عليها فبادرته

(١) سورة يوسف آية : ١٩ .

(٢) سورة يوسف من الآية : ٢١ .

بالكلام ، فقالت : ﴿ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا ﴾ تعني زنا .

ثم إنها خافت على يوسف أن يقتله ، فقالت : ﴿ إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١) أي يضرب بالسياط ، فلما سمع يوسف كلامها ﴿ قَالَ هِيَ رَاوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي ﴾ ففررت منها فأدركتني ، فقدت قيصي ، فلما رأى زوجها هذه الواقعة تفكر فيما يصنع ، وصار ينظر إلى زليخا مرة ، وإلى يوسف مرة ، وكان في القصر طفل صغير في المهد وعمره سبعة أيام وهو ابن داية زليخا فنأى بأعلى صوته أيها العزيز إن لك عندي فرجاً فانظر : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقْتُ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتُ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ * فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ ﴾ عرف أن هذا من خيانة زوجته ﴿ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنْ إِنَّ كَيْدَكُنْ عَظِيمٌ ﴾ ثم التفت إلى يوسف وقال له : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾ .

ولما اشتهرت زليخا بحب يوسف ، وشاع أمرها ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُباً إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ ﴾ (٢) فحضر منهن جماعة كثيرة من نساء الوزراء والحجاب ، فأقعدتهن على المراتب الحسان ، وأعطت كل واحدة منهن سكيناً وأترجة ، وصحفة فيها عسل ، وقالت لهن : بحقي عليكن إذا مرر عليكن الفتى العبراني تعني يوسف عليه السلام فلتطعمه كل واحدة منكن لقمة من الأترج والعسل ، فقلن لها سمعاً وطاعة .

ثم إنها قالت ليوسف عليه السلام : اعلم أنك إن خالفتني في جميع ما قلته

(١) سورة يوسف آية : ٢٥ .

(٢) سورة يوسف الآيات : ٢٦ - ٣١ .

لك فها هذا شأن العبودية ، والآن أريد أن أزينك بأحسن الزينة ، وأخرجك على هذه النسوة اللاتي عندي .

فقال لها : افعلي ما بدا لك ، فألبسته الحرير واللؤلؤ ، وتوجته بتاج من الذهب ، مرصعاً بالجواهر .

وقالت له : اخرج عليهن ، فخرج وهو مشرق بالنور أحسن من الولدان الحور ، فلما رآته النساء أكبرنه وقطعن أيديهن من الدهشة والنظر ، وقلن حاش لله ، ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم .

فقالت لمن زليخا : فذلكن الذي لمتني فيه ، ولقد راودته عن نفسه فاستعصم ، ولئن لم يفعل ما أمره ليسجنن وليكوناً من الصاغرين ﴿ قَالَ : رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ فاستجاب له رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ﴿ ١١ 〉 الآية .

فلما شاع أمر زليخا في المدينة خشي العزيز على نفسه من كلام الناس فأمر بسجن يوسف فسجن .

ثم إن الملك الريان كان قد انفرد بملك مصر ، وكان له عدو بأرض اليمن فبعث ذلك العدو إلى ساقى الملك الريان وطباخه سماً قاتلاً ، وبعث صحبة ذلك مالاً جزيلاً وقال لها : إن أنتما دستما السم على الريان ومات ، فلكما عندي مال كثير أضعاف ما أرسلت إليكما .

فأخذوا في أن يسما الملك رغبة فيما وعدا به ، وأراد كل منهما أن يتلف صاحبه ليفوز بقتل الملك لأجل المال .

فجاء الساقى إلى الملك ، وقال له : احذر من الطباخ فإنه وضع لك السم في طعامك .

ثم إنه جاء الطباخ بعده وقال له : احذر من الساقى فإنه وضع لك السم في الماء .

فعلم الملك أنها خائنات فقبض عليهما وعاقبهما فأقرا له بصدق الحال فأمر بسجنهما .

فلما دخلا السجن كانا يجلسان بجانب يوسف عليه السلام ويتحدثان معه ، فقال الساقى : إني رأيت في المنام في هذه الليلة ثلاث طاسات من الذهب ، وفي كل طاسة عنقود من العنب . وكأني أعصر من العنب خمرأ وأسقيه الملك مرة بعد مرة . ثم قال له الطباخ بعد ذلك : وأنا رأيت في منامي الليلة كأن لي ثلاثة تنانير مملوءة بالنار ، وكأني خبزت خبزأ ، ووضعت في طبق وحملته على رأسي ، والطير تأكل منه وكان الساقى مؤمناً صادقاً في منامه ، وكان الطباخ كافراً كاذباً في منامه مستهزئاً بيوسف عليه السلام .

فقال لهما يوسف :

﴿ يَا صَاحِبِي السِّجْنِ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ ﴾ أي سيده ﴿ خَمْرًا ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصَلِّبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ ﴾ .

فلما سمع الطباخ ذلك قال : إني لم أر شيئاً .

فقال يوسف عليه السلام : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ ^(١).

ثم بعد ثلاثة أيام أمر الملك بإخراج الطباخ وصلبه فتناهشت الطيور من رأسه ، ثم أمر بإخراج الساقى وخلع عليه وأعادته لما كان عليه .

وعند خروجه قال له يوسف عليه السلام : ﴿ اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ وقل له : إن في السجن غلاماً محبوساً ظمأ من غير ذنب ، فنسي قول يوسف ،

(١) سورة يوسف آية : ٤١ .

فلبث يوسف في السجن سبع سنين وقيل اثنتا عشرة سنة وقيل غير ذلك .

فجاء له جبريل بعد ذلك وقال له : يا يوسف قد قرب الفرج من الله تعالى وذلك أن الملك الريان يرى مناماً ، ولم يقدر أحد من الناس على تفسيره ، ويكون ذلك سبباً لخروجك من السجن .

ثم بعد أيام رأى الملك الريان في منامه كأن بحر النيل قد غار في الأرض ، وطلع منه سبع بقرات سمان ، ثم طلع بعد ذلك سبع بقرات عجاف ، أي ناحلات ضعيفات أكلن تلك البقرات السمان ، ثم طلع بعد ذلك سبع سنبلات خضر ، وسبع سنبلات صفر ، ثم إن السنبلات الصفر ، التقت بالسنبلات الخضر ، فأبيستها في الحال ، فانتبه من منامه مرعوباً ، وأمر بإحضار المفسرين ، وقصَّ عليهم رؤياه ، فقالوا : أضغاث أحلام ، وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين .

فلما نام ثاني ليلة وأصبح نسي ما كان قد رآه فضايق صدره ، وأحضر المعبرين ، وقال لهم : هل تذكرتم شيئاً مما كنت قد قصصته عليكم بالأمس من تلك الرؤيا ، فقالوا كلهم : قد نسيناها وهي أضغاث أحلام ، فغضب الملك عليهم وأمر بإسقاط ما كان لهم من الرواتب في ديوانه .

ثم إن الساقى تذكر ما قال له يوسف عليه السلام فجاء إلى الملك وسجد بين يديه ، وقال : هل يأذن لي الملك في تعبير هذه الرؤيا ؟ فقال له الملك : يا هذا قد عجز عن تعبيرها المعبرون ، فكيف تقدر أنت على ذلك ؟ فقال الساقى : إن في السجن غلاماً من أولاد يعقوب ، وهو أعلم بتعبيرها فأمره الملك بالتوجه إليه .

ففضى إلى السجن ودخل على يوسف عليه السلام : وقبّل رأسه واعتذر إليه ، وقال له : ياسيدي قد نسيك هذه المدة ، ولم أتذكرك إلا في هذا

اليوم ، وذلك أن الملك رأى في منامه رؤيا ، قد عجز عن تعبيرها المعبرون ، وقد نسيها الملك فقال له يوسف عليه السلام : إن الملك رأى ما هو كذا وكذا .

فذهب الساقى وأخبر الملك بما قاله فتعجب من ذلك وأمر بإحضاره وهو قوله تعالى ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصُهُ لِنَفْسِي ﴾ ^(١) .

ثم إن الملك أرسل له فرساً ، وخيلعة ، وتاجاً ، وأمر الوزراء والحجّاب ، بأن يمضوا إلى السجن ، ويمشوا بين يدي يوسف عليه السلام ، فلما أتوا إليه وأرادوا أن يخرجوه أبى ، وقال : لا أخرج حتى تظهر برآءتي بين الناس ، ثم قال للوزراء والأمراء : ارجعوا إلى الملك فاسألوه ما بال النسوة اللاتي قطعن أيديهن بالسكاكين ؟

فرجعوا وأخبروا الملك بما قاله يوسف عليه السلام ، فأحضر امرأة العزيز والنسوة ، وسألهن فقلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء .

﴿ قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ ^(٢) .

فلما عرف الملك برآة يوسف عليه السلام زاد في تعظيمه .

ثم إن يوسف اغتسل ، ولبس الثياب التي أهديت له من الملك ، وركب ومشت بين يديه الوزراء والأمراء والحجّاب ، وسار في موكب عظيم حتى وصل إلى قصر الملك ، فدخل عليه فأجلسه بجانبه وقال له : من أنت ؟

قال : أنا يوسف ، بن يعقوب ، بن إسحاق ، بن إبراهيم ، خليل الله .

فقال : من أدخلك السجن ؟

(١) سورة يوسف آية : ٥٤ .

(٢) سورة يوسف آية : ٥١ .

قال : زليخا امرأة العزيز لأجل أني لم أطاوعها على الزنا ، فأعجب الملك كلامه وحسن وجهه .

ثم قال له : قد رأيت في المنام رؤيا ونسيتها ، فقال له يوسف عليه السلام : أيها الملك لقد رأيت كذا وكذا ، ثم انتبعت من منامك .

فقال الملك : إنها هي الرؤيا التي رأيتها بعينها فمن أخبرك بذلك ؟
قال : أخبرني بها جبريل رسول رب العالمين .

فقال له الملك : وما ترى في هذه الرؤيا أيها الصديق ؟

فقال له يوسف عليه السلام : ستأتيكم سبع سنين مخصبة ، ثم يأتيكم من بعدها سبع سنين مجذبة .

فقال له الملك : وما التدبير في ذلك ؟

فقال يوسف عليه السلام : ازرعوا زرعاً كثيراً في السنين المخصبة ، ثم احصدوه وذروه في سنبله وقصبه ، وابنوا له مخازن كباراً ، فيكون القصب علفاً للدواب والحب قوتاً للناس .

فقال الملك : ومن يتولى هذا التدبير كله ؟

قال له يوسف عليه السلام : ﴿ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ ﴾ أي مصر ﴿ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ ^(١) .

ثم إن يوسف عليه السلام جد واجتهد في أمر الزرع زيادة عن العادة ، وبني المخازن وسماها الأهرام ، وخزن بها الغلال وأشار تلك المخازن باقية إلى الآن في جهات الفيوم وغيرها من البلاد ، واستمر على خزن الغلال في قصبها

(١) سورة يوسف آية : ٥٥ .

وسنبليها سبع سنين وهي السنين المخصبة ، فلما مضت ودخلت السنين المجذبة وقع الغلاء والقحط ، واشتد البلاء بالناس ، حتى إنهم صاروا يأكلون ولا يشبعون .

ولما وصل الغلاء والقحط إلى أرض كنعان قال يعقوب عليه السلام لأولاده : اذهبوا إلى مصر واشتروا لنا غللاً من صاحب مصر ، فتجهزوا للسير وأخذوا معهم بضائع يتجرون بها .

فلما وصلوا مصر ودخلوا دار العزيز طلعوا إلى القصر الذي فيه يوسف ، فرأوه وعلى رأسه ألف غلام ، وبأيديهم أعمدة الذهب .

وكان يوسف عليه السلام إذا جلس في موكبته يضع على وجهه برقعاً مكللاً بأنواع الجواهر ، فلما وقفوا بين يديه عرفهم وهم له منكرون .

فقال للترجمان : سلهم من أين هؤلاء ؟

فقالوا له : من أرض كنعان أولاد يعقوب .

فقال يوسف : قل لهم كم أنتم ؟ فقالوا : اثنا عشر ، وقد ذهب واحد منا ولم نعلم له أثراً .

فقال يوسف عليه السلام لحاجبه ارفعهم إلى دار الضيافة ، فأقاموا فيها ثلاثة أيام لم يأذن لهم بالانصراف ، ولم يبيعهم شيئاً ، فقال لهم يهوذا : قد عاقنا الملك ومن خلفنا أكباد جائعة ، وعيال ضائعة ، فدخل الحاجب على يوسف عليه السلام وأخبره بما قاله يهوذا فقال يوسف : قل لهم يأتوني بأخيهم من أبيهم ، وإلا فلا كيل لهم عندي ولا يقربون .

وقال السدي : إن يوسف عليه السلام أوفى لهم الكيل ، ووضع الثن الذي أخذه في رحالهم ، ثم قال لهم : دعوا بعضكم يكون عندي رهينة حتى تأتونني

بأخ لكم من أبيكم .

فلما سمعوا ذلك قالوا : من يقعد منا رهينة ؟ فأقرعوا بينهم ، فأصابته القرعة أخاهم شمعون ، فتركوه ورجعوا إلى بلادهم .

فقالوا : يا أبانا إنا قدمنا على ملك مصر ، فأكرمنا ، ووفى لنا الكيل ، وأخبروه برهن أخيهام شمعون عند الملك ، حتى نأتيه بأخ لنا من أبنائنا فأرسله معنا .

فقال لهم يعقوب عليه السلام : ﴿ هَلْ أَمْنَكُمُ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(١) . ولما فتحو متاعهم ، وجدوا ثمن الغلال الذي أعطوه ليوسف عليه السلام رجع إليهم فقالوا : يا أبانا ما نبغي هذه بضاعتنا ردت إلينا فأرسل معنا أخانا بنيامين .

فقال لهم أبوه : لن أرسله معكم حتى تؤتون موثقاً من الله لتأتني به ، فلما أتوه موثقهم ، قال يعقوب عند ذلك : الله على ما نقول وكيل ، والموثق اليمين .

ولما أرادوا أن يتوجهوا إلى مصر ، قال لهم يعقوب يا بني لا تدخلوا من باب واحد ، وادخلوا من أبواب متفرقة ، خشى على أولاده من العين ، لأنهم كانوا من ذوي الحسن والجمال والهيئات ، فأمرهم أن يدخلوا متفرقين .

فلما وصلوا مصر دخلوها من حيث أمرهم أبوه ، ثم اجتمعوا فدخلوا على يوسف عليه السلام في قصره وقالوا : يا أيها العزيز ها هو الطفل الذي أمرتنا أن نأتيك به ، فقال : قد أحسنتم وأصبتم .

ثم إنه أمر بالموائد فحضرت ، فأجلس كل اثنين من أم على مائدة فبقي

(١) سورة يوسف آية : ٦٤ .

بنيامين وحيداً فبكى ، فقال له الملك لأي شيء تبكي ؟

فقال : لو كان أخي يوسف حياً لجلست معه ، فقال له الملك عند ذلك : إذا كنت وحيداً فأنا أحق بك ، وأنزلك عندي في هذا القصر وأكل معك .

فلما انصرفوا وبقي بنيامين قال له : لا تخف ، وكشف يوسف البرقع عن وجهه ، وقال أنا أخوك فلا تبتئس ، أي لا تخف فعند ذلك تعانقا وتباكيا ، ثم قال له : سأحتال على أخذك من أخوتك .

ثم إنه وفى لإخوته الكيل ، وجعل سقايته في رحل أخيه بنيامين ، وكانت مشربة من ذهب ، مرصعة بالجواهر واليواقيت ، وقيل : إنها من الزمرد الأخضر .

فلما قصدوا أن يرحلوا إلى بلادهم أشاع ذهاب السقاية واتهمهم بها ، فقال لهم الحاجب : ألم يحسن الملك إليكم ؟ ألم يكرمكم ؟ قالوا : بلى ، قال : وكيف تأخذون سقايته ؟ وقد فقدت من حين دخلتم عليه ، ولم يكن أن يسرقها أحد غيركم ، قالوا : تالله ماجئنا لنفسد في الأرض وما كنا سارقين .

فقال لهم الحاجب : فما جزاء من أخذها منكم إن كنتم كاذبين ؟

قالوا : جزاؤه من وجد في رحله ، أن يقيم عند المسروق منه سنة كاملة في الأسر ، وكان ذلك جائزاً في شريعة يعقوب عليه السلام .

فقال الحاجب : لا بد أن نفتش الرجال ، فأتوا بها عند يوسف عليه السلام فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ، ففتشها فلم يجد بها شيئاً ، فلم يبق إلا وعاء بنيامين الصغير ، فقال يوسف : هذا غلام صغير ، وما أظنه يسرق ، ولا يأخذ شيئاً ، قالت أخوته : والله لا يترك رحله بلا تفتيش ، حتى يطيب خاطرك علينا ، فلما فتشوه وجدوا في رحله السقاية ، فنكس رأسه ، وأظهر الحياء .

فأقبل أولاد يعقوب على بنيامين ووبخوه بالكلام ، ثم قالوا ليوسف :

﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ، فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ ، وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ ﴾ ^(١) ثم قال امضوا إلى أبيكم واتركوا أخاكم عندي سنة كما هو شرعكم .

فقالوا أيها الملك : ﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا ، فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ * قال معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده ^(٢) ﴿ قَالَ كَبِيرُهُمْ ﴾ يعني شمعون ﴿ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) فكيف نلقي وجه أبينا بغير أخينا ؟ وقد اخترت أن أقيم بمصر ، حتى يحكم الله برد أخي ، وهو خير الحاكمين ، ارجعوا إلى أبيكم فقولوا يا أبانا إن ابنك سرق ، وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين .

فلما رجعوا إلى أبيهم يعقوب عليه السلام ، وأخبروه بما جرى لابنه بنيامين بكى وقال : ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ .

ثم إنه كتب كتاباً مضمونه من يعقوب نبي الله بن إسحاق الذبيح بن إبراهيم خليل الله :

أما بعد : فإننا أهل بيت موكل بنا البلاء ، أما أبي إسحاق فوضعت السكين على حلقه ، وأما جدي إبراهيم الخليل فوضع في المنجنيق ، وألقي في النار ، وأما أنا فكان لي ولد يسمى يوسف ، وكان أحبَّ أولادي إليّ ، فذهب مع أخوته ، فأتوا بقميصه ملطخاً بالدم وقالوا : إن الذئب أكله ، فبكيت عليه منذ ثلاثٍ وخمسين سنة ، حتى ابيضت عيناى . وأما ابني بنيامين فقلت : إنك وجدت سقايتك في رحله وحجزته عندك فنحن من أهل بيت لا نسرق ، ولا نلوذ بمن يسرق ، فارحم ترحم ، واردد عليّ ولدي فإن فعلت ذلك ، فالله

(١) سورة يوسف آية : ٧٧ .

(٢) سورة يوسف آية : ٧٨ ، ٧٩ .

(٣) سورة يوسف آية : ٨٠ .

يجزيك خيراً ، وإن لم تفعل ذلك دعوت عليك دعوة تدرك السابع من ولدك . وقال خذوا الكتاب واذهبوا به إلى عزيز مصر عسى الله أن يأتيني بهم جميعاً .

فلما ذهبوا بالكتاب وأتوا به إلى يوسف عليه السلام أخذه ودخل بيته وقبله وقرأه وبكى وقال لأولاده : هذا كتاب جدكم ، ثم إنه خرج وجلس على سرير ملكه ، وأحضر أولاد يعقوب عليه السلام بين يديه ، وقال لهم قد عفوت عن أخيك بنيامين ، فما قصدكم غير ذلك ؟ قالوا : أوف لنا الكيل ، وتصدق علينا فقد مسنا وأهلنا الضر ، إنا نراك من المحسنين .

فعند ذلك رفع البرقع عن وجهه ، وقال لهم : ﴿ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ ﴾ * فَقَالُوا أَيْتُكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ؟ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿ ١١ ﴾ وجمع بيننا ، ثم إنه سألهم عن أبيه فقالوا له : قد ابضت عيناه ، ونحل جسده ، فأعطاهم قميصه وقال : ﴿ اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَالْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ﴿ ١٢ ﴾

فقال يهوذا : أنا أذهب بالقميص ، وأفرحه بيوسف ، كما أني أعطيته القميص الملطخ بالدم ، وقد أحزنته عليه ، فحث في السير حتى وصل في سبعة أيام إلى يعقوب عليه السلام ، وألقى القميص على وجهه ، فارتد بصيراً ، وعادت إليه الشبوية وذهب عنه الحزن والبكاء ، وعادت إليه القوة والنشاط ، بعدما قاسى الشدائد ، ثم إنه أخذ أولاده وعياله وتوجه إلى مصر .

فلما بلغ يوسف قدوم أبيه خرج إليه هو والملك الريان وخرجت أمامها

(١) سورة يوسف الآيتين : ٨٩ ، ٩٠ .

(٢) سورة يوسف آية : ٩٣ .

العساكر والوزراء والأمراء .

ولما دخلا مصر ووصلا إلى القصر ، رفع يوسف أبويه أي أباه وخالته ولما كانت أخت أمه لها عليه تربية سميت أمه لأجل ذلك رفعها على سريريه وخرّوا له سجداً سجوداً انحاء لا وضع جبهة ، وكان تحيتهم في ذلك الزمان . قاله الجلال وقاله البيضاوي : وخرّوا له سجداً تحية وتكرمة له فإن السجود عندهم يجري مجراها .

وقيل معناه : خروا لأجله سجداً لله شكراً ، وقيل الضمير لله تعالى والواو لأبويه وأخوته ، والرفع مؤخر عن الخور وإن قدم لفظ الاهتمام بتعظيمه لهما اهـ .

وعند ذلك قال يوسف لأبيه : ﴿ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ﴾ وأقام مع أبيه بمصر أربعاً وعشرين سنة ، وعاش بعد موت أبيه ثلاثاً وعشرين سنة ، ومات وعمره مائة وعشرون سنة ، فجعلوه في حوض من رخام أبيض ودفنوه في إحدى جانبي النيل في الفيوم .

فائدة : اختلف في نبوءة أخوة يوسف فقيل : لم يكن فيهم نبي ، وقيل : كلهم أنبياء وهم الأسباط الذين ذكرهم الله في القرآن العظيم .

أيوب عليه السلام :

والثامن : سيدنا أيوب عليه السلام وهو من ذرية الخليل ، بعثه الله تعالى إلى أهل حوران ، من نواحي دمشق ، وكان صاحب صبر على البلاء .

فابتلاه الله تعالى بفقد ولده ، وماله ، وجسده ، إنه كان في سعة من المال وكان يؤوي الغرباء ، ولا يفتر عن قرى الأضياف ، وكان يتعاطى المتجر ، والزرع ، وله عدة أولاد وعيال كثيرة ، وكان له عبادات يقصر عنها العابدون .

قال ابن إسحق : كان رجلاً من الروم ، وهو أيوب بن عوض ، بن زراح ، بن العيص ، بن إسحق ، بن إبراهيم الخليل .

وحكى ابن عساكر أن أمه بنت لوط ، وقيل : كان أبوه ممن آمن بإبراهيم عليه السلام يوم ألقى في النار فلم تحرقه ، والمشهور الأول .

وهو من الأنبياء المنصوص على الإحياء إليهم في سورة النساء في قوله تعالى :

﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ، وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ ﴾ ^(١) وقال تعالى :

﴿ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ، فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ ، وَأَتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ ﴾ ^(٢) .

قال علماء التفسير والتاريخ وغيرهم : كان أيوب رجلاً كثيراً المال ، من سائر صنوفه وأنواعه ، من الأنعام والعبيد والمواشي ، والأراضي المتسعة بأرض البثينة من أرض حوران .

وكان له أولاد وأهلون كثير ، فسلب من ذلك جميعه ، وابتلي في جسده بأنواع البلاء ، وهو في ذلك كله صابر محتسب ، ذاكر الله عز وجل في ليله ونهاره وصباحه ومساءه ، حتى إن المثل يضرب بصبره ، ويضرب المثل بما حصل له من أنواع البلاء ^(٣) .

(١) سورة النساء آية : ١٦٨ .

(٢) سورة الأنبياء آية : ٨٤ .

(٣) وما نقل عنه عليه السلام بأنه ابتلي بالدود وغيره من البلاء المنقر لا يليق بمقام النبوة فهو من الإسرائيليات .

زكريا عليه السلام :

والتاسع : سيدنا زكريا عليه السلام وهو من ذرية سيدنا سليمان بن داود عليها السلام وكان من أنبياء بني إسرائيل ، وكان نجاراً ، ومن أصحاب الزهد في الدنيا وهو الذي تكفل بمریم .

ولما علمت اليهود أنها ولدت عيسى من غير بعل ، اتهموه بها ، وطلبوه فهرب واختفى في شجرة عظيمة فقطعوها بالمنشار فقطع معها ، وكان عمره نحو مائة سنة .

قال بعضهم : إن الشجرة التي نشر فيها كانت بنابلس ودفن هناك ثم نقل بعد ذلك إلى حلب وقبره مشهور بها :

صالح عليه السلام :

والعاشر : سيدنا صالح عليه السلام بعثه الله إلى قبيلة ثمود ، فكذبوه وطلبوا منه أن يخرج لهم من صخرة في الجبل ناقة ، ويكون لها فصيل يتبعها ، فاشتراط عليهم أنهم لا يتعرضون لها ، ولا يمنعونها من شرب الماء ، ثم دعا الله ، وضرب الصخرة بقضيب ، فخرج منها ناقة عظيمة ، وفصيلها يتبعها ، وهي تنادي لا إله إلا الله صالح رسول الله .

فلما نظر ملك تلك القبيلة إلى الناقة قام وقبّل رأس صالح وآمن به فأمن معه جماعة كثيرة .

ثم صارت الناقة تمشي إلى الجبال ، والأودية ، وترعى ، فإذا كان المساء دخلت المدينة وطافت على دور القوم ، فكانوا يخرجون الأواني ، ويضعونها تحت ثديها ، فتمتلئ باللبن ، فإذا اكتفى جميعهم تأتى عند مسجد صالح ، وتقيم هي وفصيلها هناك ، واستمرت على ذلك مدة ، ثم إن مواشي القوم صارت تنفر من الناقة حين ترد الماء .

وكان في القوم امرأة ذات حسنٍ وجمال يقال لها قطام ، وكانت معشوقة لشخص يقال له مصدع ، وكان من الجبابرة .

وكان يجتمع مع شخص من أصحابه يقال له قدار فاجتمعا في بيت قطام على سكر ، فأحضرت لهما خمرأ صافياً فطلبها منها الماء ليزجاه فلم تجد ماء فطلبته من جيرانها فلم تجده ، فسألا عن السبب فقيل : إن الناقة تشربه فعزما على عقرها فكُن لها قدار في مكان من الجبل .

فلما قربت منه وهي ترعى ضربها بسيف فقتلها ، ثم طلب فصيلها فهرب إلى المكان الذي خرج منه .

ولما شاع عقر الناقة أتوا إليها وصاروا يأخذون من لحمها ويأكلون ويضحكون ، وكان صالح عليه السلام غائباً .

فلما أتى أخبر بقتلها ، وقال له جماعة : لا ذنب لنا في ذلك وإنما قتلها قدار ، فقال لهم صالح عليه السلام : انطلقوا فإن أدركتم فصيلها فعسى أن يرفع عنكم العذاب .

فخرجوا في طلبه فرأوه قد اختفى في الصخرة التي خرج منها .

فقال صالح للقوم : تمتعوا في دياركم ثلاثة أيام ، ثم يأتيكم العذاب وعلامته في اليوم الأول تحمر وجوهكم ، وفي الثاني تصفر ، وفي الثالث تسود .

فلما رأوا هذه العلامات قد ظهرت في وجوههم ، هموا بقتل صالح ، فهرب منهم واختفى .

فأوحى الله تعالى إليه ، بأن يخرج من بين القوم ومعه جماعة من المؤمنين ، فخرج هو ومن معه من المؤمنين إلى نحو الشام ، فنزلوا بفلسطين وأهلك الله قوم ثمود فأتوا جميعاً .

ثم توجه صالح عليه السلام من فلسطين إلى مكة وصار يبكي على الناقة ليلاً ونهاراً ، فأقى إليه جبريل عليه السلام وبشّره بأن الله تعالى يبعثها يوم القيامة . ويكون راكباً عليها فطابت نفسه ، واستمر مقيماً بمكة إلى أن مات ، وله من العمر مائة وثمانون سنة ودفن بين الركن والمقام . والله أعلم .

عيسى بن مريم عليه السلام :

والخادي عشر : سيدنا عيسى عليه السلام حملت به أمه مريم من غير بعل ، وولدت ببيت لحم بالقرب من بيت المقدس ، وكان ذلك ليلة الاثنين التاسع والعشرين من كيهك من شهور القبط ، المعروفة بليلة الميلاد عند النصاري .

ولما أتت به تحمله إلى قومها : ﴿ قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئاً فَرِيحاً ﴾ أي منكراً ﴿ يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْراً سَوْءاً ، وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيّاً ﴾ (١) وليس المراد بقولهم يا أخت هارون أنها أخته من النسب ، وإنما المراد أنها أخته في العبادة ، لأن هارون بن عمران كان مشهوراً بالعبادة ، وهي أيضاً مشهورة بها .

فلما سمعت كلام قومها من المعاتبة أشارت إليه بأن كلّموه ﴿ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً ﴾ فأنطقه الله تعالى لهم و ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ، آتَانِي الْكِتَابَ ، وَجَعَلَنِي نَبِيّاً ، وَجَعَلَنِي مُبَارَكاً أَيْنَمَا كُنْتُ ، وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً ، وَبَرّاً بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّاراً شَقِيّاً ﴾ (٢) .

ولما كبر كان سياحاً في الأرض ، ولذلك سمي مسيحاً ، وقيل : سمي بذلك لأنه كان يمسح الضر عن ذي العاهة .

(١) سورة مريم آية : ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) سورة مريم آية : ٢٩ - ٣٢ .

وكان من أصحاب الزهد في الدنيا فلم يتخذ داراً ولا مسكناً ولا زوجة ولا دابة ، وقيل : إنه لبس جبة صوف عشرين سنة ، واتخذ من سياحته كوزاً ومشطاً فرأى يوماً رجلاً يشرب بيده فرمى الكوز ، ورأى رجلاً يخلل لحيته بأصبعه فرمى المشط .

وكان يقول : دابتي رجلاي ، وبيتي كهوف الأرض ، وطعامي نباتها ، وشرابي أنهارها ، أي غنى أكثر من هذا ، يا بني إسرائيل !! كلوا خبز الشعير ، والبقل البري ، وإياكم وخبز البر فإنكم لا تقدرُونَ على القيام بشكره .

وكان يبرئ الأكه والأبرص ، ويحيي الموتى بإذن الله ، وكان دعاؤه بإحيائهم يا حي يا قيوم ، ورد أنه أحيا أربعة وقصتهم مبسوبة في الخازن كذا قاله الشيخ عبد الكريم .

وذكر بعضهم أن اليهود طلبوا منه إحياء العزيز ، وتوجهوا به إلى قبره ، فدعا الله تعالى أن يحييه ، فجعل القبر ينفرج عنه حتى ظهر ، وقال لهم : يامعشر بني إسرائيل آمنوا برسالة عيسى بن مريم ، واتبعوا ملته ، فإنه على الحق ، فآمن منهم في ذلك اليوم جماعة كثيرة ، ثم إن عيسى عليه السلام دعا الله تعالى أن يعيد العزيز لما كان عليه ميتاً فأعاده كما كان .

ونقل عن سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه أنه قال : إن الحواريين قالوا : لعيسى عليه السلام : ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ؟ ﴾^(١) .

فقال لهم عيسى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ قالوا : لا بد لنا من ذلك فخرج عيسى عليه السلام إلى الصحراء ، ولبس المسوح ، وطأطأ رأسه خاشعاً لله تعالى يبكي ، ويتضرع ، وقال : ﴿ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً

(١) سورة المائدة آية : ١١٢ .

مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عَيْدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ
الرَّازِقِينَ ﴿١﴾ .

فأوحى الله تعالى إليه : ﴿ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي
أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢) الآية .

قال الترمذي : فأنزل الله عليهم سفرة حمراء مدورة بين غمامتين غمامة من
فوقها ، وغمامة من تحتها والناس ينظرون إليها .

فلما نظرها عيسى عليه السلام قال : اللهم اجعلها رحمةً ولا تجعلها نعمةً ،
وما زالت تنزل قليلاً حتى هبطت بين يدي عيسى عليه السلام وعليها
منديل ، فخرّ ساجداً لله تعالى وسجد معه الحواريون .

ثم قالوا : قم واكشف عنها حتى ننظر ما فيها ، فقام عيسى وكشف عنها
فإذا فيها سمكة مشوية ، وعند رأسها شيء من الخل ، والملح ، وعند ذنبها
خمسة أرغفة كبار ، كل رغيف عليه شيء من الزيتون والتمر ، وحول ذلك من
سائر البقول ، فأبوا أن يأكلوا منها خشية أن تكون فتنة فنادى عيسى عليه
السلام الفقراء والمساكين وأصحاب العاهات من المجذومين ، والبرص ،
والعميان ، والمقعدين ، فأكلوا حتى اكتفوا ، وكانوا نحو ألف وثلاثمائة فبرئ
أصحاب العاهات جميعهم بإذن الله تعالى .

فلما سمع الناس بذلك ازدحموا على الأكل منها ، وجاءوا إليها من سائر
الأقطار ، فكانت تنزل كل يومين مرة ، واستمرت على ذلك أربعين يوماً ،
وشك جماعة في أمرها وقالوا : إنها ليست من عند الله تعالى ، ففسخ بعضهم
خنازير وبعضهم قردة .

(١) سورة المائدة آية : ١١٤ .

(٢) سورة المائدة آية : ١١٥ .

فجاءوا إلى عيسى عليه السلام وهم يبيكون فقال : ألسنت أنت فلاناً وأنت فلاناً وأنت فلاناً فأومؤا برؤسهم أي بلى ، وأقاموا على ذلك سبعة أيام ، وابتلعتهم الأرض .

وقد دعا عيسى عليه السلام الناس إلى دين النصرانية وهو ابن ثلاثين سنة ورفعه الله تعالى إلى السماء وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة .

قاله الشيخ عبد الكريم : وهو حي إلى الآن . وسبب رفعه أن اليهود أرادوا قتله لكونه غير دينهم ، فأدخلوه في مكان ، وأدخلوا معه من يقتله فكساه الله تعالى الريش ، وألبسه النور ، وسلبه شهوة المطعم وغيرها ، وطار مع الملائكة^(١) .

فلما استبطأ القوم صاحبهم دخلوا عليه فشبه لهم أنه عيسى عليه السلام ، فكشطوا رأسه ، وألبسوه تاجاً من شعر ، وأركبوه على جريدة خضراء ، وطاقوا به في المدينة ، ثم نصبوا له خشبتين ، وأوثقوه بالحبال ، ثم قدموه إلى هاتين الخشبتين وصلبوه عليهما وهذا مصداق قوله تعالى : ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ ﴾^(٢) وقوله تعالى : ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِيناً بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾^(٣) وتوفيت أمه مريم بعد رفعه بست سنين ودفنت ببيت المقدس وقبرها يزار هناك .

فائدة : نقل عن مقاتل أنه قال كان بين عيسى ومحمد عليها الصلاة والسلام قريب من ستائة عام ، ونقل عن الكلبي أنه قال : كان بينهما خمسمائة وأربعون سنة .
ذو الكفل عليه السلام :

والثاني عشر : سيدنا ذو الكفل عليه السلام هو ابن أيوب عليه السلام بعثه

(١) ما ذكر عن كيفية رفع عيسى عليه السلام لم يرد بطريق صحيح والله أعلم .

(٢) سورة النساء آية : ١٥٧ .

الله بعد أبيه ، وكان مقيماً بالشام حتى مات ، وعمره خمس وسبعون سنة ،
وسمي ذا الكفل ، لأنه تكفل بصيام النهار وقيام الليل ، وأن يقضي بين
الناس ، ولا يغضب فوفى بما التزم .

وقيل : لأنه كفل سبعين نبياً من بني إسرائيل ونجاهم من القتل .

وذكر أنه كان لا ينام إلا وقت القيلولة ، فجاء إليه إبليس في ذلك
الوقت ، وادعى أنه مظلوم ، فقال له : إذا ذهبت إلى مجلس القضاء فأنتي ،
وقام وقد فاته النوم ، وانتظره فلم يجيء .

وفي اليوم الثاني أتاه في هذا الوقت فقال له ذو الكفل عليه السلام : ألم
أقل لك إذا ذهبت إلى مجلس القضاء فأنتي ؟ فقال : نعم ؛ ولكن قومي خبثاء
إذا عرفوا أنك قاعد اعترفوا وإذا قت جحدوا . فقال له : انتظري حتى أجيء
فذهب وانتظره كالיום الأول فلم يجيء .

وفي اليوم الثالث أغلق الباب ونام ، فدخل عليه من كوة وأيقظه وقال :
أتنام والخصوم بالباب ؟ فعرف أنه إبليس عدو الله وعصمه الله تعالى منه .

إسماعيل عليه السلام :

والثالث عشر : سيدنا إسماعيل عليه السلام هو ابن إبراهيم الخليل صلوات الله
وسلامه عليه ، ولد له من هاجر ، ولما ولدته شمخت على سارة زوجة سيدنا
إبراهيم ، وصارت تعارضها فيما تقول ، فقالت سارة لسيدنا إبراهيم : لا أسكن
أنا وهاجر في مكان واحد ، فأمره الله تعالى أن يمضي بهاجر وابنها إسماعيل إلى
محل الحرم وكان إسماعيل حينئذ طفلاً رضيعاً ، فسار بها إلى مكة فأنزلها في
محل الحرم وكان موضع البيت الشريف يومئذ ربوة حراء ، فصنع إبراهيم عليه
السلام هناك بيتاً من عريش الشجر ، وترك عندهما سقاية وجراباً مملوءاً
دقيقاً ، ثم انطلق وهو يقول : ﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي

زَرَعَ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ ، رَبَّنَا لِيُقَيِّدُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ ﴿١﴾ .

ثم إن هاجر أقامت ثلاثة أيام ففرغ ما كان معها من الماء والدقيق فعطشت هي وابنها ، فجعلت تصعد على الصفا ، وتنظر هل ترى ماءً أو أحداً ، ثم تذهب إلى المروة ، وتنظر هل ترى ماءً ، فسعت بين الصفا والمروة سبع مرات وهي تتضرع إلى الله عز وجل في طلب الماء ؛ فلأجل ذلك صار السعي واجباً بين الصفا والمروة على سائر الحجاج .

وأما إسماعيل عليه السلام فإنه كان يبكي تارة ، ويسكت أخرى حتى أشرف على الهلاك .

وبينا هاجر في طلب الماء إذ سمعت هاتفاً يقول لها : ارجعي قد أنبع الله تعالى لك ماءً ، فرجعت فوجدت الماء قد نبع بين أقدام إسماعيل عليه السلام ، وهو يفور ، ويسيح فقالت : زَمْ زَمْ يامبارك ، فأمسك عن جريانه فلذلك سميت زمزم .

ويروى أن جبريل عليه السلام ، أتى إلى هاجر وهي تسعى بين الصفا والمروة ، فقال لها : من أنت ؟ قالت : أنا سريرة إبراهيم خليل الرحمن ، وقد تركني وابني ههنا ، فقال جبريل : إلى من ترككما ؟ قالت : إلى الله تعالى . فقال : ترككما إلى كافٍ ، ثم إنه أتى زمزم وركضها برجله ففاض الماء فصار إسماعيل وأمه يشربان من ذلك الماء فيكفيهما غذاء وشرباً ببركته .

ثم إن جماعة من أولاد جرهم ، نزلوا بالقرب من مكة ، فرأوا طيوراً قد كثرت هناك فقالوا : إن هذه الطيور لا تنزل إلا على ماء ، فجاءوا فوجدوا الماء فقالوا لهاجر : لمن هذا الماء ؟ فقالت لهم : إن الله تعالى قد خصني به ،

فقالوا لها : ألا نزل عندك ، ونجعل لك نصيباً من مواشينا ، فأجابتهم لذلك ، فنزلوا عندها وضربوا حولها المضارب وأقاموا .

فلما كبر إسماعيل عليه السلام ، وانتشى بين العرب ، تعلم اللغة العربية والفرسية ، وتزوج منهم ورزق أولاد ، ولهذا يقال له أبو العرب .

وقيل : إن إبراهيم عليه السلام قدم إلى مكة ، فسأل عن بيت إسماعيل فدلوه عليه ، فأتى الباب وطرقه فخرجت إليه زوجة إسماعيل فسألها عنه فقالت : إنه غائب ، فسألها عن معيشتهم ؟ فقالت : نحن في أسوأ حال من ضيق المعيشة . فقال لها : إذا جاء زوجك فاقريه السلام وقولي له يغيّر عتبة بابه .

فلما جاء إسماعيل عليه السلام قالت له : قد جاء إليك شخص صفته كذا وكذا وذكرت له الوصية ، فقال لها : هذا أبي وقد أمرني أن أفارقك فالحقني بأهلك .

ثم إنه تزوج امرأة غيرها فقدم إبراهيم عليه السلام مرة ثانية فدق الباب فخرجت له تلك الزوجة ، فقال لها : أين زوجك ، فقالت : إنه غائب ، فسألها عن معيشتهم ؟ فقالت : بخير والحمد لله . فقال : وما طعامكم ؟ فقالت : اللحم والخبز . فقال : وما شربكم ؟ فقالت : ماء زمزم ، فقال : اللهم بارك لهم في لحمهم ، ولبنهم ، ومائهم ، ثم أوصاها وقال لها : إذا جاء زوجك فاقريه مني السلام وقولي له يثبت عتبة بابه .

ثم غاب مدة طويلة فاستأذن سارة في المسير إلى زيارة ولده إسماعيل عليه السلام فأذنت له ، وشرطت عليه أن لا يكلم هاجر ، ولا ينظر إليها فقدم إلى مكة وجاء إلى بيت إسماعيل ، فدق الباب فقالت له زوجته : ما تريد ؟ فقال : أين إسماعيل ؟ قالت : إنه خرج يتصيد فسألها عن هاجر ؟ فقالت :

إنها قد ماتت ، ثم إنه قد أتى إلى زمزم واغتسل منها ، وجعل ينتظر ابنه إسماعيل ، فلما جاء من الصيد وجد أباه عند زمزم فاعتنقه ثم أخذ بيده وأضافه ، فأخرج له لحماً ولبناً فأكل ثم قال : يا بني إن الله تعالى قد أمرني بأن أبنى له بيتاً ، فكن لي معيناً على ذلك ، فلما شرع إبراهيم عليه السلام في البناء كان إسماعيل عليه السلام يأتيه بالحجارة ، ويعجن له الطين ، ويناوله ، وبينما هو يبني إذ ناداه جيل أبي قبيس يا إبراهيم إن لك عندي وديعة فخذها ، فلما دنا منه انشق من الجبل قطعة وخرج منها الحجر الأسود ، وقيل : إن نوحاً كان أودعه فيه .

فلما أتم إبراهيم بناء البيت أوحى الله تعالى إليه أن أذن في الناس بالحج ، فبلغ صوته مشارق الأرض ومغاربها ، فمن أجابه بالتلبية حج ، ومن لم يجبه لم يحج .

واختلف في الذبيح (فقيل) هو إسحاق والأشهر أنه إسماعيل والقصة في ذلك مشهورة ، مات بمكة وعمره مائة وثلاثون سنة كما قاله الشيخ عبد الكريم ودفن في الحِجْر . والله أعلم .

يحيى عليه السلام :

والرابع عشر : سيدنا يحيى عليه السلام هو ابن زكريا ، ولد له بعد أن صار شيخاً كبيراً وكانت امرأته عاقراً ، قيل : إن يحيى عليه السلام نبيء وهو صغير ، فدعا الناس إلى عبادة الله تعالى ، ولبس الشعر ، واجتهد في العبادة ، حتى نحل جسمه ، وكان في زمن ملك من ملوك بني إسرائيل ، وكان ذلك الملك مغرمًا بحب النساء الحسنات ، وكان له زوجة قد طعنت في السن ، ولها بنت من غيره جميلة ، فأراد أن يتزوج بغيرها فعمدت إلى تلك البنت وزينتها بأحسن زينة ، وأحضرتها بين يديه .

وقالت له تزوج بها ، فقال لها : حتى أسأل يحيى بن زكريا هل يجوز ذلك أم لا ؟ فأحضره وسأله عن ذلك ، فقال له : لا تحل لك . فغضب منه ، فقالت له زوجته : إن لم تقتل يحيى وإلا فلا أقيم عندك ، فأمر بقتله فقتل^(١) ، وكان عمره خمساً وسبعين سنة كما قاله الشيخ عبد الكريم .

وذكر بعضهم أنه ذبح بفلسطين ، ودفنت جثته بها ، ورأسه حمل إلى الشام ودفن ، وذراعه دفن في بيروت ، ورجله في صيدا .

وتقل عن زيد بن واقد أنه قال : لما عمر الوليد بن عبد الملك بن مروان مسجده الذي أنشأه بدمشق وكُلني على البنائين ، فبينما أنا واقف عليهم ، إذ لاحت لنا مغارة باها مسدود بالحجارة ، فأخبرنا الوليد بذلك ، فلما دخل الليل أتى إلى المسجد وبين يديه الشموع ، فوقف على تلك المغارة ، وأمر بفتحها ففتحت بحضرته ، فرأى بها مكاناً مربعاً نحو ثلاثة أذرع في مثلها ، ووجد صندوقاً مقفولاً بقفل من حديد ، ففتحه فرأى فيه رأس إنسان ، وعليها شعر ، وهي على هيئتها لم يتغير منها شيء ، وفي ذلك الصندوق لوح من رخام أبيض ، مكتوب فيه (هذه رأس يحيى بن زكريا) فلما رأى الوليد ذلك قبّل الرأس ، وأمر بردها إلى الصندوق تحت العمود الذي في شرقي الجامع المعروف بعمود السكاسك وهو في الصف الثاني بالقرب من المقصورة التي بها محراب المسجد وقبره مشهور يزار ويتبرك به . والله أعلم .

موسى عليه السلام :

والخامس عشر : سيدنا موسى عليه السلام ، ولد في زمن فرعون الذي ادعى الألوهية ، وكان يأمر بقتل من يولد من الأطفال الذكور ، لكونه رأى رؤيا

(١) وقد ذكر أسباب أخرى لقتل يحيى عليه السلام غير ما ذكرنا هنا . انظر البداية والنهاية حـ ٢

تدل على أنه يولد مولود يكون زوال ملكه على يده ، فلما ولد موسى عليه السلام صارت أمه خائفة عليه من فرعون ، فكانت تخفيه لئلا يراه أحد .

قذفه في نهر النيل :

ولما بلغ عمره تسعين يوماً أوحى الله إليها إذا خفت عليه فضعيه في تابوت وألقيه في اليم ، فأقبلت إلى نجار بمصر ، وقالت له : اصنع لي تابوتاً وأحكمه لئلا يدخل فيه الماء ، فصنعه وسلمه إليها ، فعند ذلك أرضعت موسى عليه السلام وكحلته ودهنته ، ووضعت في التابوت ، وهي باكية حزينة . وكان أبوه قد مات وعمره أربعون يوماً ، وأخذت التابوت ورمته في نهر النيل نصف الليل . فأمر الله الملائكة بحفظه فبقي في الماء أربعين يوماً . وقيل ثلاثة أيام ، وقيل : يوماً واحداً وهو الأصح .

وكان لفرعون بنتٌ أصابها علة عجز الأطباء عن مداواتها ، وقالوا : أيها الملك ليس لها داء إلا الاغتسال كل يوم بماء النيل ، فاتخذ منه خليجاً إلى داره .

واتفق أن ذلك التابوت قذفته الأمواج بإذن الله تعالى ، حتى أدخلته في هذا الخليج ، ووصل إلى دار فرعون فبادرت البنت إليه وفتحتة ، فإذا فيه موسى ، فأخرجته بيدها فحين لمسته برئت من علتها ، فأقبلت به على آسيل امرأة فرعون ، وذكرت لها القصة فقبلته آسيا ومضت به إلى فرعون وأخبرته بما حصل .

فقال : يا آسيا أخاف أن يكون هذا المولود عدوي ولا بد من قتله ، فقالت : ﴿ قَرَّةٌ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ۖ ﴾ ^(١) وأمهله به فهو عندك فمتى تبين أنه عدوك فاقتله .

(١) سورة القصص آية : ٩ .

عرضه على المراضع :

ثم إنهم عرضوا عليه المراضع فلم يقبل ، وكانت أمه قالت لأخته مريم ، اخرجي وخذي خبر أخيك ، فخرجت إلى آسيا لتأخذ خبره ، فوجدته في حجرها فقالت مريم : أنا أدلكم على من يكفله لكم ، وذهبت إلى أمها وأخبرتها بذلك ، فقامت ودخلت على فرعون ، وموسى بين يديه ، فقالت لها آسيا اعرضي عليه لبنك !! فلما أخذته أمه ووجد رائحتها ارتضع منها .

فقال فرعون لها : أرى لك لبناً غزيراً فهل لك من ولد ؟ قالت : وهل ترك الملك لأحد ولداً ؟؟ فظن أن ولدها قتل مع من قتل ، ولم يعلم أنها امرأة عمران فقالت لها آسيا : أحب أن تكوني عندي ، فأقامت عندها سنتين ، حتى استغنى عن الرضاع ، فلما همت بالانصراف أمرت لها آسيا بحمل من الذهب والثياب الفاخرة فذهبت غنية مستبشرة .

نتفه لحية فرعون :

ولما صار لموسى عليه السلام ثلاث سنين ، أقعده فرعون في حجره ، فمد موسى يده إلى حية فرعون ، وبتف منها خصلة فاغتاظ فرعون غيظاً شديداً ، وقال هذا عدوي وهم بقتله .

فقالت آسيا : ليس للصغار عقل ولا معرفة ، وأنا آتيك بدليل ، وأمرت بإحضار طشت وجعلت فيه ثمرة وجمرة ، وقدمته إلى موسى عليه السلام ، فمد يده إلى الجمرة فرفعها إلى فيه فأحرقت لسانه وأخذ في البكاء الشديد فسكن غيظ فرعون .

لعنه لفرعون :

ولما أتى على موسى ثلاث وعشرون سنة خرج وتوضأ ، ووقف يصلي فقال رجل من خواص الملك : يا موسى لمن تصلي ؟؟ قال : لسيدي ومولاي . فقال

الرجل : تعني أباك فرعون ؟؟ قال : على فرعون لعنة الله وعليك معه ، وكان ذلك دأب موسى عليه السلام يلعن فرعون . وكان كل من أتى يخبر فرعون بما يشته به موسى ، سلط الله تعالى عليه فرعون قبل الإخبار فمنهم من يقتله ومنهم من يقطع يده ، ومنهم من يحرقه بالنار .

حملة للرسالة :

ولما صار لموسى عليه السلام أربعون سنة ، وبلغ أشده ، كان يذكر لبني إسرائيل ما عليه فرعون من الضلالة وكان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويبغض أهل الكفر، ثم أرسله الله تعالى إلى فرعون وقومه ، وأيده بالمعجزات الباهرة كاليد البيضاء وقلب العصا حية وغير ذلك .

عاش مائة وعشرين سنة ودفن بقرب الأرض المقدسة . والله أعلم .

إدريس عليه السلام :

والسادس عشر : سيدنا إدريس عليه السلام ، اسمه أخنوخ ، وإنما قيل له إدريس ، لكثرة دراسته في الصحف ، بعثه الله تعالى إلى بني قاييل ، وأنزل عليه ثلاثين صحيفة ، وهو أول من خاط ثياب القطن ولبسها ، وكان من قبله يلبسون الصوف ، والجلود ، وقيل : كان الناس قبل زمنه يلبسون الأردية بغير خياطة ، فلما صنع الخياطة استحسّن الناس ذلك ولبسوا الخيط ، وكان إذا خاط يسبح الله تعالى عند كل غرزة ، فإذا غفل وخاط يفتق ما خاطه بغير تسبيح .

‘ وكان يخيط للناس بالأجرة ، ولا يأكل إلا من كسب يده ، وهو أول من خطّ بالقلم ، وأول من كتب الصحف ، وأول من نظر في علم النجوم والحساب ، وأول من عمل الكيمياء ، وأول من نظر في الطب وتكلم فيه ، وقد انتهت إليه الرياسة في علم النباتات ، وأسرار الحروف .

وكان يسكن صعيد مصر ، وقيل إنه : أدرك من حياة شيث ، جد جده
عشرين سنة .

ولما صار له من العمر ، ثلاثمائة وخمسة وستون سنة ، رفعه الله إلى السماء
وقبض هناك . وذلك قوله تعالى ﴿ وَرَفَعْنَاهُ مَكَاناً عَلِيّاً ﴾ (١) وقيل في معنى
الآية غير ذلك (٢) .

هارون عليه السلام :

والسابع عشر : سيدنا هارون عليه السلام ، وهو أخو سيدنا موسى أكبر
منه بثلاث سنين وقيل بسنة وكان فصيحاً جداً .

وقد بعثه الله تعالى مع أخيه إلى فرعون وقومه ، فكذبوهما ، فأرسل الله
عليهم الطوفان فدام عليهم ثمانية أيام بلياليها ، حتى امتلأت الدور والأسواق
ماء ، فأخذت الأرض في الخراب .

فجاء القوم إلى فرعون ، فقال لهم : انصرفوا وأنا أكشف عنكم ، فدعا بموسى
وسأله أن يدعو برفع الطوفان فدعا برفع ، وكان دعاء موسى عليه السلام
برفعه ، رجاء أن يؤمن فرعون ؛ فلما لم يؤمن أرسل الله تعالى عليهم الجراد فأكل
أشجارهم وزروعهم ، ودام عليهم ثمانية أيام ففزعوا إلى فرعون فوعدهم بصرفه
عنهم ، فدعا بموسى وقال له : إن صرفت الجراد نؤمن بك فدعا موسى ربه
تعالى رجاء إيمانهم ، فأرسل الله تعالى على الجراد ريحاً باردةً فهلك عن آخره
فلم يؤمنوا .

فأرسل الله تعالى عليهم القمل ، فأكل جميع ما في بيوتهم ، وجميع ما على

(١) سورة مريم آية : ٥٧ .

(٢) لقد حذفنا من الأصل في هذه القصة بعض الإسرائيليات ونسأل الله العفو .

الأرض ، ووقع في ثيابهم فقرضها ، وقرض أبدانهم وشعورهم ، ودام ثمانية أيام ، فضجّوا إلى فرعون فصرفهم ، ثم دعا موسى عليه السلام ، ووعدته بالإيمان فدعا موسى ربه عز وجل فصرفه عنهم فلم يؤمنوا ، فأرسل الله تعالى عليهم الضفادع فكانت أشدّ بلاءً لأنها كانت تقع في طعامهم ، وقدورهم وبين ثيابهم وفرشهم وكان لها رائحة كريهة فبقي ذلك ثمانية أيام ، فرجعوا إلى فرعون ، وفرعون رجع إلى موسى عليه السلام فدعا ربه تعالى في كشف ذلك فصرفه الله عنهم ، وأرسل إليها مطراً فجرها إلى البحر فلم يؤمنوا .

فأوحى الله تعالى إلى موسى عليه السلام أن اضرب بعصاك النيل ، فضربه فصار دماً فاشتدّ بهم العطش حتى أشرفوا على الهلاك ، فكان يمضي الفرعوني والإسرائيلي إلى النيل من موضع واحد ، فيغرف الفرعوني منه دماً ، ويغرف الإسرائيلي ماءً ، فبقي ذلك ثمانية أيام فلم يؤمنوا . فضمن فرعون لموسى عليه السلام إيمانهم فدعا الله فكشفه عنهم فلم يؤمنوا ، ثم طمس الله تعالى على أموالهم فكانت حجارة ، وأصبح بعض من الرجال والنساء والصبيان كذلك فلم يؤمنوا فأغرقهم الله تعالى في البحر .

روي^(١) أن الله تعالى أهبط جبريل على صورة آدمي ، حسن اللباس فدخل على فرعون ، فقال له من أنت ؟ فقال : عبد من عبيد الملك جئتكم مستفتياً على عبد من عبيدي ملكته من نعمتي ، وأحسنتم إليه كثيراً ، فاستكبر علي وبغي ، وجحد حقي وتسمى باسمي ، وادعى في جميع ما أنعمت عليه أنه له ، وأني لست بالمنعم عليه . قال فرعون : بئس ذلك العبد . فقال له جبريل عليه السلام : فما جزاؤه عندك ؟ قال جزاؤه أن يغرق في البحر .

(١) كان الأولى بالمؤلف رحمه الله أن يصدر هذه الرواية بكلمة حكى فإنها لم ترد إلينا بسندٍ صحيح ، وإن كان كثير من معناها لا اعتراض عليه .

فقال له جبريل : أسألك أن تكتب لي بخطك ذلك . فكتب له فأخذه وخرج إلى موسى فأخبره بذلك ، وقال له : إن الله يأمرك أن ترحل من موضعك فنادى موسى في بني إسرائيل ، وأمرهم بالرحيل ، فارتحلوا وهم يومئذ ستمائة ألف فلما سمع فرعون بارتحالهم نادى في جنوده ، فاجتمعوا وكانوا لا يحصون لكثرتهم ، ولحقوا موسى ، لأنهم اعتقدوا أنه هارب فلحقوه فأدركوه ، فقال بنو إسرائيل : ياموسى أدركنا فرعون بجنوده ، فقال موسى عليه السلام : ﴿ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ ^(١) فأوحى الله تعالى إليه أن اضرب بعصاك البحر ، فضربه فانفرد وصار فيه اثنا عشر طريقاً للأسباط الاثني عشر ، فدخلوا وجعلوا يسيرون ويرى بعضهم بعضاً ، وموسى بين أيديهم ، وهارون من ورائهم حتى صار جميعهم داخل البحر ، فأقبل فرعون وهامان عن يمينه ، ووزراؤه وجنوده خلفه فنظروا إلى البحر ، وإلى تلك الطرق ، فوجدوها يابسة قد تفسح عنها الماء فدخلوا أجمعون ؛ فرعون وقومه حتى لم يبق منهم أحد على الساحل ، فانطبق عليهم الماء ، وإذا بجبريل عليه السلام ومعه الصحيفة التي كتبها فرعون ، فأعطاهما له ، فلما قرأها علم أنه هالك ، وأخذت الطرق ينضم بعضها إلى بعض ، حتى هلكوا كلهم ، ولم ينج منهم أحد ، وأورث الله بني إسرائيل أرضهم وديارهم . ثم إن هارون مات قبل أخيه موسى ، وقد عاش مائة واثنين وعشرين سنة ، ودفن بكهف في جبل التيه .

اليسع عليه السلام :

والثامن عشر : سيدنا اليسع عليه السلام بعثه الله إلى بني إسرائيل ، واستمر يقضي بين الناس بالحق حتى توفي بفلسطين .

داود عليه السلام :

والتاسع عشر : سيدنا داود عليه السلام هو من ذرية سيدنا يعقوب ، وقد

جمع الله تعالى له بين الملك والنبوة وخصه بالفضائل والكرامات ، وأنزل عليه الزبور .

وكان حسن الصوت جداً ، وقيل : إنه كان يقرأ الزبور بسبعين نغمة ، فكان إذا سمعه العليل ، يشفى ، وكان إذا قرأ في الفضاء تجتمع إليه الإنس والجن والوحوش والطير لسماع صوته .

ومن فضائله أنه كان إذا سبَّح يسبح الطير معه ، والوحوش ، والجبال ، والشجر ، والحجر ، وكان يفهم تسبيحهم .

ومما خصّه الله به السلسلة التي كان يعرف بها الحق والباطل ، وكانت معلقة بحرابه ، يتحاكم الناس عندها ، فكان المنكر للحق إذا مد يده إليها لا يصلها ، والحق يصلها ، لأنها كانت ترفع عند الباطل وتندلى عند الحق .

فاتفق أن رجلاً أودع جوهرة عند رجل آخر ، فلما جاء ليطلبها منه أنكرها ، فقال له صاحبها : غضي أنا وأنت إلى السلسلة ، وكان الذي عنده الجوهرة وضعها في عكازة ، وكان لا يفارقها من يده ، ففضيا إلى السلسلة ، فلما وصلا إليها قال صاحب العكازة لصاحب الجوهرة : خذ إليك هذه لأحلف لك فأخذها فتقدم وقال : اللهم إنك تعلم أن هذه الجوهرة قد أعطيتها لصاحبها هذا ومد يده إلى السلسلة فتناولها ، ثم أخذ العكازة من صاحب الجوهرة فتعجب صاحب الجوهرة ، فلما أصبح الصباح وجدوا السلسلة قد ارتفعت وغيبها الله تعالى عن الناس إلى الآن^(١) .

ومن معجزات داود عليه السلام ، أن الله تعالى ألان له الحديد ، حتى كان في يده كالشمع والعجين ، يعمل منه ما شاء من غير نار ، ولا ضرب مطرقة .

(١) مثل هذه الروايات تندرج تحت ما لا يصدق ولا يكذب لأنها لا يتصادم مع نص صحيح عندنا ولم ترد إلينا بطريقتين صحيح .

وعلمه الله . الى صناعة الدروع ، فكان يعمل كل يوم درعاً ويبيعه وينفق من ثمنه على نفسه وعياله ، ويتصدق بالباقي ولا يدخر منه شيئاً .

ومما اتفق له أنه دخل عليه رجلان واحد صاحب زرع ، والآخر صاحب غنم فقال صاحب الزرع : إن هذا الرجل انفلتت غنمه ليلاً فوقع في زرعِي فأكلته ولم يبق منه شيء .

فقال داود عليه السلام لخصمه : أعطه الغنم التي أكلت الزرع في نظير زرعهِ ، وكان ابنه سليمان عليه السلام حاضراً فلما سمع ذلك قال لأبيه : إنك لم تأت بشيء فيما قضيت به . فقال له داود عليه السلام : وكيف تقضي أنت بينهما؟؟ فقال سليمان عليه السلام : أمر صاحب الغنم بأن يدفعها إلى صاحب الزرع سنة كاملة ، فيكون له نسلها ولبنها وأصوافها ، فإذا كان العام القابل ، وصار الزرع كهئنته يوم أكل سلت الزرع إلى صاحبه ، والأغنام إلى صاحبها . فقال داود عليه السلام : القضاء على ما قضيته أنت ، وحكم بما قاله ابنه .

استخلافه لسليمان :

ثم إنه استخلفه على بني إسرائيل ، وكان عمره ثلاث عشرة سنة ، فشق ذلك على بني إسرائيل ، وقالوا : كيف يستخلف علينا غلاماً صغير السن ، وفينا من هو أعلم منه .

فلما بلغ داود ذلك جمع أعيان بني إسرائيل من أسباط أولاد يعقوب عليه السلام ، فلما اجتمعوا قال لهم : كيف تقولون في أمر سليمان ؟ فليجيء كل منكم بعضاً ، ويكتب اسمه عليها ، ويحيي سليمان بعضاً ويكتب اسمه عليها ، ثم أدخلوا العصي كلها في بيت وأقفلوا بابهِ ، فمن أوردت عصاه فهو أحق بالخلافة ، فقالوا كلهم : رضينا ذلك فأدخلوا عصيهم كلها في بيت وقفلوه ،

فلما أصبحوا وجدوها كلها على حالها إلا عصا سليمان فإنها صارت مورقة . فلما رأت بنو إسرائيل ذلك ، علموا أن سليمان عليه السلام هو الخليفة عليهم واستمر داود عليه السلام على عبادة الله تعالى معتكفاً ، حتى مات ودفن خارج بيت المقدس عند بيت لحم ، وقيل : دفن في عنتاب وكان مدة عمره مائة وسبعين سنة .

آدم عليه السلام :

والعشرون : سيدنا آدم عليه السلام ، خلقه الله من تراب ، ونفخ فيه الروح ، فصار بشراً سوياً ، وكان طوله ستين ذراعاً ، وعرضه سبعة أذرع ، وخلق زوجته حواء من ضلعه اليسرى في حال نومه ، وكانت على طوله وألبسها الله تعالى من الجنة الحلي والخلل ، فكانت تشرق إشراقاً أبهى من الشمس .

وقيل : كان آدم عليه السلام أحسنَ منها ، ولكنها كانت ألطفَ وألين .
ثم إن الله تعالى أسكنها الجنة ، ولما أكلتا من الحنطة هبطا إلى الأرض .
أما آدم فأهبط على جبل من جبال الهند ، وأما حواء فأهبطت عند ساحل البحر المالح بجدة واجتمعا بعد ذلك بعرفات .

قيل : وكانت مدة الفرقة بينهما خمسمائة عام ، ثم إن آدم عليه السلام غرس الأشجار ، وحفر الآبار ، وعمر الديار ، وقد ولدت منه حواء تسعاً وثلاثين ولداً في عشرين بطناً ؛ في كل بطن ذكر وأنثى ، غير شيث فإنه ولد في بطن وحده ، وكان في جبهته نور المصطفى ﷺ وما زالوا يتناسلون في مدة حياته حتى بلغ عددهم نحواً من أربعين ألفاً وقد أرسله الله تعالى إليهم .

عاش آدم عليه السلام تسعمائة وستين سنة ، ودفنه ولده شيث بغار أبي قبيس قاله الشيخ عبد الكريم ، وذكر غيره أنه عاش ألف سنة ، من حين

أهبط إلى الأرض ودفن بأبي قبيس أو بالهند أو ببيت المقدس .

إبراهيم عليه السلام :

والخادي والعشرون : سيدنا إبراهيم عليه السلام ، ولد على رأس ألفي سنة من آدم كما ذكره الشيخ عبد الكريم ، وكان صاحب كرم ، ومجاهدة في الله تعالى ، وهو أول من استاك ، وأول من استنجد بالماء ، وأول من قص شاربه ، وأول من اتخذ الضيافة ، وأول من رأى الشيب ، وأول من اتخذ السراويل ، وأول من اختن ، وبالجمله فقد حاز من الفضائل البشرية مالا يحصى .

قيل : إنه كان يأخذ الأصنام ، ويشد الجبل بأرجلها ، ويجرها خلفه ويقول : من يشتري ما يضره ولا ينفعه ؟ ولما بلغ سبع عشرة سنة ، وخالط الناس قالوا له : امض معنا إلى عيد آلهتنا فامتنع وقال : إني سقيم ، فتركوه وخرجوا إلى الصحراء ، فأخذ فأساً ودخل بيت الأصنام ، فكسرها كلها ، إلا الصنم الكبير ، فإنه لم يكسره ، بل علّق الفأس في رقبته . فلما رجع القوم إلى الأصنام ، وجدوها مكسرة ، والفأس معلق برقبة الصنم الكبير ، فقالوا : من فعل هذا بآلهتنا ؟ قالوا : سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم . فقال النمرود : اتّوا به على أعين الناس لعلهم يشهدون .

فلما حضر إبراهيم قال له النمرود : أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم ؟ قال : بل فعله كبيرهم هذا ، فاسألهم إن كانوا ينطقون ؟

فأجمعوا على حرقه ، وجمعوا الحطب وأوقدوا فيه النار ، ولم يجسر أحد أن يتقدم ليلقي إبراهيم فيها من شدة حرها ، وتحيروا كيف يلقونه ؟ فصنع لهم إبليس اللعين منجنيقاً فوضعه فيه ، وألقوه فيها ، فأنجاه الله تعالى منها وجعلها عليه برداً وسلاماً ، فأمن في ذلك اليوم أناس كثيرون .

ولما رأى النمرود ذلك قال لإبراهيم عليه السلام : اخرج من أرضنا لئلا تفسد علينا ديننا ، فخرج إبراهيم وصحبته سارة ، وابن أخيه لوط ، وتوجه بها نحو أرض حوران . فأوحى الله تعالى إليه أن يتزوج بسارة فتزوج بها ، وتاجر فصار عنده مال عظيم فاشترى قماشاً وأخذ زوجته سارة وتوجه بها إلى مصر ، وكانت سارة ذات حسن وجمال ، حتى لم يكن في زمانها أجمل منها ، فلما دخل بها إلى أرض مصر ، قيل له : يا إبراهيم إن بمصر ملكاً جباراً يحب النساء ومن عادته أنه إذا سمع بامرأة جميلة يتزوج بها قهراً ، وكان له حراس يقيمون على الطرقات ، ليأخذوا الغادة من المسافرين ، وكان إبراهيم عليه السلام ، قد وضع سارة في صندوق ليخفيها عن الملك ، فلما سار إبراهيم بين يدي الحراس أرادوا فتح الصندوق ليروا ما فيه ، ولم يقدر إبراهيم على منعهم ، ففتحوه فإذا هم بسارة فحملوها إلى الملك ، فقال : مَنْ هذه المرأة يا إبراهيم ؟ قال : هي أختي وعنى أنها أخته في الخلقة ، فقال الملك : زوجني إياها . فقال : إنها متزوجة فأخذها الملك قهراً ، ورفع الله الحجاب عن بصر إبراهيم ، حتى إنها لم تغب عن معاينته ، ليطمئن قلبه إذا رجعت إليه ، فلما دنا الملك منها ، وأراد أن يتناولها بيده يبيست ، فتاب فانطلقت ثم عاد فمد يده إليها ثانياً فبيست يده ورجله فتاب ثم عاد .

قيل : إنه تاب فعاد سبع مرات إلى أن تاب توبة صادقة كل ذلك وإبراهيم ينظر ، فدعاه وأكرمه وأعطاه زوجته ، ووهبه جارية تسمى هاجر فتزوجها إبراهيم عليه السلام .

واختلف في مدة حياته فقيل : عاش مائة وخمساً وسبعين سنة ، وقيل : إنه عاش مائتي سنة ، وتوفيت سارة قبله بمدة ، فاشترى لها مغارة ، ودفنها فيها ، وهي بقرية خبرون ولما مات دفن في تلك المغارة .

هود عليه السلام :

والثاني والعشرون : سيدنا هود عليه السلام ، بعثه الله تعالى إلى قبيلة يقال لها عاد ، وكانوا أصحاب قوة لم يعطها أحد من قبلهم .

وكانوا قوماً جبارين ، يعبدون الأصنام من دون الله تعالى فقال لهم هود : يا قوم اعبدوا الله ربي وربكم ما لكم من إله غيره ، وإن هذه الأصنام التي تعبدونها من دون الله ، هي التي أغرقت قوم نوح من قبلكم ، فقالوا له : أتظن أنك مع جموعنا ، وشدة بأسنا وقوتنا ، تغلبنا بهذه الكلمات ؟ أما تعلم أنه في كل يوم وليلة يولد لنا ألف ولد ، فلما ضجر هود عليه السلام ، وهو يدعوهم إلى التوحيد وهم لا يسمعون سأل الله تعالى أن يعقم نساءهم ، فلم تحمل منهن امرأة في تلك السنة ، ثم أرسل الله تعالى عليهم الريح العقيم ، واستمرت عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً ، أي متتابعة ، حتى هلكوا جميعاً ، ولم يبق منهم إلا هود ، ومن آمن به ولم يصبهم من العذاب شيء مع أنهم لم يخرجوا من بين القوم ، فكان المؤمن يجلس وإلى جانبه الكافر ، فتهب الريح على المؤمن نسيماً رطباً وعلى الكافر سموماً صعباً .

عاش هود عليه السلام مائتين وخمساً وستين سنة ، وقبره بحضرموت قاله الشيخ عبد الكريم ، وذكر غيره أنه عاش أربعائة وأربعاً وستين سنة .

سليمان عليه السلام :

والثالث والعشرون : سيدنا سليمان عليه السلام ، هو ابن داود عليه السلام ، أعطاه الله النبوة والملك ، فملك جميع الدنيا وسخر الله له الإنس والجن ، والوحوش ، والطيور ، والريح ، ومع ذلك كان متواضعاً يجالس الفقراء ، والمساكين ، ويأكل معهم ، ويحدثهم كأنه منهم ، وكان لا يشبع بطنه من خبز الشعير ، ولا يلبس إلا الصوف ، ولا يُنفق إلا من عمل يده ، حتى قيل : إنه

كان يصنع القفف ، ثم يبيعها ويأكل من ثمنها هو وعياله ، ولا يقرب بيت مال المسلمين .

وقيل : إن الجن نسجت له بساطاً من حرير ، مرقوم بالذهب ، طوله فرسخ ، وعرضه فرسخ ، وكان يوضع له منبر من الذهب وسط البساط فيقعد عليه وحوله ثلاثة آلاف كرسي من ذهب وفضة ، تقعد الأنبياء على كراسي الذهب ، والعلماء على كراسي الفضة وحوهم الناس ، وحول الناس الجن وتظلمه الطير بأجنحتها حتى لا يقع عليه شيء من الشمس ، وكانت الريح ترفعه ، وتسير به مسيرة شهر في غدوة من النهار ، وبينما هو سائر على بساطه بين السماء والأرض ، إذ مرَّ برجل راعٍ ، فلما رأى البساط وسليمان وجنوده ركوباً عليه قال : لقد آتاك الله يا ابن داود ملكاً عظيماً ، لم ينله أحد من قبلك ، فألقت الريح كلام الراعي إلى سليمان عليه السلام ، فأحضر الراعي وقال له : إن تسبيحة من مؤمن أفضل مما أوتي سليمان من هذا الملك كله .

تفقده الطير :

وتفقّد الطير يوماً فقال : مالي لا أرى الهدهد ؟ ودعا بالعقاب ، وكان عريف الطير ، فقال له : أين الهدهد ؟ فارتفع ونظر يمينا ويسارا فلم يره ، فعاد وقال : إنه غائب فعند ذلك قال سليمان عليه السلام قاصداً الهدهد : ﴿ لَا عَذْبَنَهُ عَذَاباً شَدِيداً ﴾ ^(١) الآية فلما أقبل الهدهد تلقاه العقاب ، وأخبره بما قاله سليمان عليه السلام ، فوصل إليه ، ووقف بين يديه خافضاً جناح الذل ، فلما رأى سليمان ذلك منه ، رقّ ولم يعجل عليه ، وسأله عن سبب غيابه ؟

فقال الهدهد : أحطت بما لم تُحط به علماً ، فقال سليمان عليه السلام : وما

(١) سورة النمل آية : ٢١ .

هذه الدعوة العريضة ؟ قال : إني وجدت امرأة بأرض الين لم يكن في قصرِكَ مثلها ، ولم تقع العيون على أحسن منها ، واسمها بلقيس ، ولها عرش عظيم ، أي أكبر من عرشك وجدتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله تعالى .

فقال سليمان عليه السلام للهدد : ﴿ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ؟ أَذْهَبُ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِيهِ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ (١) .

وكان مضمون الكتاب ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَنْ لَا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأُتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ (٢) فأخذه الهدد ، فجعله في منقاره ومضى به إلى أرض سبأ من نواحي الين ، فوجد بلقيس نائمة على سريرها في قصرها ، وكان ذلك وقت القيلولة ، فدخل عليها من كوة وألقى الكتاب على صدرها ، فطار الشرك من قلبها ومالت إلى الإسلام ، ورجع الهدد إلى تلك الكوة التي دخل منها لينظر ماذا تصنع فلما انتهت من منامها وجدت الكتاب على صدرها فقرأته وقبلته ، ووضعتة على رأسها ، ثم أمرت بإحضار قومها وقالت : أيها الملأ إني ألقى إليّ كتاب كريم .

قل كرامته ختمه فأعلمتهم بما فيه ، فلما سمعوا ذلك قالوا : نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد ، والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين .

وكانت تحكم على اثني عشر قبيلة من قبائل الين ، وكانت من ذوي العقول فدبرت ملك الين ، وساست الرعية أحسن سياسة ، فلما قال قومها : نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد .

﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةَ

(١) سورة النمل آية : ٢٨ .

(٢) سورة النمل آية : ٣٠ ، ٣١ .

وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ
الْمُرْسَلُونَ ﴿١﴾ .

هدية بلقيس :

فأرسلت إليه خمسمائة لبنة من الذهب ، ومثلها من الفضة ، وزن كل لبنة
مائة رطل ، وخمسة أسياف من الصواعق ، وتاجين من الذهب فيها من
الجواهر النفيسة وحقة فيها درة مثمنة من غير ثقب ، وخرزة من الجزع وهي
معوجة الثقب ، وخمسمائة جارية وخمسمائة غلام مرد ، وألبست الغلمان لبس
الجواري ، والجواري لبس الغلمان^(٢) ، وأمرت الغلمان أن يتكلموا بكلام لين
وأمرت الجواري أن يتكلمن بكلام غليظ ، وأرسلت تلك الهدية مع رجل من
عقلاء قومها ، وكتبت لسليمان عليه السلام كتاباً تقول فيه : إن كنت نبياً فيز
لنا بين الجواري والغلمان ، وأخبر بما في الحقة قبل أن تفتحها ، واثقب الدرة
ثقباً مستوياً من غير علاج إنس ولا جان ، وانظم الخرزة . ثم قالت للرسول
انظر إليه فإن كان نظره إليك بغير غضب فهو نبي ، وإلا فهو ملك فلا
يهولنك أمره وافهم قوله ورد عليّ الجواب كما تسمعه منه .

إخبار سليمان عما أكنته :

فلما توجه إلى سليمان عليه السلام سبقه الهدهد وأخبر سليمان بالهدية
وبجميع ما قالت بلقيس .

فلما سمع سليمان عليه السلام ذلك ، رضي على الهدهد ، وأمر الجن أن
يعملوا لبناً من ذهب وفضة ويفرشوها على طريق جماعة بلقيس ، فلما

(١) سورة النمل آية : ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) هذا التفصيل الذي ذكر في قيمة الهدية التي أرسلت إلى سليمان عليه السلام يندرج تحت ما لا
نصدقه ولا نكذبه فالقرآن الكريم ذكر قول بلقيس ﴿ .. وإني مرسله إليهم بهدية .. ﴾ ولم يذكر
غير ذلك إلا في كتب أهل الكتاب والله أعلم .

فرشوها ، كانت مقدار سبع فراسخ ، ثم أمرهم أن يجعلوا بين اللبنة موضعاً خالياً ، على قدر اللبنة التي مع رسول بلقيس ، وجلس سليمان عليه السلام على كرسيه وأمر الجن أن يأتوا بأحسن دواب البر والبحر فيجعلوها عن يمين الديوان وعن شماله ، وجعل حوله الإنس والجن والطيور عاكفة فوق رأسه ، والوحوش حول ذلك كله .

فلما وصل رسول بلقيس ، ومرّ على تلك اللبنة : الذهب والفضة ، ورأى المحل الخالي بينهما خاف أن يتهم ، فوضع اللبنة التي معه في ذلك المحل الخالي ، الذي جعله سليمان عليه السلام قصداً ، وما زال الرسول سائراً حتى دخل على سليمان عليه السلام فنظر إليه نظرة البشاشة ، وقال له : أين الحقبة التي معك ؟ فأتاه بها فقال قبل أن يفتحها : إن فيها درة مثنة من غير ثقب ، وفيها خرزة من جزع ، وهي معوجة الثقب فقال ، صدقت يا نبي الله ، ثم إن سليمان عليه السلام أمر الأرضة وهي دويبة صغيرة ، فأخذت شعرة في فمها ، ودخلت في تلك الخرزة ، وخرجت من الجانب الآخر ، وأمر دودة بيضاء ، أن تثقب تلك الدرة فتثقبها ثقباً مستوياً ثم نظمها وأعطاها للرسول ، ثم أمر الجوّاري والغلمان أن يغسلوا وجوههم بأيديهم ، فكانت الجارية تأخذ الماء بيدها الواحدة ، ثم تجعله في الأخرى ، فتضرب بها وجهها ، والغلام يأخذ الماء من الإناء دفعة واحدة ، ويضعه على وجهه فعند ذلك ميّز بينهما^(١) .

ثم ردّ جميع الهدية إلى الرسول فلما رجع إلى بلقيس أخبرها بجميع ما رأى وبما سمع ، وبما شاهد من عظيم ملكه ، فقالت بلقيس : هونبي وليس لنا بحربه طاقة ، وأرسلت لسليمان عليه السلام تقول : إني قادمة إليك أنا وقومي لأنظر ماذا تدعوننا إليه من دينك .

(١) انظر الهامش رقم ٢ الصفحة السابقة .

وعزمت على التوجه إليه ، وجعلت عرشها في قصرها ، وأغلقت عليه الأبواب ، و جعلت عليه حراساً وأوصتهم بحفظه ، ثم توجهت إلى سليمان عليه السلام في اثني عشر ألفاً من قومها .

نقل العرش :

فلما نزلت على مقدار فرسخين من مدينة سليمان عليه السلام ، بلغه ذلك فأراد أخذ عرشها قبل أن تصل إليه ، ليربها قدرة الله تعالى ، وما أعطاه من المعجزات ، فجمع أهل المعارف من قومه : ﴿ وَقَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ ^(١) أي قبل أن يؤمنوا بالله فيحرم علينا أخذ أموالهم ثم أحضراتلجن وقال لهم ذلك ، فقال له عفريت منهم : ﴿ أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك ﴾ هذا أي من مجلسك الذي تقضي فيه الناس ، وهو من أول النهار إلى نصفه ، وإني عليه لقوي أمين أي على الجواهر المرصعة به ، فقال سليمان عليه السلام : أريد أسرع من ذلك . ﴿ فقال الذي عنده علم من الكتاب : أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك ﴾ . قيل : هو جبريل ، وقيل : الخضر ، وقيل : آصف وكان يحفظ الاسم الأعظم ، فقال انظر يابني الله إلى جهة اليمين ، فنظر فما رجع نظره إلا والعرش قد ظهر قدام كرسي سليمان عليه السلام ، وكان مجيئه من مسافة شهرين ، ﴿ فلما رآه مستقراً عنده ﴾ في أيسر مدة ﴿ قال : هذا من فضل ربي ﴾ .

إسلام بلقيس :

ولما وصلت بلقيس ودخلت على سليمان عليه السلام ﴿ قال : أهكذا عرشك ؟ قالت كأنه هو ﴾ ، فعلم سليمان عليه السلام أنها امرأة عاقلة ، حيث لم تثبت أنه هو ، ولم تنفخ لاشتباهه عليها فشبهت عليه كما شبه هو عليها ، ثم

(١) سورة النمل آية : ٣٨ .

دعاها إلى الإسلام فأسلمت على يده وتزوج بها ، وأحبها حباً شديداً وأقرها على ملكها بالين ، وكان يزورها في الشهر مرة ، وأقامت معه إلى أن مات وماتت هي بعده بمدة يسيرة .

موته عليه السلام :

قيل إن ملك الموت كان صديقاً لسليمان عليه السلام ، وكثيراً ما يزوره فقال له سليمان متى موتي ؟ فقال : إذا نبت من موضع سجودك شجرة الخرنوب فهو وقت وفاتك ، وكان سليمان عليه السلام إذا صلى ببيت المقدس ينبت في مكان سجوده شجرة ، فيسألها عن اسمها فتقول : اسمي كذا ومن منافع كذا ومن مضاري كذا ، فيكتب ذلك ، ويأمر بغرسها في بستان له .

فبينما هو يصلي ذات يوم إذ رأى شجرة نبتت بين يديه . فقال لها : ما اسمك ؟ فقالت له : اسمي الخرنوبة قد جئتك بالإشارة لموتك وخراب هذا المسجد .

فأمر بغرسها في البستان ، وكتب منافعها ومضارها^(١) ، ثم لبس أكفانه ، ودخل إلى محرابه واتكأ على عصاه ، وقال : اللهم اكتم موتي حتى يعلم الإنس أن الجن لا يعلمون الغيب ، فأتاه ملك الموت ، وقبض روحه ، وهو في هذه الحالة وهو لم يزل كذلك سنة كاملة ، ولم يشعر أحد من الإنس والجن بموته ، وقد سلط الله الأرضة على العصا ، فأكلتها شيئاً فشيئاً فخر ملقى على الأرض لما سقطت العصا فعلموا أنه قد مات .

قال بعضهم : إنه لما تولى الملك من أبيه داود ، كان عمره ثلاثاً وعشرين سنة وتوفي وعمره مائة وثمانون سنة ، ودفن بطبرية وقيل : ببيت لحم وقيل : عند أبيه داود ببيت المقدس في المسجد هذا .

(١) هذا الباب يندرج تحت باب مالا يصدق ولا يكذب والله أعلم .

والذي ذكره الشيخ عبد الكريم : أنه عاش ثلاثاً وخمسين سنة وأعطى الملك وهو ابن ثلاثة عشر وأن قبره ببيت المقدس اهـ .

إلياس عليه السلام :

والرابع والعشرون : سيدنا إلياس عليه السلام بهمة وصل أو قطع وهو من ذرية سيدنا هارون بن عمران ، بعثه الله تعالى إلى أهل بعلبك مدينة بالشام .

قيل : إنه غضب على قومه فدعا عليهم بالقحط فقحطوا حتى أكلوا الدواب والعظام ، ومن مات منهم ، فضجت الملائكة إلى ربها في شأن عباده المؤمنين ، والطيور ، والوحوش فأتوا إلى إلياس عليه السلام وقالوا : يانبي الله إن الله تعالى قد جعل أرزاق عباده إليك أفلا ترحمهم . قال : فإنهم عصوني وغضبي عليهم لله ، فإن آمنوا وإلا هلكوا فأوحى الله تعالى إليه يا إلياس احلم ، ففرع إلياس من ذلك وقال : إلهي مالي علم إني عصيتك وأنت أرحم الراحمين فأوحى الله تعالى إليه أن سر إليهم ، فإن آمنوا كان فرجهم على يديك ، وإن كفروا كنت أراف بهم منك .

فانطلق إلياس حتى دخل إلى قرية ، فرأى عجوزاً ، فقال : هل تقدرين على طعام فقالت : ما ذقت خبزاً من مدة طويلة ولي ولد قد أشرف على الموت ، وهو على دين إلياس . فقال وما اسمه ؟ قالت : اسمه اليسع فجاء إليه إلياس ، فوجده ميتاً من الجوع فأحياه الله تعالى بدعوة إلياس ، فقسم وقال أشهد أن لا إله إلا الله وأن إلياس رسول الله وقد جعلني الله وزيراً لك .

فخرج إلياس عليه السلام ، فاجتمعت إليه الناس ، وطلبوا أن يدعوا ربه ، حتى يفرج عنهم ، فدعا الله تعالى ، ففرج عنهم فلم يؤمنوا فدعا عليهم فأوحى الله تعالى إليه يا إلياس قد بلغت رسالة ربك ، وفعلت ما أمرت به ،

فاستخلف الآن اليسع وارجع عن ديار قومك وأنت عندي لمن المقربين .

فأقبل إلياس على اليسع عليهما السلام ، وقال : أنت خليفتي فأوحى الله تعالى إلى اليسع إنك نبي ، وأرسلتك إلى بني إسرائيل ، وقويتك وأيدتك . ثم إن إلياس عليه السلام لما خرج عن قومه فإذا هو بفرس تلهب نوراً فقالت : أنا هدية الله إليك فاستوى على ظهرها ، وجاءه جبريل عليه السلام ، فقال : يا إلياس طرمع الملائكة في الأرض حيث شئت ، فقد كساك الله الريش ، وقطع عنك لذة المطعم والمشرب وجعلك آدمياً سماوياً أرضياً فهو يبقى إلى آخر الدنيا .

سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام :

والخامس والعشرون : سيدنا ونبينا محمد ﷺ عاش ثلاثاً وستين سنة وقد كان أحسن الناس خلقاً ، وأعظمهم حملاً . فكان لا ينتقم لنفسه ولا يغضب إلا لله تعالى ، وكان أشد الناس حياءً ، ولا يجزي بالسيئة ، بل كان يعفو ويصفح ، وكان يخدم أهله ، ويعود المرضى ، ويشهد الجنائز ، وكان زاهداً في الدنيا ، متواضعاً وبالجملة فقد حاز من الفضائل ما لا يحصى .

وقد نزل عليه جبريل عليه السلام أربعة وعشرين ألف مرة ، وهو آخر الرسل المذكورة ، وأفضلهم (صلى الله عليهم أجمعين) .

وقد نظمهم العلامة الشيخ محمد الدمنهوري على حسب ترتيبهم في الإرسال فقال :

وهم آدم إدريس نوح على الولا	إلا أن إيماناً برسلي تحملاً
كذا نجله إسماعيل إسحاق فضلا	وهود وصالح لوط مع إبراهيم أتى

ويعقوب يوسف ثم يتلو شعبيهم
 سليمان أيوب وذو الكفل يونس
 كذا زكريا ثم يحيى غلامه
 وقد تم نظمي جمع رسل مرتباً
 عليهم صلاة الله ثم سلامه
 وهارون مع موسى وداود ذو العلا
 وإلياس أيضاً واليسع ذاك فاعقلا
 وعيسى وطه خاتماً قد تكلا
 لهم حسب إرساله كما قاله الملا
 يدومان ما دام الأراضي وما علا

وإنما خص هؤلاء بوجوب معرفتهم تفصيلاً ، لأنهم صاروا معلومين من الدين بالضرورة ، وتقدم أن المراد بوجوب معرفتهم ، أن يكون بحيث لو سئل عن أحدهم لاعترف ، وصدق بأنه نبي ورسول فمن أنكر نبوة واحد منهم أو رسالته ، كفر والعياذ بالله تعالى .

لكن العامي لا يحكم عليه بالكفر ، إلا إن أنكر بعد تعليقه ، وليس المراد أنه يجب حفظ أسمائهم خلافاً لمن قال بذلك إذ كلامه في غاية الغرابة لما يلزم عليه من عدم إيمان كثير من هذه الأمة لأنهم لا يحفظونها . أفاده الشيخ عبد الكريم .

مطلب : في معرفة الملائكة

ويجب عليه أي على كل مكلف أيضاً معرفة عشرة من الملائكة وهم : جبريل أمين الوحي إلى الأنبياء وميكائيل الموكل بالأمطار ، وإسرافيل الموكل بالصور ، وعزرائيل الموكل بقبض الأرواح من بني آدم وغيرهم ومنكر ونكير الموكلان بسؤال القبر سميّا بذلك لأنها يأتيان الميت بصورة منكرة فإن صفتها كما في الحديث « أنها أسودان أزرقان ، عينها كقدور النحاس » وفي رواية : كالبرق ، وأصواتها كالرعد ، إذا تكلمتا يخرج من أفواههما شبه النار مع كل واحد منهما مطراق من حديد لو ضربت الجبال لذابت ، وهما المؤمن الطائع وغيره على الصحيح ، لكنهما يترفقان بالمؤمن ويقولان له إذا وفق للجواب ، ثم نومة العروس ، وينتهران المنافق والكافر .

وقيل : المؤمن الموفق له مبشر وبشير .

وأما الكافر والمؤمن العاصي فلها منكر ونكير ، وإذا مات جماعة في وقت واحد بأقاليم مختلفة فلا مانع من أن تعظم جثتها ويخاطبان الكل مخاطبة واحدة .

وزهب الحلبي : إلى أن ملائكة السؤال جماعة كثيرة يسمى بعضهم منكرًا وبعضهم نكيرًا فيبعث إلى كل ميت اثنان منهم والله أعلم .

ورضوان خازن الجنة ومالك خازن النار وكاتبوا الحسنات والسيئات ويسمى كل منها رقيباً أي حافظاً عتيداً أي حاضراً لا كما قد يتوهم من أن أحدهما رقيب والآخر عتيد .

واعلم ؛ أن لكل واحد من العباد ملكين . لا يتغيران مادام حياً ، فإذا مات قاما على قبره يسبحان ، ويهللان ، ويكبران ، ويكتبان ثواب ذلك له إلى يوم القيامة إن كان مؤمناً ، ويلعنانه إلى يوم القيامة إن كان كافراً .

وقيل : لكل يوم ملكان ، ولكل ليلة ملكان ، وعليه فتكون الملائكة أربعة يتعاقبون عند صلاة العصر ، وصلاة الصبح ، ويؤرخون ما يكتبون من الأعمال بالأيام ، والجمع ، والأعوام ، والأماكن ، وملك الحسنات من ناحية اليمين ، وملك السيئات من ناحية اليسار .

والأول أمين أو أمير على الثاني ، فإذا فعل العبد حسنة بادر ملك اليمين إلى كتبها ، وإذا فعل سيئة قال ملك اليسار لملك اليمين : أأكتب ؟ فيقول : لا لعله يستغفر أو يتوب ، فإذا مضى ست ساعات فلكية من غير توبة ، قال له : اكتب أراحنا الله منه وهذا دعاء عليه بالموت ليتحوला عن مشاهدة المعصية ، لأنها يتأذيان بذلك .

وهذه الكتابة مما يجب الإيـان بها فيكفر منكرها ، وليست حاجة دعت إليها ، وإنما فائدتها أن العبد إذا علم بها استحي وترك المعصية .

والكتب حقيقي بآلة وقرطاس ومداد يعلمها الله تعالى ، وفي بعض الأحاديث ، « إن لسانه قلمها وريـه مدادها والتفويض أولى » (١) .

واختلف في محلها من الشخص : فقيل ناجزاه أي آخر أضراسه الأيمن والأيسر ، وقيل عاتقاه ، وقيل ذقنه ، وقيل شفتاه ، وقيل عنفقه .

وروي عن مجاهد : أنه إن قعد كان أحدهما عن يمينه ، والآخر عن يساره

(١) أخرج الديلمي عن معاذ بن جبل مرفوعاً : إن الله لطف الملكين الحافظين حتى أجلسهما على الناجذين ، وجعل لسانه قلمها ، وريـه مدادها . الجامع الكبير للسيوطي .

وقال في روح المعاني ٢٦ / ١٧٩ : واختلف في تعيين محل قعودها ، فقيل : هما على الناجذين فقد أخرج أبو نعيم والديلمي عن معاذ بن جبل مرفوعاً الحديث . وقيل : على العاتقين ، وقيل : على طرف الحنك عند العنفقة .

وفي البحر المحيط لأبي حيان : أنهم اختلفوا في ذلك ولا يصح فيه شيء . وأنا أقول : أيضاً - لم يصح عندي أكثر مما أخبر الله تعالى من أنها في عن اليمين وعن الشمال قعيد . وكذا لم يصح خبر قلمها ومدادها . وأقول كما قال اللقاني : بعد أن استظهر أن الكتب حقيقي علم ذلك مفوض إلى الله تعالى .

وأقول : الظاهر أنها في سائر أحوال الإنسان عن يمينه وعن شماله . وأخرج ابن المنذر وغيره عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها أنه قال : إن قعد فأحدهما عن يمينه والآخر عن يساره ، وإن مثى فأحدهما أمامه ، والآخر خلفه ، وإن رقد فأحدهما عند رأسه ، والآخر عند رجله . اهـ .

أقول : ذكر الحافظ السيوطي هذا الخبر في كتابه الدر المنثور إلا أنه قال : أخرج ابن المنذر ، وأبو الشيخ ، من طريق ابن المبارك عن ابن جريج الحديث . قال ابن المبارك : وكل به خمسة أملاك : ملكان بالليل ، وملكان بالنهار ، يمينان ويذهبان ، وملك خامس لا يفارقه ليلاً ولا نهاراً اهـ .

وقال أيضاً : أخرج ابن أبي الدنيا في الصحف عن علي رضي الله تعالى عنه قال : لسان الإنسان قلم الملك ، وريـه مداده . اهـ الدر المنثور ٦ / ١٠٣ .

وإن مشي كان أحدها أمامه ، والآخر وراءه ، وإن رقد كان أحدهما عند رأسه ، والآخر عند رجليه . ويجمع بين هذه الأقاويل بأنها لا يلازمان محلاً واحداً ، والأسلم في أمثال ذلك الوقف .

طلب : في معرفة نبيه عليه الصلاة والسلام

ويجب أيضاً على كل مكلف معرفة نسبه ﷺ أي أسماء أهل نسبه أي قرابته وهم أصوله من جهة أبيه ومن جهة أمه والمراد بمعرفة ذلك كما أفاده العلامة الملوحي التصديق به بحيث لو سئل عن شيء منه لا اعترف به فلا يجب أن يحفظهم عن ظهر قلب ، وإذا أردت بيان ذلك ف أقول لك أما نسبه ﷺ من جهة أبيه فهو سيدنا محمد هذا هو أشهر أسمائه ذكراً وأعظمها فخراً ولمزيد عظمتة خصت به كلمة التوحيد .

وورد أن آدم عليه السلام رآه مكتوباً على قوائم العرش ، وأوراق أشجار الجنة ، وبين أعين الملائكة ، وعلى نحور الحور العين (١) .

وعن كعب الأحبار رضي الله تعالى عنه : أن إبراهيم عليه السلام رأى حجراً مكتوباً عليه أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدون ، محمد رسولي طوبى لمن آمن به واتبعه (٢) .

(١) رمز له السيوطي بالضعف بعدما ذكر رواية طويلة .

(٢) أخرجه ابن عساكر من طريق الحسن عن سليمان قال : قال عمر بن الخطاب لكعب الأحبار ، أخبرنا عن فضائل رسول الله ﷺ قبل مولده ، قال : نعم يا أمير المؤمنين ، قرأت فيما قرأت أن إبراهيم الخليل وجد حجراً مكتوباً عليه أربعة أسطر :
الأول : أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدوني .

والثاني : إني أنا الله لا إله إلا أنا محمد رسولي طوبى لمن به آمن واتبعه .

والثالث : إني أنا الله لا إله إلا أنا من اعتصم بي نجا .

والرابع : إني أنا الله لا إله إلا أنا الحرم لي ، والكعبة بيتي ، من دخل بيتي آمن عذابي . اهـ

من الخصائص الكبرى للسيوطي ١ / ٩٠ ط الجديدة .

قال العلامة الفاسي : لم يسم أحد قبله بهذا الاسم إلا عند قرب زمنه ،
وتبشير أهل الكتاب بذلك سمى قوم أولادهم به ، رجاء النبوة لهم والله أعلم
حيث يجعل رسالته ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

وذكر العلماء أن أسماء عليها السلام كثيرة ، حتى إن بعضهم أوصلها إلى أربعة
آلاف ، وكلها مشتقة من صفات قامت به توجب له المدح والكمال .

نسب أبيه عليه الصلاة والسلام :

ابن عبد الله كان أحسن رجل في قريش ، وهو أحد الذبيحين ، والثاني
إسماعيل أو إسحاق عليهما السلام .

وحاصل قصته : أن أباه عبد المطلب ، نذر لئن جاء له عشرة أولاد ،
وصاروا له أعواناً ليدجن أحدهم . فلما تكاملوا عشرًا نام ليلة عند الكعبة
المشرفة ، وكان قد نسي النذر ، فرأى قائلاً يقول له : يا عبد المطلب أوف
بنذرك ، فاستيقظ فزعاً مرعوباً وأمر بذبح كبش وأطعمه للفقراء والمساكين ،
ثم نام فرأى من يقول له : قرب ما هو أكبر من ذلك ، فقرب ثوراً . فرأى
من يقول له : قرب ما هو أكبر من ذلك ، فقرب جلاً ثم نام فنودي : أن
قرب ما هو أكبر فقال : وما هو ؟ فقيل : أحد أولادك الذي نذرت ، فاغتم
غماً شديداً ، ثم جمع أولاده ، وأخبرهم بنذره ودعاهم إلى الوفاء به .

فقالوا : نطيعك فأبي واحد أردت ذبحه منا نعاونك عليه ، فاقترع بينهم ،
فخرجت القرعة على السيد عبد الله ، وكان أحب أولاده إليه ، فقبض على
يده وأخذ الشفرة أي السكين يريد ذبحه ، فقامت إليه قريش . وقالوا : ما

ثم قال : وأخرج الحديث بطوله وبعد زيادة ذكرها كل من الطبراني وابن جرير
والبيهقي ، وهو عند الطبراني عن أبي هريرة .

تريد أن تصنع ؟ فقال : أوف بنذري ، فمنعوه من ذلك وقالوا : إن فعلت هذا صار سنة في الناس ثم قالوا : انطلق إلى فلانة الكاهنة فلعلها تأمر بك بأمر يكون فيه فرج ، فانطلق حتى أتاهها بخير ، فقص عليها القصة فقالت : كم الدية عندكم ؟ قال : عشرة من الإبل ، فقالت : ارجع إلى بلدك ثم اقرع بينه وبين عشرة من الإبل ، فإن خرجت عليه فزد الإبل عشرة أخرى واقرع ، وهكذا إلى أن ترضي ربك ، فرجع وفعل ما قالت له : فخرجت القرعة على السيد عبد الله فجعل يزيد في الإبل حتى بلغت مائة فخرجت عليها ، فقال الحاضرون : قد رضي ربك يا عبد المطلب ، فقال لا أرضى حتى تخرج عليها فخرجت عليها فنحرت وهذا هو سبب تسميته ذبيحاً .

ولما تم لزوجه السيدة آمنة من حملها بالمصطفى ﷺ شهران خرج في تجارة إلى الشام ، ثم رجع فمر بالمدينة وهو مريض ، فأقام عند أخواله بني عدي بن النجار ، فتوفي بها ودفن بدار النابغة وقيل : بالأبواء وله من العمر خمس وعشرون سنة وقيل ثمانية عشر وقيل ثلاثون .

ابن عبد المطلب واسمه عامر . وقيل شيبه الحمد ، سمي به لأنه ولد وفي رأسه شعرة بيضاء ، أو تفاؤلاً بأنه يبلغ سن الشيب .

وأضيف للحمد ، رجاء حمد الناس له ، وقد حصل فكان مفزع قريش في النوائب ، وملجأهم في الشدائد ، وشريفهم وسيدهم ، وحرم الخمر على نفسه . وكان يُرفع من مائدته للطير ، والوحوش في رؤوس الجبال ، وكان إذا جاء رمضان أطعم المساكين ، وكان يأمر أولاده بترك البغي والظلم ويقول : لن يخرج من الدنيا ظلمون حتى ينتقم منه ، وكان مجاب الدعوة ومن علماء قريش وحكمائها .

وإنما قيل له عبد المطلب ، لأن أباه هاشماً قال لأخيه المطلب ، وهو بمكة

محتضراً : أدرك عبدك يثرب فأدركه وأخذه من أمه وقال له ذلك استعطافاً .
وقيل : سبب تلقيبه بذلك ، أن عمه المطلب دخل به إلى مكة بثياب رثة
فكان إذا سئل عنه يقول : هذا عبدي حياءً من أن يقول إنه ابن أخي ، ثم لما
أحسن حاله أظهر أنه ابن أخيه ، مات بمكة وله من العمر مائة وأربعون
سنة .

ابن هاشم واسمه عمرو ، ولقب بهاشم لأنه كان يهشم الثريد لقومه في
الجدب .

قال بعضهم : لم تزل مائدته منصوبة لا ترفع في السراء والضراء ، وكان
نور المصطفى ﷺ يتوقد شعاعه في وجهه ، وكان لا يراه حبرٌ إلا قبّل يده ،
ورحلت إليه قبائل العرب ، ووفود الأخبار ، يعرضون عليه بناتهم ليتزوجها .
مات بغزة ^(١) وعمره عشرون أو خمس وعشرون سنة .

ابن عبد مناف واسمه المغيرة سمي به تفاؤلاً بأنه يغير على الأعداء ،
ساد في حياة أبيه ، وكان مطاعاً في قریش ، وكان يقال له قمر البطحاء ؛
لحسنه وجماله ويقال له أيضاً الفياض ، لكثرة جوده ، ولقب بعبد مناف ؛
لأن أمه جعلته وهو صغير خادماً لصم اسمه مناة بقوقية ف قيل له عبد مناة
فرأى أبوه دلائل الشرف لائحة عليه فغيره بمناف بالفاء من ناف إذا ارتفع .

وكون أمه جعلته خادماً للصم لا يستلزم نقصاً لها ، لاحتمال أن تكون
استحفظته عليه لنفسه وماليته بلا عبادة لا اعتقاد ألوهية ، على أنها كانت في
زمن الفترة . أفاده العلامة الحلواني في مواكبه .

(١) غزة : بلدة في أقصى الشام من ناحية مصر ، بينها وبين عسقلان فرسخان أو أقل في غربيها من
عمل فلسطين . اهـ مراد الاطلاع .

ومات عبد مناف بغزة وهو الجد الثالث للنبي ﷺ والرابع لسيدنا عثمان ،
والتاسع لإمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنها .

ابن قُصي بضم ففتح واسمه زيد ، أو يزيد ، وإنما اشتهر بقصي لأنه
قصي أي بُعد عن عشيرته إلى بلاد قضاة حين احتملته أمه فاطمة إليهم ، وكان
يدعى مجباً لأنه جمع قبائل قريش بعد تفرقها . وقيل : لأنه كان يجمع قومه
يوم العروبة أي الجمعة فيعظهم ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم أنه سيبعث فيه
نبي .

ولما دنا موته جمع أولاده وقال لهم : اجتنبوا الحرة فإنها تُصلح الأبدان
وتفسد الأذهان .

ومما يؤثر عنه : من أكرم لئياً شاركه في لؤمه ، ومن استحسن قبيحاً
تركه إلى قبحه ، ومن لم تصلحه الكرامة أصلحه الهوان ، ومن طلب فوق قدره
استحق الحرمان ، والحسود العدو الخفي .

ابن كِلاب بكسر الكاف وتخفيف اللام ، واسمه حكيم وقيل عروة وقيل
غير ذلك . ولقب بكلاب لمحبه الاصطياد بها ، وقيل لمكالبته أي مضايقته
الأعداء في الحرب ، وهو أبو زهرة جد السيدة آمنة أمه ﷺ كما يأتي وبه كان
يكنى .

ابن مِرَّة بضم الميم وفتح الراء المشددة سمي بذلك تفاؤلاً بأنه يصير مراً
على الأعداء بسبب غلبته عليهم وقهره لهم .

ويجتمع الصديق والإمام مالك رضي الله تعالى عنهما مع النبي ﷺ في هذا
الجد .

ابن كعب بفتح فسكون سمي بذلك تفاؤلاً بأنه يعلو ويرتفع لأن كل

شيء علا وارتفع يقال له كعب . وكان يعظ قومه ويذكرهم ببعثه ﷺ ، ويعلمهم بأنه من ولده ، ويأمرهم باتباعه والإيمان به ، ولعله علم ذلك من الكتب القديمة وكان بينه وبين مبعث النبي ﷺ خمسمائة وستون سنة ، ومن نسله الفاروق رضي الله تعالى عنه ، فهو يجتمع مع المصطفى ﷺ فيه .

ابن نُؤَيِّ تصغير لأي كفلس وهو البطء والأناة ، سمي به لأنه كان عنده تأن في الأمور وهو بضم اللام وفتح الهمزة وقد تبدل واواً .

ابن غالب بالعين المعجمة وكسر اللام سمي بذلك تفاقولاً لأنه سيصير غالباً على أعدائه .

ابن فيهر بكسر فسكون وهو في الأصل اسم للحجر الطويل ، أو الذي يملأ الكف ، سمي به لطوله أو صلابته ، وكان يسمى قريشاً لأنه كان يقرش أي يفتش عن حاجة محتاج فيسدها بماله ، وإليه تنسب القبيلة ، فمن كان فوقه كناني لا قرشي على الأصح . لكن الشافعي والأكثر على أن أصل قريش النضر .

وتظهر ثمة الخلاف في الوقف على القرشي والوصية له وغير ذلك .

ابن مالك سمي به تفاقولاً بأنه يملك وكان كذلك فإنه صار ملك العرب .

ابن النضر بفتح النون وسكون الضاد المعجمة واسمه قيس ، ولقب بالنضر لنضارة وجهه أي جماله وحسنه ، وهو أصل قريش عند الشافعي والأكثرين كما تقدم .

ابن كِنانة بكسر الكاف وهي في الأصل وعاء السهام سمي بها ، لأنه كان في كن بين قومه ، أو لأنه كان يُكن أسرارهم ، أي يحفظها ويسترها ،

وكان شيخاً حسناً عظيم القدر ، ترحل إليه العرب لعلمه وفضله .

وكان يقول : قد آن خروج نبي من مكة يدعى أحمد ، يدعو إلى الله تعالى وإلى البر ، والإحسان ، ومكارم الأخلاق ، فاتبعوه تزدادوا شرفاً إلى شرفكم ، وعزاً إلى عزكم ، ولا تتعدوا ما جاء به فإنه الحق .

وكان لشدة كرمه يأنف أن يأكل وحده ، فإذا لم يجد أحداً نصب صخرة بين يديه وكلما أكل لقمة رمى إليها لقمة .

ابن خزيمة تصغير خَزَمَة بفتحات وهي المرة من الخزم وهو شد الشيء وإصلاحه ، سمي بذلك تفاقلاً بأنه يكون مصلحاً للأمر ، مات على ملة سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام .

ابن مُدْرِكَة بضم فسكون فكسر ففتح ، واسمه عمر ، وعلى الصحيح كما قاله العلامة الحلواني ، وقيل له مدركة لأنه أدرك إبل أبيه حين نفرت من أرنب ، أو لأنه أدرك كل عز وفخر كان في آبائه ، وكان نور المصطفى ﷺ ظاهراً فيه ظهوراً بيناً .

ابن إلياس بهمة قطع مكسورة وقد تفتح ، وقيل بهمة وصل مفتوحة واسمه حسين أو حبيب كما قاله العلامة القباني ، وكنيته أبو عمر ، وقيل له إلياس لأنه ولد بعد أن كبر أبوه ويئس من الأولاد ، وكان ذا جمالٍ بارع .

وهو أول من أهدى البدن إلى الحرم ، وقد عظم أمره عند العرب حتى أنهم كانوا يدعونه بكبير قومه ، وسيد عشيرته ، وكانوا لا يقضون أمراً إلا بحضرة .

مات بداء السل وهو أول من مات به .

ابن مُضَر بضم ففتح واسمه عمرو وكنيته أبو العباس .

وقيل له مضر لبياضه ، أو لأنه كان يحب شرب اللبن الماضر أي الحامض

وقيل : لأنه كان يضر القلوب ، أي يميلها إليه بحسنه وجماله فكان لا يراه أحد إلا أحبه وأخذ لبه .

وكان أحسن الناس صوتاً ، وكان له فراسة وكلمات حكيمة منها : من يزرع شراً يحصد ندامة ، وخير الخير أعجله ، فاحملوا أنفسكم على مكروهاها ، واصرفوها عن هواها فيما أفسدها . وقبره معروف بالروحاء على ليلتين من المدينة .

ابن نِزار بنون مكسورة فزاي مفتوحة ، واسمه خلدان قيل : إنه لما ولد ونظر أبوه إلى نور المصطفى ﷺ بين عينيه فرح فرحاً شديداً ونحر وأطعم وقال : إن هذا كله نزر أي قليل لحق هذا المولود ، فلهذا قيل له نزار ، وقال بعضهم إنه كان نحيفاً فقال له ملك الفرس ، مالك يا نزار أي يانحيف ؟ بلغتهم فغلب عليه ذلك ، وهو أول من كتب الكتاب العربي على الصحيح ، ويحكى أن قبره بذات الجيش قرب المدينة .

ويجتمع الإمام أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه مع النبي ﷺ في هذا الجد .

ابن مَعْدٍ بفتح الميم والعين المهملة وتشديد الدال المهملة ، سمي بذلك لأنه كان معداً للحروب والغارات على بني إسرائيل ، ولا يحارب أحداً إلا رجع بالنصر والظفر ، وكنيته أبو قضاة وقيل أبو نزار .

ولما سلط بختنصر على العرب أمر الله تعالى أرمياء عليه السلام أن يحمله ويستنقذه من الهلكة وقال له : إني سأخرج من صلبه نبياً كريماً أختم به الرسل فخرج به إلى الشام ، وبعد أن سكنت الفتنة بموت بختنصر عاد إلى مكة المشرفة .

ابن عدنان بوزن فعلان وهو مأخوذ من العدن بمعنى الإقامة ، سمي به تفاقلاً

بأنه يقيم ويعيش ويسلم من أعين الجن والإنس التي يموت بها كثير ، وقد كانت أعينهم ناظرةً إليه وأرادوا قتله ، وقالوا : لئن تركنا هذا الغلام حتى يبلغ مبلغ الرجال ليخرجن من ظهره من يسود الناس ؛ فوكل الله تعالى به من يحفظه . والصحيح أنه كان في زمن سيدنا موسى ، وقيل في زمن سيدنا عيسى صلوات الله تعالى وسلامه على نبينا وعليهما ، وإلى هذا الجدل انتهى النسب الشريف ، الذي انعقد عليه الإجماع وليس فيما بعده إلى آدم عليه السلام ، طريق صحيح فيما ينقل . فلا تجب معرفة ما بعد هذا الجدل بلا خلاف ، بل كرهها الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وقال بعضهم : تحرم ، لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها : كان النبي ﷺ إذا انتهت في النسب إلى عدنان أمسك ثم يقول كذب النسابون ، أي بعده .

وقد اعتنى الناس بنظم هذا النسب المطهر وأحسن ما في ذلك قول بعضهم :

محمد عبد الله مطلب هاشم	مناف قصي مع كلاب فمرة
فكعب لؤي غالب فهو مالك	كذا النضر نجل كنانة بن خزيمة
فدركة إلياس مع مضر كذا	نزار معد ثم عدنان أثبت

نسب أمه عليه الصلاة والسلام :

وأما نسبه ﷺ من جهة أمه فهو سيدنا محمد بن أمية كانت أشرف امرأة في قريش نسباً ، وموضعاً أي من جهة الأم ، وكانت في حجر عمها وهيب وهو المزوج لها .

قيل : إنه لم تبق امرأة في قريش ، إلا مرضت ليلة دخول السيد عبد الله بها وبعضهم تركن الزواج أسفاً وغماً على ما فاتهن من السيد عبد الله .

وكانت السيدة آمنة تقول في حقه ﷺ إن لابني هذا شأنًا عظيمًا . ماتت وهي بنت نحو عشرين سنة ، وعمره ﷺ أربع سنين ، وقيل أكثر ، ودفنت بالأبواء واد بين مكة والمدينة ، ثم نقلت إلى مكة ، ودفنت بالحجون جبل بعلاتها .

بنت وهب بفتح فسكون .

ابن عبد مناف وهو غير المتقدم في الآباء .

ابن زهرة بضم الزاي وسكون الماء واسمه المغيرة .

ابن كلاب جده ﷺ الخامس من جهة أبيه فتجتمع أمه معه ﷺ في جده كلاب ، وتجتمع معه أيضاً في جده قصي من جهة أمها وجدتها ، لأن أمها برة بنت عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار بن قصي وجدتها أم حبيب ، بنت أسد بن عبد العزى ، بن قصي .

فهو صلى الله عليه وسلم نسيب الطرفين وسلالة الطيبين الطاهرين ونتيجة الكرام الموحدين قال تعالى ﴿ وَتَقَلِّبُكَ فِي السَّاجِدِينَ ﴾ (١) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لم يزل الله ينقلني من الأصلاب الطيبة إلى الأرحام الطاهرة مصفى مهذباً لا تتشعب شعبتان إلا كنت في خيرهما » (٢) .

وقال أيضاً عليه الصلاة والسلام : « خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح من لدن آدم إلى أن ولدني أبي وأمي » (٣) ولله در القائل :

حفظ الإله كرامة لمحمد آباءه الأجداد صوناً لاسمه

(١) سورة الشعراء آية : ٢١٩ .

(٢) رواه ابن عدي في الكامل والطبراني في الأوسط عن عائشة .

(٣) هذا الحديث ذكره الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ج ٢ ص ٢٥٨ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

تركوا السفاح فلم يصبهم عارُه من آدم وإلى أبيه وأمه
تمة : نظم بعضهم أجداده ﷺ من الجهتين فقال :

عشرون جداً من جدود المصطفى يجب علينا حفظهم بلا خفا
خذهم على الترتيب عبد المطلب فهاشم عبد مناف افهم تصب
قصي مع كلاب ثم مرة كعب لؤي غالب ذو مرة
فهر يليه مالك والنضر كنانة خزيمه مشتهر
ومدركة إلياس منهم مع مضر نزار مع معد جاني الخبر
وضف لهم عدنان يا فصيح لكي يتم النسب الصحيح
من جهة الآبا وأيضاً نسبه من جهة الأم تجب معرفته
أم النبي صاحب المفاخر آمنة بنت لوهب الطاهر
ابن لعبد منافٍ عالي القدر ابن لزهرة مع كلاب فادر
فأم طه مع أبيه تجتمع في جده كلاب يا هذا استمع
هذا أي ما تقدم ذكره من العقائد والرسل والملائكة والنسب الشريف
هو ما أي الذي يجب معرفته على المكلف تفصيلاً أي على وجه التفصيل وأما ما
أي الذي يجب عليه إجمالاً أي على وجه الإجمال فهو أن يعتقد أن الله سبحانه
وتعالى متّصف بكل كمال ومنزه عن كل نقص ومحال وأن يعتقد أن له سبحانه
وتعالى ملائكة كثيرة لا ينحصرون أي فلا يعلم عددهم إلا الله تعالى كما قال عز
وجل ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ (١) منهم من يسكن السموات ومنهم
من يسكن الأرض ، ومنهم حملة العرش وهم في الدنيا أربعة . فإذا كان يوم
القيامة يؤيدهم الله تعالى بأربعة أخرى فتكون الجملة ثمانية كما قال تعالى :
﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾ (٢) .

(١) سورة المدثر آية : ٣١ .

(٢) سورة الحاقة آية : ١٧ .

ومن الملائكة أعوان سيدنا عزرائيل عليه السلام ، وهم بعدد من يموت - والله أعلم - ومنهم الكروبيون بفتح الكاف ، وهم صافون بالعرش طائفون به ، لقبوا بذلك لأنهم متصدون للدعاء ، برفع الكرب عن الأمة .

ومنهم الحفظة الموكلون بحفظ العباد قال تعالى : ﴿ لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ^(١) وهم لا يفارقون العبد ، بل يلزمونه أبداً بخلاف الكتبة فإنهم يفارقونه عند ثلاث حالات : عند قضاء الحاجة بولاً أو غائطاً ، وعند الجماع ، وعند الغسل .

ولا يمنع ذلك من كتب ما يصدر منه في هذه الأحوال لأن الله تعالى يجعل لهم علامة على ذلك ، وفي غير هذه الأحوال لا يفارقونه ، ولو كان بيته فيه جرس أو كلب أو صورة وأما حديث « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جرس » ^(٢) ونحوها فالمراد ملائكة الرحمة . وقد ورد أن عثمان رضي الله تعالى عنه سأل النبي ﷺ عن عدد الملائكة الموكلين بالآدمي فقال : « لكل آدمي عشرة بالليل وعشرة بالنهار واحد عن يمينه وآخر عن شماله واثنان بين يديه ومن خلفه واثنان على جبينه وآخر قابض على ناصيته فإن تواضع رفعه وإن تكبر وضعه واثنان على شفتيه ليس يحفظان عليه إلا الصلاة على النبي ﷺ والعاشر يحرسه من الحية أن تدخل فاه » .

وقيل : إن كل آدمي ، يوكل به من حين وقوعه نطفة في الرحم إلى موته أربعائة ملك ، وحفظهم للعبد إنما هو من المعلق ، وأما المبرم فلا بد من نفاذه فيتنحون عنه حتى ينفذ .

(١) سورة الرعد آية : ١١ .

(٢) رواه الإمام مسلم عن أبي هريرة بلفظ « لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب ولا جرس » .

حد الملائكة :

واعلم أن الملائكة ، أجسام لطيفة نورانية أي مخلوقة من النور ليسوا بذكور ولا إناث ، فمن وصفهم بذكورة فسق ، ومن وصفهم بأنوثة كفر ، وهم قادرون على التشكل بأشكال مختلفة لا يأكلون ولا يشربون ، وإنما قوتهم التسبيح والتجيد وشأنهم الطاعة ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ (١) لوجوب العصمة لهم وقولهم ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ ﴾ (٢) ليس غيبة ، ولا اعتراضاً على الله تعالى بل مجرد استفهام ، وما نقل في قصة هاروت وماروت مما يذكره المؤرخون لم يصح فيه شيء من الأخبار بل هو من افتراء اليهود وكذبهم .

وقيل إنها كانا رجلين صالحين وسميا ملكين تشبيهاً لهما بالملكين ، وأن يعتقد أن له تعالى أيضاً رسلاً وأنبياء كثيرة لا يعلم عددهم إلا الله تعالى فقد قال عز وجل لنبيه ﷺ : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ (٣) .

وأما ما قيل من أن الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً أو خمسة وعشرون ألفاً أو ألف ومائتا ألف أو أربعمائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً ، وأن الرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر ، أو أربعمائة عشرة أو خمسة عشر ، فتكلم فيه . ومن ثم قال بعضهم : الأسلم الإمساك عن حصرها في عدد لأنه ربما أدى إلى إثبات النبوة أو الرسالة إلى من ليس كذلك في الواقع أو إلى نفي ذلك عن من هو كذلك في الواقع .

(١) سورة التحريم آية : ٦ .

(٢) سورة البقرة آية : ٣٠ .

(٣) سورة غافر آية : ٧٨ .

ويجب الاعتقاد بكون جميع الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام متصفين بما يليق بهم من الكمالات ومنزهين عن النقيصات .

واعلم أن الأنبياء لا يكونون إلا ذكوراً أحراراً من بني آدم ، والرسل من الأنبياء والفرق بينهما كما قال بعضهم : إن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لم يؤمروا بتبليغ ما أوحى إليهم بخلاف الرسل صلوات الله وسلامه عليهم .

فضل الأنبياء على الترتيب :

ويجب أي على المكلف اعتقاد أنه ﷺ أفضل الخلف على الإطلاق ويليه سيدنا إبراهيم ، ثم سيدنا موسى ، ثم سيدنا عيسى ، ثم سيدنا نوح ، وهؤلاء هم أولو العزم أي أصحاب القوة والصبر على الشدائد . وقد نظموا في بيت وهو :

محمد إبراهيم موسى كليمه فعيسى فنوح هم أولو العزم فاعلم

ويليهم بقية الرسل ، ثم الأنبياء غير الرسل ، وهم متفاضلون فيما بينهم عند الله تعالى ، ثم جبريل ، ثم ميكائيل ، ثم إسرئيل ، ثم عزرائيل ، ثم بقية رؤساء الملائكة : كرضوان ومالك وحملة العرش والكرويين ثم صلحاء هذه الأمة ، كالصحابه والتابعين والشهداء ثم عوام الملائكة ، وهم غير رؤسائهم . أفاد ذلك العلامة السحبي في شرحه على الأربعين .

واعلم أن أفضل صلحاء هذه الأمة أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي ثم الستة الباقيون من العشرة المبشرون بالجنة وهم : طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وأبو عبيدة عامر بن الجراح ، ولم يرد نص بتفاوتهم في الأفضلية ، ويليهم أهل غزوة بدر ، ثم أهل غزوة أحد ، ثم أهل بيعة الرضوان ، ثم بقية الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

قال بعضهم : والظاهر أن هذا التفضيل بالنسبة لغير أولاده ﷺ وإلا فهم الأفضل على الإطلاق ، ولذا قال العلقمي : سيدتنا فاطمة وأخوها إبراهيم أفضل من الصحابة على الإطلاق . وكان مالك رحمه الله تعالى يقول : لا أفضل على بضعة رسول الله ﷺ أحداً .

قال العلامة الفضالي : وهذا هو الذي يجب اعتقاده ونلقى الله تعالى عليه . والبضعة مثلثة الباء القطعة من اللحم فتشمل جميع أولاده ﷺ . هذا ثم بعد الصحابة في الفضل التابعون ثم أتباع التابعين والناس بعد ذلك سواء .

وذهب جماعة إلى أن كل قرن أفضل من الذي بعده إلى يوم القيامة لحديث : « ما من يوم إلا والذي بعده شر منه ، وإنما يسرع بخياركم » وفي رواية : « لا يأتي عليكم عام ولا يوم إلا والذي بعده شر منه » لكن ورد « مثل هذه الأمة مثل المطر لا يدري أوله خير أو آخره » .

ويجب اعتقاد أنه ﷺ ولد بمكة المشرفة بسوق الليل في محل مولده المشهور هناك ، وكان مولده ﷺ قبيل فجر يوم الاثنين ثاني عشر شهر ربيع الأول .

مطلب : في ذكر رضاعه عليه الصلاة والسلام

وولد صلى الله عليه وسلم نظيفاً ظريفاً مدهوناً ، مقطوع السر مخنوناً ، واضعاً إحدى يديه على عينيه ، والأخرى على سواتيه ، ثم اعتمد على يديه وركبتيه ، وهو شاخص إلى السماء بعينيه ، ثم قبض قبضة من تراب إشارة إلى أنه يملك الأرض كلها ، وأرضعه ﷺ عشر نسوة وهن أمه ﷺ أرضعته ثلاثة أيام وقيل سبعة وقيل تسعة .

ثم ثوية مولاة أبي لهب ، ثم حليلة السعدية ، ثم امرأة سعدية أخرى كانت ترضع عمه حمزة .

ثم ثلاث نسوة أبكار من بني سليم ، كل واحدة منهن تسمى عاتكة ، وارتضاعهن له أمر اتفاقي ؛ لأنه مرَّ به عليهن فأخرجن ثديهن فوضعه في فيه فدر فيه اللبن ، فرضع منهن ولذا كان يقول : أنا ابن العواتك من سليم .

ثم أم فروة المسماة بفاطمة ، ثم أم أيمن المسماة ببركة الحبشية ، ثم خولة بنت المنذر ، على قولٍ سقيم ، ولم ترضعه امرأة إلا رزقت الإسلام ببركته عليه الصلاة والسلام .

وكانت حلية رضي الله تعالى عنها أكثرهن ملازمةً له ، وأشهدهن خصوصيةً به ﷺ .

حليمة السعدية :

وخلاصة قصتها أنها خرجت في عشرة نسوة من بني سعد ، يلتمسن الرضعا فلما قدمت مكة أعرضوا عنها ، ولم يقبلوها لفقرها ، فاستقبلها عبد المطلب جده ﷺ وسألها عن حالها فأخبرته بقبيلتها واسمها فقال : بخ بخ سعد وحلم فيهما خير الدهر ، وعز الأبد ، ثم أخذها وأدخلها على آمنة ، فحيتها وأدخلتها البيت الذي قد رقد فيه المصطفى ﷺ فرأته نائماً على قفاه وهو مدرج في ثوب من الصوف الأبيض ، يفوح منه المسبك الأذفر ، وتحتة حريرة خضراء فهابت أن توقظه لحسنه وجماله فدنت منه ووضعت يدها على صدره فتبسم لها وفتح عينيه ، فظهر منها نور دخل خلال السماء ، فقبلته بين عينيه وأعطته ثديها الأيمن ، فقبله وأقبل عليه اللبن بما شاء ، وحولته إلى الأيسر فأبى أن يقبله لأن الله تعالى ألهمه العدل وأعلمه أن له شريكاً هو ابنها ، فترك له ثديها الأيسر ، ثم لما أروته أروت أخاه ، وأخذته ﷺ فجاءت به رحلها فقام زوجها فوجد ناقتهم حافلاً - أي ممتلئاً - بضرعها - بعد أن كانت في شدة الهزال ، وعدم اللبن فحلبها وشربوا حتى شبعوا وبأثوا بخير تلك الليلة .

فلما أصبحت ودّعتُ أُمّه وركبت أتانها ، وأخذته ﷺ بين يديها ، فوجدت الأتان سجدت نحو الكعبة ثلاث مرات ، ورفعت رأسها إلى السماء كأنها تشكر مَنْ جبرها ، وأزال عنها الكدر ، ثم سارت حتى سبقت الركب بعد أن كانت لا تقدر أن تنهض ، فأنكرها من كن معها من النساء ، وصرن يتعجن منها ويقلن : إن لها شأنًا عظيمًا ، فسمعنها تقول : إن لي شأنًا ثم شأنًا ، بعثني الله بعد موتي ، وردّ عليّ سمني بعد هزلي ، ويحكّنّ يانساء بني سعد ، إنكن لفي غفلة ، وهل تدرين من على ظهري ؟ عليه خيار النبيين ، وخير الأولين والآخرين ، وحبیب رب العالمین .

فلما وصلت به إلى منازل بني سعد ، وجدت من برکته ﷺ في نفسها وأهلها ومالها ما صارت به محسودة .

فكانت غنمها ترجع مملوءة لبنًا ، وغنم غيرها ما بها قطرة ، مع أن محل مرعى الكل واحد ، فله درها من بركة كثرت بها مواشي حلية وغت وارتفع قدرها به وسمت .

وكان صلى الله عليه وسلم يناغي القمر - أي يحادثه - وهو في المهد ويشير إليه بأصبعه ، فحيث أشار إليه مال ، ولما سئل صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال : إني كنت أحدثه ويحدثني ويلهيني عن البكاء (١) .

ولم يزل ﷺ عند حلية حتى تمّ له سنتان ، ففطمته وردته إلى أمه كما هي عادة المرضعات ، ولم تزل تتلطف بها ، وتطلب منها بقاءه عندها سنة أخرى ، حتى أخذته منها ، ورجعت به وهي مسرورة ، وكانت الغامة تظله

(١) روي عن العباس بن عبد المطلب قال : قلت يا رسول الله : دعاني إلى الدخول في دينك أمانة لنبوتك رأيتك في المهد تنأغي القمر وتشير إليه بأصبعك ، فحيث أشرت إليه مال : قال : كنت أحدثه ويحدثني ويلهيني عن البكاء ، وأسمع وجبته حين يسجد تحت العرش ثم قال : تفرد به الليث وهو مجهول . اهـ البداية والنهاية .

بعد رجوعه معها في مسيره ومقامه ، فكث عندها شهرين ، وبينما هو مع أخيه في الرضاع يوماً خلف البيت إذ جاءه جبريل وميكائيل عليهما السلام ، في صفة رجلين عليهما ثياب بيض ، فأضجعا ، وشقاً صدره بالطف كيفية ، ثم أخرجا قلبه الشريف ، فشقا وأخرجا منه علقة سوداء ، وغسلاه بثلج في طست من ذهب ، ثم ملأه حكمة وإيماناً ، وأعاداه كما كان ، وكان أخوه قد ذهب فأخبر أبويه فجاءه ، فاحتلاه وسألاه عن حاله ، فأخبرها بما جرى ، فخافا عليه فرجعا به إلى أمه فسألتهما عن سبب ذلك ، فكتما عنها أمره ، ثم لم تزل بهما حتى أخبراها خبره ، فقالت : أفتخوفتا عليه الشيطان ؟ كلا والله ما للشيطان عليه سبيل ، ثم قالت : دعاه وألحقا بشأنكما فانصرفا بسلام .

ولما بلغ صلى الله عليه وسلم أربع سنين ، وقيل أكثر ماتت أمه وهي راجعة به من زيارة أخوال جده عبد المطلب بالمدينة .

واحتضنته صلى الله عليه وسلم بعدها مولاة أبيه أم أيمن بركة الحبشية ، وكان يقول لها صلى الله عليه وسلم : « أنت أُمِّي بعد أُمِّي » .

ولما بلغ صلى الله عليه وسلم ثمان سنين ، وقيل أكثر ، وقيل أقل ، مات جده عبد المطلب ، فكفله عمه أبو طالب بوصية من جده المذكور .

وقيل : إنه صلى الله عليه وسلم اختاره لما كان يرى منه من الشفقة عليه والإكرام .

خروجه صلى الله عليه وسلم مع عمه أبي طالب إلى الشام

ولما بلغ صلى الله عليه وسلم اثنتي عشرة سنة ، خرج مع عمه أبي طالب إلى الشام ، وسبب ذلك أن عمه لما تهيأ للسفر ، تعلق به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقاً له عمه ، وقال : والله لأخرجن به معي ، ولا يفارقني ولا أفارقه أبداً ، فخرج معه حتى بلغوا بصرى ، فعرفه بحيرا الراهب ، فأخذ بيده وقال : هذا سيد المرسلين هذا سيد العالمين هذا يبعثه الله رحمة للعالمين .

ف قيل له : من أين علمت ذلك ؟ فقال : إنكم حين أقبلتم من العقبة لم يبق شجر ولا حجر ، إلا خرّ ساجداً ، ولا يسجدان إلا لنبي ، وأنا نجد صفته في كتبنا ، وبين كتفيه خاتم النبوة ، وأقسم على عمه أن يرده إلى مكة خوفاً عليه من اليهود ، لأنهم علموا أنه خارج في هذا الشهر ، فتفرقوا في الطرق لطلبه ، فرجع به عمه من بصرى .

ولما بلغ ﷺ عشرين سنة عاد إلى الشام في تجارة ومعه أبو بكر رضي الله تعالى عنه فسأل بحيرا عنه فأقسم له أنه نبي .

ولما بلغ ﷺ خمساً وعشرين سنة ، رجع إلى الشام أيضاً في تجارة لحديجة رضي الله تعالى عنها ، ومعه عبدها ميسرة يخدمه ، ويقوم بشأنه فلما وصلوا إلى سوق بصرى نزل ﷺ تحت شجرة عند صومعة نسطورا الراهب فتحول ظلها إليه ، وستره من حر الشمس فقال نسطورا : والله ما نزل تحت هذه الشجرة إلا نبي ثم قال لميسرة : أفي عينيه حمرة ؟ فقال : نعم فقال : هو هو ، وهو آخر الأنبياء ثم دنا منه وقبّل رأسه وقدميه ، وقال آمنت بك وأنا أشهد أنك رسول الله النبي الأمي ، الذي بشر بك عيسى ، فإنه قال : لا ينزل بعدي تحت هذه الشجرة ، إلا النبي الأمي الهاشمي العربي المكي صاحب الحوض والشفاعة ولواء الحمد .

وقال لميسرة : لا تفارقه أبداً ، وكن معه بعزم صادق ، ونية حسنة ، فإنه ممن اختاره الله تعالى وأكرمه بالنبوة .

ثم دخل ﷺ إلى السوق وباع واشترى ، وحصل بينه وبين رجل اختلاف في سلعة ، فقال له الرجل : احلف باللات والعزى ، فقال ﷺ : ما حلفت بهما قط . فقال الرجل : القول قولك ، ثم قال لميسرة وقد خلا به هذا نبي ، والذي نفسي بيده إنه هو الذي تجده أحبارنا منعوتاً في كتبهم ، فوعى ميسرة ذلك كله .

ولما انصرف أهل العير رجع معهم النبي ﷺ ، وقد ضاعف الله تعالى في ربح تجارته ، فلما وصل إلى مكة في ساعة الظهيرة كانت خديجة رضي الله عنها في غرفة لها ، فرأته ﷺ مقبلاً على بعيره والغامة على رأسه الشريف تظله من الشمس ، فأرته من عندها من النسوة ، فصرن يتعجبين من ذلك ، ودخل عليها عبدُها ميسرة ، فأخبرها بأنه رأى ذلك في السفر كله ، وأخبرها أيضاً بما قاله الراهب نسطورا ، والرجل الذي اختلف معه في السلعة ، فبان لها بما رأت وبما سمعت أنه رسول الله ، فعرضت نفسها عليه ، فقالت : يا ابن عم إني قد رغبت فيك ، لقرابتك وأمانتك ، وحسن خلقك ، وصدق حديثك ، فأخبر ﷺ أعمامه بذلك ، فرغبوا فيها ؛ لفضلها ودينها وجمالها ومالها وحسبها ونسبها ، فتزوجها ﷺ بعد رجوعه بنحو ثلاثة أشهر ، وكان عمرها إذ ذاك أربعين سنة وقيل غير ذلك .

ولما بلغ ﷺ خمساً وثلاثين سنة بنت قريش الكعبة المشرفة ، واختلفوا فيمن يضع الحجر الأسود مكانه ، حتى هموا بالقتال ، ثم اتفقوا على أن يحكموا بينهم أول داخل من باب بني شيبه ، فكان ﷺ أول داخل منه ، فلما رأوه قالوا : هذا الأمين ، قد رضينا بقضائه فأخبروه ، فوضع ﷺ رداءه وبسطه على الأرض ثم وضع فيه الحجر وقال : لتأخذ كل قبيلة بطرف ، ثم ارفعوا جميعاً ففعلوا كذلك ، فلما وصلوا إلى مكانه أخذه النبي ﷺ بيده الكريمة ، ووضع في موضعه ، وكان إبليس اللعين حاضراً معهم في صورة شيخ نجدى ، فصاح عند ذلك بأعلى صوته ، يامعشر قريش قد رضيتُم أن يضع هذا الركن ، وهو شرفكم غلامٌ يتيم دون ذوي أسنانكم ، فكادوا يثيرون شراً بينهم ثم سكتوا .

ولما بلغ ﷺ أربعين سنة ، نبأه الله تعالى وأرسله رحمة للعالمين ، ورسولاً إلى كافة الخلق أجمعين ، وأيده بالمعجزات الباهرات ، وأكرمه بالآيات الظاهرات ، كانشقاق القمر ، وتسليم الحجر والشجر ، وتسبيح الحصى في

كفه ، ورد عين قتادة حين سألت على وجهه ، وأعظم معجزاته القرآن ، وهو معجزة باقية مدى الزمان ، وقيل : إنه ﷺ أرسل بعد أن نبيء بثلاث سنين .

أول من آمن به عليه الصلاة والسلام

وأول من آمن به من الرجال البالغين أبو بكر الصديق ، ومن الصبيان علي بن أبي طالب ، وكان عمره عشر سنين ، وقيل ثمان ، وقيل غير ذلك ، ومن النساء خديجة ، ومن الموالي أي المعتقين زيد بن حارثة ، ومن الأرقاء بلال فعذبه ^(١) سيده أبو جهل بسبب إيمانه ، فاشتراه منه أبو بكر بقصد تخليصه من العذاب ، وأعتقه ، ثم أسلم عثمان ، وسعد ، وسعيد ، وطلحة ، وابن عوف ، وغيرهم ممن أراد الله لهم السعادة .

وكان ﷺ في أول الأمر يدعو الناس إلى الله تعالى خفية لعدم الأمر بالإظهار ، ودخل هو ومن آمن به في دار الأرقم ، وما زالوا مستخفين فيه حتى أنزل الله تعالى عليه ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ ^(٢) أي أظهر دينك .

فجهر بدعاء الخلق إلى الله تعالى ، وأمرهم بترك عبادة الأصنام فتجرؤا على مبارزته بالعداوة والأذى ، واشتد على المسلمين البلاء ، فهاجروا إلى الحبشة في سنة خمس من النبوة .

وعطف الله قلب أبي طالب على رسول الله ﷺ ، فقام دونه ومنعهم من الوصول إليه ، فهابه كل القوم .

ولما مات في نصف شوال من عاشر البعثة عادوا لأذيته عليه الصلاة

(١) المشهور في كتب السير والتاريخ أن سيده أمية بن خلف .

(٢) سورة الحجر آية : ٩٤ .

والسلام ، وأذية من معه من المسلمين ، فتوجه ﷺ ومعه زيد بن حارثة رضي الله تعالى عنه إلى الطائف ، يدعو ثقيفاً إلى الإسلام ، راجياً أن يقبلوه فامتنعوا من ذلك ، وأغروا به السفهاء والعبيد فسبوه ، ورموه بالحجارة على رجله حتى سالت منها الدماء .

وكان زيد بن حارثة رضي الله تعالى عنه يقيه بنفسه ، حتى شج رأسه ، ثم غادر ﷺ الطائف إلى مكة حزينا فسأله ملك الجبال في إهلاك أهلها ، فقال : « إني أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يقول لا إله إلا الله . فقال له الملك : أنت كما سماك ربك رؤوف رحيم » .

وصار ﷺ في أيام الموسم - أي الوقت الذي يجتمع فيه الناس لنحو الحج - يعرض نفسه على القبائل بأنه رسول الله ، ويطلب منهم أن يؤمنوا به ويؤوه ويردوا الأذى عنه ، حتى يؤدي رسالة ربه ؛ فآمن به ستة من الأنصار .

وفي العام الثاني حضر منهم اثنا عشر رجلاً ، ومنهم خمسة من الستة المذكورين ، وبايعوه على أن يمنعوا عنه الأذى كما يمنعونه عن نسائهم وأبنائهم .

وفي العام الثالث قدم عليه منهم أيضاً سبعون فبايعوه على ما ذكر ، وأمر عليهم اثني عشر رجلاً ثم انصرفوا .

وظهر الإسلام بالمدينة ، فهاجر إليها المسلمون بأمر النبي ﷺ وخافت قريش أن يلحق ﷺ بأصحابه ، فتشاوروا في قتله ، فحفظه الله تعالى من كيدهم وأمره بالهجرة ، وكان عمره إذ ذاك ثلاثاً وخمسين سنة ففارق ﷺ مكة المشرفة .

هجرته عليه الصلاة والسلام :

وهاجر منها إلى المدينة المنورة واستصحب معه أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ، فخرجوا من مكة يوم الخميس هلال ربيع الأول ، وكان المشركون يرقبونه ﷺ ، يريدون قتله ، فنثر على رؤوسهم التراب ، وتوجه مع صاحبه أبي بكر رضي الله تعالى عنه حتى دخلا غار ثور ، وبينه وبين مكة مسيرة ساعة وقيل : إنه على ثلاثة أميال منها فاختفيا فيه .

وأمر الله تعالى العنكبوت فنسج على بابه ، وأرسل حمامتين وحشيتين فعششتا هناك ، ويقال إن حمام الحرم من نسلها .

وكان يبيت عندهما في الغار عبد الله بن أبي بكر وهو غلام شاب ، ثابت المعرفة ، سريع الفهم فيتوجه في وقت السحر إلى مكة ، فيصبح مع قريش كبائت ، فلا يسمع بأمر يكادان به إلا وعاه حتى يأتيتها بخبر ذلك اليوم حين يختلط الظلام ، وكانت أسماء تأتيها من مكة إذا أمست بما يصلحها من الطعام .

ولما فقدت قريش النبي ﷺ طلبوه بمكة أعلاها وأسفلها وبعثوا القافة ، يقتفون أثره في كل وجه ، فوجد الذي ذهب قبل ثور أثره هناك فلم يزل يتبعه حتى انقطع لما انتهى إلى ثور فقعد وبال في أصل شجرة ثم قال : ها هنا انقطع الأثر ولا أدري أخذ يمينا أم شمالاً أم أصعد الجبل ؟

وفي رواية : إنه قال لهم هذا القدم قدم ابن أبي قحافة ، وهذا القدم الآخر لا أعرفه ، إلا أنه يشبه القدم الذي في المقام ، يعني مقام إبراهيم ، فقالت قريش ما وراء هذا شيء وشق عليهم خروجه ، وجزعوا لذلك ، وجعلوا مائة ناقة لمن يرده ، ثم أقبل فتيان قريش من كل بطن بعصيتهم وسيوفهم فجعل بعضهم ينظر إلى الغار فرأى الحمامتين بفمه ، فرجع إلى أصحابه فقالوا له : مالك ؟ فقال : رأيت حمامتين وحشيتين واقفتين هناك فعرفت أنه ليس فيه أحد .

وقال آخر : ادخلوا الغار ، فقال أمية بن خلف - لعنه الله تعالى - : وما حاجتكم من الغار إن فيه لعنكبوياً أقدم من ميلاد محمد ، ثم جاء فبال . فقال أبو بكر رضي الله تعالى عنه : يا رسول الله إن هذا الرجل ليرانا ، وكان مواجهبه فقال : يا أبا بكر ما بالك باثنين الله ثالثهما .

وأقام ﷺ في الغار مع صاحبه ثلاثة أيام ، ثم خرجا منه ليلة الاثنين ، والنبي ﷺ راكب على ناقته الجداء ، فتعرض له سراقه بن مالك ، يريد منعه من الهجرة ، وردّه إلى قومه ، فدعا عليه النبي ﷺ فساخت قوائمه فرسه في الأرض إلى الركبتين ، فسأله الأمان فأطلقه ، وقد أسلم رضي الله تعالى عنه بالجعرانة عند مُنصرف النبي ﷺ من حنين والطائف .

ومر ﷺ بقديد على أم معبد عاتكة بنت خالد الخزاعية ، وأراد ابتياع لبن أو لحم منها فلم يجد عندها شيئاً ، فنظر ﷺ إلى شاة في البيت مهزولة فاستأذنها في حلبها فأذنت وقالت له : ليس فيها لبن ، فمسح ﷺ ضرعها ودعا الله تعالى فدرّت فحلبها ، وسقى أمّ معبد حتى رويت وسقى من حضر من القوم حتى أرواهم ، ثم شرب آخرهم ^(١) وقال : ساقى القوم آخرهم شرباً ، ثم حلب مرة أخرى فشربوا ، ثم حلب مرة ثالثة وملاً الإناء وتركه عندها ، وقال لها ادفعي هذا إلى أبي معبد إذا جاءك ، فلما جاء ورأى اللبن صار يتعجب من ذلك ويقول : أنى لك هذا ؟ وليس عندنا ما يسيل قطرة من لبن ؟ فحكّت له جميع ما جرى من رسول الله ﷺ فقال : هذا صاحب قريش الذي أرسله الله فيهم ، فكفروا به وأخرجوه وجدوا في طلبه ، وأقسم على أنه لو رآه لآمن به واتبعه .

وقدم النبي ﷺ المدينة يوم الإثنين ثاني عشر ربيع الأول ، وقد أشرقت

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده ، وأبو داود والبخاري في التاريخ عن عبد الله بن أبي أوفى .

بقدومه وتلقوه الأنصار مستبشرين بحلوله ، فأقام بها ﷺ وصار يجهز الجيوش ، ويغزو الغزوات وفتح مكة المشرفة ، فكانت من أعظم الفتوحات ، وصار الناس يدخلون في دين الله تعالى أفواجا ، حتى فشى الإسلام ، ونما وزاد ابتهاجا (١) .

ولما كمل له العمر ثلاث وستون سنة توفي بها أي بالمدينة المنورة ودفن بها أيضاً في حجرة السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها .

ويجب اعتقاد أنه ﷺ كان أكمل الناس خلقاً ، وأحسنهم خلقاً وأزكاهم فعلاً ، وأكملهم محاسناً وفضلاً ، وأنه أشرف الأنبياء نصاباً ، وأبينهم بياناً وخطاباً ، وأفضلهم مولداً ومهاجراً وعتره وأصحاباً .

إسراؤه وسراجه عليه الصلاة والسلام

وأنه أسري به يقظة بروحه وجسده من مكة إلى بيت المقدس ليلاً ثم عرج به إلى السموات ، فزاد بذلك على من سواه شرفاً وفضلاً ، وكان ذلك ليلة السابع والعشرين من رجب قبل الهجرة بسنة ونصف .

وحاصل القصة أنه ﷺ كان تلك الليلة في بيت أم هانئ بنت أبي طالب ، ففرج سقف البيت ، ونزل عليه ثلاثة من الملائكة وهم : جبريل وميكائيل وإسرافيل ، فاحتلوه حتى جاءوا به إلى المسجد وتركوه ، فجاء ﷺ إلى الحجر فاضطجع فيه بين عمه حمزة وابن عمه جعفر ، فجاءه الملائكة الثلاث فاحتلوه من بينهما على ألطف وجه ، بحيث لم يشعرا بذلك ، حتى جاؤا به إلى زمزم فاستلقوه على ظهره ، وتقدم جبريل عليه السلام فشق صدره من غير ألم ولا دم ، ثم استخرج قلبه الشريف فشقه وغسله ثلاثاً من ماء زمزم ، ونزع ما فيه من الأذى ، ثم أتى بطست من ذهب ممتلىء حكمة وإيماناً ، فأفرغه في قلبه

(١) قد وجد بعض الألفاظ في حديث الهجرة المضافة للنبي ﷺ لم أقف لها على سند والله أعلم بها .

الشريف ، ثم أطبقه فالتأم لوقتته ، ثم خاط صدره ، وكان يرى أثر الخيط فيه ، ثم أتى بالبراق مسرجاً ملجماً ، وهو دابة من دواب الجنة أبيض فوق الحمار ودون البغل ، يضع حافره عند منتهى بصره ، إذا شرع في الصعود طالت رجلاه شيئاً فشيئاً إلى تمام الصعود فتعود إلى أصلها سريعاً .

وإذا شرع في الهبوط طالت يده شيئاً فشيئاً ، كذلك محافظة على راحته لئلا يخرج عن الاعتدال . له جناحان في فخذه يحفز بهما رجله أي يرفع ويعين ، فذهب ﷺ ليركبه فاستصعب عليه فأمسكه جبريل عليه السلام وقال له : ألا تستحي يا براق ؟ ما ركبك أحد أكرم على الله تعالى منه .

فلما سمع ذلك استحي حتى امتلأ جسده عرقاً . وقرّ حتى ركبه فسار به ، وجبريل عليه السلام عن يمينه ، أخذ بركابه وميكائيل عليه السلام عن يساره ، أخذ بالزمّام ، حتى وصلوا إلى أرض المدينة الشريفة ، فقال له جبريل عليه السلام : انزل وصلّ هنا . فنزل ﷺ وصلى ركعتين ، ثم ركب وساروا حتى بلغوا مدين عند شجرة موسى عليه السلام فقال له : انزل وصلّ ففعل ، ثم ركب وساروا حتى بلغوا طور سيناء حيث كلم الله موسى ، فقال له : انزل وصلّ ففعل ، ثم ركب وساروا حتى وصلوا بيت لحم حيث ولد عيسى ابن مريم ، فقال له : انزل وصلّ ففعل ، ثم ركب وفي كل مرة يقول له جبريل عليه السلام : أتدري أين صليت ؟ فيقول : لا . فيقول له : صليت بالمكان الفلاني .

ورأى ﷺ في طريقه عجائب :

منها أنه رأى عفريتاً من الجن يطلبه بشعلة من نار ، كلما التفت إليه رآه فعلمه جبريل عليه السلام كلمات فقالها فانطفأت شعلته وانكب لفيه .

ومنما أنه أتى على قوم يزرعون في يوم ، ويحصدون في يوم ، كلما حصدوا

شيئاً عاد كما كان ، فقال ﷺ : ما هذا يا جبريل ؟ قال هؤلاء المجاهدون في سبيل الله ؛ أي لإعلاء كلمة الله تعالى ، تُضاعف لهم الحسنة بسبعائة ضعف ، وما أنفقوا من شيء فهو يخلفه .

ومنها أنه وصل إلى محل شَمَّ فيه رائحة طيبة ، فقال : ما هذا يا جبريل ؟ فقال : هذه رائحة ماشطة بنت فرعون وأولادها بينما هي تمشط بنت فرعون إذ سقط المشط من يدها ، فقالت بسم الله تعس فرعون ، فقالت لها بنته : أولئك رب غير أبي ؟ فقالت : نعم ربنا الذي خلق أباك . فأخبرت البنت أباه فرعون بذلك فدعاها ، فقال لها : ألك رب غيري ؟ فقالت : نعم ربي وربك الله . وكان لها ابنان وزوج فراودهم أن يرجعوا عن دينهم فامتنعوا فأمر بقدر كبير من نحاس ، فملء ماء وأحى بالنار ، ثم أمر بإلقائهم فيه ، فأنطق الله بنتاً رضيعة منهم عمرها سبعة أشهر ، فقالت : يا أماء قعي - أي ارمي نفسك - ولا تقاعسي ، أي لا تتأخري فإنك على الحق ، فألقوا جميعاً فماتوا ثم دفنوا في قبر واحد .

ومنها أنه مر على قوم ترضخ رؤوسهم - أي تكسر وتدغدغ - بالصخر وتعود كما كانت ، فسأل جبريل عنهم فقال : هؤلاء الذين تتشاغل رؤوسهم عن الصلاة المكتوبة .

ومنها أنه مرَّ بقوم على أدبارهم وأقبالهم رقاع يسرحون كما تسرح الإبل والغنم يأكلون الضريع أي الشوك اليابس والزقوم وهو ثمرة شجرة في النار ، كرية الطعم ، وحجارة جهنم ، فسأل جبريل عنهم فأخبره أنهم الذين لا يؤدّون صدقات أموالهم وما ظلمهم الله تعالى شيئاً .

ومنها أنه أتى على قوم بين أيديهم لحم نضيج ، ولحم آخر في خبيث فجعلوا يأكلون من الخبيث ، ويتركون الطيب ، فقال : ما هذا يا جبريل ؟

قال : هذا مثل الرجل من أمتك تكون عنده المرأة الحلال الطيب فيتركها ويأتي امرأة خبيثة فيبيت عندها ، ومثل المرأة من أمتك تترك زوجها حلالاً طيباً وتأتي رجلاً خبيثاً فتبيت عنده حتى تصبح .

ومنها أنه مرَّ بخشبة على الطريق لا يمر بها شيء إلا مزقته ، فسأل عنها جبريل عليه السلام ؟ فقال : هذه مثل أقوام من أمتك يقطعون الطريق .
ومنها أنه رأى رجلاً يسبح في نهر من دم يلحم الحجارة فسأل عنه فقيل : هو آكل الربا .

ومنها أنه مرَّ بقوم لهم أظفار من نحاس يخمشون بها وجوههم ، وصدورهم فسأل عنهم فقيل : هؤلاء الذين يغتابون الناس ، ويقعون في أعراضهم بالسب والشتم .

ومنها أنه أتى على وادٍ فوجد ريحاً باردة عطرية ، وسمع صوتاً طيباً ، فقال : ما هذا يا جبريل ؟ قال هذا صوت الجنة تقول : يارب آتني ما وعدتني فقد كثرت غرفي وإستبرقي ، ولؤلؤي ، ومرجاني ، ومراكبي ، فقال : لك كل مسلم ومسلمة ومن عمل صالحاً ولم يشرك بي شيئاً . قالت : رضيت .

وأتى وادٍ فوجد ريحاً منتنة ، وسمع صوتاً منكراً ، فسأل عنه فقيل له : هذا صوت جهنم تقول : ربي آتني ما وعدتني ، فقد كثرت سلاسل وأغلالي وسعيري وزقومي وعذابي ، قال : لك كل مشرك ومشركة وخبيث وخبيثة وكل جبار لا يؤمن بيوم الحساب . قالت : رضيت .

وبينا هو يسير إذ هو بامرأة كاشفة عن ذراعيها ، وعليها من كل زينة فنادته فسكت ، فقال له جبريل عليه السلام تلك الدنيا لو أحببتها لاختارت أمتك الدنيا على الآخرة .

ومر بشيخ متنج عن الطريق يقول : هلم يا محمد !! فقال جبريل عليه

السلام : سر هذا عدو الله إبليس أراد أن تميل إليه .

ومرَّ ﷺ بموسى عليه السلام وهو يصلي في قبره عند الكثيب الأحمر ، فقال موسى : من هذا الذي معك يا جبريل ؟ قال : هذا أحمد . فقال مرحباً بالنبي العربي الذي نصح لأُمته ، ودعا له بالبركة ، وقال سل لأمتك اليسر .

ثم لقيه عيسى عليه السلام ؛ فقال من هذا الذي معك يا جبريل ؟ قال : أخوك محمد فرحب به ودعا له بالبركة وقال له : سل لأمتك اليسر .

ومرَّ ﷺ على شجرة تحتها شيخ وعياله ، فقال من هذا يا جبريل ؟ قال : أبوك إبراهيم فسلم عليه ؛ فردَّ عليه السلام ، وسأل جبريل عنه ؟ فقال : هذا ابنك أحمد . فقال : مرحباً بالنبي العربي الأُمي ، الذي بلغ رسالة ربه ، ونصح لأُمته ، يا بني إنك لاقِ ربك الليلة ، وإن أمتك آخر الأُمم وأضعفها فإن استطعت أن تكون حاجتك أو جلّها في أمتك فافعل ، ودعا له بالبركة .

ولم يزل ﷺ سائراً حتى وصل مدينة بيت المقدس فدخلها من بابها اليماني ، وإذا عن يمين المسجد ويساره نوران ساطعان فسأل جبريل عنها ، فقال الأيمن على محراب داود ، والأيسر على قبر مريم .

ونزل ﷺ عن البراق ، وربطه بباب المسجد في الحلقة التي كانت تربط بها الأنبياء .

وفي رواية : أن جبريل عليه السلام أتى الصخرة فوضع أصبعه فيها فخرقها وشد بها البراق .

وقيل : إن جبريل عليه السلام قال : يا أحمد هل سألت ربك أن يريك الحور العين ؟ قال : نعم ، قال جبريل عليه السلام : فانطلق إلى أولئك النسوة فسلم عليهن وهن جلوس عن يسار الصخرة ، فانتهى إليهن فسلم عليهن ، فرددن عليه السلام ، فقال : من أنتن ؟ فقلن : خيرات حسان ،

نساء قوم أبرار تقوا لم يدرنوا وأقاموا فلم يظعنوا وخلدوا فلم يموتوا .

الحفل في المسجد الأقصى :

ثم لما دخل هو وجبريل المسجد صلى كلُّ منهما ركعتين ، فلما فرغا لم يلبث ﷺ إلا يسيراً حتى اجتمع في المسجد ناسٌ كثيرون ، بأن نزلت الملائكة الذين شأنهم الصعود والهبوط ، وحشر الله تعالى له جميع الأنبياء والمرسلين ، وزاد في المسجد حتى وسعهم ، فأذن جبريل ، وأقيمت الصلاة فقاموا صفوفاً ينتظرون من يؤمهم ، فأخذ جبريل عليه السلام بيده ﷺ ، وقدمه فصلى بهم ركعتين ، ولما سلم قال له جبريل عليه السلام : أتدري من صلى خلفك ؟ قال : لا . قال : صلى خلفك كل نبي بعثه الله .

ثم أثنى كلُّ منهم على ربه بثناء جميل ، فقال ﷺ : « كلّم أثنى على ربه وأنا مثني على ربي ، ثم شرع يقول : الحمد لله الذي أرسلني رحمة للعالمين ، وكافة للناس بشيراً ونذيراً ، وأنزل عليّ القرآن فيه تبيان كل شيء ، وجعل أمتي خير أمة أخرجت للناس ، وجعل أمتي وسطاً ، وجعل أمتي هم الأولون والآخرين ، وشرح لي صدري ، ووضع عني وزري ، ورفع لي ذكري ، وجعلني فاتحاً خاتماً » فقال إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام : بهذا فضلكم محمد .

المعراج :

ثم أتى بالمعراج وهو سُلّم ، أعلاه قد جاوز السموات ، وأسفله موضوع على الصخرة وهو من جنة الفردوس ، منضد باللؤلؤ وغيره من معادن الجنة ، فصعد عليه هو وجبريل عليهما الصلاة والسلام ، وسبقه جماعة من المرسلين لملاقاته في السموات ، تعظيماً لقدره الشريف صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين . فلقي في السماء الأولى آدم ، وفي الثانية عيسى ويحيى ، وفي الثالثة يوسف ، وفي الرابعة إدريس ، وفي الخامسة هارون ، وفي السادسة موسى وجمعاً

من النبيين والمرسلين ، لا يعلم عددهم إلا الله تعالى ، وفي السابعة إبراهيم الخليل ، وفي كل سماء يدق جبريل بابها ، فيقول الملك : من هذا ؟ فيقول : جبريل فيقول : ومن معك ؟ فيقول : محمد . فيقول : أوقد أرسل إليه ؟ فيقول : نعم . فيقول : مرحباً به وأهلاً ويفتح لهما .

وكان ﷺ يسلم على من لقيه من الأنبياء فيرد عليه ويرحب به ، ويسأل جبريل عن كل واحد فيقول هذا فلان .

ولما سلم على إبراهيم رده عليه السلام ورحب به ، وقال له : أقرأ أمتك مني السلام ، وأخبرهم بأن الجنة طيبة التربة عذبة الماء ، وأن غراسها سبحان الله والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ثم قال : يا نبي الله إنك ملاقي ربك في هذه الليلة ، وإن أمتك آخر الأمم وأضعفها ، فإن استطعت أن تكون حاجتك في أمتك فافعل .

ووجد ﷺ إبراهيم عليه السلام مسنداً ظهره إلى البيت المعمور ، وعنده قوم جلوس ، بيض الوجوه ، وقوم في ألوانهم كدرة ، فدخلوا أنهاراً واغتسلوا فيها فصارت ألوانهم مثل أصحابهم . فسأل جبريل عنهم ؟؟ فقال : أما بيض الوجوه ، فقوم لم يلبسوا إيمانهم بظلم ، وأما الآخرون فقوم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً فتابوا فتاب الله عليهم .

وقيل له ﷺ : هذا مكان من قضى غبه أي مات على ملتك الحنيفية فتهلل وجهه عند سماع ذلك . ٢

ثم دخل البيت المعمور وصلى فيه ، وهو يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون إليه إلى يوم القيامة .

رفعه ﷺ إلى سدره المنتهى :

ثم رَفَعَ ﷺ إلى سدره المنتهى ، فإذا هي شجرة عظيمة نابتة على تل من مسك ، يخرج من أصلها أنهار من ماءٍ غير آسنٍ ، أي غير متغير ، وأنهار من لبن لم يتغير طعمه ، وأنهار من خمر لذة للشاربين ، وأنهار من عسل مصفى ، يسير الراكب في ظلها سبعين عاماً لا يقطعها ، والورقة منها تظل الخلق ، ونبقها مثل قلال هجر .

دخوله ﷺ الجنة :

ثم دخل ﷺ الجنة فرأى فيها من النعيم ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، ورأى مكتوباً على بابها : الصدقة بعشر أمثالها ، والقرض بمائة عشر ، فسأل جبريل عن سبب ذلك فقال : لأن السائل يسأل وعنده شيء ، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة .

واستقبلته جارية فقال لها : أنت لمن ؟ قالت : لزيد بن حارثة .

ثم عرضت عليه النار فإذا فيها غضب الله وزجره ونقمته ، لو طرح فيها الحجارة والحديد لأكلتها ، ورأى مالكاً خازنها ، فإذا هو عابس يُعرف الغضب . في وجهه ، لم يضحك قط ، ورأى فيها قوماً يأكلون الجيف ، فقال : من هؤلاء يا جبريل ؟ قال : هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ، ثم أغلقت النار دونه .

ثم ارتقي ﷺ إلى أن سمع منادياً يقول : تقدم يا أكرم الخلق ، فدنا حتى وصل إلى الحضرة القدسية ، والمقامات العلية فرأى ربه سبحانه وتعالى بعيني رأسه ، رؤية تليق بجنابه فخرٌ ساجداً وكلّمه ربه عز وجل عند ذلك فقال : يا محمد ارفع رأسك وسل تعطى فقال ﷺ : إنك اتخذت إبراهيم خليلاً وكُلمت موسى تكليماً ، وأنت لداود الحديد ، وأعطيت لسليمان ملكاً عظيماً ، وعلمت

عيسى التوراة والإنجيل الكريم ، وأعدته وأمه من الشيطان الرجيم ، فقال له الرب تبارك وتعالى : قد اتخذتك حبيباً وأرسلتك للناس كافةً بشيراً ونذيراً ، وأعطيتك سبعاً من المثاني ، وخواتيم البقرة ، ولواء الحمد ، وجعلت أمتك خير أمة أخرجت للناس ، وفرضت عليك وعلى أمتك خمسين صلاة فقم بها أنت وأمتك .

فرض الصلوات :

ولما فرغ ﷺ من المناجاة انجلت عنه السحابة وأخذ جبريل عليه السلام بيده ، وهبط معه إلى أن وصل إلى موسى عليه السلام . فقال له : ما فرض الله عليك وعلى أمتك ؟ قال : خمسين صلاة في كل يوم وليلة . قال : ارجع إلى ربك فأسأله التخفيف ، فإن أمتك لا تطيق ذلك فالتفت ﷺ إلى جبريل عليه السلام ، يستشيره في الرجوع إلى المراجعة ، فأشار إليه أن نعم إن شئت ، فرجع ﷺ سريعاً حتى انتهى إلى الشجرة فغشيته السحابة ، فلما وصل إلى مكان الخطاب خرّ ساجداً وسأل التخفيف فوضع عنه خمساً فهبط ﷺ حتى وصل إلى موسى عليه السلام فأخبره بذلك ، فقال : ارجع واسأل التخفيف فرجع وسأل التخفيف فحطّ عنه خمساً ، وما زال ﷺ يتردد بين موسى وربه عز وجل ، ويسأل التخفيف حتى بلغت مرات المراجعة تسعاً ، وفي كل مرة يحطّ عنه خمساً ، ويرى ربه سبحانه وتعالى بعيني رأسه ، ويتلذذ بسماع كلامه حتى لم يبق من الخمسين إلا خمس .

فقال الله تعالى : يا محمد هن خمس في كل يوم وليلة كل صلاة منهن بعشرة - أي في الثواب - فتلك خمسون أي ثواباً لا يبدل قولي ، ولا ينسخ كتابي . فهبط ﷺ حتى انتهى إلى موسى عليه السلام فأخبره فقال : ارجع واسأل التخفيف ، فقال : قد استحيت من مراجعة ربي ، ورضيت بأحكامه ، فقال

له اهبط بسم الله فهبط على المعراج إلى بيت المقدس ، ولم ير بملاية من الملائكة إلا قالوا : مر أمتك بالحجامة .

ثم ركب ﷺ البراق متوجهاً إلى مكة فر بعير لقريش ، فلما دنا منها نفرت من سرعة مشي البراق ، وصرع بعير منها وانكسر ، ومر بعير قد ضلوا بعيراً لهم فسلم عليهم فقال بعضهم : هذا صوت محمد بن عبد الله .

تكذيب قومه له :

فلما وصل مكة وأصبح صلى الفجر ، وقال لأم هانئ : لقد صليت معكم العشاء ، ثم جئت بيت المقدس فصليت فيه ، ثم صليت معكم الصبح اليوم ، ولأحدثن به القوم ، ولا أخشى من عتب ولا لوم ، فقالت له : يانبي الله لا تحدثهم بذلك فيكذبوك ، ولا تذكره لهم فيؤذوك ، فقعد ﷺ حزيناً ، وعرف أن الناس تكذبه ، فر به أبو جهل لعنه الله تعالى ، فقال : كالمستهزئ : هل من خبر ؟ قال : نعم ؛ أسري بي الليلة إلى بيت المقدس ، قال : ثم أصبحت بين أظهرنا بمكة ؟ قال : نعم ، فاستعظم ذلك ، ولم يرض أن يكذبه مخافة أن يحدد إذا حضر القوم ، بل قال له : إن دعوت قومك أحدثهم بهذا ؟ قال : نعم ، فنأدى اللعين بأعلى صوته ، يامعشر بني كعب بن لؤي . هلموا ، فجاؤا إليهما فقال أبو جهل : حدث قومك بما حدثتني به ، فأخبرهم رسول الله ﷺ مسرعا ، فلما سمعوا ذلك هاجوا وماجوا واختلفت أحوالهم ، فمنهم من صفق ، ومنهم من وضع يده على رأسه متعجباً ، وذهب جماعة منهم إلى أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ، وكان عند أهله فأخبروه الخبر ، فقال : إن كان قال فقد صدق . ثم جاء إليه مسرعاً فوجده مع قريش على الحالة المذكورة .

فقال المطعم بن عدي : يامحمد كل أمرك قبل اليوم كان أمماً - أي سهلاً - غير قولك اليوم ، أنا أشهد أنك كاذب ، نحن نضرب أكباد الإبل إلى بيت

المقدس ، مصعداً - أي ذهاباً - شهراً ومنحدرأ - أي إياباً - شهراً . وأنت تزعم أنك أتيت في ليلة ، واللات والعزى لا أصدقك .

تصديق الصديق له :

فقال له أبو بكر رضي الله تعالى عنه : بئسما قلت لابن أخيك قد جبهته وكذبتة ، أنا أشهد إنه لصادق ، فقالوا : يا محمد صف لنا بيت المقدس ، فشرح يصفه لهم فقال : بناؤه كذا ، وهيئته كذا ، وقربه من الجبل كذا ، فما زال يصفه لهم حتى التبس عليه الوصف ، فكرب كرباً ما كرب قبله مثله ، فنزل جبريل عليه السلام فاقتلع المسجد وجاء به حتى وضعه دون دار عقيل أو عقار ، فجعل ﷺ ينظر إليه ويصفه لهم ، فسألوه عن أبوابه فنظر إليها وعدها باباً باباً بالتبعية ، وأبو بكر يقول : صدقت صدقت أشهد أنك رسول الله .

فقالوا : إنه قد أصاب في الوصف أفترضه يا أبا بكر أنه ذهب إلى بيت المقدس وجاء قبل أن يصبح ؟ قال : نعم إني لأصدقها فيما هو أبعد من ذلك ، إني لأصدقها بخبر السماء في غدوة أو روحة ، ومن ثم لقّب بالصديق رضي الله عنه ونفعنا به .

ثم قالوا لبعضهم : إن القوافل في طريقه لبيت المقدس في تجارتها ، فاسألوه عنها فأخبرهم بها وبأمارات فيها ، وسألوه عن قافلة منها متى قدومها ؟ فقال : يوم الأربعاء ، فلما كان ذلك اليوم خرجوا إلى ظاهر مكة ينتظرونها فتأخرت حتى كاد النهار ينتهي ، فدعا رسول الله ﷺ ربه ، فزید له في النهار ساعة وحسبت الشمس حتى دخلت القافلة وأخبرتهم بخبره ، فلما لم يجدوا إلى تكذيبه سبيلاً رجعوا إلى العناد والبغي والفساد ، ورموه بالسحر ، ومنهم من توقّف في حاله ، ومنهم من ارتد عن الإسلام ، ومنهم من نافق في الكلام ، ومنهم من

عاند وكذبه ، ومنهم من صدقه ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾ (١) .

هذا واعلم أن ذهابه ﷺ من مكة إلى بيت المقدس يقال له الإسراء ومنكره بعد العلم به كافر ، وصعوده من بيت المقدس إلى مكان الخطاب ، يقال له المعراج ، ومنكره بعد العلم به فاسق .

وكانت مدة الإسراء والمعراج أربع ساعات ، وقيل ، ثلاثاً ، وقيل : أقل حتى ذكر السبكي في تائيته أنها لحظة حيث قال : وعدت وكل الأمر في قدر لحظة .

حوضه عليه الصلاة والسلام

ويجب اعتقاد أن له ﷺ حوضاً قبل دخولنا الجنة وهو جسم مخصوص كبير ، متسع ، حافظه من الزبرجد ، وعرضه قدر طوله مسيرة شهر أو شهرين على اختلاف في الروايات ، والاعتقاد على الأكثر ، كما قاله الغوري رحمه الله تعالى ، مأؤه أبيض من اللبن ، وأحلى من العسل ، وأبرد من الثلج ، وريحه أطيب من المسك ، وكيزانه أكثر من نجوم السماء من شرب منه شربة لا يظلم بعدها أبداً .

وورد أن فيه لون كل شراب الجنة ، وطعم كل ثمارها ، أي باعتبار أجزائه أو يقال إن أمور الآخرة غير معقولة .

والصحيح أنه غير الكوثر ، لأنه في الجنة ، وهذا قبلها كما علمت ، نعم الماء الذي فيه يصب إليه من الكوثر ، واختلف في محله .

فقيل : قبل الصراط على الأرض المبدلة وهي الأرض البيضاء ، كالفضة وهذا

(١) سورة الإسراء آية : ٦٠ .

قول الجمهور وصححه بعضهم لأن الناس يخرجون من قبورهم عطاشاً فيردونه للشرب منه .

وقيل بعده بجانب الجنة ، وصححه بعضهم لأن الناس يجلسون هناك لأجل المظالم التي بينهم حتى يتحللوا منها ، فيحتاجون حينئذ للشرب منه وهو المسمى بموقف القصاص .

ومما يدل لهذا القول ما روى الترمذي عن أنس رضي الله تعالى عنه أنه قال : « سألت رسول الله ﷺ أن يشفع لي يوم القيامة فقال : أنا فاعل إن شاء الله تعالى فقلت : أين أطلبك ؟ قال : أول ما تطلبني على الصراط ، فقلت : فإن لم ألقك على الصراط . قال فاطلبي عند الميزان ، قلت : فإن لم ألقك عند الميزان ، قال : فاطلبي عند الحوض فياني لا أخطيء هذه الثلاث مواطن » .

وقيل : إن له ﷺ حوضين حوضاً قبل الصراط وحوضاً بعده وصححه القرطبي .

وورد أن لكل نبي حوضاً ترده أمته وقيل : إن حوض صالح ضرع ناقته ، وحوض محمد ﷺ أعظم الحيضان وأكثرها وارداً .

وأحوال الشاربين منه مختلفة ، فمنهم من يشرب لدفع العطش ومنهم من يشرب للتلذذ ، ومنهم من يشرب لتعجيل المسرة ، ويطرد الكافر والمنافق ، ومن أحدث في الدين ما لا يرضاه الله تعالى ، ومن خالف جماعة المسلمين ، والظلمة الجائرون المعلنون بالكبائر .

وقد ورد في الحديث : « أن أطفال المؤمنين ذكورهم وإناثهم حول الحوض عليهم أقبية الديباج ومناديل من نور ، وبأيديهم أباريق الفضة وأقداح الذهب يسقون آباءهم وأمهاتهم إلا من سخط على فقدهم فلا يؤذن لهم أن يسقوه » .

والذي عليه المحققون أن المطرودين عنه قسمان : قسم يطرد حرماناً ، وهم الكفار فلا يشربون منه أبداً ، وقسم يطرد عقوبة له ثم يشرب ، وهم عصاة المؤمنين فيشربون قبل دخولهم النار ، فيكون أماناً لهم من أن تحرق النار أجوافهم ، وإن يدركهم العطش هذا .

وإنما خصّ حوض نبينا ﷺ بوجوب معرفته بالأحاديث الكثيرة البالغة مبلغ التواتر بخلاف غيره لوروده بالآحاد .

وذكر السيوطي في البدور أن حوضه ﷺ رواه أكثر من خمسين صحابياً .

الحديث على الشفاعة العظمى

ويجب اعتقاد أن له ﷺ شفاعات كثيرة منها : شفاعته في إدخال قوم الجنة بغير حساب ومنها شفاعته في عدم دخول قوم النار بعد استحقاقهم لها ، ومنها شفاعته في إخراج الموحدين من النار ، ومنها شفاعته في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها ، ومنها غير ذلك ، وقد أوصلها ابن القيم إلى عشرين أعظمها الشفاعة العظمى يوم القيامة للخلائق من طول الموقف وذلك أنه حين يشتد الهول على أهل الموقف ، ويطول بهم الوقوف ، حتى إنهم يتمنون الانصراف ولو إلى النار ، يلهمون أن الأنبياء هم الوساطة بين الله وخلقه ، فيذهبون إلى آدم عليه السلام فيقولون له : أنت أبو البشر ، اشفع لنا فيقول : لست لها . لست لها . نفسي نفسي ، لا أسأله اليوم غيرها ويعتذر بالأكل من الشجرة ، ويأمرهم بالذهاب إلى نوح عليه السلام ، فيذهبون إليه ويسألونه الشفاعة ، فيعتذر بدعوته على قومه ، ويأمرهم بالذهاب إلى إبراهيم عليه السلام ، فيأتونه ويسألونه الشفاعة فيعتذر لهم ، ويقول : اذهبوا إلى موسى عليه السلام ، فيأتونه ويسألونه الشفاعة فيعتذر لهم ، ويقول : اذهبوا إلى عيسى عليه السلام ، فيأتونه ويسألونه الشفاعة فيعتذر لهم ، ويقول : اذهبوا

إلى محمد خاتم الأنبياء ، فإنه قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ،
فياأتونه ﷺ ويسألونه الشفاعة ، وحين يسألونه ﷺ الشفاعة يقول : أنا لها
أنا لها .

ثم يخر ساجداً تحت العرش فينادى من قِبَلِ الله تعالى ، يا محمد ارفع رأسك
وسل تعط واشفع تشفع فيرفع رأسه ويشفع في فصل القضاء يعني أن أهل
الموقف ينصرفون إلى الحساب .

وهذه الشفاعة تعم جميع الخلق ، من إنس وجن ، ومؤمن وكافر ، من هذه
الأمة ومن غيرها ، ومن ثم سميت الشفاعة العظمي .

وهي أول المقام المحمود أي الذي يحمده فيه الأولون والآخرين ، وآخره
استقرار أهل الجنة في الجنة وهي مختصة به ﷺ ، وله شفاعات أخر كما تقدم ،
بل ولغيره ممن ارتضاه الله تعالى من الأخيار : كالأنبياء والمرسلين الأطهار ،
والملائكة ، وأصحابه ، والشهداء ، والعلماء العاملين ، والأولياء . غير أنه عليه
الصلاة والسلام ، هو الذي يفتح لهم باب الشفاعة لأنهم لا يتجاسرون على
الشفاعة قبله لعظم الجلال يومئذ فيشفع كل منهم في أرباب الكبائر على قدر
مقامه عند الله تعالى .

وشفاعة الملائكة على الترتيب فأولهم في الشفاعة جبريل عليه السلام
وآخرهم فيها التسعة عشر الذين على النار .

واعلم أنه لا يشفع أحد من ذكر إلا بعد انتهاء مدة المؤاخذة ، ولا يقال لا
فائدة في الشفاعة حينئذ ، لأننا نقول : فائدتها إظهار مزية الشافع على غيره ،
على أنه لولا الشفاعة لجوزنا البقاء وعدمه بحسب الظاهر ، وبالجملة فذلك من
باب القضاء المعلق قاله العلامة الباجوري رحمه الله تعالى .

قَسَمُ الْعَقِيدَةِ

الله السلامة بمنه وكرمه .

وأما عصاة المؤمنين فدارُ خلودهم الجنة ، فلا يخلدون في النار إن دخلوها .

أنواع الجنان :

واعلم أن الجنة سبع جنان متجاورة ، أفضلها وأوسطها : الفردوس وهي أعلاها ، والمجاورة لا تنافي العلو ، وفوقها عرش الرحمن ، ومنها تتفجر أنهار الجنة .

ويليها في الأفضلية جنة عدن . ثم جنة الخلد . ثم جنة النعيم . وجنة المأوى . ودار السلام . ودار الجلال .

وقيل هي أربع قال الله تعالى : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾ ^(١) أي جنة النعيم وجنة المأوى ، ثم قال : ﴿ وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّاتٍ ﴾ ^(٢) أي جنة عدن وجنة الفردوس كما قاله بعض المفسرين .

وقيل هي واحدة فقط وهذه الأسماء كلها جارية عليها جعلنا الله تعالى من أهلها .

ومقام نبينا ﷺ المسمى بالوسيلة مشرف على جميع أهل الجنة ليتنعموا بمشاهدته ﷺ .

صفة الجنة :

ومن صفات الجنة أن بناءها لبنة من ذهب ، ولبنة من فضة ، وملاطها المسك الأذفر ، وترايبها الزعفران ، وحصباؤها اللؤلؤ والياقوت ، ومن يدخلها

(١) سورة الرحمن آية : ٤٦ .

(٢) سورة الرحمن آية : ٦٢ .

ينعم ولا يبؤس ، ويخلد ولا يموت ولا تبلى ثيابه ولا يفنى شبابه .

وورد أن أدنى أهل الجنة منزلة ، الذي يركب في ألف ألف من خدمه من الولدان المخلدين على خيلٍ من ياقوت أحمر لها أجنحة من ذهب .

وقال مجاهد : إن أدنى أهل الجنة منزلة لمن يسير في ملكه ألف سنة يرى أقصاه كما يرى أدناه ، وأرفعهم الذي ينظر إلى ربه بالغداة والعشي .

وورد عنه ﷺ أنه قال : « إنه لي جاء للرجل الواحد بالقصر من اللؤلؤة الواحدة في ذلك القصر سبعون غرفة ، في كل غرفة زوجة من الحور العين ، في كل غرفة سبعون باباً يدخل عليه من كل باب رائحة من رائحة الجنة سوى الرائحة التي تدخل عليه من الباب الآخر » .

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال : « في الجنة خيمة من لؤلؤة مجوفة عرضها سبعون ميلاً ، في كل زاوية منها أهل للمؤمن لا يرون الآخرين يطوف عليهم المؤمن » .

ونص العلماء على أن الآدميات في الجنة على سنٍّ واحد ، وأما الحور العين ، فأصناف مصنفة صغار وكبار على ما اشتته نفوس أهل الجنة .

وعن علي كرم الله تعالى وجهه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن في الجنة مجتمعاً للحور العين يرفعن بأصواتٍ لم تسمع الخلائق بمثلهما ، قال يقلن : نحن الخالدات فلا نبئد ، ونحن الناعمات فلا نبؤس ، ونحن الراضيات فلا نسخط ، طوبى لمن كان لنا وكنا له » .

قالت عائشة رضي الله تعالى عنها : إن الحور العين إذا قلن هذه المقالة أجابهن المؤمنات من نساء أهل الدنيا ، نحن المصليات وما صليتن ، ونحن الصائمات وما صمتن ، ونحن المتوضئات وما توضأتن ، ونحن المتصدقات وما تصدقتن .

قالت عائشة رضي الله تعالى عنها فغلبتهن والله .

قال بعض العارفين : من أراد أن ينال هذه الكرامات فعليه أن يداوم على خمسة أشياء أولها : أن يمنع نفسه عن جميع المعاصي ، والثاني : أن يرضى باليسير من الدنيا ، والثالث : أن يكون حريصاً على الطاعات ، والرابع : أن يحب الصالحين وأهل الخير ويخالطهم ويجالسهم ، والخامس : أن يكثر الدعاء ويسأل الله تعالى أن يرزقه الجنة وأن يجعل خاتمته إلى الخير .

وعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « من سأل الله الجنة ثلاث مرات ، قالت الجنة : اللهم أدخله الجنة ، ومن استجار من النار ثلاث مرات قالت النار : اللهم أجره من النار » فنسأل الله تعالى أن يجيرنا من النار وأن يدخلنا الجنة مع السابقين الأبرار بجاء سيدنا محمد سيد المرسلين صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين آمين (١) .

الموت

ويجب اعتقاد أن الموت حق أي ثابت لازم على الوجه المعهود شرعاً من فراغ الآجال المقدرة ، خلافاً للحكماء في قولهم بأنه بمجرد اختلاط نظام الطبيعة وهو كلام باطل .

والذي يجب علينا التصديق به أن كل مخلوق يعمه الفناء إلا ما استثنى كالروح وعجب الذنب وأجساد الأنبياء والشهداء ، والعرش والكرسي واللوح والقلم والجنة بما فيها والنار بما فيها .

وأن كل ذي روح يفعل به ما يزهرق روحه ميت بانقضاء عمره ، قال

(١) أقول : إن أجمع من جمع من الأحاديث في وصف الجنة والنار الإمام المنذري - رحمه الله تعالى - في كتابه « الترغيب والترهيب » الجزء السادس ص ٢٢٩ مع تحريج أحاديثها وإيضاح وبيان قوتها من ضعفها والله أعلم .

تعالى ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ ^(١) وقد دلت الأحاديث على أن كل هالك يستوفي أجله من غير تقدم عليه ، ولا تأخر عنه .

كلمة عن المحو والإثبات :

وما ورد من أن بعض الطاعات كصلة الرحم يزيد في العمر مؤول بأن الزيادة فيه بحسب الخير والبركة ، أو بالنسبة لما ثبت في صحف الملائكة ، فقد يثبت الشيء فيها مطلقاً ، وهو في علم الله مقيد ؛ كأن يكون في صحف الملائكة أن عمر زيد خمسون مثلاً مطلقاً ، وهو في علم الله تعالى مقيد بأن لا يفعل كذا من الطاعات وإن فعلها فله ستون فإن سبق في علم الله تعالى أنه يفعلها فلا يتخلف عن فعلها ، وكان عمره ستين ، فالزيادة بحسب الظاهر على ما في صحف الملائكة ، وإلا فلا بد من تحقق ما في علمه تعالى كما يشير له قوله تعالى : ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ ^(٢) أي اللوح المحفوظ وهو علمه تعالى الذي لا محو فيه ولا إثبات .

وأما اللوح المحفوظ فالحق قبول ما فيه للمحو والإثبات كصحف الملائكة قاله العلامة الباجوري رحمه الله تعالى ^(٣) .

(١) سورة الأعراف آية : ٣٤ .

(٢) سورة الرعد آية : ٣٩ .

(٣) قال ابن كثير رحمه الله عند قوله تعالى : ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ﴾ اختلف المفسرون في ذلك ؛ فقال الثوري عن ابن عباس : يدبر أمر السنة ، فيحو الله ما يشاء ، إلا الشقاء والسعادة والحياة والموت . وفي رواية : يحو الله ويثبت قال : كل شيء إلا الموت والحياة ، والشقاء والسعادة ؛ فإنه قد فرغ منها ، وهذا قول مجاهد - أيضاً - قال : إلا الحياة والموت والشقاوة والسعادة فإنها لا يتغيران .

وعن أبي عثمان النهدي أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال وهو يطوف بالبيت ويبيكي : اللهم إن كنت كتبت عليّ شقوة ، أو ذنباً فاحمه ، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت وعندك =

ملك الموت وصفته :

وروي أن بين يديه شجرة جميع ما خلق الله من الخلق مكتوب اسمه على ورقها فإذا بقي من عمر الإنسان أربعون يوماً تغير لون ورقته ، فإذا انتهى أجله واستوفى رزقه سقطت الورقة بين يديه فيرسل أعوانه فيجذبون روحه إلى أن تبلغ الحلقوم ، فيقبضها هو ، ثم إنه يترفق بالمؤمن ، ويأتيه في صورة حسنة دون غيره ، ويقال إنه مكتوب على جبهته لا إله إلا الله فإذا رآه المؤمن تذكر الشهادة .

وروي أن النبي ﷺ نظر إلى ملك الموت عند رأس رجل من الأنصار ، فقال : ياملك الموت ارفق بصاحبي فإنه مؤمن ، فقال ملك الموت : طب نفساً وقر عيناً واعلم أنني بكل مؤمن رفيق (١) .

وورد أن سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم قال : ياملك الموت أرني كيف تقبض أنفاس الكفار ، قال يا إبراهيم لا تطيق ذلك ، قال : بلى . قال : أعرض فأعرض ثم نظر فإذا هو برجل أسود ينال رأسه السماء يخرج من فيه لهيب النار فغشي على إبراهيم عليه السلام ، ثم أفاق وقد تحول ملك الموت في الصورة الأولى ، فقال له إبراهيم لو لم يلق الكافر من البلاء والحزن إلا صورتك هذه لكفاه .

= أم الكتاب ، فاجعله سعادة ومغفرة .

وقد يستأنس لهذا القول بما رواه الإمام أحمد ، عن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الرجل ليحرم الرزق بالذنوب يصيبه ولا يرد القدر إلا الدعاء ، ولا يزيد في العمر إلا البر » وفي الحديث : « إن الدعاء والقضاء ليعتلجان بين السماء والأرض » . اهـ باختصار ٢ / ٢٨٦ .

(١) قال ابن كثير في البداية والنهاية . قال ابن أبي حاتم : حدثنا أبي قال : حدثنا يحيى بن أبي المقري ، حدثنا عمرو بن شمر قال : سمعت جعفر بن محمد قال : سمعت أبي يقول الحديث . قال : وهذا حديث مرسل وفيه نظر . وعمر بن شمر : مطعون فيه . والله أعلم .

فأرني كيف تقبض أنفاس المؤمنين قال أعرض فأعرض ، ثم التفت فإذا هو
برجلٍ شاب أحسن الناس وجهاً وأطيبهم ريحاً في ثياب بيض ، فقال : ياملك
الموت لو لم ير المؤمن عند الموت من قرة العين والكرامة إلا صورتك هذه
لكان يكفيه ^(١) .

فائدة : مجيء الموت والعبد على عملٍ صالح يسهل الموت . وكذا السؤال .

وورد في الحديث أن للقيامة ألف هول أدناها سكرات الموت ، وأن للموت
تسعة وتسعين جذبة لألف ضربة بالسيف أهون من جذبة منها ، فمن أراد أن
ينجو من تلك الأهوال فليقل عشر كلمات خلف كل صلاة ، قالوا : يا رسول الله
ما الكلمات ؟ قال : أعددت لكل هولٍ ألقاه في الدنيا والآخرة لا إله إلا الله
ولكل همٍّ ونغمٍّ ما شاء الله ، ولكل نعمة الحمد لله ، ولكل رخاء وشدة الشكر
لله ، ولكل أعجوبة سبحان الله ، ولكل ذنب أستغفر الله ، ولكل مصيبة إنا
لله وإنا إليه راجعون ، ولكل ضيقٍ حسبي الله ولكل قضاء وقدر توكلت على
الله ، ولكل طاعةٍ ومعصيةٍ لا حول ولا قوة إلا بالله ^(٢) .

وينبغي لمن أيقن بالموت ، وعلم أنه نازل به لا محالة أن يستعد له
بالأعمال الصالحة ، وأن يجتنب الأعمال القبيحة فإنه لا يدري متى ينزل به .

وقد كان سيدنا عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه يقول : ما رأيت
يقيناً أشبه بالشك من يقين الناس بالموت ، ثم لا يستعدون له حتى كأنهم فيه
شاكون .

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا عن ابن مسعود وابن عباس ، قال السيوطي في شرح الصدور بشرح
حال الموتى والقبور ص ١٨ باب ما جاء في ملك الموت وأعوانه ، وذكره القرطبي في التذكرة
دون عزو عن ابن عباس ج ١ ص ٨٩ والله أعلم بصحته اهـ .

(٢) لم أقف له على سند .

وذكر بعضهم أن من أكثر ذكر الموت أكرم بثلاثة أشياء : تعجيل التوبة ، وقناعة النفس ، والنشاط في العبادة ، ومن نسي ذكره عوقب بثلاثة أشياء تسويف التوبة ، أي تأخيرها ، وترك الرضا بالكفاف ، والتكاسل في العبادة .

الحديث على سؤال القبر :

ويجب اعتقاد أن سؤال القبر حق وهو عام لكل مكلف إلا ما استثني : كالأنبياء والشهداء والصديقين والمرابطين والمطعونين والميتين بداء البطن والميتين ليلة الجمعة أو يومها ، والملازمين لقراءة تبارك الملك كل ليلة من حين بلوغ الخبر لهم والمراد بالملازمة الإتيان بها في غالب الليالي .

فلا يضر الترك مرة لعذر ، سواء قرأها عند النوم أو قبل ذلك وهكذا سورة السجدة كما ذكره بعضهم .

وكذا من قرأ في مرض موته ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ لكن الراجح أن غير الأنبياء وشهداء المعركة يسألون سؤالاً خفيفاً ، والسؤال يكون بعد تمام الدفن وعند انصراف الناس ، حتى إن الميت ليسمع قرع نعالهم ، فيعيد الله تعالى الروح إلى جميع البدن ، كما ذهب إليه الجمهور وهو ظاهر الأحاديث .

وقال ابن حجر إلى نصفه الأعلى فقط وغلط من قال يسئل البدن بلا روح كمن قال : تسئل الروح بلا بدن .

لكن وإن عادت له الروح لا ينتفي إطلاق اسم الميت عليه لأن حياته حينئذ ليست حياة كاملة بل أمر متوسط بين الموت والحياة كتوسط النوم بينهما .

ويرد إليه من الحواس والعقل والعلم ما يتوقف عليه فهم الخطاب ويتأتى معه رد الجواب حتى يسأل .

وأحوال المسؤولين مختلفة فمنهم من يسأله الملكان جميعاً تشديداً عليه ، ومنهم من يسأله أحدهما فقط تخفيفاً عليه .

والسؤال مرة واحدة ، وقيل ثلاث ، وقيل إن المؤمن يسأل سبعة أيام والكافر أربعين صباحاً ، ويسأل كل أحد بلغته على الصحيح خلافاً لمن قال بالسرياني وكلماته بالسرياني أربع أتره ، أترج ، كاره ، ساحين . ومعنى الأولى : قم يا عبد الله إلى سؤال الملكين ، والثانية : فيم كنت ، والثالثة : من ربك وما دينك ، والرابعة : ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم وفي الخلق أجمعين ، وقد ورد أن حفظ هذه الكلمات دليل على حسن الخاتمة (١) .

ويسأل الميت ولو تمزقت أعضاؤه ، أو أكلته السباع والأسماك في أجوافها إذ لا يبعد أن الله تعالى يعيد له الروح في أعضائه ، ولو كانت متفرقة لأن قدرة الله تعالى صالحة لذلك ويحتمل أن يعيده كما كان .

وكيفيات السؤال مختلفة فمنهم من يسأل عن بعض اعتقاداته ومنهم من يسأل عن كلها .

وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : يسألون عن الشهادتين وقال عكرمة : يسألون عن الإيمان بمحمد ﷺ وأمر التوحيد .

وقد ورد أنها يقولان ما تقول في هذا الرجل ؟ وإنما يقولان ذلك من غير تعظيم وتفخيم ليميز الصادق في الإيمان من المرتاب ، فيجيب الأول ويقول الثاني لا أدري فيشقى شقاء الأبد .

وورد عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا أدخل المؤمن في قبره أتاه فتانا القبر ، فأجلساه في قبره ، وإنه ليسمع خفق نعالهم أي نعال من كان ماشياً في جنازته

(١) أتى المصنف بصيغة التريض ، وهو قيل لضعفه أو عدم ثبوته وكذا السؤال بالسرياني ، وقد ورد أن حفظ هذه إلخ .. فظاهر هذه الألفاظ تدل على الضعف والله أعلم .

إذ ولوا مدبرين فيقولان : من ربك ، وما دينك ، ومن نبيك ؟ فيقول :
ربي الله وديني الإسلام ، ومحمد نبيي ، فيقولان له : ثبتك الله نم قرير العين .
وإذا أدخل الكافر أو المنافق قبره قالوا له : من ربك وما دينك ومن نبيك ؟
فيقول : لا أدري ، فيقولان : لا دريت ولا تليت فيُضرب بمرزبة يسمعها ما
بين الخافقين إلا الإنس والجن (١) .

وهذا السؤال هو عين فتنة القبر وقيل هي التلجلج في الجواب ، وقيل هي ما
ورد من حضور إبليس اللعين في زاوية من زوايا القبر ، مشيراً إلى نفسه بأن
أنا عند قول الملك للميت من ربك .

ولم يثبت حضور النبي ﷺ ولا رؤية الميت له عند السؤال قاله العلامة
الباجوري رحمه الله تعالى .

عذاب القبر ونعيمه :

واعلم أن عذاب القبر ونعيمه حق ، وهما للبدن والروح جميعاً باتفاق أهل
الحق ، ويكون العذاب للكافر ، والمنافق ، وعصاة المؤمنين ، ويدوم على
الأولين ، وينقطع عن بعض عصاة المؤمنين ، وهم من خفت جرائمهم من
العصاة ، فإنهم يعذبون بحسبها إن لم يدخلوا في ساحة العفو ، وقد يرتفع عنهم
بدعاء أو صدقة أو نحو ذلك وكل من لا يسئل في قبره لا يعذب فيه .

ومن عذاب القبر ما ورد أن الله تعالى يسلط على الكافر في قبره تسعة وتسعين
تنيناً ، تنهشه وتلدغه حتى تقوم الساعة ، لو أن تنيناً منها نفخ على الأرض
ما أنبتت خضراً (٢) والتنين بكسر التاء الفوقية وتشديد النون أكبر الثعابين .

(١) وفي رواية إن العبد إذا وضع إلخ ... رواه الشيخان وأبو داود والنسائي وأحمد في مسنده عن
أنس .

(٢) رواه أحمد وأبو يعلى ومن طريقه ابن حبان في صحيحه كلهم من طريق دراج عن أبي الهيثم إلا
أنه قال : يسلط على الكافر بدل إن الله ، ونفخت بدل نفخ .

ومن عذابه أيضاً ضمته : وهي التقاء حافتيه ، ولا ينجو منها أحد ولو صغيراً سواء كان صالحاً أو طالحاً إلا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وفاطمة بنت محمد ﷺ ، وفاطمة بنت أسد ، ومن قرأ سورة الإخلاص في مرض موته ولو مرة واحدة .

ثم إنها تختلف باختلاف الناس ، فمنهم من يخفف عليه فتضمه الأرض ضمة شفقة وحنو ، كضم الأم ولدها إذا جاء لها بعد الغيبة .
ومنهم من يشدد عليه فتضمه ضمة عقاب وبغض له .

فيما ينجي من عذاب القبر

قال بعض الفضلاء : من أراد أن ينجو من عذاب القبر فعليه أن يلزم أربعة ويحْتَنِب أربعة .

فأما الأربعة التي يلزمها : فالمحافظة على الصلوات ، والصدقة وقراءة القرآن وكثرة التسبيح وهذه الأشياء تضيء القبر وتوسّعه .

وأما الأربعة التي يَحْتَنِبها : فالكذب والحيانة والنميمة ، والبول فإن عامة عذاب القبر منه نسأل الله تعالى السلامة والتوفيق إلى الطاعة .

ونعيم القبر يكون للمؤمنين لما ورد في ذلك من النصوص البالغة مبلغ التواتر ولا يختص بمؤمني هذه الأمة ولا بالمكلفين .

ومن نعيمه أيضاً ، توسيعه سبعين ذراعاً عرضاً وكذا طولاً ويكون ذلك بعد السؤال ، ومن نعيمه أيضاً فتح طاقة فيه من الجنة وامتلأؤه بالريحان ، وجعله روضة من رياض الجنة ، وجعل قنديل فيه بفتح القاف ينور له كالقمر ليلة البدر .

وقد ورد أن الله تعالى أوحى إلى موسى عليه الصلاة والسلام ، تعلم الخير

وعلمه الناس ، فإنني منور لمعلم العلم ومتعلمه قبورهم حتى لا يستوحشوا لمكانهم .
وعن عمر رضي الله تعالى عنه مرفوعاً : « من نور في مساجد الله نور الله
له في قبره » وكل هذا محمول على حقيقته عند العلماء قاله العلامة الباجوري
رحمه الله تعالى .

الساعة وعلاماتها :

ويجب اعتقاد أن الساعة أي القيامة آتية لا ريب أي لا شك فيها وسميت
القيامة ساعة لسرعة قيامها ، أو لأنها عند الله كساعة ، ولا يعلم وقت مجيئها
إلا الله سبحانه وتعالى .

ومن ثم لما سأل جبريل عليه السلام النبي ﷺ عنها قال له : ما المسؤول
عنها بأعلم من السائل أي أنت لا تعلمها وأنا لا أعلمها .

وأشراطها - أي علاماتها - الدالة على قربها كثيرة منها : ظهور المهدي
 وخروج الدجال ، ونزول سيدنا عيسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة
 والسلام ، وخروج يأجوج ومأجوج ، وخروج الدابة التي تكلم الناس ،
 فتقول : يا فلان أنت من أهل الجنة ، ويا فلان أنت من أهل النار ، وطلوع
 الشمس من مغربها .

الحشر من القبور :

ويجب اعتقاد أن الله يبعث من في القبور أي يحييهم ويخرجهم من قبورهم
 ثم يحشرهم أي يسوقهم إلى الموقف ، وهو الموضع الذي يقفون فيه من أرض
 القدس المبدلة التي لم يعص الله عليها لفصل القضاء بينهم .

وأول من تنشق عنه الأرض نبينا ﷺ ، فيخرج في سبعين ألفاً من
 الملائكة يوقرونه صلى الله عليه وسلم ، فهو أول من يبعث وأول وارد الحشر كما

أنه أول داخل الجنة .

ومراتب الناس في الحشر متفاوتة : فمنهم الراكب وهو المتقي ومنهم الماشي على رجلية وهو قليل العمل .

ومنهم الماشي على وجهه : وهو آكل الربا ، وقال بعضهم : هو الكافر ، ومنهم من هو على صورة القردة وهو النام ، وقال بعضهم : هم الزناة .

ومنهم من هو على صورة الخنازير وهم الذين يأكلون السحت والمكس ومنهم الأعمى وهو الجائر في الحكم ، ومنهم الأصم الأبكم وهو الذي يعجب بعمله ، ومنهم من يميض لسانه ، ويسيل القيقح من فيه وهم الوعاظ الذين تخالف أفعالهم أقوالهم ، ومنهم المقطوع الأيدي والأرجل وهم الذين يؤذون الجيران .

ومنهم من يصلب على جذوع من نار وهم السعاة بالناس إلى السلطان .

ومنهم من هو أشد تنناً من الجيف وهم الذين يُقبلون على اللذات والشهوات ويمنعون حق الله من أموالهم .

ومنهم من يلبس جبة سابعة من قطران وهم أهل الكبر والعجب والخيلاء .

ويبعث كل أحد على الحال الذي صده عن سبيل الله تعالى ، فيبعث السكران سكراناً والزامر زامراً .

وروي أن شارب الخمر يحشر والكوز معلق في عنقه ، والقدرح بيده وهو أثن من كل جيفة على الأرض ، يلغنه كل من يمر به من الخلق .

والبعث يكون للأجسام الأصلية بعد انعدامها بالكلية غير عَجَبٌ^(١) الذنب فالجسم الثاني المعاد ، هو الجسم الأول بعينه لا مثله وإلا لزم أن المثاب أو المعذب غير الجسم الذي أطاع أو عصى وهو باطل بالإجماع .

(١) عجب الذنب بفتح وسكون أصله .

والانعدام يكون في حق من تأكل الأرض جسمه بخلاف من لا تسلط الأرض على جسمه كالأنبياء ، وشهداء المعركة ، والمؤذنين احتساباً والعلماء العاملين ونحوهم فإن أجسامهم باقية لا تنعدم .

وهذا البعث يكون بالنفخة الثانية على المشهور من أن النفخ في الصور يحصل مرتين : مرة للفناء ، ومرة للبعث .

وقيل : إن النفخات ثلاثة : واحدة للفرع ، وواحدة للفناء ، وواحدة للبعث ، وهو الذي يدل عليه ظاهر القرآن العظيم .

الصور :

وذلك أنه إذا أراد الله تعالى خراب الدنيا ، أمر سيدنا إسماعيل عليه السلام أن ينفخ في الصور ، وهو قرن من نور كهيئة البوق الذي يزمربه ، لكنه عظيم كعرض السماء والأرض ، فينفخ فيه نفخة يديمها ويطيّلها فإذا سمعتها الخلائق تحيرت وتاهت ، وتزداد الصيحة كل يوم هولاً وشدة ، حتى تصير الناس كالوالهين ، وتأتي الوحوش والسباع فزعين ، فتختلط بهم ، وعند ذلك تذهل كل مرضعة عما أرضعت ، وتضع كل ذات حمل حملها ، وتشيب الولدان ، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ، ولكن عذاب الله شديد .

والموتى في القبور لا يشعرون بذلك ، ثم إذا أراد الله موت الأحياء أمر سيدنا إسماعيل عليه السلام فنفخ ثانية فيموت من كان حياً على وجه الأرض ، ويغمى على من كان حياً في قبره ، وتموت الملائكة بعد هذه النفخة ولا يبقى منهم إلا حملة العرش ، والرؤساء الأربعة ، جبريل ، وميكائيل ، وإسماعيل ، وعزرائيل .

ثم يقول الله تعالى للملك الموت : من بقي من خلقي ؟ وهو سبحانه وتعالى أعلم بذلك ، فيقول : يارب أنت حي لا تموت وبقي جبريل ، وميكائيل ،

وحملة العرش وبقيت أنا فيأمر الله تعالى العرش فيقبض الصور من إسرافيل .

ثم يأمر الله تعالى ملك الموت بقبض أرواح تلك الملائكة ، ثم يقول له : من بقي من خلقي ؟ فيقول : أنت الحي الذي لا تموت ، وبقي عبدك الضعيف ، ملك الموت فيقول : ياملك الموت ألم تسمع قولي : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ فمت فيموت .

وروي أن الله تعالى يأمره بقبض روح نفسه ، فيجعل ينزعها ويصيح صيحة لو كان الخلق أحياء لمااتوا منها ، فيقول : لو كنت علمت أن لنزع الروح مثل هذه الشدة والمرارة لكنت على قبض أرواح المؤمنين أشفق ، ثم يموت فلا يبقى أحد من الخلق فيقول الله عز وجل : يادنيا الدنيئة أين الملوك ، وأين أبناء الملوك ، وأين الجبابرة ، وأين أبناء الجبابرة ، وأين الذين كانوا يأكلون رزقي ، ويعبدون غيري ، ثم يقول سبحانه وتعالى : ﴿ لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ﴾ ؟ فلا يجيبه أحد فيجيب نفسه فيقول : ﴿ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ .

ثم إذا مضى بعد هذه النفخة أربعون عاماً ، تمطر السماء ماء كمني الرجال أربعين يوماً بشدة كأفواه القرب ، حتى يكون فوق الأرض أربعة عشر ذراعاً ، وبعبارة لبعضهم ، حتى يكون من فوق الناس قدر اثني عشر ذراعاً فتنبت الأجسام كنبات البقل من عجب الذنب لأنه لا يبلى ، حتى إذا تكاملت فكانت كما كانت يقول الله تعالى ليحيي إسرافيل وحملة العرش فيحيون بإذن الله تعالى ، ويأمر الله إسرافيل فيأخذ الصور ويضعه على فيه ثم يقول ليحيي جبريل وميكائيل فيحييان بإذن الله .

هول الموقف :

ثم يدعو الله تعالى الأرواح ويلقيها في الصور ، ويأمر إسرافيل فينفخ فيه ثلاثة فتخرج الأرواح مثل النحل فتدخل في الأجسام من الخياشيم ، وتسري

سريان السم في اللديغ ، وهذا هو المسمى بالنشر فتنشق الأرض عنهم ، فيخرجون من قبورهم حفاة عراة ، ويجمعون في موقف واحد سبعين عاماً ، لا ينظر الله إليهم ولا يقضي بينهم فيكون حتى تنقطع الدموع ثم ييكون دماً ثم يُدعون إلى المحشر فإذا وصلوا إليه ، وقفوا فيه ، واصطفت الملائكة محدين حولهم ، ودنت الشمس من رؤوسهم حتى ما يكون بينها وبينهم إلا قدر ميل المكحلة ، وازدحموا وألجموا بالعرق الذي هو أثن من الجيفة حتى يبلغ آذانهم ، ويذهب في الأرض سبعين ذراعاً .

وروي أنهم يكونون فيه على قدر أعمالهم فمنهم من يكون إلى كعبيه ، ومنهم من يكون إلى ركبتيه ومنهم من يكون إلى حنجرته - تشية حقو وهو الكشح الذي بين الخصرة إلى الضلع الخلف - ومنهم من يلجمه العرق إجماً .

قال بعضهم : ومنهم من يصيبه الرش القليل كالجالس في الحمام .

ومنهم من البلة ، كالعطشان إذا شرب الماء ، ولا يزال الناس في هذا الهول العظيم ، والكرب الجسيم ، يموج بعضهم في بعض من الشدائد ، وطول الوقوف ، قيل : ألف سنة وقيل خمسين ألف سنة قال العلامة الباجوري ولاتنافي لأن العدد لا مفهوم له .

وهو مختلف باختلاف أحوال الناس فيطول على الكفار ويتوسط على الفساق ، ويخف على الطائعين حتى يكون كصلاة ركعتين ، وهذا الهول لا ينال الأنبياء والأولياء وسائر الصالحاء لقوله تعالى : ﴿ لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ ﴾ ^(١) فهم آمنون من عذاب الله لكنهم يخافون خوف إجلال وإعظام .

ثم بعد طول الموقف على الناس ، يذهبون إلى الأنبياء يستشفعون بهم واحداً بعد واحد فيعتذرون إليهم إلى أن يصلوا إلى نبينا عليه أفضل الصلاة

(١) سورة الأنبياء آية : ١٠٣ .

والسلام فيشفع لهم في فصل القضاء كما تقدم توضيحه ^(١) .

والذين يذهبون لطلب الشفاعة قيل : هم رؤساء أهل الموقف وقيل العلماء العاملون ثم تأتي ريح فتطير الصحف - أي كتب الأعمال - من خزانة تحت العرش فتتعلق كل صحيفة بعنق صاحبها ، فتأخذها الملائكة من أعناقهم وتعطيها لهم في أيديهم ، فالمؤمن يأخذ كتابه بيمينه ، فيجده أبيض بكتابة بيضاء ، فيقرؤه ولو كان أمياً ، فيبيض وجهه فيفرح ويقول لأهل الموقف ﴿ هاؤم ﴾ أي خذوا ﴿ اقرؤا كتابيه ﴾ إني ظننت ﴿ أي علمت أنني ﴾ ملاقي حسابيه ﴿ .

والكافر يأخذ كتابه بشماله من وراء ظهره ، فيجده أسود بكتابة سوداء فيقرؤه فيسود وجهه فتزيد حسرته .

ويقول لما يرى من سوء عاقبته : ﴿ ياليتني لم أوت كتابيه ولم أدر ما حسابيه ياليتها ﴾ أي الموتة التي ماتها ﴿ كانت القاضية ﴾ أي القاطعة لأمره فلم يبعث بعدها .

وأول من يعطى كتابه بيمينه مطلقاً سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإنما لم يكن من السبعين ألفاً الآتية ، جبراً للجاعة الذين يأخذون كتبهم فيقال : جعلنا مقدمكم عمر أميراً وبعده أبو سلمة عبد الله بن عبد الأسد وهو أول من هاجر من مكة إلى المدينة .

وأول من يأخذ كتابه بشماله أخوه الأسود بن عبد الأسد ، لأنه أول من بادر النبي ﷺ بالحرب يوم بدر وقد ورد أنه يد يده ليأخذه بيمينه فيجذبه ملك فيخلع يده فيأخذه بشماله من وراء ظهره .

والأنبياء والملائكة ومن يدخل الجنة بغير حساب ورئيسهم أبو بكر

(١) انظر ص ١٧٠ في شفاعته العظمى عليه الصلاة والسلام .

الصديق رضي الله تعالى عنه لا يأخذون صحفاً ولا توزن أعمالهم .
ثم بعد أخذ الصحف يقع الحساب ويكون للمؤمن ، والكافر ، إنساً وجناً
إلا من استثنى .

ففي الحديث « يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً ليس عليهم حساب ،
فقليل له : هلا استزدت ربك . فقال : استزدته فزادني مع كل واحد من
السبعين ألفاً سبعين ألفاً ، فقليل له هلا استزدت ربك ؟ فقال : استزدته فزادني
ثلاث حثيات بيده الكريمة أو كما ورد ^(١) » والثلاث حثيات ثلاث دفعات من
غير عدد .

وكما يدخل هؤلاء الجنة بغير حساب تدخل طائفة من الكفار النار بلا
حساب .

قال العلامة أبو خضير : وقد اختلف في كيفية الحساب .
فقال بعضهم : يخلق الله تعالى في قلوبهم علوماً ضرورية بمقادير أعمالهم من
الثواب والعقاب .

وقيل : المراد به أن يكلمهم في شأن أعمالهم وكيفية ما لها من الثواب ،
وما عليها من العقاب ، وهذا هو الذي تشهد له الأحاديث الصحيحة ، ولا
يشغله تعالى محاسبة أحد عن أحد بل يحاسب الناس جميعاً معاً ، حتى إن كل
أحد يرى أنه المحاسب وحده .

ومراتبه مختلفة : فمنه اليسير والعسير ، والسر والجهر ، والتوبيخ والفضل ،
والعدل .

وحكمته : إظهار تفاوت المراتب في الكمال وفضائح أهل النقص ففيه

(١) رواه أحمد في مسنده عن أبي بكر رضي الله عنه إلا أنه لم يذكر الحثيات .

ترغيب في الحسنات وزجر عن السيئات .

وقد ورد أن الكفار ينكرون فتشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم وأسماعهم ، وأبصارهم وجلودهم والأرض والليل والنهار والحفظة الكرام .

وأول من يحاسب : الأمة المحمدية فينادي مناد أين محمد وأمه ؟ فيقوم ﷺ وأمه ، فتفرج لهم الأمم عن طريقهم ، فيرون غراً محجلين من آثار الوضوء ، وتقول الناس : كادت هذه الأمة أن تكون كلها أنبياء فيحاسبون قبل الأمم ، وتضاعف لهم الحسنات بفضل الله تعالى .

وأقل مراتب التضعيف عشرة وقد تضاعف إلى سبعين إلى سبعمائة إلى مالا نهاية له بخلاف غيرهم من الأمم فحسنتهم بواحدة فقط .

وهذه المضاعفة إنما تكون للحسنات المقبولة الأصلية المعمولة للعبد أو مافي حكمها بأن عملها له غيره كما إذا تصدق غيرك عنك بصدقة .

فخرج بالمقبولة المردودة بنحو رياء فلا ثواب فيها أصلاً .

وبالأصلية الحاصلة بالتضعيف فلا تضاعف ثانياً .

وبالمعمولة أو ما في حكمها الحسنة التي هم بها والمأخوذة في نظير ظلامة فلا تضاعف .

وكذلك إذا صمم على المعصية ، ثم تركها فله حسنة من غير مضاعفة .

ومما يدل على التضعيف ما ورد أن من دخل السوق فقال بصوت مرتفع : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وإليه المصير وهو على كل شيء قدير كتب الله له ألف ألف حسنة ومحاه عنه ألف ألف سيئة ورفع له ألف ألف درجة (١) .

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده والترمذي وابن ماجه والحاكم عن ابن عمر .

الميزان :

ويجب اعتقاد أن الميزان حق أي ثابت بالكتاب والسنة ويكون بعد الحساب وقبل المرور على الصراط ، وقيل هو على الصراط .

والراجح أنه واحد له قسبة وعمود وكفتان ، كل واحدة منهما أوسع من طباق السماوات والأرض وجبريل أخذ بعموده ناظر إلى لسانه وميكائيل أمين عليه ، وقيل لكل أمة ميزان .

وقيل لكل مكلف ميزان ، وقيل للمؤمن موازين بعدد خيراته ، وأنواع حسناته فصلاته ميزان ولصومه ميزان وهلم جرا .

وقد علمت أن الراجح أنه واحد ولا يرد عليه قوله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ ﴾ ^(١) لأن جمعه للتعظيم .

وتقدم أن الأنبياء والملائكة ، ومن يدخل الجنة بغير حساب لا توزن أعمالهم فالوزن في حق غير هؤلاء من باقي الناس .

وينقسمون ثلاثة أقسام :

١ - متقون لا كبائر لهم .

٢ - ومخلطون وهم الذين يأتون بالكبائر والفواحش .

٣ - وكفار .

فأما المتقون : فإن حسناتهم توضع في الكفة النيرة ، وهي اليمنى وصغائرهم إن كانت لهم توضع في الكفة الأخرى المظلمة وهي اليسرى ، فلا يجعل الله تعالى لتلك الصغائر وزناً فتثقل الكفة النيرة ، وترتفع المظلمة ارتفاع الفارغ الخالي.

= وأقل ما قيل فيه أن في سنده ضعف قاله الدارقطني والنسائي وغيرهما .

(١) سورة الأنبياء آية : ٤٧ .

وأما المخلطون : فحسناتهم توضع في الكفة النيرة وسيئاتهم في الكفة المظلمة فيكون لكبائرتهم ثقل فإن كانت حسناتهم أثقل دخلوا الجنة ، وإن كانت سيئاتهم أثقل دخلوا النار ، إلا أن يغفر الله لهم ، ولو تساوى كانوا من أصحاب الأعراف وهو سور بين الجنة والنار يجسسون فيه ثم يدخلهم الله تعالى الجنة .

وتقل عن كعب الأخبار أن الرجلين إذا كانا صديقين في الدنيا فير أحدهما بصاحبه وهو يُجر إلى النار ، فيقول له أخوه : والله مابقي لي إلا حسنة واحدة أنجو بها خذها أنت يا أخي فتنجو بها مما أرى وأبقى أنا وأنت من أصحاب الأعراف قال : فيأمر الله تعالى بها جميعاً فيدخلان الجنة .

ويروى أنه يؤتى برجل يوم القيامة فما يجد حسنة ترجح بها ميزانه ، وقد اعتدلت بالسوية فيقول له الله تعالى رحمة منه : اذهب في الناس فالتمس من يعطيك حسنة أدخلك بها الجنة ، فيصير يحس خلال العالمين فما يجد أحداً يكلمه في ذلك الأمر إلا يقول له خفت أن تخف ميزاني ، فأنا أحوج منك إليها ، فيأس فيقول له رجل : ما الذي تطلب ؟ فيقول له : حسنة واحدة فلقد مررت بقوم لهم منها آلاف فدخلوا عليّ فيقول له الرجل : لقد لقيت الله تعالى فما وجدت في صحيفتي غير حسنة واحدة وما أظنها تغني عني شيئاً ، خذها هبة مني إليك ، فينطلق فرحاً مسروراً فيقول الله تعالى له : ما لك ؟ وهو أعلم فيقول : يارب اتفق من أمري ما هو كيت وكيت ، ثم ينادي بصاحبه الذي أعطاه أي وهبه الحسنة فيقول الله سبحانه وتعالى : كرمي أوسع من كرمك خذ بيد أخيك وانطلقا إلى الجنة ^(١) .

وما تقدم في المخلطين ، محله فيمن كانت كبائره بينه وبين الله تعالى بخلاف

(١) لم أقف له على سند .

من كانت كبائره بينه وبين الخلق ، وكان له حسنات كثيرة فإنه يؤخذ من حسناته ، ويعطى لأرباب الحقوق ، فإذا نفدت حمل عليه من أوزارهم ، ثم يعذب على الجميع .

قال سفيان الثوري رحمه الله تعالى : إنك إن تلقى الله عز وجل بسبعين ذنباً فيما بينك وبينه أهون عليك من أن تلقاه بذنب واحد فيما بينك وبين العباد .

وأما الكفار فإنه يوضع كفرهم في الكفة المظلمة ، ولا توجد لهم حسنة توضع في الكفة الأخرى ، فتبقى فارغة لفراغتها وخلوها عن الخير فيأمر الله تعالى بهم إلى النار .

وقيل : إذا كان للكافر عمل لا يتوقف صحته على نية كصلة رحم ، يجعل في مقابلة سيئاته غير الكفر ، أما هو فلا فائدة في وزنه لأن عذابه دائم .

وهذا مبني على أن أعمال الكفار توزن وهو الأصح ولا يرد عليه قوله تعالى ﴿ فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾ ^(١) لأنه على حذف الصفة أي وزناً نافعاً .

ثم إن ما تقرر يدل على أن الموزون نفس الأعمال ، بأن يجسمها الله تعالى وقيل : يخلق أجساماً على عددها .

وقال بعضهم : الموزون إنما هو الذوات لما ورد عن النبي ﷺ أنه قال : « يؤتى يوم القيامة بالرجل الطويل العريض الأكل الشروب فلا يزن عند الله جناح بعوضة » ^(٢) .

(١) سورة الكهف آية : ١٠٥ .

(٢) رواه مسلم عن أبي هريرة إلا أنه قال : ليأتي الرجل العظيم السمين ولم يذكر الطويل العريض الأكل الشروب ، ثم قال : ﴿ اقرؤا فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً ﴾ .

وفي بعض الروايات : « لرجل عبد الله بن مسعود في الميزان أثقل من جبل أحد » (١) .

ولذا ذهب إليه جمهور المفسرين هو أن الموزون الكتب التي اشتملت على أعمال العباد بناء على أن الحسنات مميزة بكتاب والسيئات بآخر ، ويدل لذلك ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال توزن صحائف الأعمال .

وروي أنه يستوي كفتا الميزان لرجل ، فيقول الله : لست من أهل الجنة ولا من أهل النار ، فيأتي الملك بصحيفة فيضعها في كفة الميزان فيها مكتوب أف ، فترجح على الحسنات لأنها كلمة عقوق ترجح بها جبال الدنيا فيؤمر به إلى النار فيطلب الرجل أن يرده الله تعالى فيقول : ردوه فيقول : أيها العبد العاق لأي شيء تطلب الرد إليّ ، فيقول : إلهي رأيت أني سائر إلى النار ، وإذا لابد لي منها وكنت عاقاً لأبي وهو سائر إلى النار مثلي ، فضعف عليّ عذابي وأنقذه منها ، قال فيضحك الرب ويقول : عققته في الدنيا وبررته في الآخرة خذ بيد أبيك وانطلقا إلى الجنة .

وورد أنه إذا خفت حسنات المؤمن أخرج رسول الله ﷺ بطاقة كالأنملة فيلقئها في كفة الميزان اليمنى التي فيها حسناته فترجح الحسنات .

فيقول ذلك العبد المؤمن للنبي ﷺ بأبي أنت وأمي ما أحسن وجهك ؟ وما أحسن خلقك ؟ فمن أنت ؟ فيقول : أنا نبيك محمد وهذه صلاتك التي كنت تصلها علي قد وفيتك إياها فأنت أحوج ما تكون إليها .

وروي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما عن رسول

(١) وفي رواية قال : كنت أجتني لرسول الله سواكاً من الأراك فكانت الريح تلفوه وكان في ساقه دقة فضحك القوم فقال النبي ﷺ : ما يضحكم ؟ قالوا : من دقة ساقه قال : والذي نفسي بيده لها أثقل في الميزان من أحد . اهـ حلية الأولياء ج ١ ص ١٢٧ .

الله ﷺ أنه قال : « إن الله يستخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة ، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً ، كل سجلٍ منها مد البصر ، ثم يقول أتتكر من هذا شيئاً أظلمك كتبتي الحافظون ؟ فيقول : لا يارب فيقول : ألك عذر ؟ فيقول : لا يارب فيقول : ألك حسنة ؟ فيقول : لا يارب . فيقول : بلى إن لك عندنا حسنة وإنه لا ظلم عليك فتخرج له بطاقة كالأنملة ، فيها : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله . فيقول : يارب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات فيقال : إنك لا تظلم فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة ولا يثقل مع اسم الله شيء (١) .

وهذا ليس لكل عبد بل هو فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

فائدة : ورد عن النبي ﷺ أنه قال قال الله تعالى : يا محمد خمس تُثقل موازين أمتك يوم القيامة ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، والصلوات الخمس ، وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، والرابع لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، والخامس الاستغفار .

الصراط :

ويجب اعتقاد أن الصراط حق وهو جسر ممدود على متن ، أي ظهر جهنم يمر عليه الأولون والآخرون حتى الكفار إلا أنهم لا يمرون على جميعه ، بل على بعضه ثم يتساقطون في النار ، وكلهم ساكتون إلا الأنبياء فيقولون : اللهم سلم سلم وسيدنا محمد ﷺ يقول : أمتي أمتي لا أسألك نفسي ولا فاطمة ابنتي وأوله في الموقف وآخره إلى الجنة كذا قيل .

(١) رواه الترمذي بسند حسن عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما إلا أنه لم يذكر (كالأنملة) .

واستشكل بأنها عالية جداً وهو على متن جهنم .

وأفاد الشعراني نفعنا الله به أنه لا يوصل إلى الجنة حقيقة بل إلى مرجها الذي فيه الدرج الموصل لها ، قال ويوضع لها هناك مائدة ويقوم أحدهم فيتناول مما تدلى هناك من ثمار الجنة .

والمشهور أنه أدق من الشعرة وأحد من السيف ، لكن نازع في ذلك بعضهم وقال : ما ورد مما يدل على ذلك فهو محمول على غير ظاهره بأن يؤول بأنه كناية عن شدة المشقة ، فلا ينافي ما ورد من الأحاديث الدالة على قيام الملائكة على جنبه ، وكون الكلايب فيه .

قال : والصحيح أنه عريض وفيه طريقان يعني ويسرى ، فأهل السعادة يسلك بهم ذات اليمين ، وأهل الشقاوة يسلك بهم ذات الشمال ، وفيه طاقات كل طاقة تنفذ إلى طبقة من طباق جهنم .

وقال بعضهم إنه يدق ويتسع بحسب ضيق النور وانتشاره فعرض صراط كل أحد بقدر انتشار نوره ، فإن نور كل إنسان لا يتعداه إلى غيره ، فلا يمشي أحد في نور أحد ومن ثم كان عريضاً في حق قوم ، ودقيقاً في حق آخرين .
وطوله مسيرة ثلاثة آلاف سنة ألف صعود ، وألف هبوط ، وألف استواء كذا قال مجاهد والضحاك .

وقال الفضيل بن عياض : بلغنا أن الصراط مسيرة خمسة عشر ألف سنة خمسة آلاف صعود وخمسة آلاف هبوط وخمسة آلاف استواء .

وقال سيدي محي الدين بن العربي : هو سبع قناطر ، مسيرة كل قنطرة ثلاثة آلاف عام ، ألف عام صعود وألف عام هبوط وألف عام استواء ، فيسأل العبد عن الإيمان على القنطرة الأولى ، فإن جاء تاماً جاز إلى القنطرة الثانية فيسأل عن الصلاة فإن جاء بها تامة جاز إلى القنطرة الثالثة ، فيسأل عن

الزكاة فإن جاء بها تامة جاز إلى القنطرة الرابعة ، فيسأل عن الصيام فإن جاء به تاماً جاز إلى القنطرة الخامسة ، فيسأل عن الحج والعمرة فإن جاء بها تامين جاز إلى القنطرة السادسة ، فيسأل عن الطهر فإن جاء به جاز إلى القنطرة السابعة ، فيسأل عن المظالم فإن كان لم يظلم أحداً جاز إلى الجنة ، وإن كان قصر في واحدة من هذه الخصال ، حبس عند كل عقبة منها ألف سنة حتى يقضي الله فيه بما يشاء .

وجبريل في أوله وميكائيل في وسطه يسألان الناس عن عمرهم فيما أفنوه وعن شبابهم فيما أبلوه ، وعن علمهم ماذا عملوا به ، وعن مالهم من أين اكتسبوه وفيما أنفقوه .

وفي حافتيه كلاليب معلقة مأمورة بأن تأخذ من أمرت به فتأخذ الكافرين والمنافقين ، ومن أراد الله له بالنار من عصاة المؤمنين لكن الأولان يخلدان في النار ، وعصاة المؤمنين يكتون فيها ما شاء الله أن يكتثوا ثم يخرجون منها .

تفاوت الناس في مرورهم على الصراط

واعلم أن الناس يتفاوتون في كيفية المرور عليه ، فمنهم من يمر كطير العين ومنهم من يمر كالبرق الخاطف ، ومنهم من يمر كالريح ومنهم من يمر كالطير ، ومنهم من يمر كالجواد السابق ، ومنهم من يمر سعيًا ، ومنهم من يمر حبواً وهم الذين تطول عليه مسافتهم فيقول الشخص منهم : يارب لِمَ أبطأت بي ؟ فيقول : لم أبطئ بك وإنما أبطأ بك عملك .

وبالجملة فالتفاوت في المرور يكون بحسب التفاوت في الإعراض عن محارم الله تعالى ، فمن كان أسرع إعراضاً عن معاصي الله تعالى ، كان أسرع مروراً وعكسه بعكسه ، ومن توسط في ذلك كان مروره متوسطاً .

وقد ورد في الحديث أنه إذا صار الناس على طرف الصراط نادى ملك من تحت العرش يافطرة الملك الجبار ، جوزوا على الصراط وليقف على كل عاصٍ منكم وظالم ، فيالها من ساعة وما أعظم خوفها وما أشدَّ حرها ؟ يتقدم فيها من كان في الدنيا ضعيفاً مهيناً ، ويتأخر فيها من كان في الدنيا عظيماً مكيناً .

ثم يؤذن لجميعهم بعد ذلك بالجواز على الصراط على قدر أعمالهم في ظلمهم وأنوارهم .

وأول من يمر عليه سيدنا محمد ﷺ وأُمته ، ثم سيدنا عيسى وأُمته ، ثم سيدنا موسى وأُمته ، يدعون نبياً نبياً حتى يكون آخرهم سيدنا نوح وأُمته .

تتمة : بقي مما يجب اعتقاده والإيمان به ، أمور : منها العرش والكرسي واللوح والقلم والكتب المنزلة من السماء على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وهي مائة وأربعة عشر ، نزل منها على شيث خمسون ، وعلى إدريس ثلاثون ، وعلى إبراهيم عشرون وعلى موسى عشرة قبل التوراة ، والأربعة الباقية هي التوراة والإنجيل والزمبور والفرقان أي القرآن والأول نزل على موسى ، والثاني على عيسى ، والثالث على داود والرابع على سيدنا محمد ﷺ .

ومنها القضاء والقدر فيجب اعتقاد أن الله تعالى قدر الخير والشر قبل خلق الخلق ، وأن جميع الكائنات بقضاء الله وقدره وإرادته ، وأن خير الأمور وشرها منه تعالى ، فهو الموجد للحسن والقبيح ولا دخل لغيره في فعل من الأفعال ، إنما الأدب نسبة الخير لله تعالى ، والشر للنفس ، والشیطان لا سبيل له في الإيجاد بل الإغواء .

قال صلى الله عليه وسلم : « بعثت هادياً ومبلغاً وليس إليّ من الهداية

شيء وبعث إبليس غاوياً وليس إليه من الإضلال شيء» (١) .

ومنها رؤية الله سبحانه وتعالى بالأبصار في الآخرة للمؤمنين بلا كيف وأما في الدنيا فلم تقع لغير نبينا ﷺ .

ومنها : كون إرسال الرسل من الجائز في حقه تعالى ، ومنها : كون النبوة ليست مكتسبة بل بحض فضل الله تعالى ، ومنها : ثبوت المعجزات للرسل عليهم الصلاة والسلام وثبوت الكرامات للأولياء .

شروط الدعاء وآدابه

ومنها كون الدعاء نافعاً وله شروط وآداب : فمن شروطه أكل الحلال ، وأن يدعو وهو موقن بالإجابة ، وأن لا يكون قلبه غافلاً ، وأن لا يدعو بما فيه إثم أو قطيعة رحم ، أو إضاعة حقوق المسلمين ، وأن لا يدعو بمحال ولو عادةً لأن الدعاء به يشبه التحكم على الله الذي قضى بدوام العادة ، وذلك إساءة أدب عليه سبحانه وتعالى .

ومن آدابه أن يتخير الأوقات الفاضلة ، كأن يدعو في السجود ، وعند الأذان والإقامة ، ومنها تقديم الوضوء والصلاة واستقبال القبلة ، ورفع الأيدي إلى جهة السماء ، وتقديم التوبة ، والاعتراف بالذنب والافتتاح بالحمد ، والصلاة على النبي ﷺ وختمه بها وجعل الصلاة في وسطه أيضاً .

تنوع الإجابة

ثم إن الإجابة : تتنوع فتارة يقع المطلوب بعينه على الفور ، وتارة يقع ولكن يتأخر لحكمة ، وتارة تقع الإجابة بغير المطلوب حالاً أو مآلاً ، وتارة

(١) وقد جاءت رواية : « بعثت داعياً ومبلفاً وليس إليّ من الهدي شيء وخلق إبليس مزيناً وليس إليه من الضلالة شيء » رواه العقيلي في الضعفاء عن عمر .

يُدخِر بذلك ثواب في الآخرة ، والأمر في ذلك مفوض إلى مشيئة الله تعالى .

وأصل الإجابة مقيد بالمشيئة كما يدل عليه قوله تعالى : ﴿ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ ﴾ ^(١) فهو مقيد لإطلاق قوله تعالى : ﴿ اذْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ ^(٢) وقوله تعالى : ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ ^(٣) .

ومن الأمور التي يجب اعتقادها والإيمان بها ، حياة الشهداء ، وهم من قتلوا من جهاد الكفار ، لإعلاء كلمة الله تعالى ، حتى إنهم يأكلون ويشربون من مأكول الجنة ومشروبها قال تعالى ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ ^(٤) .

ومنها: كون الرزق ما ساقه الله تعالى للحيوان آدمياً وغيره ، فانتفع به بالفعل ، سواء كان من المأكولات ، أو غيرها ، أو سواء كان حلالاً ، أو حراماً ، أو مكروهاً فمن ملك شيئاً ، وتمكن من الانتفاع به ، ولم ينتفع به بالفعل فليس ذلك الشيء رزقاً له وإنما يكون رزقاً لمن ينتفع به بالفعل .

ومنها : كون فعل الكبائر لا يقتضي الكفر ؛ إلا ما نصّ العلماء على أنه من المكفرات ، فمن مات قبل التوبة من الذنب غير المكفر ، فأمره مفوض إلى الله تعالى إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عذّبه ، مع عدم الخلود ، لكن لا بد من تعذيب بعض من ارتكب الكبائر ؛ لورود الأخبار المحققة بذلك ثم يخرج منها ويدخل الجنة .

ومنها : براءة السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها مما رموها به من الإفك ، ومنها غير ذلك .

(١) سورة الأنعام آية : ٤١ .

(٢) سورة غافر آية : ٥٩ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٨٥ .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٦٩ .

وبالجملة : فيجب الإيمان بكل ما ورد عن النبي ﷺ من كل حكم صار في
الاشتهار بين الخاصة والعامة : كالأمر الضروري الذي لا يخفى على أحد وكل
من أنكر معلوماً من الدين بالضرورة مجعاً عليه فإنه يكفر والعياذ بالله
تعالى .

أولاده عليه الصلاة والسلام

وينبغي لكل شخص ذكراً كان أو أنثى معرفة أولاده وزوجاته ﷺ لأنهم
ساداتنا ويقبح من الإنسان أن لا يعرف ساداته ، وإذا أردت بيانهم ف أقول
لك :

أما أولاده ﷺ فسبعة على الصحيح ثلاثة ذكور وأربعة إناث وهم
مذكورون في كلامي على حسب ترتيبهم في الولادة :

فأولهم : سيدنا القاسم ولد له ﷺ بمكة قبل النبوة ، وبه كان يُكنى
وعاش سبعة عشر شهراً ، وقيل : سنتين وقيل بلغ سن التمييز ، ومات بمكة
قبل البعثة وقيل : بعدها ، وهو أول من مات من أولاده ﷺ .

ولما مات قال العاص بن وائل : لقد أصبح محمد أبتر أي لا ولد له ذكر ،
فأنزل الله تعالى ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾^(١) عوضاً عن مصيبتك بالقاسم .

قال في الإصابة : وهذا يدل على أنه مات في الإسلام فهو من الصحابة ،
خلفاً لمن قال لا أعلم أحداً ذكره فيهم وقيل : إنها نزلت حين مات إبراهيم أو
عبد الله .

وثانيهم : سيدتنا زينب فهي بعد القاسم في الولادة وقيل : ولدت
قبله وكانت ولادتها سنة ثلاثين من مولد النبي ﷺ ، وأدركت الإسلام وهاجرت .

(١) سورة الكوثر : ١ .

وماتت سنة ثمان من الهجرة عند زوجها ، وابن خالتها أبي العاص لقيظ
بفتح اللام وكسر القاف وسكون التحتية أسلم سنة ست أو سبع .

وقد ولدت له علياً ، ومات قبل البلوغ ، بعد أمه في حياة أبيه وكان
رديف النبي ﷺ يوم الفتح على ناقته .

وولدت له أيضاً أمانة التي حملها النبي ﷺ في الصلاة على عاتقه ، وكان
إذا ركع وضعها ، وإذا قام من السجود أعادها ، وتزوجها علي بعد فاطمة
خالتها بوصية منها له بذلك ، وبعد علي تزوجت المغيرة بن نوفل بوصية من
علي فولدت له يحيى وماتت عنده .

وثالثهم : سيدتنا رقية فهي أصغر من زينب خلافاً لمن قال إنها أكبر
منها ، ولدت سنة ثلاث وثلاثين من مولده ﷺ ، وأدركت الإسلام ،
وتزوجها سيدنا عثمان بمكة بوحي من الله تعالى بعد مفارقة عتبة بن أبي لهب
لها ، ولم يكن دخل بها .

وكانت بارعة في الجمال ، وكذا كان عثمان زوجها رضي الله تعالى عنها
فكان يقال : أحسن زوجين رأهما إنسان رقية وزوجها عثمان .

وقد هاجر بها إلى أرض الحبشة وولدت له بها ولداً أسماه عبد الله ، وكان
يكنى به ، ثم هاجر بها إلى المدينة المشرفة ، وتوفيت بها ، والنبي ﷺ ببدر ،
وهي ابنة عشرين سنة ، وكان عثمان رضي الله تعالى عنه قد تخلف بالمدينة
لأجلها فجاء زيد بن حارثة بشيراً بفتح بدر وعثمان قائم على قبرها . ولما عزي
رسول الله ﷺ فيها قال : « الحمد لله دفن البنات من المكرمات »^(١) .

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنها لما ماتت قال صلى الله عليه وسلم :

(١) رواه الخطيب عن ابن عمر .

« الحقي بسلفنا عثمان بن مظعون : وبكت النساء فجاء زوجها عثمان رضي الله تعالى عنه يضرهن فقال صلى الله عليه وسلم : « مها يكن من العين والقلب ، فمن الله والرحمة ومها يكن من اليد واللسان ، فمن الشيطان » فقعدت فاطمة رضي الله تعالى عنها على شفير القبر تبكي فجعل النبي ﷺ يمسح عينيها بطرف ثوبه .

ورابعهم : سيدتنا فاطمة الزهراء البتول : ولدت رضي الله تعالى عنها وقريش تبني الكعبة قبل النبوة بخمس سنين .

وسميت فاطمة لأن الله تعالى فطمها أي منعها وذريتها عن النار يوم القيامة كما في الحديث ، وفيه بشرى لآله ﷺ بالموت على الإيمان .

وقيل : لأن الله تعالى فطمها ومحبيها عن النار كما في الحديث أيضاً ، وفيه البشرى لمن أحبها من المسلمين بذلك .

ولقبت بالزهراء : لحسنها وإضاءة وجهها ، وقيل : لكونها لم تحض ، وهو المشهور والبتول : من البتل وهو القطع لانتقطاعها عن نساء زمانها : فضلاً ودينياً وحسباً ، أو لانتقطاعها عن الدنيا إلى الله تعالى .

تزوجت بعلي في السنة الثانية من الهجرة ، وكان عمرها خمس عشرة سنة وخمسة أشهر ، أو ستة أشهر ونصفاً ، وعمره إحدى وعشرين سنة وخمسة أشهر .

وولدت له الحسن والحسين ومُحَسَّنًا بضم الميم ، وفتح الحاء المهملة ، وكسر السين المشددة ، وأم كلثوم ، وزينب ، ورقية ولم يتزوج عليها حتى ماتت ، وكانت أول أزواجه رضي الله تعالى عنها ، وكان تزويجها به بأمر الله تعالى ووحيه .

روي أنه ﷺ قال : « إن الله أمرني أن أزوج فاطمة من علي » وكانت رضي الله تعالى عنها أحب أهله إليه ﷺ ، وكان يقبلها في فيها ويمصها

لسانه وإذا أراد سفرأ يكون آخر عهده بها ، وإذا قدم بدأ بالدخول عليها .

وقال صلى الله عليه وسلم : « فاطمة بَضْعَةٌ مِنِّي ، فمن أغضبها أغضبني »^(١) وقال لها : « أما ترضين أن تكوني سيدة نساء العالمين » قال بعضهم : وهي أفضل أولاده ، لموتهن في حياته فكن في صحيفته ، ومات ﷺ في حياتها فكان في صحيفتها وميزانها .

وروي عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا كان يوم القيامة جمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد ، ثم ينادي مناد إن الجليل جل جلاله يقول : نكسوا رؤوسكم ، وغضوا أبصاركم ، فإن هذه فاطمة بنت محمد ﷺ تريد أن تمر على الصراط » .

وورد : أنها تمر عليه مع سبعين ألف جارية من الحور العين كمر البرق وجزم السيوطي بأنها أول من يدخل الجنة مع أبيها وورد : أنها أفضل نساء أهل الجنة حتى مريم^(٢) .

وروي أنها أهدت لرسول الله ﷺ رغيفين وبضعة لحم ، فرجع بها إليها ، وقال : « هلمي يا بنية فكشفت عن الطبق ، فإذا هو مملوء خبزاً ولحماً . فقال : أتى لك هذا ؟ قالت : هو من عند الله إن الله يرزق من يشاء بغير حساب فقال : الحمد لله الذي جعلك شبيهة بسيدة نساء بني إسرائيل ، ثم جمع علياً والحسن والحسين ، وجميع أهل بيته فأكلوا وبقي الطعام كما هو فأوسعت على جيرانها » .

ولم يكن للنبي ﷺ نسل إلا منها ، وقد دعا لها ﷺ ولزوجها بقوله : « جمع الله شملكما ، وأعز جدكما ، وبارك عليكما وأخرج منكما كثيراً طيباً » .

(١) رواه البخاري .

(٢) رواه أحمد في مسنده والنسائي وابن حبان في صحيحه .

قال أنس رضي الله تعالى عنه : فوالله لقد أخرج الله منها الكثير الطيب .
وقد انتشر نسله ﷺ منها من جهة السبطين الحسن والحسين رضي الله
تعالى عنها ، وكانت شاعرةً ، بليغة ، واشتهر رثاؤها للنبي ﷺ .
روي أنه لما دفن جاءت إلى قبره فقالت : كيف طابت أنفسكم أن تحثوا
التراب على رسول الله ﷺ ، وبكت ثم أخذت قبضة من تراب القبر فوضعتها
على عينها ووجهها وجعلت تقول :

ماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غواليا
صبت عليّ مصائب لو أنها صبت على الأيام عدن لياليا
والغواليا : جمع غالية : أخلاط من الطيب .

ولها رضي الله تعالى عنها ترثي أباهما أيضاً ﷺ :

أغبر آفاق السماء وكوّرت شمسُ النهار وأظلم العصران
والأرض من بعد النبي كئيبة أسفاً عليه كثيرة الأحزان
فليبكه شرق البلاد وغربها ولتَبْكِه مَضر وكلُّ يمان
وليبكه الطود الأشم وجوّه والبيت ذو الأستار والأركان
يا خاتم الرسل المبارك صنوه^(١) صلى عليك منزل القرآن

والآفاق : النواحي وتكوين الشمس : ذهاب ضوئها والعصران : الليل
والنهار . وهما أيضاً الغداة والعشي ، والكآبة : سوء الحال ، والانكسار من
الحزن ومضر : اسم قبيلة والطود الأشم : الجبل المرتفع ، والجوّ : ما بين السماء
والأرض وهو أيضاً ما اتسع من الأودية .

توفيت رضي الله تعالى عنها بعد أبيها ﷺ بستة أشهر ولم تضحك في تلك
المدة قط .

(١) الصور . الأصل .

قيل : إنها غسلت نفسها ، ولبست ثياباً جدداً ، وأمرت أن لا تغسل^(١) .

ودفنت رضي الله تعالى عنها بالبقيع ليلاً .

وصلى عليها علي رضي الله تعالى عنه .

وقيل : صلى عليها العباس رضي الله تعالى عنه ، ونزل في قبرها هو وعلي والفضل بن العباس .

وروي أن علياً كرم الله وجهه لما فرغ من جهازها ودفنها رجع إلى البيت فاستوحش فيه ، وجزع عليها جزعاً شديداً ثم أنشد يقول :

أرى عِللَ الدنيا عليّ كثيرةً وصاحبُها حتى الممات عليلُ
لكل اجتماع من خليلين فرقةً وكلُّ الذي دونَ الفراق قليل
وإن افتقادي فاطماً بعد أحمدَ دليل على أن لا يدوم خليل

وروي جعفر بن محمد رضي الله تعالى عنها قال : لما ماتت فاطمة رضي الله تعالى عنها ، كان علي كرم الله وجهه يزور قبرها في كل يوم قال : فأقبل ذات يوم فانكب على القبر وبكى وأنشد يقول :

مالي مررت على القبور مسلماً قبر الحبيب فلم يرد جوابي
يا قبرَ مالك لا تجيب منادياً أملت بعدي خلة الأحباب
فأجابه هاتف يسمع صوته ولا يرى شخصه وهو يقول :

قال الحبيبُ وكيف لي بجوابكم وأنا رهين جنادل^(٢) وتراب
أكل التراب محاسني فنسيتم وحجبت عن أهلي وعن أترابي^(٣)

(١) قصة تغسيلها نفسها ذكرها صاحب الحلية ج ٢ ص ٤٣ .

(٢) الجنادل : الأحجار .

(٣) الأتراب : الأقران قال تعالى ﴿ عرباً أتراباً ﴾ .

فعليكم مني السلام تقطعت مني ومنكم خلة الأحياء

وخامسهم : سيدتنا أم كلثوم فهي أصغر من فاطمة لمن قال إنها أكبر منها ، وليس لها اسم غير هذه الكنية ، فاسمها كنيته وأم مضاف وكلثوم بضم الكاف والمثلثة مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، لأن جزء العلم له حكم العلم كما هو مبين في كتب النحو قال العلامة القباني .

ولدت رضي الله تعالى عنها بعد البعثة كما عليه الأكثر .

وتزوجها عثمان رضي الله تعالى عنه سنة ثلاث من الهجرة بعد مفارقة عتيبة بن أبي لهب لها ولم يكن دخل بها ، وتقدم أن أختها السيدة رقية كانت تزوجت أخاه عتبة وفارقها قبل الدخول أيضاً .

وسبب مفارقتها لها أنه لما نزلت ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ قال أبوها لها : رأسي من رأسك حرام أي قرب رأسي من رأسك ممنوع إن لم تفارقا ابنتي محمد ففارقاها ولم يكونا دخلا بها كما عرفت ، وعتبة المذكور أسلم في فتح مكة هو وأخوه معتب ، وأما عتيبة فإنه مات كافراً قاله العلامة القباني .

ويروى أنه لما فارق أم كلثوم جاء إلى النبي ﷺ ، وقال له كفرت بدينك ، وفارقت ابنتك ، لا تحبني ولا أحبك ثم سطبا عليه وشق قميصه ، فقال له ﷺ : « أما إني أسأل الله أن يسلط عليك كلبه » .

وقيل قال : « اللهم سلط عليه كلباً من كلابك » فخرج في حجر من قریش حتى نزلوا منزلاً من الشام ليلاً فجاءه الأسد تلك الليلة فجعل يقول : يا ويل أُمِّي هو والله كلبِي كما دعا عليّ محمد ، فوثب عليه الأسد من بين القوم فضربه ضربة واحدة فخدشه وقيل فذغ^(١) رأسه فمات .

واعلم أن تزويج عثمان بأم كلثوم رضي الله تعالى عنها كان بوحي من الله

(١) فذغ : شق أي قاش واحد .

عز وجل بعد موت أختها رقية تحته ويجمعه بينها لقَّبَ بذي النورين .

روي أن النبي ﷺ قال له : « والذي نفسي بيده لو أن عندي مائة بنت يمتن واحدة بعد واحدة زوجتك أخرى بعد أخرى هذا جبريل أخبرني أن الله تعالى يأمرني أن أزوجهها » .

وروي أنه لما ماتت السيدة رقية بكى عثمان رضي الله تعالى عنه بكاء شديداً ، فقال له رسول الله ﷺ : « ما يبكيك ؟ فقال له أبكي على انقطاع صهري منك ، قال : فهذا جبريل يأمرني بأمر الله أن أزوجه أختها ، وأن أجعل صداقها مثل صداق أختها » وعن سعيد بن المسيب قال : أم^(١) عثمان من رقية بنت رسول الله ﷺ ، وأمت حفصة بنت عمر من زوجها ، فرعر عثمان رضي الله عنها فقال له : هل لك حفصة ؟ وكان عثمان قد سمع رسول الله ﷺ يذكرها ، فلم يجبه ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ .

فقال النبي ﷺ : « هل لك في خير من ذلك ؟؟ أتزوج أنا حفصة ، وأزوج عثمان خيراً منها أم كلثوم » .

ماتت رضي الله تعالى عنها سنة تسع من الهجرة عند عثمان رضي الله تعالى عنه ، وغسلتها أسماء بنت عميس ، وصفية بنت عبد المطلب عمتها ، وشهدت أم عطية غسلها ، وصلى عليها النبي ﷺ ، ونزل في حفرتها علي والفضل وأسامة بن زيد ، ولم تلد رضي الله تعالى عنها

وسادسهم : سيدنا عبد الله ولد بعد البعثة على الأصح ، ومات بمكة صغيراً وهو الملقَّب بالطيب والطاهر على الصحيح وقيل : إنها ولدان آخران .

وسابعهم : سيدنا إبراهيم ولد في ذي الحجة سنة ثمان من الهجرة وكانت قابله سلمي زوج أبي رافع مولاة رسول الله ﷺ .

(١) أم : أي فقد زوجه .

ولما بشر زوجها أبو رافع النبي ﷺ به وهب له عبداً ، وعق عنه يوم السابع بكشين ، وسماه يومئذ ، وحلق رأسه أبو هند ، وتصدق صلى الله عليه وسلم بزنة شعره فضة على المساكين ، ودفنوا شعره في الأرض^(١) .

وتنافست نساء الأنصار في إرضاعه ؛ لأنهن رغبن أن يفرغن أمه السيدة مارية له ﷺ لما يعلمن من ميله إليها ، فأعطاه أولاً إلى أم بردة فكانت ترضعه ، ثم أعطاه إلى أم سيف امرأة رجل حداد فأرضعته ، وبقي عندها في عوالي المدينة ، إلى أن مات والعوالي : كما في المصباح موضع قريب من المدينة ، وكان ﷺ يذهب إليه .

روي عن أنس رضي الله تعالى عنه : ما رأيت أحداً أرحم بالعيال من رسول الله ﷺ كان ينطلق ونحن معه ، فيدخل البيت عند إبراهيم فيأخذه فيقبله .

وروي أن النبي ﷺ أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فألقى به النخل ، فوجد ابنه يجود بنفسه - أي يخرج روحه - فأخذه ﷺ فوضعه في حجره ، ثم ذرفت عيناه - بفتح الذال المعجمة والراء أي جرى دمعها - فقال عبد الرحمن ابن عوف رضي الله تعالى عنه : وأنت يا رسول الله فقال : « إنها رحمة ، تبكي العين ، ويحزن القلب ولا تقول ما يسخط الرب » .

مات وعمره ثمانية عشر شهراً ، وقيل غير ذلك .

وغسله أبو بردة والفضل بن العباس ، وحمل على سرير صغير ، وصلى عليه النبي ﷺ ، ودفن بالبقيع ، ونزل قبره الفضل وأسامة والنبي ﷺ على شفيره .

(١) فهذا أدب من آداب الإسلام ، وسنة من سنة النبي عليه الصلاة والسلام : إكرام البشير ، العقيقة ، التسمية ، الحلق ، التصديق بزنته ، دفن الشعر ، وستأقي هذه الآداب مفصلة في بابها إن شاء الله تعالى . اهـ محمد .

ولما دفن رشّ قبره وعلمه وهو أول قبر رش .

وقيل : إن النبي ﷺ لقنه بعد دفنه ، فقال : « قل الله ربي ورسول الله أبي ، والإسلام ديني » فبكت الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقالوا : من يلقننا ، وبكى عمر رضي الله تعالى عنه حتى ارتفع صوته فقال النبي ﷺ : مالك يا عمر ؟؟ فقال هذا ابنك ، وما بلغ ولا جرى عليه قلم ، ولقنه مثلك فما بال عمر ؟ فبكى صلى الله عليه وسلم وبكت الصحابة رضوان الله تعالى عليهم فنزل جبريل فسأل عن سبب بكائهم فأخبره النبي ﷺ ، فصعد ونزل بقوله تعالى : ﴿ يثبّت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ﴾ (١) أي وقت الموت وعند السؤال ، لكن قال الشامي : إن هذا الكلام منكر لا أصل له .

وفي يوم موته وهو العاشر من الشهر على الأشهر انكسفت الشمس ، مع أن الغالب أن الكسوف لا يقع إلا في الثامن أو التاسع والعشرين ، فبذلك قال الناس : كسفت لموته فقال صلى الله عليه وسلم : « إن الشمس والقمر ، آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحدٍ ولا لحياته » ولما مات قال أبو جهل : « إن محمداً أبتر فأنزل الله تعالى ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ (٢) وقيل نزل عند موت عبد الله أو القاسم كما مر ولا مانع من التعدد .

وخص سيدنا إبراهيم بأن له في الجنة مرضعتين تكلان رضاعه لكمال العناية بشأنه .

وأما أطفال المسلمين فيرضعون من شجرة طوبى .

وخص أيضاً بأنه يرضع بروحه وجسده بخلاف غيره من الأطفال فإنهم

(١) سورة إبراهيم آية : ٢٧ .

(٢) سورة الكوثر آية : ٣ .

يرضعون بأرواحهم .

ولا خلاف في كون سيدنا إبراهيم آخر أولاده ﷺ .

وكلهم ولدوا له ﷺ من زوجته السيدة خديجة بنت خويلد إلا سيدنا إبراهيم فإنه ولد من السيدة مارية بتخفيف الياء بنت شمعون القبطية نسبة للقبط بكسر القاف فيها ، وهم نصارى مصر أهداها المقوقس صاحب مصر والإسكندرية إلى النبي ﷺ ، وأهدى معها أختها سيرين بكسر السين المهملة وسكون المشناة التحتية ، وخصياً يقال له مأبور^(١) وألف مثقال من الذهب ، وعشرين ثوباً ليناً ، وبغلة شهباء وهي دلدل ، وحمار أشهب وهو غفير ويقال له يعفور ، وعسلاً من عسل بنها ، بسكون النون مع فتح الباء وكسرهما كما في لسان العرب واقتصر في القاموس على الكسر ، فأعجب العسل النبي ﷺ فدعا لعسل بنها بالبركة فلم تزل بنها كثيرة العسل إلى الآن .

وهب ﷺ سيرين لحسان بن ثابت فولدت له عبد الرحمن ، وكان صلى الله عليه وسلم معجباً بمارية لأنها كانت بيضاء جميلة .

وجاء أنه ﷺ قال : « ستفتح عليكم مصر فاستوصوا بأهلها خيراً فإن لهم رحماً وصهرأ » والمراد بالرحم : أم إسماعيل بن إبراهيم جده ﷺ فإنها كانت قبطية ، والمراد بالصهر أم ولده إبراهيم فإنها كانت قبطية كما علمت .

ومن مناقبها أن الله تعالى برأها وقريبها وأنزل جبريل عليه السلام في شأنها .

فعن ابن عمر قال دخل رسول الله ﷺ على مارية وهي حامل بإبراهيم فوجد عندها نسيباً لها ، فوقع في نفسه شيء فخرج فلقية عمر رضي الله تعالى

(١) مأبور هو من مواله عليه الصلاة والسلام وكان خصياً يقال له في كتب السير مأبور القبطي.

عنه فعرف ذلك في وجهه ، فسأله فأخبره فأخذ عمر السيف ، ثم دخل على مارية وقربها عندها فأهوى إليه بالسيف فكشف عن نفسه ، فرآه محبوباً ليس بين رجله شيء فرجع رضي الله تعالى عنه إلى رسول الله ﷺ فأخبره ، فقال النبي ﷺ : إن جبريل أتاني فأخبرني أن الله قد برأها وقربها مما وقع في نفسي وإن في بطنها غلاماً مني وإنه أشبه الناس بي .

ولما ولدت سيدنا إبراهيم قال النبي ﷺ : « أعتقها ولدها » .

توفيت في خلافة سيدنا عمر سنة ست عشرة .

ودفنت بالبقيع رضي الله تعالى عنها وهي إحدى سراريه ﷺ ، والثانية : ريحانة على قول ، والراجح أنها من الزوجات وسيأتي عدها منهن ، والثالثة : جارية يقال لها : نفيسة وهبتها له زينب بنت جحش ، والرابعة : جارية اسمها زليخا القرظية .

زَوَاجُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

وأما زوجاته ﷺ اللاتي دخل بهن ولم يفارقهن فاثنتا عشرة امرأة وهن أفضل نساء العالمين قال تعالى : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنَّ اتَّقِيْتُنَّ ﴾ (١) .

لكن لا يلزم من تفضيل الجملة على الجملة ، تفضيل كل فرد على كل فرد ، فلا ينافي تفضيل مريم وفاطمة عليهن .

واختلف في الأفضل منهن : فقيل : خديجة وهو الراجح ، وقيل : عائشة أفاده العلامة القباني .

ولم يتزوج ﷺ امرأة إلا بوحي كما قاله ابن حجر والصبان ، ويوصفن

(١) سورة الأحزاب : ٣٢ .

بأنهن أمهات المؤمنين أي في تحريم نكاحهن ووجوب احترامهن لا في نظر وخلوة^(١) .

خديجة بنت خويلد رضي الله تعالى عنها

إحداهن : السيدة خديجة بنت خويلد بن أسد ، بن عبد العزى ، ابن قصي ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي .

وكانت رضي الله تعالى عنها أجمل أهل عصرها ، وكانت تدعى في الجاهلية بالطاهرة لشدة عفافها وصيانتها .

وهي : أول امرأة تزوج بها ﷺ ، وكانت قبله تحت أبي هالة ، ثم عتيق ابن عائذ ، ثم تزوجها ﷺ وهي : بنت أربعين سنة كما تقدم .

وكان صداقها اثنتي عشرة أوقية ونصفاً من الذهب ، ولم يتزوج عليها ﷺ حتى ماتت .

وهي أفضل نسائه على الراجح كما مر ، وصححه ابن العباد ، لما ثبت أنه ﷺ قال لعائشة - حين قالت له : قد رزقك الله خيراً منها تعني خديجة - « لا والله ما رزقني الله خيراً منها : آمنت بي حين كفر بي الناس ، وصدقتني

(١) حرم الله علينا معشر المسلمين نكاح زوجاته ﷺ ورضي الله عنهن المطلقات في حياته ، واللاتي مات عنهن عليه الصلاة والسلام . وأوجب علينا احترامهن ، وإكبارهن ، والنظر إليهن بعين التعظيم : كنظر الولد لوالدته ، بل حقهن أكد . ومع هذا لا يجوز الخلوة بهن ، ولا النظر إليهن ، فحكهن في التحريم كباقي النساء الأجنيبات ، وهناك من الغلاة المنتسبين إلى الصوفية قد حرّموا على المريد نكاح زوجة شيخه بعده ، قياساً على زوجات النبي ﷺ وهذا قياس مع الفارق ، وفيه مفسدة كبيرة للزوجة الشابة التي في مقتبل العمر فهي بحاجة لزواج يعفها ؛ نعم إن قلنا : من الأدب التبعاد عن نكاح زوجة الشيخ ، خوفاً من عدم القيام بحقهن في ذلك من حيث الأدب لا التحريم لأن التحريم قد صرح به القرآن قال تعالى في سورة الأحزاب : ﴿ وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً إن ذلكم كان عند الله عظيماً ﴾ . اهـ محمد .

حين كذبني الناس ، وأعطيني مالها حين حرمني الناس ، وآوتني إذ رفضني الناس ، ورزقت منها الولد وحرمته من غيرها»^(١) .

ومما يدل على فضلها ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : « يا خديجة هذا جبريل يقرئك السلام فقالت : لله السلام ، ومنه السلام وعلى جبريل السلام»^(٢) .

وفي رواية قال جبريل : يا محمد هذه خديجة قد أتتك بإناء فيه طعام ، أو إدام ، أو شراب ، فإذا هي أتتك فاقرأ عليها السلام من الله ربها ومني ، وبشرها ببيت في الجنة من^(٣) قصب ، لا صخب فيه ولا نصب قال الحلبي : أي من لؤلؤة مخوفة ليس فيها رفع صوت ولا تعب .

وقيل : وحكمة المناسبة من كون البيت لا صياح فيه ولا نصب ، أنها أجابت للإيمان به ﷺ طوعاً ، ولم تحوجه لمنازعة ، بل أزالته عنه كل نصب ، وأنسته من كل وحشة ، وهونت عليه كل عسير ، وكونه من قصب لكونها أحرزت قصب السبق ، لمبادرتها إلى الإيمان قبل غيرها .

(١) وقال الإمام أحمد : عن ابن إسحاق أخبرنا مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ إذا ذكر خديجة أثنى عليها بأحسن الثناء فغرت يوماً فقلت : ما أكثر ما تذكرها ! جرأ الشدقين ، قد أبدلك الله خيراً منها وذكر الحديث ، إلا أنه قال : « وأستني بمالها إذ حرمني الناس ، ورزقني الله ولدها إذ حرمني أولاد النساء » تفرد به أحمد وإسناده لا بأس به . اهـ . ابن كثير ج ٤ ص ١٢٨ .

(٢) هذه الرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه رواها الشيخان والترمذي اهـ الجامع للأصول ج ٣ ص ٣٧٨ .

قال السهيلي : وإنما بشرها ببيت في الجنة من قصب ، يعني قصب اللؤلؤ ، لأنها حازت قصب السبق إلى الإيمان . لا صخب فيه ولا نصب ؛ لأنها لم ترفع صوتها على النبي ﷺ . ولم تتعب يوماً من الدهر ، فلم تصخب عليه يوماً ولا آذته أبداً .

(٣) انظر قول السهيلي في الهامش السابق .

وقيل : إنها لما تزوجت بالنبي ﷺ كثر كلام الحساد فيها فقالوا : إن محمداً فقير ، وقد تزوج بأغنى النساء ، فكيف رضيت خديجة بفقره ، فلما بلغها ذلك أخذتها الغيرة على رسول الله ﷺ أن يعير بالفقر ، فدعت رؤساء الجرم ، وأشهدتهم أن جميع ما تملكه لمحمد ﷺ فإن رضي بفقري فذاك من كرم أصله ، فتعجب الناس منها ، وقالوا : إن محمداً أمسى من أغنى أهل مكة ، وخديجة أمست من أفقر أهل مكة ، فأعجبها ذلك فقال النبي ﷺ : بسم أكافئ خديجة ؟ فجاءه جبريل عليه السلام وقال : إن الله تعالى يقرئك السلام ويقول لك : مكافأتها علينا فانتظر النبي ﷺ المكافأة فلما كانت ليلة المعراج ودخل الجنة ، وجد فيها قصرأ مد البصر فيه مالا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر فقال : يا جبريل لمن هذا ؟ قال لخديجة هنيئاً لها لقد أحسن الله مكافأتها .

ماتت رضي الله تعالى عنها بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين وهي بنت خمس وستين سنة ودفنت بالحجون ، ونزل النبي ﷺ في قبرها .

وكانت مدة مقامها معه ﷺ خمساً وعشرين سنة ، وروت عنه حديثاً واحداً ، وحزن عليها ﷺ حزناً شديداً ؛ لأنها كانت أم العيال ، ورببة البيت ، وكان يسكن إليها ، وماتت هي وأبو طالب في عام واحد فسمي عام الحزن .

وبعد أن ماتت قالت السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها : والله يا نبي الله لا ينفعني طعام ولا شراب ؛ حتى تسأل جبريل عن أمي ، فسأله فقال : هي بين سارة ومريم في الجنة .

عائشة بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنها

والثانية : السيدة عائشة بنت السيد أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنها .

ولدت سنة أربع من النبوة ، وتزوجها النبي ﷺ بمكة وهي بنت ست سنين أو سبع ، ودخل بها في المدينة وهي بنت تسع سنين أو عشر ، وهي أول امرأة عقد عليها النبي ﷺ بعد خديجة ، وأصدقها أربعمائة درهم .

روي أنه لما ماتت السيدة خديجة اغتم النبي ﷺ فجاءه جبريل عليه السلام بورقة من الجنة منقوش عليها صورة السيدة عائشة ، وقال : يا محمد إن الله تعالى يقرئك السلام ، ويقول : إني زوجتك البكر التي تشبه هذه الصورة في السماء ، فتزوجها أنت في الأرض ، فدعا النبي ﷺ الدلالة ، أي الخطابة وقال لها : هل تعرفين في مكة بكرة تشبه هذه الصورة قالت : نعم بنت أبي بكر تشبهها ، فدعا النبي ﷺ أبا بكر وقال له : إن لك بنتاً تشبه هذه تسمى عائشة زوجني الله تعالى بها في السماء ، وأمرك أن تزوجني بها في الأرض فقال : إنها صغيرة قال : لو لم تكن صالحة لما زوجني الله تعالى بها ، فعقد النكاح ورجع أبو بكر رضي الله تعالى عنه إلى منزله ، وأرسل مع عائشة رضي الله تعالى عنها طبقاً من تمر وقال لها : قولي له هذا الذي سأل عنه رسول الله ﷺ فلا أدري أيصلح أم لا ؟ فأتت النبي ﷺ وأخبرته بذلك فقال : يا عائشة قبلنا ثم قبلنا ، وجذب طرف ثوبها ، فنظرت إليه مغضبة ودخلت على أبيها وأخبرته بما وقع ، فقال : يا بنيقي لا تظني برسول الله ظن سوء إن الله قد زوجك به من فوق سبع سموات ، وزوجتك إياه في الأرض ،

قالت : فما فرحت بشيء أشد من فرحي بقول أبي بكر زوجتك من رسول الله ﷺ^(١) .

ويقال : إن أول حب وقع في الإسلام ، حب النبي ﷺ لعائشة رضي الله تعالى عنها فكانت أحب نسائه إليه ولم يتزوج بكراً غيرها .

وكانت رضي الله تعالى عنها أفقه الناس ، وأعلم الناس ، وأحسن الناس .
ومن فضائلها أن الله تعالى برّأها بما رماها به المنافقون من الإفك أي أشد الكذب ، وأن الوحي لم يأت النبي في فراش امرأة من نسائه إلا هي .
وروي أنه ﷺ قال : « فضل عائشة على النساء ، كفضل الثريد على سائر الطعام »^(٢) .

وقيل : إنها قالت للنبي ﷺ : ما في بيتك شيء يؤكل ، فغضب صلى الله عليه وسلم ، وخرج من البيت فأرادت مصاحته ، فسبقها فوضعت خدها على التراب وتضرعت إلى الله تعالى بالبكاء ، فلما وضع النبي ﷺ رجله على باب المسجد وأراد الدخول ، جاءه جبريل عليه السلام وقال : إن الله تعالى يقول لك : ارجع وصالح عائشة فرجع وصالحها ، فقالت : يا رسول الله اعف عني ، فنزل جبريل عليه السلام بطبق من الحلوى وقال : إن الله تعالى يقول لك : كان الصلح منا وطعام الصلح علينا^(٣) .

روت عن النبي ﷺ ألفي ومائتي حديثٍ وعشرة أحاديث .

وماتت بالمدينة في خلافة سيدنا معاوية رضي الله تعالى عنه سنة ثمان

(١) رواه الشيخان والترمذي مع حذف بعض الجمل التي ذكرها المؤلف رحمه الله ١ هـ الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٨٠ .

(٢) رواه أبو نعيم في فضائل الصحابة ١ هـ الفتح الكبير ج ٢ ص ٢٦٩ .

(٣) لم أقف له على سند وقد ذكره المؤلف بصيغة التريض والله أعلم بشبوته .

وخسين وهي بنت ست وستين سنة ، وصلى عليها إماماً أبو هريرة رضي الله تعالى عنه ودفنت بالبقيع ليلاً رضي الله تعالى عنها .

حفصة بنت عمر رضي الله تعالى عنها

والثالثة : السيدة حفصة بنت سيدنا عمر رضي الله تعالى عنها .

ولدت قبل النبوة بخمس سنين ، وكانت تحت خنيس بن حذافة السهمي ومات عنها بعد أن هاجرت معه ، وتزوجها النبي ﷺ في شعبان على رأس ثلاثين شهراً من الهجرة على الأشهر .

وقيل : سنة ثلاث من الهجرة وكان صداقها أربعمئة درهم .

روي عن عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه أنه قال : أراد النبي ﷺ أن يطلق حفصة فقال جبريل عليه السلام : لا تطلقها فإنها صوامة قوامة وهي زوجتك في الجنة^(١) .

وروي عن عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه قال : طلق النبي ﷺ حفصة فحشا عمر على رأسه التراب وقال : ما يعبأ الله بعمر وابنته بعد اليوم ، فنزل جبريل من الغد على النبي ﷺ ، وقال : إن الله تعالى يأمرك أن تراجع حفصة بنت عمر رحمة له^(٢) .

روت عن رسول الله ﷺ ستين حديثاً .

وماتت في شعبان سنة إحدى وأربعين وقيل : سنة خمس وأربعين ، وصلى عليها مروان بن الحكم أمير المدينة حينئذ ، وحمل سريزها بعض الطريق ، ثم حمله أبو هريرة إلى قبرها رضي الله تعالى عنها .

(١) حديث عمار بن ياسر .

(٢) وحديث عقبة بن عامر قد ذكر في حلية الأولياء مفصلاً ج ٢ ص ٥٠ .

أم حبيبة بنت أبي سفيان رضي الله تعالى عنها

والرابعة : السيدة أم حبيبة واسمها رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب كانت، رضي الله تعالى عنها مع عبيد الله بن جحش فلما أسلم هاجر معها إلى الحبشة فتنصر ، وثبتت هي على الإسلام ، فأرسل النبي ﷺ عمرو بن أمية الضمري إلى النجاشي ، بأنه يريد أن يتزوجها فبعث إليها النجاشي جارية فقالت لها : إن الملك يقول : إن النبي ﷺ كتب إلي أن أزوجك به ، فقالت لها : بشرك الله بكل خير ، وأعطتها خلخالاً وسواراً .

وولدت خالد بن سعيد بن العاص ، وكان ابن عم أبيها فزوجها ، وكان وكيل النبي ﷺ عمرو بن أمية ، وقيل : إنما هو رسول إلى النجاشي ، وكان صداقها أربعمائة دينار دفعها النجاشي من عنده إليها .

قالت رضي الله تعالى عنها : فلما وصل الصداق إلي أرسلت إلى الجارية التي بشرتني خمسين مثقالاً ، فردت الجميع وقالت : قد اتبعت دين محمد ﷺ فاقريه مني السلام وقولي له : إني على دينه .

ثم أمر النجاشي نساءه أن يبعثن إلي بكل عطر ، ثم تجهزنا للخروج إلى المدينة فقالت الجارية : لا تنسي حاجتي من السلام على رسول الله ﷺ .

فلما قدمت المدينة أخبرت النبي ﷺ بأمر الجارية فتبسم وقال : عليها السلام ورحمة الله وبركاته .

ماتت السيدة رملة سنة أربع وأربعين وقيل : سنة أربعين في خلافة أخيها معاوية رضي الله تعالى عنها^(١) .

(١) وقال الزبير بن بكار : حدثني محمد بن الحسن عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن زهير عن إسماعيل بن عمرو أن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت : وذكر حديث زواجها مفصلاً .

أه البداية والنهاية لابن كثير ج ٤ ص ١٤١ .

أم سلمة بنت أمية رضي الله تعالى عنها

والخامسة : السيدة أم سلمة واسمها هند بنت أبي أمية كانت تحت أبي سلمة فمات عنها ، وتزوجها رسول الله ﷺ سنة أربع .

وكان المزوج لها ابنها ، واستدل بذلك على أن الابن يلي عقد أمه ، وهو خلاف مذهب الشافعية .

فإنهم أجابوا عن ذلك بأنه إنما زوجها بالعصوبة لأنه كان ابن ابن عمها ولم يوجد أقرب منه .

روي عنها أنها قالت : لما مات أبو سلمة من جرح أصابه يوم أحد ، وانقضت عدتي ، وخطبني أبو بكر وعمر فأبيت ، ثم خطبني رسول الله ﷺ فقلت : مرحباً برسول الله ﷺ ، ثم شكوت إليه الغيرة ؛ فدعا لي فذهبت عني فكنت في نسائه كالأجنبية .

وفي رواية : خطبني بنفسه فقلت : يا نبي الله إني شديدة الغيرة ولي عيال وقد كبر سني ، فقال : وأنا كبر سني وعيالك عيال الله ، وأما الغيرة فسوف يذهبها الله عنك .

وروي أنها قالت : أخذ النبي ﷺ الحسن والحسين وفاطمة وقال : رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد ، فبكيت فقال : ما يبكيك ؟ فقلت : خصصتهم وتركتني فقال : إنك وبنيك من أهل البيت أي لأنها بنت عمته عاتكة .

عاشت أربعاً وثمانين سنة ، وروت ثلاثمائة حديث وثمانية وعشرين حديثاً وماتت سنة ستين في خلافة يزيد بن معاوية ، وصلى عليها أبو هريرة ودفنت بالبقيع رضي الله تعالى عنها .

سودة بنت زمعة رضي الله تعالى عنها

والسادسة : السيدة سودة بنت زمعة كانت تحت ابن عمها السكران بن عمرو ، وأسلم معها قديماً ومات عنها ، فتزوجها النبي ﷺ في السنة العاشرة من النبوة بعد موت السيدة خديجة ، وأصدقها أربعمئة درهم ، ودخل عليها لكنه عقد على عائشة قبلها .

ولما كبر سنهما أراد أن يطلقها فقالت : يا رسول الله لا تطلقني وأنت في حل في شأني ، فإني أريد أن أحشر في أزواجك وقد وهبت يومي لعائشة فأمسكها (١) .

عاشت رضي الله تعالى عنها إلى أن ماتت في آخر خلافة سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه :

زينب بنت جحش رضي الله تعالى عنها

والسابعة : السيدة زينب بنت جحش وهي بنت عمته ﷺ ؛ لأن أمها أمية بنت عبد المطلب ، تزوجها رسول الله ﷺ بعد مفارقة زيد لها ، سنة خمس أو ثلاث أو أربع من الهجرة ، وهي إذ ذاك بنت خمس وثلاثين سنة .

روي عنها أنها قالت : خطبني عدة من قريش فأرسلت أختي حمزة تستشير النبي ﷺ فقال : أين هي ممن يعلمها كتاب ربها وسنة نبينا ؟ قالت : ومن هو ؟ قال : زيد بن حارثة ، فغضبت حمزة وقالت : تزوج بنت عمك بعبدك ؟ فأخبرت زينب بذلك فغضبت كثيراً ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مَوْنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ تَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ

(١) حديث تنازلهما عن حقها لعائشة رضي الله عنها ذكره في الجامع للأصول في ج ٣ ص ٢٨٣ كـ رواه الشيخان .

أمرهم ﴿١﴾ فقالت زينب : أستغفر الله وأطيع الله ورسوله افعل يا رسول الله ما رأيت ، فزوجها بزيد ، ثم لما فارقتها وانقضت عدتها منه قال له : اذهب فاذكّرني لها ، فجاء إليها وجعل ظهره لها وقال : يا زينب قد خطبك رسول الله ﷺ ، فقالت : حتى أستاذن ربي فأحرمت بالصلاة ، فأنزل الله تعالى : ﴿ فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها ﴾ ﴿٢﴾ فدخل عليها النبي ﷺ وهي مكشوفة الرأس فقالت : يا رسول الله بلا ولي وبلا شهود فقال : الله المزوج وجبريل الشاهد .

وكانت رضي الله تعالى عنها تفتخر على نساء النبي ﷺ وتقول : زوجكن أهاليكن وأنا زوجني ربي ، وقد جعل لها رسول الله ﷺ من الصداق أربعمئة درهم ﴿٣﴾ .

ومن فضائلها ما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت : ما رأيت امرأة أكثر خيراً وصدقة من زينب ، كانت تعمل بيدها وتتصدق وقيل : إنها قالت : هي التي تساويني في المنزلة عنده ﷺ ، وما رأيت امرأة قط خيراً في الدين ، وأتقى الله ، وأصدق حديثاً ، وأوصل للرحم ، وأعظم صدقة من زينب ﴿٤﴾ .

(١) سورة الأحزاب آية : ٣٦ .

(٢) سورة الأحزاب آية : ٣٧ .

(٣) قصة زينب رضي الله عنها قد ذكرها ابن كثير في تفسيره مفصلة في سورة الأحزاب ورّد قول من تقول بمقام النبي عليه الصلاة والسلام بأن نظره وقع على زينب فأحبها ، وسعى في طلاقها من زيد ، وهذا أمر لا يرضى به عاقل لأنه عليه الصلاة والسلام هو الذي زوجها من زيد فكيف يسعى بطلاقها ، وهو لا يقع من السوقة من الناس فضلاً عن النبي ﷺ ، الذي عصه الله من صفائر الأمور فضلاً عن مثل هذا الأمر . فيجب علينا أن نضرب بهذا القول عرض الحائط ، ونظهر ألسنتنا منه ، ونرجع فيه لأقوال الثقات من العلماء . اهـ محمد .

(٤) ذكره صاحب الحلية ج ٢ ص ٥٣ عن الزهري عن عروة عن عائشة .

ووصفها النبي ﷺ بالأواه قيل : يا رسول الله وما الأواه ؟ قال : الخاشع المتضرع . روت عشرة أحاديث .

وماتت سنة عشرين ، أو إحدى وعشرين في خلافة سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه وقد بلغت ثلاثاً وخمسين سنة ، وهي أول من مات بعد النبي ﷺ من أزواجه وصلى عليها سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ودفنت بالبقيع رضي الله تعالى عنها^(١) .

ميمونة بنت الحارث رضي الله تعالى عنها

والثامنة : السيدة ميمونة بنت الحارث كان اسمها برة فسمها رسول الله ﷺ ميمونة .

وهي : خالة ابن عباس ، وخالد بن الوليد رضي الله تعالى عنهما . تزوجها النبي ﷺ بعد خير ، لما توجه إلى مكة معترفاً سنة سبع ، وأصدقها أربعمئة درهم ، ودخل عليها وهو راجع قبل وصوله إلى المدينة . وهي آخر امرأة تزوجها رسول الله ﷺ وآخر من توفي من أزواجه . وقيل : هي التي وهبت نفسها للنبي ﷺ .

قال السهيلي : لما جاءها الخاطب وهي على بعير ألقت نفسها عنه وقالت : البعير وما عليه لرسول الله ﷺ ، عاشت ثمانين سنة ، وروت ستة وسبعين حديثاً وماتت سنة إحدى وخمسين ، وقال بعضهم : سنة ست وستين بسرف - اسم موضع بين مكة والمدينة - وهو الموضع الذي دخل عليها النبي ﷺ فيه وصلى عليها ابن عباس ودخل قبرها هو وعبد الله بن شداد ، وكل منهما ابن

(١) حديث اقتضاها على ضرائرها ثبت في صحيح البخاري عن أنس بن مالك وحديث زواجها ذكره صاحب البداية والنهاية مفصلاً في ج ٤ ص ١٤٥ .

أختها رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

زينب بنت خزيمة رضي الله تعالى عنها

والتاسعة : السيدة زينب بنت خزيمة كانت تدعى أم المساكين ، لكونها كانت تطعمهم ، تزوجها النبي ﷺ بعد أن قتل زوجها عبد الله بن جحش ، سنة ثلاث من الهجرة ، وأصدقها أربعائة درهم ، ولم تلبث عنده إلا شهرين أو ثلاثة ثم ماتت ، وصلى عليها رسول الله ﷺ ودفنها بالبقيع ، وكان عمرها إذ ذاك ثلاثين سنة رضي الله تعالى عنها .

جويرية بنت الحارث رضي الله تعالى عنها

والعاشرة : السيدة جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار قال ابن هشام : اشتراها ﷺ من ثابت بن قيس ، وأعتقها ثم تزوجها ، وأصدقها أربعائة درهم .

وقال بعضهم : لما غزا رسول الله ﷺ قومها بني المصطلق ، وأخذ سبيهم وقعت في سهم ثابت بن قيس ، فكاتبها على نفسها بتسع أواق من الذهب ، وكانت امرأة جميلة ، فدخلت على رسول الله ﷺ تستعينه في كتابتها ، قالت عائشة رضي الله تعالى عنها : كرهت دخولها على النبي ﷺ خوفاً من أن يتزوجها ، فلما رآها ﷺ قال : « أنا أؤدي عنك كتابتك وأتزوج بك فريضيت » .

ولما تزوجها وتسامع الناس بذلك أعتقوا ما في أيديهم من السبي كرامة لها لأنهم صاروا أصهار رسول الله ﷺ ، قالت عائشة : فما رأينا امرأة أعظم بركة على قومها من جويرية .

وقيل : لما غزا النبي ﷺ قومها وأخذ جويرية ، قال لرجل : احتفظ

عليها فلما قدم النبي ﷺ المدينة جاء أبوها الحارث ، ومعه إبل يفدي بها ابنته ، فرغب في بيعين من الإبل فغيبهما في شعب من شعاب وادي العقيق ، ولما وصل المدينة قال : يا محمد أخذتم ابنتي وهذا فداؤها فقال أين البعيران اللذان غيبتهما في وادي العقيق في شعب كذا فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أنك رسول الله فوالله ما اطلع على ذلك إلا الله تعالى ، وأسلم معه ابنان وناس من قومه ، وأرسل إلى البعيرين فجيء بها فدفعت الإبل إلى النبي ﷺ ودفعت إليه بنته ، فخطبها النبي ﷺ من أبيها فزوجه إياها وهي بنت عشرين سنة ، وذلك في سنة خمس ، روت سبعة أحاديث ، وماتت سنة خمسين ، وقيل : سنة ست وخمسين وكان عمرها سبعين سنة وصلى عليها مروان ابن الحكم رضي الله تعالى عنها .

صفية بنت حيي رضي الله تعالى عنها

والحادية عشر : السيدة صفية بنت حيي سيد بني النضير اصطفاه ﷺ لنفسه من سبي خيبر ، فأعتقها وتزوجها وجعل عتقها صداقها ، وكانت جميلة رضي الله تعالى عنها . روي عن أنس رضي الله تعالى عنه قال : لما فتح النبي ﷺ خيبر ، وجمع السبي ، جاء دحية الكلبي رضي الله تعالى عنه فقال : يا رسول الله أعطني جارية من السبي قال : اذهب فخذ جارية فأخذ صفية ، فقال رجل : يا رسول الله أعطيت دحية صفية وهي سيدة قريظة والنضير ، ولا تصلح إلا لك فقال ادعوه بها فجاء بها ، فقال : خذ جارية فأعتقها النبي ﷺ وتزوجها ، ولم تبلغ سبع عشرة سنة فلما كان بالطريق جهزتها أم سليم خالة النبي ﷺ من الرضاعة واسمها سهلة وهي أم أنس بن مالك .

وعن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه قال : جيء يوم خيبر بصفية للنبي ﷺ فقال لبلال : خذ بيد صفية فأخذ بيدها ، ومرَّ بها بين المقتولين

وقد قتل أبوها وأخوها وزوجها فكره النبي ﷺ ذلك وخيّرهما بين أن يعتقها فترجع إلى من بقي من قومها ، وبين أن تسلم فيتخذها لنفسه ، فقالت : أختار الله ورسوله ، فلما كان عند الروحة خرجت تمشي ، فثنى لها النبي ﷺ ركبته الشريفة لتطأ على فخذه فتركب فعظمت النبي ﷺ أن تضع قدمها على فخذه ، فوضعت ركبته على فخذه فركبت ، وركب النبي ﷺ وألقى عليها كساء ، فقال المسلمون : حجبها النبي ﷺ فهي من أمهات المؤمنين ، فلما كان على ستة أميال أراد النبي ﷺ أن يعرس بها فامتنعت ، فغضب النبي ﷺ ، فلما كان بالصهراء - اسم موضع - أراد أن يعرس بها فرضيت ، فسألها عن امتناعها أولا فقالت : خوفا عليك من اليهود

- وروي أن النبي ﷺ قال لها لما أخذها : هل لك فيّ ؟ أي ألك رغبة فيّ ؟ قالت : يابني الله كنت أتمنى ذلك في الشرك فكيف إذا مكني الله منك بالإسلام .

روت عشرة أحاديث وماتت في رمضان سنة خمسين أو اثنيتين وخمسين ودفنت بالبقيع رضي الله تعالى عنها .

ريحانة بنت شمعون رضي الله تعالى عنها

والثانية عشر : السيدة ريحانة بنت شمعون وقال بعضهم : بنت يزيد كانت من سبي بني قريظة فاصطفاه ﷺ لنفسه ، وكانت جميلة وسمية وخيّرهما بين الإسلام ودينها فاخترت الإسلام ، فأعتقها وتزوجها وأصدقها وأعرس عليها في المحرم سنة ست ، وطلقها ﷺ لشدة غيبتها عليه فأكثر البكاء فراجعها ، ولم تزل عنده رضي الله تعالى عنها حتى ماتت ودفنت بالبقيع ، وقيل : إنها من سراريه ﷺ كما مر فكانت موطوءة له بملك اليمين . ولم يميت في حياته ﷺ منهمن أي من زوجاته الاثني عشرة المذكورة إلا ثلاثة

زينب بنت خزيمة ، وخديجة ، وريحانة ، وتوفي ﷺ عن التسع الباقية رضي الله تعالى عنهم ونفعنا بهم وقد ذكرهن الحافظ أبو الحسن بن الفضل المقدسي نظماً فقال :

توفي رسول الله عن تسع نسوة إليهن تُعزى المَكْرَمات وتُنسب
فعائشة ميمونة وصفية وحفصة تتلوهن هند وزينب
جويرية مع رملة ثم سودة ثلاث وست ذكرهن مهذب
وهند هي أم سلمة ، ورملة أم حبيبة^(١) .

تتمة : ويجب على ولي الصبي أن يعلمه إذا ميز جميع ما مر من العقائد وغيرها ، كي يرسخ الإيمان في قلبه ، ويجب عليه أيضاً أن ينهيه عن المحرمات ، وأن يعلمه أحكام العبادات ، ويأمره بفعلها بعد استكمال سبع ، ويضربه على تركها

(١) قد يشرب لبعض النفوس المريضة ، والعقول القاصرة ، أنه عليه الصلاة والسلام ، لم يكثر من تزوجه النساء ، إلا لأمر نفسانية ، وأغراض شهوانية ، فوسموه بالولع بهن ، والتعلق بمجهن ، قياساً على الواقع الحاضر ، حيث تغلبت الشهوة على النفوس ، وأذلت المعاطس والرؤوس .
أقول : الناس حول هذه الفكرة أحد رجلين :

إما ملحد زنديق عدو للإسلام ، ولنبي الإسلام ، يريد أن يوقع المسلمين في الشك في مقام نبهم العالي الرفيع ، وأن يدخل في نفوسهم أوهاماً هي أو هي من خيوط العنكبوت ، فثقل هذا لا يستغرب ما قدمه من افتراء وبهتان .

وإما جاهل غرق قد تأثر بأسياذه أعداء الإسلام ، فيجب عليه أن يتعلم ، ويسأل أهل الذكر إن لم يكن يعلم ، وإلا فهو على خطر عظيم من دينه . فالنبي عليه الصلاة والسلام ، فوق ما يتصوره المتصورون ، في الفقه والنزاهة ، وطهارة الذيل ، من سن المراهقة ، إلى سن الشباب ، حتى دخل في سن الكهولة والشيخوخة ، فشهد بذلك أعداؤه فضلاً عن أصدقائه . فقلبه الطاهر لا يشبهه قلب ، ونفسه الزكية لا يضاهيها نفس ، وقد ذكر المؤلف - رحمه الله تعالى - بأن زواج النبي بأمر من الله ، والله سبحانه لا يأمر بشيء أو ينهى عنه إلا لمصلحة تعود على المجتمع بالفوائد والمنافع . فإلهذا الفضولي إذا من وزن أو حكم .

ومع ذلك قد رد العلماء على هذه الفرية بأدلة عقلية ، ونصوص شرعية وحكم اجتماعية وداسوها تحت أقدامهم . والله يهدي إلى سواء السبيل اهـ محمد .

لعشر ، كي يعتادها ويأتي عليه البلوغ وهو بأكمل الحالات هذا .

ولما فرغت من بيان الأمور الاعتقادية التي هي أحد القسمين المقصودين
بجمع هذا المختصر ، شرعت في بيان القسم الثاني وهو الأحكام الفقهية مقدماً
الكلام على الطهارة ولكونها أعظم شروط الصلاة التي هي أفضل العبادات
البدنية فقلت :

* * *

قسم الفقه

كتاب الطهارة^(١)

هي لغة : النظافة والخلوص من الأدناس ، حسية كانت كالأنجاس ، أو معنوية كالعيوب من العجب والكبر والحسد والرياء ونحو ذلك .

وشرعاً : ما توقف على حصوله إباحة ولو من بعض الوجوه كالتييم ، أو ثواب مجرد كالغسلة الثانية وغُسل الجمعة^(٢) .

(١) « والطهارة لها أربع مراتب »

الأولى : تطهير الظاهر عن الأحداث والأخبث .

الثانية : تطهير الجوارح عن الجرائم والآثام .

الثالثة : تطهير القلب عن الأخلاق المذمومة والردائل المقوتة .

الرابعة : تطهير السر عما سوى الله .

ولن يصل العبد إلى الطبقة العالية ، إلا أن يجاوز الطبقة السافلة ، فلا يصل إلى طهارة السر عن الصفات المذمومة ، وعمارته بالصفات الحمودة ، ما لم يفرغ من طهارة القلب عن الخلق المذموم ، وعمارته بالخلق الحمود ، ولن يصل إلى ذلك ما لم يفرغ من طهارة الجوارح عن المناهي وعمارتها بالطاعات .

ومن عميت بصيرته لم يفهم من الطهارة إلا تنظيف الظاهر فاستغرق الوقت في الاستنجاء وغسل الثياب ، وتنظيف البدن والمكان وجهل سيرة السلف واستغراقهم في جميع المهم والفكر في تطهير القلب الذي هو محل نظر الرب ، فإن سيدنا عمر رضي الله عنه مع ورعه وتقواه توضأ من ماء في جرة نصرانية ، وقال أبو هريرة : كنا نأكل الشواء فتقام الصلاة فندخل أصابعنا في الحصى ثم نفرکہا بالتراب ونكبر للصلاة .

وكانت منادهم بطون أرجلهم ، ولم ينقل عن أحد منهم سؤال في دقائق النجاسة أو الإمعان فيها . وبعيد كل البعد أن يكون مراد الشارع من الطهارة نظافة الظاهر ، والباطن مشحون بجنائث الكبر والعجب والجهل والرياء والنفاق ، اللهم طهر قلوبنا من الأغيار ، واحش سرائرنا من الأنوار واحفظ جوارحننا من الأوزار حتى نلحق بالسلف الأخيار ١ هـ غزالي ٢٥ . بتصرف .

(٢) اعلم أن الطهارة ، تطلق في الشرع على فعل الفاعل وهو : الرفع والإزالة ، وعلى الأثر المترتب على ذلك وهو : الارتفاع والزوال . وإطلاقها على الثاني حقيقة ؛ لأنه الذي يدوم ويقوم بالشخص ، ويوصف بأنه انتقاض في قولك : انتقض وضوئي مثلاً ... وعلى الأول مجاز من =

مقاصد الطهارة ووسائلها ووسائل وسائلها

أما مقاصدها فـ أربعة :

المقصد الأول : الوضوء واجباً كان ، كالوضوء لمُحَدِّث أراد صلاة أو طوافاً أو خطبة جمعة ، أو مسَّ مصحف ، أو حملَه .

أو مندوباً : كالوضوء للغُسل ، وللجنب ، إذا أراد أكلاً ، أو وطأ ، أو نوماً ، ولقراءة القرآن ، أو الحديث ، أو سماعها ، ولحمل كتب الحديث ، أو الفقه ، أو التفسير ، إذا كان التفسير أكثر^(١) ، ولكتابتها ، ولدرس علم شرعي ، ولأذان ، وإقامة ، ودخول مسجد ، وجلس فيه ، ووقوف بعرفة ، وسعي ، وزيارة قبور ، وخطبة غير جمعة ، ونوم ، ويقظة ، وعند الغضب ، ومن الغيبة ، وكل كلام قبيح ، ومن مس الميت وحمله ، وأكل لحم جزور ، وفصد ، وحجم ، وقيء^(٢) . ولن قص شاربه ، أو حلق رأسه .

وبالجملة فتندب إدامة الوضوء ، ومن صلى بوضوئه صلاة ما ، غير سنة الوضوء سن له تجديده لما روي أنه ﷺ قال : « من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات »^(٣) .

والمقصد الثاني : الغسل واجباً كان : كالغسل من الجنابة ، والحيض ،

= إطلاق اسم السبب على المسبب . اهـ باختصار من الشرقاوي على التحرير ١ / ٣٠ وهو كلام علمي نفيس .

وعُرِّفَت الطهارة بقولهم : هي رفع حدث ، أو إزالة نجس . وما في معاهما ، وعلى صورتها ، فيدخل فيه التيمم ، والأغسال السنونة ، وتجديد الوضوء . والغسلة الثانية والثالثة ، ومسح الأذنين ، والمضضة . وطهارة المستحاضة ، ولس البول ، فكل هذه الأمور في معنى الطهارة ، أو على صورة الطهارة فتأمل اهـ محمد .

(١) أما إذا كان القرآن أكثر أو تساوياً فيحرم .

(٢) خروجاً من خلاف من أوجب الوضوء ولا سيما إذا ملأ الفم .

(٣) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن ابن عمر سند ضعيف اهـ المناوي على الجامع الصغير .

والنفاس ، والولادة ، والموت ، أو مندوباً كغسل الجمعة لمريد حضورها ، وقيل لكل أحد^(١) ويدخل وقته بطلوع الفجر الصادق وقيل : من نصف الليل ، ويخرج بسلام الإمام من صلاة الجمعة ، وغسل العيدين وهو : مسنون لكل أحد ، وإن لم يرد حضور الصلاة ، ويدخل وقته بنصف الليل ، وفي قول بالفجر ويخرج بالغروب .

وغسل الاستسقاء : ويدخل وقته لمن يريد الصلاة منفرداً ، بإرادة الصلاة ولن يريدها جماعة ، باجتماع الناس لها . ويخرج بالخروج من الصلاة .
وغسل الحسوف والكسوف ويدخل وقته بابتداء التغير ويخرج بالانجلاء التام .

والغسل من غسل الميت أو تيممه ويدخل وقته بالفراغ منها ويخرج بالإعراض عنه .

والغسل : لمن أسلم أو أفاق من الجنون أو الإغماء .

والغسل : من الحجامة ، ونتف الإبط ، وإزالة العانة ، وحلق الرأس ، والبلوغ بالسن .

والغسل للإحرام بحج أو عمرة ، ولدخول الحرم ، ومكة ، والمدينة ، وللوقوف بعرفة ، والمبيت بمزدلفة ، ورمي الجمار في كل يوم من أيام التشريق ، ولكل ليلة من رمضان ، وللاعتكاف ، وتغير البدن ، وحضور كل مجمع من مجامع الخير وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات .

والمقصد الثالث : التيمم واجباً كان كالواقع بدلاً عن وضوء وغسل واجبين ، أو مندوباً كالواقع بدلاً عن مندوب .

(١) أقول : بناء على أن الغسل يطلب ليوم الجمعة فيدخل كل من لم يكلف بها ، كالنساء ، والأرقاء ، والمسافرين ، وأرباب الأعذار وإذا قلنا : الغسل للصلاة فحسب فيخرج كل هؤلاء ويخرج وقته بسلام الإمام ، فعلى الأول يخرج بغروب الشمس اهـ محمد .

والمقصد الرابع : إزالة النجاسة ولا تقع إلا واجبة وسيأتي لكل من هذه الأربعة باب يخصه إن شاء الله تعالى .

وأما وسائلها أي الطهارة أعني آلاتها فأربعة أيضاً : الماء ، والتراب ، والدابغ ، وحجر الاستنجاء .

أما الماء : فلا يكون مطهراً أي محصلاً للطهارة واجبة كانت ، أو مندوبة إلا بشروط ثلاثة .

الشرط الأول : أن لا يكون متنجساً ، أما المتنجس : فلا يطهر ، وهو ما اتصل به نجس فتغير به وكذا إذا لم يتغير وكان قليلاً .

قال في فتح المعين : واختار كثيرون من أئمتنا مذهب مالك ، أن الماء لا ينجس مطلقاً إلا بالتغير ، أي سواء كان قليلاً أو كثيراً ولا يخفى ما في ذلك من التسهيل على الناس .

حد الماء القليل والكثير :

وضابط القليل : ما نقص عن قلتين^(١) والكثير : ما بلغها ، أو زاد عنها ومقدارها بالوزن خمسمائة رطل بغدادي تقريباً ، تبلغ بالأرطال المصرية التي كل واحد منها مائة وأربعة وأربعون درهماً وأربعمئة وست وأربعون رطلاً وثلاثة أسباع رطل ، هذا على ما قاله النووي وهو المعتمد من أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ، وأما على ما قاله الرافعي من أنه مائة وثلاثون درهماً فتبلغ بالأرطال المصرية أربعمئة وإحدى وخمسين رطلاً وثلاث رطل وثلاثي أوقية .

(١) القلتان في عرف زماننا : عشر تنكات كذا قاله مشايخنا وهذا أمر تقديري لا تحديدي ، ولا يخفى ما في تقدير المصنف من تكلف من حيث الأوزان اهـ عمد .

ومقدارهما بالمساحة في المربع : ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع اليد المعتدلة هذا .

واعلم أن التغير يكون بتغير الطعم ، أو اللون ، أو الريح ، سواء كان كثيراً ، أو قليلاً ، وسواء كان حسيّاً - وهو ظاهر - أو تقديرياً بأن كان النجس الواقع في الماء موافقاً له في صفاته : كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم ، فيقدر مخالفاً أشد : الطعم طعم الخل ، واللون لون الخبر ، والريح ريح المسك .

فلو كان الواقع قدر رطل من البول المذكور - مثلاً - تقدر وتقول : لو كان الواقع قدر رطل من الخل ، هل يغير طعم الماء أو لا ؟ فإن قالوا : يغيره حكماً بنجاسته ، وإن قالوا : لا يغيره نقول : لو كان الواقع قدر رطل من الخبر ، هل يغير لون الماء أو لا ؟ فإن قالوا : يغيره حكماً بنجاسته ، وإن قالوا : لا يغيره نقول : لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغير ريحه أو لا ؟ فإن قالوا : يغيره حكماً بنجاسته وإن قالوا : لا يغيره حكماً بطهارته ، وهذا إذا كان الواقع فقدت فيه الأوصاف الثلاثة كما تقرر ، فإن فقدت فيه صفتان ، أو واحدة فقط فرض المخالف المناسب للصفتين ، أو الصفة فقط ؛ لأن الوجود من الصفات إذا لم يغير فلا معنى لفرضه ، ولا يخفى عليك تقرير ذلك .

ولا فرق في الماء الكثير الذي لا ينجس ، إلا بالتغير ، بين أن يكون في محل واحد ، أو في محال متعددة مع الاتصال ، بحيث لو حرك واحد منها تحريكاً عفيفاً لتحرك الآخر ، ولو لم يكن تحرك الآخر عفيفاً .

ومنه يعلم حكم حيضان بيوت الأخلية المتصلة فإذا وقع في واحد منها نجاسة ولم يغيره ، فإن كانت بحيث لو حرك الواحد منها تحركاً عفيفاً لتحرك

مجاوره ولو ضعيفاً ، وهكذا لو كان مجموع مائها كثيراً لم يحكم بالتنجيس على الجميع .
أما إذا لم يتحرك المجاور أصلاً ، أو تحرك وكان المجموع قليلاً ، فإنه يحكم بالتنجيس على الجميع^(١) .

وسياتي في باب إزالة النجاسة ، أن الماء الكثير يطهر بزوال تغيره ، والقليل يطهر بالكثرة ، حتى لو جمعت المياه المتنجسة ، كمساق الكلاب ، وصارت ماءً كثيراً ولا تغير به صار طهوراً .

ولو تغير بعض الماء ، فالمتغير نجس ، وكذا الباقي إن قلَّ ، أما إن كثر فهو طاهر ، وله أن يغرف منه من أي جهة شاء ، ولا يجب عليه التباعد عن الموضع المتغير ، بل له أن يأخذ من أقرب موضع إليه .

ولو بال في البحر مثلاً فارتفعت منه رغوة فهي طاهرة ما لم يتحقق أنها من البول ، أو مما تغير به ، بأن وجد فيها رائحته ، أو طعمه ، أو لونه ، ولو طرحت فيه نجاسة جامدة ، فارتفعت منه قطرة فوقعت على شيء لم تنجسه .

فروع :

١ - ولو ثقل ماء من محل إلى آخر ، فوجد فيه صفة النجاسة : فإن وُجد سبب يحال عليه التنجيس ؛ كأن كان محلها المنقولة منه مما يحصل فيه بول الإبل ، أو زبلها مثلاً ، حكم بنجاسة ذلك الماء ، وإلا فلا ؛ لاحتمال أن تكون الصفة حصلت بسبب وجود نجاسة على الشط ، أو بسبب ثقل الماء في قرية جائفة أي منتنة .

(١) أقول : هذا الحكم ، بالنسبة للزمن السابق فكان كل مرحاض فيه حوض صغير للطهارة وهو : متصل بحوض آخر مجاور له وهكذا لقلّة المياه وعدم تنظيفها ولكن - والحمد لله - هذه الأمور كادت أن تدرس لكثرة المياه وتنظيفها بواسطة الأنابيب الحديثة اهـ محمد .

ومنه يعلم أن الماء الذي في الزير إذا وجد فيه طعم ، أو ريح بول ، مثلاً يحكم بطهارته إلا إذا وجد سبب يحال عليه التنجيس .

وذكر الخطيب في شرحه على أبي شجاع : أن هذه المسألة مما تعم به البلوى .

قال الأجهوري : وفيه إشارة للعفو أي فيعفى عن الماء المذكور وظاهره ، وإن تيقن أن تلك الأوصاف من الزبل ما لم تكن عين الزبل موجودة كذا قاله البجيرمي فراجع .

٢ - ولو غرف دلواً من ماء قلتين فقط ، وفيه نجاسة جامدة لم تغيره ، ولم يغرفها مع الماء ، فباطن الدلو طاهر ، لانفصال ما فيه عن الباقي قبل أن ينقص عن قلتين لا ظاهره ؛ لتنجسه بالباقي المتنجس بالنجاسة لقلته .

فإن دخلت النجاسة مع الماء أو قبله في الدلو ، انعكس الحكم فيحكم على ما في باطن الدلو بالنجاسة ، دون ما انفصل عنه ؛ لأنه ماء قليل لا تغير به ، خالٍ عن نجاسة فيه ، فإن قطر في الباقي من باطنه قطرة تنجس ، أو من ظاهره أوشك فلا .

٣ - ولو كان الماء المتغير بالنجاسة في ظرف ، ونزل الظرف في ماء كثير ، فإن كان ضيق الرأس ، فهو باقٍ على نجاسته ، سواء كان ناقصاً أو ممتلئاً وإن كان واسع الرأس ، فإن مكث في الماء زمناً يقدر فيه زوال التغير تطهر وإلا فلا .

ولو وضع إناء فيه ماء قليل على محل نجس ، وكان هذا الإناء مثقوباً من أسفله ، أو كان يرشح ، فلا ينجس ما فيه ما دام الماء يخرج ، فإن تراجع ، أو انقطع الخروج ، بأن مكن من المحل النجس ، أو سد بنجاسة تنجس .

٤ - ومثل الماء القليل في كونه ينجس ، بمجرد الملاقاة وإن لم يتغير الماء الكثير المتغير كثيراً بمخالط طاهر مستغن عنه ، بخلاف المتغير بما في مقره وممره ، فلا ينجس بالملاقاة بل يقدر زواله بأن يقال : إذا لم يكن متغيراً بما ذكر هل كان يتغير بالنجس الذي لاقاه أم لا فإن كان يتغير حينئذ ضر وإلا فلا .

هذا محل كون الماء القليل ينجس بالملاقاة إذا كان النجس الذي لاقاه منجساً بخلاف غير النجس ، كهيئة لا يسيل دمها ، فلو وقعت في إناء فيه ماء قليل بدون أن تطرح ، فإنها لا تنجسه إلا إذا غيرته ، ومثلها نجس لا يدركه الطرف ونحو ذلك مما سيأتي في باب إزالة النجاسة .

ولا يضر تغير الماء بنجس لم يتصل به : كأن كان على شط الماء جيفة فتغير بها فإنه لا يؤثر ، لأن ذلك مجرد استرواح .

فائدة : يحرم استعمال الماء المتنجس في طهر وشرب آدمي ، بخلاف استعماله في إطفاء نار ، وسقي بهيمة ، وشجر ، أو زرع فلا يحرم .

الشرط الثاني : أن لا يكون مستعملاً ، أما المستعمل فلا يطهر في الجديد وفي القديم أنه يطهر ، كذا أفاده الجلال مع متن المنهاج .

وعبارة رحمة الأمة : والماء المستعمل في فرض الطهارة : طاهر غير مُطَهَّر على المشهور من مذهب أبي حنيفة ، والأصح من مذهب الشافعي وأحمد ، ومُطَهَّر عند مالك ، ونجس في رواية عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف انتهى .

والمستعمل في فرض الطهارة : هو ماء المرة الأولى من طهارة الحدث ، وما في معناه كغسل الميت .

وماء المرة الأولى من طهارة الخبث بشرط أن يكون الماء وارداً ؛ وانفصل بلا تغير ، وبلا زيادة وزن ، وقد طهر المحل كما سيأتي في باب إزالة النجاسة .

أما ماء المرة الثانية والثالثة وماء المضضة والاستنشاق وماء طهارة غير الحدث والخبث كالوضوء والغسل المندوبين ، وإن نذرهما فلا يعد مستعملاً فإذا اغتسل غسل الجمعة المنذور فله أن يتوضأ بمائه ويصلي الجمعة .

ويلغز بذلك : فيقال : لنا غسل ماء واجب وماءه غير مستعمل .

والمراد بطهارة الحدث ، الطهارة المتعلقة به ، أعم من أن تكون على وجه الرفع كطهر السليم ، أو على وجه الاستباحة كطهر صاحب الضرورة ، ولا فرق في الحدث بين الأصغر ، والأكبر ، والمتوسط .

ومحل الحكم بالاستعمال إذا كان الماء قليلاً ، وانفصل عن العضو ، فإن كان كثيراً كماء الميضأة والمغطس فلا يحكم عليه بالاستعمال .

مسائل :

١ - ولو جمع القليل المستعمل ، وضم بعضه إلى بعض حتى صار كثيراً قلتين فأكثر صار مطهراً .

٢ - ولو انغمس جنب أو محدث في ماء قليل ، ثم نوى ارتفع حدثه عن جميع بدنه في الأولى ، وعن أعضاء وضوئه في الثانية ، وصار الماء مستعملاً بالنسبة إلى غيره لا إليه ؛ لأنه ينفصل عنه حينئذ فله إذا أحدث أو أجنب ثانياً وهو في الماء أن يرفع به الحدث المتجدد ، قبل أن يخرج الجنب جزءاً من بدنه والمحدث عضواً من أعضاء وضوئه .

٣ - ولو نزل جنب في ماء قليل ونوى قبل تمام الانغماس طهر الجزء الملاقى للماء ، وله إتمام غسله بالانغماس دون الاغتراف .

٤ - ولو أدخل متوضئ يده في ماء قليل بعد غسل وجهه ثلاثاً أو واحدة إن أراد الاقتصار عليها غير ناوٍ الاغتراف ، صار الماء مستعملاً وإن لم تنفصل

يده عنه بالنسبة لغير تلك اليد ، أما بالنسبة إليها فلا يحكم باستعماله إلا بعد انفصاله عنها ، وحينئذ فله أن يحركها فيه ثلاثاً وتحصل له سنة التلث ، وله أن يزرعها ويغسل بقيتها بما فيها لأنه لم ينفصل عنها .

٥ - ولو غرف شخص بكفيه معاً من ماء كثير وفصلها عنه فإن كان جنباً مثلاً ونوى رفع الجنباة ارتفع حدث كفيه معاً إن لم يقصد واحداً منها ، وله أن يغسل بما فيها ما شاء من بقية يديه أو إحداها وبقية بدنه من غير انفصال عنها .

وإن كان محدثاً حدثاً أصغر ، وكان بعد غسل وجهه ولم يقصد رفع الحدث عنها معاً ارتفع حدث كفه اليمنى ، سواء قصدها أو أطلق ، ونظراً لطلب تقديمها ، وله إتمام غسلها بما في كفه بلا انفصال ، وإن قصد اليسرى وحدها ارتفع حدث ما لاقى الماء منها ، وله إتمام غسلها به ، وإن قصدها معاً ارتفع الحدث عما لاقاه الماء منها ، ولا يصح أن يرفع به بقية واحدة منها لأن ماء كل منها مستعمل بالنسبة إلى الأخرى .

لكن نقل عن إفتاء الرملي أن الكفين كالعضو الواحد ، فما في الكفين إذا غسل به الساعد لا يعد منفصلاً عن العضو ونظر في ذلك الشبراملسي فراجعه .

وكالغرف فيما ذكر ما لو صب على كفيه معاً من حنفية أو إبريق أو نحوها فليتنبه لذلك .

وعلم مما تقرر أن الماء المتردد على عضو المتوضئ ، وعلى بدن الجنب ، لا يحكم عليه بالاستعمال إلا إذا انفصل ولو من عضو إلى آخر .

نعم ، لا يضر انفصاله إلى ما يغلب إليه التقاذف كمن كف المتوضئ إلى ساعده ، ومن رأس الجنب إلى صدره مثلاً .

والحاصل أن شروط الاستعمال أربعة :

١ - قلة الماء .

٢ - واستعماله في فرض الطهارة .

٣ - وانفصاله عن العضو .

٤ - وعدم نية الاغتراف .

الحديث على نية الاغتراف :

ومعناها في الغسل بعد نيته ، وعند مماسة الماء لشيء من بدنه ، فلو نوى الغسل عن الجنابة ، ثم وضع كفه في ماء قليل ولم ينو الاغتراف صار مستعملاً ، وفي الوضوء بعد غسل الوجه وعند إرادة غسل اليدين ، فلو لم ينو الاغتراف حينئذ صار الماء مستعملاً .

· وحقيقة نية الاغتراف كما في حاشية الكردي : أن يضع يده في الإناء بقصد نقل الماء والغسل به خارجه لا بقصد غسلها داخله قال :

وظاهر أن أكثر الناس حتى العوام ، إنما يقصدون بإخراج الماء من الإناء ، غسل أيديهم خارجه ، ولا يقصدون غسلها داخله ، وهذا هو حقيقة نية الاغتراف اهـ وهو كلام حسن .

مسألتان :

١ - لو غرف الماء أولاً بيديه معاً ثم نوى رفع الجنابة بعد إخراجها من الإناء ارتفعت عن كفيه ، ولا يضر إدخالها بعد ذلك ، أما لو غرف بيد واحدة ونوى رفع الجنابة بعد إخراجها ارتفعت عنها واحتاج لنية الاغتراف عند إدخال الأخرى .

٢ - ولو كان في يده إناء فارغ يغترف به من نحو طست ، أو خابضة فيها ماء قليل ، ويغسل بدنه بما فيه خارج الطشت أو الخابضة من غير مماسة يده للماء الذي يغترف منه لم يضر .

لكن لو تساقط شيء من بدنه من الغسلة الأولى في الإناء الذي يغترف به ، أو في الماء الذي يغترف منه ، فإنه يقدر مخالفاً وسطاً كما يأتي فإن غُيِّرَ ضر وإلا فلا .

وكذا لو غرف متوضئ يديه غرفة فغسل بها وجهه ، ثم غرف ثانية فتساقط فيها شيء من وجهه ، فإنه يقدر مخالفاً وسطاً أيضاً ، بخلاف ما لو تساقط شيء من الغسلة الثانية ، فإنه لا يضر فليفتطن لذلك فإنه دقيق .

الشرط الثالث : أن لا يكون متغيراً طعمه ، أو لونه ، أو ريحه بخالط طاهر مستغن عنه ، كمسك وزعفران وماء شجر ، فالمتغير بما ذكر لا يطهر ، إلا بشرط أن يكون التغير كثيراً يمنع إطلاق اسم الماء عليه ، بحيث يقول : كل من رآه هذا ليس ماء .

أما لو كان التغير قليلاً بحيث لا يمنع إطلاق اسم الماء عليه ، فإنه لا يضر ، وكذا لو شك هل التغير كثير أو قليل ؟ فإنه لا يضر أيضاً لأننا لا نسلب الطهورية بالشك .

واعلم أنه لا فرق في الماء المتغير بما ذكر بين أن يكون قليلاً أو كثيراً ، ولا فرق في التغير بين أن يكون حسياً وهو طاهر ، أو تقديرية بأن اختلط بالماء ما يوافقه في صفاته : كالماء المستعمل ، وماء الورد المنقطع الرائحة ، واللون ، والطعم فيقدر مخالفاً وسطاً : الطعم طعم الرمان ؛ واللون لون العصير ، أي الأسود أو الأحمر مثلاً ، والريح ريح اللادن ، بفتح الذال المعجمة وهو اللبان الذكر .

فإذا كان الواقع في الماء قدر رطل من الماء المستعمل ، أو من ماء الورد المذكور نقول : لو كان الواقع فيه قدر رطل من ماء الرمان ، هل يغير طعمه أو لا ؟ فإن قالوا : يغيره سلبناه الطهورية ، وإن قالوا : لا يغيره نقول : لو كان الواقع قدر رطل من عصير العنب ، هل يغير لونه أو لا ؟ فإن قالوا : يغيره سلبناه الطهورية ، وإن قالوا : لا يغيره نقول : لو كان الواقع قدر رطل من اللادن هل يغير ريحه أو لا ؟ فإن قالوا : يغيره سلبناه الطهورية ، وإن قالوا : لا يغيره فهو باقٍ على طهوريته ، وهذا إذا فقدت الصفات كلها نظير ما مر . فإن فقد بعضها ووجد البعض الآخر كما ورد له رائحة ولا طعم له ، ولا لون ، قدر المفقود فقط لأن الوجود إذا لم يغيّر فلا معنى لفرضه ، والتقدير المذكور مندوب لا واجب ، فلو أعرض عنه وهجم واستعمل الماء كفى ؛ إذ غاية الأمر أنه شاك في التغير المضّر والأصل عدمه ، ومحل التقدير في الماء المستعمل : إذا وقع في ماء قليل ، ولم يبلغ به قلتين ، أما إذا وقع في ماء كثير كما الميضأة والمغطس ، أو قليل وبلغ به قلتين ، فإنه لا يسلبه الطهورية وإن أثر في الماء بفرضه مخالفاً وسطاً .

وقد تقدم أنه إذا جمع المستعمل الصّرف ، وصار قلتين يكون مُطهراً فبالأولى ما إذا ضم ماء آخر مطلق وصار المجموع قلتين .

ولا يضر التغير بطول المكث .

ولا بتراب وملح ماء وإن طرحا لأن الملح منعقد من الماء فسؤمّح فيه ، والتغير بالتراب مجرد كدورة .

ولا يضر التغير بما لا يستغنى عنه بأن يشق صون الماء عنه ، كطين وطحلب وورق أشجار ولو ربيعية بخلاف الثار ، لأن شأنها سهولة التحرز عنها .

ولا بما في مقرّ الماء وممرّه ولو كان مصنوعاً ، فلا يضر التغير بالقطران الذي يوضع في القرب لإصلاحها ، ولا بما يصنع به الفساقى ، والصهاريج ، والقنوات من الجير ونحوه .

ومن التغير بما في المقر ما يقع كثيراً من وضع الماء في إناء ، كأن يوضع فيه نحو لبن ، أو عسل ، أو زيت فلا يضر تغييره بذلك .

ومن التغير بما لا غنى عنه ، تغير ماء المغطس بأوساخ أبدان المفتسلين ، وماء الميضة بأوساخ أرجل المتوضئين ، فلا يضر ولو كثر التغير ، كما كان يقع في ميضة سيدي أحمد البدوي - نفعا الله به - أيام المولد .

ولا يضر التغير بالمجاور : ككافور صلب ، وعود ، ودهن ولو مطيين بكسر الياء المشددة أي مطيين لغيرهما . وقيل : بفتح الياء أي حصل الطيب لهما بغيرهما لكن محل ذلك إن لم يتحلل من طيبهما شيء في الماء يخالطه ، ومن المجاور الأخشاب التي تعطن في الماء فلا يضر التغير بها ولو كان كثيراً . اهـ .

ومنه أيضاً البخور وإن كثر وظهر لونه ، أو طعمه ، أو ريحه ، نعم لو وضع البخور على نجاسة واتصل الدخان بالماء تنجس هذا .

حد الخالط والمجاور :

وحيث علمت أن التغير بالخالط هو المضر دون التغير بالمجاور فأقول لك : إن الخالط هو الذي لا يمكن فصله ، ولا يتميز في رأي العين والمجاور : يخالف ذلك ، لكن محل كون المجاور لا يضر إذا لم يتحلل منه شيء .

أما إذا تحلل منه أجزاء تمازج الماء وتخالطه فهو كالخالط ، فيضر التغير به إذا كثر ، وذلك : كالتمر ، والمشمش ، والزبيب ، والعرقسوس فإذا نقع أحدها في الماء فاكسب الحلاوة منه سلب الطهورية .

وذكر في مرقاة صعود التصديق : أن الشيء قد يكون مجاوراً ابتداءً ودواماً كالأحجار ، أو دواماً لا ابتداءً كالتراب ، أو ابتداءً لا دواماً كورق الأشجار ، ومنها الشاهي يعني الشاي المعروف فيكون أولاً مجاوراً ثم بعد خروج دهنه يصير مخالطاً . ١ هـ .

فروع ثلاثة :

- ١ - لو وقع في الماء شيء وشك فيه أهو مخالط أو مجاور ؟ فله حكم المجاور .
- ٢ - ولو وقع فيه مجاور ومخالط وتغير ، وشكنا هل تغير بالأول أو بالثاني ، فهو طهور لأننا لا نسلب الطهورية بالشك .
- ٣ - ولو طرح ماء متغير بما في مقره وممره ، على غير متغير فتغير به ، سلبه الطهورية لاستغناء كل منهما عن خلطه بالآخر .

وبه يلغز ويقال لنا : ما أن يصح التطهر بها انفراداً لا اجتماعاً كذا قاله الرملي وخالفه ابن حجر حيث قال : لا يسلبه الطهورية وعلله بأنه طهور ، فهو كالتغير بالملح المائي .

وأما لو طرح غير المتغير المذكور ، فلا يسلب الطهورية على الراجح ، لأنه إذا لم يزد قوة لم يضعفه .

قال العلامة أبو خضير في حاشية نهاية الأمل : وهذا في غير المتغير بالتراب ، أما هو كما النيل في أيام زيادته ، فلا يضر اتفاقاً ، سواء كان وارداً ، أو موروداً لما مر من أن التغير بالتراب لا يضر ، وإن طرح وكثر . ١ هـ .

فروع ثلاثة :

- ١ - لو أريد تطهير نحو عجين ، أو طين ، فصب عليه الماء فتغير به ، ولو كثيراً قبل وصوله للجميع فإنه يطهر جميع أجزائه بوصوله إليها ، وإن

كان متغيّراً كثيراً للضررة لأنه لا يصل إلى جميع أجزائه بعد تغيّره .

٢ - ولو صب على بدنه ماءً ورد ، ثم جفّ ، وبقيت رائحته بالحل ، وأراد أن يغتسل فتغيرت رائحة الماء منه تغيّراً كثيراً لم يضر ؛ لأن التغير والحالة ما ذكر تغيّر بمجاور .

أما لو صبّ على بدنه وفيه ماء ينفصل من ماء الورد ، واختلط بما صبّ عليه فتغير منه ضر .

ونظير ذلك ما لو أريد غسل الميت ، فتغير الماء المصبوب على بدنه بما عليه من نحو سدر تغيّراً كثيراً فإنه يضر .

٣ - ولو زال تغير الماء بنفسه ، أو بما انضم إليه ، أو أخذ منه ، صار طهوراً وهذا ظاهر في التغير الحسي .

وأما التقديري : فزواله بأن يمضي عليه زمن لو كان تغيره حسيّاً لزال ، أو بأن ينضم إليه ماء ، أو يؤخذ منه ، وكان بحيث لو انضم إلى ما تغيره حسي ، أو أخذ منه لزال تغيره ، أو يكون بجنبه غدير فيه ماء متغير حساً ، فزال تغيره بنفسه بعد مدّة ، أو بماء صب عليه ، أو أخذ منه ، وفعل بما تغيره تقديري كذلك فيعلم أن هذا زال تغيره أيضاً .

فائدة : لا تكره الطهارة بالتغير بطول المكث ، وكذا المتغير بما لا يضر إلا ما جرى في سلب طهوريته خلاف ، كالتغير كثيراً بالمجاور ، أو بالتراب إذا طرح فتكره الطهارة به ، خروجاً من خلاف من منعها أفاد ذلك الشبراملسي على الرملي .

تنبيه : حاصل ما يقال في الماء : أنه إما أن يكون قليلاً أو كثيراً ، وما يطرأ عليه إما أن يكون معنوياً ويسمى طروؤه طروؤ وصف ، أو حسيّاً ويسمى طروؤه طروؤ عيّن .

فإن كان معنوياً وهو الاستعمال : فلا يخلو إما يكون في نفل ، أو فرض ،
فإن كان في نفل فلا يضر ، وإن كان في فرض : فلا يخلو إما أن يكون الماء
كثيراً ، أو قليلاً ، فإن كان كثيراً لم يضر ، وإن كان قليلاً : فلا يخلو إما أن
ينفصل أو لا ، فإن لم ينفصل لم يضر ، وإن انفصل ضر ، ما لم يُضْمَ بعضه إلى
بعض ، حتى يصير قلتين فأكثر وإلا عاد طهوراً .

وإن كان حسيّاً : فلا يخلو إما أن يكون نجساً أو طاهراً ، فإن كان
نجساً : فلا يخلو إما أن يكون منجساً ، أو غير منجس ، فإن كان غير
منجس : فلا يخلو إما أن يغير الماء أو لا ، فإن غيره ضر وإلا فلا ، وإن كان
منجساً : فلا يخلو إما أن يكون الماء قليلاً أو كثيراً ، فإن كان قليلاً ضر ،
وإن كان كثيراً : فلا يخلو إما أن يتغير أو لا ، فإن تغير ضر وإلا فلا .

وإن كان طاهراً : فلا يخلو إما أن يغير الماء أو لا ، فإن لم يغيره لم يضر ،
وإن غيره : فلا يخلو إما أن يكون مجاوراً أو مخالطاً ، فإن كان مجاوراً لم
يضر ، وإن كان مخالطاً : فلا يخلو إما أن يستغني الماء عنه أو لا ، فإن لم
يستغن عنه لم يضر ، وإن استغنى عنه : فلا يخلو إما أن يشق الاحتراز عنه أو
لا ، فإن شق لم يضر ، وإن لم يشق : فلا يخلو إما أن يغير كثيراً أو قليلاً ،
فإن غير قليلاً لم يضر ، وإن غير كثيراً : فلا يخلو إما أن يكون تراباً ، أو
ملحاً مائياً ، أو غيرهما : فإن كان تراباً أو ملحاً مائياً لم يضر ، وإلا ضر هكذا
يؤخذ من كلامهم فاحفظه فإنه نفيس^(١) .

وأما التراب فإنه يكون مطهراً استقلالاً في التيمم ، ومع انضمامه للماء في
إزالة النجاسة المغلظة ، بشروط ثلاثة أيضاً :

(١) رحم الله الإمام الجرداني رحمة واسعة حيث أتى على هذا البحث الدقيق بتقسيم جامع مانع
ومحترزات واضحة ، وأحكام مفيدة ، قلما تجده في كتاب . فهو يغني عن أبحاث كثيرة فإنه جمع
فأوعى ، وفصل فأسهب اهـ محمد .

شروط التراب المطهر :

الأول : أن لا يكون متنجساً أما المتنجس فلا يطهر .

الثاني : أن لا يكون مستعملًا فيما لا بد منه ؛ بأن لم يتيم به بدلاً عن واجب ، ولم يُزل به نجاسة نحو كلب ، فإن استعمل في ذلك لم يصح استعماله ثانياً على المعتد ، لكن محل الخلاف فيما أزيل به النجاسة أن طهر بالبناء للمجهول أو صاحب الغسلة الأخيرة ، ووجدت شروط الغسالة الآتية في باب إزالة النجاسة أما إذا صاحب غير الأخيرة ، ولم يطهر - بالبناء للمجهول - فلا يصح استعماله ثانياً قط لأنه متنجس .

الثالث : أن لا يختلط بطاهر غيره ولو قليلاً بالنسبة للتيم ، حيث كان يلصق بالعضو كدقيق ، لا كنحو خل ثم جف ، أما بالنسبة لغسل نجاسة نحو الكلب فلا يضر إلا الخليط الكثير الذي يخرج به الماء عن الطهورية سواء كان يلصق بالعضو أو لا .

والفرق أن القصد من التراب في التيم ، وصوله إلى العضو ، والخليط مانع منه ، وفي غسل النجاسة ما يكدر الماء ، والخليط ليس مانعاً منه .

والحاصل : أن كل تراب كفى في التيم ، كفى في غسلات نحو الكلب ، إلا المختلط بنحو خلٍ إذا غيّر الماء تغيراً كثيراً ، فإنه إذا جف كفى في التيم حيث كان له غبار ، وإن بقيت أوصاف الخليط ، ولا يجزئ في غسلات نحو الكلب .

وكل تراب يكفي في غسلات نحو الكلب ، يكفي في التيم إلا إذا اختلط به نحو دقيق مما يلصق بالعضو .

التطهير بالدابغ :

وأما الدابغ : فهو كل حَرِيف - بكسر الحاء المهملة وتشديد الراء - يَنْزِع فضول الجلد ، وهي رطوبته ومائيته ، التي يَفْسده بقاءؤها ، ويطيّبه نزعها ، بحيث لو تقع في الماء لم يعد إليه النتن والفساد ، وذلك : كالغص ، والشب ، وقشور الرمان ، والقَرْظ : وهو ثمر السنط .

ولابد من توسط الماء إن لم يكن هناك رطوبة في الدابغ أو في الجلد وإلا فلا يشترط ذلك .

ولا فرق في الدابغ بين الطاهر ، كالأشياء المتقدمة والنجس كذرق الطيور .

وأما قولهم : النجس لا يُطَهَّر فعناء : لا يرفع حدثاً ولا يزيل نجساً ، فلا ينافي أنه يحيل ، إذ الدبغ إحالة لا إزالة فيحصل بالنجس المحصل للمقصود ، ولو كان من مغلظ لكن يحرم التضخ به إذا وجد ما يقوم مقامه .

ولا يكفي تجميد الجلد بالشمس ، خلافاً لأبي حنيفة كما في رحمة الأمة .

ولا بنحو تراب وملح ، وإن جف وطابت رائحته ؛ لأن الفضلات لا تزول بما ذكر لعدم الحرافة ، وإنما تجف ، ويدلُّك على ذلك أنك لو تقعته في الماء عادت إليه العفونة .

تطهير الجلود بالدابغ :

واعلم أن الجلود التي تطهر بالدباغ ، هي التي تكون طاهرة حال اتصالها بالحيوان الطاهر ، وتطراً نجاستها بانفصالها عنه أو بموته فلا يطهر بالدباغ جلد الكلب والخنزير ؛ لأنه كان نجساً حال اتصاله بهما ، وجلد الحيتان المأكول المذكى لا يحتاج إلى الدباغ لأنه طاهر بعد الموت بسبب التزكية ، وكذلك

جلد ميتة السمك والجراد لا يحتاج إلى دُبغ لأن ميتة كلٍّ منها طاهرة ، وكذا ما انفصل منها حال الحياة .

ولا فرق في طهارة الجلد بالدبغ بين ظاهره وباطنه .

والظاهر ما ظهر من وجهيه ، والباطن ما لو شقّ لظهر .

والمراد بطهارته : طهر عينه ، فلا ينافي أنه يجب غسله بالماء بعد دبغه لتنجسه بملاقاته للدباغ النجس ، أو الذي تنجس به قبل طهارة عينه .

ولو كان الدباغ من مغلظ ، غُسلَ الجلد سبعاً إحداهن بتراب طهور .

وتصح الصلاة فيه وعليه بعد غسله .

وقيل : الذي يطهر بالدبغ ظاهر الجلد دون باطنه ، وعليه فتجوز الصلاة عليه لا فيه^(١) .

وخرج بالجلد : الشعرُ والعظم ، فلا يطهران بالدبغ ؛ لعدم تأثرهما به ، نعم يعفى عن قليل الشعر عرفاً خلافاً لمن قال : إنه يطهر تبعاً للجلد وإن لم يتأثر بالدبغ ، كدِنِ الخمرة فإنه يطهر تبعاً ، أما الكثير فلا يعفى عنه أصلاً على المعتمد والله أعلم .

واختار السبكي تبعاً للنص ، وجمع من الأصحاب ، طهارة الشعر وإن كثر وقال : هذا لا شك فيه عندي ، وهذا الذي اعتقده وأفتي به . والله أعلم .

وأما الحجر : فشرط إجزائه في الاستنجاء به بدلاً عن الماء : أن يكون جامداً ، طاهراً ، قالعاً ، غير محترم ، وسيأتي ذلك موضحاً في محله إن شاء الله تعالى .

(١) القول المعتمد بأن الدبغ يُطهر الظاهر والباطن ، ولهذا أتى المؤلف رحمه الله بصيغة قيل بيانا لضعفه .

وأما وسائل الوسائل فشيئان : ١ - الأواني ٢٠ - والاجتهاد .

صورة الاجتهاد وحكمه

أما الاجتهاد : فصورته أن يشتبه عليه طهور من ماء أو تراب ، بمتنجس ، أو مستعمل منها فيجتهد وجوباً إن لم يقدر على طهور ييقن ، وجوازاً إن قدر على ذلك بأن يبحث عما يبين المتنجس ، أو المستعمل من الأمارات ، ويستعمل ما ظنه بالاجتهاد مع ظهور للأماره طهوراً ، ويسن له قبل استعماله إراقة الآخر ؛ لئلا يغلط فيستعمله ، أو يتغير اجتهاده فيشتبه عليه الأمر .

فإن تركه بلا إراقة ، وتغير ظنه باجتهاده ثانياً ، لم يعمل بالثاني ، بل يريقه ويتيمم .

ونقل الشيخ عميرة عن شرح المذهب : أنه يجوز في صورة اشتباه الطهور بالمستعمل أن يتوضأ بكل منهما مرة .

وأما إذا اشتبه الطهور من الماء بنجس العين كبول ، أو بطاهر غير طهور كماء ورد فلا يجتهد ، بل في الأولى يريقها أو أحدها أو يخلط أحدهما أو شيئاً منه بالآخر ثم يتيمم ولا إعادة عليه فلو تيمم قبل ذلك لم يصح تيممه ؛ لأن شرط صحته أن لا يكون بحضرة ماء متيقن الطهارة ، وفي الثانية يتوضأ بكل مرة . والله أعلم .

ومحل امتناع الاجتهاد في اشتباه الماء ، بماء الورد بالنسبة للتطهير ، أما بالنسبة للشرب فيجوز ، ثم إذا فعل ذلك فظهر له الماء منها تطهر به .

ولو اغترف من إنائين في كلٍ منهما ماء قليل ، أو مائع في إناء ثالث ، فوجد فيه فأرة ميتة لا يدري من أيها هي ؟ اجتهد فإن ظنها من الأول ،

واتحدت الغرفة ، ولم تُفصل بين الاغترافين حكم بنجاستها ، وإن ظنها من الثاني ، أو من الأول واختلفت الغرفة أو اتحدت وغسلت بين الاغترافين حكم بنجاسة ما ظنها فيه .

ولو اجتهد في المائين ولم يظهر له الطاهر ، أراقها أو خلطها ثم تيم .
ولو أخبره ثقةً بتنجس الماء أو غيره ويُن السبب في تنجسه ، كولوغ كلب ، أو لم يبين وكان فقيهاً موافقاً له في باب تنجس المياه اعتمده وجوباً .
وخرج بالثقة : الصبي ، والمجنون ، والفساق ، والكافر ، فلا يُقبل خبرهم إلا إن أخبر غير المجنون عن فعل نفسه كقوله : بليت فيه ، أو بلغ المخبر عدد التواتر ، أو ظن صدق الصبي والفساق .

ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعداً ؛ كأن قال أحدهما : ولغ الكلب في الإناء دون ذلك ، وعكس الآخر وأمكن صدقها ، بأن لم يضيفاء لوقت بعينه صدقاً وحكم بنجاسة المائين ؛ لاحتمال الولوغ في وقتين ، فلو تعارضاً في الوقت بأن عيناه عمل بقول أو ثقها ، فإن استويا فبالأكثر عدداً ، فإن استويا سقط خبرها لعدم المرجح وحكم بطهارة الإنائين ؛ كما لو عين أحدهما كلباً ، كأن قال : ولغ هذا الكلب وقت كذا في هذا الإناء ، وقال الآخر : كان في ذلك الوقت ببلد آخر مثلاً .

ولو رفع نحو كلب رأسه من إناء فيه ماء قليل ، أو مائع وفه رطب لم ينجس إن احتمل ترطبه من غيره عملاً بالأصل وإلا تنجس .

ولو أكلت هرة نجاسة وغابت غيبة يحتمل معها طهارة فمها ثم شربت من ماء قليل لم ينجس .

ومثل الاجتهاد في الماء والتراب ، الاجتهاد في الثياب ، والأطعمة ، والحيوانات فلو اشتبه عليه ثوب نجس بثوب طاهر ، أو طعام نجس بطعام

طاهر ، أو اشتبهت عليه شاته بشاة غيره اجتهد في ذلك ، فما أداه اجتهداه إلى أنه طاهر أو ملكه عمل به وما لا فلا .

حكم الأواني

وأما الأواني فيحل استعمالها إن كانت طاهرة ولو كانت نفيسة ، كياقوت ونحوه ، إلا آنية الذهب والفضة فيحرم استعمالها على النساء والرجال في الطهارة وغيرها ، فيحرم الوضوء أو الغسل من إبريق مصنوع من الذهب أو الفضة ، والأكل في إناء مما ذكر ، وإن كانت الطهارة منه صحيحة والمأكول حلالاً .

ويحرم أخذ نحو ماء الورد من القمقم المتخذ من الذهب أو الفضة ، وما يفعلونه من الحيلة ، وهي الأخذ منه بشاله ، ووضع الماء في يمينه ، ثم استعماله إنما يمنع حرمة مباشرة الاستعمال من إناء النقد ، أما حرمة استعماله بوضع ماء الورد فيه واتخاذ منه فليس لها حيلة .

واعلم أن من الآنية المكحلة ، والمبخرة ، والمعلقة ، والمقلعة ، وظرف الفنجان ، والعازق^(١) ، والبكرج ، والصنية^(٢) .

ومثل ذلك : غطاء القلة ، والمِرود ، والخلال ، والإبرة ، والمشط ، فيحرم استعمال جميع ذلك إذا كان من ذهب أو فضة .

ويحرم الاستئجار لفعل الأواني المذكورة وأخذ الأجرة على صنعها ولا غُرم

(١) العازق : عزقت الأرض عزقاً أي شققته بفأس ونحوه وتسمى تلك الآلة المِزْقَة اهـ مصباح المنير .

(٢) البكرج ، والصنية ، لم أقف لهما على معنى في اللغة، وقيل : إن البكرج إناء له خرطوم يصنع فيه مشروب الشاي ويسمى بهذا الاسم في بعض قرى مصر ولعل الصنية تحريف عن صينية .

على كسرها كآلات الملاهي^(١) .

ولو طلي الإناء بذهب أو فضة فإن حصل من الطلاء شيء مَتَمَّوْلٌ^(٢) بالعرض على النار حرم استعماله وإلا فلا .

وأما الطلي الذي هو الفعل فحرام مطلقاً ، وكذا دفع الأجرة عليه وأخذها .

الحديث على الضبة :

ولو ضَبَّبَ إناء بذهب ، حرم استعماله مطلقاً على المعتمد ، أو بفضة فإن كانت الضبة كبيرة لزينة ، أو بعضها لزينة ، وبعضها لحاجة ، حرم استعماله ، وإن كانت صغيرة لزينة أو بعضها لزينة ، وبعضها لحاجة ، أو كبيرة لحاجة جاز استعماله مع الكراهة في الثلاث .

والمراد بالضبة ما يلصق بالإناء وإن لم ينكسر .

(١) لما في الحديث الصحيح من رواية حذيفة رضي الله تعالى عنه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تلبسوا الحرير ، ولا الديباج ، ولا تشربوا في أنية الذهب والفضة ، فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » رواه البخاري .

وفي رواية : « الذي يشرب في أنية الذهب والفضة ، إنما يجرجر في بطنه نار جهنم » ومعناه : أن الشارب يلقى النار في بطنه بتجرع متتابع يسمع له جرجرة ، وهي : الصوت لتردده في حلقه . قال النووي في شرح مسلم : قال أصحابنا انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب ، وسائر الاستعمال في إناء ذهب أو فضة ويستوي في التحريم الرجل والمرأة بلا خلاف . وإن توضأ أو اغتسل من هذه الأواني ، صح وضوءه وغسله ، لأن المنع لا يختص بالطهارة فأشبه الصلاة في الدار المغصوبة ، ولأن الوضوء هو جريان الماء على الأعضاء ، وليس في ذلك معصية ، وإنما المعصية في استعمال الظرف دون ما فيه ، وكذلك الأكل والشرب ، فالمأكل والمشروب حلال ولكن الحرمة في استعمال الظروف .

فحذار ثم حذار مما وقع فيه كثير من المترفين الذين يستعملون أمثال هذه الأواني في طعامهم وشراهم وأفراحهم اهـ محمد .

(٢) المتول هو ما يصلح لأن يتخذ مالا ولو قليلاً اهـ .

وأجرى الرافعي : هذا التفصيل في ضبة الذهب أيضاً وهو ضعيف .

وأما التضييب الذي هو الفعل فهل هو حرام مطلقاً كالطلاي أو لا ، ولعل الثاني أقرب لإمكان الفصل في التضييب مع عدم ذهاب شيء من العين بخلاف الطلي .

الحديث على اتخاذها :

وكما يحرم استعمال الآنية المذكورة يحرم اتخاذها أي اقتنائها من غير استعمال في الأصح لأنه يجرُّ إلى الاستعمال .

وقيل : لا يحرم لأن النهي إنما ورد في الاستعمال ، دون الاتخاذ وبه قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه .

ومثل الاتخاذ تزوين البيوت والمجالس بالذهب أو الفضة .

وعند البلقيني والدميري : حرمة استعمال آنية الذهب والفضة من الكبائر .

وتقل الأذرعي عن الجمهور أنه من الصغائر وهو المعتقد .

وقال داود الظاهري بكرهية استعمال الأواني المذكورة كراهية تنزيه وهو قول للشافعي في القديم^(١) .

وقيل : الحرمة مختصة بالأكل والشرب دون غيرها أخذاً بظاهر الحديث وهو : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صافها »^(٢) .

(١) والمحققون : لا يعتدون بخلاف داود ، وكلام الشافعي مؤول كما قاله صاحب التقریب ، مع أن الشافعي رجع عن هذا القديم ، فحصل أن الإجماع منعقد على تحريم استعمال إناء الذهب والفضة . اهـ من كفاية الأخيار ١ / ٩ .

(٢) رواه البخاري ومسلم وأحمد في مسنده عن حذيفة . إلا أنه قال : « ولا تلبسوا الحرير ولا الديباج فإنه لهم في الدنيا وهو لكم في الآخرة » .

وعند الحنفية : قول بجواز ظروف القهوة ، وإن كان المعتمد عندهم الحرمة ، فينبغي لمن ابتلي بشيء من ذلك كما يقع كثيراً تقليد ما تقدم ليتخلص من الحرمة ، قاله العلامة الباجوري رحمه الله تعالى .

فائدتان : الأولى : يكره استعمال أواني الكفار ، وكذا ملبوسهم ، وما يلي أسافلهم أشد ، وأواني مائهم أخف ، وكذلك المسلم الذي ظهر منه عدم تصونه عن النجاسة^(١) .

الثانية : يسن تغطية الإناء ولو بعرض عود ، وربط السقاء مع التسمية فيها خصوصاً في الليل ؛ فقد ورد : « غطوا الإناء ، وأوكثوا السقاء ، فإن في السنة ليلة ينزل فيها وباء ، لا يمر بإناء لم يغط ، ولا سقاء لم يوكأ إلا وقع فيه من ذلك الوباء »^(٢) .

وإنما أُنهِمَّ الليلة للحث على فعل ذلك في جميع السنة ، وإلا فهي معينة في شهر كيهك ؛ لئلا يصادفها ، فمن شرب منه يصيبه من ذلك الوباء ، وهو : بالقصر والمد ، والقصر : أشهر الطاعون نسأل الله السلامة منه بمنه وكرمه .

(١) لما روى أبو ثعلبة الخشني قال : قلت : يا رسول الله إنا بأرض أهل الكتاب ، ونأكل في آيتهم ، فقال : لا تأكلوا في آيتهم ، إلا إن لم تجدوا عنها بدءاً فاغسلوها بالماء ، ثم كلوا فيها ولأنهم لا يتجنبون النجاسة فكره لذلك ، فإن توضأ من أوانيهم نظرت ، فإن كانوا ممن لا يتدينون باستعمال النجاسة صح الوضوء لأن النبي ﷺ توضأ من مزادة مشركة ، وتوضأ عمر من جرة نصراني ؛ ولأن الأصل في أوانيهم الطهارة ، وإن كانوا ممن يتدينون باستعمال النجاسة ففيه وجهان :

أحدهما : أنه يصح الوضوء لأن الأصل في أوانيهم الطهارة .
والثاني : لا يصح لأنهم يتدينون باستعمال النجاسة ، كما يتدين المسلمون بالماء الطاهر ، فالظاهر من أوانيهم وثيابهم النجاسة .

أصل البد : الطاقة ، وما لا بد منه ، أي لا محالة به . قال أبو عمرو : البد الفراق ، ولم أجد منه بدأ أي فراقاً . ١ هـ من المذهب ١ / ١٢ للشيرازي .
(٢) رواه مسلم وأحمد في مسنده عن جابر .

باب الوضوء^(١)

هو بفتح الواو اسم لما يعد ويهيأ للوضوء به ، كالماء الذي في الإبريق أو الميضة ، لا لما يصح منه الوضوء كماء البحر والنهر خلافاً لبعضهم وبضم الواو اسم للفعل .

وهو لغة : غسل بعض الأعضاء أي بعض كان ، سواء كان بنية أو لا .

وشرعاً : وهو المراد هنا استعمال الماء في أعضاء مخصوصة ، مفتتحاً بنية ، ولا حاجة لزيادة بعضهم على وجه مخصوص ؛ ليشمل الترتيب لأن المراد بقولنا : في أعضاء مخصوصة إنها مخصوصة ذاتاً من كونها الوجه واليدين والرأس والرجلين ، وصفة من تقديم المقدم ، وتأخير المؤخر ، فيدخل الترتيب .

(١) مأخوذ من الوضأة وهي : الحسن والنظافة . سمي به الفعل المعروف لأن المصلي لتكرر تنظفه به يصير وضوء الظاهر والباطن ، والأصل فيه : الكتاب ، والسنة ، والإجماع . وهو معقول المعنى ؛ لأن الصلاة مناجاة للرب ، فطلب التنظيف لها ، ولا يرد أن الرأس لا غسل فيه ، فيقال : إنه مستور غالباً مخفف .

وموجبة : كالغسل ؛ الحدث ، وإرادة فعل ما يتوقف عليه وهو : أول مقاصد الطهارة وهو : اسم مصدر توضأ ومصدر إن أخذ من وضأ .

وقال بعض العلماء : عند قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ الآية . واعلم أن الآية المذكورة دلت على سبعة أصول ، كلها مثني :

- ١ - طهارة : الوضوء والغسل .
- ٢ - ومطهران : الماء والتراب .
- ٣ - وحكمان : المسح والغسل .
- ٤ - موجبان : الحدث والجنابة .
- ٥ - ومبيحان : المرض والسفر .
- ٦ - وكنايتان : الغائط ، والملازمة .
- ٧ - وكرامتان : التطهير من الذنوب ، وبموته شهيداً اهـ الشرقاوي .

والمراد بالاستعمال : الوصول ولو بغير فعل ، كما لو وقف في المطر فوصل الماء إلى أعضائه ، وإنما عبرت كغيري بذلك نظراً للغالب .

زمن مشروعيته :

واعلم أن الوضوء فرض مع الصلاة ليلة الإسراء ، لكن مشروعيته سابقة على ذلك ، لأنه روي أن جبريل عليه السلام أتى رسول الله ﷺ في ابتداء البعثة فعلمه الوضوء ، ثم صلى به ركعتين .

وهو من الشرائع القديمة ؛ لخبر : « هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي » والخاص بنا الكيفية المخصوصة أو الغرة والتحجيل لحديث « أنتم الغر المحجلون من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل »^(١) .

وكان بعد فرضيته واجباً لكل فرض ثم نسخ إلا مع الحدث .

حكمة الاختصاص :

وحكمة اختصاصه بهذه الأعضاء الأربعة : أنها محل اكتساب الخطايا .

وقيل : الحكمة في ذلك أن آدم عليه السلام مشى إلى الشجرة برجليه ، ونظر إليها بعينه ، وأخذ منها بيديه ، ولس ورقها برأسه .

وروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها أنه قال : شرع الاستنجاء لوطء الحور العين ، وغسل الكفين للأكل من موائد الجنة ، والمضضة لكلام رب العالمين ، والاستنشاق لروائح الجنة ، وغسل الوجه للنظر إلى وجهه الكريم ، وغسل اليدين إلى المرفقين للسوار ، ومسح الرأس للتاج والإكليل ، ومسح الأذنين لسماع كلام رب العالمين ، وغسل الرجلين للمشي في الجنة ، أدخلنا الله إياها بغير سابقة عذاب .

(١) رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

وقد ورد في فضل الوضوء أحاديث كثيرة :

منها : « من وضأ هذه الأعضاء فأحسن وضوءها استوجب من الله الرضوان الأكبر » .

ومنها : « لا يسبغ عبد الوضوء إلا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر » .

ومنها : « إن العبد إذا توضأ فتيمض أذهب الله بكل ذنب أصابه بفيه ، فإذا استنشق أذهب الله بكل ذنب أصابه بأنفه ، فإذا غسل وجهه أذهب الله بكل ذنب أصابه بوجهه ، فإذا غسل يديه أذهب الله بكل ذنب أصابه بيديه ، فإذا مسح رأسه أذهب الله بكل ذنب أصابه برأسه ، فإذا غسل رجليه أذهب الله بكل ذنب أصابه برجليه »^(١) .

ومنها : « إذا توضأ العبد المسلم فتيمض خرجت الخطايا من فيه ، فإذا استنشق خرجت الخطايا من أنفه ، فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من أشفار عينيه ، فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أظفار يديه ، فإذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أطراف شعره ، وإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أظفاره ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة له » .

وفي رواية : « فإذا قام إلى الصلاة - أي وصلّاها - رفعه الله بها عز وجل درجة - أي منزلة عالية في الجنة - وإن قعد قعد سالماً - أي وإن لم يصل بذلك الوضوء بعينه بل قعد عن الصلاة بأن أخرها لعذر ، قعد سالماً - من الذنوب فإنه قد غفر له بتمام الوضوء »^(٢) .

(١) رواه أحمد في مسنده والنسائي وابن ماجه والحاكم عن عبد الله الصنابجي .

(٢) هذه الروايات في فضل الوضوء وردت في مسلم وغيره إلا أن بعض الزيادات التي ذكرها المؤلف =

قال المناوي : والمراد بخطايا الرأس نحو الفكر في مُحَرَّم ، وتحريك الرأس استهزاءً بمسلم ، وتمكين أجنبية من مسلمة مثلاً ، والخيلاء بشعره ، وبالعمامة ، وإرسال العذبة فخراً وكبراً .

وتندب إدامة الوضوء كما تقدم لما ورد في الخبر « يقول الله تعالى من أحدث ولم يتوضأ فقد جفاني ، ومن أحدث وتوضأ ولم يصل فقد جفاني ، ومن أحدث وتوضأ وصلى ولم يدعني فقد جفاني ، ومن أحدث وتوضأ وصلى ركعتين ودعاني ولم أستجب له فقد جفوته ولست برب جاف » اهـ . والجفاء بالمد ضد البر كما في المختار لكن هذا الخبر متكلم في وضعه .

وروي عن النبي ﷺ أنه قال : « يا أنس إن استطعت أن تكون أبداً على وضوء فافعل فإن ملك الموت إذا قبض روح عبد وهو على وضوء كتبت له شهادة » (١) .

وقال بعض العارفين : من داوم على الوضوء أكرمه الله تعالى بسبع خصال : ١ - ترغب الملائكة في صحبتته ، ٢ - ولا يزال القلم رطباً من كتب ثوابه ، ٣ - وتسبح أعضاؤه وجوارحه ، ٤ - ولا تفوته التكبير الأولى أي مع الإمام ، ٥ - وإذا نام بعث الله إليه ملائكة يحفظونها من شر الثقلين ، ٦ - ويسهل الله تعالى عليه سكرات الموت ، ٧ - ويكون في أمان الله عز وجل ما دام على الوضوء .

وحكي أن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : أرسل رسولاً إلى الشام فر على دير راهب ، فطرق بابه ففتح له بعد ساعة فسأله عن ذلك ، فقال أوحى الله إلى موسى عليه السلام إذا خفت سلطاناً فتوضأ وأمر أهلك به

= لم أقف لها على سند .

(١) لم أقف على هذه الروايات من سند .

فإن من توضأ كان في أمان مما يخاف ، فلم أفتح لك حتى توضحنا جميعاً .
ثم إن الوضوء واجباً كان أو مندوباً له شروط ، وفروض ، ومبطلات
وسنن ، ومكروهات .

شروط الوضوء

أما شروطه فستة والشروط جمع شرط وهو لغة : العلامة ، وشرعاً : ما
تتوقف صحة الشيء عليه ، وليس جزءاً منه ، ويقال : هو ما كان خارجاً عن
الماهية أي الحقيقة معتبراً فيها .

الشرط الأول : الإسلام فلا يصح وضوء كافر ؛ لأنه عبادة بدنية وليس
هو من أهلها^(١) .

والشرط الثاني : التمييز فلا يصح وضوء مجنون ، وصبي غير مميز إلا أن
وضأه وليه في الحج مثلاً .

وأحسن ما قيل في حد التمييز : أن يصير الطفل بحيث يأكل وحده ،
ويشرب وحده ، ويستنجي وحده .

وقيل : أن يعرف يمينه من شماله .

وقيل : أن يعرف ما يضره وما ينفعه .

وقيل : أن يفهم الخطاب ويرد الجواب ، وهذان الشرطان يأتيان في كل
عبادة تفتقر إلى نية .

والشرط الثالث : الماء الطهور ويعبر عنه بالمطهر ، والمطلق فما صدق

(١) فلا يرد صحة نية الكافر في زكاة الفطر عن نحو عبده لأن الزكاة عبادة مالية ، ولانية الكافرة في
الغسل من الحيض للمتعب بها لأن ذلك للضرورة لأنها تقدر بقدرها اهـ الشرقاوي على التحرير
أقول : وهي علة جيدة في المثاليين .

الثلاثة واحد في الأصح ، فلا يصح الوضوء بغير ماء ، ولا بماء غير طهور بأن كان متنجساً ، أو مستعملًا فيما لا بد منه ، أو متغيراً بما يسلبه الطهورية ، وقد مرّ الكلام على ذلك مستوفى فارجع إليه إن شئت^(١) .

والشرط الرابع : عدم الحائل فلا يصح الوضوء مع وجود حائل - أي جرم يمنع وصول الماء إلى الأعضاء - كأن كان على اليد مثلاً قشرة سمكة ، أو شمع ، أو دهن جامد ، بخلاف المائع : كالزيت فلا يضر ، لأنه لا يمنع وصول الماء إلى العضو ، وإن لم يثبت عليه .

ومن الحائل رمص في العين وتسميه العامة بالعماس .

وكذا وسخ متراكم نشأ من غبار وأمكن فصله ، أما إذا تعذر فإنه لا يضر لكونه صار كالجزء من البدن ، كما قد يحصل في أرجل بعض الفلاحين ، فإن نشأ من بدنه وهو العرق المتجمد فلا يضر ، وإن قدر على إزالته .

وكذا لا يضر وجود قشرة الدمامل ، وإن سهلت إزالتها ؛ بل أولى لأنها جزء من البدن .

ومن الحائل - أيضاً - عين حبر ، ونيلة ، وحناء ، بخلاف أثرها وهو مجرد اللون بحيث لا يتحصل بالحت مثلاً شيء فلا يضر ، ولا نظراً لما يحصل من حرارة الخضاب من تنفيط^(٢) الجسم ، وتربية قشرة عليه ، لأن تلك القشرة من عين الجلد لا من عين الخضاب .

(١) وكما تعتبر الطهورية في ظن المتوضي واعتقاده . وتعتبر - أيضاً - في الواقع ونفس الأمر ؛ لأن العبرة في العبادات في الواقع وظن المكلف ، كما هو المشهور في الأصول ، وعدم القضاء عليه مع عدم علمه لا لوجود الشرط بل لعدم علمه ، وعدم تكليفه بما لا يعلم . اهـ من حاشية الشرقاوي التحرير باختصار وهو كلام مفيد ونفيس .

(٢) نقط : بمعنى نخن وصلب .

ومثل الحناء ما تدهن به النساء حواجبهن ويسمونه بالخطوط فينع صحة .
الوضوء ما لم يغسل ، ويذهب جرمه ولا يبقى إلا مجرد اللون فقط .
ويعلم مما تقرر أنه يجب إزالة ما تحت الأظفار من الوسخ لمنعه وصول
الماء .

نعم ؛ يعفى عن القليل في حق من ابتلي به ؛ كالفلاحين ونحوهم من
يشتغل في الطين .

وعندنا قول بالعفو عنه مطلقاً كذا ذكره العلامة الباجوري .

وعبارة فتح المعين : وكذا يشترط على ما جزم به كثيرون أن لا يكون
وسخ تحت ظفر يمنع وصول الماء لما تحته ، خلافاً لجمع منهم الغزالي والزرکشي
وغيرهما ، وأطالوا في ترجيحه ، وصرحوا بالمساحة عما تحتها من الوسخ دون
نحو العجين اهـ .

وظاهر ذلك أنه لا فرق بين القليل والكثير ، ولا بين من ابتلي بذلك
وغيره .

وهذه المسألة مما تعم به البلوى فقل من يسلم من وسخ تحت أظفار يديه
أو رجليه فليتفطن لذلك .

ولو دخلت شوكة أصبعه مثلاً ؛ فإن كانت بحيث لو قلعت لم يبق
موضعها مفتوحاً كشوكة القثاء ، والبامية فلا تجب إزالتها ، ويصح الوضوء ،
والصلاة مع وجودها ، وإن كانت بحيث لو قلعت بقي موضعها مفتوحاً كانت
حائلاً فتجب إزالتها ولا يصح الوضوء مع بقائها ، ما لم يكن لها غور في
اللحم ؛ فإن كان لها غور بأن جاوزت الجلد إلى اللحم ، وغاصت فيه ، فلا
تضر في الوضوء ، وأما في الصلاة فتضر إذا كانت متصلة بدم كثير ، وإلا فلا .

هذا كله ما لم يلتحم الجلد فوقها ، وإلا صارت في حكم الباطن ، فلا يضر بقاؤها ويصح الوضوء والصلاة معها .

والشرط الخامس : عدم المنافي أي للوضوء كحيض ، ونفاس ، ومسّ فرج ، وخروج بول ، وكذا دم من أحد السبيلين^(١) لأن ذلك إذا طرأ عليه أبطله فلا يصح مع وجوده .

نعم ، يصح مع خروج البول في حق السلس ، ومع خروج الدم في حق المستحاضة للضرورة^(٢) .

والشرط السادس : معرفة كیفیته أي الوضوء بأن يعرف صفته ويميز بين فرائضه وسننه .

وهذا في حق العالم وهو : من اشتغل بالفقه زمناً يمكنه فيه ذلك التمييز . أما العامي وهو : بخلافه ، فيكفيه بعد معرفة الصفة ، أن لا يعتقد بفرض نفلاً .

والحاصل : أن من ميز بين الفروض والسنن ، أو اعتقد أن الكل فروض صح وضوؤه مطلقاً ، ومن اعتقد أن الكل سنن ، أو علم أن فيه فروضاً وسنناً ولم يميز بينهما ، واعتقد بفرض معين نفلاً لم يصح وضوؤه مطلقاً .

(١) خص السبيلين بالذكر ، لأن خروج الدم من غيرها ناقض للوضوء خلافاً للأحاف القائلين بنقض الوضوء مطلقاً إن جاوز مخرجه اهـ .

(٢) يعلم من ذلك الفرق بين المنافي والحائل ، وحاصله : أن الثاني لا يرتفع الحدث فيه عن محله وهو ما تحته ، ولا عما بعده من الأعضاء لوجوب الترتيب ، ويرتفع عما قبله . ولا يحتاج المتوضيء فيه إلى إعادة نية بعد إزالته ، بخلاف الأول كالحيض ، والنفاس ، فإنه لا يرتفع الحدث فيه ، عن شيء من الأعضاء حتى ما غسله قبل وجود المنافي ويحتاج بعد زواله إلى استئناف طهارة وتجديد نية . اهـ حاشية الشرقاوي على التحرير .

ومن اعتقد أن فيه فروضاً وسنناً ، ولم يميز بينها ، ولم يعتقد بفرض معين لئلا كان كان كلما سئل عن شيء منه هل هو فرض ، أو سنة ؟؟ يقول : لا ري فإن كان عامياً صح وضوؤه ، وإلا فلا ، كذا أفاده العلامة أبو خضير في اية الأمل .

وذكر أن هذا الشرط ، مع هذا التفصيل عام في جميع العبادات : الصلاة ، والصوم ، ونحو ذلك لكن بعضهم استثنى الحج قال فلا يشترط فيه لك اهـ .

مروط دائم الحدث :

واعلم أنه يشترط في وضوء دائم الحدث كسليس ومستحاضة زيادة على ما ذكر : ١ - دخول الوقت ، ٢ - وتقدم الاستنجاء ، ٣ - والتحفظ بالحشو ، ٤ - والعصب ، ٥ - والموالة بين الاستنجاء والتحفظ ، ٦ - وبين التحفظ والوضوء ، ٧ - وبين أفعال الوضوء بعضها مع بعض ، ٨ - وبينه وبين الصلاة . نعم لو أخر لمصلحتها كذهاب إلى مسجد ، وانتظار جماعة أو جمعة لم يضر . ويجب عليه الوضوء لكل فرض ولو مندوراً ، فلا يجوز له أن يجمع بوضوء واحد بين فرضين^(١) كما أنه لا يجوز له أن يجمع بتيمة واحد بينهما .

وسياقي إن شاء الله تعالى تفصيل ما يستباح للمتيمة من الصلوات وغيرها بتيمة في بابه ويقاس عليه دائم الحدث فيما سياتي .

فُرُوضُ الْوُضُوءِ

وأما فروضه أي الوضوء فسته أيضاً أي كما أن شروطه ستة . والفروض : جمع فرض وهو الواجب مترادفان إلا في الحج كما ستعرفه في بابه إن شاء الله

(١) خلافاً للأحناف القائلين : يصلي المتوضي بذلك الوضوء في الوقت ما شاء من الفرائض والنوافل فإذا خرج الوقت بطل وضوؤه اهـ بتصرف الميداني ج ١ ص ٤٣ .

تعالى والمراد بها هنا الأركان .

أولها : النية فلا يصح الوضوء بدونها ، ومثله الغسل خلافاً لأبي حنيفة حيث قال : لا يفتقر واحد منهما إليها كما في رحمة الأمة وفي رسالة القاوقجي : أنها سنة عنده فيهما .

واعلم أن النية يتعلق بها مباحث سبعة نظمها بعضهم بقوله :

حقيقة حكم محل وزمن كيفية شرط ومقصود حسن

١ - فحقيقتها لغة : مطلق القصد ، وشرعاً : قصد الشيء مقترباً بفعله ، فإن تراخى عنه سمي عزمًا كما في الصوم ، فإن الواقع فيه عزم قام مقام النية للضرورة وهي عُسْر مراقبة الفجر ، وتطبيق النية عليه ؛ بل لا تكفي المقارنة فيه لمظنة الخطأ فالواجب فيه تقديم النية احتياطاً كما قاله الميهي .

٢ - وحكمها : الوجوب غالباً إذ قد تندب كما في غَسْل الميت .

٣ - ومحلها : القلب لكن يسن النطق بها ليساعد اللسان القلب ، وللخروج من خلاف من أوجبه كما في الشبراملسي على الرملي ، وفي رسالة القاوقجي أن مالكاً قال يكره النطق بها .

٤ - وزمنها : أول الواجبات من العبادات ، وهو هنا غسل الوجه فلا بد من اقترانها به ، ولا يكفي قرنها بما بعده قطعاً ، ولا بما قبله من السنن الداخلة في الوضوء على الأصح ؛ إلا أن استحضرها عند غسل الوجه كما أفاده الرملي .

ولا يشترط أن تكون مقترنة بجميعه ، بل يكفي وجودها عند مسّ الماء لأول جزء منه ، وإن عزبت قبل تمام غسله .

ولو وجدت في أثناءه بأن غسل جزءاً منه قبلها ، ثم قرنها بجزء بعده اعتد

بها ، ووجب إعادة غسل ما تقدم عليها .

والحاصل : أنه متى وجدت في أي جزء من الوجه اعتد بها ، ولا يحتاج لإعادة غسلها لما بعده ، ثم إن كان هذا الجزء أول مغسول منه ، اعتد به وبما بعده ، وإلا فما قارنها هو المعتد به ، وبما بعده وما قبلها لا غفر فتجب إعادته .

وله تفريقها على أعضائه في الأصح بسائر كيفياتها الآتية ؛ كأن يقول : عند كل عضو نويت الوضوء ، أو رفع الحدث عنه ، فلو لم يقل عنه لم يكن من التفريق ، وإذا قال عنه عند غسل وجهه ولم يقل عند غسل اليدين عنها كفاه ذلك ، ولم يحتج لإعادة غسلها عند مسح الرأس ، وغسل الرجلين .

وفائدة التفريق : عدم استعمال الماء بإدخال اليد فيه من غير نية الاعتراف قبل نية رفع حدثها .

والأولى بل الأفضل للمتوضئ ، أن ينوي سنن الوضوء عند غسل الكفين أول الوضوء ؛ ليحصل له ثواب السنن التي قبل غسل الوجه ، ثم عند غسله يأتي بنية معتبرة من النيات الآتية .

فإن لم يأت بنية أصلاً عند غسل الكفين فاته ثواب السنن المذكورة ؛ لعدم حصولها بدون نية كذا أفاده الشرقاوي والشراملي .

وقال القليوبي على الجلال : ولو لم توجد النية مع السنن المتقدمة فات ثوابها وإن سقط بها الطلب اهـ . والله أعلم .

وإن أتى بنية معتبرة عند ذلك ، أي عند غسل الكفين ، احتاج لتحصيل المضمة والاستنشاق ؛ لأخذ الماء بأنبوبة ، وربما عسر عليه ذلك ، فيغسل معها شيء من الوجه كحمرة الشفتين مع هذه النية فيفوتان ؛ لأن تقديمها على الوجه مستحق لا مستحب وإذا فاتا فاته ثوابها .

هـ - وكيفيتها : تختلف بحسب الأبواب فهنا يقول بقلبه ، وكذا بلسانه لما

تقدم نويت الوضوء ، أو فرض الوضوء ، أو أداء الوضوء ، أو الوضوء المفروض ، أو رفع الحدث ، أو الطهارة عن الحدث ، وإن لم يقيده بالأصغر فيها ، أو استباحة الصلاة ، أو نحو ذلك من النيات المعتبرة ، وفي نويت الوضوء وجه أنه لا يرتفع به الحدث كما في شرح الجلال على المنهاج .

ويجب عليه في غير الثلاثة الأخيرة أن يستحضر ذات الوضوء المركبة من الأركان ، ويقصد فعل ذلك المستحضر عند مماسة الماء لأول جزء من الوجه ، كما قالوا نظيره في الصلاة ثم محل الاكتفاء بجميع ما ذكر من الكيفيات بدون شرط ، إنما هو في حق المكلف السليم غير المجدد ، أما الصبي : فلا تكفيه نية الفرض إلا إن أراد به ما لا بد منه ، أو الفرض على المكلف ، أو أطلق فإن أراد أنه فرض عليه بمعنى أنه مخاطب به فلا تصح لتلاعبه ، وأما دائم الحدث : فلا تكفيه نية رفع الحدث ولا الطهارة عنه ؛ إلا إن نوى بالحدث المنع من الصلاة برفعه رفعاً خاصاً بالنسبة لفرض ونوافل ، وحكم نيته بالنسبة لما يستبيحه من الصلاة حكم نية المتييم فإن نوى استباحة فرض استباحه وإلا فلا .

وأما الوضوء المجدد : فلا تكفيه نية رفع الحدث ، ولا الطهارة عنه ، ولا استباحة الصلاة إلا إن قصد ما هو على صورة الرفع في الأولى ، والمطهر في الثانية ، والمبيح في الثالثة ولا تصح منه نية الفرض ، إلا إن أراد به الفرض من حيث هو بقطع النظر عنه أو أطلق فتصح .

٦ - وشرطها : الإسلام إن كانت للتقرب ؛ فإن كانت للتمييز صحت من الكافر كنية الذمية الغسل من الحيض لتحل لحييلها .

والتمييز : ولا يرد صحة وضوء غير المميز في الحج وغسل المجنونة من الحيض لأن الناي فيهما مميز وهو الولي في الأول والزوج في الثاني .

والعلم بالمنوي فلا تصح من جاهل به ، والجزم أي عدم التعليق فلو قال :

نويت الوضوء ، إن شاء الله وقصد التعليق ، أو أطلق لم تصح ، وإن قصد التبرك ، أو أن كل شيء واقع بمشيئة الله تعالى صحت .

واستصحابها حكماً المعبر عنه بعدم الصارف ؛ وذلك بأن لا يأتي بما ينافيها فلو نوى التبرد ، أو التنظيف في أثناء الوضوء مع غفلته عن نيته ضر ، بخلاف ما إذا كان متذكراً لها ، فإنه لا يضر على الصحيح ، ومقابله يضر لتشريكه بين قرينة وغيرها كما في شرحي الرمي والجلال على المنهاج . ولو نوى قطع الوضوء نُظر إن كان سليماً وجب عليه تجديد النية فقط ، وبني على ما مضى ، وإن كان دائم حدث وجب عليه تجديد الوضوء من أصله ، ويعلم مما تقرر أنه لو غسل رجله بنية إزالة الوسخ فقط لم يصح ، ويجب عليه تجديد النية لغسلها أو بنية الوضوء أو أطلق أو نواها معاً لم يضر .

ولو توضأ إلا رجله مثلاً فسقط ، أو ألقى مكرها في نهر ، أو صب عليه غيره بغير أمره وعلمه ، لم يتم وضوءه ؛ إلا إن كان ذاكراً للنية بخلاف ما لو غسلها بنفسه ، أو بأمور ؛ فإنه لا يشترط ذلك ، ولا تقطع نية الاعتراف حكم النية السابقة على المعتمد كما في شرح الرمي ، وإن عزبت ؛ لأنها لمصلحة الماء إذ تصونه عن الاستعمال فالآتي بها ذاكراً للطهارة أو آتٍ بما هو من مصالحها هذا .

ويسن دوام النية ذكراً - بضم الذال - أي استحضاراً قلبياً إلى تمام الوضوء .

وأما دوامها ذكراً بكسرهما أي الإتيان بها باللسان بأن يكررها عند كل عضو كما يفعله بعض الناس فلا يسن .

٧ - والمقصود بها تمييز العبادات من العادات ، أو رُتِبَ العبادة بعضها من بعض فالأول : كتمييز غسل الجنابة من غسل التبرد ، والثاني : كتمييز الغسل الواجب من الغسل المندوب ، ولفظ حسن في البيت تميم^(١) وفيه إشارة إلى أنه

(١) أشار إلى البيت المتقدم وهو قوله :

حقيقة حكم ومحل وزمن
كيفية شرط ومقصود حسن

يحسن الإخلاص في العبادة .

وقد اختلفوا في حصول الثواب لمن شرك بين عبادة وغيرها من أمر دنيوي ، غير رياء ، كنية تبرد وتنظيف ونحو ذلك .

فالذي قاله الغزالي واعتمده الرملي في شرحه : أنه إن كان القصد الدنيوي هو الأغلب لم يكن فيه ثواب ، وإن كان القصد الديني أغلب فله بقدره ، وإن تساويا تساقطاً ، واعتمد بعضهم : حصول الثواب في التساوي أيضاً .

وقال ابن عبد السلام : إنه لا تراب مطلقاً أي سواء تساوى القصدان أو اختلفا .

وقال ابن حجر : إنه متى وجد قصد العبادة حصل الثواب بقدره مساوياً كان أو غالباً أو مغلوباً .

أما الرياء : فإنه محبط للثواب مطلقاً للحديث القدسي وهو : « أنا أغنى الشركاء عن الشرك ، فمن عمل عملاً أشرك فيه غيري فأنا منه بريء . وهو للذي أشرك »^(١) نسأل الله تعالى السلامة بمنه وكرمه .

وثانيهما : أي الفروض بمعنى الأركان غُسل جميع الوجه شعراً وبشراً والمراد بالغسل هنا وفيما يأتي : الانغسال ولو بغير فعله ، حتى لو سقط في ماء ، أو صب غيره عليه الماء بلا إذنه وكان متذكراً للنية كفى .

ولابد هنا وفيما يأتي - أيضاً - من جري الماء على العضو فلا يكفي مسه من غير جريان لأنه لا يسمى غسلًا .

وحد الوجه طويلاً : ما بين منابت شعر الرأس المعتاد ، وتحت آخر اللحيين بفتح اللام على الأفصح وهما : العظمان اللذان تنبت عليهما الأسنان السفلى .

(١) رواه مسلم إلا أنه قال : وتركتة وشركته .

وحده عرضاً : ما بين وتدي الأذنين ، وهما : العظمان البارزان أمام الأذنين مما يلي الصدغ .

ويجب غسل جزء من كل ما كان متصلاً بالوجه ، مما يحيط به فيتحقق غسل جميعه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

وينبغي تعهد موق العين - أيضاً - ولحاظها ، لربما يكون فيها رمص فيزال لأنه حائل كما مر . وموق العين كما قال الجوهري : طرفها مما يلي الأنف ، ولحاظها : طرفها مما يلي الأذن .

واعلم أن شعور الوجه تسعة عشر : الحاجبان وهما : الشعران النابتان على أعلى العينين ، والأهداب الأربعة : وهي الشعور النابتة على جفون العينين ، والعذاران وهما : الشعران النابتان بين الصدغ ، والعارض المحاذيان للأذنين ، والعارضان وهما : الشعران النابتان بين اللحية والعذار من الجانبين ، والحدان أي : الشعران النابتان عليهما ، والشارب وهو : الشعر النابت على الشفة العليا ، والسبالات وهما : طرفا الشارب ، والعنققة وهي : الشعر النابت على الشفة السفلى ، والمنفكتان وهما : الشعران النابتان على الشفة السفلى أيضاً حوالي العنققة ، واللحية بكسر اللام على الأفصح وهي : الشعر النابت على الذقن بفتح القاف أفصح من إسكانها .

وحاصل ما يقال في هذه الشعور على ما اعتمده الرمي : أن ما عدا اللحية والعارضين ، سواء كان لرجل ، أو لغيره ، إن لم يخرج عن حد الوجه وجب غسله ظاهراً وباطناً خف أو كثف ، وإن خرج عن حده وجب غسل ظاهره فقط إن كان كثيفاً ، وظاهره وباطنه إن كان خفيفاً ، وأما اللحية والعارضان فإن كانا لرجل سواء أخرجا عن حد الوجه أو لا ، وجب غسل ظاهرهما فقط إن كانا كثيفين ، وظاهرهما وباطنهما إن كانا خفيفين ، وإن

كانا لغير رجل من امرأة وخنثى ، فحكمها حكم ما عداها من الشعور وقد علمته .

وأخصر من هذه العبارة أن يقال : لحية الرجل وعارضاه ، وكذا ما خرج عن حدّ الوجه من رجل وغيره ، يجب غسله ظاهراً وباطناً ، أو خف ظاهراً فقط إن كثف ، وما عدا ذلك يجب غسله مطلقاً ظاهراً وباطناً ، خفيفاً وكثيفاً ، من رجل أو غيره ، ولو خف بعض الشعر ، وكثف بعضه ، فلكل حكمه إن تميز وإلا وجب غسل الكل .

واعتمد العلامة ابن حجر تبعاً لشيخه شيخ الإسلام : وجوب غسل الباطن والظاهر مطلقاً فيما خرج عن حد الوجه من غير الذكر .

وقيل : لا يجب غسل باطن عَنَفَقَة كثيفة ولا بشرتها كاللحية ، وفي قول : يجب أن لا تتصل باللحية .

وقيل : لا يجب غسل باطن الكثيف في الجميع ؛ لأن كثافته مانعة من رؤية باطنه فلا تقع به المواجهة .

وفي قول : لا يجب غسل خارج عن حد الوجه من اللحية وغيرها ، كالعدار خفيفاً كان أو كثيفاً ، لا باطناً ولا ظاهراً ؛ لخروجه عن محل الفرض ، كذا في المنهاج وشرحه للجلال مع زيادة من شرح الرملي .

والخفيف ما تُرى البشرة من خلاله عند التخاطب مع القرب ، والكثيف ما يمنع الرؤية .

والمراد بالظاهر : وجه الشعر الأعلى من الطبقة العليا ، وبالباطن : ما بين الطبقات وكذا ما يلي الصدر من اللحية على المعتمد ، وقيل : إنه من الظاهر .

والمراد بخروجه عن حد الوجه : أن يلتوي بنفسه إلى غير جهة نزوله كأن
تلتوي اللحية إلى الشفة ، أو إلى الحلق ، أو يلتوي الحاجب إلى جهة
الرأس^(١) .

وثالثها : أي الفروض غسل جميع اليدين مع المرفقين تثنية مرفق
بكسر الميم وفتح الفاء أفصح من العكس .

وهو عبارة عن ثلاث عظام : عظمي العضد ، وعظمة الذراع الداخلة
بينهما المسماة بالإبرة ، وهي التي تظهر عند طي اليد .

وسمي مرفقاً لأنه يرتفق به في الاتكاء .

واعلم أن حقيقة اليد من رؤوس الأصابع إلى المنكب والمراد بها هنا من
رؤوس الأصابع إلى رأس العضد فقط .

ويجب غسل جزء منه ليتحقق الاستيعاب المأمور به ، والعضد ما بين
المرفق إلى الكتف ، والعبرة بالمرفقين أينما كانا ، وإن نبتا في غير محلها فإن لم
يكن له مرفقان أعتبر قدرهما من غالب أمثاله .

وإذا كان على اليدين شعر وجب غسله ظاهراً وباطناً وإن كثف ، بل
وإن طال وخرج عن حدهما لندرتة . وينبغي تعهد الأظفار ربما يكون تحتها
وسخ يمنع وصول الماء .

ورابعها : أي الفروض مسح بعض الرأس وإن قل ، سواء كان من
البشرة ، أو من الشعر الذي لا يخرج بالمد من جهة نزوله عن حد الرأس ولو
بعض شعره .

(١) تقسيم الشعور على هذا الوجه الدقيق وتعريف كل منها ، مع حكم ما يترتب عليه من غسل
وذكر اختلاف الأئمة بوجوب غسل البص أو نديه مع حد الحفيف منها والكتيف قلماً تجده في
كتاب . فرحم الله تعالى مؤلفنا وجزاه عن الفقه خير جزاء أهـ محمد .

فلو مسحت المرأة جزءاً من ضفيريها ؛ فإن كان ذلك الجزء داخلاً في حد الرأس كفى ، وإن كان نازلاً عنه ولو بالقوة كما لو كان الشعر متلبداً أو معقوصاً أي : ملتويّاً ولو مُدَّ من جهة نزوله لخرج لم يكف .

والمراد بالمسح الانساح وهو مجرد وصول البلل إلى الرأس ، وإن لم يكن يفعله كما تقدم نظيره . والله أعلم .

ولا تتعين اليد في المسح ، بل يجوز بخرقه وغيرها ، هذا والأصح جواز غسله ؛ لأنه مسحٌ وزيادة ، وجواز وضع اليد عليه بلا مد لحصول المقصود من وصول البلل إليه ، ومقابل الأصح فيها يقول ما ذكر لا يسمى مسحاً أي فلا يجزئ كذا في المنهاج وشرحه للجلال .

وأوجب مالك مسح جميع الرأس ، وأبو حنيفة الربع .

وعند أحمد قولان : قول بالنصف ، وقول بالاستيعاب ، أفاده العلامة الشيخ أحمد المرصفي في رسالة له ، وعبارة مرقاة صعود التصديق نقلاً عن الدميري .

وأوجب المزني مسح جميعه - أي الرأس - كذهب مالك وأحمد ، واختار البغوي : وجوب قدر الناصية كذهب أبي حنيفة لأن النبي ﷺ لم يمسح أقل منه .

وخامسها : أي الفروض غسل جميع الرجلين مع الكعبين من كل رجلٍ وهما : العظمان البارزان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم ، والساق : ما بين القدم والركبة ، ويأتي هنا في الكعبين نظير ما تقدم في المرفقين من أن العبرة بهما ، وإن كانا في غير موضعهما المعتاد ، ومثلها قدرهما من فاقدهما .

ويجب غسل جزء من الساقين ليتحقق الاستيعاب المأمور به ، وإذا كان على الرجلين شعر وجب غسله ظاهراً وباطناً وإن كثف ، أو طال ، وخرج

عن حدها كما تقدم في اليدين .

ويجب غسل باطن ثقب وشقوق بعد إزالة ما فيها من عَيْنٍ : كشع وجَنَاءٍ
إن لم يكن لها غور في اللحم وإلا وجب غسل ما ظهر فقط .

ولا يجب إزالة ما فيها إذا نزل إلى اللحم ولو كان يُرى ، ويجري ذلك
أيضاً في الوجه واليدين .

ولابد من تخصيص الرجلين بمزيد الاحتياط ؛ لأنها مظنة الأوساخ
خصوصاً العقب ، وقد ورد : « ويل للأعقاب من النار »^(١) .

واعلم أن تعين غسل الرجلين في الوضوء إنما هو حق غير لابس الخفين أما
هو : فيختير بين غسل الرجلين ، وبين المسح على الخفين بالشروط الآتية
ولكن الغسل في حقه أفضل .

تنبيهه : أفاد العلامة ابن حجر : أنه لا يجب تيقن عموم الماء لجميع
العضو ، بل يكفي غلبة الظن ، قاله في مرقاة صعود التصديق .

وسادسها : أي الفروض^(٢) الترتيب بأن يبدأ بالنية مقرونة بغسل أول جزء

(١) أخرجه الشيخان وغيرها .

(٢) لخبر النسائي بإسناد صحيح ، أنه عليه الصلاة والسلام قال في حجته : « ابدءوا بما بدأ الله به »
والعبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب ، وقول « قل » إن المراد باللفظ العام ، الفعل
وهو : ابدءوا غير ظاهر ، وما ذكر دليل ثقلي ، وهناك دليل عقلي ، وهو أنه تعالى ذكر مسحاً
وهو : الرأس بين مغسولات ، وهو : الوجه ، واليدين ، والرجلان ، وتفريق المتجانس وهو
الوجه واليدين والرجلان لا ترتكبه العرب إلا لفائدة وهي : هنا وجوب الترتيب لا ندبه
بقريئة الأمر في الخبر .

« وما » إما نكرة موصوفة ، أو اسم موصول ، والنكرة في سياق الإثبات للعموم البدلي : أي
ابدءوا بكل شيء بدأ الله به من أنواع العبادات ، والموصول : من صيغ العموم لا بخصوص السبب
الذي هو السعي بين الصفا والمروة . انظر حاشية الشرقاوي ١ / ٥٣ .

قال في بشرى الكريم ١ / ٢٤ : ولأنه عليه الصلاة والسلام ، لم يتوضأ إلا مرتباً ، فلو لم =

من الوجه ، ثم تمام غسل الوجه ثم غسل اليدين ثم مسح بعض الرأس ثم غسل الرجلين ، فلو قدم عضواً عن محله لم يعتد به ، فيجب عليه أن يعيده في محله ويأتي بما بعده .

والمراد الترتيب حقيقة كما تقرر ، أو تقديرأ كما إذا انغمس في ماء ، ونوى رفع الحدث وخرج في الحال ، بلا مكث فإنه يجزئه ذلك عن الوضوء على الأصح عند النووي .

لكن لابد من أن تكون النية عند وصول الماء إلى الوجه ، أو بعد الانغماس ، والأصح عند الرافي : أنه لابد للأجزاء من إمكان الترتيب بأن يغطس ويمكث قدره قال الجلال .

وقيل : لا يصح في المكث - أيضاً - لأن الترتيب فيه تقديري لا تحقيقي اهـ .

والحاصل : ان الرافي يقول بالأجزاء مع المكث ، والنووي بالأجزاء مطلقاً ، وغيرهما يقول : بعدم الأجزاء ، وعليه فلا بد من الترتيب الحقيقي هذا .

ويسقط الترتيب فيما إذا كان عليه حدث أكبر ، ونواه لاندراج الأصغر فيه ، وإن لم ينوه بل وإن نفاه .

حتى لو اغتسل الجنب إلا أعضاء وضوئه ، ثم غسلها منعكسة جاز .

ولو اغتسل إلا رجليه مثلاً ، ثم أحدث حدثاً أصغر ، ثم غسلها عن الجنبية ، وأراد الوضوء لا يجب عليه أن يعيد غسلها ، لارتفاع الحدثين عنها .

وبه يلغز ، فيقال : لنا وضوء خال عن غسل الرجلين ، مع كشفها وعدم

= يجب لتركه في وقت أو دل على جوازه . فلو قدم عضواً عن محله لم يعتد به ، أو غسل أربعة أعضاء معاً ، ارتفع الحدث عن وجهه فقط اهـ باختصار .

العذر وفي ذلك قال بعضهم :

يا عالماً ساد الورى' بعلومه وحوى الكمال بلطفه المألوف
ماذا وضوء صححوه وقد خلا عن غسل عضو سالم مكشوف

تنبيهات ثلاثة :

الأول : لو رأى بعد تمام وضوئه من عضو من أعضائه حائلاً ، كقشرة سمكة ، أو وسخ تحت ظفر ، وعلم أن ذلك كان موجوداً وقت الوضوء ، وجب عليه إزالته وغسل ما تحته ، وإعادة تطهير الأعضاء التي بعده مراعاة للترتيب^(١) .

ولو كان ذلك في الغسل كفاه غسل ما تحته بدون إعادة شيء ؛ لأنه لا ترتيب فيه .

والثاني : لو شك في غسل بعض عضو من أعضائه ، أي هل غسل جميعه ، أو بعضه لم يؤثر مطلقاً ، أي سواء كان ذلك الشك قبل الفراغ من الوضوء وبعده .

أما لو شك في أصل العضو أي هل غسله أو تركه فيقال : إن كان قبل الفراغ من الوضوء ، طهره وما بعده ، أو بعد الفراغ منه لم يؤثر .

ومثل الوضوء في ذلك الغسل ، إلا أنه فيه يجب عليه تطهير العضو المشكوك فيه فقط دون ما بعده لعدم وجوب الترتيب فيه كما علمت .

والشك في النية : يؤثر ولو بعد الفراغ ؛ إلا إن تذكر ولو بعد مدة ، هذا هو المعتمد .

(١) أقول : هذا إذا علم وجوده وقت الوضوء أما إذا لم يعلم فلا يجب عليه إزالته وغسل ما ذكر إلخ . اهـ محمد والله أعلم .

وقيل : لا يؤثر الشك فيها بعد الفراغ ، كغيرها كما أفاده في فتح المعين
فراجعه .

الثالث : لو قلّم كلّ من المتوضئ والمغتسل ظفراً ، أو أزال شعراً ، أو كشط
جلداً بعد تطهير ذلك ، لم يجب تطهير موضعه ؛ لارتفاع الحدث عن الظاهر
والباطن .

خاتمة : ذكر في رحمة الأمة : أن الترتيب في الوضوء غير واجب عند أبي
حنيفة ومالك ، وأن الموالاة فيه واجبة عند مالك ، وكذا عند أحمد على
المشهور ، وفي قول للشافعي اهـ بتصرف .

مبطلات الوضوء

وأما مبطلاته أي الوضوء خمسة ويعبر عنها بالنواقض والأحداث^(١) وغير
ذلك ، والمراد المبطلات في عرف الشرع وهي ما تبطل الشيء من وقته لا من أصله .
أحدها : الخارج طوعاً ، أو كرهاً ، عمداً أو سهواً من الفرج أي فرج الحي
دبراً كان أو قبلأً ، غير المنى أي الموجب للغسل .

ولا فرق في هذا الغير ، بين أن يكون عيناً أو ريحاً ، جافاً أو رطباً ،
قليلاً أو كثيراً ، معتاداً أو نادراً ، انفصل أو لا ، كدودة أخرجت رأسها ،

(١) جمع حدث ، والحدث لغة ، الشيء الحادث ، وشرعاً : يطلق على أمر اعتباري ، يقوم بالأعضاء ،
يمنع من صحة الصلاة ، حيث لا مرخص . ومعنى اعتباري : أي اعتبرها الشارع كونها مانعة من
الصلاة ، فليس المراد بكونه اعتبارياً ، أنه من النسب والإضافات ، التي لا وجود لها ، لأنه أمر
موجود يشاهد لأرباب البصائر ، فيشاهدون ظلمة على الأعضاء ، وفي الماء .

وقوله : يقوم في الأعضاء ، أي يحل في أعضاء الوضوء فقط على الراجح ويرتفع عنها بغسل
الأعضاء المخصوصة بدليل حرمة مسّ المصحف ، ويطلق الحدث على الأسباب التي ينتهي بها
الطهر ، ويطلق على النع المترتب على ذلك . انظر حاشية الشرقاوي على التحرير ١ / ٦٦ فهو
بحث علمي مفصل فقد ذكرنا جانباً منه إتماماً للفائدة .

وباسور نابت داخل الدبر خرج أو زاد خروجه .

وأفتى العلامة الكمال الرداد : بعدم النقض بخروج الباسور نفسه ، بل بالخارج منه كالدم قاله في فتح المعين .

وعند الإمام مالك : لا ينتقض الوضوء بالنادر : كالود من الدبر ، والريح من القبل ، والحصاة ، والاستحاضة ، والمذي .

ووافقه أبو حنيفة في الريح من القبل أفاد ذلك في رحمة الأمة فراجعه أما المني الموجب للغسل وهو : مني الشخص نفسه الخارج منه أول مرة - فلا يبطل الوضوء^(١) ، خلافاً للأئمة الثلاثة .

فإذا كان متوضأ وخرج منه بلا تخلل ناقض ، كأن أمني بمجرد نظري ، أو فكري ، أو احتلام ، ممكناً مقعدته من الأرض ، أو بوطء في دبر ذكر ، أو فرج بهيمة ، أو محرم ، أو أجنبية بمائل وجب عليه الغسل فقط ، وصحت صلاته بدون وضوء عندنا إجماعاً ، بخلاف ما إذا تخلله ناقض : كأن خرج بوطء أجنبية بلا حائل ، فإنه يلزمه الوضوء والغسل عند من يقول بعدم الاندراج ، ومثل المني المذكور في عدم بطلان الوضوء به ، الولد الجاف عند الرملي خلافاً لابن حجر ، فإذا ولدت المرأة ولداً جافاً أي بلا بلل وجب عليها الغسل دون الوضوء ، بخلاف ما إذا ألفت بعضه كیده فإنه يجب عليها الوضوء دون الغسل فلا يلزمها حتى يتم جميعه ، وقيل : يجب عليها الغسل بكل جزء تلقيه ، وقال الخطيب : تتخير بين الغسل والوضوء في كل جزء أفاده القليوبي على الجلال ، وقوله في كل جزء لعله في غير الأخير ، أما الأخير في الظاهر أنه يتعين فيه الغسل فليحرر ثم رأيته صرح بذلك في باب الغسل ، وعبارته ، ويجب الغسل

(١) لأنه أوجب أعظم الأمرين وهو : الغسل بخصوص كونه منياً ، فلم يوجب أدونها وهو : الوضوء بعموم كونه خارجاً ، وإنما أوجبها الحيض والنفاس لغلظهما اهـ بشرى الكريم .

بإلقاء آخر جزء منه اتفاقاً اهـ .

وخرج بقولنا : مني الشخص نفسه من غيره ، كأن جامعه إنسان في دبره فاغتسل وتوضأ ثم خرج منه ذلك المني ، فإنه يبطل وضوءه وبقولنا : الخارج منه أول مرة ، ما إذا خرج منه ثانياً كان أعاده في ذكره بحقنة مثلاً ثم توضأ فخرج منه ذلك يبطل وضوءه أيضاً .

وثانيها : أي المبطلات النوم على غير هيئة الممكن مقعدته أي ألييه من مقره من الأرض أو غيرها كدابة وسفينة .

وإن تحقق عدم خروج شيء منه بإخبار معصوم : كسيدنا عيسى عليه السلام ، أو بانسداد المحل بما لا يمكن معه خروج شيء ؛ لأن نفس النوم على تلك الهيئة يبطل للوضوء .

وقال بعضهم : بعدم النقض بإخبار المعصوم وهو ضعيف .

والمعتمد النقض فيجب على من أخبره أن يصدقه ؛ ولكن يتوضأ لما تقدم من أن نفس النوم على تلك الهيئة يبطل .

نعم ؛ لو قال له : قم فصل بغير وضوء وجب عليه ترك مذهبه وإطاعته فيصل بغير وضوء ، بخلاف ما لو قال له : قم فصل فإنه يجب عليه الوضوء والصلاة هذا .

أما نوم الممكن فلا بطلان به ؛ لأن خروج شيء من دبره حينئذ^(١) ، ولا

(١) لقد ذكر المؤلف رحمه الله في هذا البحث صوراً نادرة الوقوع . ومستبعدة جداً قد يستهجنها بعض الناس ، ولكن إذا رفع لنا سؤال ولو على قلة ، ماذا يكون موقفنا أمام هذا ؟ اهـ محمد .

(٢) لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، كانوا ينامون وهم ينتظرون العشاء ، حتى تخفق رؤوسهم الأرض ثم يصلون من غير أن يتوضؤوا ، وحمل على أنهم ينامون وأنهم انتبهوا قبل زوال تمكنهم اهـ بشرى الكريم .

عبرة باحتمال خروج ريح من قبله لندرته .

لكن قال الشيخ الخطيب : يسن الوضوء من النوم ممكناً خروجاً من الخلاف .

ولو أخبره معصوم ، أو عدد التواتر ؛ بأنه خرج منه شيء حال النوم مع التمكن ، وجب عليه الوضوء لتيقن الخروج حينئذ بخلاف ما لو أخبره عدل بذلك ، لأن خبره إنما يفيد الظن ، ويقين الطهارة أقوى فيستصحب كما قاله الرملي خلافاً لابن حجر حيث قال بوجوب قبول خبره .

واعلم أنه لا تمكن لنحيف بحيث يكون بين بعض مقعده ومقره تجافٍ ما لم يحش بنحو قطنة .

ولا لمن نام على قفاه ملصقاً بمقعده بمقره ولو شاداً على مخرجه عصابة أو وضع عليه رسراً مثلاً^(١) .

ولو شك هل كان حال النوم متكناً أم لا لم يبطل وضوؤه .

ولو زالت إحدى أليي ممكّن قبل انتباهه بطل وضوؤه ، أو بعده أو معه أو شك فلا .

وخرج بالنوم النعاس فلا بطلان به مع عدم التمكن ؛ لأنه أخف من النوم إذ هو ريح لطيفة تأتي من قبل الدماغ فتغطي العين ، ولا تصل إلى القلب فإن وصلت إليه كان نوماً^(٢) .

ومن علامات النعاس سماع كلام الحاضرين مع عدم فهمه .

ومن علامات النوم الرؤيا : فلو رأى رؤياً علم أن ذلك نوم فيبطل وضوؤه .

(١) الرسراس : لم أقف له على معنى في اللغة اهـ .

(٢) والنوم : استرخاء أعصاب الدماغ بسبب رطوبة الأنقرة الصاعدة من المعدة .

ولو شك هل نام أو نعس ، أو أن الذي خطر بباله رؤيا أو حديث نفس لم يبطل ، وقيل : إن تيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم ، لا أثر له ، بخلافه مع الشك فيه ، فإنه يؤثر والمعتمد الأول ، وهذا كله حديث لا تمكين وإلا فلا بطلان مطلقاً . والله أعلم .

وثالثها : أي المبطلات زوال العقل أي التمييز بسبب سكر وهو : خبل في العقل مع طرب واختلال نطق .

أو بسبب مرض قام به .

أو بسبب جنون وهو زوال الشعور أي الإدراك من القلب مع بقاء القوة والحركة في الأعضاء .

أو بسبب إغماء وهو زوال الشعور مع فتور الأعضاء ، ومنه ما يقع في الحمام وإن قل فليتنبه له ، فإنه يغفل عنه كثير من الناس ، ومثل المذكورات : غيرها كسحر ، وصرع ، وشرب دواء ، وغيوبة حال ذكر ، ولا فرق في ذلك كله بين المتمكن وغيره .

ورابعها : أي المبطلات مس جزء من فرج آدمي^(١) بدون حائل عمداً أو سهواً ، طوعاً أو كرهاً ، بشهوة أو بدونها ، دبراً كان الفرج أو قبلاً ، سليماً أو أشل ، متصلاً أو منفصلاً ، وكأن يسمى فرجاً ، من نفسه أو غيره ، ذكراً كان الآدمي أو أنثى ، صغيراً أو كبيراً ، حياً أو ميتاً ، محرماً أو غير محرم .

وإنما يبطل المس إذا كان بباطن الكف أي بجزء منه ، ولو كان عليه شعر كثير فلا يعد حائلاً ، بخلاف الشعر النابت فوق الفرج فإنه يعد حائلاً .

(١) الخبر : « من مس ذكره فليتوضأ » . رواه الترمذي وصححه .

والخبر : « إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه ، وليس بينها ستر ولا حجاب فليتوضأ » . رواه ابن حبان وصححه . والإنشاء باليد ، المس بباطن الكف اهـ .

نعم يسن الوضوء من مسه ، كما في فتح المعين ، ولا فرق في الكف بين السلية والشلاء .

والمراد بالمس : الانساس فلا يشترط فعل من الجانبين أو أحدهما ؛ حتى لو وضع شخص ذكر غيره في كف آخر بطل وضوء صاحب الكف .

والمراد بالدبر : ملتقى المنفذ ، وبالقفل : جميع الذكر من الرجل ، والشفرين من المرأة وهما : حرفا الفرج .

وشمل التعبير بالكف ، الراحة والأصابع إذ هو اسم لما يعمها .

وخرج بباطن الكف : ظهرها وكذا حروفها ، ورؤوس الأصابع ، وما بينها خلافاً لقول عندنا كما في شرح الجلال على المنهاج .

وبالمجمل فما استتر عند وضع بطن إحدى الكفين على بطن الأخرى مع تحامل يسير ، وتفريق للأصابع هو الذي ينقض المس به ، وما لا يستتر لا ينقض .

وهذا في غير الإيهامين أما هما فالناقض منها ما يستتر عند وضع بطن أحدهما على بطن الآخر ، بحيث تكون رأس أحدهما عند رأس الآخر .

واعلم أن النقض بمس الدبر ، وفرج البهية ، والميت والصغير ، فيه خلاف عندنا كما يُعلم ذلك من المنهاج وشرح الجلال .

أقوال الأئمة في المس

وذكر صاحب رحمة الأمة ما نصه : واختلفوا فيمن مسّ ذكره بيده فقال أبو حنيفة : لا ينتقض وضوؤه مطلقاً على أي وجه كان .

وقال الشافعي : ينتقض بالمس بباطن كفه ، دون ظاهره من غير حائل سواء كان بشهوة أو بغيرها .

والمشهور عند أحمد : أنه ينتقض بباطن كفه وبظاهره .

والراجح من مذهب مالك : أنه إن مسه بشهوة انتقض وإلا فلا .

وأما مسٌ فرج غيره ، فقال الشافعي وأحمد : ينتقض وضوء الماس صغيراً كان المسوس أو كبيراً حياً أو ميتاً .

وقال مالك : لا ينتقض بمس الصغير .

وقال أبو حنيفة : لا ينتقض بحال .

وهل ينتقض وضوء المسوس أم لا ؟؟ قال مالك : ينتقض ، وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : لا ينتقض .

واختلفوا فيمن مس حلقه الدبر فقال أبو حنيفة ومالك : لا ينتقض وضوؤه ، وقال الشافعي وأحمد : ينتقض ، وعن الشافعي قول وعن أحمد رواية : أنه لا ينتقض اهـ ، وقوله الراجح من مذهب مالك إلخ نحوه في ميزان الشعراني والذي في رسالة القاوقجي .

والراجح من مذهب مالك إن مس الرجل ذكر نفسه ببطن ، أو جنب لكف ، أو أصبع : انتقض ولو سهواً ، وإن مس ذكر غيره بشهوة تقض وإلا فلا اهـ .

وقوله قال مالك : ينتقض أي إن التذكاً في الرسالة المذكورة فليحذر ذلك . ثم وجدت في بعض كتب المالكية ما يوافق هذه الرسالة .

ونقل عن بعضهم : النقض بمس الأنثيين وهو مخالف للمشهور عندهم من عدم النقض كذهابنا . أفاد ذلك البجيرمي على الخطيب .

وخامسها أي المبطلات تلاقي بشرتي ذكر وأنثى كبيرين غير محرمين بغير حائل عمداً كان التلاقي أو سهواً ، طوعاً أو كرهاً ، بشهوة أو بدونها ولو كان الذكر هرمًا أو خصياً أو عنيماً أو ممسوحاً والأنثى عجوزاً شوهاء ، أو كان أحدهما

ميتاً لكن لا ينتقض وضوء الميت بل الحي فقط .

والمراد بالبشرة : ظاهر الجلد ، وفي معنى ذلك اللسان ، ولحم الأسنان ، وكذا باطن العين والعظم إذا وضح^(١) عند الرمي ، وباطن الأنف على ما قاله الشرقاوي ، بخلاف السن ، والظفر ، والشعر ، وإن نبت على الفرج ، لكن يسن الوضوء بلمسه ولمس السن والظفر خروجاً من القول بالنقض بها كما في ميزان العارف الشعرائي . قاله الشيخ عبد الكريم .

وخرج بذكر وأنثى : الذكران والأنثيان .

وهناك قول : بالنقض بلمس الأمرد الجميل ، وبه قال مالك وحكي عن الإمام أحمد وغيره كما في ميزان الشعرائي .

وخرج بكبيرين : الصغيران والكبير والصغير . وقيل ينقض لمس الصغيرة والصغير كما في شرح الجلال على المنهاج .

والمراد بالكبير : من بلغ حداً يشتهي فيه عند أرباب الطبائع السلية ، ولا يتقيد بسبع سنين لاختلاف ذلك باختلاف الصغار خلافاً لمن قيد بذلك . وضابط الشهوة : انتشار الذكر في الرجل ، وميل القلب في المرأة .

وخرج لغير محرمين : المحرمات فلا نقض بينها خلافاً لمن قال بذلك كما في شرح الجلال .

أنواع المحارم وأحكامها

والمراد بالمحرّم : من حرم نكاحها على التأييد بسبب قرابة ، أو رضاع ، أو مصاهرة .

(١) الموضحة : الشجة التي تبدي وضّح العظم اه مختار الصحاح .

والذي يحرم بالأولين سبعة : الأم وإن علت ، والبنت وإن سفلت ، والأخت من أي جهة ، والعمة ، والحالة ، وبنت الأخ ، وبنت الأخت .

ويحرم بالثالثة أربعة : زوجة الأب وإن علا ، وزوجة الابن وإن سفل ، وأم الزوجة ولو قبل الدخول بهن ، وبنت الزوجة إذا دخل بأمرها .

ولابد في كل من الكبر ، وعدم المحرمية ، أن يكون يقيناً ، فلو شك في كبرها أو عدم محرميتها فلا تقض .

وأفهم التعبير بالتلاقي : انتقاض وضوء كل من اللامس ، والملموس وهو المعتمد وقيل : لا ينتقض وضوء الملموس لاقتصاره في الآية على اللامس .

شروط النقض باللمس

تنبيهات

التنبيه الأول :

علم مما تقدم أن اللمس ناقض بشروط خمسة :

إحداها : أن يكون بالبشرة .

ثانيها : أن يكون بين مختلفين ذكورةً وأنوثةً .

ثالثها : أن يكون كل منهما بلغ حد الشهوة .

رابعها : عدم المحرمية .

خامسها : عدم الحائل .

التنبيه الثاني :

اللمس يفارق المس في ثمانية أمور :

إحداها : أن اللمس يكون بأي جزء من البشرة بخلاف المس ؛ فإنه يختص ببطن الكف .

ثانيها : أنه يشترط في اللمس اختلاف النوع ، ذكورة وأنوثة بخلاف المس ، فإنه يكون بين رجلين وامرأتين .

ثالثها : أن اللمس لا يكون إلا بين اثنين بخلاف المس ؛ فإنه يكون من واحد .

رابعها : اختصاص اللمس بغير المحرم بخلاف المس ، فإنه عام في المحرم وغيره .

خامسها : أن لمس العضو المبان غير ناقض ، بخلاف مس الفرج المبان فإنه ناقض .

سادسها : أن اللمس يكون في أي موضع من البشرة بخلاف المس فإنه خاص بالفرج .

سابعها : اختصاص اللمس بالكبير بخلاف المس ، فلا يختص به فينتقض الوضوء بمس فرج الصغير ولو جنيئاً ، أو سقطاً حيث نفخت فيه الروح ، وكذلك ينتقض وضوء صغير لم يبلغ حد الشهوة بمسه فرجاً .

ثامنها : أن اللمس ينتقض وضوء اللامس والملموس بخلاف المس فإنه عند اتحاد النوع لا ينتقض إلا وضوء الماس فقط .

التنبيه الثالث :

أفاد في رحمة الأمة أن مذهب مالك ، وأحمد إن كان اللمس بشهوة نقض وإلا فلا .

ومذهب أبي حنيفة : أنه لا ينقض إلا إن انتشر الذكر فالتنقض عنده باللمس والانتشار جميعاً .

وقال محمد بن الحسن ، لا ينقض وإن انتشر الذكر .

وقال عطاء : إن لمس أجنبية لا تحل له انتقض وضوؤه ، وإن حلت كزوجته وأمته لم ينتقض .

وقال أبو حنيفة : القهقهة في الصلاة تبطل الوضوء ، وكذلك خروج الدم من غير الفرج إذا سال ، أي أو كان فيه قوة السيلان على الأصح ومثله : القيح والصدید كما في رسالة القاوقجي ، والقيء إذا ملأ الفم .

وقال أحمد : غسل الميت ينقض الوضوء .

وكذلك أكل لحم الجوزور ينقض عنده ، وفي قول للقديم عندنا .

وحكي عن بعض الصحابة كابن عمر ، وأبي هريرة ، وزيد بن ثابت إيجاب الوضوء مما مسته النار كالطعام المطبوخ والخبز اهـ .

التنبيه الرابع :

قال في فتح المعين : لو شك هل ما لمسه شعر ، أو بشرة لم ينتقض وضوؤه ؛ كما لو وقعت يده على بشرة لا يعلم أهى بشرة رجل أو امرأة ؟ أو شك هل لمس محرماً أو أجنبية ؟ وقال شيخنا يعني ابن حجر في شرح العباب : لو أخبره عدل بلمسها له ، أو بنحو خروج ريح منه في حال نومه ممكناً ، وجب

عليه الأخذ بقوله اهـ . والمعتمد عدم النقض بإخبار العدل بشيء مما ذكر لأن خبره يفيد الظن كما تقدم .

وقد قال شيخ الإسلام في المنهج وشرحه : ولا يرتفع يقين طهر أو حدث بظن ضده ولا بالشك فيه اهـ .

فلو تيقن الطهر ، ثم شك هل أحدث أو لا لم يضر ، لأن الأصل بقاء الطهارة فلا عبرة بالشك في رافعها ، فلو توضأ حينئذ للاحتياط ثم تحقق الحدث لم يكفه ذلك الوضوء .

ولو تيقن الحدث وشك في الطهارة ضر ؛ لأن الأصل بقاء الحدث ، فلو توضأ حينئذ ثم تبين أنه كان محدثاً صح وضوؤه ذلك .

وذكر في رحمة الأمة : أن ظاهر مذهب مالك أن من تيقن الطهارة ، وشك في الحدث يبني على الحدث ويتوضأ ، وقال الحسن : إن شك وهو في الصلاة بنى على يقينه ومضى في صلاته ، وإن كان في غير الصلاة أخذ بالشك اهـ .

سنن الوضوء^(١)

وأما سننه - أي الوضوء - فكثيرة أورد منها في الرحمة ستاً وستين كما قاله العلامة الكردي ، وكذلك السيد أبو بكر في حاشيته على فتح المعين .

١ - منها التسمية أولاً ، وتجب عند الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه . وأقلها بسم الله ، وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم .

ويسنُّ التعوذ قبلها ، والإتيان بالذكر الوارد بعدها ، وهو : الحمد لله على الإسلام ونعمته ، الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ، والإسلام نوراً ، رب أعوذ

(١) السنة ، والتطوع ، والنفل ، والمندوب ، والحسن ، والمرغَّب فيه : هو ما يشاب على فعله ، ولا يعاقب على تركه .. فهي : ألفاظ مترادفة لكن .. الحسن يشمل المباح كما في الأصول ، إلا أن المراد بمصادفته لها بالنسبة لبعض أفرادها ، أو في اصطلاح الفقهاء . اهـ بشرى الكريم ٢٤ / ١ .

بك من هزات الشياطين ، أي وساوسهم ، وأعوذ بك أن يحضرون .

فإن تركها أوله أتى بها في أثنائه قائلاً : بسم الله أوله وآخره ، أو بسم الله الرحمن الرحيم أوله وآخره ، ولا يأتي بها بعد فراغه بخلاف نحو الأكل والشرب فإنه يأتي بها ولو بعد الفراغ حيث قصر الفصل .

٢ - ومنها غسل الكفين إلى الكوعين : وهما العظمان اللذان في مفصل الكفين مما يلي الإبهام فلكل يد كوعٌ .

ويأتي في ابتداء غسلها بالتسمية المقرونة بالنية أي نية الوضوء أو سنته وهو الأولى لئلا تفوته سنة المضمة والاستنشاق كما مر .

فإن قلت : كيف يتصور مقارنة النية للتسمية مع أن التلفظ بكل منهما سنة ؟ فالجواب أن المراد أنه ينوي بقلبه حال كونه مسمياً بلسانه ؛ ليكون جامعاً بين عمل اللسان ، والجنان ، والأركان في أول وضوئه ، ثم بعد التسمية يتلفظ بما نواه لتشمله بركة التسمية ، ثم يكمل غسل كفيه . وهذا ما جرى عليه الرمي والخطيب وغيرهما وأحد احتمالين لابن حجر ، والثاني : أنه يتلفظ بها قبلها كما يتلفظ بها قبل التحريم ثم يأتي بالبسملة مقارنة للنية القلبية كما يأتي بتكبيره التحريم كذلك .

٣ - ومنها المضمة والاستنشاق وهما : واجبان عند الإمام أحمد ، وقال أبو ثور من أئمتنا بوجوب الاستنشاق دون المضمة .

ويحصلان بأي كيفية ؛ ولكن الأفضل أن يكون بثلاث غرف ، يتضمض من كل واحدة ثم يستنشق .

وتسن المبالغة فيها لغير الصائم ، أما هو فمكروهة في حقه خشية فساد صومه .

والمبالغة في المضضة : أن يبلغ الماء إلى أقصى الحنك ، ووجهي الأسنان واللثات ، وفي الاستنشاق : أن يصعد الماء بالنفس إلى الخيشوم من غير استقصاء لئلا يصير سعوياً .

ويسن إدارة الماء في الفم ، ومجّه وإمرار سبابة يده اليسرى على أسنانه ولثاته .

ويسن الاستنثار : وهو أن يخرج بعد الاستنشاق ما في أنفه من ماء وأذى، والأولى أن يكون ذلك بخنصر يده اليسرى وقد ورد « ما منكم من أحدٍ يتمضمض ثم يستنشق فيستنثر إلا خرت خطايا وجهه وخياشيه »^(١) .

واعلم أن تقديم غسل الكفين على المضضة ، وهي على الاستنشاق مستحق ، أي شرط في الاعتداد بذلك لا مستحب ، فلو قدّم المضضة والاستنشاق على غسل الكفين حُسباً دونه ، وإن أتى به بعدها ، ولو قدّم الاستنشاق على المضضة حسب دونها وإن أتى بها بعده ، هذا عند الرملي .

وأما عند ابن حجر فيحسب له في الأولى غسل الكفين ، دون المضضة والاستنشاق ، إلا إن أعادها بعده فإنها يحسبان أيضاً .

وفي الثانية ، تحسب له المضضة دون الاستنشاق إلا إن أعاده بعدها فيحسب أيضاً . والله أعلم .

والحاصل : أن السابق في الفعل عن محله هو المعتد به عند الرملي ، وما بعده لغو فلا يحسب له وإن أتى به ، وعند ابن حجر السابق عن محله هو اللاغي ، والواقع في محله بعد السابق اللاغي هو المعتد به ، ثم إن عاد السابق في محله حسب وإلا فلا .

(١) هذا الحديث هو طرف من حديث طويل قد تقدم في أول باب الوضوء فراجعه .

٤ - ومنها مسح جميع الرأس ؛ للاتباع وخروجاً من خلاف من أوجبه وهو مالك والمزني والإمام أحمد في إحدى قولييه كما تقدم .

ويحصل بأي كيفية ولكن الأفضل أن يضع بطون أصابع يديه على مقدم رأسه ، ملصقاً مسبحته بالأخرى وإبهاميه بصدغيه ، ثم يذهب بالأصابع ما عدا الإبهامين إلى قفاه ، ثم يردها إلى المبدأ إن كان له شعر ينقلب ليصل الماء لجميعه ، وحينئذ فالذهاب والرد يعدان مرة واحدة لأنها لا تكل إلا بالرد ، فإن لم يكن له شعر ينقلب لصغره أو عدمه لم يرد بل يقتصر على الذهاب ، فإن رد لم يحسب ثانية لأن الماء صار مستعملاً لاشتاله على ما أدى به البعض الواجب ، ويؤخذ من ذلك أنه لورد في المسبحة الثانية يحسب الثالثة وهو كذلك لكن الأكمل أن يأتي بماء جديد .

ويسن مسح الذوائب المسترسلة وإن جاوزت حد الرأس هذا .

وعد مسح جميع الرأس من السن بالنسبة لما زاد على القدر الواجب ، فلا ينافي وقوع أقل مجزئ منه فرضاً والباقي سنة .

واعلم أن من أراد الاقتصار على مسح بعض الرأس فالأفضل له أن يمسح الناصية .

وذكر القليوبي على الجلال : أن مسح كل الرأس أفضل من مسح الناصية ، ومسح الناصية أفضل من مسح الربع ، ومسح الربع أفضل من أقل منه ، خروجاً من خلاف من أوجبه اهـ .

ومن كان على رأسه ساتر ولم يرد نزعه يمسح جزءاً من الرأس ، والأولى أن يكون الناصية ثم يتم المسح على الساتر . أفاده ابن حجر على المقدمة الحضرمية .

٥ - ومنها مسح الأذنين : بعد مسح الرأس ، بماء غير الماء الذي مسح به

الرأس المرة الأولى لأنه مستعمل ، أما المرة الثانية والثالثة ، فيصح مسحها به .

لكن يشترط لكمال السنة أن يكون بغيره .

ويشترط لكمالها أيضاً تميمها بالمسح ظاهراً وباطناً .

والمراد بالظاهر ما يلي الرأس ، وبالباطن ما يلي الوجه ، لأن الأذن كالوردة المنفتحة .

والأفضل في كيفية مسحها : أن يدخل طرفي مسبتيه في صاخيه ، وهما : خرقا الأذن ، ويديرهما في المعاطف ، أي الليات ، وير يابهاميه على ظاهري أذنيه ، يفعل ذلك ثلاثاً ، ثم يبيل راحتيه بالماء ، ويلصقها بباطني أذنيه يفعل ذلك ثلاثاً أيضاً .

ويسن غسلها ثلاثاً مع الوجه مراعاة للقول بأنها منه .

فجملة ما يسن فيها اثنتا عشرة مرة ، ثلاث غسلات ، وتسع مسحات .

ولا يسن مسح الرقبة بل قال النووي إنه بدعة وهو المعتمد .

وذكر في رحمة الأمة : أن مسحها من نفل الوضوء عند أبي حنيفة ، وقال بعض الشافعية وأحمد في رواية : إنه سنة اهـ .

٦ - ومنها تحليل الشعر : الذي يكفي غسل ظاهره ، كاللحية .

والأكمل في كيفية تحليلها ، أن يأخذ بكفه اليمنى ماءً جديداً ، غير ماء الوجه ، ويضع لحيته عليه ، ويفرق أصابعه ويدخلها فيها من جهة صدره .

ومحل سن التحليل في غير المحرم ، أما هو : فلا لكلا يؤدي إلى تساقط شعره ، فلو خالف وخلل ؛ فإن أدى إلى ما ذكر حرم ولزمته الفدية وإلا كره .

واعتمد ابن حجر أنه يسن له تحليلها برفق .

٧ - ومنها تحليل أصابع اليدين والرجلين : بأي صفة كانت ؛ لكن الأفضل في اليدين ؛ أن يكون بالتشبيك ، بأي كيفية من كيفياته ، والأولى : أن يضع بطن الكف اليسرى على ظهر اليمنى ويخللها ، وبالعكس في اليسرى .

والأفضل في الرجلين أن يكون بخنصر اليد اليسرى ، بأن يجعله بين الأصابع من أسفلها مبتدئاً بخنصر رجله اليمنى ، خاتماً بخنصر اليسرى فهو بخنصر ، من خنصر إلى خنصر .

ومحل سن تحليل ذلك إن كان الماء يصل بدونه ، أما لو كانت أصابعه ملتفة لا يصل الماء إليها إلا بالتحليل فإنه يجب .

٨ - ومنها : تقديم اليمنى من يديه ورجليه على اليسرى منهما .

٩ - ومنها : البداءة في الوجه بأعلاه ، وفي اليدين والرجلين بالأصابع هذا إن لم يصب عليه غيره ، أو كان يتوضأ من الحنفية المعروفة وإلا بدأ في اليدين بالمرفقين ، وفي الرجلين بالكعبين .

واعتمد ابن حجر : سن البداءة بالأصابع مطلقاً .

١٠ - ومنها : الموالاة بين أجزاء العضو الواحد ، وبين الغسلات الثلاث ، وبين الأعضاء بعضها مع بعض ، بحيث لا يحف الأول قبل الشروع في الثاني ، مع اعتدال الهواء والزمان والمكان ومزاج الشخص نفسه ، ويقدر المسح مفسولاً .

وتقدم عن رحمة الأمة : أن الموالاة واجبة عند مالك ، وكذا عند أحمد عن المشهور ، وفي قول عندنا .

هذا كله إذا كان الوقت واسعاً ، وكان المتوضئ سليماً .

أما عند ضيق الوقت : فتجب بلا خلاف ، وكذا إذا كان المتوضئ صاحب ضرورة كسلس .

١١ - ومنها ذلك الأعضاء : أي دعكها بيده بعد إفاضة الماء عليها ، خروجاً من خلاف من أوجبه وهو الإمام مالك رضي الله تعالى عنه .

قال الكردي : ومحل الخلاف حيث تيقن إصابة الماء لجميع العضو بدونه ، أما إذا تيقن ذلك فوجوبه أو وجوب ما يقوم مقامه لا خلاف فيه ، والمراد باليقين الظن اهـ .

١٢ - ومنها إطالة الغرة والتحجيل : ويحصل أقلها بأدنى زيادة على الواجب .

وأما كلها : فبأن يغسل صفحتي العنق ، ومقدمات الرأس والأذنين ، ويستوعب العضدين والساقين .

روى مسلم : « أنتم الغر المحجلون يوم القيامة ، من إسباغ الوضوء » أي أنتم بيض الوجوه ، والأيدي ، والأرجل « فن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيله » ذكره الجلال في شرح المنهاج .

١٣ - ومنها التوجه للقبلة ، والجلوس بمحل لا يصيبه فيه رِشاش ، وجعل ما يغترف منه عن يمينه وما يصب منه عن شماله .

١٤ - ومنها ترك الاستعانة بالغير إلا لعذر ، وترك الكلام ، والتنشيف بلا حاجة ، وترك النفض ، لأنه كالتبري من العبادة ، وترك لطم وجهه بالماء .

١٥ - ومنها تحريك خاتمه : إذا كان الماء يصل إلى ما تحته بدون التحريك ، وإلا وجب تحريكه .

١٦ - ومنها استصحاب النية بقلبه إلى آخر الوضوء ، والشرب من فضل مائه لخبر « إن فيه شفاءً من كل داء » كما في بشرى الكريم^(١) .

١٧ - ومنها أن يقول عند غسل الكفين : اللهم احفظ يدي من معاصيك كلها ، أو عند المضمضة : اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ، اللهم اسقني من حوض نبيك محمد ﷺ كأساً لا أظلم بعده أبداً . وعند الاستنشاق : اللهم أرحني رائحة الجنة ، اللهم لا تحرمي رائحة نعيمك وجنتك ، وعند غسل الوجه : اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه . وعند غسل اليد اليمنى : اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبني حساباً يسيراً ، وعند غسل اليد اليسرى : اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري . وعند مسح الرأس : اللهم حرم شعري وبشري على النار ، وأظلمي تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك . وعند مسح الأذنين : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه . وعند غسل الرجلين : اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام . وبعد فراغ الوضوء وقبل طول الفصل عرفاً « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين » واجعلني من عبادك الصالحين ، سبحانك الله وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم^(٢) .

والأكمل أن يأتي بجميع ذلك قبل أن يتكلم ، وأن يكون مستقبل القبلة ،

(١) الحديث ذكر في بشرى الكريم ولم يخرج به والله أعلم به .

(٢) لا بأس بالدعاء عند الأعضاء ، أي إنه مباح لا سنة ، وإن ورد عن طرق ضعيفة لأنها كلها ساقطة ، إذ لا تخلو عن كذاب أو متهم بالكذب أو بالوضع ، وشرط العمل بالحديث الضعيف أن لا يشتد ضعفه كما صرح به البيهقي ، ومن ثم قال النووي : لا أصل لدعاء الأعضاء ، وأما الدعاء بعد فراغ الوضوء رواه الإمام مسلم والترمذي عن عمر ، وأما واجعلني من عبادك الصالحين ليست من لفظ الحديث .

رافعاً بصره ويديه إلى السماء ، ثم يمسح وجهه بيديه ، ويقرأ ﴿ إنا أنزلناه ﴾ وكذلك آية الكرسي كما في بشرى الكريم ، ثم يقول : « اللهم اغفر لي ذنبي ، ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي ، ولا تفتني بما زويت عني » .

وورد أن من قال : أشهد ... إلى ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثانية يدخل من أيها شاء^(١) .

وإن من قال : سبحانك اللهم وأتوب إليك ؛ كتب له في رق - بفتح الراء - ثم طبع بطابع - بفتح الباء وبكسرهما - فلم يكسر أي لم يتطرق إليه إبطال إلى يوم القيامة ، وهذا كناية عن عدم إحباط ثوابه ، وفيه بشرى بأن قائله يموت على الإيمان ؛ ولا يحصل منه ردة أبداً .

وورد أن من قرأ : ﴿ إنا أنزلناه ﴾ في أثر وضوئه مرة واحدة كان من الصديقين ، ومن قرأها مرتين كُتِبَ في ديوان الشهداء ؛ ومن قرأها ثلاثة حشره الله تعالى مع الأنبياء^(٢) .

ويستحب كما في فتح المعين أن يقول عنيد كل عضو : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . الخیر رواه المستغفري وقال حسن غريب .

ويسن تثليث أفعال الوضوء ، قولية كانت أو فعلية ؛ واجبة أو مندوبة عند اتساع الوقت ، أمّا إذا ضايق بأن كان بحيث لو ثلث لم يدرك الصلاة كاملة فيه ، فيجب عليه تركه كسائر البسن .

وكذلك يجب عليه تركه مع السنن التي تحتاج إلى ماء : كضمضة ،

(١) رواه النسائي والحاكم .

(٢) قال في المقاصد الحسنة : حديث قراءة إنا أنزلناه عقب الوضوء لا أصل له وذكره الفقيه أبو الليث في مقدمته ، وقال الإمام الطحطاوي : ولفظه يدل على وضعه اهـ .

واستنشاق وغير ذلك عند قلة الماء ، بحيث لا يكفيه إلا للفرض ، أو احتاج إلى الفاضل عن الفرض لعطش محترم .

ويسن تركه إذا خاف فوت جماعة لم يرج غيرها ؛ بل قال في شرح العباب : إنها أولى من سائر سنن الوضوء ؛ لكن ينبغي أن يستثنى ما قيل بوجوبه وإن تركه يفسد الوضوء كالدلك ونحوه هذا

ومن سنن الوضوء الاستياك : وهو استعمال عود ونحوه من كل خشن طاهر في الفم لإذهاب التغير ونحوه ، والأفضل أن يكون بالأراك المعروف .

ومحله قبل غسل الكفين عند العلامة الرملي ، وبعد غسلها وقبل المضمة عند العلامة ابن حجر ، فعلى الأول يكون من سنن الوضوء الخارجة عنه فيحتاج إلى نية ؛ لأنه سابق على نية الوضوء ، وعلى الثاني يكون من السنن الداخلة فلا يحتاج إلى نية لشمول نية الوضوء له وهو مطلوب في غير الوضوء أيضاً ؛ بل هو مستحب في كل حال ، وفي كل وقت إلا بعد الزوال للصائم ، ولو نفلاً فلا يستحب ، بل يكره لإزالته رائحة الفم المطلوب إبقاؤها لأطيبيتها عند الله سبحانه وتعالى كما في خبر « لخلوف فم الصائم - أي تغير رائحته - أطيب عند الله من ريح المسك »^(١) أي أكثر ثواباً عند الله تعالى من ريح المسك المطلوب في نحو يوم الجمعة ، وإنما اختصت الكراهة بما بعد الزوال لأن التغير بالصوم إنما يظهر حينئذ ، بخلافه قبله فيحال على نوم أو أكل أو نحوها ، ولأنه يدل خبر « أعطيت أمتي في شهر رمضان خمساً لم يعطهن أحد قبلي أما الأولى : فإنه إذا كان أول ليلة منه نظر الله إليهم - أي نظر رحمة - ومن نظر إليه لا يعذبه أبداً ، وأما الثانية : فإنهم يمسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك ، وأما الثالثة : فإن الملائكة تستغفر لهم في كل

(١) رواه أحمد والبخاري .

يوم وليلة ، وأما الرابعة : فإن الله يأمر جنته فيقول لها : استعدي وتزيني لعبادي أوشك - أي قرب - أن يستريحوا من تعب الدنيا إلى دار كرامتي ، وأما الخامسة : فإنه إذا كان آخر ليلة من رمضان غفر الله لهم جميعاً^(١) فقيّد في الثانية بالمساء وهو إنما يكون من بعد الزوال وتزول الكراهة بالغروب .

ويتأكد الاستيائك في أحوال :

منها عند الوضوء ، وعند إرادة الصلاة ، وعند الاحتضار ، وفي السحر ، وعند قراءة القرآن ، والحديث ، والعلم الشرعي ، وعند تغير الفم ، وعند دخول المنزل ، وإرادة النوم ، والانتباه منه .

ومن فوائده : أنه يطهر الفم ، ويرضي الرب ، ويطيب النكهة ، ويبيض الأسنان ، ويشد اللثة ، ويسوي الظهر ، ويبطئ الشيب ، ويضاعف الأجر ، ويزكي الفطنة ، ويسهل النزاع ، ويصفي الخلقة .

وإدامته تورث السعة ، والغنى ، وتسكن الصداق ، وتذهب جميع ما في الرأس من الأذى ، والبلغم ، وتجلو البصر ، وتزيد في الفصاحة ، والحفظ ، والعقل ، وتذهب الجذام ، وتنمي المال ، والأولاد .

وبالجملة فقد ذكروا فيه أن اثنين وسبعين فضيلة منها أنه يذكر الشهادة عند الموت . والله أعلم .

وهو على العكس من الحشيشة التي تأكلها الحرافيش ؛ فإن فيها اثنين وسبعين رذيلة وبعضهم قال : فيها مائة وعشرون مضرة بدنية ودينية منها : فساد العقل ، ونسيان الشهادة عند الموت ، نسأل الله السلامة بمنه وكرمه .

وكيفية الاستيائك المسنونة : أن يبدأ بالجانب الأيمن من فمه فيستوعبه

(١) رواه البيهقي عن جابر .

باستعمال السواك في عرض الأسنان العليا ، ظهراً وبطناً إلى الوسط ، ثم السفلى كذلك ثم يفعل في الجانب الأيسر كذلك ، ثم يمره على لسانه طويلاً ثم على سقف حلقه إمراراً لطيفاً .

ويسن أن يمسك السواك باليد اليمنى ، وأن يجعل الخنصر من أسفله والبنصر والوسطى والسبابة فوقه ، والإبهام أسفل رأسه ، ولا يقبض عليه بيده ؛ لأن ذلك يورث الباسور ثم بعد أن يستاك يغسل رأسه ، ثم يضعه خلف أذنه اليسرى لخبر فيه ، واقتداء بالصحابة رضي الله تعالى عنهم ، ويسن أن يبلع ريقه وقت وضعه في الفم ، وقبل أن يحركه كثيراً لما قيل : إن ذلك أمان من الجذام ، والبرص ، بل من كل داء سوى الموت ولا يبلع ريقه بعده لما قيل إنه يورث الوسواس .

واستحب بعضهم أن يقول في أول الاستياك : اللهم بيّض به أسناني وشدّ به لثاتي ، وثبت به لهاتي ، وبارك لي فيه يا أرحم الراحمين .

ويكره أن يزيد طول السواك على شبر معتدل لما قيل : إن الشيطان يركب على الزائد . والله أعلم .

وينبغي أن ينوي بالاستياك السنة بأن يقول : نويت سنة الاستياك ، فلو استاك اتفاقاً من غير نية لم تحصل السنة ولا ثواب له . ومحل ذلك ما لم يكن في ضمن عبادة أما إذا كان في ضمنها ؛ كالوضوء فلا يحتاج إلى نية لشمول نيتها له .

ويسن التخليل قبل السواك وبعده ، ومن أثر الطعام لأنه أمان من تسويس الأسنان ومن ثم قيل : إن من واطب على الخشبطين : أي الخلال والسواك أمن من الكلبتين ؛ اسم لما يقلع به الأسنان .

ويستحب كون الخلال من عود السواك أو من الخلة المعروفة .

ويكره بالحديد ، وعود القصب ، وكذا الريحان لما قيل : إنه يورث الجذام والعياذ بالله تعالى .

ويكره أكل كل ما خرج من بين الأسنان بنحو عود لا ما خرج باللسان هذا . والله أعلم .

مكروهات الوضوء

أما مكروهات الوضوء فمنها :

- ١ - تقديم اليسرى من يديه ورجليه على اليمنى منها .
 - ٢ - ومنها : المبالغة في المضمة والاستنشاق للصائم .
 - ٣ - ومنها : الاستعانة بمن يطهر أعضائه بلا عذر ، بخلاف الاستعانة في صب الماء فإنها خلاف الأولى . وأما الاستعانة في إحضار الماء فلا بأس بها .
 - ٤ - ومنها : الإسراف في الماء كأن يأخذ في الغرف زيادة عما يكفي العضو ولو كان يغترف من البحر .
 - ٥ - ومنها : الزيادة على الثلاث ، والنقص عنها ، ويأخذ الشاك باليقين على المعتمد فلو شك هل غسل ثلاثاً أو اثنين أخذ بالأقل احتياطاً ويأتي بثالثة ولا يقال : ربما تكون رابعة فتكون بدعة ، لأننا نقول : محل كونها بدعة إذا تيقن أنها رابعة ، ومقابل المعتمد ما حكاه الجلال في شرحه على المنهاج من أنه يأخذ بالأكثر حتى لا يقع في الزيادة .
- ويحرم الإسراف والزيادة على الثلاث يقيناً في الوضوء والغسل ، إذا كان الماء موقوفاً للتطهر به كماء الميضة والمغتس في الجوامع .
- ويجب الاقتصار في المسبل على ما أراد مسبله ، فإن سبله للتطهر واقتصر عليه أو للشرب فكذلك .

ويحرم استعماله في غير ما ذكر : كتزويد دواة وبلّ كعك ، وغسل يد وثوب ونحو ذلك .

ومن هنا يعلم أن الاستنجاء من ماء الميضة أو المغطس حرام .

نعم ؛ إن دعت ضرورة إلى ذلك بأن لم يكن في بيوت الأخلية ماء جاز .

وقال الشبراملسي : يجوز الوضوء والاستنجاء من ماء المغاطس لمن يريد الغسل لأن ذلك من سننه اهـ .

ويحرم تقذير الماء المذكور ولو بطاهر ، ونقله لغير محله ولو لاستعماله فيما وقف لأجله كأن ينقل الماء من ميضة المسجد في إناء للوضوء به خارجه ، أو يلاً الكوز من الخابية الموضوعة فيه ، ويخرج به ليسقي غيره مثلاً وربما يظن لجهله أنه يفعل قربة ، والحال بخلافه فليتنبه لذلك فإنه يقع كثيراً .

ومما يقع - أيضاً - أخذ الماء المالح من بئر المسجد ؛ لأجل أن يملح به نحو لفتٍ فهو حرام ؛ لأن البئر إنما جعل في المسجد لأجل نزع الماء منه للميضة والمغطس ، وبيوت الأخلية فقط ، فلا يجوز استعماله في غير ذلك وما يحتال به بعضهم من وضع ماء آخر بدله الظاهر أنه لا ينفع^(١) .

تتمة : قال العلامة ابن حجر في شرحه على المقدمة الحضرمية : ويظهر أن كل سنة اختلفت في وجوبها ، يكره تركها وبه صرح الإمام في غسل الجمعة

(١) أقول : لقد قرر لنا بعض مشايخنا عند أمثال هذه الأبحاث ، بأن الأوقاف قد أمت جميع المياه الموقوفة في الأحياء ، وعلى الطرق ، ووحدت الوقفية في جهة واحدة وهي : المساجد ، فكل مسلم له استحقاق من الماء خارج المسجد ، فلما ضمت مياه الحي للمسجد فلا بأس بنقله للحاجة والضرورة . نعم ؛ الإسراف الذي يقع من جهلة المسلمين حال وضوئهم فوضوء الواحد يكفي كثيراً ولا سيما إذا اعتبرنا هذا ورعاً في العبادة ، فنقول : نقل عن إمام الورعين عليه الصلاة والسلام ، أنه توضعاً بمذً واغتسل بصاع فأين نحن منه ؟ فليتنبه لهذا ... وهذا بالنسبة لبلاد الشام حيث أمت أمور كثيرة حتى المياه اهـ محمد .

بل قياس قولهم يكره ترك التيامن ؛ وتخليل اللحية الكثّة أن كل سنة تأكد طلبها يكره تركها اهـ .

* * *

فصل : في المسح على الخفين^(١)

شروطه ، مدته ، واجبه ، كيفيته .

المسح على الخفين ثابت عنه ﷺ قولاً وفعلاً .

روى ابر. المنذر عن الحسن البصري أنه قال : حدثني سبعون من الصحابة أن النبي ﷺ مسح على الخفين .

ومن ثم قال بعضهم : أخشى أن يكون إنكاره كفراً .

وعبارة القاوقجي : يجب اعتقاد جواز المسح على الخفين فنكره مبتدع ، وعلى رأي أبي يوسف كافر ؛ لثبوته بسنة مشهورة وعليه انعقد الإجماع اهـ .

(١) المسح على الخفين

« دليله » من السنة

قال سيدي الشافعي في كتابه الأم ج ١ ص ٢٨ بعد حذف السند عن المغيرة بن شعبه أنه غزا مع النبي ﷺ غزوة تبوك .

قال المغيرة : فبرز رسول الله ﷺ قِبَلِ الغائط ، فحملت معه أداة قِبَلِ المجر ، فلما رجع رسول الله ﷺ ، جعلت أهریق على يديه من الأداة ، وهو يغسل يديه ثلاث مرات ثم غسل وجهه ، ثم ذهب يحسر جيبته عن ذراعيه فضاقت كُما جيبته عن ذراعيه ، فأدخل يديه في الجبة ، حتى أخرج ذراعيه من أسفل الجبة ، وغسل ذراعيه إلى المرفقين ثم توضأ ومسح على خفيه ، ثم أقبل .

قال المغيرة : فأقبلت معه حتى نجد الناس قد قدموا عبد الرحمن بن عوف يصلي لهم ، فأدرك النبي ﷺ إحدى الركعتين معه وصلى مع الناس الركعة الآخرة . فلما سلم قام رسول الله ﷺ فأتم صلاته وأفرغ ذلك المسلمين ، وأكثروا التسبيح ، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته أقبل عليهم ثم قال : أحسنتم أو قال أصبتم « يغيظهم » أن صلوا الصلاة لوقتها . اهـ .

*البراز : بالفتح ، والكسُ لغة قليلة : هو الفضاء الواسع الحالي من الشجر وقيل : البراز : الصحراء البارزة ، ثم كني به عن النجو كما كني بالغائط ، فقيل : تبرز ، كما قيل : تغطوا اهـ مختار .

وهو من خصائص هذه الأمة ويدل له قوله ﷺ : « صلوا في خفافكم فإن اليهود لا يصلون في خفافهم »^(١) .

وأول مشروعيته في سنة الهجرة كما قاله القليوبي .

وقال الشرقاوي : شرع سنة تسع من الهجرة في شهر رجب وقيل : ليلة الإسراء قبل الهجرة بسنة اهـ فليحرر .

وهو رخصة ويرفع الحدث رفعاً مقيداً بمدة .

وغسل الرجلين أفضل منه ، خلافاً لبعض الحنفية ، وإحدى الروايتين عن أحمد كما في رسالة القاوقجي .

نعم ؛ قد يسئ كأن كان لابس الخف ممن يقتدى به ، أو وجد في نفسه كراهة المسح ، أو خاف فوت الجماعة لو غسل .

وقد يجب : كما إذا دخل الوقت على لابسه ومعه من الماء ما يكفيه لو مسح ، ولا يكفيه لو غسل ، وكما إذا خاف فوت الوقت ، أو الجمعة . أفاد ذلك في مرقة صعود التصديق .

شروطه :

ويجوز المسح بالماء على الخفين بدلاً عن غسل الرجلين في الوضوء لا في غيره بأربعة شروط :

الأول : أن يكونا أي الخفان طاهرين فلا يكفي المسح على نجسين ، أو متنجسين ، لا للصلاة ، ولا لغيرها من مسّ المصحف ، ونحوه : لأن الصلاة لا تصح فيهما مع كونها المقصود الأصلي من المسح وغيرها كالتابع لها .

(١) وجاءت رواية عن شداد بن أوس « صلوا في نعالكم ولا تشبهوا باليهود » .

نعم ؛ لو كان عليها نجاسة معفو عنها : كدم البراغيث ، فمسح منها ما لا نجاسة عليه ، صح المسح ، ولا يضر سيلان الماء إلى النجاسة بخلاف ما لو مسح على ما فيه النجاسة فإنه يضر . هذا هو المعتقد .

وقيل : إن الحكم كذلك إذا كان عليه نجاسة غير معفو عنها ، فيصح المسح على ما لا نجاسة عليه ، ويستفيد به مسّ المصحف ونحوه قبل غسله ، والصلاة بعده كما في شرح الرملي على المنهاج .

ولو عمتها النجاسة المعفو عنها ، جاز المسح ولو بيده ، ولا يكلف غسلها بعد المسح بل يعفى عنها .

واعتمد بعضهم : أنه لا يسح إلا بنحو عود .

ولو كان على الرجل نجاسة امتنع المسح ، بخلاف ما إذا كان عليها حائل كشع ونحوه فإنه يصح المسح على المعتقد .

والشرط الثاني : أن يكونا أي الخفان ساترين لمحل الفرض وهو القدم بكعبيه من سائر جوانب الرجل وأسفلها لا من الأعلى فلو رُئي ظاهر القدم من أعلى الخف ؛ بأن كان واسع الرأس لم يضر ، عكس ستر العورة فإنه يكون من الأعلى والجوانب لا من الأسفل ، فلو رؤيت عورته من ذيله لم يضر ، لأن القميص ونحوه يتخذ لستر أعلى البدن وجوانبه ، والخف يتخذ لستر أسفل الرجل وجوانبها قال في بشرى الكريم : ولكون السراويل من جنس ساتر العورة ألحق به وإن كان يلبس من أسفل أي ويتخذ لستره أيضاً .

فرع في اختلاف الأئمة :

فإن قَصَرَ الخف عن محل الفرض بأن كان به تحرق ولو قليلاً في محل الفرض ضرر .

وقال أبو حنيفة : إن كان الحرق مقدار ثلاثة أصابع لم يجز المسح وإن كان دونها جاز .

وقال مالك : يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش ، وهو قول قديم للشافعي قاله في رحمة الأمة .

ولو تحرقت البطانة ، والظهارة قوية ، أو الظهارة والبطانة قوية ، أو هما من موضعين غير متحاذيين وكان مقابلهما قوياً لم يضر .

ويصح المسح على خفٍ مشقوق ، شد بعري بحيث لا يظهر شيء من محل الفرض ، لحصول الستر وسهولة الارتفاق به في الإزالة والإعادة ، هذا هو الأصح وقيل لا يصح .

فإن لم يشد بالعري لم يكف المسح عليه ؛ لظهور محل الفرض إذا مشى . ولو فتحت العري بطل المسح ، وإن لم يظهر من الرجل شيء ، لأنه إذا مشى ظهر فيخرج بانحلالها عن كونه خفاً .

والشرط الثالث : أن يكونا أي الخفان مما يمكن تتابع المشي عليهما أي فيهما لتردد مسافر لحاجاته المعتادة لغالب الناس ، عند الخط والترحال وغيرها ، في المواضع التي يغلب المشي في مثلها ، بخلاف الوعة أي الصعبة لكثرة الحجارة ونحوها .

والمراد بإمكان ذلك سهولته ، وإن لم يوجد بالفعل ؛ بل وإن كان لابس الخفين مقعداً .

ولابد أن يكون إمكان التردد بلا مداس وإلا فأقل شيء يكفي مع المداس .

واعلم أن المعتبر إمكان تردد المسافر في حوائجه ، كما تقرر ، ولو بالنسبة للمقيم على المتمد ؛ لكن المعتبر في حقه إمكان ذلك يوماً وليلة ، وفي حق المسافر ثلاثة أيام بلياليها ، وقيل : المعتبر في حق المقيم حاجات الإقامة ، ولو أراد المسافر مسح مقيم وكان يمكن تتابع المشي عليها مدتها فقط كفي . قاله ابن قاسم .

ويؤخذ من هذا الشرط كونها قوين بحيث يمنعان نفوذ الماء إلى الرجل عن قرب لو صب عليها .

والمعتبر منعها ذلك من غير مواضع الخرز والشق وخرقي البطانة والظهارة الغير متحاذيين .

فلا يكفي المسح على ما لا يمكن المشي فيها لسعتها أو ضيقها أو ثقلها كالمتخذين من حديد أو خشب ، أو ضعفها كالجورب المعروف والمتخذ من جلد ضعيف ، أو جوخ خفيف ، بخلاف المتخذ من جلد قوي ، أو جوخ ثقيل فيصح المسح عليه لقوته ومنعه نفوذ الماء .

والشرط الرابع : أن يكون لبسها أي الخفين بعد كمال أي تمام الطهارة من الحدثين ، حتى لو غسل إحدى رجليه وألبسها خفها ، ثم فعل بالأخرى كذلك لم يكف ، إلا أن ينزعه من الأولى ، ثم يعيده فيصح المسح بعد ذلك .

ولو ابتداء لبسها بعد كمال الطهارة ، ثم أحدث قبل وصول الرجل قدم الخف لم يصح المسح .

ولو اجتمع عليه الحدثان فغسل أعضاء وضوئه عنهما ، أو عن الجنبات وقلنا بالاندرج وهو المتمد ، ولبس الخف قبل غسل باقي بدنه لم يمسح عليه

لكونه لبسه قبل كمال طهارته .

واعلم أن الشرط الأول الذي هو طهارة الخفين معتبر عند المسح ، لا عند اللبس ؛ حتى لو لبس خفين متنجسين ، ثم طهرهما قبل المسح ، أجزأ المسح عليهما قاله ابن قاسم ، وظاهره وإن أحدث قبل غسلها ؛ لكن في ابن حجر ما يفيد اشتراط الغسل قبل الحدث وهو الظاهر ، وأما بقية الشروط : فاعتبر الحفني وجودها عند اللبس ، وهو المعتمد وسوى بعضهم بينها ، وبين الأول ، فقال : يكفي وجودها قبل الحدث ، وإن فقدت عند اللبس كذا في البجيرمي على الخطيب نقلاً عن الشوبري فراجع ، ولعل قوله قبل الحدث فيما يمكن فيه ذلك ؛ ليخرج الشرط الرابع هذا ، ثم وجدت الشرقاوي اعتمد ما قرره شيخه عطية من أنه يشترط وجود هذه الشروط قبل الحدث سواء وجدت حال اللبس أم لا ، ووجدت بهامشه نقلاً عن الشنواني قوله : قبل الحدث أي فيما يمكن فيه ذلك احترازاً عن الشرط الأول والثاني ، أي المذكورين في كلام شيخ الإسلام وهما كون اللبس على كمال الطهارة ، وكون الطهر بماء أو تيم لا لفقده ، وهذا يؤيد ما رجوته فلله الحمد . والله أعلم .

ومسح عليهما أي الخفين الشخص المقيم وكذا المسافر سفرأ لا يبيح القصر يوماً وليلة أي مقدارهما وهو أربع وعشرون ساعة فلكية .

ومسح عليهما المسافر سفرأ مبيحاً للقصر ثلاثة أيام بلياليها أي مقدار ذلك أيضاً وهو اثنان وسبعون ساعة فلكية .

وقال مالك : لا توقيت لمسح الحف ؛ بل مسح لابس مسافرأ كان أو مقيماً ما بدا له ما لم ينزعه ، أو تصيبه جنابة . وهو القديم من قولي الشافعي . كذا ذكره في رحمة الأمة .

وذكر أيضاً أن في رواية عن مالك لا يجوز المسح في الحضر .

ونظير ذلك في القليوبي على الجلال وعبارته : وعند الإمام مالك لا يتقيد المسح بمدة لمقيم ، ولا لمسافر . وقيل : لا يجوز عنده للمقيم أصلاً اهـ .

وابتداء المدة أي مدة المسح في حق كل من المقيم والمسافر يحسب من وقت الحدث الواقع بعد تمام اللبس للخفين ، ثم إن كان الحدث شأنه أن يقع بالاختيار : كاللمس ، والمس ، والنوم حسبت المدة من ابتدائه ، وإن كان شأنه أن يقع بغير الاختيار : كالجنون ، والإغماء ، والبول ، والغائط ، والريح ، حسبت من آخره وهذا التفصيل هو الذي جرى عليه العلامة الرملي .

وجرى العلامة ابن حجر وشيخه شيخ الإسلام والخطيب ، على أن المدة تحسب من نهاية الحدث مطلقاً هذا . وإنما اعتبرت المدة من الحدث ؛ لأن وقت المسح الرافع يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه . قال الجلال المحلي في شرحه على المنهاج : واختار المصنف في شرح المذهب قول أبي ثور وابن المنذر ، أن ابتداء المدة من المسح لأن قوة الأحاديث تعطيه . وفي رحمة الأمة أن ذلك رواية عن الإمام أحمد ، وقال الحسن البصري إنها من وقت اللبس . والله أعلم .

تنبيهات : الأول : يجوز للابس الخف أن يجدد الوضوء قبل حدثه بل يستحب ويمسح في كل تجديد مادام متطهراً ولو سنين ولا تحسب المدة لأنه لم يشرع فيها .

الثاني : لو أحدث لابس الخف ، ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبساً على طهارة .

الثالث : لا يجوز للمسافر سفرأ قصيراً ، ولا للعاصي بسفره ، ولا للهائم أن يمسحوا مسح مسافر بل يمسحون مسح مقيم كما علم مما مر .

الرابع : لو مسح شخص في سفر القصر ، ثم زال سفره ، أو مسح في غير سفر القصر ، ثم سافر سفر قصر ، لم يكمل مدة سفر القصر في الحالين . وخرج

بالمسح الحدث ومضي وقت الصلاة ، فلا عبّرة بهما حتى لو حصل في الحضر أو أحدهما أتم مسح مسافر ، كما أفاده العلامة الكردي هذا . والله أعلم .

وفي رحمة الأمة نقلاً عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه لو مسح في الحضر ، ثم سافر ، يُتم مسح مسافر .

الخامس : لو شك في بقاء المدة ، كأن نسي ابتداءها امتنع عليه المسح ؛ لأنه رخصة بشروط منها المدة ؛ فإذا شك فيها رجع للأصل وهو الغسل .

والواجب في المسح على الخفين مسح أدنى أي أقل شيء في محل الفرض من ظاهر أعلى الخف حتى لو وضع أصبعه المبتلة عليه ولم يمرها ، أو قطر عليه قطرة ماء أجزاءه على المعتمد وقيل لا كما في شرح المحلى ، ولعل وجهه أنه لا يسمى مسحاً .

وقال الإمام مالك بوجوب تعميمه إلا مواضع الغضون أي الشيات .

وقال الإمام أبو حنيفة بوجوب نحو ثلاثة أصابع منه .

وقال الإمام أحمد بوجوب أكثره ، ذكر ذلك العلامة القليوبي على الجلال ومثله في حاشية الشيخ عميرة وكتاب رحمة الأمة ، وكذا حاشية الشرقاوي ورأيت بهامشها قوله أكثره ، أي أكثر أعلاه .

ولا يكفي المسح على باطنه ، وأسفله ، وعقبه ، وحرفته ؛ لأنه لم يرد الاقتصار على شيء منها كما ورد الاقتصار على الأعلى .

ويسن مسح أعلاه وأسفله ، خطوطاً خلافاً للإمام أحمد حيث قال : السنة مسح أعلاه فقط كما في رحمة الأمة ، وقد علمت أن الواجب عنده أكثر الأعلى هذا ، والأولى في كيفية المسح أن يضع أصابع يده اليسرى مفرجة فوق العقب ، واليمنى كذلك على ظهر الأصابع ، ثم يمر اليسرى إلى أطراف الأصابع من

تحت ، واليمنى إلى آخر ساقه مما يلي القدم لا مما يلي الركبة ؛ لأن أول الساق مما يلي الركبة وآخره مما يلي القدم وهو الكعبان . فلا يسن في الخف تحجيل ، ولا استيعاب بالمسح ؛ بل هو خلاف الأولى وقيل : مكروه ويكره غسله ، وتكرار مسحه ؛ لأنه يعيبه ؛ بل قيل : لا يجزىء الغسل كما في شرح الجلال على المنهاج .

تنبيهات تتعلق في حكم المسح :

الأول : لو لبس خفاً فوق خف لشدة برد مثلاً ، فإما أن يكونا ضعيفين ، أو قويين ، أو يكون الأعلى قوياً ، والأسفل ضعيفاً أو بالعكس^(١) .

فإن كانا ضعيفين ، لم يصح المسح على كل منهما .

وإن كان الأعلى قوياً دون الأسفل ، صح المسح على الأعلى ؛ لأنه الخف المعتبر ، وما تحته كاللفافة ، فكأنه لابس خفاً واحداً على لفاقة بقدمه .

وإن كانا قويين ، أو كان الأسفل قوياً دون الأعلى ، فإن مسح الأسفل صح ، وكذا إن مسح الأعلى فوصل البلبل للأسفل ، ولو من محل الخرز ، وقصد الأسفل وحده أو قصدهما معاً ، وكذا إن أطلق في الأصح ، بخلاف ما إذا قصد الأعلى وحده ، أو قصد واحداً لا بعينه فإنه لا يصح ، وهذه المسألة تسمى عند الفقهاء بمسألة الجرْمُوق بضم الجيم والميم .

الثاني : لو لبس خفاً على جبيرة لم يجز المسح عليه على الأصح في الروضة ، لأنه ملبوس فوق ممسوح كالمسح على العمامة . قاله شيخ الإسلام في شرح منهجه ، ويؤخذ منه جواز المسح عليه لو تحمل المشقة ، وغسل رجله ، ثم وضع الجبيرة ، ثم لبس الخف ؛ لأنه حينئذ ملبوس فوق مغسول ، وبه قال

(١) التنبيه الأول تحته خمس صور فتنه وهي : مسألة الجرْمُوق .

العلامة الزيادي تبعاً للعلامة ابن قاسم ، لكن أفتى الشهاب الرملي بخلافه ، وعلله بأن الجبيرة لا تكون إلا ممسوحة بمعنى أن واجبها المسح فيشمل ذلك وضعها على الغسل المذكور . وقال ابن قاسم : يؤخذ من قوله : لأنه ملبوس فوق ممسوح ، أنه لو لم تأخذ الجبيرة شيئاً من الصحيح أجزأ مسح الخف عليها ؛ إذ ليس فوق ممسوح حينئذ ؛ لأنه لا يجب حينئذ مسحها فهي كخرقة على الرجل تحت الخف وهو ظاهر اهـ ، وجزم به غيره لما ذكره في التيم من أن مسح الجبيرة إنما هو بدل عما تأخذه من الصحيح الكائن في أطراف الجريح .

الثالث : لو لبس خفاً على تيم لا لفقد ماء ، بأن كان به علة مانعة من استعمال الماء ، ثم أحدث فتكلف المشقة وتوضاً ، ومسح الخف ، استباح فرضاً واحداً ونوافل ، أو نوافل فقط ، إن كان صلى بتيمة فرضاً ، فإن أراد فرضاً آخر وجب عليه النزع وغسل الرجلين .

تتمة : لو عرض للابس الخف في أثناء المدة ما يوجب الغسل أصالة من جنابة أو حيض ، أو نفاس ، أو ولادة ، وجب عليه تجديد اللبس ، إن أراد المسح بأن ينزع ، ويتطهر ، ثم يلبس ، حتى لو اغتسل لابساً للخف ، وغسل رجله داخله ، ثم أحدث بعد ذلك حدثاً أصغر ، لا يصح أن يمسح عليه ؛ لأن ذلك اللبس انقطعت مدة المسح فيه بعروض ما ذكر . هذا هو مقتضى كلام الرافعي .

ويؤخذ من قول الكفاية ينبغي أن لا تبطل مدة المسح أنه يمسح بقيتها . كذا أفاده الجلال في شرحه على المنهاج ، والمعتمد الأول كما قاله القليوبي عليه .

ولو فسد خفه بأن صار ضعيفاً بعد أن كان قوياً ، أو ظهر جزء من القدم أو ما لف عليه بتخرق أو غيره وإن ستره حالاً .

إن انحلت عرا مشقوق وإن لم يظهر شيء من محل الفرض .
أو انقضت مدة المسح ، أو شك في انقضائها ، وهو بطهر المسح في كل من
الصور الخمس لزمه غسل قدميه فقط بنية رفع الحدث عنهما على المعتد فيهما .
وقيل : يتوضأ وضوءاً كاملاً لبطلان كل الطهارة ببطلان بعضها .
قال الجلال : واختار المصنف في شرح المذهب كابن المنذر أنه لا يلزمه
واحد منهما ويصلي بطهارته اهـ .
وعبارة رحمة الأمة : ومن نزع الخف وهو بطهر المسح ، غسل قدميه عند
أبي حنيفة ، وعلى الراجح من مذهب الشافعي سواء طالت مدة المسح أو
قصرت .
وقال أحمد ومالك : يغسل رجليه مكانه ، فإن طال الفصل استأنف .
وقال الحسن وداود لا يجب غسل رجليه والاستئناف للطهارة ويصلي كما هو
حتى يحدث حدثاً مستأنفاً اهـ . والله أعلم .
وخرج بطهر المسح طهر الغسل ، بأن لم يحدث بعد الغسل ، أو أحدث
ولكن توضأ وغسل رجليه في الخف ، فلا يلزمه غسل القدمين بل يصلي بذلك
الطهر لبقائه وإن بطلت المدة ثم إن أراد المسح نزع الخف ثم لبسه^(١) .

(١) المسوحات الواقعة في الطهر ست :

- الأول : مسح الفرج في الاستنجاء بالحجر وغوه .
- الثاني : مسح الوجه واليدين في التيمم بالتراب .
- الثالث : المسح بالماء على سائر الجرح من الجبيرة .
- الرابع : مسح الرأس في الوضوء .
- الخامس : مسح الأذنين في الوضوء .
- السادس : مسح الخفين بالماء بدل الغسل .

خاتمة

في نفض الخفين

قال في الإحياء : يستحب لمن أراد لبس الخف أن ينفذه لئلا يكون فيه حية ، أو عقرب ، أو شوكة ، أو نحو ذلك لما ورد أنه ﷺ : دعا بخفيه ، فلبس أحدهما ، ثم جاء غراب فاحتل الآخر ورماه ، فخرجت منه حية فقال رسول الله ﷺ : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى يَنْفُضَهَا »^(١) ، وكان ﷺ إذا أراد الحاجة أَبْعَدَ المشي ، فانطلق ذات يوم لحاجة تحت شجرة ، ثم توضأ ولبس أحد خفيه ، فجاء طائر أخضر ، فأخذ الخف الآخر ، فارتفع به ثم ألقاه ، فخرج منه أسود صالح فقال رسول الله ﷺ : « هذه كرامة أكرمني الله بها اللهم إني أعوذ بك من شر ما يمشي على بطنه ، ومن شر ما يمشي على رجلين ، ومن شر ما يمشي على أربع » اهـ وما ذكر في الخف ، يجري في لبس النعل ، والقميص ، والسراويل ، ونحوها أي فيستحب نفضها قبل لبسها .

* * *

(١) رواه الطبراني في الكبير عن أبي أمامة .

بَابُ الْغُسْلِ^(١)

هو عند الفقهاء إن أضيف إلى السبب ، كغسل الجمعة ، والعديد فالأفصح الضم ، وإن أضيف إلى الثوب ونحوه فالأفصح فيه الفتح . أفاده الشرقاوي .

ومعناه لغة : إسالة الماء على الشيء بدءاً أو غيره بنية أو لا .

وشرعاً : سيلان الماء على جميع البدن بنية ولو مندوبة كما في غسل الميت وهو المراد هنا ، والكلام عليه منحصر في خمسة أطراف : موجباته ، وشروطه ، ومكروهاته ، وفروضة ، وسننه .

موجباته

فموجباته بكسر الجيم أي أسباب وجوبه ستة :

أحدها : خروج المني من رجل ، أو امرأة في حالة النوم ، أو اليقظة بدخول حشفة أم لا ، كثيراً كان أو قليلاً ، ولو على لون الدم حيث وجدت

(١) « أسباب الغسل ودليله وفائدته »

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ هو أمر والأمر للوجوب ، فيفيد فرضية الغسل من الجنابة .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ فنع الجنب من المكث في المسجد حتى يتطهر .

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، عن النبي ﷺ قال : « إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها ، فقد وجب الغسل » وفي رواية : « وإن لم ينزل » وفي أخرى : « ومس الحتان الحتان » رواه الخمسة إلا الترمذي .

وقد قدر أطباء هذه المدنية الحديثة ، أن الغسل من الجنابة بالتدليك يقوي الأعصاب ويشدها ، ويزيد الجسم نشاطاً ونضارة ، ويعوض ما فقد منه . إنه عليه الصلاة والسلام لا ينطق عن الهوى ، فشريعته من علم حكيم ، فجازه الله عن الأمة خير الجزاء .

فيه علامة من علاماته الآتية^(١) .

والمراد في خروجه في حق الرجل ، بروه إلى خارج الحشفة .

وفي حق البكر ، مجاوزته البكارة .

وفي حق الثيب ، وصوله إلى محل يجب غسله في الجنابة والاستنجاء ، وهو ما يظهر منها عند جلوسها على قدميها .

ويعلم من ذلك أنه لو أحس الرجل بنزول المني ، فأمسك ذكره فلم يخرج منه شيء فلا غسل عليه ، وإن حكم ببلوغه حينئذ عند الرمي خلافاً لابن حجر .

وقال الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه : إذا فكر ، أو نظر ، فأحس بانتقال المني من الظهر إلى الإحليل وجب الغسل كذا في رحمة الأمة .

وعلامات المني ثلاثة :

الأولى : تدفقه أي خروجه بدفعات .

الثانية : التلذذ بخروجه^(٢) .

الثالثة : كون ريحه إذا كان رطباً كريح العجين ، أو طلع النخل ، وإذا كان جافاً كريح بياض البيض .

فإن فقدت هذه العلامات كلها فلا غسل ؛ لأن الخارج حينئذ ليس بمني .

وإن وجدت واحدة منها فهو مني جزماً يجب الغسل منه .

وقال أبو حنيفة ومالك : لا غسل إلا بخروجه مع مقارنة اللذة .

(١) والأصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « إنما الماء من الماء » رواه مسلم .

(٢) واستعقابه فتور الذكر ، وانكسار الشهوة .

وقالا أيضاً هما والإمام أحمد : إذا خرج بغير تدفق فلا غسل .

ولو اغتسل الجنب ثم خرج منه مني بعد الغسل ، وجب عليه إعادته عندنا
معاشر الشافعية خلافاً للمالك حيث قال لا غسل عليه .

وفصل أبو حنيفة وأحمد حيث قالوا : إن كان بعد البول فلا غسل ، وإن
كان قبله وجب الغسل . كذا ذكره في رحمة الأمة .

وعلم مما تقرر أنه لا أثر للثخانة والبياض في مني الرجل ، والرقعة
والاصفرار في مني المرأة ؛ لأن ذلك غالب لا دائم ، وقد يوجد في غيره كالرقعة
في المذي ، والثخن في الودي ، ومن ثمة كان عدم ما ذكر لا ينفيه ، ووجوده
لا يقتضيه ، فقد يحمر مني الرجل لكثرة الجماع ويصير كماء اللحم ، وربما خرج
دماً عبيطاً^(١) . أي خالصاً لا خلط فيه ، ومع ذلك هو مني طاهر موجب
للغسل ، وقد يرق أو يصفر منيه لمرض ، وقد يبيض مني المرأة لفضل قوتها ،
وحكي عن بعضهم : أنه يكون في الشتاء أبيض ثخيناً وفي الصيف رقيقاً .

نعم ؛ لو شك في الخارج أمني هو أم غيره ؟ كودي أو مذي تخير بينهما على
المعتمد ، فإن اختار كونه منياً اغتسل ، وإن اختار كونه غير مني غسل ما
أصابه منه وتوضأ ، وله الرجوع عن الاختيار الأول ، ويختار خلافه ويعمل
بمقتضاه من حينئذ ، ولا يعيد ما فعله بالأول من صلاة ونحوها ، والاحتياط
مراعاتهما معاً فيغتسل ويغسل ما أصابه منه خروجاً من خلاف من قال
بذلك .

فإن قيل : كيف يتأتى الشك وقد مر أن للمني علاماتٍ إن وجد أحدها
حكم بأنه مني وإلا فلا ؟ أجيب بأنه يصور بمن إذا استيقظ من نومه فوجد

(١) العبيط من اللحم : ما كان سليماً من الآفات اه مختار .

شيئاً أبيض خارجاً منه ، وشك هل هو مني لكونه خرج بتدفق ولم يشعر به ، أم لا ؟ فقد تأتي الشك لاحتمال وجود التدفق الذي هو أحد العلامات المتقدمة من غير شعور به هذا .

وأل في المني للعهد ، والمعهود هو مني الشخص نفسه الخارج منه أولاً ، أما مني غيره ، ومنيه الخارج منه ثانياً فلا يوجبان الغسل .

وصورة الأول : أن يخرج من فرج المرأة مني الرجل بعد غسلها من جماع لم تقض شهوتها فيه ، كأن كانت نائمة ، فلا يجب عليها إعادة ذلك الغسل : لأن الخارج ليس منيها بل مني الرجل كما علمت .

وصورة الثاني : أن يخرج منه المني فيغتسل ثم يستدخله فيخرج ثانياً : فلا يجب عليه إعادة الغسل أيضاً .

وثانيها : أي الموجبات دخول الحشفة^(١) وهي رأس الذكر المسماة عند العامة بالثمرة ، ولو كانت من ذكر مقطوع ، أو من بهيمة ، أو ميت ، والمراد دخول جميعها إن وجدت أو قدرها من فاقدها في فرج قبلاً كان أو دبراً ، متصلاً أو منفصلاً ، بأن قور وصار بعد التقوير يسمى فرجاً ولو كان لبهيمة . وإن كان الدخول بغير قصد ، وبغير اختيار .

أو كان مع حائل كأن لف على ذكره خرقة ولو غليظة وإن لم يحصل مع ذلك انتشار ولا إنزال ، خلافاً لما حكى عن داود وهو قول جماعة من الصحابة أن الغسل لا يجب إلا بالإنزال .

وقال أبو حنيفة : لا يجب الغسل من فرج البهيمة إلا بالإنزال . كذا ذكره

(١) لخبر الصحيحين : في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها : « إذا التقى الختانان ، أو مس الختانان وجب الغسل ، فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا » والمراد بالالتقاء : التحاذي اهـ .

في رحمة الأمة .

واعلم أنه لا فرق في وجوب الغسل بدخول الحشفة بين المولج والمولج فيه .
نعم ؛ لا أثر لدخولها فيما يجب غسله من فرج الثيب ، وهو ما يظهر منها
عند جلوسها على قدميها كما تقدم ؛ لأنه في حكم الظاهر ، فلا بد في وجوب
الغسل من تغيب جميعها فيما بعده من الباطن .

ومعلوم أن محل ذلك إن لم يحصل معه إنزال وإلا وجب بسببه .
ولا يجب الغسل على صاحب الفرج المقطوع ، رجلاً كان أو امرأة ولا على
البهيمة ، ولا على الميت .

وثالثها : أي الموجبات حيض وهو : الدم الخارج من المرأة التي بلغت
تسع سنين هلالية ، على سبيل الصحة من غير سبب الولادة .

ورابعها : أي الموجبات نفاس وهو : الدم الخارج من المرأة بعد ولادتها وقبل
مضي خمسة عشر يوماً منها ، فإن خرج بعد ذلك فهو حيض ولا نفاس لها
أصلاً هذا .

وإنما عدوا النفاس من موجبات الغسل مع أنه يكون بعد الولادة وهي
موجبة له - أيضاً - كما سيأتي لبيان صحة نية الغسل إليه ، على أنه قد يجب به
غسل غير غسلها ، كما لو ولدت ولداً جافاً واغتسلت ثم نزل عليها الدم قبل
مضي خمسة عشر يوماً من الولادة ، فيجب عليها الغسل ثانياً بسببه ولا يغني
عنه الغسل السابق .

وخامسها : أي الموجبات ولادة^(١) ولو لأحد توأمين ، فيجب الغسل

(١) وله علتان :

إحداها : أن الولادة ، مظنة خروج الدم ، والحكم يتعلق بالمظان ، ألا ترى أن النوم ينقض
الوضوء ؛ لأنه مظنة الحدث .

بولادة أحدهما ، ويصح قبل ولادة الآخر ، ثم إذا ولدته وجب الغسل أيضاً .
ومنها الولادة إلقاء مضغة ، أو علقه ، أخبر القوابل بأنها أصل آدمي
ويكفي إخبار واحدة منهن على المعتمد .

واعلم أن الولادة موجبة للغسل ولو بلا بلل ؛ لأنها مظنة لخروج شيء من
النفاس .

ثم نُزِلَت المظنة منزلة اليقين ، ثم انتقل إلى جعل نفس الولادة موجبة
للفعل وإن لم يوجد نفاس ، فيجب الغسل بالولد الجاف ، وإن لم ينتقض به
الوضوء عند الرمي خلافاً لابن حجر كما تقدم ، وتفطر به الصائمة ، ويجوز
لزوجها وطؤها قبل الغسل بخلاف المصحوبة بالبلل فلا يجوز له وطؤها بعدها
حتى تغتسل .

وقيل : إن الولادة المجردة عن البلل غير موجبة للغسل ، ولا تفطر بها
الصائمة ، وأكثر ما تكون في نساء الأكراد .

وتقدم أنه لو أُلْقَت المرأة بعض الولد كيده ، أو رجله وجب عليها الوضوء
دون الغسل ، فلا يلزمها حتى يتم جميعه .

وقيل : يجب الغسل بكل جزء ، وقال الخطيب : تتخير بين الغسل
والوضوء أي فيما عدا الأخيرة ، أما هو فيجب الغسل بإلقائه اتفاقاً .

تنبيه : ذكر العلامة القليوبي في حاشيته على الجلال : أنه يثبت للعلقة من أحكام
الولادة : وجوب الغسل ، وفطر الصائمة بها ، وتسمية الدم عقبها نفاساً ، ويثبت

والثانية : وهي التي قالها الجمهور : أن الولد مني منعقد ، وتظهر فائدة الخلاف ، فإذا
ولدت ولداً ، ولم تر بللاً ، فعلى الأول : لا يجب الغسل بوضع العلقه ، والمضغة على الراجح ،
ومنهم من قطع بالوجوب بوضع المضغة والله أعلم اهـ كفاية الأخيار ١ / ٢٤ .

للمضغة ذلك ، وانقضاء العدة ، وحصول الاستبراء ، إن لم يقولوا فيها صورة أصلاً ، فإن قالوا فيها صورة ولو خفية ، وجب فيها مع ذلك غرة^(١) وثبت مع ذلك أمية الولد ، ويجوز أكلها من الحيوان المأكول عند الرملي اهـ .
وسادسها : أي الموجبات موت لمسلم غير شهيد المعركة ، وفي السقط تفصيل يأتي في محله إن شاء الله تعالى .

شروطه :

وشروطه أي الغسل كشروط الوضوء ومكروهاته كمكروهاته وقد تقدما فارجع إليها إن شئت .

فروضه :

وفرضه أي ركنه شيئان أحدهما النية : إلا في غسل الميت - بأن ينوي الجنب رفع الجنابة ، والحائض رفع الحيض ، والنفساء رفع النفاس ، ويرتفع بنية الحيض كعكسه ، ولو مع العمد ما لم يقصد المعنى الشرعي عند ابن حجر . قاله في بشرى الكريم .

ويصح أن ينوي كل من الجنب ، والحائض ، والنفساء ، استباحة الصلاة ، أو نحوها مما يفتقر إلى غسل : كقراءة قرآن ، ومكث في مسجد ، أو رفع الحدث الأكبر ، أو الحدث فقط إن قصده عن جميع البدن ، وكذا إن أطلق ، لانصرافه لما عليه كما قاله القليوبي . فذكر الأكبر للتأكيد ، وهو أفضل من تركه أو الطهارة الواجبة ، أو الطهارة للصلاة ، أو الغسل لها ، أو أداء الغسل ، أو الغسل المفروض ، أو فرضه ، أو واجبه لا الغسل فقط ؛ لأنه قد يكون عادة ، وبذلك فارق الوضوء حيث اكتفى فيه بنية الوضوء فقط ، لأنه

(١) الغرة : العبد والأمة وفي الحديث : « قضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة » .

لا يكون إلا عبادة - وأيضاً - فإن الغسل يكون عن حدث وعن خبث ، ولا يكفي الطهارة فقط لأنها تصدق بالمندوبة .

ومن أراد غسلًا مسنوناً نوى به السبب ، كأن ينوي الغسل المسنون للجمعة ، أو العيد مثلاً ، إلا غسل الإفاقة من الجنون أو الإغماء ، فإنه يأتي فيه بنية تصلح لرفع الحدث الأكبر من النيات السابقة احتياطاً ؛ لأن الجنون مظنة خروج المني .

فقد قال إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه : قلّ من جنّ إلا وأنزل . والظاهر أنهم ألحقوا الإغماء به فليراجع هذا .

ومن المعلوم أن النية محلها القلب ، فلا يجب النطق بها ؛ بل يسن ليساعد اللسان القلب .

ولابد أن تكون مقرونةً بأول ما يغسل من البدن ، سواء كان من أعلاه أو من وسطه ، أو من أسفله ، إذ لا ترتيب فيه ، فلو نوى بعد غسل جزء منه وجبت إعادته لعدم الاعتداد به قبل النية .

ومن ذلك يعلم أن وجوب قرنها بأول ما يغسل إنما هو للاعتداد به ، لا لصحة النية لأنها تصح وإن لم تقترن بذلك .

والحاصل أن النية تصح مطلقاً ، أي سواء وقعت أول الغسل ، أو في أثنائه ، وأن المغسول معها أو بعدها يعتد به خلاف المغسول قبلها فلا يعتد به فتجب إعادته .

واعلم أن هنا دقيقة وهي : أنه إذا اقترنت النية ؛ بأول مغسول من البدن ؛ فإن له ثواب السنن المتقدمة : كالسواك ، والبسلة ، وغسل الكفين ، بل لا يحصل له شيء منها لخلوها عن النية ، وحينئذ فالأحسن أن يقول عندها : نويت سنن الغسل ليثاب عليها ، ثم يأتي بالنية المعتبرة عند غسل الواجب غسله كما تقدم نظير ذلك في الوضوء .

تنبيهات :

الأول : علم مما مر أن النية لا تجب إلا في غسل الحي ، أما الميت فلا تجب في غسله وإن كان واجباً ؛ بل هي مندوبة فيه ، وإن كان الميت جنباً ، أو حائضاً خلافاً لمن قال بوجوبها فيها ، أو وضوء الميت عكس غسله فهو مندوب والنية فيه واجبة .

الثاني : من اجتمع عليه أغسال وتمحضت واجبة بأصل الشرع : كغسل نفاس ، وحيض ، وجنابة ، كفاه نية واحدة منها وإن نفي باقيها ، قال القليوبي : ومعنى الكفاية فيها ، رفع الأمر الاعتباري ، أو المنع المرتب عليه ، فلا يصح الغسل بعده بنية واحد آخر ، والأغسال المندوبة كذلك ، أي يكفيها نية واحد منها ، ومعنى الكفاية فيها : سقوط الطلب لا حصول الثواب ، فلو أراد الغسل لواحد آخر لم يصح ، أما إذا كانت واجبة لا بأصل الشرع كندرين ، أو نذر وواجب بأصل الشرع كغسل جمعة مندور ، وغسل جنابة ؛ فإنه لا يحصل له إلا ما نواه ، ولو كان بعضها واجباً بالشرع أو بالنذر ، وبعضها مندوباً كغسل جنابة أو غسل جمعة مندور ، مع غسل عيد ، فإن نواهما حصلاً معاً ، أو أحدهما حصل ما نواه .

وعبارة المنهاج : ومن اغتسل لجنابة ، وجمعة حصلاً ، أو لأحدهما حصل فقط ، قال شارحه الجلال : عملاً بما نواه في كل . وقيل : لا يصح الغسل في الأولى للإشراك في النية بين النفل والفرض ، وفي قول : يحصل بغسل الجنابة غسل الجمعة ؛ لأن المقصود به التنظيف . والأكمل - كما في حاشية الشيخ عميرة نقلاً عن البحر - أن يغتسل للجنابة ثم للجمعة .

الثالث : لو اجتمع عليه الحدث الأكبر ، والحدث الأصغر ، فاغتسل بنية رفع الحدث الأكبر كفاه ذلك الغسل عن الحدثين ، فلا يحتاج معه إلى وضوء ،

وإن لم يرتب أعضائه ؛ لأن الحدث الأصغر يرتفع في ضمن الأكبر لاندراجيه فيه ، وإن لم ينوه ؛ بل وإن نفاه كما مر في باب الوضوء هذا هو المعتمد ، وقيل : لا يندرج وإن نواه ، وقيل : إن نواه اندرج وإلا فلا .

الرابع : لو نوى رفع الجنابة ، وغسل بعض البدن ، ثم نام فاستيقظ وأراد غسل الباقي ، لم يحتج إلى إعادة النية كما في فتح المعين ؛ لعدم اشتراط الموالاة في الغسل ؛ بل هي سنة كما سيأتي ؛ ولعدم وجوب استدامة النية إلى آخره ؛ بل هي سنة أيضاً ، والشرط أن لا يأتي بما ينافيها : كقصد التبرد ، أو التنظف مع الغفلة عنها .

الخامس : ينبغي لمن يغتسل بالصب من نحو كوز ، كإبريق أن يقرن النية بغسل محل الاستنجاء بعد فراغه منه ؛ لأنه ربما يغفل عنه ولا يصله ماء الصب ، فلا يتم طهره ، وهذه المسألة تسمى بالدقيقة .

ثم إذا أطلق النية ارتفع الحدث الأكبر عن محل الاستنجاء ، وعن كفه لملاقاتها للماء حال النية ، وارتفع الحدث الأصغر - أيضاً - عن الكف في ضمن ارتفاع الأكبر ، ثم يعود الحدث الأصغر على الكف بمسها حلقة الدبر ، فيحتاج إلى غسلها ثانياً بنية رفع الحدث الأصغر عنها ، بعد رفع حدث وجهه ، وهذه تسمى دقيقة الدقيقة .

والمخلص له حينئذ من هذه الورطة ، أن يقيد النية بأن يقول : نويت رفع الحدث الأكبر عن محل الاستنجاء بخصوصه ، ثم يأتي بنية أخرى لباقي بدنه .

فإن قيل : يلزم على قرن النية بمحل الاستنجاء فوات سنة البدأة بأعلى البدن ؟ أجيب بأنهم اغتفروا ذلك بالنسبة لهذا الأمر المهم هذا . وقد تقدم لك دقيقة أخرى فلا تغفل عنها .

وثانيهما : أي الفرضين تعميم ظاهر البدن أي جميع أجزائه بالماء حتى الأظفار وما تحتها ، والشعر ظاهره وباطنه وإن كثف ، وما يُظهر من صماخي الأذنين ، ومن المسربة حالة الاسترخاء ، ومن فرج المرأة عند جلوسها على قدميها ، وحتى ما تحت القلفة من الألف ؛ لأنه ظاهر حكماً وإن لم يظهر حساً ؛ لأنها مستحقة الإزالة فيجب غسلها ، وغسل ما تحتها إن أمكن ، وإلا وجبت إزالتها ؛ فإن تعذرت صلى كفاقد الطهورين ولا يتيم عما تحتها خلافاً لابن حجر ، وإذا مات لا يصلى عليه عند الرملي . وقال ابن حجر : يغسل ويتم عما تحته ، ويصلى عليه للضرورة ؛ لأن إزالتها يعد إزرأ به .

ولا يجب غسل باطن قرحة برئت وارتفع قشرها ولم يظهر شيء مما تحته ، ولا باطن فم ، وأنف ، وعين ، ولا شعر نابت داخل الأخيرين وإن طال ، وخرج عن حد الوجه كما في القليوبي ؛ لأن ما ذكر ليس من الظاهر ، وإنما وجب غسله من النجاسة لغلظها .

تنبيهات أربعة :

الأول : علم مما تقرر أنه يجب إيصال الماء هنا إلى باطن الشعر الكثيف النابت في ظاهر البدن ، بخلاف الوضوء ، على تفصيل تقدم فيه لقلة المشقة هنا بسبب عدم تكرره ، فيجب تحليل اللحية الكثيفة إن لم يصل الماء إلى باطنها إلا بالتخليل .

وكذلك يجب فك الشعر المصفور إن لم يصل الماء إلى داخله إلا به لشدة ضفره . نعم يعفى عن باطن العقد ، التي لا يصل الماء إليها إذا تعقد الشعر بنفسه قليلاً كان أو كثيراً ، فإن تعقد بفعل فاعل قيل : لا يعفى عنه مطلقاً . وقيل : يعفى عن القليل منه عرفاً .

ويعفى أيضاً عما تحت طَبُوع عسر زواله ، أو حصلت له بإزالته مثله ولا

يحتاج إلى تيمم عما تحته على المعتمد .

الثاني : مما يجب غسله باطن خرق في الأذن ، والمراد به كما قال المحلي الثقب الذي يجعل فيه الحلق فينبغي التنبه لذلك ، ويظهر أن مثله ، الثقب الذي يجعل في الأنف .

وحكم الخرق : الجواز في أذن الأنثى دون أنفها .

وعبارة الرحماني : يحرم على المرأة خرق أنفها ؛ لما تجعله فيه من نحو حلقة نقد المسمى بالحزام ، ولا عبرة باعتبار ذلك لبعض الناس في نسائهم وأذن الصبي كذلك ، ولا نظر لزينته بذلك دون أذن الأنثى ، فيجوز خرقها على المعتمد من افتاءين للرمل متناقضين .

الثالث : لو اغتسل ثم رأى على جزء من بدنه حائلاً : كشمع ، أو قشرة سمكة ، أو دم براغيث ، أو وسخ تحت الأظفار ، أو رمص في العين وعلم أن ذلك كان موجوداً وقت الغسل وجب عليه إزالته ، وغسل ما تحته فقط ، دون ما بعده لعدم وجوب الترتيب هنا بخلاف الوضوء ؛ فإنه لو وجد ذلك على عضو من أعضائه وجب عليه إزالته ، وغسل ما تحته ، وإعادة غسل ما بعده من الأعضاء لوجوب الترتيب فيه كما مر .

الرابع : ما ذكرته من كون فرض الغسل شيئين ، مبني على ما صححه العلامة النووي ، في كتبه من الاكتفاء بغسلة واحدة للحدث ، والنجاسة وهو الراجح ، وصحح العلامة الرافعي : عدم الاكتفاء بها عنهما ، فزاد فرضاً ثالثاً وهو تقدم إزالة النجاسة عن البدن ؛ لكن محل الخلاف بينهما فيما إذا كانت النجاسة حكيمة ، أو عينية ، ولم يكن لها جرم ، وزالت أوصافها بمرّة ، مع وصول الماء إلى البشرة بدون تغير ، أما إذا كانت عينية ، وكان لها جرم ، أو لم يكن ولم تزل أوصافها بمرّة ، أو زالت وتغير الماء وجب - لصحة الغسل - تقديم إزالتها عليه باتفاقهما ، والمراد بالحكيمة : ما ليس لها وصف ؛ من طعم ، أو

لون ، أو ريح . وبالعينية : ما لها شيء من ذلك هذا .

واعلم أن النجاسة المغلظة لا يظهر محلها عن الحدث إلا بغسلها سبعاً مع التتريب عند النووي ، وقال الرافعي لا بد من غسله ثانية للحدث .

قال في الإيعاب : فلو انغمس بدون تتريب ، في نهر ألف مرة مثلاً ، لم يرتفع حدثه .

وبه يلغز فيقال : جنب انغمس في ماء طهور ألف مرة بنية رفع الجنابة وليس ببذنه مانع حسي ولم يطهرا هـ .

سنن الغسل

وسننه أي الغسل كثيرة عبء منها في الرحمة نحواً من ثمان وعشرين وذكر الفاكهي في شرح بداية الهداية للغزالي أكثر من ذلك . قاله الكردي .

١ - منها : البول قبله لمن أنزل ليخرج ما بقي بمجراه .

٢ - ومنها : استقبال القبلة ، لأنها أشرف الجهات .

٣ - ومنها : التسمية مقرونة بغسل الكفين ، والنية القلبية ، أي نية سنن الغسل فيأتي بالثلاثة معاً كما في الوضوء .

ويسن التعوذ قبلها والإتيان بالذكر بعدها كما في الوضوء أيضاً .

وأقل التسمية بسم الله ، وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم .

يقصد بها نحو الجنب الذكر فقط ، أو يُطلق ؛ فإن قصد القرآن وحده ، أو مع الذكر حرم .

٤ - ومنها : المضمضة والاستنشاق بعد ذلك ، وتركها مكروه ؛ لأن لنا قولاً بوجوبها كما في القليوبي على الجلال .

وفي البجيرمي على الخطيب : أن الإمام أحمد ، أوجبها في الغسل والوضوء .

وعند أبي حنيفة : هما فرضان في الغسل سنتان في الوضوء هذا .

واعلم أن التسمية وما بعدها سنن مستقلة زائدة على الوضوء الآتي ، وإن كانت موجودة فيه ، فيأتي بها المغتسل أولاً ، ثم يُزيل ما على بدنه من القذر طاهراً كان أو نجساً ، وبعضهم يقدم ذلك على المضمة والاستنشاق .

ومحل سن إزالة القذر الطاهر أو النجس إذا كان الطاهر لم يغير الماء ، ولم يمنع من وصوله إلى ما تحته من البشرة ، وكان النجس حكماً أو عينياً لا جرم له ، وزالت أوصافه بمره مع عدم تغير الماء ، وإلا كان تقدم ذلك واجباً كما تقدم لا مندوباً .

ثم بعد إزالة القذر ، يأتي بوضوء كامل بواجباته ، وسننه ، وهو الأفضل .

وقيل : يؤخر قدميه فيغسلهما بعد الغسل .

ولو أتى به أثناءه أو بعده حصل له أصل السنة .

قال في المجموع نقلاً عن الأصحاب : وسواء قَدِّمَ الوضوء كله أم بعضه ، أم أخره ، أم فعله في أثناء الغسل فهو محصل للسنة ، لكن الأفضل تقديمه اهـ .

ويكره تركه خروجاً من خلاف موجب القائل بعدم الاندراج كما سيأتي ، ثم إن تجردت جنابته عن الحدث الأصغر ، أي انفردت عنه ، كأن نظر إلى زوجته أو تفكر في محاسنها ، فهاجت شهوته فأمنى^(١) نوى به سنة الغسل ، تقدم أو تأخر ، كأن يقول : نويت الوضوء المسنون للغسل ، أو نويت الوضوء لسنة الغسل ، أو نويت الطهارة لسنة الغسل ، ولا يكفي أن يقول : نويت سنة الغسل من غير ذكر وضوء .

وإن لم تتجرد الجنابة عنه ؛ بل اجتمعت معه كما هو الغالب فإن قدم الوضوء على الغسل ، أتى فيه بنية معتبرة من نيته السابقة : كنويت رفع الحدث الأصغر وإن أخره عنه ، فإن أراد الخروج من خلاف من قال بعدم الاندراج فكذلك وإلا نوى به سنة الغسل اهـ والله أعلم .

وفي بشرى الكريم : أنه ينوي به رفع الحدث الأصغر مطلقاً أي سواء تجردت جنابته عنه أم لا ، وسواء أخره عن الغسل أم لا ، خروجاً من خلاف القائل بعدم اندراج الأصغر في الأكبر ، ومن خلاف القائل بأن خروج المني ناقض للوضوء وهو كلام وجيه ، قال ابن قاسم : ولا يضر في صحة وضوئه بهذه النية أي ؛ نية رفع الحدث اعتقاد زواله ؛ أي الحدث بالغسل نظراً لمراعات القائل بعدم زواله فتكون مراعات الخلاف مجوزة لهذه النية وإن لم يقلد المخالف اهـ .

ويسن استصحابه أي الوضوء إلى الفراغ من الغسل ، حتى لو أحدث سن له إعادته ، هذا ما جرى عليه ابن حجر .

وجرى الرمي على عدم سن الإعادة ؛ لأن هذا الوضوء لا يبطله الحدث ، وإنما يبطله الجماع ، يعني أن السنة قد تأدت ولا تطلب إعادتها إلا الجنابة جديدة .

قال : بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء ، ثم أحدث قبل المضضة مثلاً فإنه يحتاج في تحصيل السنة إلى إعادة غسلها مع نية ؛ لأن تلك النية بطلت بالحدث .

قال الشرقاوي : ويمكن الجمع بينهما بأن مراد الرمي أنه لا تطلب إعادته

(١) أو نام ممكناً مقعده من الأرض فاحتلم .

من حيث كونه من سنن الغسل المأمور بها ، فلا يتنافى طلب إعادته من حيث الخروج من الخلاف وهو مراد ابن حجر اهـ .

ولا فرق في سن الوضوء للغسل بين كونه واجباً أو مندوباً خلافاً لمن خصه بالواجب .

ويسن بعد الوضوء تعهد المعاطف : كالأذن ، وطيّات البطن ، وبين الإليتين وداخل السرة ، والإبط ، والموق ، واللحاظ .

والأولى في تعهد الأذن : أن يأخذ كفاً من ماء ثم يميل أذنه ويضعه عليه ليصل الماء إلى معاطفها ولا يدخل فيه فيضره .

ويتأكد ذلك للصائم ولا يتعين ، فلو انغمس ووصل الماء إلى باطن أذنه عند الغمس لا يفطر^(١) إلا إذا كانت عادته الوصول عند ذلك ، وأمكنه الغسل من غير انغماس .

ولا فرق فيما ذكر بين الغسل الواجب والمندوب ؛ لاشتراكهما في الطلب بخلاف الوصول من غسل تبرّد وتنظف فيفطر به لعدم تولده من أمور به .

وإنما سن تعهد ما ذكر لأنه أقرب إلى الثقة بوصول الماء ، وأبعد عن الإسراف ، ولم يجب ، لأن التعميم الواجب يكتفي فيه بغلبة الظن فتى غلب على ظنه وصول الماء إلى المواضع المذكورة كفى .

ثم بعد التعهد المذكور يصب الماء على رأسه ثلاثاً ، مع التخليل ، والدلك في كل مرة ، ثم على شقه الأيمن مقدمه ومؤخره كذلك ، ويبدأ بأعلاه ثم على شقه الأيسر مقدمه ومؤخره كذلك ، هذا هو الأكل والأفضل .

(١) لأن فعله كان ضمن مأمور به شرعاً ، كن سبقه ماء المضضة والاستنشاق بدون مبالغة ولا مجاوزة للعدد المطلوب اهـ محمد .

ولو صبّ الماء على بدنه جميعه مرة مع التخليل والدلك ، ثم ثانية وثالثة كذلك ، أو غسل رأسه مرة مع التخليل والدلك ، ثم شقه الأيمن مقدمه ومؤخره كذلك ، ثم شقه الأيسر مقدمه ومؤخره كذلك ، ثم ثانية وثالثة كذلك ، حصل له أصل الكمال .

وكذا لو انغمس في الماء ثلاثاً مع التخليل والدلك في كل مرة ؛ لكن لا بد من رفع القدمين في كل مرة عن مقرهما ليحصل التثليث إلى باطنهما ؛

ويكفي تحركه ثلاثاً في الماء الراكد ، وجري الماء عليه ثلاثاً في الجاري ، وقد علمت أن الكيفية الأولى أفضل من هذا كله . والله أعلم .

قال العلامة الشرقاوي وذكر في الروضة : أنه يقدم غسل أعضاء الوضوء قبل الإفاضة .

قال بعضهم : ولا بُدَّ فيه لشرفها فيقدم غسلها أولاً في الوضوء ، ثم ثانياً قبل الإفاضة ، أي قبل الصب على الرأس وما بعدها هذا .

اختلاف الأئمة في الدلك :

واعلم أن الدلك : هو إمرار اليد ونحوها على البدن مندوب عندنا وفاقاً لأبي حنيفة ، وأوجبته المزني من أئمتنا كما في القليوبي ، وكذلك الإمام مالك رضي الله تعالى عنه .

لكن عنده طريقتان : إحداها : وهي المعتمدة ، أنه يجب فيما تصل إليه يده من بدنه فقط ، فلا يجب عليه الاستعانة فيما لا تصل إليه يده بخرقه ونحوها .

والثانية : أنه يجب في جميع البدن فتجب عليه الاستعانة فيما لم تصل إليه يده وهي غير معتمدة . أفاد ذلك البجيرمي على الخطيب .

واعلم أيضاً أنه يسن تثليث التسمية ، وغسل الكفين ، والمضمضة

والاستنشاق ، والذكر كما في الوضوء .

ومن السنن : الموالاة خروجاً من خلاف من أوجبها ، ومعناها : التتابع بأن يغسل البدن متتابعاً بحيث لا يجف جزء منه قبل غسل ما بعده^(١) .

٥ - ومنها : أن يكون المغسل بمحل لا يناله فيه رشاش الماء^(٢) .

وأن يجعل الإناء الواسع عن يمينه والضيقة عن يساره .

وأن يستتر عند غسله في محل خالٍ ليس فيه أحد ، وفيه من لا يحرم عليه النظر إلى عورته كزوجته ، وأمته بخلاف ما إذا كان فيه من يحرم عليهم نظر عورته فيجب الستر إن لم يفضوا أبصارهم .

وذكر بعضهم : أنه يجب عليه الستر في هذه الحالة مطلقاً ، أي سواء غصوا أبصارهم أم لا ، ولا يكفيه قوله لهم : غصوا أبصاركم .

نعم ؛ إن ضاق الوقت وكانت الصلاة لا بدل لها واضطر إلى كشف عورته كشفها ولزم الحاضرين غض البصر^(٣)

(١) مع اعتدال الهواء والقطر .

(٢) لأن المستحم مظنة النجاسة في الغالب فيصاب بوسواس ، وهذا بالنسبة لما تقدم من الزمن لعدم تنظيم المستحجات .

(٣) وهذا مما يحزُّ في النفس ، ويؤلم القلب ، عندما نرى الكثير من المسلمين لا يتورعون عن كشف عوراتهم في كثير من المناسبات : في المسابح والحمامات ، وشواطئ البحار ، ووقت ألعابهم في الرياضة وغيرها ، حتى في مواطن العبادة في المطاهر للوضوء كما شاهدناه وعایناه ، ولا سيما في البلاد الحارة كالجزيرة وغيرها ، ناوين التقرب إلى الله تعالى وأداء العبادة له ، وإذا بهم لم يتورعوا عن كشف أفخاذهم ، بعدما حدد الشارع لنا حدود العورة ، وبينها بياناً واضحاً لكل من الرجال والنساء ، الصغار ، والكبار ، في الخلوة وفي الجلوة . ولكن وباللأسف العميق ، نجد المسلمين في غمرتهم ساهون ، وعن تعاليم دينهم معرضون ، وبالجهاالة غارقون . فالحياء أها المؤمنين لا يتحلى به إلا مؤمن ، ولا يتخلى عنه إلا منافق ولكن أقول : صدق عليه الصلاة والسلام ، « إذا لم تستح فاصنع ما شئت » فحذار ثم حذار من أمثال هذه الأعمال فإنها مفسدة كبيرة وأي مفسدة فلا حول ولا قوة إلا بالله اهـ محمد .

٦ - ومنها : أن يكون ماء الغسل صاعاً فقط ، وهو خمسة أرتال وثلث إن كفاه ذلك .

٧ - ومنها : ترك النفض والتكلم والاستعانة والتنشيف بلا عذر .

٨ - ومنها : أن لا يغتسل في الماء الراكد وإن كثيراً لم يستبحر .

ويعلم من ذلك أن الاغتسال في مغطس الحمام أو الجامع مخالف للسنة ؛ بل هو مكروه لاختلاف العلماء في طهورية الماء الراكد غير المستبحر .

٩ - ومنها الإتيان عقبه بالشهادتين المتقدمتين في الوضوء مع ما معها .

تنبيه : ما تقدم من الشروط والفروض والسنن والمكروهات لا يختص بالغسل الواجب ؛ بل يأتي فيه وفي المندوب أيضاً .

فوائد

الأولى : يسن لمن اغتسل عارياً أن يقول : بسم الله الذي لا إله إلا هو؛ لأن ذلك ستر عن أعين الجن .

ونقل عن بعض الحفاظ : أن من يغتسل في فلاة ولم يجد ما يستتر به يخط كالدائرة ثم يسمي الله ويغتسل فيها .

وينبغي أن لا يغتسل الشخص نصف النهار ، ولا عند العتمة ، وأن لا يدخل الماء إلا بمئزره ، فإن أراد إلقائه فبعد أن يستر الماء عورته .

الثانية : يسن لجنب ، وحائض ، ونفساء بعد انقطاع دمها ، غسل فرج ووضوء لنوم ، وأكل ، وشرب ، وكذا لجماع ثانٍ أرادته جنب .

وهذا الوضوء كوضوء التجديد ، والوضوء لنحو القراءة فلا بد فيه من نية كأن يقول : كما في الإيعاب : نويت سنة وضوء الأكل أو النوم مثلاً .

وفي القليوبي على الجلال : أنه لا تبطله نواقض الوضوء كالبول ، وإنما يبطله جماع آخر أو نحو ذلك (وهذا يلغز) فيقال : لنا وضوء لا تبطله الأحداث اهـ .

فإن لم يوجد ماء تيمم ، ويحصل أصل السنة بغسل الفرج ، فإن لم يغسله كره له فعل شيء مما مر .

الثالثة : يسن لمن ذكر أن لا يزيل شيئاً من بدنه ، ولو دماً ، أو شعراً ، أو ظفراً قبل الغسل ؛ لأن كل جزء يعود له في الآخرة .

لكن الأجزاء الأصلية الباقية من أول العمر إلى آخره تعود متصلة ، وأما نحو الشعر والظفر الذي أزيل قبل الموت ، فيعود إليه منفصلاً عن بدنه ، فلو أزاله قبل الغسل عاد وعليه الحدث الأكبر لتبكيته أي تويخه حيث أمر بأن لا يزيله حالة الجنابة أو نحوها .

ويقال : إن كل شعرة تطالب بجنابتها .

وينبغي كما قال الشبراملسي : أن محل ذلك حيث قصر كأن دخل وقت الصلاة ولم يغتسل ، وإلا فلا كأن فاجأه الموت .

الرابعة : يسن للمرأة غير المحرمة ، والمحدة ، والصائئة ، تطيب فرجها من أثر الحيض أو النفاس بعد غسلها منها : كأن تأخذ مسكاً فتجعله في قطنه ، أو نحوها وتدخلها الفرج إلى المحل الذي يجب غسله وهو : ما ينفتح عند جلوسها على قدميها ، وهذه سنة مؤكدة يكره تركها ، ويقال : إن ذلك يسرع بالحمل .
والمسك أولى من غيره ، فإن لم تجده ، أو لم تسمح به ، فنحوه مما فيه حرارة كالقسط والأظفار وهما نوعان من الطيب .

فإن لم تجد ذلك أو لم تسمح به فالطين ، ثم نوى الزبيب ، ثم مطلق

النوى ، ثم ماله ريح طيب ، ثم الملح .

ولو اقتصر على الماء كفى في دفع الكراهة لا عن السنة ، خلافاً
للأسنوي .

وقال القليوبي على الجلال : كفى الماء أي ماء الغسل في دفع الكراهة أو
ماء آخر في حصول السنة اهـ .

أما المحرمة^(١) فيحرم عليها الطيب بأنواعه .

وكذا المحدة^(٢) ، لكن يسن لها تطيب المحل بقليل قسط أو أظفار .

وأما الصائمة^(٣) فلا تستعمل شيئاً من ذلك كما قاله الرملي ، وفي القليوبي
على الجلال ما يخالفه فراجعه .

خاتمة

يباح للرجال دخول الحمام .

وأول اتخاذه كان في زمن سيدنا سليمان عليه السلام لما أراد أن يتزوج
بلقيس ، وكان بها شعر ، فنفر منها ، فسأل الجن فقالوا : لو نحتل لك بحيلة
حتى تكون كالفضة البيضاء ، فصنعوا لها الحمام ليذهب الشعر فيه بالنورة .

ولم يكن في زمن نبينا ﷺ حمامات ، لكن أخبر بذلك وقال : ستفتح
عليكم بيوت يقال لها حمامات فلا تدخلوها إلا بمئزر .

(١) المحرمة : بحج أو عرة لأن استعمال الطيب وقت الإحرام حرام على الرجل والمرأة .

(٢) المحدة : هي التي مات عنها زوجها فيجب عليها وقت الإحداد ترك الزينة ، ومنه استعمال
الطيب في جميع البدن .

(٣) وأما الصائمة إلخ لأن إدخال عين من أحد النوافذ المفتوحة أصالة يوجب الإفطار ، ولذا أوجبوا
عليها أن لا تبلغ في الاستنجاء ؛ خوفاً من غيبوبة بعض الأصبع .

وقيل : كانت موجودة ولكنه لم يدخلها .

ويجب على داخله غض البصر عما لا يحل له النظر إليه . وصون عورته عن الكشف بحضرة من لا يحل له النظر إليها . وعدم مسه لعورة غيره لأنه حرام .

ويجب عليه أن ينهى من ارتكب شيئاً من ذلك وإن علم عدم امتثاله .

وقد روي أن الرجل إذا دخل الحمام عارياً لعنه ملكاه^(١) .

وروي عن جابر أن النبي ﷺ قال : « حرام على الرجال دخول الحمام إلا بمئزر »^(٢) .

ويكره دخوله للنساء مع المحافظة على ستر العورة ، فإن لم يكن مع المحافظة على ذلك كان حراماً .

ومن ثم قرر العلامة الحففي : أن دخول النساء الحمام في زمنه حرام : لأنه تحقق منهن كشف عوراتهن ، وعدم تسترهن حتى في الطرق ، وأنه يحرم على الزوج أن يأذن لزوجته في الذهاب إليه .

وإذا كان هذا في نساء زمانه فما بالك بنساء هذا الزمان الذي زدن فيه قبحاً ، فتجدهن إذا أردن الخروج تعطرن ولبسن أحسن الثياب وتبهجن بالزينة ، ودهن وجوههن بالدمام ، ولا يمشين إلا في الأسواق ، ولا يجتمعن إلا على محرم كالغيبية والكلام الفاحش .

وقد فسد حال الرجال في هذا الزمان - أيضاً - فتجد غالب من يدخل الحمام منهم لا يستر من بدنه سوى السوءتين ، ويمكّن من يغسله من مس

(١) لم أقف له على سند .

(٢) لم أقف له على سند .

الفخذين بدون حائل ، وربما اعتقد أن ذلك حلال لجهله فإننا لله وإنا إليه راجعون .

ويجب على داخله الاقتصار في استعمال الماء على قدر الحاجة ، فلا يجاوزها ولا العادة^(١) ، وله آداب .

آداب دخول الحمام :

- ١ - منها : أن يقصد التطهر ، والتنظف ، لا الترفة والتنعم .
- ٢ - وأن يسلم الأجرة قبل دخوله .
- ٣ - وأن يسمي الله تعالى للدخول ثم يتعوذ ، وينبغي - كما قال الشبراملسي - أن محل ذلك عند الباب الذي يدخل منه للمسلخ وهو المحل الذي تخلع فيه الثياب ؛ لأن الكل مأوى الشياطين . ويقول في تسميته واستعاذته كما في شرح الروض : بسم الله الرحمن الرحيم أعوذ بالله من الرجس النجس ، الخبيث المخبث الشيطان الرجيم .
- ٤ - ومنها : أن يقدم يسراه في الدخول ويمناه في الخروج كالخلاء .
- ٥ - وأن يتذكر بجماله حرارة جهنم .
- ٦ - وأن لا يدخله إذا علم أن فيه عارياً .
- ٧ - وأن لا يعجل بدخوله البيت الحار ؛ حتى يعرق في الأول ؛ بل ينبغي أن يمكث في كل بيت من بيوته زمناً لطيفاً دخولاً وخروجاً .
- ٨ - وأن لا يكثر الكلام فيه .

(١) أقول : أي ولو جرت عادة الناس بالمجازة والإسراف وعدم الشح بالماء لكثرت فينبغي الاعتدال في استعمال الماء ، فالرسول عليه الصلاة والسلام توضأ بمد واغتسل بصاع . اهـ محمد .

٩ - وأن يدخله وقت الخلوة ، أو يتكلف إخلاءه إن قدر عليه ؛ لأنه وإن لم يكن فيه إلا أهل الدين فالنظر إلى الأبدان وهي مكشوفة فيه شوب من قلة الحياء .

١٠ - وأن يغتسل عند خروجه بماء معتدل إلى البرودة أقرب ؛ لأنه يشد البدن .

١١ - وأن يستغفر الله تعالى بأي صيغة من صيغ الاستغفار ، ويصلي ركعتين عقب خروجه منه ينوي بها سنة الخروج من الحمام ، أو يطلق كما في الشبراملسي ويصليهما في المسجد ، أو في أي مكان كان لكرهية الصلاة في الحمام ، ولو في ألونته ، لكن لو صلاهما فيها انعقدتا وكفتاه .

ذكر البجيرمي : أن من دخل الحمام وغرف على رأسه سبع طاسات من الماء الحار أمن الدوخة ، وإذا شرب خمس جرعات منه أمن وجع القلب اهـ . والله أعلم .

ويكره دخول الحمام للصائم ، وقبل المغرب ، وبين العشاءين ؛ لأنه وقت انتشار الشياطين .

ويكره صب الماء البارد على الرأس ، وشربه عند خروجه منه حيث الطب . ولا بأس بذلك غيره له ، غير عورته إلا عند مظنة الشهوة .

ولا بأس بقوله لغيره : عافاك الله ، ومثله ما اعتيد الآن من قولهم نعيماً . وينبغي لمن يخالط الناس التنظف بإزالة الأوساخ ، والروائح الكريهة وحسن الأدب معهم .

فصل في بيان ما يحرم بالأحداث الثلاث

وهي ثلاثة أقسام :

- ١ - أصغر وهو : كل ما أوجب الوضوء مما تقدم .
 - ٢ - ومتوسط وهو : الولادة ، والجنابة الحاصلة بسبب خروج المني ، أو دخول الحشفة .
 - ٣ - وأكبر وهو : الحيض والنفاس :
- والقسم الأول : يُحل أعضاء الوضوء الأربعة فقط على المعتمد .
- وقيل : يحل جميع البدن ، لكن يرتفع عنه بتطهير أعضاء الوضوء .
- وأما القسمان الآخران : فلا خلاف في كونها يحلان جميع البدن ويرتفعان بتطهيره هذا .
- وتقسم الأحداث إلى الثلاثة المذكورة باعتبار ما يحرم بكل من القبلة وغيرها فإن المحرمات بالأول : خمسة ، والثاني : ثمانية ، والثالث : اثنا عشر وقد ذكرتها على هذا الترتيب فقلت :

ما يحرم بالحدث الأصغر

ويحرم بالحدث الأصغر أي بسبب وجوده خمسة أشياء الثلاثة الأول من الكبائر والاثنتان الأخيران من الصغائر .

أولها : أي الخمسة الصلاة بأنواعها فرضاً كانت أو نفلاً ، فتحرم ولا تصح ولو مع الجهل أو النسيان .

نعم ؛ دائم الحدث يصلي بعد فعل ما يلزمه من التحفظ .

وكذلك فاقد الطهورين - أي الماء والتراب - لكونه بصحراء ليس فيها إلا حجر ، أو رمل فقط ، أو محبوساً بحلٍ فيه تراب ندي لا يمكن تجفيفه ؛ فإنه يصلي الفرض فقط وجوباً لحزمة الوقت ويعيد إذا وجد أحدهما .

ومن جملة الصلاة صلاة الجنازة ، فتحرم ولا تصح مع الحدث خلافاً للشعبي والطبري القائلين بصحتها معه ، لأن القصد منها الدعاء ولا يتوقف على طهارة .

وفي معنى الصلاة : سجدة التلاوة ، وسجدة الشكر ، فيحرم مع الحدث ، ولا يصحان أيضاً ، وإضافة سجدة للتلاوة من إضافة المسبب للسبب ، أي سجدة سببها التلاوة ، وآيات السجود أربع عشرة متفرقة في السور ، وإضافة سجدة للشكر بيانية لأن سببها هجوم نعمة أو اندفاع نقمة .

وثانيها : أي الخمسة الطواف بالكعبة المشرفة فيحرم ، ولا يصح فرضاً كان وهو طواف الركن في حج أو عمرة ، أو واجباً وهو طواف الوداع ، أو مندوباً وهو طواف القدوم للحاج ، والطواف الخارج عن النسك .

وإنما حرم الطواف مع الحدث ؛ لأنه بمنزلة الصلاة ، أي من حيث إنه يشترط له الطهر والستر ، وكذا النية إن لم يكن في ضمن نسك وليس بمنزلتها فيما يبطلها ، إذ لا يبطله نحو الأكل كالكلام .

وثالثها : أي الخمسة خطبة الجمعة أي أركانها الخمسة فقط دون ما يستحب كالوعظ ، فلو أتى بالأركان مع الطهارة صحت الخطبة ، وإن أحدث بعد ذلك عند إتيانه بالمستحب ، وكذا لو أتى ببعضها مع الطهارة ثم أحدث ، وتطهر عن قرب بحيث لا يفوت الولاء للشروط ، وأتى بالباقي ، فإنها تصح ، وخرج بخطبة الجمعة خطبة غيرها ، كالعيدين فلا تحرم مع الحدث لعدم اشتراط

الطهارة لها ، بل تكون مكروهة أو خلاف الأولى .

ورابعها : مس شيء من المصحف بأي جزء من البدن ، ولو سناً وظفراً ، ولو مع حائل ولو كان ثخيناً حيث يعد معه ماساً له عرفاً .

والفرق بين ما هنا وبين مس المرأة الأجنبية بحائل ، حيث عد مانعاً هناك لا هنا ، أن المدار هناك على ثوران الشهوة ، وهي منتفية مع الحائل ، والمدار هنا على ما يُخل بالتعظيم ، وهو غير منتفٍ معه .

ولا فرق في حرمة المس بين القدر المشغول بالنقوش وغيره ؛ كهوامشه وما بين سطوره ، والورق البياض الذي بينه وبين جلده في أوله وآخره ، فيحرم مس شيء من ذلك إذا كان متصلاً به .

أما المنفصل عنه كالهوامش المقصوصة !!

ف قيل : يحرم مسه مطلقاً ، وقيل : يحل مطلقاً ، وقيل : إن انقطعت نسبته عنه كأن جعل تيمية حل مسه وإلا فلا ، وهذا هو المعتد . ونقل ابن الصلاح وجهاً غريباً بعدم حرمة مس المصحف مطلقاً ، وقال في التتمة لا يحرم إلا مس المكتوب وحده لا الهوامش ولا ما بين السطور .

وخامسها : حمله أي المصحف لأن الحمل أبلغ من المس ، فهو مقيس عليه بالأولى^(١) .

(١) تحرم الصلاة ذات الركوع والسجود على المحدث بالإجماع ، وسجود الشكر والتلاوة كالصلاة ، وكذا صلاة الجنازة وفي الحديث : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غُلُول » وأما تحريم الطواف : فلقوله ﷺ : « الطواف بالبيت صلاة » وأما مس المصحف : فلقوله تعالى ﴿ لا يمسّه إلا المطهرون ﴾ والقرآن : لا يصح مسّه . فعلم بالضرورة ، أن المراد الكتاب ، وهو أقرب مذكور ، وعوده إلى اللوح المحفوظ ممنوع لأنه غير منزل ... ولا يمكن أن يراد بالمطهرين الملائكة ، لأنه نفى وإثبات ، والساء ليس فيها غير طاهر . اهـ كفاية الأخيار .

قال ابن كثير في تفسيره :

نعم يجوز حمله ولو حال التغوط إن خاف عليه ضياعاً ، ولم يجد مسلماً ثقة يودعه عنده ، ويجب إن خاف عليه غرقاً ، أو حرقاً ، أو تنجساً ، أو كافراً ولم يتمكن من الطهارة ، ولا من إيداعه مسلماً ثقة ، ويجب التيم إن قدر عليه خلافاً للقاضي أبي الطيب .

ويجوز حمله مع متاع إن قصد المتاع وحده ، وكذا إن أطلق ، أو قصدهما معاً على المعتد ، بخلاف ما إذا قصد المصحف وحده ، أو قصد واحداً لا يغنيه فيحرم .

ولا يشترط في المتاع أن يكون صالحاً للاستتباع عرفاً ، خلافاً للخطيب فلا فرق بين كبير الجرم وصغيره ، حتى لو حمله مع منديل ، أو خيط لا بقصد المصحف لم يحرم .

وصورته : أن يحمله معلقاً فيه ؛ لئلا يكون ماساً له ، وإذا حمله لا بهذه الكيفية لم يحرم من حيث الحمل ، وإن حرم من حيث المس .

ويحل حمله في تفسير ، وإن قصد القرآن وحده ، كما هو ظاهر إطلاقهم ، سواء تميزت حروف القرآن بلون أو لا . هذا إذا كان التفسير أكثر يقيناً ، أما إذا كان أقل ، أو مساوياً ، أو مشكوكاً في قلته وكثرته ، فلا يحل .

= قالوا : ولفظ الآية خبر ، ومعناها الطلب ، قالوا : والمراد بالقرآن هنا المصحف ، كما روى مسلم عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو ، واحتجوا بما رواه الإمام مالك ، أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم أن لا يس القرآن إلا طاهر . وروى أبو داود في المراسيل من حديث الزهري قال : قرأت في صحيفة عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن رسول الله ﷺ قال : « لا يس القرآن إلا طاهر » .

أقول : بعد هذه النصوص ينبغي الأخذ بها وطرح ما سواها ، وعدم الإصغاء لمن أجاز مس المصحف بغير طهور بعد عقد الإجماع على ذلك اهـ محمد .

والفرق بينه وبين الحرير مع غيره ، حيث حل لبسه مع التساوي والشك أن باب الحرير أوسع ، بدليل جوازه للنساء ، وفي بعض الأحوال للرجال كبرد ، هذا ما جرى عليه الرمي ، وجرى ابن حجر على حله مع الشك في الأكثرية أو المساواة ، وقال : لعدم تحقق المانع وهو الاستواء ، ومن ثم حل نظير ذلك في الضبة والحرير .

قال بعضهم : والورع عدم حمل تفسير الجلالين ؛ لأنه وإن كان زائداً بحرفين ربما غفل الكاتب عن كتابة حرفين ، أو أكثر . ولو وضع يده على قرآن وتفسير فهو كالحمل في التفصيل بين كون التفسير أكثر أو لا ؛ لكن العبرة في الحمل بمجمل التفسير ، وفي المس بخصوص الموضع الذي مسته يده لا بالجملة ، هذا هو المعتد وقضيته : أن الورقة الواحدة مثلاً ، يحرم مسها إذا لم يكن تفسيرها أكثر ، وإن كان مجموع التفسير أكثر بل وإنه يحرم مس آية متميزة في ورقة ، وإن كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرآنها . وفي البجيرمي على الخطيب نقلاً عن القليوبي أنه حيث كان التفسير أكثر لا يحرم مسه مطلقاً ، أي لا يحرم مس حروف القرآن في التفسير ، ولا مس حروف التفسير ولا هما معاً اهـ فراجعه .

وهذا كله في تفسير ممازج بأن جعل القرآن في خلال التفسير ، واختلف في المصحف المحشي فعن الرمي أنه كالتفسير ، وعن العلقمي أنه يحرم مسه مطلقاً ، قال البجيرمي وهو الظاهر ؛ لأن الورق كان يحرم مسه قبل التحشية فكذا بعدها .

وفي الكردي نقلاً عن ابن حجر : وليس منه - أي التفسير - مصحف محشي من تفسير أو تفاسير ، وإن ملئت حواشيه ، وأجنابه وما بين سطوره ؛ لأنه لا يسمى تفسيراً بوجه ، بل اسم المصحف باقٍ له مع ذلك ، وغاية ما يقال له : مصحف محشي اهـ .

وحيث جاز الحمل مع المتاع بشرطه ، والحمل في التفسير إذا كان أكثر كره للخلاف في الحرمة ، واختلف في حمل حامل المصحف فعند الرملي لا يحرم مطلقاً ، وعند ابن حجر يجرى فيه التفصيل المار في المتاع ، وقال الطبرلاوي : إن نسب الحمل إليه بأن كان المحمول الحامل للمصحف صغيراً حرم وإلا فلا .

ويحرم مسّ جلد المصحف المتصل به على الصحيح ؛ لأنه كالجُزء منه ولهذا يتبعه في البيع . وقيل : لا يحرم لأنه وعاء له ككيسه ، وهذا القول مرجوح مبني على مرجوح كما في القليوبي على الجلال ؛ لأن المعتمد حرمة مس الكيس وهو فيه .

أما الجلد المنفصل عنه فقليل : يحل مسه مطلقاً وهو ضعيف .

والمعتمد : أنه يحرم حمله ، ومسّه ما دامت نسبته إليه ، ولو مرت عليه سنون ، فإن انقطعت عنه فلا حرمة .

ولو وجد فيه ما يدل على أنه كان جلد مصحف ؛ كأن كان مكتوباً عليه ﴿ لا يمسّه إلا المطهرون ﴾ .

قال بعضهم : ولا تنقطع نسبته عنه إلا إن اتصل بغيره . وفي الشبراملسي : وليس من انقطاعها ما لو جلد المصحف بجلد جديد ، وترك الأول فيحرم مسّه ، أما لو ضاعت أوراق المصحف ، أو حرق فلا يحرم مس الجلد .

تنبيهات ثلاثة :

الأول : لو جمع المصحف مع كتاب في جلد واحد قال الرملي : ففي حمله تفصيل حمل المصحف في أمتعة .

وأما مسّه فهو : حرام إن كان من جهة المصحف لا من الجهة الأخرى ، ومثل الجلد اللسان والكعب ، أي فيحرم من كلّ منها ما حاذى المصحف ،

هذا إن كان اللسان مقفولاً ، أما إذا كان مفتوحاً فإن كان لجهة المصحف حرم مس جميعه ، وإن كان لجهة غيره لم يحرم مس شيء منه ، وقال بعضهم : يحرم منه ما يحاذي المصحف إذا أطبق ؛ لأنه محاذ بالقوة ، واعتمد ابن حجر حرمة مس جميع الجلد من سائر الجهات تغليباً للمصحف .

الثاني : لو وضع المصحف في وعاء ، فالأصح : أنه يحرم مسه أي الوعاء ما دام المصحف فيه ، لا فرق في ذلك بين المحاذي وغيره ، بشرط كونه معداً له وحده ، فإن انتفى كونه فيه ، فلا حرمة ، أو انتفى إعداد له وحده ، بأن كان معداً لغيره أو له ولغيره ، فلا يحرم إلا مس ما حاذى المصحف منه فقط هذا ، وفي الشبراملسي ما نصه : شرط الظرف أن يُعد ظرفاً له عادة ، فلا يحرم مس الخزائن ، وفيها المصاحف ، وإن اتخذت لوضع المصاحف فيها أه أي لأنها لا تعد ظرفاً له عادة .

ومن الوعاء المعد : كيس المصحف ، وصندوق الربعة ، فيحرم مس الأول إذا كان المصحف فيه ، وكذا علاقته^(١) إلا القدر الذي جاوز العادة في الطول ، ويحرم مس الثاني إذا كان فيه الأجزاء ، أو بعضها بخلاف ما إذا كانا خاليين فلا يحرم مسهما .

الثالث : لو وُضع المصحف على كرسي من خشب أو جريد لا يحرم مس شيء من الكرسي على ما قاله ابن قاسم ، ونقله عن الرملي والطبلاوي .
واعتمد الزيادي كابن حجر أنه يحرم مسه .

وقال الحلبي والقليوبي : يحرم مس ما قرب منه دون غيره كذا ذكره العلامة الباجوري في حاشيته على ابن قاسم .

(١) العلاقة بكسر العين يقال علاقة القوس والسوط أو غيرها .

وذكر العلامة أبو خضير في نهاية الأمل ما نصه :

وأما الكرسي : فإن كان صغيراً ، كالذي يكون في المكاتب وكان عليه المصحف حرم مس أي جزء منه ، فإن لم يكن عليه المصحف فلا ، وإن كان كبيراً كالكرسي الذي يجلس عليه القارئ - أي قارئ سورة الكهف يوم الجمعة - فلا يحرم إلا مس الدفتين إن كان فيها المصحف وإلا فلا هـ .

واعلم أن ما كتب فيه شيء من القرآن للدراسة أي القراءة ولو بعض آية ؛ يحرم حمله ومسه في الأصح لشبهه بالمصحف ورقاً كان أو غيره .

نعم لو كبر عادة كضرفة^(١) باب أو عمود لم يحرم مس الخالي منه عن القرآن إلا إذا كان حريماً له ، وحمله كحمل المصحف في أمتعة كما في الشرقاوي .

وأما الألواح التي يتعلم فيها الصبيان فيحرم حملها ، ومس جميعها ، وفي علاقتها ما تقدم في علاقة الكيس .

ولو محيت أحرف القرآن من الورق أو اللوح بحيث لم يبق لها أثر يقرأ جاز الحمل والمس .

واختلف في محو اللوح بالبصاق كما هو معتاد في المكاتب ، فأجازه بعضهم مطلقاً ، وحرمه بعضهم مطلقاً .

وبعضهم فصل بين أن يبصق على اللوح فيحرم ، وأن يبصق على خرقة ثم يحو بها فيحل .

وخرج بما كتب فيه للدراسة ، ما كتب فيه للتبرك : كالتيمة وهي ورقة أو أوراق يكتب فيها شيء من القرآن ، وتعلق على الرأس مثلاً للتبرك فيجوز مسها ، وحملها مع الحدث ولو أكبر ، وإن كثرت المكتوب فيها ؛ حيث عدت

(١) الضرفة : لم أقف على معناها في اللغة ، ولكن المراد بها فردة الباب بقرينة كبر القطعة والله أعلم اهـ .

تمية عرفاً على المعتمد ، خلافاً للشيخ الخطيب حيث قال : وإن اشتملت على جميع القرآن .

والعبرة في الدراسة والتبرك بقصد الكاتب لنفسه ، أو لغيره بغير أمر ، ولا إجارة ، فإن كان يكتب للغير بأمر أو إجارة فالعبرة بقصد الأمر أو المستأجر .

وهل العبرة بالقصد وقت الكتابة دون ما بعده ، أو يتغير الحكم من الحرمة إلى الحل وعكسه بتغير القصد ؟ قال الرملي وابن حجر بالأول ، وقال القليوبي بالثاني ، ولو شك أقصد به الدراسة أو التبرك ، فقليل : يحل ، وقيل يحرم تعظيماً للقرآن .

ويكره كتابة التمية وتعليقها إلا إن جعل عليها ما يحفظها كجلد أو خرقة مشمعة .

وهل تجوز كتابتها للكفار ؟ منعها بعضهم مطلقاً ، وأجازها بعضهم إن علم أنهم يعظمونها .

فائدة في شروط كاتب التمية

قال في نهاية الأمل يشترط في كاتب التمية : أن يكون على طهارة ، وأن يكون في مكان طاهر ، وأن لا يكون عنده تردد في صحتها ، وأن لا يقصد بكتابتها تجربتها ، وأن يتلفظ بما يكتب ، وأن يحفظها عن الأبصار ، بل وعن بصر نفسه بعد الكتابة ، وعن بصر ما لا يعقل ، وأن يحفظها عن الشمس ، وأن يكون قاصداً وجه الله تعالى في كتابتها ، وأن لا يشكلها ، وأن لا يطمس حروفها ، وأن لا ينقطها ، وأن لا يتربها ، وأن لا يمسه بالحديد ، وأن لا يكتبها بعد العصر ، فهذه أربعة عشر شرطاً للصحة ، وزاد بعضهم

شرطاً للجودة وهو أن يكون صائماً^(١) ا هـ .

والأصح : أنه يجوز للمحدث قلب ورق المصحف بعود ونحوه ، إن كان على هيئة لا يعد فيها حاملاً للورق ؛ بأن يتحامل على الورقة بالعود فتتفصل عن صاحبها ، أو تكون قائمة فيخفضها به وليس المراد أنه يدخل العود بين الورق فيفصل بعضه عن بعض لأن ذلك حمل ، كذا قاله الشرقاوي .

وقال الكردي : الذي يظهر من كلامهم أن الورقة إذا كانت مثبتة في المصحف لا يضر قلبها بالعود مطلقاً ، وإن لم تكن مثبتة فيه فإن حملها على العود بأن انفصلت عن المصحف حرم وإلا فلا ا هـ .

ولولف كنه على يده ، وقلب به الورق حرم ، خلافاً للإمام أحمد رضي الله تعالى عنه ، فإن لم يكن على يده حل عند الشيخ الخطيب ، وخالفه الشيخ الرمي . ذكر ذلك القليوبي على الجلال .

ولا يجب منع الصبي المميز المحدث من مس وحمل المصحف ، أو اللوح للقراءة فيه نظراً ، وإن كان حافظاً عن ظهر قلب ، وفرغت مدة حفظه ، وإذا لم يجب ما ذكر فيسن خروجاً من خلاف من منع منه . والله أعلم .

وأفتى الحافظ ابن حجر : بأن معلم الأطفال الذي لا يستطيع أن يقيم على الطهارة أكثر من فريضة ، يسامح له في مس ألواح الصبيان مع الحدث ، لما في تكليفه الوضوء حينئذ من المشقة عليه . لكن يتيم لأنه أسهل من الوضوء .

قال الباجوري بعد ذلك : فإن استمرت المشقة فلا حرج .

خاتمة : يندب كتب المصحف ، وإيضاحه ، أي تبين حروفه ، وتقطعه ، وشكله ،

(١) أقول : التأم لها طابعان : طابع غير مشروع وهو ما كان عليه الجاهلية قبل الإسلام ، فهذا لا يجوز باتفاق ، وطابع مباح إذا كان غير ذلك . وقد ذكر الإمام النووي في كتابه التبيين حكم التأم وعلقت عليه وبينت الطريقتين ا هـ محمد .

صيانة له من اللحن والتحريف .

ويندب القيام له ، وتقبيله ؛ كالقيام للعالم ، وتقبيل يده بل هو أولى .
ويجب إصلاح لحن وجد فيه ، وغسله إذا تنجس ، وإن أدى إلى تلفه
وكان لحجور عليه ولا ضمان .
ويجوز أخذ الفأل منه مع الكراهة .

ويحرم كتبه بنجس ، وعلى نجس ، ومسّه بمستقذر ، ولو ريقاً في نحو قلب
ورقة ، ووضعه تحت يد كافر ، وتوسده أي جعله وسادة أي مخدّة ، ومد رجل
إليه ما لم يكن على مرتفع ، ووضع شيء عليه كخبز ، وملح ، ووضعه على
الأرض فلا بد من رفعه عرفاً ولو قليلاً ، ولو وضعه في الرف الأسفل من
الخزانة ووضع النعل ونحوه في الرف الأعلى لم يحرم^(١) .

ومثله ما لو وضع النعل ، وفوقه حائل كفروة ، ثم وضع المصحف فوق
الحائل ، بخلاف ما لو عكس بأن وضع المصحف أولاً ثم وضع عليه حائلاً ثم
وضع النعل فوقه فيحرم ذلك لأنه يعد إهانة .

ومما يقع كثيراً أن يوضع المصحف في خُرج ثم يركب عليه ؛ فإن كان على
وجه يعد ازدراء وامتهاناً بأن وضعه تحته بينه وبين البرذعة حرم وإلا فلا .

واعلم أنه يجري في كتب العلم الشرعي وآلته ما في المصحف غير تحريم المس
والحمل كما في القليوبي على الجلال فيحرم نحو وضع العمامة ، أو دواة الكتابة ،
أو مفتاح الخلوة على محفظة العلم لأنه يشعر بالإهانة وهذا عند الإطلاق وعدم
الحاجة ، أما الحاجة حفظه من تطيير الريح مثلاً فلا بأس ، وأما عند قصد

(١) ولكن القلب لا يستريح لهذا فانهم فإنه مما يعلم ولا يقال ، وقد قال بعضهم : ما فاز من فاز
إلا بالأدب اهـ محمد .

الإهانة فيكفر والعياذ بالله تعالى هذا^(١) .

ما يحرم بالجنابة والولادة

ولما ذكرت ما يحرم بالحدث الأصغر شرعت في ذكر ما يحرم بالمتوسط فقلت ويحرم بالجنابة الحاصلة بسبب خروج المني ، أو دخول الحشفة في فرج والولادة ولو لعلقة ، أو مضغة ، أخبر أحد القوابل بأنها أصل آدمي ثمانية أشياء هذه الخمسة المتقدمة التي هي : الصلاة ، والطواف ، وخطبة الجمعة ، ومس المصحف ، وحمله على الوجه المتقدم فيها .

والسادس : قراءة شيء من القرآن ولو حرفاً واحداً حيث قصد أنه من القرآن ؛ كأن نوى أن يتلفظ بالبسملة فأتى بالباء منها ، وسكت ، فيحرم من حيث إنه نوى المعصية ، وشرع فيها ، لا من حيث إن الحرف الواحد يسمى قرآناً هذا .

وشروط حرمة القراءة للقرآن ستة :

- ١ - أن يكون القارئ مكلفاً ، فخرج الصبي والمجنون .
- ٢ - وأن يكون ما أتى به يسمى قرآناً ، إلا إذا نوى القراءة وشرع فيها فإنه يأثم بالحرف الواحد كما تقدم .
- ٣ - وأن تكون القراءة نفلاً ، لتخرج قراءة فاقد الطهورين ، الفاتحة ، في

(١) رحم الله الإمام الجرداني رحمة واسعة لقد تناول هذا الموضوع من جميع أطرافه ، فلم يترك لذي إشكال إشكالاً حول القرآن العظيم ، فأطال البحث فيه مع إيجاز ، وبين الأحكام مع إسهاب ، وأعطى الموضوع حقه ، وهذا .. لا يكون إلا بعد جهد جهيد ، وبحث دقيق ، واطلاعات واسعة ، فأنت لو استعرضت ما وصلتْ يدك إليه من كتب ومصادر لعرفت فضله ، فقلنا تجدد مثل هذه الإحاطة الواسعة ، والمجموعة النافعة ، فتقبل الله عمله ، وشكر سعيه ، ونفعنا وإخواننا بما كتبه وجمعه . اهـ محمد .

الصلاة المكتوبة ، وقراءته آيةً في خطبة الجمعة ، وسراً نذرها في وقت معين صادفه فقط الطهورين .

٤ - وأن يتلفظ بها فخرج ما إذا أجراها على قلبه .

٥ - وأن يُسمع نفسه حيث كان معتدل السمع ، ولا مانع من لغط ونحوه .

٦ - وأن تكون بقصد القرآن وحده ، أو مع الذكر ، بخلاف ما إذا قصد الذكر وحده أو أطلق كأن جرى به لسانه من غير قصد فلا حرمة .

أقوال الأئمة في حكم قراءة الجنب

واختلف فيما إذا قصد واحداً لا بعينه ، ف قيل : لا يحرم ، والمعتمد الحرمة ، ولا فرق في هذا التفصيل بين ما يوجد نظمه في غير القرآن : كالتسمية عند ابتداء الأكل ، والحمدلة عند تمامه ، وقوله عند الركوب : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴾ أي مطيقين وعند المصيبة ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ وما لا يوجد نظمه فيه كآية الكرسي وسورة الإخلاص ، وإن قال الزركشي لا شك في تحريم ما لا يوجد نظمه إلا في القرآن مطلقاً ، وتبعه على ذلك بعض المتأخرين هذا .

وذكر في رحمة الأئمة أن أبا حنيفة : أجاز للجنب قراءة بعض آية ، وأن مالكاً أجاز له قراءة آية أو آيتين .

ثم قال : وحكي عن داود : أنه يجوز له قراءة القرآن كله كيف شاء اهـ .

فائدة : تتعلق في القرآن من حيث عدد الآيات ، والحروف ، والأمر ، والنهي ، والوعد ، والوعيد ، والقصص :

عدد آيات القرآن العظيم : ستة آلاف وستة وستون آية ، ألف منها

أمر ، وألف نهى ، وألف وعد ، وألف وعيد ، وألف قصص وأخبار ، وألف عبر وأمثال ، وخمسمائة لتبيين الحرام والحلال ، ومائة لتبيين الناسخ والمنسوخ ، وستة وستون دعاء واستغفار وأذكار .

وقيل : إن جملة آياته ستة آلاف وخمسمائة آية ، منها خمسة آلاف في التوحيد ، وبقيتها في الأحكام والقصص والمواعظ ، وقيل غير ذلك ، وعدد كلماته تسعة عشر ألف كلمة وثلاثمائة كلمة ، وقيل : بل هي سبعة وسبعون ألف كلمة وتسعمائة وأربع وثلاثون كلمة ، وقيل : وأربعمائة وسبع وثلاثون ، وقيل : ومائتان وسبع وسبعون ، وقيل غير ذلك ، وعدد حروفه ثلاثمائة ألف حرف وثلاثة وعشرون ألف حرف وستائة حرف وواحد وسبعون حرفاً ، وقيل غير ذلك ذكره العلامة الفاسي في شرح الدلائل وبين سبب الاختلاف في عدد الكلمات فراجعه .

وذكر العلامة البجيرمي نقلاً عن بعضهم : أن أحرف القرآن في اللوح كل حرف منها قدر جبل قاف ، وأن تحت كل حرف منها معاني لا يحيط بها إلا الله تعالى ونصف حروفه النون من نكراً في الكهف ، والكاف من النصف الثاني ، وقيل إن النصف بالحروف الكاف من نكرا ، وقيل الفاء من قوله وليلطف اهـ .

فروع

تتعلق بالقرآن من حيث الحمل ، والكتابة ، والقراءة ، والإحراق

١ - يكره قراءة القرآن بفم متنجس ، وحال خروج الريح ، وفي محل قضاء الحاجة من بول أو غائط .

وقيل : تحرم بالفم المتنجس ، وحال قضاء الحاجة .

٢ - ولا تكره مع نحو مس ، أو لمس ؛ لأنه غير مستقذر عادة ، ولا في

- حمام ، أو في طريق إن لم يلته عنها ، وإلا كرهت .
- ٣ - ويكره كتابة شيء من القرآن على السقوف ، والجدران ولو كانا لمسجد .
- ٤ - ويحرم الاستناد لما كتب فيه بأن يجعله خلف ظهره ، أما إن كان فوق رأسه فالظاهر أنه لا يحرم الاستناد إلى ما تحته من الجدار .
- ٥ - ويكره كتابته على ثياب ، وطعام ونحو ذلك .
- ٦ - ويجوز لبس الثوب وأكل الطعام ولو مع الجنبات ، ولا يضر ملاقاته لما في المعدة ؛ لأن ملاقاته له بعد اغتائه بسبب المضغ بخلاف ابتلاع قرطاس عليه شيء من القرآن ، أو اسم من أسماء الله تعالى ؛ فإنه يحرم لملاقاته لما في المعدة بصورته .
- ٧ - ولا يكره كتابة شيء منه في إناء ومحوه بماء وسقيه للمريض ، خلافاً لما وقع لابن عبد السلام في فتاويه من التحريم .
- ٨ - ويكره إحراق خشب نقش عليه قرآن ؛ إلا إن قصد به صيانتَه فلا يكره كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام حيث قال : من وجد ورقة فيها البسلة ونحوها لا يجعلها في شق ولا غيره ؛ لأنها قد تسقط فتوطأ ، وطريقه أن يغسلها بالماء أو يحرقها بالنار صيانة لاسم الله تعالى من تعرضه للامتهان .
- قال البجيرمي : وإذا تيسر الغسل ولم يخش من وقوع الغسالة على الأرض فهو أولى وإلا فالتحريق أولى .
- ٩ - ولا يجوز تمزيق الورق ، لما فيه من تقطيع الحروف ، وتفريق الكلمات ، وفي ذلك إضرار بالمكتوب .
- ١٠ - ويحرم الوطء على فراش أو خشب فيه قرآن .
- ١١ - ويحرم وضع نحو دراهم في ورقة كتب فيها شيء منه ، أو اسم معظم .

حكم تعلم القرآن

واعلم أن تعلم القرآن فرض كفاية بأن تحفظه عن ظهر قلب ...
وأفتى بعض المتأخرين بأن الاشتغال بحفظه أفضل من الاشتغال بفروض
الكفاية من سائر العلوم .

وأجرة تعلم القرآن للصبي في ماله ، ومحل ذلك كما في البجيرمي حيث كان
في تعليمه القرآن مصلحة ، فلو كانت المصلحة في تعليمه صنعة ينفق علي نفسه
منها مع احتياجه لذلك ، وعدم تيسر النفقة له إذا اشتغل بالقرآن فلا يجوز
لوليّه شغله به ، ولا بتعلم العلم بل يشغله بما يعود عليه منه مصلحة ، وإن
كان ذكياً وظهرت عليه علامة النجابة . نعم ما لا بد منه لصحة عبادته ، يجب
تعليمه له ولو بليداً .

وأجرة التعليم في ماله إن كان له مال ، وإلا ففي مال وليه .

مسألة مهمة :

ونسيان القرآن ، أو شيء منه بعد البلوغ كبيرة ، وإن حفظه قبله
وحيثئذ فينبغي لحافظه أن يتعهد بكثرة التلاوة خوفاً من نسيانه . وتحرم
القراءة بالشاذة في الصلاة وخارجها وهو عند جماعة ما وراء السبعة وعند
آخرين ما وراء العشرة .

وتحرم أيضاً بعكس الآي لا بعكس السور ولكنها تكره إلا في تعليم لأنه
أسهل للتعليم .

آداب التلاوة

ويندب للقارئ التعوذ ، واستقبال القبلة ، والتدبر ، والتخشع ، والترتيل
والبكاء عند القراءة .

والطريق في تحصيله : أن يتأمل فيما يقرأه من التهديد ، والوعيد ،
والمواثيق ، والعهود ، ثم يتفكر في تقصيره فيها ؛ فإن لم يحضره حُزْنٌ ، وبكاء ،
فليبك على فقد ذلك فإنه من المصائب .

قال في الأذكار : ويندب التباكي لمن لا يقدر على البكاء .

ويندب الإصغاء إلى القارئ لما روى الشيخان عن ابن مسعود قال : قال
لي النبي ﷺ : « اقرأ عليّ القرآن فقلت : يا رسول الله أقرأ عليك وعليك
أنزل ؟؟ قال : إني أحب أن أسمعه من غيري ، فقرأت عليه سورة النساء حتى
جئت إلى هذه الآية ﴿ فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على
هؤلاء شهيدا ﴾ قال حسبك الآن فالتفت إليه فإذا عيناه تذرفان » .

والقراءة نظراً في المصحف أفضل منها عن ظهر قلب ؛ لأنها تجمع القراءة
والنظر في المصحف وهو عبادة أخرى .

نعم إن زاد خشوعه ، وحضور قلبه في القراءة عن ظهر قلب فتكون
أفضل في حقه .

والقراءة في الصلاة أفضل منها في غيرها ، وقراءة الليل أولى من قراءة
النهار ، وأفضل الأوقات للقراءة من النهار بعد الصبح ومن الليل في السحر
فبين المغرب والعشاء ، ولا كراهة في القراءة في وقت من الأوقات .

والاشتغال بها : أفضل من الاشتغال بذكر لم يخص بمحل ، أو وقت معين
فإن خص به بأن ورد الشرع به فيه فلاشتغال به أفضل .

مثلاً : الصلاة على النبي ﷺ طلبت ليلة الجمعة ، فلاشتغال بها أفضل من
الاشتغال بقراءة لم تطلب ليلة الجمعة ، ويعلم من ذلك أن الاشتغال بها حينئذ
أفضل من الاشتغال بذكر آخر غير القراءة بالأولى ، ولو تعارض خاصان :

كالتكبير ، والصلاة على النبي ﷺ ليلة عيد هي ليلة جمعة روعي الأقل وقوعاً
فيقدم التكبير في تلك الصورة هذا .

فضل التلاوة

وقد ورد في فضل قراءة القرآن أحاديث كثيرة :

منها ما روي أنه ﷺ قال : « أفضل عبادة أمتي تلاوة القرآن »^(١) .

وقال ﷺ : « من قرأ حرفاً من كتاب الله ، كتبت له حسنة ، والحسنة
بعشر أمثالها ، لا أقول آلم حرف واحد ، بل ألف حرف ، ولام حرف ، وميم
حرف »^(٢) .

وقال ﷺ : « يقول الله تعالى : من شغله ذكرى ، وتلاوة كتابي ، عن
مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين ، وفضل كلام الله على سائر الكلام
كفضل الله على خلقه »^(٣) .

وقال ﷺ : « اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه »^(٤) .

وقال علي كرم الله وجهه : من قرأ القرآن وهو قائم في الصلاة كان له بكل
حرف مائة حسنة ، ومن قرأه وهو قاعد في الصلاة كان له بكل حرف خمسون
حسنة ، ومن قرأه خارج الصلاة وهو على طهارة كان له بكل حرف خمس

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان عن النعمان بن بشير .

(٢) رواه البخاري في التاريخ .

(٣) رواه الترمذي وقال : حديث غريب إلا أنه يذكر « ذكري » بل قال : من شغله القرآن .
انظر الترغيب والترهيب .

(٤) رواه الإمام مسلم وأحمد في مسنده .

وعشرون حسنة ، ومن قرأه وهو على غير طهارة كان له بكل حرف عشر حسنات «(١) .

وورد : أن درج الجنة بعدد آيات القرآن وأنه يقال لصاحبه : اقرأ وأرق فأخر منزلته عند آخر آية يقرأها . ولم يرد في سائر الكتب مثل ذلك ، فعليك يا أخي بالمحافظة على تلاوته ليلاً ونهاراً سفرأ وحضرأ .

ما كان عليه السلف

واعلم أنه كان للسلف الصالح رضي الله تعالى عنهم عادات مختلفة في القدر الذي يختونه فيه .

فكان جماعة منهم يختونه في كل شهرين ختمة ، وآخرون في كل شهر ختمة ، وآخرون في كل عشر ليال ختمة ، وآخرون في كل ثمان ليال ختمة ، وآخرون في كل سبع ليال ، وهذا فعل الأكثرين منهم ، وآخرون في كل ست ليال ، وآخرون في أربع ، وكثيرون في كل ثلاث ، وكان كثيرون يختونه في كل يوم وليلة ختمة ، وختم جماعة في كل يوم وليلة خمتين ، وآخرون في كل يوم وليلة ثلاث ختمات ، وختم بعضهم في اليوم والليلة ثمان ختمات ، أربعاً في الليل وأربعاً في النهار «(٢) .

(١) لم أقف له على سند .

(٢) أقول : أمثال هذه الأخبار . قد تستبعد جداً في نظر الناظر ، فكيف يا ترى يستطيع

للإنسان ، أن يمر على القرآن الكريم ، بهذه السرعة الخاطفة ، وهل يعقل هذا ؟؟
فالجواب : كما أن الله تعالى قد جعل لخواص خلقه ، طياً في المكان ، حيث كانوا يجتازون الأماكن البعيدة بلحظات من الزمن ، فكذلك جعل لبعضهم طياً في الزمن ، فثبت عن إمامنا الشافعي رضي الله عنه أنه كان يختم في رمضان كل يوم خمتين : ختمة في الليل ، وختمة في النهار ، كلها في الصلاة ، مع باقي أشغاله ... وإلا فالقراءة العادية ينبغي أن يكون الجزء الواحد ثلث ساعة كما سمعت من أستاذنا المرحوم شيخ القراء في حلب محمد نجيب الخياط ، مع إتقانه المعروف ، وسرعة تلاوته ، فكان ينكر على المسرعين أشد الإنكار ويقول : لا يجوز أن يكون أقل من ذلك خوفاً من إسقاط بعض الحروف اهـ محمد .

والختار أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص : فمن كان يظهر له بدقيق الفكر لطائف ومعارف فليقتصر على قدر يحصل له معه كأل فهم ما يقرأ ، ومن ثم قال بعضهم : لأن أقرأ إذا زلزلت والقارة أتدبرها وأتفهمها أحب إليّ من أن أقرأ القرآن كله . ومن كان مشغولاً بنشر العلم ، أو فصل الخصومة بين المسلمين أو غير ذلك من مهمات الدين ، والمصالح العامة للمؤمنين فليقتصر على قدر لا يحصل بسببه إخلال بما هو مُرصد له ولا فوات كاله ، ومن لم يكن من هؤلاء المذكورين فليستكثر ما أمكنه من غير خروج إلى حد الملل أو الهزيمة أي السرعة في القراءة .

ويندب ختمه أولَ نهارٍ أو ليلٍ والشروع بعده في ختمة أخرى وحضور مجلسه والدعاء عقبه .

روي عن حميد الأعرج رحمه الله تعالى أنه قال : من قرأ القرآن ثم دعا أمّن على دعائه أربعة آلاف ملك ، وقد أفرد الكلام على ما يتعلق بالقرآن بالتصنيف وفي هذا القدر كفاية .

والسابع مما يحرم بالجنابة والولادة : المكث في المسجد لبالغ ولو بقدر الطمأنينة على المعتد ، خلافاً لمن قال لا بد أن يزيد على قدر الطمأنينة .

وخرج بالبالغ الصبي إذا كان جنباً ، فيجوز لوليه تمكينه من المكث في المسجد كالقراءة .

ويجوز المكث فيه لضرورة ، كأن نام فيه فاحتلم ولم يجد ماءً يغتسل به ، وتعذر عليه الخروج لغلط أبوابه ، ولم يجد من يفتحها ، أو لخوف من نحو عدوّ ، كعاصي : وهو الحاكم الذي يطوف بالليل ، لكن يلزمه التيم إن وجد تراباً غير تراب المسجد ، أما ترابه فلا لأنه يحرم ، والمراد بترابه ما كان داخلياً في وقفه ، أما إذا كانت أرضه مبلطة وجلب الريح فيها تراباً أو فوق حصره

فلا يحرم التيمم به . وهذا التيمم لا يبطله إلا جنابة أخرى .

وينبغي وجوبُ غسل ما يمكنه غسله من بدنه ؛ لأن الميسور لا يسقط بالمعسور .

وأجاز الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه : المكث في المسجد للجنب بالوضوء ولو لغير حاجة ، وبه قال المزني من أئمتنا فيجوز تقليد واحد منهما^(١) .

وليُعلم أنه يجب عند الإمام أحمد في الوضوء : المضضة ، والاستنشاق ، والدلك ، والموالة ، ومسحُ جميع الرأس ، وقيل النصف ، وعنده خروج المني ناقض ، ووجدت بهامش حاشية الشرقاوي على التحرير : أنه لو أحدث بعد ذلك الوضوء لم يضر عنده ، وعليه فيكون مثل التيمم المار لا يبطله إلا جنابة أخرى فليحذر .

ولا يُمنع الكافر من المكث في المسجد ، إن دخل بإذن مسلم بالغ عاقل . أو لنحو استفتاء من العلماء ، أو لمصلحة لنا كبناء المسجد ، وأحد الأمور كافي كما في القليوبي على الجلال .

وقال بعضهم : لا بد في جواز ذلك من شرطين : الحاجة ، والإذن ، فإن دخل بغير ذلك عَزُر ، ودخولنا كنائسهم كذلك .

وفي الشبراملسي على الرملي : لا يجوز الإذن لكافر في دخوله المسجد للأكل ولا لتفريغ نفسه في سقايته التي يُدخل إليها منه ، أما التي لا يدخل إليها منه بأن كان لها باب آخر خارج عن المسجد فلا يمنع من دخولها بلا إذن .

نعم لو غلب على الظن تنجيسه ماءها أو جدرانها مَنع ، ولا يجوز الإذن له في الدخول .

(١) يعني إذا مست الحاجة وإلا فالأحوط الوقوف عند القول الأول المتفق عليه عند الأئمة اهـ .

والثامن مما يحرم بالجنابة والولادة : التردد فيه أي المسجد لأنه يشبه المكث .

ومنه أن يدخل لأخذ حاجة ويخرج من الباب الذي دخل منه دون وقوف ، بخلاف ما لو دخله يريد الخروج من الآخر ، ثم عن له الرجوع فله أن يرجع .

ومنه أيضاً كما قاله الباجوري : أن يذهب إلى الخزانة ، ثم يرجع إلى الميضة كما يقع الآن هذا .

حد المسجد

والمراد بالمسجد ما تحققت مسجديته ، أو ظنت بالاستفاضة ، وليس من علاماته وجود المنبر والمغارة والشراريف ونحوها .

ونقل ابن حجر عن السبكي : أننا إذا رأينا صورة مسجد يصلى فيه من غير منازع ، حكمنا بوقفه .

وقال الحفني : تثبت المسجدية بالعلم ؛ بأنه موقوف للصلاة ، وبالاستفاضة ، ومعناها : أن يتكرر صلاة الناس فيه من غير تكبر .

لكن محل ذلك إن لم يعلم أصله ، فإن علم كالمحدث بالقرافة المسبلة للدفن فيها ، أو بمبنى ، أو بساحل بحر بولاق ، أو مصر القديمة ، أو دمياط لم يحرم المكث فيه لعدم صحة وقفه لكونه موضوعاً بغير حق .

وفي البجيرمي على الخطيب : ما يفيد تحقق مسجدية جامع السنانية المعلوم ببولاق ، لأنه موضوع بحق ومحكوم بصحة وقفه فراجعه .

وخرج بالمكث والتردد : العبور وهو الدخول من باب والخروج من آخر من غير مكث ولا تردد ، فيجوز للجنب ولا يكلف الإسراع في المشي بل

يمشي على العادة .

ثم إن كان ذلك العبور لحاجة ، كأن كان المسجد أقربَ طريقه ، فلا كراهة فيه ولا خلاف الأولى ، وإن لم يكن حاجة فهو خلاف الأولى .

وأما الحائض : فإن خافت التلوّث ، حرم عليها العبور ، وإن أمنتها كان مكروهاً لغلط حدثها ما لم يكن حاجة وإلا فلا كراهة .

فروع :

يحرم إدخال النجاسة في المسجد ولو جافة إلا أن تكون في نعله وأمن التلوّث وخاف عليه الضياع .

ومن النجاسة قشر القمل والبرغوث فيحرم إلقاؤه فيه .

وكذا يحرم إلقاء القمل حياً لتعذيبه بالجوع ، بخلاف البرغوث لأنه يأكل التراب .

والمشهور التسوية بينهما في جواز رميها في الأرض الترابية في المسجد عند ابن حجر أو خارجه عنده وعند الرملي .

ويحرم البول في المسجد في إناء ، وتقديره ولو بالطاهرات كالבصق والامتخاط على بلاطه أو حصره أو حيطانه .

وكذا رش الماء المستعمل فيه على ما نقله البغوي^(١) .

وقد ورد البصاق في المسجد خطيئة ، وكفارتها دفنها أي دفن سببها وهو البصاق في أرضه إن كانت ترابية ، أو رملية بأن يعمق لها في الأسفل ، بحيث لو جلس شخص في محلها لم يتلوّث .

(١) وقد ذكر عن الأحناف بأن ماء المستعمل نجس على قول عندهم وهو موافق لما قاله البغوي .

أما المبلط والمرخم فيتعين إزالة ذلك منه ، وإلقاؤه خارجه ولا يكفي ذلكها لأنه زيادة في التقدير .

والدفن المذكور قاطع لدوام الإثم عند الرملي ولابتدائه أيضاً عند الزيادي .

ويكره تعفيشه بالطاهر ، كأن يرمي فيه نحو قشر اللب أو الفول أو نوى البلح ، إن لم يلزم منه تقديره ، وإلا بأن أخوج لعفّ الذباب كثيراً حرم . وكذا يحرم إن قصد بتعفيشه الازدراء به والامتهان .

مطلب في حكم السؤال في المسجد ، وإعطاء السائل ، والرقص فيه ، وإخراج الريح وغير ذلك مما يتعلق بأداب المجلس :

يكره تنزيهاً السؤال في المسجد ، دون إعطاء السائل فيه فيندب . قاله البجيرمي في حاشيته على الخطيب .

ثم قال في موضع آخر : ولا ينبغي التصديق في المسجد ، ويلزم من رآه الإنكار عليه ومنعه إن قدر .

ويكره السؤال فيه بل يحرم إن شوّش على المصلين ، أو مشى أمام الصفوف ، أو تخطى رقابهم .

ويحرم الرقص فيه والنط ولو بالذكر لما فيه من تقطيع حصره وإيذاء غيره . ولا يحرم إخراج الريح فيه ؛ لكن الأولى اجتنابه ، وهذا عندنا معاشر الشافعية ، خلافاً لمن قال بالحرمة كالسادة المالكية .

ولا يكره فعل الصنائع فيه :

كالخياطة ، والكتابة ، ونسج الخوص ، ما لم يكثر منها وإلا كره ، لأن

فيه انتهاكاً لحرمة المسجد ، إلا كتابة العلم فلا يكره الإكثار منها كتعليم العلم ، وقراءة القرآن ؛ لأن ذلك طاعة في طاعة .

وينبغي تجنب الكلام المباح فيه ونهي الغير عنه .

فقد ورد أن الكلام في المسجد بغير ذكر الله يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب^(١) .

وورد أيضاً :

إذا أتى الرجل المسجد فأكثر الكلام تقول الملائكة اسكت يا وليّ الله ، فإن زاد فتقول : اسكت يا بغيض الله تعالى ، فإن زاد فتقول : اسكت عليك لعنة الله^(٢) .

ولا بأس بالنوم في المسجد ما لم يضيق على مصلٍ ، أو يشوش عليه .

فقد ثبت أن أصحاب الصفة وغيرهم ، كانوا ينامون فيه في زمنه ﷺ .

مطلب : في أهل الصفة وما نزل من القرآن فيهم

وأصحاب الصفة ناسٌ من الصحابة زهاد فقراء عزباء - جمع أعراب - كانوا يأوون مسجده ﷺ ، وكان أبو هريرة عريفهم رضي الله تعالى عنهم ، وكان

(١) لقد سمعت هذا الخبر من سيدي العالم الثقة إبراهيم الغلابي رحمه الله بأنه لا أصل له ، وأن الرواية وردت في الحسد ، وأخبرني من أثق به من الإخوان أن الأستاذ عبد الفتاح أباغده رآه معلّقاً على جدار بعض المساجد في لوحة فزقه أو أمر بتزيقه ، وهو موضع ثقّي ومع ذلك إني حاولت وتتبع المراجع التي أمكنني الوصول إليها فلم أر له أصلاً ، إلا أنه روى ابن حبان عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال :

قال رسول الله ﷺ : سيكون في آخر الزمان قوم يكون حديثهم في مساجدهم ليس لله فيهم حاجة اهـ من الطريقة الحمديدية ص ٢١٤ .

(٢) وهذا الخبر يعلوه الوهن ، فإن كلامه عليه الصلاة والسلام ، فيه القوة في اللفظ ، والجزالة في التعبير والبلاغة في المعنى فقد أوتي عليه الصلاة والسلام جوامع الكلم ، ومع ذلك لم أقف له على أثر.

الناس يعافونهم لفقرهم ، فاقطع رسول الله ﷺ قطعة من آخر مسجده ، ومكثوا فيها وظللت عليهم ، وكانوا يقلون ويكثرون ، فإذا كثروا بلغوا أربعائة ، وإذا قلوا بلغوا سبعين .

وكان المنافقون يكرهونهم ، حتى اجتمع منهم جماعة ، وأتوا إلى النبي ﷺ ، وقالوا له : اجعل لنا يوماً في الجلوس في المسجد ولهم يوماً ، وأرادوا إخراجهم من المسجد ، فنزل في شأنهم على النبي ﷺ قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ إلى قوله ﴿ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾^(١) .

وروي أنه ﷺ وقف عليهم وقال لهم : « أبشروا يا أهل الصفة من كان من أمتي على نعتكم كان من رفقائي في الجنة »^(٢) ففيه إشارة إلى أنهم رفقاءه ﷺ فيها من باب أولى رضي الله تعالى عنهم ونفعنا بهم آمين .

الاعتكاف حَدِّثْ ، وَأَحْكَمْ

يسن لمسلم عاقل خالٍ عن جنابة وحيض ونفاس ، لبث في مسجد زيادة على قدر الطمأنينة بنية الاعتكاف بأن يقول : نويت الاعتكاف أو سنة الاعتكاف ، لحديث « من اعتكف فُواق ناقة فكأنما أعتق نسمة »^(٣) وفواق الناقة : بضم الفاء ما بين الحلبتين فإنها تحلب أولاً ، ثم تترك سويعة يرضعها ولدها ، لتدر ثم تحلب ثانياً ، والنسمة بفتحات الرقبة .

(١) سورة الأنعام آية : ٥٢ .

(٢) فقد جاءت رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذا المعنى : « أبشروا يا أصحاب الصفة فن بقي من أمتي على النعت الذي أنتم عليه راضياً بما هو فيه ، فإنه من رفقائي يوم القيامة » رواه الخطيب في التاريخ .

(٣) هذا حديث غريب .

وهو - أي الاعتكاف - مستحب في كل مسجد ، وفي كل وقت ، لكنه في أحد المساجد الثلاثة أفضل منه فيما عداها ؛ لأنه يتضاعف فيها كالصلاة ، فهو في مسجد مكة بمائة ألف ، وفي مسجد المدينة بألف ، وفي المسجد الأقصى بخمسمائة (١) .

وفي العشر الأخير من رمضان أفضل منه في غيره ، طلباً لليلة القدر التي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر .

وهي منحصرة في العشر المذكور عند إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه . ويجب الاعتكاف بالنذر ويكون أفضل من غيره .

ويحرم على الزوجة والرقيق بغير إذن من الزوج والسيد .

ويكره لذات الهيئة مع الإذن فتعثر به الأحكام الأربعة .

ولا يشترط له الصوم خلافاً لمن ذهب إلى اشتراطه من الأئمة .

قال بعضهم : ويبطل ثوابه بشتم ، أو غيبة ، أو غيبة ، أو كذب ، أو أكل حرام .

ولا يصح الاعتكاف في غير المسجد كالمدارس والبيوت .

وقيل : إذا أعدت المرأة لصلاتها محلاً من بيتها يكون كالمسجد فلها الاعتكاف فيه .

ولو وقف إنسان نحو فروة : كسجادة ، مسجداً فإن لم يثبتها حال الوقفية بنحو تسمير لم يصح .

وإن أثبتها حال الوقفية بذلك وأجرى عليها أحكام المساجد فيصح

(١) ورد عن النبي ﷺ أنه قال : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام .. وزاد : وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه » رواه الشيخان والترمذي وابن ماجه .

الاعتكاف عليها .

ويحرم على الجنب ونحوه المكث عليها وإن أزيلت بعد ذلك ، لأن الوقفية إذا ثبتت لا تزول .

وبهذا يلغز فيقال : لنا شخص يحمل مسجده على ظهره هذا .

الحديث الأكبر وما يحرم به

ولما أتممت ما يحرم بالحدث المتوسط شرعت في ذكر ما يحرم بالأكبر فقلت :

ويحرم بالحيض والنفاس أي بسببها اثنا عشر شيئاً هذه الثانية المارة التي هي : الصلاة ، والطواف ، وخطبة الجمعة ، ومس المصحف وحمله وقراءة القرآن ، والمكث في المسجد ، والتردد فيه على الوجه المار فيها .

وذكر البجيرمي عن مالك : أنه يجوز للمرأة الحائض أو النفساء قراءة القرآن .

قال وعن الطحاوي يباح لها دون الآية كما نقله في شرح الكنز من كتب الحنفية اهـ .

وعبارة رحمة الأمة : والحائض كالجنب في الصلاة بالاتفاق ، وفي القراءة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، وعن مالك روايتان إحداها تقرأ الآيات اليسيرة ، والتي نقلها الأكثرون من أصحابه أنها تقرأ ما شاءت وهو مذهب داود اهـ .

والتاسع : الصوم للإجماع على منعه ، وعدم صحته ، فرضاً كان أو نفلاً قضاء أو أداء ، ابتداء وهو ظاهر ، أو دواماً بأن طرأ عليها الدم وهي صائئة .

لكن محل الحرمة في الابتداء إن نوت الصوم ، وأما إذا لم تنوّه ومنعت نفسها من الطعام والشراب نهائياً فلا يحرم لأنه لا يسمى صوماً .

ومحلها في الدوام ، إن لاحظت أنها صائئة وإلا فلا حرمة .

فنخلص من ذلك أن الشرط في دفع الحرمة عنها أن لا تنوي الصوم ولا

تلاحظه . ويعلم منه أنه لا يجب عليها تناول مفطر .

ثم إن تحريم الصوم عليها تعبدي لا يعقل معناه .

وقيل : معقول المعنى ؛ لأن خروج الدم مضعف ، والصوم مضعف أيضاً ، فلو أمرت بالصوم لاجتمع عليها مضعفان ، والشارع ناظر إلى صحة الأبدان ما أمكن . وتثاب على تركه إن قصدت امتثال أمر الشارع ، ولا تثاب على ما كانت تفعله لولا الحيض أو النفاس ، بخلاف المريض فإنه يكتب له ثواب ما كان يعمل صحياً ، وقد منعه المرض ، والفرق بينهما أن المريض فيه أهلية الفعل دونها .

والعاشر : الطلاق .

شروط حرمة الطلاق

ولحرمته شروط سبعة :

الأول : أن لا يكون من الحكم في الشقاق .

الثاني : أن لا يكون من المولي .

الثالث : أن تكون المرأة مدخولاً بها .

الرابع : أن تكون غير حامل منه .

الخامس : أن لا تبذل له عوضاً على طلاقها .

السادس : أن لا تكون في عدة طلاق رجعي .

السابع : أن لا يعلق عتقها على الطلاق .

وإنما حرم مع وجود هذه الشروط ، لتضررها بطول مدة العدة لأنها لا

تشرع فيها إلا بعد انتضاء الحيض أو النفاس ، فالزمن الفاضل منها بعد الطلاق لا يحسب منها .

ويؤخذ من ذلك أنه لو طلقها في آخر جزء من الحيض لا حرمة ، وهو كذلك لاستعقابه الشروع في العدة .

ويعلم من الشروط المذكورة أنه لا يحرم طلاق الحكم في الشقاق أي إذا رآه صواباً .

ولا طلاق المولي أي إذا طوّل به بعد طلب الوطء منه بأن طالبته بالوطء وهي طاهر فامتنع ، فطالبته بالطلاق وهي حائض

ولا طلاق غير المدخول بها ، ولا طلاق الحامل منه ، ولا طلاق الباذلة للعوض ، ولا طلاق التي في عدة طلاق رجعي .

ولا طلاق المعلق عتقها على طلاقها ، بأن قال السيد لأمته إن طلقك الزوج فأنت حرة ، فسألته ذلك حال حيضها أو علم الزوج بالتعليق فطلقها .
أما الأول والثاني : فلاّنها واجبان .

وأما الثالث : فلاّنها لا عدة عليها فيه .

وأما الرابع : فلعدم الضرر فيه لاستعقابه الشروع في العدة لأنها بوضع الحمل ، ولا دخل للحيض والنفاس فيها .

وأما الخامس : فلاّنها بذلها للعوض فيه يشعر باضطرارها إلى الفراق حالاً .

وأما السادس : فلعدم طول العدة فيه لحسبان زمن الحيض والنفاس منها ، والقول بالحرمة مبني على رأي مرجوح وهو استئناؤها العدة .

وأما السابع : وإن كان فيه تطويل للعدة فعدم حرمة لأجل الخلاص من الرق إذ دوامه أضر بها من تطويل العدة ، وقد لا يسمح به السيد بعد ذلك

أو يموت فيدوم أسرها هذا .

ومثل الطلاق في الحيض والنفاس ، تعليقه بما يوجد زمنها قطعاً ، أو يوجد أيها باختياره ؛ كأن قال : إن دخلت الدار فأنت طالق ، ثم دخلها مختاراً في الحيض فيأثم ، بخلاف معلق قبلها أو فيها بما لا يعلم وجوده في أحدهما فوجد فيه لا باختياره فلا يحرم لكن تسن مراجعتها .

ومثل الطلاق فيها أيضاً الطلاق في طهر جامعها فيه ، إن كانت ممن قد تحبل لعدم صغرها أو يأسها ولم يظهر حمل ، والحكمة في حرمة هذا الطلاق أنه يؤدي إلى الندم بعد ظهور الحمل ، فإن الإنسان قد يطلق الحائل دون الحامل ، وعند الندم قد لا يمكنه التدارك ، بأن يكون الطلاق ثلاثاً فيتضرر هو والولد بتربيته عند غير أبيه .

فائدة : في أقسام الطلاق واعترائه الأحكام الخمسة :

١ - الطلاق الواجب : كطلاق المولي إذا طولب به . وطلاق الحكم في الشقاق إذا رأى فيه مصلحة ، وطلاق العاجز عن القيام بحقوق الزوجية .

٢ - الطلاق المندوب : كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال ، كأن تكون غير عفيفة ، أو تكون سيئة الخلق زيادة على ما اعتيد ، وإلا فلا يخلو أحد عن سوء الخلق .

٣ - الطلاق الحرام : كطلاق إحدى زوجاته قبل أن يقسم لها بعد أن قسم لغيرها ، وهذه يجب عليه أن يعيدها ولو بعقد جديد إن أمكن ؛ بأن كان الطلاق دون الثلاث ليقضي لها حقها .

وكطلاق الحائض أو النفساء ، بالشروط المتقدمة وهذه تسن مراجعتها إن أمكنت ثم إذا جاء وقت حل الطلاق إن شاء طلق وإن شاء أمسك .

لخبر الصحيحين أن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما طلق زوجته وهي حائض فذكر ذلك عمر رضي الله تعالى عنه للنبي ﷺ فقال : « مَرَّةٌ فَليراجعها ثم ليطلقها طاهرا » أي قبل أن يمسه « إن أراد » كما صرح بذلك في بعض الروايات .

٤ - الطلاق المكروه : كطلاق مستقيمة الحال وهو يهواها ويميل إليها ، وعلى هذا حمل قوله ﷺ « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » والمراد بالبغض في حقه تعالى عدم الرضا به وعدم المحبة .

٥ - الطلاق المباح : كطلاق من لا يهواها ولا تسمح نفسه بمؤنتها بلا استمتاع بها ، لأنه يرى ذلك ضائعا بلا فائدة . والكلام على الطلاق كثير قد أفرد في أبواب وفيما ذكرته تذكرة لأولي الألباب .

والخادي عشر : مما يحرم بالحيض والنفاس : الوطء ولو بمحائل ثخين ولو كان بعد انقطاع الدم وقبل الغسل .

وحكى الغزالي رحمه الله تعالى أن الوطء قبل الغسل يورث الجذام ، قيل في الواطئ ، وقيل في الولد .

وقال غيره : إن الجماع في الحيض يورث علة مؤلة جداً للجماع وجذاماً للولد . وأما بعد الغسل فله أن يطأها في الحال من غير كراهة إن لم يخف عوده أي الدم ، وإلا استحب له التوقف في الوطء احتياطاً .

ولو أخبرته بأنها حاضت ولم يمكن صدقها ، بأن لم يمض من طهرها زمن يمكن حدوث الحيض فيه لم يلتفت إليها ، فإن أمكن وصدقها حرم وطؤها ، وإن كذبها فلا ؛ لأنها ربما عاندته ، وإن لم يكذبها ولم يصدقها ، فالأوجه حل وطئها للشك ، وإذا صدقها وادعت دوامه وعدم انقطاعه صدقت ، وإن

خالفت عاداتها ؛ لأن الأصل بقاءه .

فائدة ورد في الحديث « لعن الله الغائصة والمغوصة » .

والأولى : هي التي لا تعلم زوجها أنها حائض ليجيئها فيجامعها وهي حائض .

والثانية : التي لا تكون حائضاً فتكذب على زوجها وتقول : إني حائض .

واعلم أن وطء الحائض في الفرج من العامد العالم بالتحريم المختار كبيرة يُكفر مستحله إذا كان قبل الانقطاع ، وقبل بلوغ عشرة أيام .

أما بعد الانقطاع أو بعد بلوغ عشرة أيام فهو صغيرة ، ولا يكفر مستحله للخلاف فيه حينئذ .

ومحل الكفر بالاستحلال أيضاً إن كان في بلد معلوم عندهم حرمة ذلك بالضرورة ، وإلا فلا كفر ، ك بعض بلاد الأرياف الذين يجهلون حرمة ذلك .

وكما يحرم الوطء في الحيض ، يحرم وطء الحليلة في دبرها في الحيض وغيره ، لقوله ﷺ : « ملعون من أتى المرأة في دبرها » (١) .

وورد عنه ﷺ أنه قال : « من أتى حائضاً ، أو امرأة في دبرها ، أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد » (٢) .

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال : « لا ينظر الله

(١) رواه أحمد في مسنده وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) وجاءت رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه « من أتى كاهناً فصدقه بما يقول أو أتى امرأة حائضاً ، أو أتى امرأة في دبرها فقد برىء مما أنزل على محمد » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

إلى رجل جامع امرأته في دبرها»^(١) .

وينبغي كفر من اعتقد حل الوطء في الحيض ، إذا لم يخف الزنا فإن خافه وتعين الوطء في الحيض طريقاً لدفعه جاز ، بل قال بعضهم : ينبغي وجوبه حينئذ .

ولو تعارض الوطء في الحيض ، والوطء في الدبر فالظاهر أنه يقدم الوطء في الحيض ، كما أفاده العلامة القباني في تقريره على الشرقاوي .

مسألة في تعارض المفاسد

ولو تعارض عليه الزنا ووطء الحليلة في دبرها كأن انسد قبلها قدم الوطء في الدبر ؛ لأن له الاستمتاع بها في الجملة ، ولا حد عليه بذلك بل واجبه التعزير بخلاف الزنا .

ولو تعارض عليه الزنا ، أو الوطء في الحيض ، أو الوطء في الدبر ، والاستثناء بيده ، قدم الاستثناء في الصور الثلاث ؛ لأن كلاً من الزنا والوطء في الحيض والدبر كبيرة باتفاق ، بخلاف الاستثناء فإن الإمام أحمد قال بجوازه عند هيجان الشهوة ، وهو عند الشافعي صغيرة كما في البجيرمي .

والحاصل : أنه إذا تعارض على الشخص مفسدتان : قدم أخفها ، فالوطء في الحيض مقدّم على الوطء في الدبر ، وهما مقدمان على الزنا ، والاستثناء مقدم على الزنا ، والوطء في الحيض والدبر ، وهذا هو المعتمد خلافاً لمن قال : إن وطء الحليلة في الحيض أو الدبر مقدم على الاستثناء لأن له الاستمتاع بها في الجملة .

وقد ورد في الحديث الشريف عن النبي ﷺ « ناكح يده ملعون » وورد

(١) وجاءت رواية عن أحمد في مسنده : الذي يأتي المرأة في دبرها لا ينظر الله إليه .

أيضاً « أن أقوماً يأتون يوم القيامة أيديهم حبالى » .

ويجوز الاستثناء بيد الحليلة كما يجوز الاستمتاع بسائر جسدها ، لكنه مكروه كما قاله القاضي حسين ؛ لأنه في معنى العزل وهو - أي العزل - منهي عنه ، وهو أن يجامع فإذا قارب الإنزال نزع فأنزل خارج الفرج .
والأولى تركه على الإطلاق ، وأطلق صاحب المذهب كراهته .
ولا خلاف في جوازه في السرية صيانة للملك .

ولا يحرم في الزوجة على المذهب سواء الحرة والأمة بالأذن وغيره . وقيل : يحرم في الحرة . وأما المستولدة فأولى بالجواز لأنها غير راسخة في الفراش ، ولهذا لا يقسم لها . ذكر ذلك البجيرمي على الخطيب .

واعلم أن المراد بالتعارض المتقدم أن تهيج عليه الشهوة ، وتقوى جداً بحيث لا يستطيع دفعها إلا بإحدى الأمرين ، وأما لو كان الحاصل له مجرد ولوع بحيث يمكن دفعه عنه بالإعراض والاشتغال بشيء آخر ، فليس هذا من التعارض ، وليس مجوزاً لشيء مما ذكر فافهم ذلك فإنه نفيس .

فائدة : يسن لمن وطىء في أول الدم وقوته : التصدق بدينار ، أو ما يساويه ، ولو على فقير واحد .

وفي آخر الدم وضعفه : التصدق بنصف دينار ، لخبر « إذا واقع الرجل أهله وهي حائض إن كان دماً أحمر ، فليصدق بدينار ، وإن كان أصفر فليصدق بنصف دينار » وكالوطء في آخر الدم الوطء بعد انقطاعه إلى الطهر ويتكرر ذلك بتكرر الوطء .

ومثل الحائض في ذلك النفساء .

قال في المجموع : ويسن لكل من فعل معصية التصدق بدينار أو نصفه أو

ما يساوي ذلك .

والثاني عشر : مما يحرم بالحيض والنفاس : المباشرة فيما بين السرة والركبة ولو بلا شهوة ؛ لأن ذلك قد يدعو إلى الجماع لخبر : « من حمام حول الحمى يوشك أن يقع فيه » وهذا هو المعتمد .

وقيل : لا يحرم غير الوطء ، واختاره النووي في التحقيق وغيره .

والمباشرة هي اللمس بلا حائل ، فخرج النظر ولو بشهوة خلافاً للزركشي .

وخرج بما بين السرة والركبة باقي الجسد ، فلا تحرم مباشرته ، فله أن يلمس يدها ولو بذكره .

ويحرم عليها مباشرة الرجل بشيء مما بين سرتها وركبتها في أي جزء من بدنه ، ويحرم عليه تمكينها منه وعكسه .

أما مباشرتها له بما عدا بين سرتها وركبتها فلا يحرم ، فلها أن تبشره بيدها ولو في فرجه حيث لم يمنعها من الاستمتاع بذلك وإلا حرم .

والحاصل : أن الرجل يجوز أن يلمس بأي جزء من بدنه جميع بدن المرأة الحائض أو النفساء إلا ما بين سرتها وركبتها ، فيحرم عليه لمسه ، وأن المرأة المذكورة يجوز لها أن تلمس جميع بدن الرجل بجميع بدنها إلا بما بين سرتها وركبتها فيحرم .

تنبيه : إذا انقطع دم الحيض أو النفاس جاز للمرأة الصوم وحل طلاقها ، ولو قبل الطهر غسلاً كان أو تيمماً ، ولا يضر بعد الانقطاع خروج رطوبة ليست بكدرية .

اختلاف الأئمة في هذا :

وأما باقي المحرمات : فلا يحل بمجرد الانقطاع ، بل لابد من الغسل ، أو التيم بشرطه وهو : فقد الماء حساً أو شرعاً .

وأفاد في فتح العين أن العلامة الجلال السيوطي بحث حِلَّ الوطء بالانقطاع كالصوم والطلاق .

وذكر في رحمة الأمة أن أبا حنيفة قال : إن انقطع - أي الدم - لأكثر الحيض - أي وهو عشرة أيام عنده - جاز وطؤها قبل الغسل ، وإن انقطع لدون أكثر الحيض لم يحز حتى تغتسل ، أو يمضي عليها وقت صلاة ، وأن الأوزاعي وداود قالا : إذا غسلت فرجها جاز وطؤها .

وذكر أيضاً أنه لو طهرت الحائض ولم تجد ماء قال أبو حنيفة في المشهور عنه : لا يحل وطؤها حتى تتيم وتطلي .

وقال مالك : لا يحل وطؤها حتى تغتسل .

وقال الشافعي وأحمد : متى تيممت حلت وإن لم تصل به اهـ . والله أعلم .

خاتمة

يجوز للحائض والنفساء حضور المختصر ، والقول بالحرمة المعلن ؛ لأن حضورهما عنده يمنع حضور ملائكة الرحمة مردود ، بأن الجنب مثلها في ذلك ، ولم يحرم عليه الحضور ، وأيضاً فالمختصر يحتاج لمن يعاونه ويزيل عنه الوحشة ، ويجوز أن الله تعالى يعوّضه خيراً من حضور ملائكة الرحمة .

ولا يكره طبخهما ، ولا عجنهما ، ولا غسلها الثياب ولا استعمال ما مسته إحداها من ماء أو غيره .

قال الجيرمي : وكانت اليهود : إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها ولم

يساكنوها في البيت ، والنصارى يستبيحون كل شيء حتى الوطء . فخلت هذه الشريعة الحممدية من الإفراط الواقع من اليهود ، والتفريط الواقع من النصارى . انتهى .

الحيض والنفاس وما يذكر معهما

اعلم أن الحيض لغة : السيلان يقال : حاض الوادي إذا سال ماؤه .
وشرعاً : الدم الخارج من فرج المرأة حال صحتها من غير سبب الولادة ولو كانت حاملاً ؛ لأن الأصح أن الحامل تحيض .
ومقابله يقول : إن دمها دم فساد ؛ لأن الحمل يسد مخرج دم الحيض .
وذكر في رحمة الأمة : أن أبا حنيفة وأحمد قالوا : إنها لا تحيض ، وقال مالك : تحيض اهـ .

فالأصح عندنا : موافق لقول مالك ، ومقابله موافق لقول أبي حنيفة وأحمد هذا .
وأقل سن يوجد فيه الحيض من المرأة ، تسع سنين قرينة تقريباً^(١) ، فلو رأت دمًا قبل تمامها بما لا يسع حيضاً وطهرًا ، بأن كان لدون ستة عشر يوماً فهو حيض ، وإلا فهو دم فساد .

وفي الإرشاد وشرحه : وتحيض امرأة رأت الدم في سن الحيض برؤيته ، فتؤمر باجتناب ما تجتنبه الحائض : من صوم ، وصلاة ، ووطء ، وغيرها ، ولا تنتظر بلوغه يوماً وليلة عملاً بالظاهر من أن ذلك حيض .

ثم إن نقص عن يوم وليلة ، قضت بما كانت تركته من صوم ، وصلاة ،

(١) دليله الوجود ، قال الشافعي رضي الله تعالى عنه : أعجب ما سمعت من النساء اللاتي تحضن ، نساء تهامة ، تحضن لتسع سنين ، ولأن كل ما لا ضابط له في الشرع ، ولا في اللغة ، يرجع فيه إلى الوجود ، وقد وجده الشافعي رضي الله تعالى عنه . والمراد : التقريب لا التحديد على الصحيح . والقمرية : الهلالية ، والسنة الهلالية : ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً تقريباً .

ولا يلزمها غُسل لعدم الحيض .

وكما إنها تحيض برؤيته ، تطهر أي يحكم بطهرها بانقطاعه ، بعد بلوغ أقله فتؤمر بالفسل ، والصلاة ، والصوم ، ويحل وطؤها .

فإن عاد في زمن الحيض ، تبين وقوع عبادتها في الحيض ، فتؤمر بقضاء الصوم فقط . ولا إثم بالوطء لبناء الأمر على الظاهر ؛ فإن انقطع حكم بطهرها ، وهكذا ما لم يعبر خمسة عشر .

وقوله : امرأة : أي سواء كانت مبتدأة أو معتادة .

وقوله : رأت الدم أي : ولو في غير زمن عاداتها ، وقوله : بانقطاعه أي : وإن خالف عاداتها .

والانقطاع يحصل بأن كانت بحيث لو أدخلت القطننة فرجها ، خرجت بيضاء نقية . ذكر ذلك العلامة القباني في تقريره على حاشية الشرقاوي ، نقلاً عن الجمل وهو كلام نفيس فاحفظه فإنه عزيز النقل .

وغالبه : أي سن الحيض عشرون سنة ، وأكثره قيل ستون سنة وقيل اثنان وستون .

وقال ابن حجر : لا آخر لسنه فما دامت حية فهو ممكن في حقها .

قال في التحفة : ولا ينافية تحديد سن اليأس باثنين وستين سنة ؛ لأنه باعتبار الغالب حتى لا يعتبر النقص عنه .

والنفاس لغة : الولادة .

وشرعاً : الدم الخارج من فرج المرأة بعد فراغ الرحم من الحمل ولو علقه أو مضغه .

والرحم : وعاء الولد . وهو جلدة على صورة الجرة المقلوبة فبابه الضيق

من جهة الفرج وواسعه أعلاه ويسمى بأم الأولاد .

ولابد أن يكون خروج هذا الدم قبل مضي خمسة عشر يوماً من الولادة ، فإن خرج بعد ذلك لم يكن نفاساً ؛ بل هو حيض إن وجدت فيه شروطه ، وإلا كان دم فساد ، ومثله الخارج بين التوأمين .

وأما الخارج مع الولد ، أو حالة الطلق ، فليس بحيض ، لكونه من آثار الولادة ، ولا نفاس ؛ لتقدمه على خروج الولد بل هو دم فساد .

نعم إن اتصل بحيض قبله فهو حيض بناء على أن الحامل تحيض ، وهو الأصح كما تقدم .

قال الشرقاوي : ولابد في الحكم على المتصل ؛ بأنه حيض من أن يسبقه يوم وليلة ا هـ . واستقرب ابن قاسم جعله حيضاً حيث بلغ المجموع ذلك .

يفارق الحيض النفاس في أمور

حكم النفاس والحيض واحد ، إلا في أشياء وهي : أن الحيض يتعلق به البلوغ ، والعدة ، والاستبراء ، وتسقط الصلاة بأقله ، بخلاف النفاس فإنه لا يتعلق به ذلك ، ولا تسقط الصلاة بأقله ؛ لأنه لا يمكن أن يستغرق وقت الصلاة ، لأنه إن وجد في الأثناء فقد تقدم وجوبها ، وإن وجد في الأول فقد لزمت بالانقطاع .

وأقل الحيض زمناً يوم وليلة^(١) ، أي مقدارهما وهو : أربع وعشرون ساعة

(١) للاستبراء : وهو : التبتّع ، روي ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، ونص الشافعي رضي الله تعالى عنه في عامة كتبه وغالبه : ست أو سبع لقوله ﷺ لحنة بنت جحش : « تحيضن ستة أيام ، أو سبعة في علم الله تعالى ، ثم اغتسلي ، وإذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت ، فصلي أربعاً وعشرين ، أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامهن وصومي ، فإن ذلك يجزيك ، وكذلك فافعلي في كل شهر كما يطهرن لميقات حيضهن وطهرهن » رواه أبو داود =

فلكية ، والساعة المذكورة خمس عشرة درجة .

ولابد أن يكون الدم فيها متصلاً ، بحيث لو وضعت في فرجها قطنة أو نحوها لتلوثت ، وهذا قيد في تحقق الأقل وحده ، أي لا يتصور الأقل وحده ، إلا إذا رأت الدم أربعاً وعشرين ساعة على الاتصال .

وأما الأقل الذي مع غيره : فلا يشترط فيه الاتصال كما سيأتي .

قال في رحمة الأمة : وعند أبي حنيفة أقله ثلاثة أيام .

وعند مالك : ليس لأقله حد ، ويجوز أن يكون ساعة اهـ .

وأكثره زمناً خمسة عشر يوماً^(١) ، بلياليها سواء اتصل نزول الدم فيها أو لم يتصل ؛ بأن كان يوجد وقتاً دون وقت ؛ لكن يشترط أن لا ينقص مجموع أوقات الدماء عن أربع وعشرين ساعة فإن نقص عن ذلك كان دم فساد .

وأكثره عند أبي حنيفة : عشرة أيام فقط كما في رحمة الأمة .

وغالبه زمناً ست أو سبع من الأيام بلياليها ، وإن لم يتصل نزول الدم فيها لكن بالشرط المتقدم في الأكثر كل ذلك باستقراء الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه أي تتبعه وفحصه من نساء العرب ، فلو خالفت ذلك عادة امرأة بأن زاد حيضها عن الخمسة عشر ، أو نقص عن اليوم واللييلة ، فلا عبرة بها ؛ بل ما نقص عن الأقل فهو دم فساد كما تقدم ، وما زاد عن الأكثر دم استحاضة .

وكل منهما لا يمنع ما يمنعه دم الحيض من الصلاة وغيرها كالوطء .

= والترمذي وقال : حسن صحيح . اهـ كفاية الأخيار ١ / ٤٧ .

(١) أي للاستقراء ، روي عن علي رضي الله تعالى عنه ، قال الشافعي : رأيت نساء أثبت لي عنهن أنهن لم يزلن يحضن خمسة عشر يوماً والمعتد في ذلك الاستقراء .

ويجب عليها الوضوء لكل فرض بعد أن تغسل فرجها فتحشوه بنحو قطنة فتعصبه بخرقه إن لم تتأذ بها ولم تكن في الحشو صائئة .

ويكون جميع ما ذكر بعد دخول الوقت وبعد ذلك تبادر بالصلاة .

وتسمى المرأة التي زاد دمها على الخمسة عشر يوماً مستحاضة ، وصورها مع أحكامها مذكورة في المطولات .

صور المستحاضة

حاصلها : أنها إن كانت مبتدأة مميزة وهي : التي ابتدأها الدم ، ورأته بصفات مختلفة ؛ بأن رأت قوياً وضعيفاً كالأسود والأحمر ، فتجعل القوي حيضاً والضعيف استحاضة ، بشرط أن لا ينقص القوي عن أقل الحيض ، ولا يجاوز أكثره ، وأن لا ينقص الضعيف عن أقل الطهر .

وإن كانت مبتدأة غير مميزة ؛ بأن رأت الدم بصفة واحدة ، فلحيضها يوم وليلة ، وطهرها تسع وعشرون ، ومثلها المميزة التي فقدت شرطاً من شروط التمييز المتقدمة .

وإن كانت معتادة مميزة فترد للتمييز المخالف للعادة .

وإن كانت معتادة غير مميزة ، فإن علمت عاداتها قدراً ووقتاً ردت إليها ، وإن نسيتهما قدراً ووقتاً فهي : كحائض في أحكام ، كحرمة التمتع بها ، والقراءة في غير الصلاة ، وكطاهر في أحكام ، كالصوم ، والصلاة ، وتغتسل لكل فرض في وقته .

وإن علمت القدر دون الوقت ، أو الوقت دون القدر ، فلليقين من حيض وطهر حكمه وهي في الزمن المحتمل كناسية لهما فيما مر .

الذاكرة للقدر دون الوقت :

ومثال الذاكرة للقدر دون الوقت ، أن تقول : كان حيضي خمسة في العشر الأول من الشهر لا أعلم ابتداءها ، وأعلم أنني في اليوم الأول طاهر بيقين ، فالسادس حيض بيقين ، والأول طهر بيقين كالعشرين الآخرين ، والثاني إلى آخر الخامس ، محتمل للحيض والطهر ، والسابع إلى آخر العاشر ، محتمل للحيض والطهر والانتقطاع ، فلليقين من حيض وطهر حكمه ؛ وهي المحتمل كناسية لهما كما تقدم ، ومعلوم أنه لا يلزمها الغسل إلا عند احتمال الانتقطاع .

الذاكرة للوقت دون القدر :

ومثال الذاكرة للوقت دون القدر ، أن تقول : كان حيضي يبتدئني أول الشهر ، ولا أعلم قدره فيوم وليلة منه : حيض بيقين ، ونصفه الثاني : طهر بيقين ، وما بين ذلك محتمل للحيض والطهر والانتقطاع ، فلليقين من حيض وطهر حكمه وهي في المحتمل كناسية لهما كما مر في التي قبلها .

وتسمى الناسية للقدر والوقت معاً أو لأحدهما متحيرة أو محيرة بصيغة اسم الفاعل أو المفعول^(١) اهـ ملخصاً من الباجوري^(٢) .

(١) ففيه لف ونشر مشوش ، فعلى الأول أن أمرها حير الفقهاء وعلى الثاني أنها قد احتارت في أمرها .
(٢) أقول : ومن خرج دمه عن الاستقامة ، التي هي لدم الحيض ، فستحاضة وهي : أربعة أقسام إجمالاً ، وسبعة تفصيلاً ، لأنها :

- ١ - إما مبتدأة مميزة ؛ أي أول ما ابتدأها الدم ، وهي : بكسر الدال لا غير .
- ٢ - أو مستدأة غير مميزة ؛ بأن رأت الدم على صفة واحدة ، فاشتبه عليها .
- ٣ - أو معتادة مميزة ؛ بأن سبق لها حيض وطهر فتراه قوياً وضعيفاً . فهذه ثلاثة أقسام .
- أو معتادة غير مميزة وتحتها : أربعة أقسام : لأنها
- ١ - إما ذاكرة لعادتها قدراً ووقتاً .
- ٢ - أو ناسية لها .
- ٣ - أو ذاكرة للوقت دون القدر .

تنبيه : في السحب واللقط :

اختلف في النقاء المتخلل بين دماء أكثر الحيض أو غالبه ، فقيل : حكمه حكم الحيض ، وقيل : حكم الطهر والأول يسمى قول السحب ؛ لأننا سحبنا الحكم بالحيض على النقاء ، وجعلنا الكل حيضاً وهو المعتمد ، والثاني يسمى قول اللقط ؛ لأننا لقطنا أوقات النقاء وجعلناها طهراً .

ومحل الخلاف : إنما هو في الوطء ، والصلاة ، والصوم ، ونحوها ، دون العدة والطلاق ، أي فلا يجعل النقاء طهراً بالنسبة لهما إجماعاً .

وهذا الخلاف يجري - أيضاً - في النقاء المتخلل بين دماء النفاس ، بشرط أن لا يبلغ خمسة عشر يوماً ، فإن بلغ ذلك كان طهراً قطعاً ، والدم العائد بعده حيض إن وجدت فيه شروطه .

وأقل زمن الطهر أي الفاصل بين زمني الحيضتين خمسة عشر يوماً بلياليها لأن أكثر الحيض كذلك .

والشهر العددي لا يخلو غالباً عن حيض وطهر ، فلزم أن يكون أقل الطهر ما ذكر .

وغالبه : بقية الشهر بعد غالب الحيض ، فإذا كان ستاً فهو : أربع وعشرون ، أو سبعاً : فثلاث وعشرون .

وقال الإمام أحمد : أقل الطهر ثلاثة عشر يوماً .

= ٤ - أو ذاكرة للقدر دون الوقت .

وتسمى الناسية لهما ؛ متحيرة تحيراً مطلقاً . ولأحدهما متحيرة بدون قيد الإطلاق . والله أعلم
انظر حاشية الشرقاوي على التحرير ١ / ١٥٢ ووفق بينه وبين كتابنا هذا تخرج إن شاء الله عن
فائدة جيدة ، فقد أعطيتك بهذا الشكل رؤوس أقلام عن الموضوع تهيئاً لك ، لأن موضوع
المستحاضة ليس بالسهل ، فقد حير الفقهاء أمرها كما ذكر المؤلف . اهـ محمد .

وقال مالك : لا أعلم بين الحيضتين وقتاً يعتمد عليه .

وعن بعض أصحابه : إن أقله عشرة أيام . ذكر ذلك في رحمة الأمة .

ولا حد لأكثر زمنه أي الطهر مطلقاً .

فقد لا تحيض المرأة في عمرها إلا مرة .

وقد لا تحيض أصلاً كسيدتنا فاطمة بنت نبينا محمد ﷺ .

وحكمة ذلك : عدم فوات زمن عليها بلا عبادة ولذلك وصفت بالزهراء أي التقية النقية .

وقيل : إنما وصفت بذلك ؛ لأنها كان لها نور يضيء منها حتى روي عن السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت : كنت أسلك السلك أي أدخل الخيط في سم الخياط في ليلة ظلماء ، من نور وجه فاطمة رضي الله تعالى عنها ونفعنا بها .

تنبيه : إنما أطلقت الطهر هنا ، وقيدته فيما سبق بقولي : أي الفاضل بين زمني الحيضتين ؛ لأن القيد المذكور غير محتاج إليه في الأكثر بخلافه في الأقل ، فإنه محتاج إليه ، ليخرج الطهر الفاضل بين نفاسين ، فإنه يجوز أن يكون أقل من خمسة عشر يوماً ، وكذلك الفاضل بين حيض ونفاس ؛ بل قد ينعدم الطهر بينهما بالكلية ، فيتصل النفاس بالحيض ؛ كأن ولدت متصلاً بآخر الحيض بلا تخلل نقاء .

وصورة الطهر بين النفاسين : أن يرتكب الرجل الحرمة ويطأ حليلته بعد ولادتها وهي نفساء ، فتحمل ، بناء على أن النفاس لا يمنع الحمل ، ويستمر النفاس مدة يمكن أن يكون الحمل فيها علقه ، ثم ينقطع يوماً ، أو يومين مثلاً فتلقى تلك العلقة فينزل عقبها النفاس .

وصورة الطهر بين الحيض والنفاس أن ترى المرأة الحيض وهي حامل ، وبعد انقطاعه بيوم مثلاً ، تلد وينزل عليها النفاس ، أو ترى النفاس ستين يوماً ، وبعد انقطاعه بيوم مثلاً يطرأ عليها الدم فهو حيض .

ومثل ذلك ما لو رأت نفاساً تسعة وخمسين يوماً ، ثم نقاء يوم الستين ، ثم دمًا يوم الحادي والستين فإنه حيض .

والحاصل : أن النفاء إذا انقطع دمها في مدة النفاس ، ثم عاد فلا يخلو : إما أن يكون عوده بعد ستين يوماً ، أو في أثنائها : فإن كان بعدها ولو بلحظة فالعائد حيض ، وما بين الدماءين طهر ، وإن كان في أثنائها فلا يخلو إما أن يفصل بين الدماءين خمسة عشر يوماً أو لا : فإن فصل بينهما ذلك فالعائد حيض ، وما بينها طهر أيضاً ، وإن لم يفصل بينهما ذلك فالعائد نفاس ، وكذا ما بينها على قول السحب المتقدم وهو المعتمد ، أما على قول اللقط : فزمن النقاء طهر يجب عليها العبادة فيه .

وأقل زمن النفاس لحظة^(١) كما وقع للسيدة فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها .

وعبر بعضهم بدل لحظة بمجة أي دفعة من الدم ، وفي عبارة لا حد لأقله ،

(١) قال في الروضة تبعاً للرافعي : لأحد لأقله ؛ بل يوجد حكم النفاس بما وجد به ، وحجة ذلك : استقراره . وأكثره : ستون يوماً : للاستقراء . قال الأوزاعي : عندنا امرأة ترى النفاس شهرين . وقال ربيعة شيخ مالك : أدركت الناس يقولون : أكثر ما تنفس المرأة ستون يوماً ، وغالبه : أربعون ، لما روت أم سلمة رضي الله تعالى عنها : قالت : كانت النفاء على عهد رسول الله ﷺ تقعد بعد نفاسها أربعين يوماً . رواه أبو داود والترمذي وصححه الحاكم . قال النووي في شرح المذهب : إنه حسن وأثنى عليه البخاري واحتج بعضهم بهذا الحديث ، على أن أكثره أربعون ، والمذهب الأول للوجود ، والحديث : محمول على الغالب جمعاً بينه وبين الاستقرار . اهـ

أي لا يتقدر بقدر ، بل ما وجد منه وإن قل يكون نفاساً ، ولا يوجد أقل من حجة وهي لا تكون إلا في لحظة فؤدى العبارات الثلاثة واحد ، واخترت العبارة الأولى لمناسبتها لقولي .

وأكثره ستون يوماً وغالبه أربعون يوماً في اعتبار الزمن في الجميع .
والمراد الأيام بلياليها والمعمول عليه في ذلك الاستقراء من الإمام الشافعي كما مر .
وقال أبو حنيفة وأحمد : أكثره أربعون يوماً ، وهي رواية عن مالك .
وقال الليث بن سعد سبعون ذكر ذلك في رحمة الأمة .

تنبيه : الدم الخارج بعد الولادة : إما أن يتصل بها ، أو لا ، فإن اتصل بها فهو مع نقاء تخلله نفاس على المعتمد ، ما لم يجاوز ستين يوماً ، ولم يبلغ النقاء المتخلل خمسة عشر يوماً .

فإن جاوز الستين يوماً ، فالمجاوز استحاضة ، إذا لم يتخلل بينه وبين الستين نقاء ولو لحظة ، وإلا كان حيضاً إن وجدت فيه شروط .

وإن بلغ النقاء المتخلل خمسة عشر يوماً ؛ كأن نفست ساعة أو أكثر ، ثم طهرت خمسة عشر يوماً ، ثم رأت الدم فالأول نفاس ، والعائد حيض بشروطه وما بينهما طهر .

ومقابل المعتمد يقول : إن النقاء المتخلل بين الدماء مطلقاً كثر أو قل طهر^(١) .

وإن لم يتصل الدم بالولادة ، فلا يكون نفاساً إلا إذا وجد قبل مضي خمسة عشر يوماً منها .

(١) هذا التفصيل كله في الاتصال اتبه فهو تقسيم دقيق ومفيد جداً .

أما إن وجد بعد ذلك فهو حيض ، ولا نفاس لها أصلاً على الأصح هذا .
 وحيث لم تر المرأة نفاساً عقب الولادة ، فلزوجها وطؤها ، وعليها أن
 تغتسل من الولادة ، وتصلّي وغير ذلك ؛ لأن الأصل عدم وجوده أي النفاس .
 فإن وجد قبل مضي خمسة عشر يوماً فهو نفاس ، وكذا ما قبله من حيث
 عدّه من الستين يوماً ، أو الأربعين يوماً ، لا من حيث الأحكام ؛ لأنها لا
 تثبت إلا برؤية الدم . هذا هو المعتمد من أقوال ثلاثة ذكرها البجيرمي على
 الخطيب بقوله : والحاصل أن الأقوال ثلاثة :

الأول : ابتداءه أي النفاس من الولادة عدداً وحكماً .

الثاني : ابتداءه من الخروج أي خروج الدم عدداً وحكماً .

الثالث : ابتداءه من الخروج من حيث أحكام النفاس .

وأما العدد فحسوب من الولادة ، وينبغي على ذلك أنه على الأول يحرم
 التمتع بها في زمن النقاء ولا يلزمها قضاء الصلاة .

وأما على الثاني : فيجوز التمتع بها في مدة النقاء ويجب عليها قضاء
 الصلوات الفائتة في زمن النقاء ، وكذا على الثالث وهو المعتمد كما علمت ، وإنما
 كررت بعض المسائل في هذا الفصل لزيادة الإيضاح فاستفد ذلك وادع لي
 بالنجاح^(١) .

فائدتان

١ - أبدى أبو سهل الصعلوكي معنى لطيفاً في كون أكثر النفاس ستين يوماً
 وهو : أن المرأة إذا حملت اجتمع في رحمها دم الحيض إلى أن ينفخ في ولدها

(١) فرحم الله مؤلفنا رحمة واسعة ، فقد كشف لنا هذا التقسيم الحكم غموض كثير مما خفي من هذا
 الباب . فادع له ولصححه بأن يكونا مع الأحباب اهـ محمد .

الروح فلا يجتمع من حينئذ ؛ لأنه يصير غذاء له يتغذاه من سرتة ؛ لأن فيه لا ينفتح ما دام في بطن أمه كما قيل .

وقد ذكروا أن الجُدري الذي يطلع للأطفال سببه التغذية بدم الحيض .

والمدة التي قبل نفخ الروح أربعة أشهر ؛ لأن المني يكثر في الرحم أربعين يوماً على هيئته ، ثم يصير علقة مثلها ، ثم مضغة مثلها ، فتلك أربعة أشهر . وأكثر الحيض خمسة عشر يوماً في كل شهر . فالجملة ستون يوماً وهي أكثر النفاس .

ولا يخفى أن ذلك لا يظهر إلا في امرأة لا تحيض حال الحمل وكان حيضها خمسة عشر يوماً إلا أن يقال هذه حكمة لا يلزم اطرادها .

٢ - أقل زمن الحمل ستة أشهر عديدة ولحظتان : لحظة للوطء ، ولحظة للوضع ، وغالبه تسعة أشهر ، وأكثره : أربع سنين كما أخبر بوقوعه لنفسه الإمام الشافعي ، وكذا الإمام مالك .

وحكي عنه أيضاً أنه قال : جارتنا امرأة صدق ، وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة أبطن في اثنتي عشرة سنة تحمل كل بطن أربع سنين . ذكر ذلك العلامة الباجوري .

واعلم أنه يتعين على النساء أن يتعلمن ما يحتجن إليه من الأحكام المتعلقة بالحيض ، والنفاس ، والاستحاضة ، فإن كان لواحدة منهن زوج ، وكان عالماً لزمه تعليمها وإلا فلها الخروج لسؤال العلماء ، ولا يعد نشوزاً بل يجب عليها الخروج لذلك ، ويحرم عليه منعها إلا أن يسأل هو من العلماء ، ويخبرها فتستغني بذلك ، ومن جملة الأحكام ما تقدم توضيحه وما ذكرته بقولي .

ويجب على المرأة بعد انقطاع دمها قضاء الصوم المفروض الذي فاتها زمن

الحيض والنفاس ، بخلاف الصلاة الفائتة زمنها فلا يجب عليها قضاؤها لقول السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها : كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة ، والحكمة في ذلك أن الصلاة تكثرفيشق قضاؤها بخلاف الصوم .

وهلّ يحرم قضاء الصلاة أو يكره فيه خلاف والمعتد الكراهة .

ثم إن وجوب قضاء الصوم إنما هو بأمر جديد ؛ لأنه لم يكن واجباً حال الحيض والنفاس لما فيه من التنافي بين أمرها بالترك وبين كونه واجباً عليها ، وقيل وجب عليها ثم سقط .

وفائدة الخلاف تظهر في الأيمان والتعاليق ، فإذا قال لزوجته : متى وجب عليك الصوم فأنت طالق ، فعلى الأول لا تطلق حتى ينقطع الحيض ، وعلى الثاني : تطلق في حال الحيض .

* * *

باب التيمم^(١)

هو لغة : القصد يقال تيممت فلاناً أي قصدته .

(١) « سبب مشروعية التيمم »

قال البخاري : حدثنا عبد الله بن يوسف أنبأنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ، حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش ، انقطع عقد لي ، فأقام رسول الله ﷺ على التماسه « أي طلبه » وأقام الناس معه وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء ، فأق الناس إلى أبي بكر فقالوا : ألا ترى ما صنعت عائشة ؟ أقامت برسول الله ﷺ بالناس ، وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء ، فجاء أبو بكر ورسول الله ﷺ واضع رأسه على فخذي قد نام ، فقال : حبست رسول الله ﷺ والناس وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء ، قالت عائشة : فعاتبني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول ، وجعل يطمعن بيده في خاصرقي ولا يمنعني من التحرك إلا مكان رأس رسول الله ﷺ على فخذي .

فقام رسول الله ﷺ على غير ماء حين أصبح فأنزل الله آية التيمم . فتييموا . فقال أسيد بن الحضير : ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر . قالت : فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته اه ابن كثير ج ١ ص ٥٠٦ .

« آية التيمم »

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسَ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ المائدة آية ٤٣ .

لقد استنبط كثير من الفقهاء من هذه الآية أنه لا يجوز التيمم لعادم الماء إلا بعد الطلب ، فتمى طلبه ولم يجده جاز له حينئذ التيمم .

وروى البخاري ومسلم : من حديث عمران بن الحصين أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً معتزلاً لم يصل مع القوم « فقال : يا فلان ما منعك أن تصلي مع القوم أأنت برجل مسلم ؟ قال : بلى يا رسول الله . ولكن أصابني جنابة ولا ماء قال : عليك بالصعيد فإنه يكفيك » اهـ .

وهو : فضيلة اختصت بها هذه الأمة المحمدية أخذاً من حديث « جعلت لنا الأرض كلها مسجداً » أي محل سجود أي صلاة « وتربتها طهوراً » أي تراها مطهراً بخلاف الأمم السابقة فإنهم كانوا إنما يصلون بالوضوء فقط في مواضع اتخذوها وسموها بيعة ، وكنائس ، وصوامع ؛ فإذا غاب منهم أحد عن تلك المواضع لم يجوز له أن يصلي في غيرها من بقاع الأرض حتى يعود إليها ، ثم يقضي كل ما فاتته . وكذا إذا عدم الماء لم يصل حتى يجده ثم يقضي ما فاتته كذا في الجبرمي على الخطيب . وفرض التيمم سنة أربع أو خمس أو ست من الهجرة ، وهو يختص بالوجه واليدين بالإجماع .

وشرعاً : إيصال تراب للوجه ، واليدين مع النية والترتيب بشروط مخصوصة سيأتي بيانها .

ويكون بدلاً : عن وضوء ، أو غُسلٍ ، أو عضو ، أو بعضه تعذر غسله .

وله سبب ، وشروط ، وفروض ، وسنن ، ومكروهات ، ومبطلات .

أسباب التيمم

فسيبه العجز عن استعمال الماء حساً بأن يتقن أو ظن بخبر عدل عدم وجوده في الحل الذي يجب طلبه منه ، وسيأتي بيانه ، أو لم يتقن ، ولم يظن ؛ ولكن فتش عليه في ذلك الحل فلم يجده أصلاً أو العجز عن استعماله شرعاً بأن وجدته ولكن منعه منه أي من استعماله مانع كأن كان أي الماء مسبلاً لغير الطهر به ، ولو بحسب القرينة العرفية : كالخوابي التي في الطرق ، أو لم يكن مسبلاً ، ولكن لم يجد ما يستقي به من دلو وحبل .

أو كان يباع بأكثر من ثمن مثله في ذلك الزمان والمكان ، فلا يجب شراؤه بزيادة على ذلك وإن قلَّت الزيادة ؛ لكن يسن إن قدر .

ولا تعتبر حالة الاضطرار فقد تساوي الشربة فيها دنائير كثيرة ، وتكليف الشراء حينئذ لا يليق بمحاسن الشريعة .

ومثل الماء : آله فلا يجب شراؤها بزيادة على ثمن المثل لكن بحث الرافعي فيها اغتفار الزيادة بقدر ثمن الماء لو اشتراه قال القليوبي : وهو معتمد ويجب قطع ثوبه مثلاً ليجعله رشاء^(١) إن لم يزد نقصه على ثمن الماء أو أجرته .

أو حال بينه وبينه نحو سبع كعدو ، أو خاف راكب السفينة الغرق لو اغترفه من البحر وتعذر عليه غير ذلك أو احتجاجة لغسل نجاسة ، أو لبيعته

(١) الرشاء : الحبل .

لشراء سترة الصلاة ، أو لدين عليه ، أو لمؤنة من عليه مؤنته .

أو لعطش حيوان محترم^(١) من نفسه أو غيره ولو من أهل قافلته ولو كبرت فتيهم مع وجوده صوتاً للروح .

ويحرم استعماله في الطهارة ولو في إزالة النجاسة فيتعين الحجر في الاستنجاء .

ولو كانت النجاسة على بدنه صلى بدون تيم لعدم صحته مع وجودها وتلزمه الإعادة .

وبما تقرر يُعلم أن ما يقع من بعض الناس من الوضوء ، في ركب الحاج حرام ؛ لأن الركب لا يخلو من عطشان ، وتراهم لجهلهم يقولون عند سؤالهم عن حال الطريق كانت سنة عظيمة وكنا نتوضأ فيها بالماء .

ولا فرق في احتياج الماء للعطش بين كونه حالاً أو مآلاً ، فله ادخاره

(١) ويدل عليه ما ورد في السنة المطهرة من حديث جابر رضي الله تعالى عنه قال : خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجرٌ ، فشجه في رأسه ، ثم احتلم فسأل أصحابه فقال : هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء ، فاغتسل فمات ، فلما قدمنا على النبي ﷺ أخبر بذلك ، فقال : « قتلوه ، قتلهم الله ، ألا سألوا إذ لم يعلموا ؟ فإنما شفاء العي السؤال » أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطني من حديث جابر بن عبيد رضي الله تعالى عنه .

ويدل عليه - أيضاً - ما روي عن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه ، أنه قال : احتملت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل ، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك ، فتميمت ثم صليت بأصحابي الصبح ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال : « يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جبب ؟ فأخبرته بالذي منعتني من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله تعالى يقول : ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ﴾ إن الله كان بكم رحيماً » فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً . أخرجه أبو داود . وابن حبان ، والحاكم عن الدارقطني . فالفاقد حكماً كالفاقد حساً ، كمن وجد الماء في قعر بر يتعذر عليه الوصول إليه اهـ .

لذلك دفعاً للضرر الناجز أو المتوقع ، وظاهر كلامهم ولو كان هذا الادخار لغيره من رفقته وغيرهم ، خلافاً للشرقاوي حيث قيد ذلك بما إذا كان المحتاج إليه المالك لنفسه أو مومنه ، قال فإن كان المحتاج إليه في المال أحد رفقته لم يجز له التيمم بل يتوضأ . اهـ . فليحرر .

ثم وجدت في فتح الجواد ما نصه : وحاجة أحد من قافلته ولو مآلاً كحاجته ؛ بل إن علمها لزمه التزود له إن أمكنه على الأوجه اهـ .

وعبارة الرملي في النهاية : ومن علم أو ظن حاجة غيره له مآلاً لزمه التزود له إن قدر .

قال الكردي : وهذا يفيد أن من كان مع نحو الحجيج ، وظن احتياج بهيمة محترمة للماء ، ولو كانت لغيره قبل وصولهم لماء آخر ، وكان قادراً على حمله يلزمه حمله فلينتبه له .

ولو وصل إلى الماء ومعه فضلة مما كان معه للشرب نظر إن ساروا على العادة ولم يقتروا على أنفسهم ، وجب قضاء ما كانت تكفيه تلك الفضلة باعتبار عادته الغالبة .

وقيل : يجب قضاء كل صلاة ؛ لأنه يصدق عليه أنه تيمم لها مع وجود الماء أما إن قتروا على أنفسهم ، أو أسرعوا السير ولو لم يقع ذلك لم يفضل شيء فلا قضاء .

ولا يجوز ادخار الماء لطبخ وجد غيره ، وبطل كعك قدر على أكله يابساً كما في فتح الجواد .

الحديث على العطش :

واعلم أنه يعتبر في العطش المبيح للتيمم ، قول الطبيب العدل ؛ بأنه يحصل

منه محذور مما يأتي هذا إن وجد الطبيب ، وإلا فليس من محاسن الشريعة منعه من الشرب ، حتى يوجد الطبيب ؛ بل له أن يشرب ، ويتيمم ، ويصلي ، وعليه الإعادة كما قاله الشرقاوي ولا يلزمه استعماله في الطهارة ، ثم جمعه للشرب ؛ لأن النفس تعافه .

نعم لو احتاجه لعطش بهيمة ، أو غير مميز لزمه ذلك .

وللعطشان : أخذ الماء من مالكة ، غير العطشان قهراً عليه ببذله إن لم يبذله له إلا بالبدل وله مقاتلته ويهدر المالك .

ولو احتاج مالك ماء له مآلاً ، وثم من يحتاجه حالاً ، لزمه بذله لتحقيق حاجته .

ويقدم العطشان ، ثم الميت ، ثم المتنجس ، ثم الحائض ، والنفساء ، ثم الجنب ، ثم المحدث ، نعم إن كفى المحدث دون الجنب قدم .

وإذا استوى اثنان قدم بالرحم ، ثم بالأفضلية ثم بالقرعة . قاله القليوبي على الجلال . والله أعلم .

المحترم وغير المحترم

والمراد بالحيوان المحترم ما يحرم قتله ، فدخل الذمي ، والبهيمة .

وغير المحترم : ما لا يحرم قتله كالخري ، والمرتد ، والزاني المحصن ، وتارك الصلاة ، بعد أمر الإمام فهؤلاء لا يجوز صرف الماء إليهم بل يجب الطهر به وإن أدى إلى تلفهم .

نعم لو كان المالك للماء غير محترم واحتاجه لشرب نفسه ففيه تفصيل وهو : أنه إن كان قادراً على التوبة : كتارك الصلاة ، والمرتد لم يجز له شربه ، وإن احتاجه في إنقاذ روحه من العطش ، لتعينه للطهر به مع قدرته على الخروج من المعصية ، وإن لم يقدر على التوبة : كالزاني المحصن جاز له

شربه للعطش ويتيم .

والكلب ثلاثة أقسام : عقور ، وهذا لا خلاف في عدم احترامه وندب قتله ، وما فيه نفع من اصطياد ، أو حراسة ، وهذا لا خلاف في احترامه وحرمة قتله ، وما لا نفع فيه ولا ضرر ، ففيه خلاف والمعتد عند الرمي أنه محترم فيحرم قتله . أفاد ذلك الشرقاوي ، ومن أفراد العجز الشرعي عن استعمال الماء ما ذكرته بقولي :

أنواع العجز :

أو عجز عن ثمنه بأن لم يكن موجوداً عنده ، أو كان موجوداً ؛ لكن يحتاجه لدين أو مؤونة .

أو خاف من استعماله محذوراً كحدوث مرض لا يحتمل عادة بخلاف اليسير : كصداع وحمى خفيفين فلا أثر له .

وكبطء براء بفتح الباء وضما فيها وهو طول مدة المرض وإن لم يزد الألم كما قاله الرمي .

والمراد بطولها : أن تكون بحيث يحصل فيها نوع مشقة ، وإن لم تستغرق وقت صلاة ، أخذاً من إطلاقهم ، وهو الظاهر المتعين كما في الشبراملسي . وفي الجيرمي : أن المراد بالطول قدر وقت صلاة ، وقال بعضهم : أقله ذلك وقال بعضهم : أقله وقت المغرب كما قاله البرماوي اهـ .

وكزيادة ألم أي إفراطه بحيث لا يحتمل عادة وإن قصر زمنه .

واعلم أن التألم بالاستعمال ، من غير أن ينشأ ألم منه لا عبرة به ، بخلاف التألم الناشئ من الاستعمال فتدبر قاله الشبراملسي .

وكحصول شين فاحش أي أمر مستكره قبيح : كتغير لون من بياض إلى

سواد مثلاً ، أو نحول أي هزال مع رطوبة أو استخفاف^(١) أي هزال مع يبوسة ، أو ثقرة تبقى^(٢) أو لحمية تزيد كالسلعة في عضو ظاهر ، وهو ما لا يعد كشفه هتكاً للمروءة بأن يبدو أي يظهر في المهنة أي الخدمة غالباً .

وهو كما في حاشية الكردي نقلاً عن التحفة : الرأس ، والعنق ، واليدان إلى العضدين ، والرجلان إلى الركبتين ، وفي شرح الجلال على المنهاج قول بأن الظاهر ما عدا العورة فراجعه .

هذا واحتترزت بفاحش عن اليسير ولو في عضو ظاهر كأثر جدري ، وسواد قليل ، وبكونه في عضو ظاهر ، عن الفاحش في الباطن ، وهو ما عدا الظاهر المذكور ، فلا أثر لخوف ذلك ولو في أمة حسناء تنقص قيمتها بما ذكر نقصاً فاحشاً ؛ لأن حق الله تعالى مقدم على حق السيد بدليل قتلها بترك الصلاة .

تنبيهات هامة :

الأول : شمل التعبير بالخوف ما لو كان بمجرد التوهم ، لكنه في هذه الحالة يجوز له التيم بخلاف ما إذا تيقن فإنه يجب .

والحاصل : أنه إن تيقن حصول المحذور المتقدم ، أو غلب على ظنه ذلك حرم عليه استعمال الماء ، ووجب عليه التيم ، وإن توهمه أو شك فيه جاز له التيم ، ولا يحرم عليه استعمال الماء ، ولا بد من إخبار الطبيب بذلك كما يأتي .

الثاني : فهم مما تقدم أن العجز عن استعمال الماء قسمان : حسي ، وشرعي .

(١) الاستخفاف : هو بمعنى الهزال أي الضعف .

(٢) الحشف : أردأ التمر ، وهو : الذي يجف من غير نضج ولا إدراك فلا يكون لحم . الواحدة حشفة . وأحشفت النخلة ، أي صارت حشفاً والنقرة : القطعة من الفضة المذابة والنقر : حفرة من الأرض غير كبيرة أه مصباح .

فإذا تيمم للأول وصلى ؛ فإن كانت الصلاة بمحل يغلب فيه وحوود الماء وجبت الإعادة .

وإن كانت بمحل يغلب فيه فقد الماء ، أو يستوي الأمران ، فلا إعادة ، فالعبرة بمكان الصلاة لا بمكان التيمم على المعتمد ، كما أن العبرة بوقت فعل الصلاة لا بجميع السنة ، وبوقت التحرم دون التحلل ، وسيأتي لذلك زيادة توضيح إن شاء الله تعالى .

وإذا تيمم للثاني وصلى فلا إعادة مطلقاً ، لكن لا بد أن يعتمد في خوف المحذور المتقدم قول طبيب عدل رواية .

وقيل : يشترط اثنان وهو ضعيف .

وعدل الرواية هو : المسلم ، البالغ ، العاقل الذي لم يرتكب كبيرة ، ولم يصر على صغيرة ولو كان رقيقاً أو امرأة .

ويكفي سؤاله في المرة الأولى ، ويستصح العمل به إلى أن يغلب على ظنه الشفاء كما في الشرقاوي .

وقال القليوبي : لا بد من سؤاله في كل وقت احتمل فيه عدم الضرر .

ومثل العدل في ذلك : الفاسق ، والكافر ، إن وقع في القلب صدقها .

وله أن يعتمد على معرفة نفسه إن كان له دراية بالطب ، لا على تجربته على المعتمد . فإن لم يعتمد على شيء من ذلك لم يصح تيممه .

نعم لو كان في برية مثلاً ، ولم يجد طبيباً يخبره ، ولا كان عارفاً بالطب ، جاز له التيمم حيث ظن حصول المحذور .

ولكن تجب عليه الإعادة ، وإن وجد الطبيب بعد ذلك وأخبره بجوازه

فظنه ذلك مع فقد الطبيب مجوز للتييم لا مسقط للصلاة قاله الشرقاوي .

الثالث : لو وجد الماء وكان شديد البرودة ، وخاف من استعماله محذوراً مما تقدم وعجز عن تسخينه جاز له التيميم ؛ لكن تلزمه الإعادة كما سيأتي ؛ لندرة فقد ما يسخن به الماء ، فإن قدر على تسخينه وجب ، ولو ترتب على ذلك خروج الوقت .

الرابع : ذكر في رحمة الأمة أن من حبس في المصر ، فلم يقدر على الماء تيميم وصلى عند مالك وأحمد ، ولا إعادة عليه ، وعن أبي حنيفة روايتان إحداها لا يصلي حتى يخرج من الحبس أو يجد الماء ، والثانية يصلي ويعيد وهو قول للشافعي اهـ .

الخامس : من لم يجد ماء ولا تراباً كأن حبس في موضع ليس فيه واحد منهما ، أو وجدهما ومنعه من استعمالهما مانع ، كعطش في الماء ، ونداوة في التراب مانعة من وصول الغبار للعضو ، ولم يمكنه تخفيفه بنحو نار ، لزمه أن يصلي الفرض لحرمته الوقت عند يأسه منهما ولو في أول الوقت ، ثم إن قدر على الماء توطأ وصلى ثانياً سواء وجده في الوقت ، أو بعد خروجه ، وإن قدر على التراب ، فإن كان الوقت باقياً أعاد به مطلقاً ، وأما إن وجده بعد خروجه ، فإنه يقضي به إن كان في محل تسقط فيه الصلاة بالتييم ، وإلا فلا لعدم الفائدة هذا كله على الجديد .

أقوال القديم :

قال الجلال في شرحه على المنهاج وفي القديم أقوال :

أحدهما : يندب له الفعل .

والثاني : يحرم ويعيد عليهما .

والثالث : يجب ولا يعيد حكاة في أصل الروضة ، واختاره في شرح المذهب في عموم قوله ، كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلل لم يجب قضاؤها في قول قال به المزني اهـ .

وقوله : ويعيد قال القليوبي : صوابه التعبير بالقضاء ؛ لأنه محل الأقوال ، وأما الإعادة في الوقت فلا خلاف في وجوبها ، ولو بالتراب في محل لا تسقط به اهـ .

سروط التيمم

وشروطه أي التيمم تسعة .

أحدها : الإسلام إلا في كتابية تيمت من نحو حيض لتحل لحليلها^(١) .

وثانيها : التمييز إلا في مجنونة تيمت من نحو حيض لتحل لواطئها .

وثالثها : تعدد النقل أي نقل التراب الآتي بأن يكون وصوله للأعضاء في دفعتين فأكثر .

ولا يشترط أن تكون واحدة للوجه ، وواحدة لليدين ، فلو مسح ببعض نقلة وجهه ، وبعضها مع أخرى يديه كفى .

ولا يصح بنقلة واحدة ، وإن أمكن التعميم بها ؛ كأن يأخذ خرقة واسعة ينقل بها التراب ثم يضعها على وجهه ويديه معاً ، ثم يرتب ترديدها على الوجه واليدين هذا^(٢) .

وعلم من تعبيري كالنهج بالنقل ، أنه لا يتعين الضرب فيكفي تمكك ووضع

(١) أي المسلم كما هو ظاهر .

(٢) لا يخفى عليك مما فيه من التكلف فالأمر أيسر من هذا .

يد على تراب ناعم ، وأخذه من الهواء لحصول المقصود بكل ، فالتعبير بالضرب جرى على الغالب .

والأفضل : الاقتصار على نقلتين وتكره الزيادة عليهما إن حصل الاستيعاب بهما ، فإن لم يحصل وجبت الزيادة .

وقال مالك في أشهر الروايتين وأحمد : يجرئه - أي المتيم - ضربة واحدة للوجه والكفين بأن يكون بطون أصابعه لوجهه ، وبطون راحتيه لكفيه قاله في رحمة الأمة .

وقوله لكفيه : أي مع الكوعين لما سيأتي أن المسح عندها إلى الكوعين فرض ، وإلى المرفقين مستحب .

ورابعها : عدم الحائل بين التراب والعضو المسوح ، فيجب نزع الخاتم من اليد عند مسحها ليصل التراب إلى ما تحته لأنه لا يتأق غالباً إلا بالنزع .

ويعلم من هذا الشرط عدم صحة التيمم بالتراب المختلط بماء يمنع وصول الغبار إلى العضو : كزعفران ، ودقيق ، ونورة ، أي جير ونحو ذلك .

أما لو اختلط بماء مستعمل ، وجف جاز التيمم ؛ لأنه لا يمنع ما ذكر .

وخامسها : تقدم إزالة النجاسة عن البدن ، سواء في ذلك محل الاستنجاء وغيره ، فلا يصح التيمم مع وجودها ، سواء كان لما تتوقف صحته على إزالتها كالصلاة أم لا ، كس المصحف على المعتمد خلافاً لمن قال : يصح التيمم لما لا يتوقف على إزالة النجاسة قبل زوالها .

هذا كله إذا كان قادراً على إزالتها ؛ فإن عجز عن ذلك صح تيممه عند ابن حجر مع وجوب الإعادة^(١) .

(١) انظر في آخر الشرط السادس عند قوله : « خاتمة » أزال ما يتوهم من إشكال .

وعند الرمي وغيره : لا يصح فيصلي صلاة فاقد الطهورين ، بلا تيمم
لحرمة الوقت ويعيد هذا .

والمراد بالنجاسة : النجاسة غير المغفوعة عنها ، وكذا هي إذا كانت على
أعضاء التيمم ، فتجب إزالتها أيضاً كما في البجيرمي على الخطيب .

ويعلم من ذلك أنه يكفي الحجر بشرطه في محل الاستنجاء : لأن الأثر
الباقى بعده مغفوع عنه ، والمغفوع عنه لا يجب إزالته : إلا إذا كان في أعضاء التيمم
كما تقرر .

ويظهر أن محل ذلك إذا كان لها جرم يمنع وصول التراب إلى العضو
بخلاف ما إذا كانت حكيمة فليحرر ثم وجدت الشراوي ذكر ما يفيد ذلك .

وسادسها : دخول الوقت أي وقت الشيء الذي يريد التيمم له فرضاً كان ، أو
نفلاً ، فلا يصح التيمم لسؤقت من صلاة ، أو طواف قبل دخول وقته ،
ولا مع الشك فيه وإن صادقه ؛ لأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل
الوقت ، ووافقنا على ذلك الإمام أحمد والإمام مالك .

وقال الإمام أبو حنيفة : يصح قبل دخول الوقت لأنها طهارة مطلقة ذكر
ذلك البجيرمي على الخطيب .

واعلم أن الوقت شامل لوقت العذر فيتيمم للثانية في وقت الأولى عقب
فعلها إذا أراد جمع التقديم .

فإن دخل وقتها قبل أن يصلحها بطل تيممه .

وكذا يبطل : بطول الفصل على المعتمد ، وإن لم يدخل الوقت لأنه إنما
صح لها تبعاً وقد زالت التبعية .

- وأيضاً - فإنه لما بطل جمعها بدخول وقتها ، أو بطول الفصل تبين أن

التييم قبل الوقت ، فهو كما لو ظن دخول الوقت وتبين خطؤه ، وحينئذ فليس له أن يصلي به صلاة ما بخلاف ما لو تييم لفائتة ، أو حاضرة ، ولم يصلها حتى دخل وقت أخرى فإنه يصح أن يصلها به ؛ لأن التييم صح لما قصده ، فصح أن يؤدي به غيره - وأيضاً - فإنه لم يتييم لها قبل وقتها بل تييم لغيرها في وقته وصلها هي به .

ويتييم للأولى في جمع التأخير ، في وقتها أو في وقت الثانية .

ويتييم لذات السبب بعد دخول الوقت الذي تجوز فيه ، فيتييم لتحية مسجد بعد دخوله ، ولاستسقاء ، وكسوف بعد تجمع أكثر الناس ، إن أرادها معهم ، وإلا فبعد انقطاع الغيث في الأولى ، وعند أول الانكساف في الثانية ، كذا ذكره في بشرى الكريم ومثله في حاشية الكردي .

وكذا في حاشية البجيرمي على المنهج وهو موافق لما ذكره العلامة الرملي في النهاية ، وعبارته : ووقت تحية المسجد دخوله ، وصلاة الاستسقاء ، لمريدها جماعة الاجتماع لها ، ويظهر أن المراد به اجتماع المعظم ، فإن أراد أن يصلها منفرداً تييم عند إرادة فعلها .

وظاهر أنه يلحق بها في ذلك صلاة الكسوفين ، فيدخل الوقت لمن أرادها وحده بمجرد التغير ومع الناس باجتماع معظمهم اهـ .

وذكر الشرقاوي : أن صلاة الكسوف ، يدخل وقتها بمجرد التغير وإن أراد فعلها جماعة .

وفرق بينها وبين الاستسقاء ، بأن الكسوف يفوت بالانجلاء ، بخلاف الاستسقاء فلا يفوت بالسقيا ، وهذا موافق لما ذكره القليوبي على الجلال وعبارته : ويدخل وقت صلاة الاستسقاء باجتماع غالب الناس لمن يريد فعلها جماعة ، وبإرادته إن أرادها فرادى ، وصلاة الكسوف بالتغير سواء أرادها

جماعة أو فرادى اهـ والله أعلم .

ويتيم لصلاة الجنابة بعد تمام أقل غُسل الميت أو تيممه ، وإن لم يكفن لكنه يكره قبله .

وقد أُلغز بعضهم في هذه المسألة فقال : لنا شخص لا يصح تيممه حتى يتطهر غيره ، ونظم ذلك العلامة الميهي رحمه الله تعالى بقوله :

أي شخص إذا تيمم يـَـمـن شرف العلم قدره وأجله
ليس يكفي تيمم منه إلا إن يكن غيره تطهر قبله

ويتيم للطواف غير المؤقت في أي وقت أراده ، وكذلك النفل المطلق وذو السبب المتأخر ، كركعتي الإحرام ، والاستخارة ، إلا أن أراد فعله في وقت الكراهة فلا يصح التيمم له ولو قبل وقتها ، فإن لم يرد فعله فيه صح التيمم له ولو فيه .

ثم إن التيمم للصلاة بعد دخول وقتها ، يصح ولو قبل الإتيان بشرطها كستر ، وخطبة جمعة ، وعدم صحته قبل إزالة النجاسة عن البدن كما تقدم إنما هو للتوضيح أي التلطخ بها مع كونه طهارةً ضعيفة ، لا لكون إزالتها شرطاً للصلاة وإلا لما صح قبل إزالتها عن الثوب والمكان .

ومابها : طلب الماء أي البحث عنه ، ولو بمأذونه الثقة لكل تيمم فيه أي الوقت يقيناً ، فلا يكفي الطلب قبله ولا مع الشك فيه وإن صادفه ؛ لأن الطلب ، وسيلة ، والتيمم مقصد ، وللوسائل حكم المقاصد ، فكما لا يجزيء التيمم قبل الوقت لا يعتد بالطلب له قبله .

نعم ؛ إن حصل به تيقن عدم الماء كان كافياً ، ومنه يعلم أنه إنما يجب لكل تيمم عند عدم تيقن العدم بالطلب الأول .

حدود الطلب من حيث الوجوب وعدمه :

والحاصل : أن الطلب لا يجب إلا بشروط ثلاثة : أن يكون تيممه للفقير ، وأن لا يتيقن عدم الماء ، أن لا يكون هناك مانع منه كسبع ونحوه ، ولذا قلت : إن احتاج إلى الطلب .

المحترزات :

أما إذا لم يحتج إليه ؛ بأن تيقن عدم الماء في الحدود الآتية ولو بإخبار عدل ، أو فاسق وقع في القلب صدقه ، أو تيقن وجود المانع منه ، أو كان تيممه لمرض ونحوه فإنه يتيم بلا طلب إذ لا فائدة فيه .

وحاصل ما يقال في هذا المقام : أن لمريد التيم أحوالاً في حدود ثلاثة :

أولها : حد الغوث فما دونه فإن تيقن فقد الماء فيه تيم بلا طلب ، وإن تيقن وجوده فيه لزمه طلبه وإن لم يكن مانع ، ولا يتيم وإن خرج الوقت ، ولو كانت الصلاة تسقط بالتيم كما في حاشية الميهي .

وإن تردد فيه ؛ بأن جوز وجوده وعدمه ، لزمه طلبه - أيضاً - بأن يبحث عنه في منزله ، وعند رفقته المنسويين إليه ، الموافقين له : عادة في الخط والترحال والمساعدة ونحو ذلك ، لا جميع أهل القافلة ؛ لأنها قد تكون كبيرة جداً ، ولا يجب عليه الطلب من كل أحد بعينه ؛ بل يكفي نداء يعمهم ؛ كأن يقول من معه ماء يجود به ، أو يبيعه ؟ ولا بد من الجمع بين هاتين الكلمتين وهما يجود به ، أو يبيعه ، فإنه قد يوجد من يرضى بأحدهما ، ولا يرضى بالآخر ، ويستوعبهم بالنداء المذكور وإن كثروا .

فإن لم يجد ماء نظر في الجهات : يمناً وشمالاً ، وأماماً وخلفاً ، من غير مشي إن كان بمكان مستو : لا ارتفاع فيه ولا انخفاض ، ولا أشجار ، ويخص

موضع الخصرة والطير بمزيد نظر فإن كان هناك وهدة^(١) أو جبل ، أو شجر تردد بأن يمشي في كل جهة نحو ثلاثة أذرع ، بحيث يحيط نظره بالحد المذكور ، هذا إن لم يغنه الصعود على نحو الجبل ، أو النزول في الوهدة عن التردد ؛ لأن المدار على الإحاطة بالحد سواء ، كانت بالنظر وحده ، أو بالنظر مع الصعود ، أو المهبوط أو التردد في الجهات الأربع : حتى يظن عدم الماء فيها .

فإن لم يجده بعد البحث والإحاطة بما ذكر تيم ، ولا يجب عليه الترتيب ، بل يصح أن يقدم النظر والإحاطة على البحث .

ثانيها : حد القرب : فإن تيقن فقد الماء فيه ، أو تردد تيم بلا طلب وإن علم وجوده فيه ، ولو بنجر عدل ؛ بل أو فاسق وقع في القلب صدقه ، وجب عليه طلبه منه ؛ بأن يسعى إليه ويحصله .

ثالثها : حد البعد : فلا يجب الطلب منه مطلقاً أي سواء تيقن وجود الماء فيه أو لا ، أمن على ما سيأتي أم لا .

حد الغوث :

واعلم أن حد الغوث هو : المحل الذي يلحق الشخص فيه غوث رفقته إذا استغاث بهم لأمر نزل به مع تشاغلهم وتحديثهم ، وقدروه « بغلوة » سهم أي غاية ما يصل إليه السهم المرمي ، وبقدر ما ينظره بصر معتدل مع رؤية الأشخاص والتمييز بينها ، وتبلغ مسافته ثلاثمائة ذراع ، كما ذكره العلامة الكردي وغيره . وابتدأه وكذا ما بعده من الحدود من آخر الرفقة لا من آخر القافلة .

(١) الوهدة : على وزن وردة هي المكان المنخفض من الأرض .

شروط الطلب فيه :

ويشترط للطلب من هذا الحد ، عدم الانقطاع عن الرفقة ، والأمن على النفس ، والعضو ، والمال وإن قل ، سواء ما يجب بذله لماء الطهارة وغيره ، والأمن على الاختصاص المحترم^(١) سواء ما يحتاجه وغيره ، والأمن على الوقت سواء كان في محل يسقط فيه الفرض بالتيمم أم لا . هذا كله عند التردد في وجود الماء في هذا الحد .

وأما إذا تيقنه فيه : فيجب عليه طلبه وإن خرج الوقت ولو كانت الصلاة تسقط بالتيمم كما تقدم .

ولا يشترط الأمن على الاختصاص ، ولا على المال الذي يجب بذله لماء الطهارة ، إن كان يحصل الماء بلا مقابل وإلا اشترط الأمن عليه .
حد القرب :

وحد القرب هو : المحل الذي يصله المسافر لحاجته من احتطاب ، واحتشاش وقدره « بنصف » فرسخ وهو : ستة آلاف خطوة ، إذ الفرسخ : ثلاثة أميال ، والميل : أربعة آلاف خطوة ، فنصفه ما ذكر ، وتبلغ مسافته بسير الأثقال أحد عشر درجة وربع درجة ، كما ذكره البجيرمي وغيره .

شروط الطلب فيه :

ويشترط للطلب منه : الأمن على ما مر غير الماء الذي يجب بذله لماء الطهارة إن كان يحصل الماء بلا عوض ، وغير الاختصاص إذا كان غير محتاج إليه فإن احتاجه بأن كان كلب صيد وكانت مؤنته من صيده اشتراط الأمن عليه .

(١) ككلب حراسة أو صيد .

وأما الوقت : فإن كان بمحل يسقط فيه الفرض بالتيمم ، اشترط الأمن عليه ولو بإدراك ركعة فيه ، وإن كان بمحل لا يسقط فيه الفرض بالتيمم فلا يشترط الأمن عليه .

حد البعد :

وحد البعد هو : فوق حد القرب ، وتقدم أنه لا يجب الطلب منه مطلقاً فله أن يترك الذهاب إليه ويتيمم ، لكن في كلام الشبراملي على الرملي ما يفيد : أنه لا يجب من فوق حد القرب إذا بعدت المسافة عرفاً . فراجعه .

وذكر صاحب بشرى الكريم : أن المقيم يقصد الماء وإن خرج الوقت كالعاصي بسفره ، ولو فوق حد القرب ما لم يعد قصده سافراً .

فروع تتعلق بالتيمم

١ - لو وجد ماء في منزله لو توضأ به خرج الوقت لا يتيمم ، بل يتوضأ به ولو خرج الوقت .

٢ - ولو وجد ماء لا يكفيه لطهارته أي للواجب منها^(١) ، وقيل له مع المنسوب كما في القليوبي وجب عليه استعماله أولاً في بعض أعضائه ، ويجب الترتيب في الوضوء ، ويندب تقديم ما يطلب تقديمه في الغسل ، ثم يتيمم للباقي ، ولا يصح تقديمه لثلاً يكون متيماً ومعه ماء ، ولا بد لهذا التيمم ، من نية مستقلة ، ولا يكفيه نية الوضوء قبله .

وقيل : لا يجب استعمال هذا الماء ، بل يعدل إلى التيمم مع وجوده كما لو وجد بعض الرقبة في الكفارة فإنه لا يجب إعتاقه ؛ بل يعدل إلى الصوم ، كذا

(١) أي ما يجب غسله من الأعضاء دون المنسوب منها اهـ .

ذكره الرملي في النهاية ، وهذا القول : موافق لمذهب مالك ، وأبي حنيفة كما في رحمة الأمة .

٣ - ولو وجد ماء لا يكفيه ، وتراباً لا يكفيه ، وجب عليه استعمال كل منهما .

ويقدم استعمال الماء ، وتجب عليه الإعادة لنقصان البدل والمبدل منه جميعاً .

٤ - ولو مر بماء في الوقت ، ثم بُعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه^(١) فتيماً وصلى صح ، ولا تلزمه الإعادة إن صلى بمكان يغلب فيه الفقد أو يستوي الأمران .

٥ - ولو فقد الماء وعلم أنه لو حفر وصل إليه ؛ فإن كان يصله بحفر يسير من غير مشقة لزمه ذلك ، إن لم يترتب عليه خروج الوقت وإلا فلا .

٦ - ولو وجد الماء ، واحتاج إلى تسخينه ؛ لكونه شديدة البرودة ، وكان يعلم وجود حطب بمكان لو ذهب إليه لا يرجع إلا وقد خرج الوقت ، وجب عليه السعي إليه ، وتسخين الماء ، وإن ترتب على ذلك خروج الوقت كما استظهره الرملي^(٢) .

مطلب

انتظار الماء أفضل من التيمم بشروط

ولو تيقن وجود الماء آخر الوقت ، فانتظاره أفضل من تعجيل التيمم بأربعة شروط :

الأول : أن يتيقن حصوله والباقي من الوقت زمن يسع الصلاة كلها

(١) أي بالشروط المتقدمة .

(٢) فرحم الله مؤلفنا رحمة واسعة ، قدم لقراء كتابه فروعاً خمسة جامعة لفوائد علمية ، قلما تجدها في كتاب ، فادع لمؤلفها ولا تنس المصحح لها هـ محمد .

وطهرها فيه ، وإلا لم يجز الانتظار .

الثاني : أن يكون المحل يسقط فيه الفرض بالتيمم ، وإلا وجب الانتظار .

الثالث : أن يريد الاقتصار على صلاة واحدة ، فإن أراد أن يصلي أول الوقت بالتيمم ثم يعيدها آخره بالوضوء فهو أفضل .

الرابع : أن لا يقترن التقديم بفضيلة يخلو عنها التأخير ؛ كوجود جماعة وإلا فالتقديم أفضل ، وإنما كان الانتظار أفضل مع وجود هذه الشروط لأن فضيلة الصلاة بالوضوء ولو آخر الوقت أبلغ منها بالتيمم أوله أي أعظم وأكثر ثوابا ، وأما إذا ظن أو تيقن عدم الماء آخر الوقت فالتعجيل أفضل .

وكذا إذا شك في وجوده ، أو ظنه في الأظهر كما في المنهاج ؛ لأن فضيلة أول الوقت محققة بخلاف فضيلة الوضوء .

ومقابل الأظهر كما في شرحي الرمي والجلال : أن التأخير أفضل وهو مذهب الأئمة الثلاثة كما في حاشيتي القليوبي وعميرة .

وهذا التفصيل المتقدم يجري في السترة والجماعة والفيام ؛ فإن تيقن حصول ذلك آخر الوقت ، فالتأخير أفضل ، وإن ظن فالتقديم أفضل قاله البجيرمي .

تنبيهان في طلب الماء :

الأول : ذكر في رحمة الأمة : أن طلب الماء شرط لصحة التيمم عند الشافعي ومالك ، وقال أبو حنيفة : ليس بشرط ، وعن أحمد : روايتان كالمذهبين أصحهما وجوب الطلب هـ .

الثاني : قال الشيخ عبد الكريم المطري في حاشيته على شرح الستين هل إذا فقد التراب ، يلزمه أن يطلبه كطلب الماء في جميع صورته المذكورة أم لا ؟ أجاب الشارح يعني الرمي في فتاويه بأنه يلزم المحتاج إلى الطهارة طلب

التراب كطلب الماء ؛ لأنه أحد الطهورين ؛ ولأنه بدله ، وظاهر أن من عجز عن المبدل ، وقدر على بدله لزمه الإتيان به ا هـ . والله أعلم .

وثامنها : أي شروط التيمم التراب الطهور بجميع أنواعه ، وعلى أي لون كان ، سواء أخذ من الأرض أو غيرها : كثوب ، أو حصير ، أو مخدة .

ولابد أن يكون له غبار يتعلق بالعضو ، وإنما لم أقيده - ككثيرين - بذلك ؛ لأن شأنه والغالب فيه ، أن يكون كذلك ، فلو كان خشناً أو ندياً لا يرتفع له غبار لم يكف .

فرع في الرمل

والرمل من جنس التراب وهو نوعان : نوع له غبار فيصح التيمم به ما لم يكن ناعماً يلصق بالعضو فيمنع وصول الغبار إليه ، ونوع خال من الغبار فلا يصح التيمم به .

اختلاف الأئمة في الرمل

نعم إن سحق وصار كله غباراً ، أو بقي منه شيء لا يمنع لصوق الغبار بالعضو أجزأ ؛ لأنه من جنس التراب كما علمت .

ومثله في ذلك الطفل^(١) فإذا دق وصار له غبار ، أجزأ التيمم به بخلاف ما لو دق الحجر حتى صار له غبار ؛ لأنه ليس تراباً ولا من جنسه وما ليس كذلك لا يجزئ عندنا خلافاً للأئمة الثلاثة .

فقد جوزه الإمام مالك بكل ما اتصل بالأرض : كالشجر والزرع .

وجوزه الإمام أبو حنيفة وصاحبه محمد بكل ما هو من جنس الأرض

(١) هو : نوع تراب تأكله الحوامل ويستعمل في الحمام فيوضع على الرأس .

كالزرنخ . وجوزه الإمام أحمد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة بما لا غبار فيه
كالجبر الصلب ، كذا ذكره العلامة القليوبي على الجلال .

وعبارة رحمة الأمة واختلف الأئمة في الصعيد :

فقال الشافعي وأحمد : الصعيد التراب ، فلا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر أو
رمل فيه غبار .

وقال أبو حنيفة ومالك : الصعيد الأرض ، فيجوز التيمم بالأرض
وأجزائها ولو بجبر لا تراب عليه ، ورمل لا غبار فيه .

وزاد مالك فقال : ويجوز بما اتصل بالأرض كالنبات اهـ .

ومثله في الميزان وفيه بعض مخالفة لما تقدم عن القليوبي فتأمله وحرر
فلعل للإمام أحمد قولين .

وخرج بالطهور المتنجس ، وكذا المستعمل في خبث ، والمستعمل في حدث .

أما الأول : فهو ما صاحب الماء في سابعة النجاسة المغلظة ، وكذا فيما
قبلها وطهر .

وأما الثاني : فهو ما بقي بعضو التيمم بعد مسحه ، أو انفصل منه بعد
ذلك ، وكذا ما انفصل في أثناء المسح عن العضو الماسح والممسوح جميعاً .

فلو رفع يده في أثناء المسح ، ثم وضعها صح على الأصح ؛ لأنه لم ينفصل
التراب عن الماسحة والممسوحة جميعاً ؛ حتى لو كان أغفل في الممسوحة لمعة كان
له أن يمسخها بما في الماسحة .

ويؤخذ من حصر المستعمل فيما ذكر صحة تيمم الواحد أو الكثير من تراب
يسير مرات كثيرة ، وهو كذلك حيث لم يتناثر فيه شيء مما ذكر ، ولا يقدر
بمخالف كما في الماء هذا .

وقيل : يجوز التيمم بالمستعمل في الحدث ؛ لأنه لا يرفعه ، فلا يتناثر بالاستعمال .

ورد بأن السبب في الاستعمال ليس هو خصوص رفع الحدث ؛ بل زوال المانع من نحو الصلاة .

ونقل الشوبري في حواشي المنهج عن شرحي الروض والبهجة لشيخ الإسلام : أن المستعمل في نجاسة الكلب غير مستعمل ، فيجوز استعماله مرة أخرى اهـ .

وهو ضعيف فقد قال الشبراملسي : إن تراب السابعة طاهر غير طهور فلا يصح التيمم به وهو المعتمد اهـ .

وتوسعها : أي شروط التيمم نقله أي التراب أي تحويله إلى العضو الذي يراد مسحه ، ولا بد أن يكون بعد دخول الوقت .

ولا فرق بين كونه من الأرض أو من غيرها : كثوب ، أو حصير ، أو مخدة ، أو حنطة ، كما علم مما مر ؛ حتى لو نقل من الهواء كفى ؛ بأن تلقى المتيمم التراب من الريح بكمه ، أو يده ، ومسح به وجهه ، أو تلقاه بوجهه ؛ بأن وقف في مهب الريح ومعكه - أي حركه - مع قصد نقل التراب به بخلاف ما لو سفت الريح - على عضو من أعضاء تيممه - تداًباً فردده عليه فإنه لا يكفي ، وإن قصد بوقوفه في مهب الريح التيمم على المعتمد .

والفرق بين هذه الصورة وما قبلها ، أنه في هذه لم ينقل التراب ، وإنما التراب أتاه بخلاف ما قبلها ، فإنه نقل التراب ؛ لأنه حوله من الهواء إلى وجهه بتمعه أي الوجه فيه .

واعلم أن نقل التراب المعتبر أي الواجب قرن النية به كما سيأتي مستلزم

لقصده فلا يوجد بدونه ، وحينئذٍ فلا حاجة لذكره مع ذكر النقل قاله
البجيرمي على المنهج .

والفرق بين الثلاثة أعني : النقل ، والقصد ، والنية ، أن النقل هو :
تحويل التراب ، والقصد هو : قصد التراب لينقله أو قصد المسح به ، والنية :
أن ينوي الاستباحة هذا .
الحديث : على الترتيب :

ولا يشترط الترتيب في النقل للوجه واليدين ، فلو ضرب يديه على
التراب دفعة واحدة ، ومسح بإحدهما وجهه وبالأخرى يده جاز ، ثم ينقل
مرة ثانية ليده الثانية .

نعم ، يسن ترتيبه خروجاً من الخلاف القوي في وجوبه . قاله الكردي
وصاحب بشرى الكريم .

ولا يشترط - أيضاً - قصد التراب لعضو معين خلافاً للقفال ، وإن جرى
عليه الخطيب ، فلو أخذ التراب لمسح به وجهه ، فتذكر أنه مسحه جاز أن
يمسح بذلك التراب يديه على المعتمد .

وكذا لو أخذه ليديه ظاناً أنه مسح وجهه ، فتذكر أنه لم يمسه فيجوز له
أن يمسه به ، كما في الباجوري على ابن قاسم .

وفروضة - أي التيمم بمعنى : أركانه - أربعة

أحدها : نية استباحة الصلاة أي حلها ، لأنه كان ممنوعاً منها قبل التيمم
أو نية استباحة نحوها مما يفتقر إلى طهارة عن الحدث : كطواف ، وخطبة
جمعة ، وصلاة جنازة ، ومسّ مصحف ، وحمله ، وسجود تلاوة ، وشكر
ومكث في مسجد ، وقراءة قرآن ، بالنسبة للجنب ونحوه فيها ، وتمكين

حليل ، بالنسبة لحائض ونفساء .

مراتب النية

واعلم أن للنية هنا مراتب ثلاثة :

المرتبة الأولى : نية استباحة فرض الصلاة ولو مندورة ، ونية استباحة فرض الطواف ولو مندوراً ، ونية استباحة خطبة الجمعة على المعتمد فيها ، لأنها بمنزلة ركعتين على قول فأشبهت الفروض العينية .

المرتبة الثانية : نية استباحة نفل الصلاة ، ونية استباحة نفل الطواف ، ونية استباحة الصلاة ، ونية استباحة الطواف بدون ذكر فرض ولا نفل فيها ، ونية استباحة صلاة الجنازة ؛ لأنها وإن كانت فرض كفاية تشبه النفل في جواز الترك لبعض الأشخاص .

المرتبة الثالثة : نية استباحة ما عدا ذلك ، كنية استباحة مس المصحف ، وحمله ، وسجود التلاوة إلى آخر ما مر .

تفضيل ذلك :

فإن أتى المقيم بنية مما في المرتبة الأولى ، استباح واحداً منها فقط ، إما الذي نواه ، وإما غيره بدلاً عنه ، واستباح معه جميع ما في المرتبة الثانية ، والثالثة ولو مكرراً .

وإن أتى بنية مما في المرتبة الثانية استباح جميع ما فيها ولو مكرراً ، وجميع ما في الثالثة كذلك دون شيء مما في الأولى .

وإن أتى بنية مما في المرتبة الثالثة استباح جميع ما فيها ، ولو مكرراً وامتنع عليه جميع ما في الأولى والثانية .

تفسيرات مفيدة تتعلق بالتيمم

الأول : علم مما تقرر أنه لو قال : نويت استباحة فرض الصلاة ، أو : نويت استباحة فرض الطواف ، تخير في الصورتين أن يصلي فرضاً أصالة ، أو مندوراً ، وأن يطوف فرضاً كذلك ، وأن يخطب للجمعة ، فإن صلى فرضاً مثلاً ، ثم أراد أن يصلي فرضاً آخر ولو مندوراً ، أو يطوف طوافاً مفروضاً ركناً ، أو وداعاً ، أو مندوراً ، ويخطب للجمعة ، وجب عليه أن يعيد التيمم لأجل ما ذكر ، بخلاف ما إذا أراد أن يفعل نفلاً فلا يجب عليه إعادته ؛ بل له أن يفعل منه ما شاء قبل الفرض وبعده ، وإن لم ينو استباحته مع الفرض لأنه تابع له .

وفي قول : إنه إن نوى الفرض فقط لا يستبيح معه النفل لأنه لم ينوه .

وفي قول آخر يستبيحه بعد فعل الفرض لا قبله ؛ لأن التابع لا يتقدم كذا ذكره الجلال والجمال في شرحيهما على المنهاج .

ولو قال : نويت استباحة خطبة الجمعة ، وخطب امتنع عليه أن يصلي الجمعة بهذا التيمم ، فإن لم يخطب جاز له أن يصليها به على المعتقد ، خلافاً لشيخ الإسلام ، وابن حجر حيث منعا ذلك كما في حاشية الباجوري على ابن قاسم .

ولو نذر التراويح وجب عليه عشر تيممات لوجوب السلام من كل ركعتين ، فلم تكن كصلاة واحدة من هذه الحثية بخلاف ما لو نذر أن يصلي أكمل الوتر ، أو أكمل الضحى فإنه يكفيه تيمم واحد ، وإن كان يسلم من كل ركعتين لأن الجميع صلاة واحدة ، ما لم ينذر السلام من كل ركعتين مثلاً ، وإلا وجب التيمم بعده .

وفي الشبراملسي على الرملي : أنه يتيمم للتراويح تيمماً واحداً ، وإن نذر

السلام من كل ركعتين لعدم انعقاده لوجوبه كذلك أصالة ، والواجب لا ينعقد نذره^(١) .

والفرق بينها وبين الوتر مثلاً عند نذر السلام من كل ركعتين منه حيث وجب تعدد التيمم بعدده ، أن الوتر مثلاً لما نذر السلام منه كذلك ، كان الجعل مقصوداً ناشئاً من التزامه ، فوجب العمل بمقتضاه ؛ لكونه من فعله ، بخلاف التراويح ؛ فإن السلام فيها كذلك معتبر أصالةً منع صدق الصلاة الواحدة عليها فافهم .

التنبيه الثاني : علم مما تقرر - أيضاً - أن نية استباحة الطواف بدون ذكر فرض كنية استباحة الصلاة كذلك في عدم استباحة الفرض ، لكن محله في غير من دخل عليه وقت طواف مفروض كما في حاشية الكردي . ونصها : وظاهر إلحاقهم الطواف بالصلاة أن نية استباحة الطواف ، كنية استباحة الصلاة ، فيستبيح بها ما عدا الفرض العيني منها ، وهو ظاهر لغير من دخل عليه وقت طواف مفروض .

أما هو فلا يتصور في حقه وقوع طواف مسنون ، حتى يستبيحه بهذا التيمم ؛ فإنه لو نوى بطوافه النفل ، انصرف للفرض الذي عليه ، ولم أر من تعرض لذلك ، وأبدت ما ظهر لي في ذلك في الأصل فراجع منه إن أردته اهـ .

وفي شرح الجلال على المنهاج : أنه إن نوى نفلاً أو الصلاة استباح الفرض فيها .

وفي قول آخر : يستبيح الفرض في الثانية دون الأولى .

(١) فانتبه لهذه القاعدة واحفظها تنفعك لأن النذر لا يسري مفعوله إلا بالنوافل من العبادات أيأ كانت ، فينتقل به من المندوب إلى الواجب اهـ محمد .

التنبيه الثالث : لا يجب في النية تعيين الحدث بكونه أصغر أو أكبر ،
 كأن يقول : نويت استباحة الصلاة من الحدث الأصغر ، أو نويت استباحة
 الصلاة من الحدث الأكبر ، حتى لو عين واحداً منها ظاناً أنه الذي عليه ، فإن
 خلافه لم يضر ؛ لأن موجبها - بفتح الجيم - أي مقتضاها واحد ، وهو مسح
 الوجه واليدين بالتراب ، بخلاف ما إذا كان معتمداً فإنه يضر لتلاعبه .

ويعلم من ذلك أنه لو أجنب في سفره وضي ، وكان يتيم وقتاً ، ويتوضأ
 وقتاً ، أعاد صلاة الوضوء فقط ، لا صلاة التيم إن كان محل يغلب فيه
 الفقد ، أو يستوي الأمران ؛ لأن الوضوء لا يقوم مقام الغسل ، بخلاف التيم
 فإنه بصورة واحدة في الحدثين ، ونية الاستباحة تشملها^(١) والله أعلم .

وقد ذكر السيوطي هذه المسألة ملغزاً فقال :

أليس عجيباً أن شخصاً مسافراً إلى غير عصيان تباح له الرخص
 إذا ما توضأ للصلاة أعادها وليس معيداً للتي بالتراب خص
 وأجاب بعضهم بقوله :

لقد كان هذا للجناية ناسياً صلى مراراً بالوضوء أتي بنص
 كذاك مراراً بالتيم يافتي عليك بكتب العلم ياخير من فحص
 قضاء التي توضأ فيها واجباً وليس مُعيداً للتي بالتراب خص
 لأن مقام الغسل قام تيم خلاف وضوء هاك فرقابه تخص
 وذا نظم عبد الله وهو ابن أحمد فيارب سلمه من الهم والغُصص

التنبيه الرابع : علم من اقتصاري كغيري على نية الاستباحة : أنه لا
 يصح غيرها ، فلا تكفي نية رفع الحدث ؛ لأن التيم لا يرفعه .

(١) هذا فرع دقيق جداً ، ينبغي التفطن له ، والوقوف عنده اهـ محمد .

نعم ؛ إن قصد بالحدث المنع من الصلاة ، ورفعه رفعاً مقيداً بفرض ، ونوافل صح ؛ لأنه يرفع المنع من الصلاة رفعاً مقيداً بذلك .

ولا تكفي نية التيم ما لم يقل عقبها للصلاة في الأصح واستباح به النفل وما دونه ، فإن قال للصلاة المفروضة استباح به الفرض ، والنفل ، وغيرها ولو قال نويت التيم بدلاً عن غسل الجمعة صح - أيضاً - لكن لا يستباح به شيئاً .

ولا تكفي نية فرض التيم خلافاً للحنفية وقول عندنا ، حكاه الرملي والجلال في شرحيهما على المنهاج ، وعليه يستباح به ما عدا الفرض ، كما في القليوبي نقلاً عن شرح المذهب .

ومثل فرض التيم : التيم المفروض فلا يكفي نيته .

نعم إن أراد بالفرض في الصورتين الفرض البدلي صح ، واستباح ما عدا الصلاة وما في معناها ، وكذا لو عقب ذلك بقوله : للصلاة فإنه يصح ويستباح به النفل وما دونه ، فلو قال : للصلاة المفروضة استباح به الفرض والنفل وغيرها كما في الشرقاوي .

التنبيه الخامس : يجب قرن النية بنقل التراب ؛ لأنه أول العبادة ، ومحل النية أول العبادات ، وبأول مسح جزء من الوجه ؛ لأنه المقصود ، والنقل وسيله له ، فإن عزبت^(١) بينها ضر عند ابن حجر ، ولا يضر عند الرملي ، وهو المعتمد .

والمراد بالنقل : النقل المعتمد به وهو كما قال ابن قاسم : يتحقق في أي حد كان قبل مماسة التراب للوجه .

(١) بمعنى غابت وذهبت من فكره .

فلو ضرب التراب بيديه ، ورفعها من غير نية ، ثم نوى قبل مماسة التراب وجهه كفى ؛ لأن هذا نقل ، كما لو لم ينقل ابتداء إلا من هذا الحد .

ولو قرن النية بالنقل ، ثم عرض مبطل للتيمم ، فجدد النية قبل مسح الوجه كفى ، لأنه نقل مقرون بالنية من هذا الحد كما مر .

وفي حاشية الكردي ما نصه : فإذا استحضر النية عند النقل ، ثم عزبت إلى وضع اليد على الوجه ، فاستحضرها حينئذ صح عند الرمي ، ومن نحا نحوه ، ولم تصح عند الشارح يعني ابن حجر .

وأما إذا استحضرها قبل وضع يده على وجهه ، فإنه يصح حتى عند الشارح ، ويكون الاستحضر الثاني نقلاً جديداً ، ومثل عزوب النية : الحدث بعد النقل عند الشارح في التفصيل المذكور ، ووافقه فيه الرمي اهـ وهو كلام نفيس فاحفظه .

فائدتان

ولو يمه غيظه بإذنه مع نية الإذن عند النقل ، وعند المسح لم يضر حدثها ولا أحدها بعد النقل وقبل المسح على المعتمد ، لأن الآذن غير ناقل والمأذون غير متميم .

ولا يضر - أيضاً - عزوب النية حيث استحضرها الآذان عند المسح ، كالنقل ، ولا يشترط عذر في ذلك على الراجح لإقامة فعل مأذونه - ولو : كافراً أو حائضاً ، أو نفساء حيث لا نقض مقام فعله^(١) ، لكن يندب له أن لا يأذن لغيره في ذلك مع القدرة خروجاً من الخلاف ؛ بل يكره له ذلك ؛ ويجب عليه عند العجز ولو بأجرة عند القدرة عليها .

(١) مقام : معمول لإقامة وما بين الخطين جملة معترضة .

وثانيها : أي الفروض - معنى الأركان مسح جميع الوجه حتى ظاهر ما استرسل من اللحية وهو الطبقة العليا ، وحتى المقبل من الأنف على الشفة ، وهو مما يُغفل عنه فينبغي التفطن له كما ينبغي التفطن لنحو الموق .

ونقل عن أبي حنيفة : جواز الاقتصار على أكثر الوجه كما في حاشية الكردي ، وبشرى الكريم وكذا في القليوبي على الجلال .

وثالثها : مسح جميع اليدين مع المرفقين كبسده وهو : الوضوء خلافاً للقديم القائل : بأن الواجب مسح الكفين كما في البجيرمي على الخطيب ، قال في بشرى الكريم واختاره النووي وغيره .

وفي كتاب رحمة الأمة : أنه مذهب مالك وأحمد ، وعبارته والمسح لليدين في التيمم يكون إلى المرفقين عند أبي حنيفة ، وعلى الجديد من قولي الشافعي ، وعند مالك وأحمد : المسح إلى المرافق مستحب وإلى الكوعين واجب وحكي عن الزهري أنه قال : المسح إلى الآباط اهـ .

واعلم أن المراد بالمسح ، وصول التراب إلى العضو ولو بنحو خرقعة ، لا خصوص حقيقة المسح الذي هو : إمرار اليد على العضو ؛ لأن ذلك ليس بشرط . ولا يشترط تيقن وصول التراب إلى جميع أجزاء العضو ، بل تكفي غلبة الظن كما تقدم في الماء .

ولا يجب هنا بل ولا يندب إيصال التراب إلى منابت شعري في الوجه واليدين ، لما فيه من المشقة بخلاف الماء .

وخرج بالشعر : الظفر فيجب إيصال التراب إلى ما تحته ، فلو كان تحت الأظفار ما يمنع وصول التراب وجبت إزالته .

والفرق بين الشعر والأظفار : أن إزالتها مطلوبة بخلاف الشعر .

وفي القليوبي على الجلال : عدم وجوب الإيصال لما تحت الأظفار أيضاً فراجعه .

ورابعها : الترتيب بأن يمسح وجهه أولاً ، ثم يمسح يديه ، ولو كان التيم بدلاً عن غسل واجب ، أو مندوب .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يجب الترتيب في الغسل ، ووجب في بدله وهو : التيم ؟ .
أجيب : بأن الغسل لما وجب فيه تعميم البدن صار كعضو واحد ، والتيم لما وجب في عضوين فقط ، أشبه الوضوء في مطلق التعدد ، فلذا وجب الترتيب فيه هذا^(١) .

وقد جعلت الفروض أربعة تبعاً للشيخ الزاهد والشيخ أبي شجاع ، وجعلها في المنهج كأصله خمسة ، فزاد على ما هنا النقل .

وجعلها في المجموع ستة فزاد على الخمسة : القصد أي : قصد التراب لينقله وهو غير النية كما تقدم .

وجعلها في الروضة سبعة فزاد على الستة التراب ، ونظمها بعضهم وهو الشيخ الزيادي كما في الميهي فقال :

ترابٌ وقصدٌ ثم نقلٌ ونيةٌ ومسحٌ لوجه ثم أيدي مرتباً
فذي سبعة عدت الأركان قصدت وصنفها الأخيار فاحفظ لتأديها

(١) أقول : هذا جواب شديد ، يدل على فكر وعلم ، وقياس صحيح فقد تقدم معنا بأن الترتيب في الوضوء ولكن من أركانه فلا يصح وضوء بدونه . وأما في الغسل : فلا يشترط فيه ذلك والحكمة كما ذكر المؤلف بأنه كعضو واحد ، فالتيم أشبه الوضوء ولذا وجب الترتيب فيه اهـ عمد .

سنن التيمم

وسننه كثيرة منها : استقبال القبلة ، والاستعاذة ، والتسمية ولو لنحو جنب ، ولكنه يقتصر على أقلها كما نقل عن المجموع ، والراجح : أنه يأتي بأكملها ، قاصداً الذكر ، أو يُطلق كما في البجيرمي .

ومنها : الإتيان بالحمد المتقدم في الوضوء ؛ لكنه هنا يقول : الحمد لله الذي جعل التراب طهوراً إلخ .

ومنها : الاستياك ومحلّه قبل النقل ، والتسمية ، بناء على أنه يطلب مقارنة التسمية للنقل على قياس ما في الوضوء ، من مقارنة التسمية لغسل الكفين ، وقيل : بين التسمية ، والنقل ، بناء على أنه لا يطلب مقارنتها له ، وعلى كلا القولين يحتاج الاستياك لنية مخصوصة ؛ لأن نية التيمم لا تشملها لتقدمه عليها ؛ إذ هي مقارنة للنقل كما تقدم .

ومنها : تخفيف الغبار من الكفين قبل المسح ، إن كثر بأن ينفخه ، أو ينفضه ، حتى لا يبقى منه إلا قدر الحاجة .

ومنها : ابتداء مسح الوجه من أعلاه ، واليدين من رؤوس الأصابع ، وتقديم اليمنى منها على اليسرى .

والأكمل في كيفية مسحها : أن يضع بطون أصابع اليسرى ، سوى الإبهام تحت ظهر أصابع اليمنى ، سوى الإبهام ، بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ، ولا أنامل اليسرى عن مسبحة اليمنى ، ويعرها على ظهر كفه اليمنى ، فإذا بلغ الكوع - وهو رأس الزند مما يلي الإبهام - ضم أطراف أصابعه سوى الإبهام إلى حرف الذراع ، ثم يعرها عليه إلى أن يصل إلى المرفق ويمسحه ، ثم يدير باطن كفه إلى بطن الذراع ، فيعها عليه رافعاً إبهامه فإذا بلغ الكوع ، أمر بطن إبهام اليسرى على ظهر إبهام اليمنى ، ثم يفعل باليد اليسرى كذلك .

ثم يمسح إحدى الراحتين بالأخرى^(١) .

ومنها : تفريق الأصابع في النقلتين ، وتخليها إن فرق في الثانية . وإلا وجب التخليل .

ومنها : نزع خاتمة في الأولى ليكون مسح الوجه بجميع الكفين .

ويجب نزعه في الثانية ؛ ليصل التراب إلى محله ؛ لأنه لا يتأق غالباً إلا بالنزع كما تقدم .

ومنها : الموالاة بين مسح الوجه واليدين ، وبين التيمم والصلاة ، خروجاً من خلاف من أوجبها هذا إن كان سليماً .

أما صاحب الضرورة : فتجب في تيممه الموالاة بقسميها قطعاً .

وكذلك تجب في حق السلم إذا ضاق وقت الفريضة .

ومنها : أن لا يرفع التيمم يده عن العضو ، قبل تمام مسحه ، خروجاً من خلاف من أوجبه كما في الباجوري .

ومنها : الغرة والتجيل ، والإتيان بذكر الوجه واليدين ، وبالشهادتين والذكر المشهور بعد الوضوء ، مع قراءة سورة ﴿ إنا أنزلناه ﴾ وصلاة ركعتين بعده .

ومن مكروهاته تكرير المسح ، وتكثير التراب ، ومسحه عن الأعضاء عقب التيمم ؛ إذ يسن إبقاؤه حتى يفرغ من الصلاة ورواتها ؛ لأنه أثر عبادة ويظهر أنه لو كثر على الجبهة ، حتى صار حائلاً وجب أن يزيل منه ما يمنع صحة السجود .

(١) فهذه الكيفية التي ذكرها المؤلف رحمه الله هي أكمل حالات المسح فانهم ا ه محمد .

مبطلات التيمم

ويبطله أي التيمم خمسة أمور :

أحدها : ما أي الذي أو شيء^(١) أبطل الوضوء وهو الخمسة المتقدمة في بابها ، التي هي : الخارج من الفرج ، والنوم ، وزوال العقل ، ومس الفرج ، وتلاقي بشرتي ذكر وأنثى ، فتي كان متيمماً وطراً عليه واحد بما ذكر بطل تيممه ، سواء كان متيمماً لفقد الماء أو لغيره ، كالمرض ونحوه .

لكن محل ذلك إن كان تيممه عن حدث أصغر أما إن كان عن حدث غير أصغر : كجناية ، وحيض فلا يبطل بما ذكر ؛ بل يستمر إلى أن يجد الماء ، أو يطراً عليه ما يوجب الغسل مما مر في بابها .

وبذلك يلغز فيقال : لنا متيمم بال ، وتغوط ، ونام ، وزال عقله ، ومس الفرج ، ولس المرأة ، ولم يبطل تيممه .

وفي حاشية العلامة الشرقاوي على التحرير ما نصه : أما لو تيمم الجنب ونحوه عن الحدث الأكبر ، ثم أحدث حدثاً أصغر ، فلا يبطل تيممه بالنسبة للحدث الأكبر ، وإنما يبطل بالنسبة للأصغر ، فلا يحرم عليه قراءة القرآن ، والمكث في المسجد ونحو ذلك ، مما يجوز للمحدث حدثاً أصغر ، بخلاف الصلاة ، ومس المصحف ونحو ذلك ، مما لا يجوز له فيستمر تيممه عن الحدث الأكبر حتى يطراً عليه حدث أكبر .

نعم ؛ إن تيممتُ لتمكين الحليل ، لم يبطل ذلك التيمم بالجناية الطارئة بعد ذلك ، فلها أن تمكنه مراراً^(٢) ا هـ .

(١) « ما » إما اسم موصول أو نكرة موصوفة على ما قدرها المصنف ا هـ محمد .

(٢) صورتها : رجل تزوج بامرأة نصرانية ، فطرات عليها الدورة الشهرية ، أو نفست ، فلا تحل لحليلها المسلم بعد الطهر إلا أن تغتسل ، فإن لم تجد الماء تيممت والمسألة تتفق مع الذميمة في هذا بل هي أولى ، وإنما ذكرت الذميمة للإيضاح فافهم ا هـ محمد .

وثانيها : الردة أعاذني الله والمسلمين منها ، وهي : تكون بإنكار ما علم من الدين بالضرورة ، أو استخفاف به ، أو استباحة ما أجمع على تحريمه ، أو استهزاء بنحو نبي ، أو تفسير قرآن ، من غير دراية لمعناه إن لم يوافق الواقع ، وإلا كان حراماً ، كذا ذكره العلامة الشيخ أحمد المرصفي في رسالة له .

ورأيت بهامشها عنه أنه قرر أن هذا التفصيل يعني ما ذكره في تفسير القرآن هو المشهور من أفواه المشايخ ، ولكن المنقول خلافه وهو أنه من الكبائر مطلقاً من غير حكم بالتكفير اهـ .

وثالثها : زوال المانع من استعمال الماء حسيّاً كان : كالسبع الحائل بينه وبين الماء ، أو شرعياً : كالمرض ، فإذا زال السبع أو المرض بطل تيممه .

ورابعها : توهم وجود الماء أو وجوده أي العلم بوجوده قبل الصلاة بحل يجب طلبه منه ، وإن زال التوهم سريعاً ، أو كان الماء الذي توهّم ، أو وجده قليلاً لا يكفي لطهارته .

وخرج بقبل الصلاة : التوهم فيها فلا أثر له مطلقاً .

وكذا لا أثر للوجود فيها إذا كانت مما تسقط بالتيمم كما يأتي ، والمراد بالتوهم ما يشمل الشك والظن .

ويحصل برؤية سراب وهو ما يرى نصف النهار كأنه ماء ، أو رؤية غمامة مطبقة بقربة ، أو رؤية جماعة مقبلين جواز أن معهم ماء أو نحو ذلك مما يتوهم معه الماء .

ومحل البطلان به أي التوهم إن بقي من الوقت زمنٌ لو سعى فيه إلى الماء لأمكنه التطهر به ، والصلاة فيه كاملة ، وإلا لم يكن مبطلاً ، وإن كان المحل الذي حصل التوهم فيه يغلب فيه وجود الماء كما قاله ابن قاسم .

وخامسها : وجوده أي الماء ولو بإخبار عدل بحل يجب طلبه منه كما تقدم فيها أي الصلاة ، ولو ضاق وقتها إن كانت مما لا يسقط فرضها بالتيمم بأن كان يصليها في محل يغلب فيه وجود الماء ، أما إن كانت مما يسقط فرضها بالتيمم ، بأن كان يصليها في محل يغلب فيه فقد الماء ، أو يستوي الأمران فلا يبطل التيمم بوجود الماء فيها ؛ ولكن يبطل بالسلام منها وإن علم أن الماء تلف قبله .

والأفضل قطعها ليتوضأ ويصلي بدلها على المعتد .

ومقابلته ثلاثة أقوال ضعيفة كما في البجيرمي على المنهج :

أحدها : أن إتمامها أفضل .

ثانيها : أنه واجب .

ثالثها : أنه حرام .

هذا كله إن اتسع الوقت ، فإن ضاق حرم قطعها قطعاً كما قاله شيخ الإسلام في تحريره .

والمراد بضيقه : ضيقه عن الإتيان بجميعها تامة أو مقصورة ، وقيل : المراد ضيقه عن وقوعها أداء .

والمعتد : الأول فلا يجوز قطعها إن لزم إخراج بعضها عن الوقت هذا .

وخرج بوجوده فيها ما إذا توهه فلا بطلان مطلقاً كما مر ، سواء كانت الصلاة تسقط بالتيمم أو لا . والله أعلم .

تنبيه : تقدم أن محل البطلان بالتوهم قبل الصلاة ، إن كان الوقت واسعاً بحيث يدرك الصلاة فيه كاملة ، فإن ضاق لم يبطل به ، سواء كانت الصلاة تسقط بالتيمم أو لا .

هذا كله إذا توهمه في حد الغوث .

أما إذا توهمه في حد القرب ، فلا يبطل تيممه ، وإن كان الوقت واسعاً :
لأنه لا يجب عليه البحث عنه حينئذ ، ويعلم ذلك من التقييد بقولي بمحل
يجب طلبه منه فافهم ، وأما الوجود قبلها ، فإن علم به في حد الغوث بطل
التيمم ، وإن ضاق الوقت^(١) ولو كانت الصلاة تسقط بالتيمم لوجوب السعي إلى
الماء حينئذ .

وإن علم به في حد القرب فإن كانت الصلاة لا تسقط بالتيمم بطل
- أيضاً - وإن ضاق الوقت ، وإن كانت تسقط به ، فإن ضاق الوقت لم
يبطل وإلا بطل .

ومحل البطلان بالتوهم - أيضاً - وبالوجود في صورتيه ، إذا كان التيمم لفقد
الماء ، ولم يكن هناك مانع أصلاً يمنع من استعماله ، أو كان هناك مانع متأخر .
أما إن كان التيمم للمرض ، أو للفقد ، وكان هناك مانع مقارن ، أو متقدم
فلا بطلان .

ومثال المقارن : أن يتوهم الماء ، أو يراه مع رؤية سبغ عنده فيهما ، أو
يرى خابية مسبلة للشرب .

ومثال المتقدم : أن يسمع شخصاً يقول : عندي لغائب ماء ، أو عندي
لوضوئي ماء ، أو عندي للعطش ماء .

ومثال المتأخر : أن يسمعه يقول عندي ماء لغائب ، أو عندي ماء
لوضوئي ، أو عندي ماء للعطش ، أو عندي ماء نجس ، أو مستعمل ، أو ماء
ورد .

(١) إن ، ولو : غائتين لا شرطيتين فافهم اهـ محمد .

والحاصل : أنه إذا تيمم لفقد الماء ، ثم علم وجوده ، أو توهمه ، فلا يخلو : إما أن يكون ذلك الماء الذي علمه أو توهمه في حد الغوث ، أو في حد القرب ، أو في حد البعد ، وعلى كلٍّ إما أن يكون هناك مانع أو لا ، وإذا كان هناك مانع فإما أن يتقدم علمه ، أو يتأخر ، أو يقارن ، وعلى كلٍّ إما أن يكون تلبس بالصلاة أو لا ، وعلى كلٍّ إما أن يضيق وقتها أو لا ، وعلى كلٍّ إما أن يكون المحل تسقط فيه بالتيمم أو لا ، فإن علمه أو توهمه في حد البعد ، أو توهمه في حد القرب ، لم يبطل تيممه مطلقاً .

وكذا لا يبطل إن علمه في حد القرب ، أو توهمه أو علمه في حد الغوث ، وقد تقدم العلم بالمانع أو المقارن ، وأما إذا تأخر العلم به ، أو لم يكن مانع أصلاً فإن كان قبل التلبس بالصلاة وكان الوقت واسعاً بطل مطلقاً .

وكذا يبطل إن ضاق الوقت في صورة العلم به في حد الغوث .

وكذا في حد القرب إن كانت الصلاة لا تسقط بالتيمم ، وإن كان بعد التلبس بها لم يبطل في صورة التوهم مطلقاً .

وكذا في صورة العلم إن كانت الصلاة تسقط بالتيمم ، فإن كانت لا تسقط به بطل ، فتفتن لهذا البيان فإنه قلَّ أن يوجد بهذا العنوان والله الموفق للصواب ، وإليه المرجع والمآب^(١) .

واعلم أن تيقن زوال المانع حسيّاً كان أو شرعياً : كوجود الماء ، فيبطل التيمم به إذا كان قبل الصلاة وكذا فيها إن كانت مما لا تسقط بالتيمم .

(١) أقول : جرى الإمام الجرداني عن العلماء والمتعلمين خيراً . نعم ؛ لو ضربت بطون الكتب : صغيرها وكبيرها ، مقتصرها ومفصلها ، وبطرت في أبواب التيمم نظرة دقيقة ، ما أظنك تصل لمثل هذا التفصيل الدقيق ، والتقسيم البديع اهـ محمد .

ويعلم من ذلك أنه إذا وضع الجبيرة على حدث ، وأخذت من الصحيح شيئاً ، ثم تيمم وحصل البرء في الصلاة بطلت ؛ لأنها لا تسقط بهذا التيمم .

أما إذا وضعها على طهر ولم تأخذ من الصحيح زيادة على قدر الاستساک ، ثم تيمم وحصل البرء في الصلاة لم تبطل ؛ لأنها مما تسقط بهذا التيمم .

وخرج بتيقن الزوال توهمه ، فإن كان في الصلاة لم يبطل التيمم به ، وإن كان قبلها بطل بتوهمه إن كان المانع حسيّاً كالسبع ، بخلاف ما إذا كان شرعيّاً ؛ كأن توهم البرء فلا يبطل التيمم به ؛ لأنه لا يجب البحث عن البرء بتوهمه ؛ لأن البحث عنه لا يفيد حصوله بخلاف الماء فإنه يجب البحث عنه بتوهمه فيبطل التيمم به .

فروع تتعلق برؤية الماء

١ - لو رأى الماء في الصلاة ، وشك هل هذا المحل مما يغلب فيه الفقد أو الوجود ، فهل تبطل لتردده أم لا ؟ لأننا تحققنا الانعقاد وشككنا في المبطل ، كلّ محتمل ، والظاهر عدم البطلان للعلة المذكورة .

وفي القليوبي على الجلال ما يفيد بطلانها إن قارن شكه التحريم . والله أعلم .

٢ - ولو كان في صلاة تسقط بالتيمم وهو مسافر قاصر ، فأقام أو نوى الإقامة ، أو الإتمام بعد العلم بوجود الماء ، أو معه بطلت صلاته لبطلان تيممه بذلك ؛ لأنه يلزمه الإتمام في الجميع ، والإتمام كافتتاح صلاة أخرى وهو ممتنع ، حينئذ ، بخلاف ما لو تأخر العلم بوجود الماء عن ذلك فلا بطلان .

وكذا إذا كان بدل العلم التوهم ، أو الشك فلا بطلان - أيضاً - والله أعلم .

٣ - ولو ييم الميتم ، ثم وجد الماء قبل الصلاة عليه ، بطل تيممه ، ووجب غسله .

وإن كان بعد الصلاة عليه ، أو في أثنائها فإن كان المحل يغلب فيه وجود الماء بطل تيممه - أيضاً - ووجب غسله ، والصلاة عليه ، ولو أدرج في كفنه ما لم يدفن .

فإن دفن فلا ينبش ولا يغسل ، وتجب إعادة الصلاة على قبره .
وإن كان المحل يغلب فيه الفقد ، أو يستوي فيه الأمران ، لم يجب غسله ولا إعادة الصلاة عليه .

٤ - ولو تيممت الحائض ، أو النفساء ؛ لتمكين حليلها ، ثم رأت الماء في أثناءه الجماع بطل تيممها مطلقاً ، أي سواء كان المحل يغلب فيه الفقد ، أو الوجود ووجب عليها منعه من الجماع ، ووجب عليه النزع إن علم برؤيتها للماء ، ولو بإعلامها له ولم يُكْذِبْها ؛ فإن كَذَّبَها ، أو رآه هو دونها لم يجب عليه النزع ، ولا يجب عليه إعلامها بالماء إن رآه .

٥ - ولو رأى متيم الماء في أثناء طواف ، أو قراءة بطل تيممه مطلقاً - أيضاً - وإذا تطهر بالماء بنى على ما أتى به من الطواف ؛ لأن الموالاة فيه سنة كما سيأتي .

وإنما لم يفصلوا في المذكورات بين كون المحل يغلب فيه الفقد أو الوجود ، كما فصلوا في الصلاة لعدم ارتباطها بعضها ببعض ، فيجوز فيها التفريق بخلاف الصلاة .

فصل

انعقاد هذا الفصل لثلاثة أشياء

الأول : وجوبه لكل فريضة وفيه أحكام :

في وجوب التيم لكل فريضة ، وفي وجوب الإعادة وعدمه ، وفي حكم

الجبيرة ، فهذا الفصل منعقد لثلاثة أشياء :

وقد بدأت بالأول منها فقلت ويتيم وجوباً الشخص الممنوع من استعمال الماء حساً ، أو شرعاً لكل فريضة ولو مندورة من صلاة وطواف ، وخطبة جمعة ، فلا يجوز له أن يجمع بتيم واحد بين فرضين من ذلك ، سواء كانا من جنس واحد : كصلاتين ، وطوافين ، أو كصلاة وطواف ، وخطبة جمعة وصلاتها ؛ بل متى أراد فرضاً ثانياً تيم له وجوباً وإن لم يبطل تيمه^(١) .

نعم ؛ له أن يصلي الظهر مع الجمعة عند تعددها ليغر حاجة بتيم واحد ، لأن اللازم له في الواقع شيء واحد ، إما الجمعة وإما الظهر ، وإنما صلاهما معاً احتياطاً قاله الباحوري .

وله أن يصلي المعادة مع أصلها بتيم واحد - أيضاً - لأن فرضه الأولى والمعادة تقع نفلاً ، وإن كان ينوي بها الفرض .

(١) واحتج له الرافعي بقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : « من السنة أن لا يصلي بالتيم إلا مكتوبة واحدة » والسنة في كلام الصحابي تنصرف إلى سنة رسول الله ﷺ . وفي إسناده شيء واضح . نعم ؛ روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : يتيم لكل صلاة وإن لم يحدث رواه البيهقي بإسناد صحيح لكن خالفه ابن خزيمة . وأحسن ما يحتج به قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ إلى قوله ﴿ فَتَيَمُّوا .. ﴾ .

أوجب الوضوء والتيم لكل صلاة ، وكان ذلك ثابتاً في ابتداء الإسلام ، ثم خرج الوضوء بفعله عليه الصلاة والسلام ، فإنه صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد . حديث صحيح رواه ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، فبقى التيم بمقتضى الآية ، ولا يمكن أن يقاس التيم على الوضوء ؛ لأن التيم طهارة ضرورة لا يرفع الحدث لما مر من قوله ﷺ لعمر بن العاص « أصليت بأصحابك وأنت جنب ؟ » .

وعلى هذا فالصحيح : لا يجمع بين فريضتين ، سواء كانتا مكتوبة ، ومندورة ، أو مندورتين . وفي وجه يجمع بين مندورة ومقضية ، وفي آخرين مندورتين وسواء كانت الفريستان متفقتين كصلاتين ، أو مختلفتين كصلاة وطواف وسواء كانتا مقضيتين ، أو حاضرة ومقضية ، وكذا لا يجمع بين خطبة الجمعة وصلاتها . اهـ من كفاية الأخيار باختصار ١ / ٢٩ .

والظاهر : أنه إذا تيم لها ، ينوي استباحة فرض الصلاة ، فإن نوى استباحة الصلاة فقط لا يصح فعلها بهذا التيم ، كما لا تصح إلا بنية الفريضة لأن القصد المحاكاة لأصلها .

ولو تيم وصلى بمحل يغلب فيه وجود الماء ، ثم انتقل لمحل يغلب فيه الفقد ، فله إعادتها بهذا التيم ؛ لأن الأولى وقعت نفلاً والثانية هي الفريضة .
فإن قيل : إذا وقعت الأولى نفلاً كان متيماً لنفل ، فلا يصح أن يصلي به الفرض ؟ أجيب بأنها إن وقعت نفلاً فالإتيان بها فرض ، وحينئذ فالتيم لفرض لا لنفل فصحت صلاة الفرض وهي الثانية به هذا .

وخرج بالفريضة النافلة من صلاة وغيرها ، فله أن يفعل منها ما شاء بتيم واحد ، وأن يجمعها مع الفرض بتيمه بالأولى .

ومثل النافلة في ذلك صلاة الجنابة ؛ لأنها وإن كانت فرض كفاية أشبهت النفل في جواز تركها ، فله أن يفعلها مراراً بتيم واحد ، وأن يجمعها مع فريضة من صلاة وطواف هذا هو المعتد .

وقيل : لا يجوز لأنها فرض في الجملة .

وقيل : إن تعينت عليه ؛ بأن لم يحضر غيره كانت كالفرض وإلا فكالنفل .
وإنما ألحقوا خطبة الجمعة بفرائض الأعيان ، ولم يجعلوها كصلاة الجنابة مع أن كلاً منها فرض كفاية لما قيل : من أنها قائمة مقام ركعتين ، والراجح لا يقطع النظر عن الضعيف .

فإن قيل : لم يمنعوا الصبي على أن يجمع بين صلاتي فرض بتيم واحد مع كون صلاته نفلاً ؟ أجيب بأنها وإن كانت كذلك ، إلا أنها ملحقة بالفرائض ، من حيث إنها لا تصح من قعود ، وصالحة للوقوع عن الفرض لو بلغ فيها .

ولا قضاء عليه أي على الشخص التيمم إلا إذا تيمم لبرد أي لأجله ، ولو كان مسافراً فيجب عليه القضاء في الأظهر ، كما في المنهاج لندرة فقد ما يسخن به الماء أو يدثر به أعضائه .

ومقابل الأظهر : قولان ذكرهما الجلال في شرحه : أحدها : أن لا يقضي مطلقاً ، والثاني : يقضي الحاضر دون المسافر .

وكذا إذا تيمم لفقد الماء وصلى به أي التيمم في مكان يغلب فيه وجود الماء فيجب عليه القضاء وفي قول : لا يجب كما في شرح الرملي .

أما إذا صلى به في مكان يغلب فيه الفقد ، أو يستوي الأمران فلا قضاء .
نعم ؛ إن كان عاصياً بسفره قضى في الأصح كما في المنهاج وقيل : لا يقضي لوجوب تيممه كغيره .

هذا كله إذا كان الفقد حسيّاً ، فإن كان الماء موجوداً ، وأراد التيمم لمرض ، أو عطش ، أو نحوهما لم يصح تيممه حتى يتوب هذا .

ويعلم من قولي : وصلى به في مكان إلخ أن العبرة بمكان الصلاة لا بمكان التيمم ، وهو : المعتد كما تقدم ، فلو تيمم في مكان يغلب فيه الوجود ، وصلى بآخر يغلب فيه الفقد ، أو يستوي الأمران فلا قضاء ، ولو انعكس الحال انعكس الحكم .

والعبرة في مكانها بزمن فعلها لا بجميع السنة قال بعضهم : فلو عهّد في غالب السنين ، أن المطر يأتي في هذا المكان ، في ذلك اليوم الذي أوقع الصلاة فيه ، فاتفق أنه في هذا العام لم ينزل في ذلك اليوم مطر ، قيل لذلك المكان إنه يغلب فيه الوجود ، ولو كان الماء يفقد في يوم في غالب السنين ويوجد في السنة بتمامها ؛ إلا ذلك اليوم وتيمم شخص فيه وصلى قيل لذلك المكان إنه يغلب فيه الفقد ، فالمعول عليه ذلك الزمن لا غالب السنة حتى يكون المراد

لغلبة وجوده أن يوجد في أكثرها .

والعبرة في زمن فعلها بوقت تحرمها ، لا بوقت تحليلها ، فلو أحرم بها في محل يغلب فيه الفقد ، وتحلل منها في محل يغلب فيه الوجود فلا قضاء بخلاف العكس ؛ وهو ما إذا أحرم في محل يغلب فيه الوجود وتحلل بآخر يغلب فيه الفقد فإنه يجب القضاء ، ولو شك هل المحل الذي صلى فيه يغلب فيه الوجود أو الفقد فلا قضاء لأن الأصل براءة الذمة .

تنبيهان

التنبيه الأول

في الأسباب المجوزة للتييم

ذكر بعضهم أن الأسباب المجوزة للتييم اثنان وعشرون ، سبعة منها تجب فيها الإعادة وخمسة عشر لا تجب فيها الإعادة .

فأما السبعة التي تجب فيها الإعادة فهي :

- ١ - فقد الماء في سفر معصية ولو في محل يغلب فيه الفقد .
- ٢ - وفقده في الحضر أو السفر مطلقاً بمحل يغلب فيه وجوده .
- ٣ - ونسيانه في رحله .
- ٤ - وإضلاله فيه .
- ٥ - وشدة البرد .
- ٦ - ووضع الساتر بأعضاء التيم مطلقاً^(١) .
- ٧ - ووضعه بغيرها على حدث ، وقد أخذ من الصحيح شيئاً ولو بقدر

(١) أي سواء وضع الستر على حدث أو طهر .

الاستساک ، أو على طهر وقد أخذ منه زيادة على ذلك كما يأتي .

وأما الخمسة عشر التي لا تجب فيها الإعادة فهي :

- ١ - فقد الماء في حضر ، أو سفر غير معصية ، بمحل لا يغلب فيه وجوده بأن يغلب فقده ، أو يستوي الأمران .
- ٢ - وكونه مسبلاً لغير طهر .
- ٣ - وعدم آلة يستقيه بها .
- ٤ - ومنع نحو سبع منه .
- ٥ - وخوف راكب سفينة الغرق لو اغترفه .
- ٦ - وخوف المريض تلفاً من استعماله .
- ٧ - وخوف بطء براء .
- ٨ - أو زيادة ألم .
- ٩ - أو حصول شين فاحش في عضو ظاهر .
- ١٠ - والحاجة إليه لشرب .
- ١١ - والاحتياج لبيعه لمؤنة أو دين .
- ١٢ - وكونه يباع بأكثر من ثمن مثله .
- ١٣ - والعجز عن ثمنه .
- ١٤ - والاحتياج إليه لمؤنة أو دين .
- ١٥ - وعلم ذي النوبة من مزدحمين على نحو بئر أنها لا تنتهي إليه إلا بعد الوقت^(١) .

(١) لقد حملت أرقاماً على هذه الوحدات لتكون أسرع تناولاً للقارئ وأسهل للمهمم اهـ محمد .

التنبيه الثاني .

مخالفة التيمم للوضوء

علم مما مر أن التيمم يخالف الوضوء في أمور منها :

- ١ - أنه لا يرفع الحدث .
- ٢ - ويختص بالوجه واليدين .
- ٣ - ولا يصح قبل الاستنجاء .
- ٤ - ولا قبل دخول الوقت .
- ٥ - ولا قبل إزالة النجاسة عن البدن .
- ٦ - ولا للنفل المطلق في وقت الكراهة مع قصد الصلاة فيه .
- ٧ - ولا لمن العاصي بسفره قبل التوبة إذا كان معه ماء يحتاجه للعطش .
- ٨ - ولا بنية التيمم ، ولا بنية فرضه^(١) .
- ٩ - ولا يسن تثليثه .
- ١٠ - ولا تخليل الشعر .
- ١١ - ولا إيصال التراب إلى أصول الخفيف منه فضلاً عن عدم وجوبه .
- ١٢ - ويبطل بالردة والعياذ بالله تعالى .
- ١٣ - وبرؤية الماء ، وتوهمه على تفصيل مَرَّ بيانه .
- ١٤ - ولا يفعل به فرضان .

(١) انظر في فرائض الوضوء أول فرض منها وهو : النية تعلم الكيفية بعد ذلك اهـ محمد .

١٥ - ولا فرض بنية نفل .

١٦ - ويعيد العاصي بسفره لفقد الماء .

١٧ - وغير العاصي إذا صلى بمحل يغلب فيه وجوده^(١) .

مطلب : الجبيرة

وإذا كان بعضوه أي الشخص جراحة أو كسر ، أو مرض والمراد بالعضو هنا : الجزء من البدن ليشمل نحو الصدر من الجنب ؛ إذ الكلام فيما يعم المحدث حدثاً أكبر لا في خصوص المحدث حدثاً أصغر .

وكان الماء يضره بأن خشي من استعماله محذوراً مما مر ، وقد أخبره طبيب عدل بذلك أو علمه هو بالطب ولا سائر عليه أي العضو أي على محل الجرح منه .

أو كان عليه سائر كلزقة ، ومرهم ، وعصابة فصد ، أو كسر ونحو ذلك ولم يخف من نزع ضرراً كتلف عضو ، أو منفعتة ، أو بطء براء ، وكذا حصول شين فاحش في عضو ظاهر وجب عليه بعد نزع الساتر ، إن كان شيئان : أحدهما : غسل الجزء الصحيح من ذلك العضو ، مع غسل جميع الأعضاء السلية .

ويجب التلطف أي الترفق في غسل الصحيح المجاور للجرح ، بأن يضع خرقة مبلولة بقرية ، ويتحامل عليها لينغسل بالمتقاطر منها ما حواليه ، من غير أن يسيل إليه ماء فإن لم يقدر على ذلك بنفسه استعان بغيره ، ولو بأجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة .

(١) فهذه الفوارق التي بسطتها لك بهذا الترتيب خلاصة ما تقدمت معك في هذا الباب فأعد النظر فيها وانتبه لفهم معناها فإنها مفيدة ونافعة وخصني بدعوة صالحة اهـ محمد .

ومحل وجوب التلطف المذكور ، إن خشي من تركه ضرراً بسبب سيلان الماء إلى الجراحة ؛ كأن أخبره الطبيب بذلك ، وإلا فلا يجب بل يندب ، فإن تعذر غسله بأن لم تتمكن منه إلا بالسيلان ، وأمكنه مسه بالماء بلا إفاضة وجب ، بخلاف ما إذا لم يمكنه إلا مسحه بالماء فلا يجب بل لا يكفي ؛ لأن المسح لا يقوم مقام الغسل بخلاف المس المذكور ؛ فإنه رتبة فوق المسح ودون الغسل جوزت هنا للضرورة ، فإن تعذر الغسل والمس المذكوران وجب عليه القضاء .

واعلم أن نزع هذا الساتر المتقدم أعني الذي لم يخف من نزعه ضرراً واجب عندنا فقط ، خلافاً للأئمة الثلاثة كما في القليوبي على الجلال .

نعم ؛ إن لم يأخذ من الصحيح شيئاً أصلاً لا يجب نزعه عندنا - أيضاً - إلا إذا كان في أعضاء التيم ، وأمكن مسح موضعه بالتراب .

وثانيهما : التيم عن الجريح تيماً كاملاً في الوجه واليدين وإن كان الجرح في غيرها لئلا يخلو محله عن الطهارة فهذا التيم بدل عن غسله .

وذهب بعضهم : إلى أنه يمر التراب على الحل المعجوز عنه كما في النهاية .

وقال البجيرمي : فيكون المراد بالتيم إمرار التراب على الحل اهـ .

ورد بأن مسح الحل وحده لا يسمى تيماً شرعياً .

وهناك قول : بعدم وجوب غسل الصحيح من العضو العليل ، اكتفاء بالتيم عن العليل والصحيح معاً .

وأما غير العضو العليل من باقي الأعضاء ، فلا خلاف في وجوب غسله وبدن الجنب كعضو واحد ، كذا أفاده الجلال والقليوبي عليه فراجعهما .

وقال أبو حنيفة ومالك : إذا كان بعض جسده صحيحاً ، وبعضه جريحاً

أو قريحاً ، فإن كان الأكثر الصحيح غسله وسقط حكم الجريح إلا أنه يستحب مسحه بالماء ، وإن كان الصحيح الأقل تيمم وسقط غسل العضو الجريح ذكر ذلك في رحمة الأمة .

ويجب إمرار التراب على محل الجرح ، إن كان بمحل التيمم حيث لا ضرر ، وإلا فلا يجب وتلزم الإعادة .

ولا يجب مسحه بالماء وإن لم يضره ؛ لكنه يسن كما في النهاية ، ولو مسحه لم يكف عن التيمم ؛ بل لو قدر على غسله غسلًا خفيفاً لم يكف عنه - أيضاً - كما في القليوبي على الجلال فراجعه هذا .

واعلم أن نحو الجنب ممن طلب منه غسل ولو مندوباً ، مخير بين تقديم التيمم على غسل الصحيح ، وتأخير عنه ، وتوسيطه بأن يغسل جزءاً ثم يتيمم ثم يغسل الباقي ؛ لأن بدنه كله كعضو واحد كما مر ؛ لكن الأفضل له أن يقدم التيمم على غسل الصحيح ؛ ليزيل الماء أثر التراب ، وقيل : يجب تقديم غسل الصحيح . ورد كما في النهاية .

ولو تعددت الجراحة في مواضع من بدنه ، كفاه تيمم واحد عنها ؛ لأنه لا ترتيب عليه ؛ لأن بدنه كعضو واحد كما علمت .

فرع في الترتيب

وأما المحدث حدثاً أصغر : فيجب عليه أن يتيمم وقت دخول غسل العضو العليل على الأصح ، رعاية للترتيب في الوضوء ، فإن كانت الجراحة في الوجه تيمم عنه قبل غسل اليدين ، أو في اليدين فقبل مسح الرأس ، أو في الرأس وعمتها الجراحة فقبل غسل الرجلين ، أو في الرجلين فبعد مسح الرأس ، ويتخير في كل عضو بين تقديم التيمم ، على غسل صحيحه وتأخير عنه وتوسيطه ؛ بأن يغسل جزءاً منه ، ثم يتيمم ، ثم يغسل الباقي ؛ لكن إن كانت

الجراحة في محل التيمم فتأخير الغسل أفضل ؛ ليزيل الماء أثر التراب نظير ما مر .
والله أعلم .

ويتعدد التيمم في حقه بتعدد العضو الجريح بناء على الأصح المذكور ، فإن كانت الجراحة في عضوين غير الرأس ولم تعمهما وجب تيممان ، أو في ثلاث ولم تعمهما فثلاث ، أو في أربع وعمت الرأس فأربع ، فإن بقي من الرأس جزء سليم وجب مسحه مع ثلاث تيممات ، ولا ينتقل عن كل عضو إلى ما بعده حتى يتمه غسلًا وتيمماً ، مراعاة للترتيب ، ويتخير فيه بين تقديم التيمم وتوسيطه وتأخيرها كما تقدم وكل من اليدين والرجلين كعضو واحد .

نعم ؛ يسن أن يجعل كل واحدة كعضو ، فإن عمت الجراحة عضوين متواليين كالوجه واليدين أو الرأس والرجلين كفاه تيمم واحد عنهما ؛ لسقوط الترتيب بينهما بسقوط غسلهما ، بخلاف ما لو بقي بعضهما أو عمت ما عدا الرأس تيمم عن وجهه ويديه تيمماً واحداً ، ثم مسح صحيح رأسه ثم تيمم عن رجليه ، أو عمت الأعضاء الأربعة حتى الرأس ، كفاه تيمم واحد عن الجميع لسقوط الترتيب بسقوط الغسل كما مر ، ولا بد لكل تيمم عند التعدد من نية ؛ لأن كل واحد طهارة مستقلة لا تكرير لما قبله ، وهذا كله بناء على الأصح كما تقدم .

ومقابلته أنه لا يجب عليه إلا تيمم واحد يأتي به متى شاء كالجنب كما أفاده الجلال في شرحه على المنهاج .

وفي شرح الرملي أن مقابله قولان :

أحدهما : يجب تقديم غسل المقدور عليه من الأعضاء كلها .

والثاني : يتخير إن شاء قدم التيمم على المغسول ، وإن شاء أخره هذا .

واعلم أن من أدى فرضاً بالطهارة المذكورة - أعني التي غسل فيها الصحيح

وتيمم عن الجريح - لا يجب عليه إعادة ذلك الفرض ، إلا إذا كانت الجراحة في أعضاء التيمم ولم يمسحها بالتراب كما تقدم .

ثم إن أراد أن يفعل فرضاً آخر وهو باق على ظهره لم يعد غسل الصحيح بل التيمم فقط على الصحيح ؛ لضعفه عن أداء فرض آخر ، لا فرق في ذلك بين المحدث والجنب .

ويكفي المحدث تيمم واحد وإن كان الذي سبق منه تيممات كما في الرملي خلافاً لابن حجر .

وقيل : يجب عليهما أن يستأنفا ما مر ، فيعيد المحدث الوضوء ، ويأتي بالتيمم في محله ، ويعيد الجنب الغسل ، ويأتي بالتيمم متى شاء .

وقيل : يجب على المحدث إعادة التيمم ، وغسل ما بعد العليل إن كان رعاية للترتيب ، فإذا كانت الجراحة في اليد مثلاً تيمم ، وأعاد مسح الرأس ، ثم غسل الرجلين . أفاد ذلك الرملي في شرحه على المنهاج .

فإن لم يكن الطهر باقياً بل بطل أعاد كل منهما ما مر من الغسل والتيمم هذا . ولو تيمم الجنب عن علة في غير أعضاء الوضوء ثم أحدث حدثاً أصغر قبل أن يصلي فرضاً لزمه الوضوء فقط ؛ لأن تيممه عن غير أعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه هذا الحدث ، أو بعد أن صلاه وأراد التنفل كفاه الوضوء ، أو فرضاً آخر لزمه الوضوء والتيمم على المعتمد .

وقيل : يجب عليه إعادة الوضوء فقط ، سواء أحدث قبل الصلاة أو بعدها لأن تيممه عن الجنابة لم يبطل بالحدث . أفاده البجيرمي على المنهج .

ثم إن جميع ما تقرر فيما إذا لم يكن بالعضو المجرع ساتر ، أو كان ونزعه ؛ لكونه لم يخف من نزعه ضرراً كما علمت .

أما إذا كان به ساتر ولم ينزعه لكونه خاف من نزعه ضرراً وجب عليه
ثلاثة أشياء :

أحدها : غسل الصحيح من ذلك العضو حتى ما تحت أطراف الساتر
إن أمكن مع التلطف ، وغسل جميع الأعضاء السلية كما مر .

وثانيها : مسح الساتر بالماء استعمالاً له ما أمكن ، بخلاف التراب فلا
يجب مسحه به ؛ بل يندب إن كان بحل التيمم .

ويجب تعميم الساتر بالمسح ، حتى ما تحت أطرافه إن لم يمكنه غسله .

وقيل : يكفي مسح بعضه : كالخف ؛ لكن لا تأقبت هنا فله المسح إلى أن يبرأ .

ولو ظهر على الساتر دم من الجرح عفى عنه ، وإن اختلط بماء المسح حتى
لو جمد الدم على العلة حتى صار كالجبيرة وجب المسح عليه ، وكفى كما في
القليوبي على الجلال .

ولو شد جبائر بعضها فوق بعض جاز له المسح على العليا على المعتمد قاله
في فتح الجواد .

ويسح نحو الجنب متى شاء ، والمحدث وقت دخول غسل العليل مراعاة
للترتيب .

ثم إن محل وجوب مسح هذا الساتر إن أخذ من الصحيح شيئاً ولم يغسله
أما إذا لم يأخذ من الصحيح شيئاً أصلاً ، أو أخذ شيئاً وغسله ، فلا يجب
مسحه على المعتمد ؛ لأن مسحه بدل عما أخذه من الصحيح لا عن محل الجرح .

وثالثها : التيمم في الوجه واليدين عن الجريح وقت دخول غسله إن كان
محدثاً حدثاً أصغر ويتعدد العضو الجريح : فلو كانت الجراحة في
عضوين ، وجب تيمان . أو في ثلاث فثلاث ، ولا ينتقل عن كل عضو حتى

يكله غسلًا ، ومسحًا ، وتيممًا ، مراعاةً للترتيب ، وهذا مبني على الأصح المتقدم ويأتي مقابله هنا ، وأما إن كان حدثه أكبر فيتيمم متى شاء .

ولا ترتيب بين التيمم والمسح ، ولو لمحدث حدثاً أصغر ، والأولى لنحو جنب ، وكذا لمحدث حدثاً أصغر بالنسبة لعضو واحد ، تقديم التيمم على المسح والغسل ، ليزيل الماء أثر التراب هذا .

واعلم أن في التيمم هنا قولاً أنه لا يجب مع وجوب غسل الصحيح ومسح الساتر بالماء ؛ لأن مسح الساتر عنده كاف عما تحته من الصحيح والعليل معاً ، والقول بعدم وجوب غسل الصحيح هو على القول بوجوب التيمم ، اكتفاءً به أي بالتيمم عن العليل والصحيح معاً . أفاد ذلك الجلال والقلوبي عليه .

ولو عمت العلة أعضاء الوضوء ، وكان على كل عضو منها ساتر عمه ، وتمكن من رفعه عن وجهه ويديه وجب عليه رفعه ؛ لأجل تيممه ، وإلا لم يجب التيمم ويصلي كفاقد الطهورين .

ثم يقضي لكنه يسن أي التيمم فوق الساتر خروجاً من خلاف من أوجبه . قاله الرملي في النهاية .

وإذا فعل الشخص ما تقدم من التيمم ، وغسل الصحيح ، ومسح الساتر إن كان ، وصلى بعد ذلك فرضاً ، أو طاف فرضاً ، أو خطب للجمعة وأراد أن يصلي ، أو يطوف فرضاً آخر أو يخطب للجمعة ، والحال أنه لم يحدث ولم يطرأ على تيممه مبطل لم يعد غسلًا لما غسله ولا مسحاً لما مسحه ؛ لبقاء طهره بل يتيمم وجوباً فقط ؛ لضعف التيمم عن أداء فرض ثان لا لبطلانه لجواز التنفل به لا فرق في ذلك بين المحدث والجنب على الصحيح .

ويكفي المحدث تيمم واحد ، وإن كان في الأصل متعددًا كما في الرملي خلافاً لابن حجر كما تقدم .

وتتقدم - أيضاً - مقابل الصحيح وهو : القول بأنها يستأنفان الغسل ،
والوضوء والقول بأن المحدث يعيد طهارة ما بعد العليل هذا .

ومحل عدم إعادة الغسل والمسح المذكورين ما لم ينزع الساتر .

أما إذا نزع ووضع بدله مثلاً فيجب إعادتها . قاله البجيرمي نقلاً عن
الشوبري .

ولعله إنما يجب إعادة غسل ما بعد العليل مراعاة للترتيب فحرره .

وخرج بالفرض النفل فلا يعيد له شيئاً فإن أحدث أعاد جميع ما مر من
الغسل والمسح والتيمم .

نعم ؛ تقدم أن الجنب لو تيمم عن علة في غير أعضاء الوضوء ، ثم
أحدث حدثاً أصغر قبل أن يصلي فرضاً ، لزمه الوضوء فقط ، وكذا بعد أن
صلاه وأراد نفلاً ، فإن أراد فرضاً لزمه الوضوء والتيمم على المعتمد .

ثم إن كان هذا الساتر المتقدم كائناً بـ عضو من أعضاء التيمم التي هي :
الوجه واليدين وجبت إعادة الصلاة التي فعلها مطلقاً أي سواء وضع هذا
الساتر على طهر أو وضع على حدث .

وسواء أخذ من الصحيح شيئاً أو لانتقصان الطهارة أصلاً ، وبدلاً بسبب
عدم وصول شيء من الماء الذي هو الأصل ، والتراب الذي هو البديل إلى ما
تحت الساتر وهذا هو المعتمد . والله أعلم .

وما قيل : من عدم الفرق بين أعضاء التيمم وغيرها في التفصيل الآتي .

ضعيف .

وكذا تجب الإعادة إن كان هذا الساتر كائناً بغير أعضاء التيمم ، ووضع على
حدث وأخذ من الصحيح شيئاً ولو كان ما أخذه منه بقدر الاستمساك فقط أو

وضع على طهر وأخذ منه أي الصحيح زيادة على ذلك القدرة فهذه ثلاث صور تجب فيها الإعادة ، فإن كان أي هذا الساتر كائناً في غير أعضاء التيمم ، ولم يأخذ من الصحيح شيئاً أصلاً سواء وضع على طهر أو على حدث أو أخذ منه أي الصحيح شيئاً بقدر الاستمساك فقط ووضع على طهر فلا إعادة وهاتان صورتان ، فجملة الصور خمس ثلاث فيها الإعادة، واثنان لا إعادة فيها.

وقد نظم ذلك بعضهم فقال :

ولا تَعِدُّ والسِتْرُ قَدْرُ العِلَّةِ أو قَدْرُ الاستِمْسَاكِ في الطهارة
وإن يزد عن قدره فأعد ومطلقاً وهو بوجه أو يد

واعلم أن المراد بالطهر الذي يوضع عليه الساتر الطهر الكامل بالنسبة لذلك العضو ، فإن كان في عضو من أعضاء الوضوء فلا يسمى متطهراً ؛ إلا إذا كان متطهراً من جميع الحدثين الأصغر والأكبر .

وإن كان في غير أعضاء الوضوء فيشترط الطهر من الحدث الأكبر لا غير .
قاله العلامة الكردي .

ويعلم منه أنه لا يكفي طهر ما تحت الساتر فقط وهو ما استوجهه الرملي في النهاية ، واعتمده ابن حجر حيث قال في فتح الجواد : لا بد من الطهر الكامل ، فلا يكفي طهر محل الجرح على المعتمد انتهى .

تنبيه : ما ذكرته من أن الصور خمس إنما هو على طريق الإجمال .

وأما على جهة التفصيل فهي اثنتا عشرة ، وإذا نظرنا إلى سهولة نزع الساتر وعدمها ، كانت أربعاً وعشرين : منها تسعة عشر تجب فيها الإعادة ، وخمسة لا إعادة فيها .

صور الساتر

وبيان ذلك أن الساتر تارة يكون في أعضاء التيم ، وتارة يكون في غيرها وعلى كل تارة يأخذ من الصحيح شيئاً ، وتارة لا ، وإذا أخذ تارة يكون بقدر ما يستمسك به ، وتارة يكون أكثر ، وعلى كل تارة يوضع على حدث ، وتارة على طهر ، وعلى كل تارة يسهل نزعه وتارة يشق .

فإن كان في أعضاء التيم وجبت الإعادة مطلقاً ، سواء أخذ من الصحيح بقدر الاستمسك ، أو زيادة عنه ، أو لم يأخذ شيئاً ، وسواء وضع على طهر ، أو حدث وسواء سهل نزعه ، أو شق ، وذلك اثنتا عشرة صورة .

وأما إن كان في غيرها فتجب الإعادة إن أخذ من الصحيح زيادة على قدر الاستمسك مطلقاً ، سواء وضع على طهر ، أو حدث ، وسواء سهل نزعه ، أو شق وذلك أربع صور .

وتجب - أيضاً - إن أخذ منه بقدر الاستمسك فقط ، ووضع على طهر ، وسهل نزعه ، أو وضع على حدث مطلقاً ، سواء سهل نزعه أو شق ، وذلك ثلاث صور تضم لما قبلها تكون الجملة تسعة عشر .

ولا تجب الإعادة إن لم يأخذ من الصحيح شيئاً مطلقاً ، سواء وضع على حدث أو طهر ، وسواء سهل نزعه ، أو شق ؛ لأن الطهارة تتم بغسل الصحيح ، والتيم عن الجريح ، ولا يلزمه نزع الساتر إن سهل ، إذ لا فائدة فيه ، وذلك أربع صور .

ولا تجب - أيضاً - إن أخذ من الصحيح بقدر الاستمسك فقط ووضع على طهر وشق نزعه ، وهذه صورة واحدة تضم للأربعة قبلها تكون الجملة خمسة ، وإذا ضمت هذه الخمسة إلى التسعة عشر صار المجموع أربعاً وعشرين .

وقد نظم بعضهم حاصل ذلك فقال :

جبيرة وجه أو يد فاقض مطلقاً وفي الغيران ساوت لجرح فلا نقض
كذا قدر إمساك فقط شق نزعها وكانت على طهر تمام وإلا اقض

فقوله : جبيرة وجه أو يد فيه اثنتا عشرة صورة تجب فيها الإعادة .

وقوله : وفي الغيران ساوت لجرح فيه أربع صور لا إعادة فيها .

وقوله : كذا قدر إمساك إلى قوله : على طهر تمام فيه صورة واحدة لا
إعادة فيها أيضاً .

وقوله : وإلا تحته سبع صور تجب فيها الإعادة فالجملة أربع وعشرون فتأمل .

* * *

بَابُ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ^(١)

وهي المقصد الرابع من مقاصد الطهارة .

والمراد بالنجاسة الوصف أي : المعنى الذي يقوم بالمحل بدنأ كان أو غيره ملاقاته لشيء من الأعيان النجسة مع توسط رطوبة من أحد الجانبين .

ثم إن وجد مع هذا الوصف جرم ، أو طعم ، أو لون ، أو ريح ، قيل : نجاسة عينية ، وإن خلا عن ذلك قيل له نجاسة حكيمة .

أنواع النجاسات

وتطلق أي النجاسة على الأعيان النجسة وهي كثيرة :

الروث والبول :

منها الروث والبول ولو كانا من مأكولٍ لحُمه على الأصح^(٢) .

والنجاسة إن كانت حكيمة وهي : التي ليس لها جرم محسوس ، فيكفي إجراء الماء على جميع مواردها . وإن كانت عينية فلا بد من إزالة العين ، وبقاء الطعم يدل على بقاء العين ، وكذا بقاء اللون ، إلا فيما يلتصق به فهو معفو عنه بعد الحت والقرص .

أما الرائحة : فبقاؤها يدل على بقاء العين ، ولا يعفى عنها إلا إذا كان الشيء له رائحة فائحة ، يعسر إزالتها ، فالدلك ، والعصر مرات متواليات يقوم مقام الحت والقرص في اللون . والمزيل للوسواس : أن يعلم أن الأشياء خلقت طاهرة ييقن ، والقاعدة : الأصل في الأشياء الطهارة ، فما لا يشاهد عليه نجاسة ولا يعلمها يقيناً يصلي معه ، ولا ينبغي أن يتوصل بالاستنباط والبحث إلى تقدير النجاسات والسؤال عن ذلك يعتبر من البدع المذمومة .

وإن من ساحة ديننا أن جعل الماء مزيلأ للنجاسة ، وهو من الأغلال التي وضعها الله عنا . قال تعالى : ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُم وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ أي ويخفف عنهم ما كلفوا به من التكاليف الشاقة ، كتعيين القصاص في العمد والخطأ ، وقطع الأعضاء الخاطئة ، وفرض موضع النجاسة . اهـ محمد .

لأمر نصب الماء عليه في خبر الصحيحين في قصة الأعرابي ، وهو قوله : « صبوا عليه ذنوباً » =

وقال الاصطخري والرويانى من أئمتنا كالك وأحمد : إنها طاهران من المأكول . قاله في فتح المعين .

وحكى عن داود : أنها طاهران من كل حيوان إلا الأدمى . ذكره العلامة الحلوانى فى رسالة له .

وحكى عن النخعى أنه قال : أبوال جميع البهائم الطاهرة طاهرة .

وقال أبو حنيفة : ذرق الطير المأكول : كالحمام ، والعصافير طاهر ، وهو قول قديم للشافعى وما عداه نجس .

وقال أحمد : بول الصبي ما لم يأكل الطعام طاهر كذا فى رحمة الأمة .

وفى البجيرمى على الخطيب ما نصه : وذهب لطهارة بول الصبي ، أحمد بن حنبل وإسحق ، وأبو ثور من أئمتنا ، وحكى عن مالك ، وأما حكايته عن الشافعى فباطلة اهـ .

وليس العنبر روئاً خلافاً لمن زعمه : بل هو نبات فى البحر . قاله فى فتح المعين .

= وهذا الدليل : لا ينتج إلا نجاسة بول الأدمى ، وأما نجاسة بول غيره ، فبطريق القياس . ولا يرد على نجاسته أمره عليه الصلاة والسلام العربيين بشرب أبوال الإبل ؛ لأنه كان للتداوى وهو جائز ، بصرف النجاسة غير الحمر . وما ورد : من أنه تعالى لم يجعل الشفاء فى المحرمات ، محمول على الحمر ، والعربيون : جماعة قدموا على النبي ﷺ مرضى ، وأظهروا الإسلام ، فأمرهم أن يذهبوا إلى إبل الصدقة ، ويشربوا من أبوالها وألبانها ففعلوا ذلك ، فصحت أبدانهم ، ثم قتلوا الراعى ، وأخذوا الإبل ، فبعث النبي ﷺ فى طلبهم ، فأدركهم ، وقطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وألقوا على الأرض حتى ماتوا وقصتهم مبسوبة فى البخارى ويستثنى من البول : بوله عليه الصلاة والسلام ، وكذا سائر فضلاته فإنها طاهرة .

ودليل نجاسة الروث : أنه عليه الصلاة والسلام ، لما جىء له بمجرىين وروثة ليستنجى بها ، أخذ الحجرين ، وردّ الروثة ، وكانت روثه حمار وقال : هذا ركس أو رجس . وإنما قاسه على البول لثبوت نجاسته بالنص المتقدم . انظر حاشية الشرقاوى على التحرير ١ / ١١٦ .

٢ - الودي والمذي :

ومنها الودي والمذي .

والأول : ماءً أبيضٌ ، كدر ، ثخين ، يخرج غالباً عقب البول ، حيث استمكت الطبيعة ، أو عند حمل شيء ثقيل .

والثاني : ماء أبيض ، أو أصفر رقيق ، يخرج غالباً عند ثوران الشهوة بغير شهوة قوية^(١) .

ونقل عن ابن الصلاح : أنه يكون في الشتاء أبيض ، ثخيناً ، وفي الصيف أصفر رقيقاً ، وربما لا يحس بخروجه ، وهو أغلب في النساء منه في الرجال خصوصاً عند هيجان شهوتهن .

ويحرم على الرجل جماع حليلته قبل غسل ذكره منه .

نعم ، يعفى عنه لمن ابتلي به ، أو كان غسل الذكر قبل الجماع يفترشهوته .

وحكي عن الحنابلة : أنه طاهر .

وفي الكفاية وهي من كتب الشافعية : أنه يقال : إن المذي نوع من المني أي وإن لم يوجب الغسل ، ذكره العلامة الحلواني في رسالته ثم قال : وهذا القول مرهم للمذائين من الشبان ونحوهم اهـ .

(١) للأمر بغسل الذكر منه في قصة علي ، وهي أنه كان رجلاً مذاءً بالمد : أي كثير المذي ، فاستحيا أن يسأل النبي ﷺ ، لكون ابنته تحته ، فأمر للقداد بن الأسود ، أن يسأل له النبي ﷺ . فسأله فقال : « يغسل ذكره ويتوضأ ، ولو كان علياً » فأخذت المالكية بظاهر الخبر ، وأوجبوا غسل كل الذكر وأوجب الشافعية غسل محل الخروج فقط ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿ لم يعملون أصابعهم في آذانهم ﴾ حيث أطلق الكل وأراد البعض .

٣ - الدم والقيح^(١) :

ومنها الدم ، وكذا القيح وهو : مدة بكسر الميم لا يخالطها دم والصديد^(٢) ، وهو : ماء رقيق يخالطه دم .

وكذا الماء الخارج من الجروح أو الجدري أو البقايق إن تغير لونه أو ريحه وإلا فهو طاهر كالعرق خلافاً للرافعي .

وذكر في رحمة الأمة : أن دم القمل والبراغيث والبق طاهر عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه هذا .

واستثنوا من الدم الكبد والطحال بكسر الطاء فهما طاهران .

وكذا المسك : لو انفصل من ظبي ميت بخلاف فأرته فإنها إن انفصلت من ميت فهي نجسة ، وإن انفصلت من حي فهي طاهرة هذا ما جرى عليه ابن حجر . وجرى شيخ الإسلام في شرح الروض على أنه لا فرق بين المسك والفأرة ، بل إنها إن انفصلت في حال الحياة فهما طاهران ، وإلا فنجان ووافقه الرملي على ذلك ، ذكره السيد أبو بكر في حاشيته على فتح المعين .

٤ - القيء :

ومنها القيء وهو : الراجع من الفم بعد وصوله إلى المعدة التي هي المنخسف تحت الصدر ، ولو كان ماءً وعاد حالاً بلا تغير ؛ لأن شأن المعدة الإحالة فإن رجع قبل الوصول إليها يقيناً أو احتيلاً فلا يكون نجساً ؛ بل هو طاهر ، هذا ما جرى عليه ابن حجر وكذلك الخطيب في المغني .

(١) لقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ﴾ الآية إلا كبداً وطحالاً فطاهران لما صح عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما موقوفاً : « أحلت لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد والكبد والطحال » اهـ .

(٢) والصديد : هو الدم المختلط بالقيح . وقال أبو زيد : هو القيح الذي كأنه الماء في رقبته ، والدم في شكلته ، وزاد بعضهم فقال : فإذا خثر فهو مدة والمدة : القيح . وهي الغثيثة الغليظة اهـ مصباح .

وجرى الجمال الرملي على أن ما جاوز مخرج الحاء المهملة نجس ، وإن لم يصل إلى المعدة .

واعتمد الحفني الكلام الأول وقال : إن مخرج الحاء إنما هو معتبر في الخروج لا في الدخول يعني : أن ما في المعدة إذا وصل إلى مخرج الحاء يقال له : قيء وينجس . وأما الداخل في حال الأكل إذا وصل إلى مخرج الحاء ثم خرج فلا يكون نجساً ، كذا أفاده البجيرمي على المنهج مع زيادة من الكردي وغيره .

وفي معنى القيء الجرة : بكسر الجيم وهي ما يخرج البعير ونحوه للاجترار أي المضغ ثانياً ثم يبلعه^(١) .

وأما قلة البعير وهي : ما يُخرجه بجانب فمه فطاهرة ؛ لأنها بعض اللسان.

البلغم :

وفي معنى القيء - أيضاً - البلغم الصاعد من المعدة يقيناً ؛ فإن شك في أنه من المعدة أو لا فالأصل الطهارة .

وعلامة كونه منها : خروجه بنتن أو صفرة .

فلو خرج منتناً ، وشك في أنه منها أو لا ؟ فالأصل الطهارة - أيضاً - كذا ذكره الشرقاوي .

قال بعضهم : وهو غير طاهر لوجود علامة النجاسة ويمكن أن يقال : إن العلامة أغلبية ظنية فلا تقتضي النجاسة ، وسيأتي في كلام ابن حجر ما يؤيد ذلك .

وأما الصاعد من الصدر والنازل من الدماغ : فإنها طاهران .

(١) وأما ما يخرج من جانب فمه عند الهيجان المسمى بالقلّة فليس بنجس لأنه من اللسان ، ولا يحكم بنجاسة ما وضع فيه الحيوان المجتر حال اجتراره ، إلا إن انفصل من الحرة شيء ، والمشية الخارجة مع الولد طاهرة كما ستأتي معنا في هذا الكتاب . اهـ حاشية الشرقاوي .

ولا يقال : إن الصاعد من الصدر خارج من تحت مخرج الحاء ، فقد وجد فيه ضابط القيء عند العلامة الرملية .

لأننا نقول : محل الضابط المذكور فيما خرج من غير معدته ؛ بأن وصل لما ذكر من خارج ، ثم خرج ، وهذا خارج من معدته ومستقره وهو الصدر ، فكان طاهراً لخروجه من معدته ، قاله الشرقاوي .

وفي الشبراملية : أنه لو أكل شيئاً نجساً ، أو متنجساً وغسل ما يظهر من الفم ، ثم خرج منه بلغم من الصدر فإنه طاهر ؛ لأن ما في الباطن لا يحكم عليه بالنجاسة ، فلا ينجس ما مر عليه ، ولأننا لم نتحقق مروره على محل نجس اهـ والله أعلم .

٥ - الماء السائل من فم النائم :

وأما الماء السائل من فم النائم فقال العلامة الرملية في النهاية : إنه نجس إن كان من المعدة ؛ كأن خرج منتناً بصفرة ، لا إن كان من غيرها ، أو شك في أنه منها أو لا ؟ فإنه طاهر .

وقضية ذلك كما قال الشبراملية : إنه مع النتن والصفرة يقطع بأنه من المعدة ، ولا يكون من محل الشك .

وكلام ابن حجر : يفيد أن التغير لا يقتضي القطع بأنه من المعدة ، وأن العبرة بالتحقق .

وعبارته في فتح الجواد : والماء السائل من فم النائم طاهر ولو : نتناً وأصفر ما لم يتحقق خروجه من المعدة .

ما ذكره ابن العباد في هذا الماء

وذكر ابن العباد في هذا الماء ثلاثة أقوال :

الأول : لأبي الليث الحنفي أنه طاهر مطلقاً .

الثاني : للمزني أنه نجس مطلقاً .

الثالث : التفصيل بين الخارج من المعدة والخارج من الفم : فالخارج من المعدة نجس ، والخارج من الفم طاهر ، وهذا هو المعتمد .

وعليه فاختلفوا في علامة الخارج من الفم والمعدة على ثلاثة أقوال ذكرها ابن العماد أيضاً :

الأول : علامة كونه من المعدة أن يخرج متغير اللون أو منتن الريح .

الثاني : علامته أن يستمر سائلاً مع طول النوم بخلاف ما إذا انقطع مع ذلك .

الثالث : ما قاله بعضهم وهو : أنه إن نام ورأسه مرتفع على وسادة أي مخدة فالخارج طاهر ؛ لأنه من الفم أي بخلاف ما إذا لم يضع رأسه على الوسادة فيكون الخارج نجساً .

وأنكر أهل الطب كون البطن ترسل ماء فقد قال النووي في المجموع : سألت الأطباء عنه فأنكروا أن يكون من المعدة هذا .

٦ - العسل والعنكبوت :

ويستثنى من القيء العسل بناء على أنه يخرج من فم النحل وهو الأصح .

وقيل : إنه يخرج من دبرها وعليه فهو مستثنى من الروث .

وقيل : يخرج من ثديين صغيرين تحت جناحها ، وعليه فهو مستثنى من لبن ما لا يؤكل .

واختلف في نسج العنكبوت ، ف قيل : إنه نجس ؛ لأنه يخرج من لعابها مع

كونها تتغذى بالذباب الميت .

وقيل : إنه طاهر وهو المشهور لأن نجاسته تتوقف على تحقق كونه من لعابها وأنها لا تتغذى إلا بالذباب الميت ، وأن ذلك النسخ قبل احتمال طهارة فيها ومن أين لنا واحد من هذه الثلاثة . أفاده البجيرمي على المنهج .

٧ - الألبان وأنواعها^(١) :

ومن الأعيان النجسة : لبن غير الآدمي مما لا يؤكل لحمه ، ولو من أتان وهي أنثى الحمر خلافاً للأصطخري حيث قال بطهارته منها ؛ لأن لبنها ولحمها كانا حلالين ، فحرم اللحم وبقي اللبن بحاله وعلى طهارته يحل شربه كما في شرح المذهب . قاله العلامة الكردي .

أما لبن الآدمي : فطاهر ولو : من ذكر ، أو صغيرة ، أو ميتة ، خلافاً لمن قال : بنجاسته من هذه الثلاثة .

وأما لبن المأكول : فهو طاهر - أيضاً - لكن بشرط أن ينفصل منه في حال الحياة أو بعد الذبح .

والزباد : طاهر ؛ لأنه لبن مأكول بحري كما قيل . وقيل : إنه عرق سنور بري وعليه فهو طاهر أيضاً .

قال الكردي : كون الزباد من السنور البري وهو المعروف المشهور ، الذي سمعناه من ثقات أهل الحبشة الذين يأتي الزباد من بلدهم اهـ .

(١) وأما لبن ما يؤكل ، ولبن الآدمي طاهران أما الأول : فلقوله تعالى : ﴿ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴾ وأما الثاني : فلقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ ولا يليق بتكريره أن يكون منشأه نجساً ، ولا فرق بين الأنثى والذكر ، والحلي والميت بالنسبة للآدمي اهـ .

٨ - المسكرات المائعة والجامدة :

ومنها المسكر المائع بجميع أنواعه حتى البيوطة المعروفة إذا صار فيها شدة مطربة .
والمراد بالمسكر : ما شأن نوعه الإسكار ، وإن لم يسكر هو بالفعل كقطرة
خمر مثلاً .

ونقل ابن السبكي عن المزني أنه يأبى نجاسة الخمر قاله العلامة الحلواني في رسالته .
وفي كتاب رحمة الأمة أنه حكى عن داود أنه قال بطهارته مع تحریمها هـ .

وخرج بالمائع الجامد كالخيشة^(١) ، والبنج ، والأفيون ، والزعفران ،
وجوزة الطيب فهذه المذكورات ونحوها من الجامدات المسكرة أي المغطية
للعقل طاهرة ، وإن حرم تعاطي الكثير منها ، بخلاف القليل وهو : ما لا
يؤثر في عقل ، أو حواس من لم يعتدها ولو بالتخدير أو الفتور وينبغي كتم
ذلك عن البعوم .

وإذا تخللت الخمرة أي صارت خلأ بنفسها من غير مصاحبة عين أجنبية لها
طهرت وطهر إناؤها تبعاً لها^(٢) .

(١) فيها اثنتان وسبعون رذيلة قال الشاعر :

قلت : لمن يأكل الخيشة جهلاً يا خيلاً قد عشت شرمعيه
ديرة العقل بدرة فلماذا يا خيلاً قد بعته بخيشه
والبدرة : هي اثنا عشر ألف درهم .

(٢) والتخلل المطهر : هو انقلاب الخمر خلأ بلا مصاحبة عين طاهرة غير مغفوعها ، أما النجسة :
فلا يشترط فيها المصاحبة ؛ بل مجرد وجودها كافي في التنجيس . وأما المغفوعها : كقليل من
بزر العنب ، أو عناقيده فلا تضر لأنه يشق الاحتراز عنه ، وإن تقلت من شمس إلى ظل ، أو
عكسه ، لمفهوم خبر مسلم : سئل رسول الله ﷺ ، أتتخذ الخمر خلا ؟ قال : لا . والحاصل : أن
العين إن كانت نجسة ضرت مطلقاً ، تحلل منها شيء أو لا ، نزعته قبل التخلل أو لا ، وإن
كانت طاهرة ، فإن وقعت بعد التخلل لم تضر مطلقاً ، وإن وقعت قبله ، فإن دامت إلى =

ومنها دخان النجاسة على المعتمد كما في حاشية الرشيدى على شرح منظومة ابن العباد وهو المتصاعد بواسطة النار .

وكذا دخان المتنفس كحطب بل ببول وقد عجن بخمر .

ومثل ذلك : البخور الطاهر إذا وضع على نار نحو سرجين أي زبل ؛ لأنه ينماح فيتنجس ، وحينئذ فالدخان الصاعد منه نجس .

قال العلامة الرملي في النهاية : وأما النوشادر وهو مما عمت به البلوى ، فإن تحقق أنه انعقد من دخان النجاسة أو قال عدلان خبيران إنه لا ينعقد إلا من دخانها فنجس ، وإلا فالأصل الطهارة .

وتقل الشرقاوي عن ابن حجر أنه طاهر ؛ لأنه قد يتخذ من دخان تبين البرسيم .

تنبيهات

تتعلق بالطهارة والنجاسة

التنبيه الأول : الحيوان وأنواعه :

الحيوان الحي كله طاهر : إلا الخنزير ، وكذا الكلب ، ولو معلماً خلافاً لمن قال بطهارة المعلم للصيد ، أو الحراسة ، أو نحوها كما في الشرقاوي .

= التخلل ضر مطلقاً ، وإن نزعته قبله ، فإن لم يتحلل منها شيء لم يضر ، وإلا ضر . ولا يضر صبّ الخمر بعضه على بعض ، وإن اختلف نوعه ، أو جنسه أو كان في أحدهما ماء كنبذ تمر على عنب لأن الماء من ضروراته . ويظهر معه دونه الملاقى له تبعاً له ، وكذا ما تلوث بما فوقه إن كان تلوثه من غليانه بنفسه بأن فار فارتفع ثم عاد . فإن كان بيله لنحو نقل لم يطهر ، ويتنجس الخمر - أيضاً - لملاقاته له ، نعم إن صب عليه قبل تخلله ، وقبل الجفاف ضر ووصل إلى ما تلوث ثم تخلل طهر الكل . انظر حاشية الشرقاوي ١ / ٤٣ على التحرير .

وذكر في فتح المعين أن مالكا وداود قالا : بطهارة الكلب .

قال محشيه السيد أبو بكر : ومثله الخنزير عند مالك ، ورواية عن أبي حنيفة كما في الإقناع اهـ .

وعبارة الشيخ عميرة : وذهب مالك رحمه الله إلى طهارة الكلب ، والخنزير ولكن يغسل من ولوغهما تعبداً .

ذكر العلامة المرصفي في رسالة له أن كلب أهل الكهف طاهر وإنه من الحيوانات التي تدخل الجنة المجموعة في قول بعضهم :

براق شفيع الخلق ناقة صالح وعجل لإبراهيم كبش لنجله
وهدهد بلقيس ونملة بعلها حمار عزيز وكنب كهف كاهله
وحوت ابن متى ثم باقورة^(١) لمن يبر لأُم في رخاء ومحلّه
فهذه عشر في الجنان وغيرها يكون تراباً يوم حشر كأصله
ويندب قتل الخنزير ، وقيل يجب .

وأما الكلب : فتقدم أنه يندب قتله إن كان عقوراً ، ويحرم إن كان نافعاً ، وكذا ما لا نفع فيه ولا ضرر على المتمد .

وأفاد العلامة الباجوري : أن ملائكة الرحمة لا يدخلون مكاناً فيه كلب ولو لنحو حراسة على المتمد .

ومثل الكلب والخنزير في النجاسة ما تولد من أحدهما مع حيوان طاهر للقاعدة المشهورة .

وهي : أن الفرع يتبع أخس أصليه في النجاسة ، وتحريم الذبيحة ،

(١) أهل البين يسمون البقرة باقورة وكتب النبي ﷺ في كتاب الصدقة لأهل البين (في ثلاثين باقورة بقرة) اهـ مختار .

والمناكة ، والأكل ، وامتناع التضحية ويتبع أشرفهما في الدين ، وأخفهما في الزكاة وأغلظهما في جزاء الصيد والدية ، ويتبع الأب في النسب وتوابعه كاستحقاق سهم ذوي القربى ويتبع الأم في الملك ، والحرية ، وقد نظم ذلك الجلال السيوطي رحمه الله تعالى بقوله :

يتبع الفرع في انتساب أباه ولأم في الرق والحرية
والزكاة الأخف والدين الأعلى والذي اشتد في جزاء ودية
وأخس الأصلين رجساً وذبحاً ونكاحاً والأكل والأضحية
وقوله ولأم : أي وهو تابع لأم والياء في قوله ودية والأضحية منشودة للوزن هذا .

وخرج بالحى الميت والمذبوح .

الميتة وأنواعها :

أما الميت فهو : نجس مأكولاً كان ، كالشاة أم لا ، كالحمار إلا السمك والجراد فميتتهما طاهرة وكذا الآدمي على الأظهر كما قاله الجلال .

ومقابلته كما في القليوبي : أن ميتته نجسة ، وبه قال مالك وأبو حنيفة رضي الله تعالى عنهما وعليه يستثنى الأنبياء قيل : والشهداء .

وهل تطهر بالفسل ؟ قال أبو حنيفة والبغوي من أئمتنا ، إنها تطهر .

وذهب القفال ومن تبعه إلى طهارة ميتة ما لا نفس له سائلة وبه قال مالك وأبو حنيفة أيضاً كما في فتح المعين .

أجزاء الميت :

ودخل في الميت شعره ، ووبره ، وصوفه ، وريشه ، وجلده ، وعظمه ،

وقرنه فهي نجسة لأنها أجزاءه .

وتتقدم : أن الجلد إذا دبغ طهر .

وذكر الرشدي في حاشيته على شرح منظومة ابن العماد : أن في الشعر أربع مقالات :

إحداها : طاهر كله .

ثانيتهما : إلا شعر الكلب والخنزير .

ثالثتها : نجس كله .

رابعتهما : إلا شعر الآدمي وهو المذهب .

ثم قال : وصوف الميتة ، ووبرها ، وريشها : كشعرها ففيه الخلاف اهـ .

وفي الميزان للشعراني أن الشافعي قال بنجاسة شعر الميتة غير الآدمي وصوفها ووبرها .

وقال أبو حنيفة وأحمد : بطهارة الشعر والصوف والوبر .

زاد أبو حنيفة فقال بطهارة القرن ، والسن ، والعظم ، والريش إذا لا روح فيه .

وقال مالك : بطهارة الشعر والصوف والوبر مطلقاً ، سواء كان يؤكل لحمه كالنعم أو لا يؤكل كالكلب والحمار .

ورأيت في فتح المعين ما يفيد أن أبا حنيفة إنما يقول بطهارة المذكورات إذا لم يكن عليها دسم فليراجع . والله أعلم .

طلب : في الذبح وأحكامه

وأما المذبوح : فإن كان مأكولاً فهو طاهر ، وإن كان غير مأكول فهو نجس ، وذبحه حرام ولا يفيد شيئاً ؛ لأنه يصير ميتة خلافاً لأبي حنيفة ومالك حيث قالوا : إنه يفيد ، إلا في الخنزير فإذا ذبح عندهما سبع ، أو كلب طهر جلده ولحمه لكن يحرم أكله عند أبي حنيفة ويكره عند مالك كما في الميزان ورحمة الأمة هذا .

والذبح المعتبر شرعاً يكون بقطع الحلقوم وهو : مجرى النفس ، وقطع المريء وهو : مجرى الطعام والشراب ، سواء كان قطع الحلقوم من أعلى العنق ، أم من أسفله تحت الجوزة المعروفة أو فوقها .

لكن يشترط إذا كان فوقها ، أن يبقى شيء متصل بأصل العنق وجذوره فلو لم يبق إلا العروق التي اتصلت بها الجوزة كانت ميتة .

ويسن قطع الودجين وهما : عرقان في صفحتي العنق محيطان بالحلقوم من الجانبين .

تنبيه : وليعلم أنه إذا تقدم سبب يحال عليه الهلاك : كأكل ما يراد ذبحه نباتاً مضراً ، وكما لو جرحه نحو ذئب ، أو انهدم عليه نحو بناء ، فلا بد أن يكون فيه أول الذبح حياة مستقرة ؛ بأن يكون فيه إبطار ، وحركة اختيارية وعلامة ذلك : أن يوجد بعد الذبح حركة شديدة ، أو انفجار الدم فيكفي أحدهما على الصحيح .

أما إذا لم يتقدم السبب المذكور فلا يشترط وجود الحياة المستقرة ؛ بل تكفي الحياة المستمرة وعلامتها وجود النفس فقط .

ويفهم من ذلك ، أنه لو ذبحت حمامة جرحتها هرة ؛ فإن وجد بعد ذبحها "

الحركة الشديدة ، أو انفجار الدم حلت وإلا فلا . ولو ذبحت شاة مريضة في آخر رمق حلت ، وإن لم تتحرك ، ولم ينفجر الدم ، فتفطن لذلك فإنه قد يغلط فيه اهـ من رسالة العلامة المرفعي مع زيادة^(١) . والله أعلم .

التنبيه الثاني : المني وأنواعه :

مني الكلب والخنزير وفرع أحدهما نجس بلا خلاف .

وأما مني غيرهم فقيل - وهو المعتقد - : أنه طاهر مطلقاً ، أي سواء كان من آدمي ، أو من غيره من الحيوانات الطاهرة وسواء في الآدمي أكان رجلاً أو امرأة ، وسواء في غيره أكان من المأكول أو من غيره ؟

وقيل : إنه نجس كذلك أي مطلقاً .

وقيل : إنه طاهر من الآدمي مطلقاً رجلاً كان أو امرأة ، ونجس من غيره مطلقاً مأكولاً كان أو غيره .

وقيل : في مني الآدمي إن كان من رجل فهو طاهر ، وإن كان من امرأة فهو نجس .

وفي مني غيره ، إن كان من مأكول فهو طاهر ، وإن كان من غير مأكول فهو نجس اهـ . ملخصاً من المنهاج وشرح الرملي وحاشية الرشدي عليه .

وفي رحمة الأمة ما نصه : والمني من الآدمي نجس عند أبي حنيفة ومالك إلا أن مالكا قال : يغسل بالماء رطباً كان أو يابساً .

وقال أبو حنيفة : يغسل رطباً ويفرك يابساً .

(١) التنبيه المتقدم والفرعان اللذان بعده مما ينبغي التفطن لما فيهم من أحكام دقيقة قد تلتبس على كثير من الناس : لا يفرقون بين الحياة المستقرة والمستقرة اهـ محمد .

والأصح من مذهب الشافعي طهارة المني مطلقاً إلا من الكلب والخنزير ،
والأصح من مذهب أحمد أنه طاهر من الآدمي اهـ .

ويتنجس بخروجه من المستنجي بالأحجار ، ويحرم عليه الجماع حينئذ
وإن كان فاقداً للماء كما في الشبراملسي قال : ولا يكون فقداه عذراً في جوازه
نعم ؛ إن خاف الزنا اتجه أنه عذر ، فيجوز الوطء ، ويجب على حليلته
التكفين .

التنبيه الثالث : البيض وأنواعه :

البيض كله طاهر ؛ ولو من حيوان غير مأكول ، إلا المأخوذ من الميتة إن
كان غير متصلب فهو نجس .

ويحل أكل المأخوذ من المأكول قطعاً ومن غيره على الأصح ما لم يعلم ضرره
كبيض الحيات وإلا حرم .

وإذا فسد البيض بحيث لا يصلح للتخلق فهو نجس .

والذي يبيض من الحيوانات : ماله أذن غير مرتفعة ، بخلاف ماله أذن
مرتفعة فإنه يلد ولا يبيض .

وحكي عن الجاحظ أنه صنّف كتاباً فيما يبيض ويلد من الحيوانات فأوسع
في ذلك ، فقال له أعرابي : يجمع ذلك كله كلمتان : كل أذن ولود ، وكل
سموخ بيوض والسموخ : بالسین المهملة أي الصماخ بمعنى أنه لم يكن له من
الأذن إلا مجرد الصماخ ولم يبرز منه شيء .

من عجائب السمك

قليل : وأكثر ما يبيض السمك ؛ لأنه لا يزق ، ولا يلقم ، ولا يحضن ولا
يرضع فكثير ذره .

التنبية الرابع : المترشح من الحيوان ورطوبته :

المترشح من الحيوان الطاهر : كعرق ، ولعاب ، ومخاط ، ودمع طاهر .

ورطوبة الفرج وهي : ماء أبيض متردد بين المذي والعرق ، إن خرجت من محل يجب غسله ، وهو : ما يظهر من المرأة عند جلوسها لقضاء حاجتها فطاهرة ، وإن خرجت من محل لا يجب غسله ، فهي نجسة : لأنها حينئذ رطوبة جوفية ، وهي إذا خرجت إلى الظاهر ، يحكم بنجاستها كذا ذكره الرملي في النهاية .

وحاصل ما ذكره صاحب فتح المعين أنها ثلاثة أقسام :

١ - نجسة قطعاً وهي : الناشئة فيما وراء ما يصله ذكر الجامع المعتدل .

٢ - وطاهرة قطعاً وهي : الناشئة فيما يظهر من المرأة عند جلوسها لقضاء الحاجة .

٣ - وطاهرة على الأصح وهي : الناشئة فيما بعد ذلك إلى آخر ما يصل إليه ذكر الجامع المذكور . وقيل : إنها نجسة .

ولا فرق في هذا التفصيل بين انفصالها وعدمه على المعتد فالانفصال : ليس شرطاً في الحكم عليها بأنها نجسة ، وعدمه : ليس شرطاً في الحكم عليها بالطهارة ، خلافاً لبعضهم حيث قال : الفرق بين الرطوبة الطاهرة والنجسة ، الاتصال والانفصال ، فلو انفصلت فهي نجسة ، وإن لم تنفصل فهي طاهرة .

وعلى كل : لا يجب غسل ذكر الجامع منها ، ولا غسل الولد ، والبيض فقد قال ابن العباد في منظومته :

رطوبة الفرج من يحكي نجاستها قد قال في ولد يعفى ويبضه

أهـ بزيادة من حاشية السيد أبي بكر .

التنبية الخامس : المنفصل من الحيوان :

الجزء المنفصل من الحيوان الحي : كميته طهارةً ونجاسةً . فما قُطِعَ من
الآدمي والسمك والجراد : طاهر ، ومن غيرهم ؛ كالشاة نجس .

والمشية المسماة عند العامة بالخلاص : طاهرة من الآدمي نجسة من غيره .
وأفقى بعضهم : بطهارة ثوب الثعبان كالعرق .

ولكن المعتمد أنه نجس ؛ لأنه جزء متجمد منفصل من حي فهو كميته .
ويستثنى من ذلك شعر المأكول ، وصوفه ، ووبره ، وريشه ، فطاهرات ،
ما لم ينفصل مع أحدها قطعة لحم تقصد ؛ وإلا فهو نجس تبعاً لها فإن لم
تقصد فهو طاهر دونها .

وتغسل أطراف المذكورات إن كان فيها رطوبة أو دم .

واحترز بالمأكول عن غيره : كالحمار فشعره المنفصل منه نجس .

وخرج بالشعر وما بعده القرن ، والحافر ، والظلف ، والظفر ، والسن ،
فهى نجسة .

وما أبين من الحيوان المذبوح ذبحاً شرعياً : طاهر ، بخلاف ما أبين من
الميت فهو نجس ، إلا المبان من ميتة الآدمي ، والسمك ، والجراد ، فطاهر .

ولو وجد شعر أو نحوه ملقى على الكيمان ، وشك فيه ؟؟ فهو : طاهر
عملاً بالأصل .

ومن ذلك كما قال الشبراملسي : ما عمت به البلوى في مصر من الفراء التي

تباع ، ولا يعرف أصل حيوانها الذي أخذت منه هل هو من مأكول اللحم أو لا ؟ وهل أخذت منه بعد تذكّيته أو بعد موته ؟

ومثل الشعر ونحوه : العظم فإذا شك فيه هل هو من المأكول المذكي ، أو من غيره ؟ فهو : طاهر ، وإن كان مرمياً ؛ لجريان العادة برمي العظم الطاهر ، بخلاف ما لو رأينا قطعة لحم ملقاة وشككنا فيها ؟ فهي : نجسة لأن شأن اللحم أن يحفظ ، فإن وجدناها ملفوفة في نحو خرقة أو موضوعة في إناء فهي طاهرة هذا .

واعلم أن النجاسة لا تزال إلا بالماء خلافاً لأبي حنيفة رضي الله تعالى عنه حيث قال : تزال بكل مائع طاهر كما في رحمة الأمة .

وإزالتها بالماء ، من خصوصياتنا فكانت قبلنا ، بقطع محلها أي من غير الحيوان ، وما في بعض العبارات من قطع جلودهم محمول على جلد الفرو ، والخف الملبوسين لهم . وعلى تقدير تعميه فهو خاص بغير محل الخارج فلا يجب قطعه ويحتل عدم الخصوص ، وله تعالى أن يكلف عبده بما لا يطيق قاله الشرقاوي .

وحكم الإزالة : الوجوب إما على الفور إن عصى بالتنجيس ؛ كأن لطح نفسه بالنجاسة لغير حاجة كما يفعله بعض العوام ، حيث يلطخون أبدانهم بدم الضحايا ، أو على التراخي إن لم يعص بالتنجيس ؛ كأن أصابه نجس بغير قصد ، أو لبس ثوباً متنجساً فغرق فيه ، أو بال ولم يجد شيئاً ينشف فيه فله تنشيف ذكره بيده حتى يجد الماء .

وكذا لو تنجس ثوبه أو بدنه بسبب نزحه بيوت الأخلية ونحوها فلا تجب الإزالة في ذلك فوراً ؛ بل عند إرادة الصلاة ، أو نحوها مما يشترط له إزالة النجاسة ، أو عند خوف الانتشار ويندب له : أن يعجل بإزالتها فيما عدا ذلك .

كيفية الإزالة

ثم إن كيفية الإزالة تختلف باختلاف أقسام النجاسة وهي ثلاثة كما قلت :
اعلم أن النجاسة على ثلاثة أقسام :

١ - مغلطة وهي نجاسة الكلب والخنزير الشاملة لجلتها ، وأجزائها ،
وفضلاتها وما تولد من أحدهما ، مع حيوان طاهر له حكمها .

٢ - ومخففة وهي بول الصبي الذي لم يبلغ الحولين ولم يأكل أي لم
يتناول غير اللبن على وجه التغذية ؛ بأن لم يأكل غير اللبن أصلاً أو أكل غير
اللبن على وجه التداوي مثلاً كتناوله سفوفاً لإصلاح معدته ، وإن حصل به
التغذي ، ولا يضر تحنيكه بتمر ونحوه .

٣ - ومتوسطة وهي ما عدا ذلك من سائر أي باقي النجاسات وقد تقدم
بيان بعضها إذا علمت ذلك .

فأقول لك : إذا تنجس شيء جامد ولو نفسياً بملاقاة شيء من النجاسة
الغسلة الأولى وهي المغلطة وجب غسله بماء طهور سبعاً من المرات إحداهن
مصحوبة أي ممزوجة بتراب طهور والأولى أولى ، والأفضل مزج التراب بالماء
قبل وضعهما على المحل المتنجس ؛ خروجاً من خلاف من قال بوجوب ذلك
ويصح أن يوضع الماء أولاً ، ثم التراب فوقه ويمزجاً على المحل ، أو يوضع
التراب أولاً ثم الماء ، فهذه ثلاث كفيات ، وكلها تكفي إن لم يكن في المحل
جرم ولا رطوبة ولو مع بقاء الأوصاف ، فإن كان فيه جرم لم يكف واحد
منها ولو زال الجرم معه ، وإن كان فيه رطوبة كفى كل من الأوليين ، ولا
يكفي وضع التراب أولاً وقيل : يكفي حيث لا أوصاف أفاده العلامة
الباجوري .

ولا فرق في التراب بين الجاف وغيره كالطين : لأن المقصود مزجه بالماء بحيث يكدره ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل المتنجس ، ولا يحتاج ماء النيل أيام زيادته إلى تراب لأنه كدر ، ومثله ماء السبل المترب .

ويحسب المزيل للعين من الغسلات مرة واحدة وإن تعدد والمراد بالعين ما يشمل الجرم والوصف كما قاله الشرقاوي ، فلا تحسب المرة الأولى إلا بعد زوالهما ، وقيل : المراد بها الجرم فقط ، وعليه جرى العلامة الباجوري ، قال : وأما الوصف فلو لم يزل إلا بست حسبت ستاً .

تنبيهات :

الأول : يكفي عن الغسلات السبع غمس المتنجس في ماء كثير كدّر مع تحريكه سبعاً أو مرور سبع جريات عليه .

الثاني : لا يجب التراب في الأرض الترابية على الأصح والمراد بها : ما فيها تراب ولو من هبوب الريح ، وإن كان متنجساً على المعتد كما في الباجوري .

وإنما لم يجب : لأنه لا معنى لترتيب التراب فيكفي تسبيحها بماء وحده وقيل : يجب فيها كغيرها كما في شرح الجلال .

وعلى الأول : لو انتقل منها شيء إلى غيرها قبل غسلها فإن أريد تطهير المحل المنتقل إليه وجب تربيته .

الثالث : لو تطاير شيء من الغسلات إلى نحو ثوب ، وجب غسله بعدد ما بقي من الغسلات بعد الغسلة التي أصابه منها .

فإن كان من الأولى غسل ستاً مع الترتيب إن لم يكن حصل فيها .

أو من الثانية غسل خمساً مع الترتيب - أيضاً - إن لم يكن حصل فيها أو فيما قبلها .

وأما السابعة فلا يجب غسل المصاب منها .

والحاصل : أن لكل مرة حكم المحل بعد الغسل بها ، فالمصاب من السابعة لا يغسل لطهارة المحل بعدها .

والمصاب من غيرها يغسل بقدر ما بقي ، ويتربّ إن لم يكن المحل ترب فيها أو فيما قبلها .

ولو جمعت الغسلات كلها في إناء ، ثم أصابت شيئاً وجب غسله ستاً ؛ لأن فيه ماء الأولى وهو يقتضي ست غسلات ، ووجب تتريبه إن لم يكن ترب في الأولى .

الرابع : لو ولغ الكلب في إناء فيه ماء قليل ، ثم كوثر حتى بلغ قُلَّتَيْن طهر الماء دون الإناء ، لأنه جامد لا يطهره إلا التسبيع مع التتريب .

فلو مزج بهذا الماء تراب يكدره وحرك فيه سبع مرات طهر ، ولو نقص مأؤه عن القلتين قبل تطهيره عاد على الماء بالتنجيس أفاده الشبراملسي .

الخامس : لو غسل كلب داخل حمام مثلاً وانتشرت النجاسة في فوطه وحصره فما يتقن إصابته للنجاسة فنجس ، وما لم يتقن إصابته لها فطاهر لأننا لا ننجس بالشك .

ويطهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات إحداهن بطفل^(١) لأنه يحصل به التتريب ، أو بطين ولو من الذي ينفصل من نعال داخلية حيث لم يحكم بنجاسته .

(١) الطفل بفتحين : هو ماء المطر اه مختار والمعروف أنه البيلون الذي تأكله الحوامل ويوضع على الرأس في الحمامات لتنعيم الشعر ، وأكثر ما تستعمله النساء .

ولو مضت مدة يحتل فيها أنه مر عليه ذلك^(١) لم يحكم بنجاسة داخلية مع بقاء الحمام على نجاسته قاله العلامة الباجوري .

السادس : لا يكفي في نجاسة الكلب غير التراب على الأظهر ، ولا التراب النجس في الأصح .

ومقابل الأول : يكفي غير التراب كالصابون والأشنان أي الغاسول .

ومقابل الثاني : يكفي التراب النجس كالدباغ بالشئ النجس كذا في المنهاج وشرح الرملي .

وفيها - أيضاً - أن الخنزير كالكلب على الأظهر .

ومقابلته أن يغسل منه مرة واحدة من غير تراب كسائر النجاسات .

وذكر في رحمة الأمة : أن مالكا قال : لا ينجس ما ولغ فيه الكلب ولكن يغسل الإناء تعبداً ، وأن أبا حنيفة جعل غسل ما تنجس بالكلب والخنزير كغسل سائر النجاسات اهـ بتصرف .

واعلم أن نجس العين كعظم الميتة إذا أصابه نجاسة مغلظة ؛ كأن بال عليه كلب ، لم يطهر منها وإن غسل سبعا مع الترتيب .

فإذا أصاب شيئاً مع الرطوبة تنجس نجاسة كلبية على المعتمد كما قاله ابن حجر وابن قاسم ، خلافاً لشيخ الإسلام حيث أفتى بطهارته عنها أفاده البجيرمي على المنهج .

خاتمة في بول الصبي

وإذا تنجس أي الشئ الجامد بملاقاة شيء من النجاسة الثانية وهي المخففة

(١) أي الماء المزوج بالطفل .

التي هي بول الصبي فقط بشرطه المار كفى نضجه بجاء مهملة أو معجمة أي رشه بالماء والغسل أفضل خروجاً من الخلاف الآتي .

ومحل الاكتفاء بالنضح إن لم يختلط برطوبة في المحل مثلاً ، وإلا وجب الغسل ؛ لأن تلك الرطوبة صارت نجسة وهي ليست بولاً . قاله الشرقاوي .

ومثله في البجيرمي وعبارته : والمراد ببول الصبي الخالص ، وإلا بأن اختلط بماء ثم تطاير من ذلك شيء فلا بد من غسله كما نقل عن الطوفي .

وفي البرماوي : ولو مختلطاً بأجنبي أو كان متطائراً من ثوب أمه انتهت .

وما في البرماوي مثله في القليوبي على الجلال هذا .

ولا يكفي الرش بدون تعميم كما يقع من كثير من العوام بل لابد من أن يغمره بالماء حتى يعم موضعه وأن لم يسل بشرط زوال العين من المحل قبل نضجه بأن يجففه أو يعصره عصراً قوياً ، بحيث لا يبقى فيه رطوبة تنفصل ، بخلاف الرطوبة التي لا تنفصل .

ولابد من زوال الأوصاف من طعم ولون وريح ولو بالنضح المذكور خلافاً للزركشي القائل بأن بقاء اللون والريح لا يضر .

وصرح العلامة ابن حجر في الإمداد بالاكتفاء بالرش ، وإن بقي الطعم - أيضاً - واستوجهه في فتح الجواد .

وعبارته مع المتن : وكفى في تطهير بول صبي - لا صبية - لم يطعم - بفتح أوله - أي لم يتناول غير اللبن للتغذي رش بالماء حتى يعم موضع البول ، وإن لم يسل ولم يزل نحو طعمه على الأوجه انتهت .

والأصل في ذلك حديث الشيخين عن أم قيس - واسمها أمية - أنها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره ، فبال عليه ،

فدعا ﷺ بماء ، فنضحه ولم يغسله .

وخبر الترمذي « يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام » .

وفرق بينهما بأن الائتلاف - أي الابتلاء - بحمل الصبي أكثر فخفف في بوله ، وبأن بوله أرق من بولها فلا يلصق بالحل لصوق بولها به .

وسوى الإمامان أبو حنيفة ومالك بينهما في وجوب الغسل من بولها وإن لم يأكلا الطعام ذكره الجيرمي والشرقاوي .

فائدة : يؤخذ من حديث الشيخين السابق حسن المعاشرة واللين والتواضع والرفق بالأطفال وغيرهم كما في شرح مسلم :

وقد بال في حجره ﷺ ستة أطفال نظمها بعضهم بقوله :

قد بال في حجر النبي أطفال حسن حسين ابن الزبير بالوا
كذا سليمان بني هشام وابن أم قيس جاء في الختام^(١)

(١) (نبذة من أخلاقه) عليه الصلاة والسلام

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كان النبي عليه الصلاة والسلام أشد حياء من العذراء في خدرها ، وكان إذا كره شيئاً عرفناه في وجهه ، أي تغير وجهه ولم يتكلم به لشدة حيائه ، وفي رواية لم يكن فاحشاً ولا متفحشاً وقال : « إن خياركم أحاسنكم أخلاقاً » ، وفي رواية كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقاً .

وحقيقة حسن الخلق : هي التحلي بالفضائل والبعد عن الرذائل ، وبشاشة الوجه ، وكف الأذى ، وبذل الدى .

وعن أنس رضي الله عنه أنه قال : لما قدم النبي ﷺ المدينة أخذ أبو طلحة بيدي فانطلق بي إلى رسول الله ﷺ فقال : إن أنساً غلام كيس فليخدمك ، قال : فخدمته في الفر والحضر عشر سنين ، والله ما قال لي شيء صنعت لم صنعت هذا هكذا ؟ ولا شيء لم أصنع لم لم تصنع هذا هكذا ؟ رواه الأربعة .

أقول : لأن أنساً كان عاقلاً يضع الشيء في محله فلا وجه للموه ، أو أن النبي ﷺ كان يرى أن الفاعل في كل شيء هو : الله تعالى ، فيكون كل شيء جليلاً على حد قول بعضهم :
إذا ما رأيت الله في الكل فاعلا شهدت جميع الكائنات ملاحا =

وإذا تنجس أي الشيء الجامد بملاقاة شيء من النجاسة الشالشة وهي المتوسطة وتقدم أنها ما عدا المغلظة والخففة من باقي النجاسات .

فإن كانت حكيمة وهي التي لها جرم ، ولا وصف من طعم ، أو لون ، أو ريح ، كبول جف ، بحيث لو عصر محله لم ينفصل منه شيء ، ولا وصف له كفى جري الماء أي سيلانه على محلها مرة واحدة .

ولو بغير فعل أحد كأن جرى عليه المطر ويسن التثليث .

وأما إذا كانت عينية وهي : التي لها جرم ، أو وصف مما تقدم فلا بد من زوال عينها ولو بالاستعانة بنحو صابون كأشنان أي : غاسول .

والعبرة بظنه فتى غلب على ظنه الزوال كفى ولا يجب عليه اختبارها بالشم .

ولا يجب على الأعشى ولا من به رمد أن يسأل بصيراً هل زالت الأوصاف أولاً ، كما في البجيرمي ، والاستعانة المذكورة : واجبة إن تعينت ؛ بأن توقفت الإزالة عليها ، ومستحبة إن لم تتعين .

والعبرة في التوقف وعدمه بحسب ظن المتطهر إن كان له خبرة ، وإلا

= وإن لم تر إلا مظاهر صنعته حجبت فصيرت الحسان قباحا وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان النبي ﷺ حامل الحسن والحسين على عاتقه فقال : رجل نعم المركب ركبت يا غلام فقال رسول الله ﷺ : ونعم الراكب هو . فالركب والراكب خير الناس صلى الله عليهما وسلم .

وكان عليه الصلاة والسلام يقول لفاطمة : ادعي ابني يعني الحسن والحسين فيشهما ويضعها إليه ، ففيه جواز شم الأولاد ، وضمهم ، وتقبيلم ، شفقة وعطفاً عليهم . وهكذا كان نبينا عليه الصلاة والسلام ، على جانب كبير من التواضع ودمائة الأخلاق ، يداعب الأطفال ، ويمسح رؤوسهم ، ويقبلهم ، ويضعهم في حجره ، حتى بال البعض منهم في حجره فلم يغضب ، ولم يتغير فصولات الله وسلامه عليه ، اللهم خلقتنا بأخلاقه واهدنا بهديه ، ووفقنا لاتباع شريعته واقتفاء أثره اهـ محمد .

سأل خبيراً والله أعلم .

واشترط العلامة الباجوري لوجوب نحو الصابون كونه فاضلاً عما يعتبر في الفطرة وهو موافق لما في الإمداد كما ذكره العلامة الكردي .

وذكر : أنه اعتبر في النهاية كالتحفة كونه فاضلاً عما يفضل عنه ثمن الماء في التيمم ، وجرى على ذلك العلامة الشرقاوي كما سيأتي .

ولا يضر بقاء لون أو ريح عسر زواله بأن لم يزل بعد المبالغة بنحو الحت بالماء فقط ، أو مع الاستعانة المتقدمة على ما سيأتي توضيحه .

ويحكم على المحل بالطهارة حينئذ حتى لو قدر على زواله بعد ذلك لم يجب ولو أصابه بلل لم يتنجس .

وفي الريح : قول أنه يضر بقاؤه في طهر المحل .

وفي اللون وجه كذلك قال الجلال : فترتكب المشقة في زوالها ، وذكر الشيخ عميرة أن لنا وجهاً بالعفو عن لون الدم دون غيره ، ووجهاً بالعفو عن ريح الخمر دون غيره .

أما بقاء الطعم وحده أو بقاء اللون والريح معاً فيضر .

وإن عسر الزوال ، ولا يحكم على المحل بالطهارة لأن بقاء ذلك دليل على بقاء النجاسة ، ومحل الضرر في بقاء اللون والريح معاً إذا كانا في محل واحد من نجاسة واحدة ، فإن بقياً متفرقين أو من نجاستين وعسر زوالهما لم يضر كما في الباجوري هذا هو الصحيح ، ومقابله : أنه لا يضر بقاؤهما مطلقاً .

قال الجلال : للمشقة في زوالها كما لو كانا في محلين .

وقال الرملي : لاغتفارهما منفردين فكذا مجتمعين اهـ .

إلا أنه إذا تعذر زوال ما ذكر من الطعم وحده ، أو اللون والريح معاً ، بحيث لا يزول إلا بالقطع حكم على المحل بالعفو ما دام التعذر للضرورة وصحت صلاته حينئذ .

فإن يسر له الزوال بعد ذلك وجب عليه العلاج ، ولا يلزمه إعادة ما صلاه أولاً على المعتمد وإلا فلا معنى للعفو .

ولا فرق في ذلك بين كون النجاسة في البدن أو في الثوب .

وذكر بعضهم تفصيلاً وهو : أنه إن كانت النجاسة في البدن ، فالحكم ما ذكر ، وإن كانت في الثوب ، وجب نزعها ، ولا تصح الصلاة فيه ؛ بل يصلي بدونه ولو عارياً إذا لم يجد غيره ، ولا تجب الإعادة .

والحاصل : أنه يجب في إزالة النجاسة الحت ، والقرص ثلاث مرات أي حيث اقتضاه الحال ، فإذا بقي بعد ذلك اللون أو الريح ، حكم بالتعسر وطهارة المحل .

ولا تجب الاستعانة بالصابون والإشنان بكسر الهمزة وفتحها ، وإن بقيا معاً ، أو الطعم وحده ، تعينت الاستعانة بما ذكر إلى التعذر ، أي وضابطه : أن يغلب على الظن عدم الزوال إلا بالقطع ؛ فإذا تعذر زوال ما ذكر حكم بالعفو .

فإذا قدر على الإزالة بعد ذلك وجبت ، ولا تجب إعادة ما صلاه أولاً ، وإلا فلا معنى للعفو .

ويعتبر لوجوب نحو الصابون أن يفضل ثمنه عما يفضل عنه ثمن الماء في التيمم .

فإن لم يقدر عليه صلى عارياً ، أي إن لم يخش الهلاك بالعري ، فإن خشيه أو كانت النجاسة ببدنه صلى كفاقد الطهورين وأعاد عند القدرة ، وإن لم يقدر على الحت ونحوه لزمه أن يستأجر عليه بأجرة مثله إذا وجدها فاضلة عن ذلك أيضاً ، وما ذكره هو المعتمد خلافاً لما قاله بعض الحواشي من أن

الاستعانة بنحو الصابون واجبة حتى في الريح أو اللون فقط ، كذا ذكره العلامة الشرقاوي في حاشيته على التحرير مع توضيح .

ورأيت بهامشها ما يؤيد قول بعض الحواشي وهو : أن الذي قرره الشيخ الدهوجي في درس الرملي عن الشيخ الجمل أن ظاهر الرملي : بل وصريح ابن حجر ، وصرح به الرشدي - أيضاً - أنه حيث توقفت إزالة كل من الأوصاف اجتماعاً ، أو انفراداً على شيء من نحو الحت ، أو الصابون وجب استعماله إلى التعسر في اللون ، أو الريح ، وإلى التعذر فيها معاً ، أو في الطعم فقط .

وضابط التعسر : الإمعان في ذلك بحيث تعد الزيادة عليه مشقة وقدر بنحو الثلاث مرات .

وضابط التعذر : أن لا يزول الوصف إلا بالقطع ، فإن لم تتوقف على شيء من ذلك لم يجب ؛ بل يسن خروجاً من خلاف من أوجبه مطلقاً والمدار في التوقف وجوداً وعدمياً على معرفة نفسه إن كان عارفاً ، وإلا سأل خبيراً اهـ والله أعلم .

ولا تكفي التجربة أن هذا الوصف يتوقف أو لا يتوقف ، لاختلاف ذلك باختلاف الزمن ، أو اختلاف مزاج حيوان تلك النجاسة فلا ينضبط بالتجربة بل لابد فيه من المعرفة ، والمراد بها ما يشمل الظن كما نبه على ذلك كله ابن حجر في التحفة فراجعه إن شئت اهـ .

وفي البجيرمي على الخطيب : إن قلت : حيث أوجبتم الاستعانة في زوال الأثر بما يتوقف زواله عليه ، فما محل قولهم : يعفى عن اللون والريح دون الطعم ، مع استواء الكل في وجوب إزالة الأثر ، وإن توقف على غير الماء ؟

فالجواب : إنه تجب الاستعانة بما ذكر في الجميع ، ثم إن لم يزل بذلك وبقي اللون أو الريح حكماً بالطهارة وإن بقيا معاً ، أو بقي الطعم وحده عفي

عنه فقط ، إن تعذر لا أنه يصير طاهراً ، ويترتب على ذلك إنا إذا قلنا بالطهارة وقدر بعد ذلك على إزالته لم تجب ، وإن قلنا بالعفو وجبت اهـ .

فروع

١ - لو تنجس ثوب مثلاً ، وغسل بنحو صابون ؛ حتى زالت النجاسة طهر ، وإن بقي ريح الصابون قاله الطبلاوي .

وقال الرملي : لا يطهر حتى تصفو الغسالة من ريح الصابون أي لإمكان استتار ريح النجس في ريحه ، ويعفى عما يشق استقصاؤه ذكر ذلك في بشرى الكريم .

٢ - ولو صبغ ثوب بصبغ متنجس بنجاسة لم تتفتت فيه كفارة وقعت فيه ونزعت منه بعد أن ماتت ، وأريد تطهيره بعد جفاف الصبغ عليه كفى غمره بالماء ، وإن لم تَصْفُ الغسالة فيطهر هو وصبغه .

أما المصبوغ بنجس العين ، كالدم ، أو بالمتنجس الذي تفتت فيه النجاسة ، وكذا إذا لم تتفتت فيه ، وأريد تطهيره قبل جفافه ، فلا بد في ذلك من صفاء الغسالة ، ولا يضر بقاء اللون ؛ لعسر زواله ، هذا إذا انفصل الصبغ^(١) - بكسر الصاد - ولم يزد المصبوغ وزناً بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ بفتح الصاد .

فإن لم ينفصل لتعقده به ، أو حبسه بالقندلة ونحوها لبقاء النجاسة ، وكذلك إذا زاد وزنه وكان الصبغ له جِرم .

أما إذا كان مجرد تمويه فالمدار على صفاء الغسالة .

ولا يعتبر الوزن لأنه لا يزيد حينئذٍ ، أفاده البجيرمي على الخطيب ويأتي هذا التفصيل في ليقة الدواة إذا تنجست بالحر .

(١) الصغ ، والصبغة ، والصباغ كله بمعنى واحد وهو ما يصنع به اهـ مصباح .

٣ - ولو تنجس السكر ، وهو جامد ، طهر بغمره بالماء أما إذا تنجس بعد ذوبه ، أو قبل انعقاده بأن تنجس عسله ثم طبخ سكرأ فلا يطهر .

٤ - ومثل ذلك اللبن ، فإذا تنجس بعد جموده بتجن أو غيره ، طهر بغمره بالماء .

أما إذا تنجس وهو : لبن مائع فلا يطهر ، وإن جمد أو غلي بالنار ، خلافاً لقول الحنفية يطهر كالعسل بالغلي .

٥ - بخلاف الدقيق إذا عجن بماء نجس سواء انتهى إلى حالة المائعية : بأن صار يتراد موضع ما أخذ منه عن قرب ، أو لم ينته إليها ، فإنه إذا جفف أو ضم إليه دقيق حتى جمد ثم تقع بالماء فإنه يطهر ، وكذا إن لم يجفف حيث كان جامداً وكذلك التراب ، والفرق أن الدقيق والتراب جامدان والمائعية عارضة فيها بخلاف العسل واللبن .

أما إذا عجن الدقيق بما فيه دهنية : كسمن نجس فإنه لا يأتي تطهيره ، كذا ذكره العلامة الحلواني في رسالته .

ورأيت في تقرير حاشية الشرقاوي على التحرير للعلامة القباني أنه لو عجن بالسمن مثلاً دقيق جامد كفى في تطهيره غمره بالماء ، ووصله إلى جميع أجزائه فليحرر .

٦ - وذكر العلامة الحلواني في رسالته - أيضاً - أن مثل نحو السكر ، الصابون إذا تنجس بعد انعقاده ؛ فإنه يطهر ولا يقال الدهنية تمنع التطهر .

لأننا نقول : بالغسل تزول الدهنية المتنجسة ويخلفها غيرها ، كما نقله العلامة المرصفي في تقرير حواشي المنهج عن شيخه العلامة القويسني عن الشيخين الجواهر والجلل اهـ .

وقال بعضهم : لو تنجست الصابونة طهرت بالكشط بعد الجفاف .

٧ - ولو أصاب موضعاً من الأرض نحو بول ، وجف ، أو تشربته الأرض ، ثم صب عليه ماء فغمره - أي عمه - وستره طهر وإن لم يغر الماء .
أما إذا لم يجف ، ولم تشربه الأرض ، فلا بد من إزالته قبل صب الماء القليل عليه حتى لو صبه قبل ذلك لم يطهر .

٨ - وخرج بنحو البول ما لو كانت النجاسة جامدة فتفتت واختلطت بالتراب لم يطهر موضعها بصب الماء عليه ؛ بل لابد من إزالة جميع التراب المختلط بها .

٩ - والحاصل : أن النجاسة إن كانت مائعة وتشربها الحل ، كفى غمره بالماء بعد ذلك ولو مرة ، فإن لم يتشربها كأن كان نحو بلاط ، فلا بد من تجفيفها ثم صب الماء عليها .

وإن كانت جامدة نظر إن كانت غير رطبة ، والحل جاف ، رفعت عنه فقط .
وإن كانت رطبة رفعت ثم صب على الحل ماء يعمه .

وكذا إن كانت جامدة والحل رطب ؛ لكن محل الاكتفاء بالصب عليه وإن كانت رطوبته لا تنفصل .

١٠ - ولو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حولها لم يحكم بنجاسة محل الانتشار ، كما في الروض وأصله ؛ لأن الماء الوارد على النجاسة طهور ما لم ينفصل وهو متغير .

١١ - ولو وقعت نجاسة على ثوب رطب كفى غسل موضعها فقط ، خلافاً لمن قال : إن الثوب إذا كان رطباً ووقع على محل منه نجاسة تسري إلى باقي الثوب ، والمعتمد عدم السريان كما في البجيرمي على الخطيب .

١٢ - ولو غسل بعض شيء كثوب متنجس كله بالصب عليه في غير إناء ، ثم غسل باقيه فالأصح : أنه إن غسل معه ما جاوره من المغسول أولاً طهر كله ، وإلا فغير المجاور يطهر ، والمجاور نجس لملاقاته وهو رطب للنجس .

ومقابل الأصح كما في النهاية : لا يطهر مطلقاً حتى يغسله دفعة واحدة ؛ لأن الرطوبة تسري ، وردة : بأن نجاسة المجاور لا تتعدى إلى ما بعده .

وخرج بمتنجس كله ما إذا تنجس بعضه واشتبه فغسل بعضه ثم باقيه فإنه يطهر كله ، وإن لم يغسل المجاور لعدم تحقق نجاسة ما غسل أولاً أفاده الشبراملسي .

وخرج بالصب عليه في غير إناء ما إذا غسله في إناء فلا يطهر إلا بغسل كله دفعة واحدة ؛ لأنه إذا وضع بعضه في إناء كجفنة وطشت وصب عليه الماء صار ما لم يغسل ملاقياً للماء القليل الذي في الجفنة أو الطشت وارداً عليه ، فينجسه وحيث تنجس لم يطهر شيء من الثوب .

نعم ؛ لو غسل بعضه بالصب ، ثم غسل باقيه مع مجاورة في إناء جاز كما أفاده القليوبي على الجلال .

وفي الشبراملسي على الرمي : أنه لو صب الماء على موضع من الثوب مرتفع عن الإناء ، وانحدر عنه الماء حتى اجتمع في الجفنة^(١) ولم يصل الماء إلى ما فوق المغسول من الثوب طهر .

وفيه نقلاً عن شرح الروض أنه قال بعد قول المتن : ولو غسل نصفه ، أو نصف ثوب نجس ، ثم النصف الثاني بما جاوره ، طهر ما نصه سواء غسله بصب الماء عليه في غير جفنة أم فيها هـ .

(١) الجفنة بفتح المعجمة : القصعة .

والذي اعتمده الرملي في النهاية : ما تقدم من التفصيل . والله أعلم .

تنبيه : لا يشترط في إزالة النجاسة نية ؛ لأنها من باب التروك .

قال الشبراملسي : وهل تستحب أو لا ؟ فيه نظر ولا يبعد الأول اهـ .

وكذا لا يشترط في إزالتها عصر بعد الغسل ؛ بناء على أن الغسالة طاهرة وهو المعتمد كما يأتي .

نعم ؛ هو مستحب فيما يمكن عصره ؛ خروجاً من خلاف من أوجبه ، ويقوم مقامه الجفاف في الأصح .

قال الشبراملسي نقلاً عن ابن حجر : ومحل الخلاف إن صب عليه في إجانة « مثلاً » فإن صب عليه وهو بيده ، لم يحتج لعصر قطعاً كالنجاسة الخفيفة والحكيمة اهـ .

ولا يشترط - أيضاً - ورود الماء الكثير على المحل المتنجس ، فلا فرق بين كونه وارداً أو موروداً بخلاف القليل ؛ فإنه يشترط فيه أن يكون وارداً كما قلت : وإذا كان الماء الذي يراد التطهير به قليلاً بأن لم يبلغ قلتين اشترط وروده على المحل المتنجس لئلا يتنجس الماء لو عكس ، وفارق الوارد غيره بقوته لكونه عاملاً أي دافعاً للنجاسة بسبب وروده عليها ، ولا فرق في الورد بين المنصب من نحو أنبوب ، والصاعد من نحو فوارة كما في بشرى الكريم .

فلو تنجس إناء طهر بصب الماء فيه ، وإدارته ولو بعد مكثه مدة قبل الإدارة عند ابن حجر ؛ لأن الإيراد منع تنجسه بالملاقاة ، فلا يضر تأخير الإدارة عنها ، وهذا في وارد على حكمة أو عينية أزال أوصافها ، وإلا فيتنجس الماء مع بقاء الإناء على نجاسته كما في بشرى الكريم أيضاً .

وفي البجيرمي نقلاً عن الحفني : أنه لا بد من ورود الماء على أعلى الإناء إلى

أسفله فلو صبه في أسفله ثم أداره حواليه لم يكف اهـ .

ولو تنجس فيه بدم اللثة ، أو بما يخرج بسبب الجشاء ، فتفله ثم تمضمض ، وأدار الماء في فيه ، بحيث عمه ، ولم يتغير بالنجاسة فإن فيه يطهر ولا يتنجس الماء فيجوز ابتلاعه لطهارته . فتنبه له فإنه دقيق . قاله العلامة الشبراملي .

ويكفي وصول الماء إلى الفم ، وإن لم يجعل يده مرتفعة بحيث ينزل الماء منحدرًا فيه كما أفاده في فتح المعين ، ولو مكث الماء مدة في فيه ثم أداره لم يضر عند ابن حجر ؛ لأن الإيراد يمنع تنجسه بالملاقاة كما مر .

ولا يجوز له ابتلاع شيء قبل تطهيره كما نقل عن التحفة ، واستثنى البجيرمي الماء فيجوز ابتلاعه ؛ لأنه يكفي في غسل النجاسة .

ونقل عن ابن قاسم : احتمالان في الريق : المنع لأن الشيء شامل له ، والمساخة به للمشقة وكونه من معدن خلقتة ، لكن لو كان صائمًا أفطر ؛ لأنهم قد صرحوا بعدم العفو عن الريق المتنجس بالنسبة للصوم .

لو كان ثوبه فيه دم براغيث ووضعه في إناء فيه ماء قليل ليفسله ، فإن كان غسله بقصد تنظيفه من الأوساخ الطاهرة لا ينجس الماء ، ولا يضر بقاء دم البراغيث في الثوب .

وإن كان بقصد إزالة دم البراغيث ، أو الأوساخ النجسة تنجس الماء القليل بورود النجاسة عليه ، وعاد على باقي الثوب بالتنجيس ، وصار دم البراغيث غير معفو عنه ، قاله العلامة أبو خضير في كتابه نهاية الأمل .

وذكر العلامة الكردي في حاشيته على شرح المقدمة الحضرية لابن حجر ما نصه : ورأيت في شروط الصلاة من فتاوي الجمال الرملي :

لو غسل الثوب الذي فيه دم البراغيث ؛ لأجل تنظيفه من الأوساخ لم يضر

بقاء الدم فيه ، ويعفى عن إصابة هذا لها .

ومثله إذا تلوثت رجله من طين الشوارع المعفو عنه بشرطه ، وأراد غسل رجله من الحدث ، فيعفى عما أصابه ماء الوضوء ، ولا يحتاج لتسبيح رجله من المغلظ .

ومثله لو كان بأصابعه أو كفه نجاسة معفو عنها فأكل رطباً .

ومثله إذا توضأ للصبح ثم بعد الطهارة وجد عين دم البراغيث في كفه فلا يتنجس الماء الملاقى لذلك ؛ لأنه ماء طهارة فهو معفو عنه اهـ .

وقوله من الأوساخ ظاهر إطلاقه ولو كانت نجسة ، وبه صرح العلامة الشبراملسي على الرملي حيث قال : لو غسل ثوباً فيه دم براغيث ؛ لأجل تنظيفه من الأوساخ ، ولو نجسة لم يضر بقاء الدم فيه .

ويعفى عن إصابة هذا الماء لها ، أما إذا قصد غسل النجاسة التي هي دم البراغيث فلا بد من إزالة أثر الدم ما لم يعسر فيعفى عن اللون اهـ .

واعلم أن ما ذكرته من اشتراط ورود الماء القليل على المحل المتنجس هو الأصح كما في المنهاج .

قال الرملي والجلال في شرحيهما له : ومقابله قول ابن سريج في الماء القليل إذا أورد عليه المحل المتنجس لتطهيره ، كالثوب يغمس في إجانة ماء لذلك أنه يطهره كما لو كان وارداً بخلاف ما لو ألقته الريح فيه فينجر به اهـ . والله أعلم .
ما ذكره صاحب الإحياء :

وفي الإحياء للغزالي ما يفيد الانتصار لهذا القول حيث قال : وأي فرق بين أن يلاقى الماء النجاسة بالورود عليها ، أو بورودها عليه ، وأي معنى لقول

القائل : أن قوة الورود تدفع النجاسة مع أن الورود لم يمنع مخالطة النجاسة ؟؟

وإن أحيل ذلك على الحاجة فالحاجة - أيضاً - ماسة إلى هذا ، فلا فرق بين طرح الماء في إجانة فيها ثوب نجس ، أو طرح الثوب النجس في الإجانة وفيها ماء ، وكل ذلك معتاد في غسل الثياب والأواني^(١) اهـ .

مسألة في الغسالة القليلة

والغسالة القليلة التي لم تبلغ القلتين المنفصلة عن المحل المتنجس بلا تغير بأن لم يكن فيها طعم النجاسة : ولا لونها ، ولا ريحها وبلا زيادة وزن عما كانت عليه قبل الغسل بها ، بعد اعتبار مقدار ما يتشربه المغسول من الماء وما يلقيه من الوسخ الطاهر ، كأن كانت قبل الغسل بها قدر رطل ، وكان مقدار ما يتشربه المغسول من الماء قدر أوقية ، وما يلقيه من الوسخ نصف أوقية .

وكانت بعد الغسل رطلاً إلا نصف أوقية ؛ فإنها حينئذ لم يزد وزنها ويكتفي في هذا الاعتبار بالظن .

ولا يشترط فيه اليقين وقد طهر المحل المغسول بأن زال منه عينها ولم يبق فيه طعم ، ولا واحد من لون أو ريح سهل زواله .

وقولي طاهرة خبر عن قولي والغسالة إلخ ، وإنما كانت طاهرة ؛ لأنها بعض الباقي على المحل ، وقد فرض طهره بطهارة محله .

قال ابن حجر : ولا نظر لانتقال النجاسة إليها لأن الماء قهرها بوروده

(١) أقول : إن رأي الإمام الغزالي هو الذي يتفق مع فطرة الإسلام وسلامة الدين ؛ لأن التكلف في أمر العبادة ولا سيما الطهارة والنجاسة يوقع بوسواس لا يحمد عقباه ، وهو : ضرب من ضروب الإصر الذي وضعه الله عن المسلمين ، وطوقه غيرهم من أهل الكتاب اهـ محمد .

عليها فأعدمها ، ولكن هي مع كونها طاهرة غير مطهرة لإزالتها للخبث .
وما أزيل به الخبث ولو كان معفواً عنه غير مطهر ، فلا يصح منها وضوء
ولا غسل ولا إزالة خبث مرة ثانية ، فإن كانت كثيرة فهي طاهرة ، وإن زاد
وزنها ولم يطهر المحل ما لم تتغير بالنجاسة ، فإن تغيرت بها فهي نجسة .
وإن كانت قليلة ، ولم تنفصل فهي طاهرة - أيضاً - إذ الماء المتردد على الشيء له
حكم الطاهر المطهر حتى ينفصل عنه بلا خلاف . كذا قاله في بشرى الكريم .
وكتب البجيرمي على قول الخطيب : أو لم تنفصل فطاهرة - أيضاً - أي
وقد طهر المحل ، ولم تتغير ، ولم يزد الوزن بتقدير انفصالها هـ فراجعه .
وأما إذا انفصلت متغيرة ، أو غير متغيرة ، وزاد وزنها بعد اعتبار ما
ذكر ، أو لم يزد ولم يطهر المحل فهي نجسة هـ .
والحاصل : أنها إن كانت كثيرة ، يحكم عليها بالطهارة ، بقيد واحد وهو
عدم التغير .

فإن تغيرت فهي نجسة ، وإن كانت قليلة ، يحكم عليها بالطهارة بقيود ثلاثة :
١ - طهر المحل ، بأن لم يبق به طعم ، ولا واحد من لون ، أو ريح سهل
زواله كما مر .
٢ - وعدم تغيرها بالنجاسة .

٣ - وعدم زيادة وزنها بعد الاعتبار المتقدم ، فإن فقد واحد من الثلاثة بأن لم
يطهر المحل ؛ كأن بقي به واحد مما ذكر ، أو طهر بأن لم يبق به ذلك ؛ ولكنها
كانت متغيرة أو لم تكن متغيرة ولكن زاد وزنها بعد ما ذكر فهي نجسة .
وكذا المحل - أيضاً - إذ البلل الباقي به بعضها وقد حكنا على ذلك البعض
بالنجاسة ، فيلزم نجاسة ذلك البلل ؛ لأن الشيء الواحد لا يتبعص نجاسة وطهارة .

وحيث لزم نجاسة ذلك البلل ، لزم نجاسة المحل لأنه متصل به .

تنبيه : علم مما تقرر أن الغسالة القلية كالمحل مطلقاً ، فحيث حكم بطهارته حكم بطهارتها ، وحيث لا فلا . قاله ابن حجر في شرح المقدمة الحضرية .

وذكر في فتح الجواد : أن فائدة ما ذكر في الغسالة بيان أن تغيرها ، أو زيادة وزنها ، دليل على نجاسة المحل ، وإن لم يبق به أثر ، وأن بقاء أثر به دليل على نجاستها وإن لم تتغير ولا زاد وزنها ا هـ .

وفي شرح الجلال على المنهاج : إنها إن انفصلت متغيرة ، أو غير متغيرة ، ولم يطهر المحل فنجسة قطعاً ، وزيادة وزنها بعد اعتبار ما يأخذه المحل كالتغير في الأصح .

وهل يحكم بنجاسة المحل فيما إذا انفصلت متغيرة أو زائدة الوزن ولا أثر به يدرك ؟؟ وجهان أصحهما في التتمة نعم ا هـ .

وقوله أصحهما في التتمة نعم هو المعتمد كما في القليوبي ، وعليه اقتصر الرملي في شرحه حيث قال : فلو انفصلت متغيرة ، والنجاسة غير ظاهرة على المحل ، أو عكسه فالماء والمحل نجسان ، ومثل ذلك ما لو انفصلت زائدة الوزن بعيد اعتبار ما يتشربه المحل من الماء ويلقيه من الوسخ الطاهر ا هـ .

وفي البجيرمي على الخطيب : أنه يلزم من طهارة أحدهما ، طهارة الآخر ، ومن نجاسة أحدهما نجاسة الآخر ، وهو ظاهر شرح الروض .

وذكر القليوبي : ما حاصله أنه لا يلزم من نجاسة الغسالة ، نجاسة المحل ، أي كأن زالت الأوصاف ، وكانت الغسالة متغيرة ، أو زاد وزنها .

ولعل الأول مفروض فيما إذا كان الغسل في نحو إجماعة ، والثاني فيما إذا كان الغسل بالصب والمغسول بين يديه لا في نحو إجماعة ا هـ .

وقد أوضحت الكلام في هذا المقام فاستفده وادع لي بحسن الختام .

واعلم أن ما ذكرته من الحكم على الغسالة بكونها طاهرة غير مطهرة مبني على الأظهر وهو المعتمد . ومقابله : أنها نجسة لانتقال المنع إليها .

وفي القديم : أنها مطهرة .

قال الشيخ عميرة في حاشيته على الجلال يعبر عن هذا أي ما في القديم بأن للغسالة حكم نفسها قبل الورد .

وعن الثاني : بأن لها حكم المحل بعد الورد ، وعلى هذه الأقوال ينبغي حكم المتطايير من غسلات الكلب .

فلو تطايير من الأولى فعلى الأظهر يغسل ستاً ، وعلى الثاني سبعاً ، وعلى القديم لا شيء اهـ .

تنبيه : تقدم أنه يستحب التثليث في إزالة النجاسة والمراد به : أنه يغسل محلها بعد طهره غسليتين ، والماء المستعمل فيها طهور وقيل : طاهر فقط كما في شرح الجلال .

تقدم أنه يستحب التثليث في إزالة النجاسة والمراد له : أن يغسل محلها بعد طهره غسليتين ، والماء المستعمل فيها طهور وقيل : طاهر فقط كما في شرح الجلال .

وإنما يستحب التثليث في المتوسطة وكذا الخفيفة على الأوجه فتنضح بالماء ثلاثاً ، أما المغلظة فلا يستحب فيها ، وبه صرح الرملي وغيره وهو المعتمد .

وقيل : يسن التثليث فيها بزيادة مرتين بعد السبع وقيل : بزيادة سبعين بعدها قاله العلامة الباجوري ، وخرج بالجامد المقيد به فيما مر المائع وهو الذي إذا أخذ منه شيء يتراد بأقيه عن قرب ، أي ينضم ويرجع بعضه على بعض بحيث يتليء محل المأخوذ وهو قسمان ماء وغيره كخل ، وزيت ، وسمن .

حد الماء الكثير والقليل

والماء قسمان كثير وهو ما بلغ القلتين ، أو زاد عنها وقليل وهو ما نقص عنها .

فالكثير إذا لاقته نجاسة لا ينجس إلا بالتغير بطعم النجاسة ، أو لونها ، أو ريحها .

سواء كان التغير قليلاً أو كثيراً ، حسياً أو تقديرياً ، كأن وقع فيه بول لا صفات له فيقدر مخالفاً أشد كما تقدم توضيحه .

فإن تغير بعضه فالكل نجس ، إن كان الباقي دون قلتين ، وإلا فالتغير فقط . ويظهر بزواله أي التغير بنفسه أو بماء انضم إليه .

والقليل يتنجس بالملاقاة للنجاسة غير المعفو عنها في الماء وإن لم يتغير بها بخلاف المعفو عنها فيه فلا يتنجس بها ؛ إلا إن غيرته ، وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالى .

ويظهر بالمكاثرة بأن يضم إليه ماء ، ولو مستعملاً أو متنجساً ؛ حتى يبلغ قلتين بشرط عدم التغير بالنجاسة ، حتى لو جمعت مساقى الكلاب حتى صارت قلتين ولا تغير بها صارت طاهرة ، فإن كوثر بغير ماء : كبول ، ومائع ، أو بماء ، مع التغير لم يطهر .

وتقدم عن فتح المعين أن كثيرين من أئمتنا اختاروا مذهب مالك في أن الماء لا ينجس إلا بالتغير كثيراً كان أو قليلاً^(١) .

(١) سيدنا مالك رضي الله تعالى عنه هو إمام دار الهجرة . وهو الذي استقى من معين الرعيل الأول من أدرك النبي ﷺ ، وعاصره ، ووقف على الأحكام الفقهية خير موقف ، وأدى ما تحمله أحسن أداء . وهو الذي تقدم على غيره من الأئمة الكرام فذهبه فيما يظهر - أقرب من غيره للصواب ولا سيما في مسائل المياه اهـ محمد .

الحديث على المائعات

وغير الماء من المائعات يتنجس بالملاقاة أيضاً للنجاسة غير المعفو عنها فيه ، وإن لم يتغير بها الخلاف المعفو عنها فلا يتنجس بها ؛ إلا إن غيرته كما تقدم نظيره في الماء ويتعذر تطهيره ولو دهناً على المعتمد سواء كان أي غير الماء كثيراً أو قليلاً .
والدليل على تعذره أنه ﷺ سئل عن الفأرة تموت في السمن ؟؟ فقال : « إن كان جامداً فألقوها وما حولها - أي مما ماسها فقط - وإن كان مائعاً فلا تقربوه » .

وفي رواية : « فأريقوه » فلو أمكن تطهيره لم يقل فيه ذلك لما فيه من إضاعة المال .

حد الجامد

والجامد هو : الذي إذا أخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يملأ محلها عن قرب كما في شرح الرملي .

ومحل طلب الإراقة في المائع إن لم يرد الانتفاع به في نحو وقود ، وطلي نحو دواب ، كسفن ، وسقي دابة ، وعمل نحو صابون فيجوز اتخاذه من الزيت المتنجس واستعماله في بدنه أو ثوبه ثم يطهرها .

فقد روي أنه ﷺ سئل عن الفأرة تقع في السمن الذائب ؟؟ فقال : « استصبحوا به أو قال انتفعوا به » (١) .

وقيل : يطهر الدهن : كالزيت بغسله ، بأن يُصبَّ عليه في إناء ماء يغلبه ، ويحرك بخشبة أو نحوها ، حتى يصل الماء إلى جميع أجزائه ، ثم إذا

(١) وفي رواية : « ولا تأكلوه » رواه الترمذي .

سكن وعلا الدهن الماء يفتح الإناء من أسفله ليخرج الماء بناء عل اشتراط العصر قاله الجلال في شرحه على المنهاج .

هذا إذا تنجس بما لا دهنية به : كالبول ، وإلا لم يطهر بلا خلاف أفاده الشيخ عميرة . والله أعلم .

تتمة : فيما يعفى عنه من النجاسات :

من ذلك ما لا يدركه البصر المعتدل ولو : من مغلظ .

ومنه الدم والقيح على تفصيل فيها حاصله : أنها إما أن يدركها الطرف - أي النظر المعتدل - أو لا ، فإن لم يدركها عفى عنها مطلقاً .

وإن أدركها فيما أن يكونا من مغلظ أو لا .

فإن كانا منه لم يعف عنها مطلقاً ، وإن لم يكونا منه ، فيما أن يتعدى بتضمخه بهما أو لا .

فإن تعدى بذلك لم يعف عنها مطلقاً .

وإن لم يتعد فيما أن يختلطاً بأجنبي غير ضروري أو لا .

فإن اختلطاً به لم يعف عنها مطلقاً ، وإن لم يختلطاً فيما أن يكونا من نفسه أو من غيره ، فإن كانا من غيره عفى عن القليل منهما ، وكذا الكثير ، إذا كان من دم البراغيث ونحوها كما سيأتي .

وإن كانا من نفسه ، فيما أن يكونا من المنافذ : كالفم ، والأنف ، والأذن والعين ، أو لا فإن كانا منها فيما أن يكونا كثيرين ، أو قليلين .

فإن كانا كثيرين ، لم يعف عنها باتفاق الشيخين الرملي وابن حجر ، وإن كانا قليلين ، عفى عنها عند ابن حجر فقط ؛ لأن اختلاطها برطوبة المنافذ

ضروري ، وهو المعتمد في هذا الباب ؛ لأنه مقام عفو وسهولة .

وإن كانا من غير المنافذ ، كالخارج من الدماميل ، والقروح ، والبثرات ، والباقي بموضع الفصد والحجم بعد سده بنحو قطنة فيعفى عن قليلها وكثيرها ، ما لم يكونا بفعله أو يجاوزا محلها ، وإلا عفي عن القليل فقط .

وإن اقتضى كلام الروضة : العفو عن كثير دم نحو الدميل ، وإن عصر واعتمده ابن النقيب والأذرعي كما في فتح المعين .

وفي القليوبي على الجلال أن تصحيح العفو عن الكثير المعصور خلاف المعتمد هذا .

ومثله فعله فعل غيره برضاه فيضر .

نعم لا يضر الفعل في الفصد والحجم لأنه حاجة .

حد القلة والكثرة

وتعرف القلة والكثرة بالعادة الغالبة ، فما يقع التلطيخ به غالباً ويعسر الاحتراز عنه فقليل ، وما زاد عليه فكثير ، وما شك في كثرته له حكم القليل كما في شرح الرملي ؛ لأن الأصل في هذه النجاسات العفو إلا إذا تيقنا الكثرة .

وقيل : الكثير ما بلغ حداً يظهر للناظر من غير تأمل وإمعان .

وقيل : إنه ما زاد على الدينار .

وقيل : إنه قدر الكف فصاعداً .

وقيل : ما زاد عليه وقيل : إنه الدرهم البغلي أي قدره وقيل : ما زاد عليه وقيل : ما زاد على الظفر ذكر هذه الأقوال الشهاب الرملي في شرح منظومة ابن العماد .

قال العلامة الجمل في تقريره وغرضه بذلك جواز تقليدها كلها ؛ لأنه مقام عفو ومساحة اهـ .

ولو تفرق الدم القليل في مواضع من نحو ثوب ، ولو جمع كثر ، كان له حكم القليل عند الإمام فيعفى عنه ، وهو الراجح عند الرمي ، وله حكم الكثير عند المتولي والغزالي وغيرهما فلا يعفى عنه ورجحه بعضهم .

فائدتان

ومن جملة ما يفعله : ما يقع من فجر الدم بنبحو إبرة ليخرج ما فيه ، ووضع نحو لصوق عليه ؛ ليكون سبباً في فتحه وإخراج ما فيه ، فيعفى عن قليله دون كثيره .

قال الشبراملسي : وأما ما يقع كثيراً من أن الإنسان قد يفتح رأس الدم بآلة قبل انتهاء المدة فيه مع صلابة المحل ، ثم تنتهي مدته بعد فيخرج من المحل المنفتح دم كثير أو نحو قيق ، فهل يعفى عن ذلك ولا يكون بفعله لتأخر خروجه عن وقت الفتح أو لا ، لأن خروجه مرتب على الفتح السابق فيه نظر وإلا قرب الثاني اهـ .

والمراد بمجاوزة المحل : أن ينتقل عما ينتشر إليه عادة .

وقال بعضهم : المراد بمحله محلّ خروجه ، وما يغلب السيلان إليه عادة كمن الركبة إلى قصبة الرجل ، وما حاذاه من الثوب مثلاً فيعفى عنه في هذه الحالة قليلاً كان ، أو كثيراً فإن جاوزه عفى عن المجاوز إن قل .

ولو سال في الثوب وقت الإصابة من غير انفصال في أجزاء الثوب فالظاهر : أنه كالبدن أي فيعفى عنه .

ولو انفصل من البدن أو الثوب ، ثم عاد إليه كان أجنبياً فيعفى عن قليله فقط .

شروط العفو عن دم البراغيث ونحوه

ويعفى عن دم البراغيث ونحوها مما لا نفس له سائلة : كالقمل ، والبق ، والبعوض - أي الناموس - قليلاً كان ، أو كثيراً ؛ بل ولو تفاحش حتى طبق الثوب ، أي ملأه وعمه على المعتمد بشروط ثلاثة :

١ - أن لا يختلط بأجنبي غير ضروري .

٢ - وأن لا يكون بفعله .

٣ - وأن لا يكون في ملبوس يحتاجه ولو للتجمل .

فإن اختلط بأجنبي غير ضروري ، لم يعف عن شيء منه .

وإن كان بفعله ؛ كأن قتل البراغيث مثلاً في ثوبه عفي عن القليل فقط .

وكذا إن كان في غير الملبوس المذكور ؛ كأن حمل ثوباً فيه دم براغيث وصلى فيه ، أو فرشته وصلى عليه ، فإنه يعفى عن القليل فقط .

ولو نام في ثوبه فكثر فيه دم البراغيث ، التحق بما يقتله منها عمداً لمخالفته السنة من العري عند النوم ، ذكره ابن العباد بحثاً ، وهو محمول على عدم احتياجه للنوم فيه كما في شرح الرملي .

أما عند احتياجه بأن لم يكن العري من عادته ، أو خشي على نفسه الضرر إذا نام عرياناً ، فإنه يعفى عنه اهـ .

ولا يضر اختلاط دم القملة أو البرغوث بقشرة نفسه وقت قتله ، حيث لم تكثر المخالطة بأن قصع القملة على ظفره .

فإن كثرت المخالطة بأن مر بها بين أصابعه ضر ، وكذا يضر الاختلاط بقشرة غيره ؛ كأن قتل برغوثاً أو قملة في المحل الذي قتل فيه الأولى ، واختلط

دم الأولى بقشرة الثانية .

وقال بعضهم : بالعفو عن القليل من ذلك كما في نهاية الأمل .

ومر عن رحمة الأمة : أن دم القمل والبرغوث والبق طاهر عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه .

وأما نفس قشرة البرغوث ، أو القملة ، أو البقعة ، أو نحوها فنجسة غير معفو عنها ، فلو صلى بشيء من ذلك فصلاته باطلة علم به أو لا .

وبعضهم قال : بالعفو إن لم يعلم به وكان ممن ابتلي بذلك .

وتقل عن الحنفي والعريزي أن الشخص لو وجد بعد فراغ صلاته قشر قمل في طي عمامته ، أو في غرز خياطة ثوبه لا إعادة عليه ، وإن علم أنه كان موجوداً حال الصلاة ؛ لأنه ليس مكلفاً بالتفتيش في كل صلاة - قالوا وهو المعتمد .

وتقدم عن القفال أنه قال تبعاً لمالك وأبي حنيفة : إن ميتة ما لا يسيل دمها طاهرة : كالقمل ، والبراغيث ، والذباب ، فيجوز للإنسان أن يقلده في حق نفسه كما في حاشية الميهي على شرح الستين مسألة .

واعلم أنه لا يضر في العفو عن هذه الدماء ، اختلاطها وانتشارها بعرق أو ماء وضوء ، أو غُسل ، ولو للتبرد ، أو للتنظف ، أو ما تساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله ، أو بصاق في ثوبه ، أو على آلة نحو الفصد من ريق ودهن ونحوهما ؛ لأن ذلك ضروري ، وكذا كل ما يشق الاحتراز عنه : كالماء الذي يبيل به الشعر ؛ لأجل سهولة حلقه ، فلو جرح رأسه حال حلقه ، واختلط الدم بذلك الماء عفي عنه كما في الكردي ، واستقر به الشبراملسي على الرملي ، بخلاف الماء الذي تغسل به الرأس بعد الحلق فلا

يعفى عنه كما في الشرقاوي .

ولا يضر الاختلاط بماء الورد ، والزهر ، وإن رشه بنفسه كما اعتمدته الرشيدى لأن الطيب مطلوب .

ولا يضر مسح وجهه المبتل بطرف ثوبه وإن كان معه غيره كما في الشبراملسي على الرمي .

ثم إن محل العفو عما ذكر إنما هو بالنسبة للصلاة ونحوها : كالطواف لا لماء قليل ، ومائع ، فلولاقاها ما فيه ذلك نجسها .

نعم ؛ لو أدخل يده في إناء للأكل منه مثلاً وهي ملوثة بذلك لم يضر ، بل يعفى عنه إن كان ناسياً ؛ فإن كان عامداً لم يعف عنه بل ينجس ما أصابه ، هذا هو الذي اعتمدته الحفني خلافاً لمن أطلق العفو ذكره الشرقاوي .

وقوله : خلافاً لمن أطلق العفو هو ابن قاسم على ابن حجر كما بهامشه .

وعبارته كما في الشبراملسي قوله : لم يحتج لماسته له - إلخ - خرج المحتاج لماسته ، فيفيد أنه لو أدخل يده في إناء فيه ماء قليل ، أو مائع ، أو رطب لإخراج ما يحتاجه لإخراجه لم ينجس ، قال الشبراملسي بعد ما ذكر : ومن ذلك ماء المراحيض ، وإخراج الماء من زير الماء مثلاً فتنبه له اهـ .

ومما يعفى عنه روث الذباب ، وكل ما لا نفس له سائلة وإن كثر .

ومثل ذلك بول الخفاش وروثه كما في فتح المعين وعبارته : وعن ونيم ذباب ، أي روثه وبوله ، وروث خفاش أي وطواط في المكان ، وكذا الثوب والبدن ، وإن كثرت أي المذكورات من ونيم^(١) الذباب وبول وروث الخفاش .

(١) وم الذباب يم من باب وعد ونياً ، ثم سمي خرؤه بالمصدر . قال : لقد وتم الذباب عليه حتى كثر ونبيه تقط المداد اهـ مصباح المنير .

فلا فرق في العفو عنها بين القليل والكثير ولا فرق - أيضاً - بين الرطب واليابس كما في التحفة لأن ذلك مما يشق الاحتراز عنه لكونه مما تعم به البلوى اهـ بزيادة من حاشيته .

ومثل الخفاش فيما ذكر : الخطاف ، وكل ما تكثر مخالطته للناس كما في نهاية الأمل .

ونص عبارته : ومما يعفى عنه ونيم الذباب ، وبول الفراش ، والخفاش ، وهو المعروف بالطوطا والخطاف ، وهو الذي يسكن البيوت المعروف عند العامة بعصفور الجنة ، وكذا كل حيوان تكثر مخالطته للناس : كالزنبور ، وروث كل من ذلك كبوله فيعفى عن القليل والكثير في الثوب ، والبدن ، والمكان في المسجد والبيوت اهـ والله أعلم .

ذرق الطيور

وأما بقية الطيور غير ما ذكر فذكر في فتح المعين : أنه يعفى عما جف من ذرقها في المكان إذا عمت البلوى به ، ثم قال وقضية كلام المجموع العفو عنه في الثوب والبدن أيضاً اهـ .

وذكر العلامة الباجوري أنه يعفى عنه بقيود ثلاثة :

الأول : أن يشق الاحتراز عنه بحيث لو كلف العدول عنه إلى غيره لشق عليه ذلك ، وإن لم يعم الحل على المعتمد .

الثاني : أن لا يتعمد الوقوف عليه بأن لا يقصد مكانه بالوقوف فيه مع إمكانه في مكان خال عنه .

الثالث : عدم رطوبة من الجانبين بحيث لا تكون رجله مبتلة ولا الذرق رطباً .

قال : وذكر الرملي أن ذَرْق الطير إذا عم المشى عفي عن المشي عليها مع الرطوبة للضرورة كما نقله الشيخ عطية اهـ .

ورأيت بهامش حاشية الشرقاوي ما حاصله : أنه إن استقر الشخص بمحل فيه ذرق طير ؛ فإن كان قد تعمده مع علمه بما فيه لم يعف عنه ، وإلا فإن كان ثمَّ جهة خالية عنه رأساً فكذلك ، وإلا عفى عنه ، ولا يكلف الانتقال للمحلات الخالية عنه التي بخلاله ؛ للمشقة في تتبعها ، بخلاف ما إذا كان الخالي عنه جهةً مستقلة فإنه لا مشقة في قصدها .

وهذا كله عام فيما قبل الإحرام وبعده ؛ فإذا تبين أن ثمَّ جهة خالية عنه رأساً ، وجب قصدها ، وتبين عدم انعقاد الصلاة ؛ لأن العبرة في الشروط بما في نفس الأمر اهـ .

ويعفى عن الماء الخارج من فم النائم على القول بأنه نجس .

فرع في دم اللحم

وعن الدم الباقي على اللحم ، حتى لو طبخ وصار الماء متغيراً به لا يضر على المعتمد سواء كان وارداً ، أو موروداً .

نعم إن لاقاه ماء لغسله اشترط زوال أوصافه قبل وضعه في القدر .

ومن ذلك يعلم أن ما يفعله الجزارون الآن من صبهم الماء على اللحم لإزالة الدم عنه مضر لعدم زوال الأوصاف .

وحينئذ فيجب على من يأخذ من هذا اللحم أن يغسله قبل وضعه في القدر حتى تصفو الغسالة فلينتبه لذلك .

وقيل : يجب غسله مطلقاً وإن لم يُصبه ماء .

وقيل : يعفى عنه وإن اختلط بأجنبي .

وقيل : إنه طاهر .

الحديث عن الوشم^(١)

ويعفى عن محل الوشم المعروف الآن بالدق : وهو غرز الجلد بنحو إبرة حتى يبرز الدم ثم يذر عليه نحو نيلة ليزرّق به ، أو يخضر . هذا إذا فعله لحاجة لا يصلح لها غيره ، أو كان وقت الفعل صغيراً ، أو مجنوناً ، أو مكرهاً ، أو جاهلاً بالتحريم معذوراً ، أو لم يقدر على إزالته من غير ضرر يبيح التيمم .

فإن فعله لغير حاجة ، أو لحاجة يصلح لها غيره ، وهو مكلف ، مختار ،

(١) وقد روى البخاري ومسلم : عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنها ، أن رسول الله ﷺ « لعن الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة »

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال :

« لعن رسول الله الواشحات والمستوشحات ، والمتنصات ، والتفلجات للحسن المغيرات خلق الله تعالى . فقالت له امرأة في ذلك ، فقال : وما لي لألعن من لعنه رسول الله ﷺ » رواه البخاري ومسلم وغيرهما .

التفلجة : هي التي تفلج أسنانها بالمبرد ونحوه للتحسين .

والنامصة : التي تنقش الحاجب حتى ترقه فيصير دقيقاً .

المتنصة : المعمول بها ذلك .

الواشمة : التي تغرز اليد ، أو الوجه بالإبرة ، ثم تحشي ذلك المكان بكحل أو مداد .

المستوشمة : المعمول بها ذلك .

أقول : كفى زجراً هؤلاء المرضى دخولهم تحت لعنة الله تعالى التي أخبرنا عنها الصادق المصدوق . واللعن : هو الطرد والبعد من رحمة الله تعالى التي يحتاجها كل من دب على هذه الأرض .

وكأن لسان حال هؤلاء يقول : إنك يارب لست بحكيم قد وضعت الشيء في غير موضعه فلم يرضوا بصبغة الله تعالى ، فقاموا بتشويه الخلقة وتغيير الصنعة ، ولكن إنها لا تعمى الأبصار ...

أهـ محمد .

عالم بالتحريم ، وجب عليه إزالته إن قدر عليها من غير ضرر يبيح التيمم ، ولا يصح له وضوء ، ولا غسل ، ولا صلاة ما دام ذلك موجوداً به ، وإذا مس به شيئاً مع الرطوبة نجسه^(١) .

وهناك قول ضعيف عندنا ، ومعتمد عند الحنفية أن محل الوشم يطهر بالغسل وإن لم يزول اللون كما أفاده العلامة الحلواني في رسالته المسماة بالوسم .

طين الشارع

ويعفى عن طين محل مرور متيقن نجاسته ، ولو من مغلظ بشرط أن تكون النجاسة مستهلكة فيه .

أما إذا تميزت فلا يعفى عنه ما لم تعمه ؛ فإن عمته عفي عنها على المعتمد كما في الشبراملسي ، خلافاً لابن حجر حيث استوجه عدم العفو .

ولا فرق في محل المرور بين الشارع وغيره : كدهليز بيت ، وحمام ، وما حول الفساقى مما لا يعتاد تطهيره .

أما ما جرت العادة بحفظه وتطهيره إذا أصابته نجاسة فلا يعفى عنه ؛ بل متى تُيقِنَتْ نجاسته وجب الاحتراز عنه ، ومنه مشاة الفساقى المسماة بالطهارة فتنبه . أفاده الشبراملسي .

ويعفى عن الطين المذكور ولو مشى فيه فيه حافياً ، فلا يجب عليه غسل رجليه .

ولو انتقل إلى محل فتلوث عفي عنه ؛ إذا كان غير مسجد ، وإلا فلا يعفى عنه لأن المسجد يصاب عن النجاسة ويمتنع تلويثه بها .

(١) هذه الشروط الستة قد رتبها لك ليسهل عليك تناولها ، وتنبه المصابين بهذه العادات السيئة ولا سيما أهل الأرياف نساء ورجالاً اهـ محمد .

ومثل طين فيما ذكر الماء كماء المطر النازل في الشوارع النجسة والماء الذي ترش به أيام الصيف .

ومحل العفو عن ذلك إذا وصل إلى الشخص بنفسه ، أما لو تلطخ كلب بطين الشارع ، وانتفض على إنسان ، أو رش السقاء على الأرض النجسة ، أو على ظهر كلب فتطايير منه شيء على شخص فإنه لا يعفى عنه .

قال الرشدي في حاشيته على شرح منظومة ابن العباد : ونقل بالدرس عن الشيخ سالم الشبشير العفو عما تطايير من طين الشوارع عن ظهر الكلب لمشقة الاحتراز عنه ، وصرح بذلك البرماوي - أيضاً - وخالف الشبراملي على الرملي فقال إلى عدم العفو اهـ .

وفي حاشية القليوبي على الجلال ما نصه : وسواء أصابه الطين المذكور من شارع ، أو من شخص أصابه ، أو من محل انتقل إليه ، ولو من نحو : كلب انتفض كما مال إليه شيخنا آخرأ ولا يكلف التحرز في مروره عنه ، ولا العدول إلى مكان خال منه اهـ .

وإنما يعفى عن القدر الذي يعسر الاحتراز عنه غالباً وإن كثر عرفاً ويختلف باختلاف الزمان ، والمكان ، والصفة ، فيعفى في الشتاء عما لا يعفى عنه في الصيف ، وفي الذيل والرجل عما لا يعفى عنه في الكم واليد ، وفي حق الأعمى زيادة عن البصير .

أما ما لا يعسر الاحتراز عنه غالباً ، بأن ينسب صاحبه إلى تقصير كأن ترك التحفظ حين المشي ، أو سقط فتلوث فلا يعفى عنه^(١)

ويعلم مما تقرر أن المدار هنا على عسر الاحتراز وعدمه من غير نظر لكثرة ولا قلة وإلا لعظمت المشقة .

(١) لأن سقوطه حالة نادرة ولا حكم للنادر فتنبه اهـ عمد .

وقد أفاد الشبراملسي على الرملي أنه يعفى عن اللوث الحاصل من طين الشارع في جميع أسفل الخف ، وأطرافه ، وإن مشى فيه بلا نعل ، بخلاف مثله من الثوب والبدن أي لكثرة المشقة في التحرز بالنسبة للنعل .

وذكر العلامة أبو خضير في نهاية الأمل أنه لو حصل في نعله شيء من طين الشوارع ، أو قليل من تراب المقبرة المنيوشة ، أو الرماد النجس عفي عنه .

وكذا لو عرقت الرجل في النعل أو اتسخت أي وإن كثر الوسخ كما يحصل للتراسين ونحوهم ، فإنه يعفى عن وسخ نعالهم ، الذي يكون في أرجلهم ولو أصاب وسخ النعل ثوباً عفي عنه . اهـ بزيادة من تقرير الجمل على شرح منظومة ابن العماد . والله أعلم .

الحديث عن ماء الميازيب

ومن المعفو عنه ماء الميازيب المشكوك فيه ؛ بل اختار النووي الجزم بطهارته .

فلو كان الشخص ماراً بالطريق فنزل عليه ماء من ميزاب جهله ، فالأولى له عدم البحث عن هذا الماء هل هو طاهر أو نجس ؟ لأنه محكوم بطهارته ، عملاً بالأصل ما لم يعلم خلافها .

ومثل ذلك الماء الذي يصب من الشبايك ، فالأولى عدم البحث عنه بل قالوا : إن البحث عنه بدعة .

ولا يعفى عما جرت به العادة من طلوع الكلاب على الأسبلة ورقادهم في محل وضع الكيزان ، وهناك رطوبة من أحد الجانبين .

ولو وقع حيوان متنجس المنفذ غير آدمي في مائع ، أو ماء قليل وأخرج حياً عفي عما على منفذه ، فلا ينجس المائع ، ولا الماء القليل ، أما إذا مات

فيهما فإنه ينجسهما ما لم يكن مما لا نفس له سائلة كما سيأتي .

ومثل المنفذ رجل الطائر وفه ؛ بل وسائر أعضائه كما في البجيرمي نقلاً عن بعضهم .

وفيه - أيضاً - أنه لو نزل طائر وإن لم يكن من طيور الماء في ماء وذرق فيه أو شرب منه وعلى فمه نجاسة عفي عنه لتعذر الاحتراز عن ذلك اهـ . والله أعلم .

وذكر الرشدي في حاشيته على شرح منظومة ابن العماد أن القط ، والحيوانات والطيور ، إذا تنجس فيها ، أو رجلها ؛ فإن غابت غيبة يمكن ورودها فيها ماء كثيراً حكمنا عليها بالنجاسة ، وعلى مصابها بالطهارة ، وإن لم تغب حكمنا عليها بالنجاسة وكذا على مصابها ، لكنه يعفى عنه اهـ .

ويعفى عن قليل دخان نجاسة ، وعن قليل شعر نجس إذا كان من غير مغلظ ، وعن الكثير في حق الراكب والقصاص ، ويعفى عن غبار الطريق النجس ، وعن غبار السرجين حتى لو أصاب عضوه المتبل أو غيره من رطب أو مائع لم يضر هذا إن كان قليلاً عرفاً .

نعم ؛ يعفى عن كثير غبار السرجين في حق الفران اهـ .

ولو بال الحيوان أو راث فوق كوم الحبوب حال الدراسة عفي عنه .

ولو عرق محل الاستنجاء بالحجر ، وانتشر العرق عفي عنه .

وكل ميتة لا دم لها سائل إذا وقعت في المائع ، أو الماء القليل ، عفي عنها ؛ إلا إن غيرت ما وقعت فيه ولو تغيراً قليلاً ، أو طرحت فيه وهي ميتة فلا عفو . ميتة فلا عفو .

نعم ؛ لو زال التغير عادت الطهارة كما في فتح الجواد خلافاً للرمل والقلوي.

ولو صفى ما فيه تلك الميتة من خرقعة على مائع آخر لم يضر .

ولو كثرت في المائع فأخرج شيئاً منها على رأس عود مثلاً فسقط منه في المائع ثانياً بغير اختياره لم يضر ، وله إخراج الباقي بهذا العود .

وضابط ما لا نفس له بيائلة : كل ما لا يسيل دمه عند شق عضو منه وذلك : كالزئور ، والعقرب ، والوزغة ، والسحلية ، والذباب ، والدود ، والفراش ، والنمل ، والبرغوث ، والقمل ، والبق ، والصرصار ، والقراد ، والحنفس ، والنحل ، وبنيت وردان ، والعنكبوت .

ومما يسيل دمه : الحية ، والضفدع ، والفأرة .

قال ابن حجر في شرح المقدمة الحضرية : وما شك في سيل دمه له حكم ما يتحقق عدم سيلان دمه ، ولا يجرح خلافاً للغزالي اهـ .

ووافقه على ذلك الشبرامليسي حيث قال : والمتجه أنه لو شك فيه فله الإعراض عن اختباره ، والعمل بالطهارة حيث احتمل أنه مما لا يسيل دمه لأننا لا نجس بالشك هذا ،

ولا ننسى ما تقدم لك غير مرة من القول بطهارة تلك الميتة فإن فيه فسحة .

الخبز

ويعفى عن الخبز الخبزوز بالسرجين ؛ بأن وضع الرغيف على نفس السرجين بعد إيقاده ، أو على عريضة^(١) عجت به ، فيجوز أكله وفتة في نحولين ولو بقي به شيء من الرماد ، ولا يجب غسل الفم إذا أراد الصلاة وتصح مع حمله ، كما قاله العلامة الخطيب وخالفه العلامة الرملي .

(١) العريضة : بوزن الضربة . كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء اهـ مختار .

الجبين

قال الشيخ عبد الكريم المطري في حاشيته على شرح الستين مسألة :
والظاهر أن الجبين المعمول بالأنفحة أي النجسة ، كالخبز في ذلك إذ لا فرق
بينها فليراجع .

سقوف البيوت

ويعفى عن القليل من نقيع السقوف حيث تحققت نجاسته بأن كان
السطح مليساً بتراب السرجين .
ولو سلت البيضة بالماء النجس تنجس ظاهرها فقط دون باطنها من
البياض والصفار ، ولا كراهة في أكلها .

فروع

- ١ - ولو تقعت حمصة أو زيتونة في ماء نجس طهرت بغسل ظاهرها .
- ٢ - ولو كان على الجلد بعد دبغه شعر قليل عفي عنه ، وتقدم عن
السبكي : أنه اختار طهارته وإن كثر .
- ٣ - ويعفى عن الدود الميت في الجبن ، والمش ، والخل ، والفاكهة ،
ويجوز أكله معه ، لعسر تمييزه ما لم يُلقَ فيه بعد خروجه منه .
- ٤ - ولو تنجس الجبن بسبب وقوع فأرة في إناءه طهر بصب الماء الطهور
عليه ولا يحتاج إلى عصر ، وأما المش : فيتعذر تطهيره لأنه مائع .
- ٥ - ويعفى عن دود القز إذا مات فيه كما قاله الحموي عن بعضهم ؛ معللاً له بأن
الجرير لا يخرج منه إلا بإلقائه في الماء وإغلائه فدعت الضرورة إلى العفو .
- ٦ - ولو صنع للنحل كؤارة من روث البقر ، أو من رماد النجاسة ، عفي

عنها فيجوز الأكل من غسلها .

٧ - ولو حلبت المأكولة ، فأصاب لبنها وقت الحلب ، شيء من بعرها ، أو بولها عفي عنه .

٨ - وكذا لو كان ضرعها متنجساً بنجاسة تمرغت فيها ، أو وضعت على ثديها لمنع ولدها من شربها عفي عنها .

٩ - ولو وضع إناء فيه لبن على نار نجسة لتسخينه فتطاير شيء منها في اللبن عفي عنه .

١٠ - ولو سقي البطيخ أو نحوه بالنجس حتى نما جازأكله .

١١ - ولو بني المسجد بالآجر المعجون بالزبل ، أو فرشت أرضه به ، عفي عنه فتجوز الصلاة عليه ، والمشي عليه ، ولو مع رطوبة الرجل . اهـ .

ويعفى عن الجرر والأزيار والأباريق والقلل ونحوها المعجونة بالطين المخلوط بالسرجين لعموم البلوى بذلك ، فلا تنجس المائع ولا الماء القليل إذا وضع فيها .

وعند أبي حنيفة : النار مطهرة فرماد النجس طاهر عنده .

وحكي عن أبي زيد الحضرمي من أئمتنا ، وآخرين ، أن اللبن بكسر الموحدة عجن بعين النجاسة وطبخ بالنار يطهر .

وحكي عن الشافعي رضي الله تعالى عنه : أن الأرض المتنجسة إذا لم يبق للنجاسة طعم ، ولا لون ، ولا ريح ، تطهر بالشمس ؛ لكن لا يتيمن منها ، وعن بعضهم وبالظل - أيضاً - .

وأما الثوب : إذا أصابه البول ، وجفف في الشمس فالمذهب القطع بأنه لا يطهر ، وقيل : بطرد القولين في الأرض فيه .

قال الفوراني : فإن قلنا : يطهر بالشمس ، فهل يطهر بالجفاف في الظل ؟ فيه وجهان . قال أبو الفتوح العجلي - بكسر فسكون - : ولا خلاف أنه لا يكتفي بمجرد الجفاف ، بل جفاف ينقطع معه آثار النجاسة يعني الطعم ، واللون ، والريح ذكر ذلك العلامة الحلواني في رسالته .

الجرة

ويعنى عن جرة الحيوان بكسر الجيم وهي ما يخرج من جوفه للبضغ ثانياً ثم يبتلعه ، فلو أصاب ريقه شيئاً ، أو وضع فيه في ماء قليل عفي عنه ، وأما قلة البعير : فطاهرة لأنها من اللسان وقد تقدم ذلك .

فم الصغير

ويعنى عن فم الصغير والصغيرة وإن تحققت نجاسته كما صرح به ابن الصلاح حيث قال يعنى عما اتصل به شيء من أفواه الصبيان مع تحقق نجاستها .

وألق غيره بها أفواه المجانين وحزم به الزركشي .

قال السيد أبو بكر ونقل ابن قاسم عن الرملي : أنه لو تنجس فم الصغير بنحو القيء ، ولم يغب وتمكن من تطهيره ؛ بل لو استمر معلوم التنجس عفي عنه فيما يشق الاحتراز عنه كالتقام ثدي أمه ، فلا يجب عليها غسله ، وكتقبيله في فمه على وجه الشفقة مع الرطوبة ، فلا يلزم تطهير الفم اهـ . وما قاله ابن الصلاح أسهل وبه أفتى ابن حجر .

ويعنى عن ثياب الأطفال وإن كان الغالب عليهم النجاسة حتى لو تعلق صبي بمصل لم يضر .

نعم ؛ لو تحقق النجاسة فلا عفو ؛ لأنه يمكن الاحتراز عنهم في الصلاة .

وعند مالك رضي الله تعالى عنه : يعفى عن الثياب المذكورة وإن تحققت النجاسة .

وعنده - أيضاً : لو احتاطت المرضعة واحترزت ، وغلب على ثيابها شيء من بول الصبي ، أو روثه عفي عنه ، فلها الصلاة معه من غير نضح ولا غسل ؛ لكن يسن لها أن تجعل للصلاة ثوباً آخر وهذه رخصة عظيمة . ومقتضى قواعد مذهبنا العفو - أيضاً - لأن المشقة تجلب التيسير .

لكن محله عندنا إذا لم تقدر على ثوب آخر أو قدرت وحصل لها مشقة شديدة من غسله ؛ بأن كانت في الشتاء أفاد ذلك نظم ابن العباد وشرحه للرملي وحاشية الرشيدى عليه .

بيوت الأخلية

ويعفى عما تلقيه الفيران في بيوت الأخلية ، إذا كان قليلاً عرفاً ، ولم يتغير أحد أوصاف الماء ، وإلا فلا عفو ، كذا ذكره الشيخ أبو خضير في نهاية الأمل .

وعبارة الشيخ عبد الكريم في حاشيته على شرح الستين ؛ قال الشارح في فتاويه يعني الرملي الكبير : يعفى عما تلقيه الفيران من النجاسة في حياض الأخلية ، ومثله : ذرق الطيور الواقع فيها مستقفة كانت أولى إذا كثر كل منهما وشق الاحتراز عنه ، ولم يتغير الماء ، سواء كان دون القلتين أم لا ، فإن كثر ولم يعسر الاحتراز عنه لم يعف عنه اهـ .

وذكر في فتح المعين : أن الفزاري بحث العفو عن بعر الفأرة إذا وقع في مائع وعمت البلوى به .

وذكر - أيضاً - أن ابن حجر أفق بالعفو عن رطوبة الباسور لمبتلي بها والمراد بها ما يخرج من دم ونحوه .

الحديث عن كي المحصة

ويعفى عن كي المحصة المعروف إذا كان مفعولاً لحاجة ، ولا يقوم غيره مقامه ، بخلاف ما إذا فعل لغير حاجة ، أولها وكان غيره يقوم مقامه ، فلا يعفى عنه ويعتمد في ذلك قول الطبيب العدل^(١) أو معرفة نفسه ، وفي كفاية التجربة خلاف ومثل العدل غيره إذا وقع في القلب صدقه .

ويعفى عن المحصة التي توضع فيه ، وتصح الصلاة والإمامة بها ، ولا يضر انتفاخها وعَظُمها في الحل ما دامت الحاجة داعية إليها بأن كانت تشرب .
ويجب نزعها بعد انتهاء الحاجة إليها ؛ فإن تركها بلا عذر ضرر ، ولا تصح صلاته حينئذ .

ولا يضر إخراجها ووضع غيرها فيه مع بقاء أثر النجاسة من الأولى كما لا يضر تغيير اللصوق المحتاج إليه وإن بقي أثر النجاسة من الأول ما دامت الحاجة داعية إلى ذلك .

هذا كله إذا لم يقم غيرها مقامها في مداواة الجرح والألم ، وإلا لم يعف عنها فلا تصح الصلاة وهي في الجرح بل يجب إخراجها وغسله عند كل صلاة .

ومن الناس من لا يلتفت الآن في استعمالها إلى كل هذه الأحكام وحينئذ فالأولى لهم أن يقلدوا ما سيأتي عن الحنفية والمالكية هذا . والله أعلم .

وبالجملة فالمعفوآت كثيرة وتنقسم أربعة أقسام :

١ - قسم يعفى عنه في الماء وغيره وهو : ما لا يدركه الطرف أي النظر المعتدل .

(١) الظاهر أن المراد عدل الرواية لا الشهادة والفرق بينهما أن الأول يشمل الرقيق والأنثى والثاني لا يشملها اهـ .

٢ - وقسم يعفى عنه في غير الماء من الثوب والبدن : كالدّم القليل وأثر الاستنجاء بالحجر .

٣ - وقسم يعفى عنه في المكان فقط وهو : ذرق الطيور بالشروط المارة .

٤ - وقسم يعفى عنه في الماء دون غيره من الثوب والبدن : كالميتة التي لا دم لها سائل بالشروط المارة - أيضاً - وماعلى منفذ الحيوان غير الآدمي ؛ فإنه إذا وقع في الماء لا ينجسه ، ولو حمل في الصلاة بطلت ومثل الماء : المائع . والمنفذ : ليس بقيد كما تقدم .

خاتمة

واعلم أن مذهب الحنفية في العفو أوسع من مذهبنا ؛ لأنهم عمموا في كل نجاسة لم تتجسد ؛ بأن كانت رقيقة لا جرم لها يشاهد بالبصر ، وإن شوهده أثره فيعفى عنها حينئذ إذا كانت قدر عرض مقعر الكف .

وطريق معرفته : أن تغرف الماء باليد ، ثم تبسطها فما بقي من الماء فهو ١٠ . عرض ذلك .

وكذا إن تجسدت ولم تزد على وزن مثقال وهو : عشرون قيراطاً وهذا المثقال هو المسمى بالدرهم البغلي نسبة إلى رأس البغل ، رجل من الملوك ضربه لعمر رضي الله تعالى عنه في الإسلام .

لكن العفو إنما هو بالنسبة لصحة الصلاة فلا ينافي أنه يسن غسل قدر الدرهم وما دونه .

وقيل : يكره قدر الدرهم تحريماً فيجب غسله ، وما دونه تنزيهاً فيسن .

ثم هذا التفصيل في العفو إنما هو في النجاسة المغلظة عتدهم : كالدّم المسفوح من سائر الحيوانات إلا دم شهيد ما دام عليه .

وما بقي في لحم مهزول ، أو عروق من مذكاة ، وكبد ، وطحال ، وقلب

وما لم يسئل .

ودم سمك ولو كبيراً ولو سال منه ، وقل ، وبرغوث ، وبق ، وإن كثر أو
تعمد إصابته فيعفى عن هذه المستثنيات كلها .

وكالخمر وكل ما يخرج من بدن الإنسان مما يوجب الغسل : كمنيه ، أو الوضوء
كقيئه إذا ملأ الفم ومذيه ، ووديه ، وعذرتيه ، وبوله ، ولو صغيراً لم يطعم .

وكذا بول غير المأكول إلا الخفاش فطاهر .

ومثل عذرة الإنسان : ذرق كل طير لا يذرق في الهواء : كبط أهلي ودجاج أما
ما يذرق فيه ، فإن كان مأكولاً فطاهر ، وإلا فمخفف وسيأتي حكمه .

وكعذرة الإنسان - أيضاً - خراء كل حيوان غير الطيور ، وغير الخفاش إذ
خرؤه طاهر كبوله .

وذلك : كروث الفرس ، والبقر ، وغيرها مما يؤكل ، وكروث الحمار ،
والفيل ، وغيرها مما لا يؤكل .

وقال أبو يوسف ومحمد : خراء كل حيوان غير الطيور مخفف وطهره محمد
آخرًا للبلوى فروث نحو الحمار طاهر عنده .

والراجح الأول ، وقول أبي يوسف ومحمد « خراء كل حيوان » المراد
بالحيوان ماله روث أو خثي^(١) أي سواء كان مأكولاً كالفرس والبقر ، أو لا
كالخمار وإلا فخراء الآدمي ، وسباع البهائم متفق على تغليظه كما في الفتح
والبحر وغيرها فافهم . قاله ابن عابدين وذكر قبل ذلك أن الروث للفرس ،

(١) خثى البقر خثياً من باب رمى وهو كالتنوط للإنسان والاسم الخثى والخثى وزان حمى وحمل
والجمع أخشاء . اهـ مصباح النير .

والبغل والحمار ، والحثي - بكسر فسكون - للبقر والفيل^(١) اهـ .

وأما النجاسة المخففة عندهم وهي بول ما يؤكل لحمه ومنه الفرس ، وذرق الطير ، الذي لا يؤكل ، وكذا خرق كل حيوان غير الطيور على ما مر عن أبي يوسف ومحمد فيعفى منها عما دون ربع العضو : كاليد ، والرجل إن كان المصاب عضواً وعما دون ربع الثوب إن كان المصاب ثوباً ، والمراد : ربع طرف أصابته النجاسة كالذيل ، والكف وقيل : بل عما دون ربع جميع البدن ، أو الثوب ورجحه في النهر لكن الفتوى على الأول ، وعلى كل فالربع هو حد التفاحش الذي لا يعفى عنه .

وقال أبو بكر الرازي : حده شبر في شبر .

وقال غيره ذراع في ذراع ، والمسألة مبسطة في كتبهم .

وفي شرح التنوير : أن بول ما يؤكل لحمه طهره محمد ، وإن ذرق الطير الذي لا يؤكل قيل : بطهارته كذا ذكره العلامة الحلواني في رسالته مع زيادة .

رأي المالكية

ثم قال : وأوسع من ذلك كله ، ما عند المالكية من القول : بأن إزالة النجاسة مطلقاً : لا تجب .

فتوى شيخ المالكية

قال ويحضرني الآن في ذلك جواب سؤال رفع إلى العلامة الشيخ يوسف

(١) فهذه مسائل علمية . وفوائد فقهية ، نقلها المؤلف رحمه الله تعالى لقراء هذا الكتاب عن المذهب الحنفي للاطلاع ، ولنرى عظمة الدين في سماحته ، ورأي الأئمة الأعلام في اجتهادهم في الفروع ، كيف بذلوا وسعهم في خدمته وقدموه للأمة لقمة سائغة فجزام الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خيراً . اهـ محمد .

الزيات شيخ المالكية بالجامع الأحدي أثناء هذا القرن نصه : ما تقول السادة المالكية فيمن صلى متلبساً بالنجاسة متعمداً ما الحكم في صلاته ؟

ونص الجواب : إن في إزالة النجاسة عندنا أعني المالكية خلافاً على ثلاثة أقوال : فقيل : بالوجوب ، وقيل : بالسنية ، وقيل : بالاستحباب والقول بالسنية قوي في المذهب ، قال به جمهور المالكية .

وعليه فمن صلى بالنجاسة ، صحت صلاته ولا فرق عند المالكية بين المغلظة والمخففة ولا يرون هذا التقسيم أصلاً .

فينفع لمن عرض له الوسواس ، وتكن منه أن يقلد هذا القول ؛ لأنه راجح في المذهب ، بل ربما وجب عليه العمل به ؛ لأن من قواعد الشرع ارتكاب أخف الضررين .

ولو كان هذا المقلد شافعياً فيتوضأ على مذهبه فيمسح بعض رأسه ، ويقلد المالكية في القول بسنية إزالة النجاسة لصحة صلاته ؛ لأن المتمد جواز التلفيق في العبادة بين مذهبين كما أفتى به العلامة العدوي - أي بفتح العين والدال - نفعا الله به والتقليد في تلك الحالة جائز ولو بغير ضرورة .

ولا يشترط في المقلد أن يعتقد أن مقلده أرجح ، بل لو اعتقد أنه راجح كفاه .

وللمالكي ومن قلده ، أن يأكل بيده من غير غسل ، ولو خالط بها ريق الكلب ، وله الصلاة بما مسه ريق الكلب من ثيابه ، وبدنه ، وعذرتة ، وبوله ، كغيرها من سائر النجاسات فيجري فيها القول بالسنية ، وبالمجلة فدين الله يسر لا عسر ، قال الله تعالى : ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ (١) .

(١) سورة الحج الآية الأخيرة .

وقال ﷺ : « بعثت بالشرعية السمحة »^(١) أي الدين السهل فينبغي لكل عاقل أن يدفع الوسواس عن نفسه بقدر ما يمكنه ؛ فإذا حدثه ببطلان صلاته ، أو وضوئه كذبه في ذلك ويحكم بصحة ذلك أه الجواب بحروفه وهو نفيس جداً ، وقوله فيتوضأ على مذهبه فيمسح بعض رأسه مبني على مشهور مذهب مالك من وجوب مسح جميع الرأس ومقابلته : الاكتفاء بمسح ثلث الرأس ، أو مسح مقدمه أو مسح ثلاثة أجزاء من ثلاث شعرات أو مسح بعض شعرة كذهبننا انتهى .

وما أحسن قول العلامة ابن العباد في منظومته :

لم يجعل الله في ذا الدين من حرج	لطفاً وجوداً على أحيا خليقته
وما التنطع إلا نزغة وردت	من مكر إبليس فاحذر سوء فتنته
إن تستمع قوله فيما يوسوسه	أو نصح رأي له ترجع بخيبته
القصد خير وخير الأمر أوسطه	دع التعمق واحذر داء نكبته

والحرج : الضيق والمشقة . والقصد : التوسط . والتعمق ، والتنطع معناهما واحد : وهو التشديد في الطهارة والصلاة ونحوهما من أنواع العبادات .

(١) رواية جابر : « بعثت بالحنيفية السمحة ومن خالف سنتي فليس مني » رواه الخطيب اهـ .

وقد قالوا : إن للموسوسين شيطاناً يضحك عليهم ويستهزئ بهم نسأل الله
بِالسلامة منه بمنه وكرمه آمين^(١) .

فصل^(٢) في الاستنجاء

وهو لغة : الإزالة والقطع ، وشرعاً : إزالة الخارج من الفرج عنه بالماء ،

أقول : قد يزعم المنحرفين ، أن التنطع من الورع المطلوب شرعاً ، وأنه من الدين .
الجواب : الورع الحق الذي ليس فيه هوادة ، هو : في الدرهم والدينار ، في تحري الحرام من
الحلال ، مع نظافة الباطن من الأوساخ والأدران ، فها هو سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه
أنه مر في رحلة له على امرأة من أهل الكتاب ، فطلب منها مكاناً طاهراً يصلي عليه ،
فضحكت وقالت : يا سلمان !! طهر قلبك وصل حيث شئت ، فالتفت سلمان إلى زميل له
قائلاً : خذها من نصرانية !! وقد ذكرت فيما تقدم كلمة عن إمام دار الهجرة حول هذا ...
فإياك أن تكون ألعوبة في يد الشيطان ، أو أضحكة له .

ولا تفهم من هذا أن الاستهتار في أمر النجاسة مطلوب ، وعدم التوقي عنها مرغوب كلا ثم
كلا ... فإن الإسلام مصدر النظافة ، والدين حرب على الفذرين ، وأن الطهارة شرط أساسي
لصحة العبادة ، وأنه عليه الصلاة والسلام قد مر بقبرين وجدهما يشتعلان ناراً ، فأخبر بأن
أحدهما كان لا يستبرأ من البول ، والآخر كان يعيش بالتمية .

ولكن نحذر المسلمين من التكلف الزائد في هذا الميدان لألا يعموا في وساوس تقطعهم عن
العبادة التي هي أمنية إبليس عليه اللعنة .

فالاعتدال - معشر الإخوان - مطلوب ، وكل من الإفراط أو التفريط ممقوت . فخير الأمور
الوسط ، وحب التعالي غلط ، فأصلحوا رجالكم ، وحسنوا ثيابكم حتى تكونوا كأنكم شامة بين
الناس اهـ محمد .

(٢) « دليله من الكتاب والسنة »

قال تعالى : ﴿ أو جاء أحد منكم من الغائط ﴾ من سورة النساء آية : ٤٣ .

قال سيدي الإمام الشافعي في كتابه الأم ج ١ ص ١٨ : ولا استنجاء على أحد وجب عليه
وضوء ، إلا بأن يأتي منه غائط أو بول ، فيستنجي بالحجارة أو الماء .

أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي
هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « إنما أنا لكم مثل الوالد ، فإذا ذهب
أحدم إلى الغائط ، فلا يستقبل القبلة ولا يستديرها بفائط ولا بول وليستنجل بثلاثة أحجار ،
ونهى عن الروث والرمة ، وأن يستنجي الرجل ببيته » الرمة : هي العظم البالي .

أو بالحجر ، وما في معناها مما اجتمعت فيه الشروط الآتية :

وهو : طهارة مستقلة على الأصح أي فليس من إزالة النجاسة بدليل الاكتفاء فيه بالحجر دونها ، وقيل : إنه منها وعليه المتأخرون .

وشرع مع الوضوء ليلة الإسراء .

وقيل : في أول البعثة .

وهو : بالحجر رخصة ومن خصائصنا .

وأما بالماء فليس من خصائصنا .

وأول من استنجد به سيدنا إبراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام قاله العلامة الباجوري ، وقوله به : أي بالحجر كما يدل لذلك عبارة الشرقاوي ونصها :

والاستنجاء^(١) بالحجر : خصوصية اختصت بها هذه الأمة أي بالنسبة لغير الأنبياء فلا ينافي أن أول من استنجد به إبراهيم عليه السلام اهـ .

وشرع الاستنجاء لوطء الحور العين كما قاله ابن عباس رضي الله تعالى عنها .

ما يعتري الاستنجاء من الأحكام

١ - ثم إنه تارة يكون مندوباً : كالاستنجاء من المني ، ومن غير الملوث : كالردود والبعر الجافين .

٢ - وتارة يكون مكروهاً : كالاستنجاء من الريح^(٢) .

(١) من نجوت الشجرة إذا قطعها ، فكأن المستنجد يقطع بها الأذى عن نفسه ، واصطلاحاً : كالاستنجاء ، والاستطابة : إزالة الخارج من الفرج بما يأتي . لكن الاستنجاء يختص بالأحجار اهـ . سترى الكريم .

(٢) فلا يجب من الريح ، بل قال الأصحاب لا يستحب بل قال الجرجاني : إنه مكروه . قال الشيخ =

٣ - وتارة يكون واجباً ، وذلك في الخارج النجس الملوث كما قلت .

ويجب الاستنجاء^(١) خلافاً لأبي حنيفة وكذا المزني من أئمتنا من كل ملوث خارج من أحد السبيلين أي القبل والدبر كثيراً ، كان الخارج أوقليلاً ، معتاداً كبول وغائط أو نادراً ، كدم ومذي غير المني فلا يجب الاستنجاء منه ؛ لأنه طاهر والاستنجاء لا يجب إلا من النجس ومن ثم قالوا :

إن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يجب عليهم استنجاء ؛ لأن فضلاتهم طاهرة هذا .

وأوجب مالك الاستنجاء من المني لنجاسته عنده ، وهو : مبني على القول عنده بوجوب إزالة النجاسة ، لا على القول بالنسبة الذي اعتمده كما أفاده البجيرمي وقولي (بماء أو حجر) متعلق بالاستنجاء .

و (أو) للتنويع فأحد النوعين مجزئ وحده ، ولو مع تيسر الآخر وليست للتخير إذ لو كانت له لامتنع الجمع بينهما مع أنه جائز بل هو مندوب بأن يستعمل الحجر ، أولاً لتخف النجاسة ، وتقل مباشرتها بيده ثم يستعمل الماء ليزول الأثر .

ولا يشترط في الجمع طهارة الحجر ، ولا كون المسح ثلاثاً ، فيكفي بالنجس ، وبأقل من ثلاث مع الإنقاء ؛ لكن هذا بالنسبة لحصول أصل السنة وأما كمالها فلا بد فيه من سائر الشروط الآتية :

= نصر : إنه : بدعة ويأثم . قال النووي في شرح المذهب : أما قوله : بدعة فصحيح وأما الإثم : فلا إلا أن يعتقد وجوبه مع علمه بعدمه اهـ الاختيار .

(١) لا فوراً بل عند خوف تضرع بالنجاسة ، وفيما لو علم أنه لا يجد الماء وقت الصلاة وعند إرادة نحو الصلاة أو دخول وقتها . فوجوبه بدخول الوقت موسعاً ومضيّقاً كبقية الشروط فانهم اهـ الاختيار .

فروع

١ - ولو أراد الاقتصارَ على أحدهما ، فالماء : أفضل لأنه يزيل العين والأثر جميعاً . هذا إن لم يجد في نفسه كراهة الحجر وإلا كان أفضل^(١) .

٢ - قال الشيخ عميرة في حاشيته على الجلال : وذهب بعض المالكية إلى أن الحجر لا يجزيء مع وجود الماء ، وذهب العلماء إلى تعيين الحجر اهـ فراجعه .

٣ - والواجب في الاستنجاء بالماء : استعمال قدر منه بحيث يغلب على الظن زوال النجاسة به ، وعلامة ذلك ظهور الخشونة بعد النعومة .

ولا يسن حينئذ شم يده ، فلو شمها ووجد رائحة الخارج فهو دليل على نجاسة يده فقط فيجب عليه غسلها .

ولا يحكم على المحل بالنجاسة سواء شمها من الملاقى له أم لا كما هو ظاهر كلام الرمي في شرح المنهاج .

وقال الرحماني : إن شمها من الملاقى له فهو دليل على نجاستها قال الشرقاوي وهذا هو الظاهر اهـ .

وعليه جرى ابن حجر في التحفة وشرح بافضل وكذا القليوبي على الجلال.

وعبارته ولا يندب الاستعانة في الاستنجاء بنحو إشنان ، ولا شم اليد بعده ، فإن شمها فوجد ريح النجاسة لم يضر ، إن كان من بين الأصابع ويضر إن كان من الملاقى لدلالته على بقائها فتجب إعادته اهـ .

فائدة : لو بلّ الشخص يده بالماء قبل الاستنجاء لم يظهر فيها ريح

(١) نظيره في المسح على الخفين فإن الغسل أفضل ما لم يتردد في جواز المسح مع تواتر حديثه ، فإن شك أو تردد فالمسح أفضل لإزالة التردد من نفسه .

النجاسة كذا تقل عن الحفني .

ويجب الاسترخاء قليلاً حالة الاستنجاء لتنفسل تضاعيف الدبر من كل من الرجل والمرأة ، وتضاعيف الفرج من المرأة هذا .

ماء زمزم

وشمل الماء ماء زمزم فيجزىء الاستنجاء به إجماعاً لكنه خلاف الأولى على المعتمد ، وقيل : مكروه وقيل : حرام .

ويقال : إنه يورث الباسور ، وأهل مكة يمتنعون من استعماله في الاستنجاء ، ويشنعون التشنيع البليغ على من يفعل ذلك ، ومقصودهم بهذا مزيد تعظيمه كما قاله البجيرمي .

وشمل الحجر حجارة الذهب والفضة ، وإن حرم بالمهيا ؟ منها له ويعلم من ذلك جوازه بالدراهم والدنانير المضروبة ؛ لأنها لم تطيع للاستنجاء للتعامل بها .

وشمل - أيضاً - نحو الجواهر ، وكذا حجر الحرم ، والموقوف فيصح الاستنجاء به وإن حرم في الموقوف ، إلا جزء المسجد فلا يصح الاستنجاء به ؛ لحرمته ولو منفصلاً ، وفي حجر الحرم خلاف قيل : مكروه وقيل : لا .

واعلم أنه ليس المراد بالحجر شرعاً خصوصه بل هو أو ما في معناه من كل جامد أي جاف لا رطوبة فيه ، ومنه الحرير إذا كان خشناً ، فيجوز الاستنجاء به ولو للرجال على المعتمد كما في القليوبي على الجلال ؛ بخلاف الرطب ومنه المائع غير الماء كماء الورد والخل فلا يجزىء .

وذكر الشيخ عبد الكريم المطري نقلاً عن متن الكنز : أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه جوز زوال النجاسة بكل مائع ، كالخل ، وماء الورد ، لا الدهن اهـ .

المحترزات

(طاهر) خرج به البعر ، والحجر المتنجس ، فلا يجزىء الاستنجاء بهما خلافاً
لأبي حنيفة كما قاله الشيخ عبد الكريم نقلاً عن المناوي على الجامع الصغير .

ومحل عدم الإجزاء عندنا : إذا أراد الاقتصار على الحجر ؛ فإن أراد الجمع بينه
وبين الماء وقصد بالحجر التخفيف ، لم يشترط طهارته كما تقدم .

قانع أي مزيل لعين النجاسة ، فلا يكفي غير القانع ؛ كالفحم الرخو ،
والتراب المتناثر ، وكذلك القصب الأملس ، أي الناعم ، وهو اسم لكل ذي أنابيب
أي عقد كالبوبص ، والذرة ، والخيزران .

ومحل عدم إجزائه في غير جذوره ، وفيما لم يشق كما في الشبراملسي على الرملي .
أما جذوره والمشقوق منه فيجزىء الاستنجاء بهما لأنها قاله العان .

(غير محترم) أي غير معظم .

ومنه كتب توراة وإنجيل عليمَ تبديألهما وخليا عن اسم معظم .

ومنه أيضاً جلد دبغ لانتقاله بالدبغ عن طبع اللحوم أي صفتها إلى طبع الثياب
فيجوز الاستنجاء به .

ويحرم عند ابن حجر أكله مطلقاً ، وعند الجمال الرملي يحل أكله إذا كان من مزكى ،
وإلا حرم ، سواء كان مما لا يؤكل لحمه أو من ميتة ما يؤكل لحمه قاله العلامة الكردي .

ويستثنى جلد المصحف فيحرم الاستنجاء به مطلقاً متصلاً كان أو منفصلاً
بل قيل : بالكفر في الأول وبالفسق في الثاني .

ويستثنى أيضاً جلد كتب علم شرعي وألته إذا كان متصلاً بهما ، بخلاف ما إذا
كان منفصلاً عنها .

أما المحترم فلا يجوز الاستنجاء به .

ومنه جزء المسجد ولو منفصلاً كما تقدم التنبيه عليه .

ومنه - أيضاً - ما كتب عليه قرآن أو علم شرعي أو آله .

ومنه - أيضاً - مطعوم الآدميين كالخبز وكذا مطعوم الجن كالعظم ومعنى كونه مطعوماً لهم إنه يكسَى لحماً أو فرماً كان كما ورد في الحديث .

ويحرم تنجيسه بغير الاستنجاء - أيضاً - لا رميه لكلب وإن لزم تنجيسه لأنه لغرض صحيح ، أما رميه بمجل نجس لا لغرض كما يفعله غالب الناس فحرام ، فينبغي لمن لم يجد محلاً طاهراً يرميه فيه أن يمسه حتى يجد ذلك قاله العلامة الشرقاوي .

وفي حاشية الشيخ عبد الكريم المطري نقلاً عن المناوي أن أبا حنيفة جوز الاستنجاء به اهـ .

وأما مطعوم البهائم كالخشيش فيجوز الاستنجاء به .

وأفاد العلامة الخطيب أن المطعوم للبهائم والآدميين يعتبر فيه الأغلب ، فإن استويا فوجهان : الأصح منهما عدم الإجزاء اهـ .

ومن المحترم جزء آدمي ولو منفصلاً ، وجزء حيوان غير آدمي إذا كان متصلاً بخلاف المنفصل .

لكن ليس المراد كما هو ظاهر في منفصل بل نحو شعر المأكول ، إذا هذا هو الذي يمتنع الاستنجاء به متصلاً لا منفصلاً ، بخلاف غيره لأنه إن كان من مأكول مذكي أو من نحو سمك فطعوم وإلا فنجس ، ذكر ذلك العلامة الكردي ، ونحو شعر المأكول صوفه ووبره وريشه .

وشرط إجزائه أي الحجر إن أريد الاقتصار عليه :

١ - أن لا يحف الخارج كله أو بعضه ؛ فإن جف بحيث لا يقلعه الحجر تعين الماء ، ما لم يخرج بعده خارج آخر ، ولو من غير جنسه ويصل إلى ما وصل إليه الأول أو يزيد عليه ، وإلا كفى الحجر .

وقيل : بتعين الماء إذا لم يزد الأول ، أو كان من غير جنسه .

٢ - أن لا يتقطع ؛ فإن تقطع بأن خرج قطعاً في محال ، تعين الماء في المنفصل عن المخرج .

وإن لم يجاوز صفحة أو حشفة ، إما المتصل فيجزئ فيه الحجر إن لم يجاوز ما ذكر .

٣ - وأن لا ينتقل عن الحل الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه ، فإن انتقل كذلك تعين الماء في الجميع مع الاتصال ، وفي المنتقل فقط مع الانفصال ، ولا يضر الانتقال بواسطة إدارة الحجر لأنه ضروري .

وفي البجيرمي على المنهج :

أن التقطع هو الانفصال ابتداء ، والانتقال : الانفصال بعد الاستقرار ، والانتشار : هو السيلان متصلاً في الابتداء ا هـ .

وهذا الأخير لا يضر إلا إذا جاوز الصفحة أو الحشفة كما يأتي .

٤ - وأن لا يطرأ عليه أجنبي أي نجس مطلقاً جافاً كان أو رطباً ، ولو رشاش الخارج منه كما قاله ابن حجر في شرحه على بافضل ، أو طاهر رطب بخلاف الطاهر الجاف فلا يضر إلا إن اختلط بالخارج كما قاله ابن حجر في التحفة .

ويؤخذ مما تقرر أنه لو استنجى بحجر مبلول لم يصح استنجاؤه هذا .

والطرو ليس قيماً بل لو كان الأجنبي موجوداً قبل كان الحكم كذلك ، ومن ذلك ما لو استنجى بالماء ثم قضى حاجته ثانياً قبل جفاف الحل فیتعین الماء ، ولا يكفي الحجر ، ولا يضر وجود العرق بالحل ولا طروه بعد

الاستنجاء لأنه ضروري .

٥ - وأن لا يجاوز صفحة إن كان غائطاً وحشفة إن كان بولاً ، والصفحة : ما يستتر بانطباق الإليتين عند القيام .

والحشفة : ما فوق الختان المساة عند العامة بالثمة ، فإن جاوز ما ذكر تعين الماء في المجاوز ، والمتصل به كما في الكردي نقلاً عن التحفة .

وفي معنى المجاوز وصول بول المرأة مدخل الذكر ، فتى تحققت ذلك تعين الماء ، وإن لم تتحقق لم يتعين لكنه مستحب هذا .

وعلم مما تقرر أنه لو انتشر الخارج فوق العادة ، ولو بعرق من غير انتقال وتقطع ومجاوزه كفي فيه الحجر .

فإن تقطع أو انتقل بانفصال تعين الماء في المنفصل .

فإن سال بعد استقراره مع الاتصال تعين الماء في الجميع ، وإن لم يجاوز الصفحة والحشفة على المعتمد .

لأنه كنجاسة طرأت على المحل من خارج ، ومن المعلوم أنه لا يكفي فيها الحجر ، كذا أفاده الشرقاوي .

وفي القليوبي على الجلال : أن المنفصل عن المخرج لا يجزئ فيه الحجر مطلقاً وأن المتصل به يكفي فيه الحجر إن لم يجاوز ما ذكر سواء انتقل أولاً . وذكر الشرقاوي : أن من ابتلي بالمجاوزه دائماً يجزيه الحجر للضرورة إذا فقد الماء .

وأن يكون بثلاث مسحات بفتح السين جمع مسحة بسكونها وقولي نعم كل واحدة منها المهل أي وجوباً على المعتمد ولو كانت بثلاثة أطراف حجر واحد ، وهذه الثلاث لابد منها فلا يكفي الاقتصار على ما دونها وإن حصل بها الإبقاء

خلفاً لأبي حنيفة ومالك حيث قالوا : الاعتبار بالإتقاء كما في رحمة الأمة .
وعبارة الشيخ عبد الكريم نقلاً عن المناوي : ولم يشترط المالكية عدداً
وكذا الحنفية حيث وجب الاستنجاء عندهم بأن زاد الخارج على قدر الدرهم .
فإن لم يحصل الإتقاء للحل بالثلاث وجبت الزيادة عليها إلى أن يبقى أثر
لا يزيله إلا الماء أو صغار الخزف^(١) .

وهذا ضابط ما يكفي في الاستنجاء بالحجر ، ويعلم من ذلك أن بقاء هذا الأثر
لا يضر لأنه معفو عنه ، ولكن الأفضل إزالته بماء أو جامد كما في بشرى الكريم .
وفي الكردي نقلاً عن القليوبي : أنه يجب الاستنجاء من الملوث وإن كان
قليلاً بحيث لا يزيله إلا الماء ، أو صغار الخزف ، ويكفي فيه الحجر وإن لم
يزل شيئاً اهـ .

ولا يقال : ما فائدته حينئذ ؟ لأننا نقول : نظيره إمرار الموصى على رأس
الأقرع في الحج فهو أمر تعبدي ، وإنما وجب الاستنجاء من الملوث المذكور مع
أن بقاءه لا يضر كما علمت ؛ لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء .

من سنن الاستنجاء

١ - كونه باليد اليسرى للاتباع ويكره باليمين .

وقيل : يحرم لصحة النهي عن الاستنجاء بها هذا إن لم يكن عذر ، وإلا
فلا كراهة ولا حرمة .

٢ - ومنها تقديم القبل على الدبر في الاستنجاء بالماء ؛ إذ لو قدم الدبر
خشي عود النجاسة إليه من رشاش القبل ، وأما في الحجر فيقدم الدبر ؛ لأنه

(١) هو الطين المعمول آنية قبل أن يطبخ وهو الصلصال فإذا شوى فهو الفخار . اهـ مصباح المنير .

يجف قبل القبل ، وإذا جف لا يجزىء فيه إلا الماء .

٣ - ومنها الاعتماد على الأصبع الوسطى في غسل الدبر لأنه أمكن .

٤ - ومنها ذلك اليد بعده بالأرض أو نحوها ثم غسلها .

٥ - ومنها نضح فرجه وإزاره من داخله بالماء بعده دفعاً للوسواس .

٦ - ومنها أن لا يستنجي بماء في محل قضاء الحاجة بل ينتقل عنه لئلا يعود الرشاش عليه إلا في الأخلية المعدة لقضاء الحاجة ، فلا ينتقل عنها لفقد العلة المذكورة .

٧ - ويسن لمن أراد التبرز أن يلبس نعليه ، ويستر رأسه ، وينحي عنه ما فيه معظم من قرآن ، أو علم ، أو ذكر ، أو اسم نبي ؛ لأن دخول الخلاء بذلك مكروه ؛ بل اختار الأذرعى حرمة الدخول بالمصحف .

٨ - وإذا وصل لباب الخلاء سن له أن يقول : بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخُبث والخبائث ، اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم .

٩ - ثم يدخل بعد ذلك مُقدماً يساره ، ويكره تقديم اليمين ؛ لأنه يورث الفقر ، فإذا وصل لحل الجلوس قدم اليسرى - أيضاً -

١٠ - ثم يرفع ثوبه شيئاً فشيئاً إلى أن يجلس فإذا جلس اعتمد على يساره ناصباً يمينه ، بأن يضع أصابعها على الأرض ويرفع باقيها ؛ لأن ذلك أسهل لخروج الخارج .

١١ - ويسن أن يضم فخذه ، ويضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى ، ولا يتكلم حال جلوسه ، ولا ينظر إلى فرجه ، ولا إلى الخارج منه ، ولا إلى السماء .

١٢ - ولا يلتفت يميناً ولا شمالاً ، ولا يعبث بيده ولا يأكل ولا يشرب ،

ولا يستاك ، ولا ييزق ، ولا يمتخط ، ولا يطيل القعود بلا حاجة ، وقد قيل : من أكثر من الكلام حال قضاء حاجته خشي عليه من الجان ، ومن أدام نظره إلى ما يخرج منه ابتلي بصفرة الأسنان ، ومن أكثر من التلفت ابتلي بالسوسة ، ومن أكل عند قضائها ابتلي بالفقر ، ومن استاك ابتلي بالنسيان ، ومن بزق في بوله ابتلي بالسوسة وصفرة الأسنان ، ومن امتخط عند قضائها ابتلي بالصم^(١) .

وإطالة القعود تورث الباسور ووجعاً في الكبد .

١٣ - وإذا أراد الانصراف أسبل ثوبه شيئاً فشيئاً إلى أن ينتصب وقدم رجله اليمنى في الخروج من الباب .

١٤ - فإذا خرج قال : غفرانك ثلاثاً ، الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ، اللهم طهر قلبي من النفاق ، وحصن فرجي من الفواحش ، الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبقى في منفعتي ، وأذهب عني أذاه .

١٥ - ويسن عدم التبرز في مهب الريح ، وفي طريق الناس ، وفي مواضع جلوسهم ، وتحت الشجرة التي تثمر ، ولو ثمرأ يُشَم ، وفي الثقب ، والمكان الصلب وفي الماء ليلاً مطلقاً ؛ لأنه مأوى الجن ، وكذا نهراً إلا في الراكد المستبحر ، والجاري

(١) أقول : إن مقام قاضي الحاجة ، مقام هيبة وإجلال ، مقام يقظة وانتباه ، مقام ضعف واستكانة . انظر يا مسكين لو حبس عنك البول ، أو تأخر الغائط عن وقته ، ماذا يحدث بك من أوجاع ؟ أما تحتاج للطبيب إذا اشتد بك الأمر أن تكشف أمامه سواتيك لإخراج ما انحبس من البول ؟ أما تحتاج إلى عملية خطيرة إذا استعصى الغائط ، مع ما تقدمه من مال ، وتقاسيه من آلام ، وإذا بك يا مسكين مع ضعفك الظاهر تنازع العظيم القادر في كبريائه وعظمته ، انظر لترددك للخلاء مرات في اليوم ، وأنت تفعل الخروج بيدك .

وأكثر ما يقال في مثل هذه الأمور السبعة التي ذكرها الإمام الجرداني رحمه الله تعالى أن ثبتت بالتجارب ، ولا يجوز عزوها لنص نبوي ولذا أوردها المصنف بلفظ « قيل » التي أو هي صيغ التبريض فافهم اهـ محمد .

الكثير ، هذا إن كان الماء مباحاً أو مملوكاً له بخلاف ماء الجوامع فيحرم التبرز فيه ، وكذا في الماء المملوك لغيره كماء الحمام إلا بإذن مالكة .

ويكره للمتبرز استقبال الشمس والقمر عند الطلوع والغروب حيث لا ساتر ولو سحاباً كما في بشرى الكريم .

وقيل يكره استدبارها - أيضاً - وهو ضعيف .

ويكره دخول الخلاء ليلاً ؛ لأنه مأوى الجن فيندب اتخاذ إناء للبول فيه بالليل .

١٦ - ويسن لمريد التبرز أن يبتعد عن الناس إلى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ، ولا يشم له ريح فإن تعذر عليه الإبعاد عنهم سن لهم الإبعاد عنه .

١٧ - ويسن له أن يغيب شخصه عنهم حيث أمكن .

حكم استقبال القبلة واستدبارها

ويحرم استقبال القبلة واستدبارها حال خروج البول والغائط ، في غير المكان المعد للتبرز ، إذ لم يكن هناك ساتر أصلاً ، أو كان ولم يبلغ ارتفاعه ثلثي ذراع بذراع آدمي معتدل ، أو بلغها ولكن بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع .

ويحصل الستر بنحو دابة ، وكوم رمل وإرخاء ذيل .

واختلف الرمي وابن حجر في اشتراط العرض للساتر بحيث يستر جميع ما توجه به ، فقال الأول : بالاشتراط ، والثاني : بعدمه فيكفي عنده اليد ونحو العصا .

فإن وجد الساتر ، وبلغ ثلثي ذراع فأكثر ، ولم يبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع كان كل من الاستقبال والاستدبار خلاف الأولى .

وقيل : مكروهاً .

هذا كله في غير المعد ، وأما في المعد فلا حرمة ، ولا كراهة ، ولا خلاف الأولى مطلقاً .

نعم ؛ هما بخلاف الأفضل كما قاله ابن حجر حيث أمكن الميل عن القبلة بلا مشقة .

مطلب في مكروهاته

ويكره التبرز من قيام ، وفي محل الاغتسال ، وقرب جدار المسجد ، وعند قبر محترم غير نبي ، أما هو : فيحرم وتشتد الكراهة عند قبور الأولياء والشهداء والعلماء .

قال الأذرعى : والظاهر تحريمه بين القبور المتكرر نبشها لاختلاط تراها بأجزاء الميت ، ويحرم على القبر ، وفي إناء في المسجد .

اختلاف عادات الناس فيه

ويسن الاستبراء من البول بعد انقطاعه ، بما يظن به أنه لم يبق بمجرى البول ما يخاف خروجه ، ويختلف ذلك باختلاف الناس :

فمنهم من يكفيه أدنى عصر الذكر .

ومنهم من يحتاج إلى تكرره .

ومنهم من يحتاج إلى نثر الذكر مع عصره .

ومنهم من يحتاج إلى تنحنح .

ومنهم من يحتاج إلى مشي خطوات .

ومنهم من يحتاج إلى أن يقفز قفزات أو يصعد أو ينحدر .

ومنهم من يحتاج إلى صبر لحظة .

ومنهم من لا يحتاج إلى شيء من ذلك كل على حسب عادته .

وإنما لم يجب الاستبراء ؛ لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عوده ، فلو صارت عادة شخص أنه لا ينقطع بوله إلا به ، كان واجباً في حقه ، وعليه يحمل حديث « تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه »^(١) .

وينبغي الاحتراز من المبالغة في الاستبراء ؛ لأنها تجر إلى الضرر ، أو الوسوسة والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

* * *

تم الجزء الأول من فتح العلام بعون الله العليم العلام . ويليه الجزء الثاني ، وأوله :

كتاب الصلاة

(١) رواه الدارقطني عن أنس رضي الله عنه .

فهرس الجزء الأول

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
خطبة الكتاب وأسماء الكتب المستمد منها	٥
الكلام على البسلة	٩
خواص الرحمن الرحيم	١٠
أحكام البسلة	١١
الكلام على الممدلة وأقسامها وفضلها	١٣
مطلب : هل الأفضل الحمد لله أو لا إله إلا الله	١٤
معنى الإسلام والإيمان وقواعد كل منهما	١٨
ما يجب علينا معرفته	١٨
مطلب : في الصلاة على النبي ﷺ ومعناها وفضلها	١٩
حد آل البيت	٢٦
حد الصحابي	٢٦
الحديث على أما بعد	٢٦
مطلب : في فضل التفقه في الدين	٢٨
مطلب : في ذم من لا يعمل بعلمه	٣٢

* * *

● قسم التوحيد	٣٥
مقدمة	٣٧
مطلبه : في نجاة أبويه عليه السلام	٣٩
الصفات الواجبة في حقه تعالى	٤٠
مطلب : فين اعتقد أن الأسباب تؤثر في نفسها	٤٤
حكم نسبة الشر والقبح إلى الله تعالى	٤٧
الإرادة مرادفة للمشئة	٤٧

٥٠	الصفات المعنوية
٥٢	الكلام على ما يستحيل في حقه تعالى
٥٤	إبليس وإمامنا الشافعي
٥٦	الكلام على ما يجوز في حقه تعالى
٥٦	مناظرة علمية طريفة
٥٨	أدلة الصفات وحكم معرفتها
٥٩	دليل وجوده تعالى
٦٠	دليل قدمه تعالى
٦٠	دليل بقاءه تعالى
٦١	دليل المخالفة للحوادث
٦١	دليل قيامه بنفسه
٦١	أقسام الموجودات
٦٢	دليل الوجدانية
٦٣	دليل وحدة الذات
٦٣	دليل وحدة الصفات
٦٣	دليل وحدة الأفعال
٦٤	دليل القدرة
٦٥	دليل العلم
٦٥	دليل الحياة
٦٦	دليل السمع والبصر
٦٦	دليل الكلام
٦٧	دليل القدرة
٦٨	دليل جواز فعل الممكنات وتركها في حقه تعالى
٦٩	الواحب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام
٦٩	المستحيل في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام
٧٢	الحائز في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام

٧٤	الكلام على أدلة العقائد المتعلقة بالرسول .
٧٤	دليل صدقهم
٧٥	دليل أمانتهم
٧٦	دليل فطنتهم
٧٦	دليل تبليغهم
٧٧	العقائد المتقدمة مجموعة كلها في معنى كلمتي الشهادة

* * *

٨٣	● قسم السيرة
٨٥	مطلب : في معرفة الرسول
٨٥	نوح عليه السلام
٨٦	شعيب عليه السلام
٨٨	يونس عليه السلام
٩٠	يعقوب عليه السلام
٩١	إسحاق عليه السلام
٩١	لوط عليه السلام
٩٣	يوسف عليه السلام
١٠٧	أيوب عليه السلام
١٠٩	زكريا عليه السلام
١٠٩	صالح عليه السلام
١١١	عيسى بن مريم عليه السلام
١١٤	ذو الكفل عليه السلام
١١٥	إسماعيل عليه السلام
١١٨	يحيى عليه السلام
١١٩	موسى عليه السلام
١٢٢	إدريس عليه السلام

١٢٣	هارون عليه السلام
١٢٥	اليسع عليه السلام
١٢٥	داود عليه السلام
١٢٨	آدم عليه السلام
١٢٩	إبراهيم عليه السلام
١٣١	هود عليه السلام
١٣١	سليمان عليه السلام
١٣٨	إلياس عليه السلام
١٣٩	محمد عليه الصلاة والسلام
١٤٠	مطلب : في معرفة الملائكة
١٤٣	مطلب : في معرفة نسبه عليه الصلاة والسلام
١٤٤	نسب أبيه عليه الصلاة والسلام
١٥١	نسب أمه عليه الصلاة والسلام
١٥٦	فضل الأنبياء على الترتيب
١٥٧	مطلب : في ذكر مرضعاته عليه الصلاة والسلام
١٥٨	حلية السعدية
١٦٠	خروجه صلى الله عليه وسلم مع عمه أبي طالب إلى الشام
١٦٣	أول من آمن به عليه الصلاة والسلام
١٦٥	هجرته عليه الصلاة والسلام
١٦٧	إسراؤه ومعراجه عليه الصلاة والسلام
١٧٨	حوضه عليه الصلاة والسلام
١٨٠	الحديث على الشفاعة العظمى

* * *

١٨٣	● قسم العقيدة
١٨٥	الجنة والنار
١٨٨	الموت

كلمة عن المحو والإثبات	١٨٩
ملك الموت وصفته	١٩٠
الحديث على سؤال القبر	١٩٣
عذاب القبر ونعيمه	١٩٤
فيما ينجي من عذاب القبر	١٩٥
الساعة وعلاماتها	١٩٦
الحشر من القبور وتفاوت مراتب الناس في الحشر	١٩٦
الصور	١٩٨
هول الموقف	١٩٩
الميزان	٢٠٤
الصراط	٢٠٨
تفاوت الناس في مرورهم على الصراط	٢١٠
شروط الدعاء وآدابه	٢١٣
أولاده عليه الصلاة والسلام	٢١٤
زوجاته عليه الصلاة والسلام	٢٢٥
خديجة بنت خويلد	٢٢٦
عائشة بنت أبي بكر	٢٢٩
حفصة بنت عمر	٢٣١
أم حبيبة بنت أبي سفيان	٢٣٣
أم سلمة بنت أمية	٢٣٣
سودة بنت زمعة	٢٣٤
زينب بنت جحش	٢٣٤
ميونة بنت الحارث	٢٣٦
زينب بنت خزيمة	٢٣٧
جويرية بنت الحارث	٢٣٧
صفية بنت حيي	٢٣٨

ريحانة بنت شمعون ٢٣٩

* * *

● قسم الفقه ٢٤٣

كتاب الطهارة ٢٤٥

مقاصد الطهارة ووسائلها ووسائلها ٢٤٦

مقاصد الطهارة : أربعة ٢٤٦

وسائل الطهارة : أربعة ٢٤٨

شروط الماء المطهر : ثلاثة ٢٤٨

شروط التراب المطهر : ثلاثة ٢٦٢

التطهير بالداغ ٢٦٣

وسائل ووسائل الطهارة : شيان ٢٦٥

١ - صور الاجتهاد وحكمه ٢٦٥

٢ - حكم الأواني ٢٦٧

باب الوضوء ٢٧١

زمن مشروعيته ٢٧٢

حكمة الاختصاص ٢٧٢

ما ورد في فضل الوضوء ٢٧٣

شروط الوضوء : ستة ٢٧٥

شروط دائم الحدث ٢٧٩

فروض الوضوء : ستة ٢٧٩

تنبيهات ثلاثة هامة ٢٩١

مبطلات الوضوء : خمسة ٢٩٢

أقوال الأئمة في المس .. ٢٩٧

أنواع المحارم وأحكامها ٢٩٩

شروط النقض باللمس : أربعة ٣٠٠

٣٠١	المس يفارق المس في ثمانية أمور ..
٣٠٣	سنن الوضوء ..
٣١٥	مكروهات الوضوء ..
٣١٨	فصل : في المسح على الخفين ..
٣١٩	شروط المسح : أربعة ..
٣٢٤	مدة المسح ..
٣٢٥	واجبات المسح ..
٣٢٦	تنبيهات هامة تتعلق في حكم المسح ..
٣٢٩	خاتمة في نقض الخفين ..
٣٣٠	باب الغسل ..
٣٣٠	موجباته : ستة ..
٣٣٦	شروط الغسل ، وفروضة ..
٣٣٨	تنبيهات هامة تتعلق بالغسل ..
٣٤٢	سنن الغسل ..
٣٤٦	اختلاف الأئمة في الدلك ..
٣٤٨	فوائد نفيسة في الغسل ..
٣٥٠	خاتمة في الحمام ..
٣٥٢	آداب دخول الحمام ..
٣٥٤	فصل : في بيان ما يحرم بالأحداث الثلاثة ..
٣٥٤	ما يحرم بالأحداث الأصغر ..
٣٦٢	فائدة في شروط كاتب التيممة ..
٣٦٥	ما يحرم بالجنابة والولادة ..
٣٦٦	أقوال الأئمة في حكم قراءة الجنب ..
٣٦٧	فروع تتعلق بالقرآن ..
٣٦٩	حكم تعلم القرآن ..

٣٦٩	اداب التلاوة
٣٧١	فضل التلاوة
٣٧٢	ما كان عليه السلف
٣٧٥	حد المسجد
٣٧٨	مطلب : في أهل الصفة
٣٧٩	الاعتكاف : حده ، وأحكامه
٣٨١	الحدث الأكبر وما يحرم به
٣٨٢	شروط حرمة الطلاق
٣٨٤	أقسام الطلاق
٣٨٧	مسألة في تعارض المفاصد
٣٩١	الحيض والنفاس وما يذكر معها
٣٩٣	يفارق الحيض النفاس في أمور
٣٩٥	صور المستحاضة
٣٩٧	تنبيه : في السحب واللقط
٤٠١	فائدتان في الحمل
٤٠٤	باب التيمم
٤٠٥	أسباب التيمم
٤٠٨	المحترم وغير المحترم
٤١٠	تنبيهات هامة تتعلق بالتيمم
٤١٣	شروط التيمم : تسعة
٤٢١	فروع تتعلق بالتيمم
٤٢٢	مطلب : انتظار الماء أفضل من التيمم بشروط
٤٢٤	فرع في الرمل ، وبيان اختلاف الأئمة فيه
٤٢٧	فروض التيمم : أربعة
٤٢٨	مراتب النية
٤٢٩	تنبيهات مفيدة تتعلق بالتيمم

٤٣٦	سنن التيم
٤٣٨	مبطلات التيم : خمسة
٤٤٣	فروع تتعلق برؤية الماء
٤٤٤	وجوب التيم لكل فريضة
٤٤٩	الأسباب المجوزة للتيم
٤٥١	مخالفة التيم للوضوء
٤٥٢	مطلب : الجبيرة
٤٥٣	التيم عن الجريح
٤٥٤	فرع في الترتيب
٤٦٠	الصور التي تجب فيها الإعادة والتي لا تجب فيها
٤٦١	صور الساتر
٤٦٣	باب إزالة النجاسة
٤٦٣	أنواع النجاسات
٤٦٣	الروث والبول
٤٦٥	الودي والمذي
٤٦٦	الدم والقيح
٤٦٦	القيء
٤٦٨	الماء السائل من فم النائم ، وما ذكره ابن العماد
٤٦٩	العسل والعنكبوت
٤٧٠	الألبان وأنواعها
٤٧١	المسكرات المائعة والجامدة
٤٧٢	تنبيهات تتعلق بالطهارة والنجاسة
٤٧٣	الحيوان وأنواعه
٤٧٦	مطلب : في الذبح وأحكامه
٤٧٧	المني وأنواعه
٤٧٨	البيض وأنواعه

٤٧٩	الترشح من الحيوان ورطوبته
٤٨٠	المنفصل من الحيوان
٤٨٢	كيفية الإزالة ..
٤٨٣	تنبيهات تتعلق بالنجاسة المغلظة
٤٨٥	خاتمة في بول الصبي
٤٨٧	نبذة من أخلاقه عليه الصلاة والسلام
٤٩٢	فروع تتعلق بإزالة النجاسة
٤٩٩	مسألة في الغسالة القليلة
٥٠٣	حد الماء الكثير والقليل
٥٠٤	الحديث على المائعات
٥٠٥	تمة فيما يعفى عنه من النجاسات
٥٠٦	حد القلة والكثرة
٥٠٨	شروط العفو عن دم البراغيث ونحوه
٥١١	ذرق الطيور
٥١٢	فرع في دم اللحم
٥١٣	الحديث عن الوشم
٥١٤	طين الشارع ..
٥١٦	الحديث عن ماء الميازيب
٥١٨	الخبز
٥١٩	الجن ، وسقوف البيوت
٥٢١	الجرة ، وفم الصغير
٥٢٢	بيوت الأخلية
٥٢٣	الحديث عن كي الحمصة
٥٢٤	خاتمة فيما يعفى عنه عند الحنفية
٥٢٦	رأي المالكية
٥٢٩	فصل : في الاستنجاء

٥٣٠	ما يعتري الاستنجاء من الأحكام
٥٣٣	ماء زهرم
٥٣٥	الكلام على ححر الاستنجاء وشروطه
٥٣٨	من سنن الاستنجاء وآداب قضاء الحاجة
٥٤١	حكم استقبال القبلة واستدبارها
٥٤٢	اجتلاف عادات الناس في الاستبراء من البول
٥٤٥	فهرس الجزء الأول

* * *

رقم الإيداع : ٢٢٧٣ / ٨٨

مطبعة المدينة - رت: ٩٨٣٢٥٩